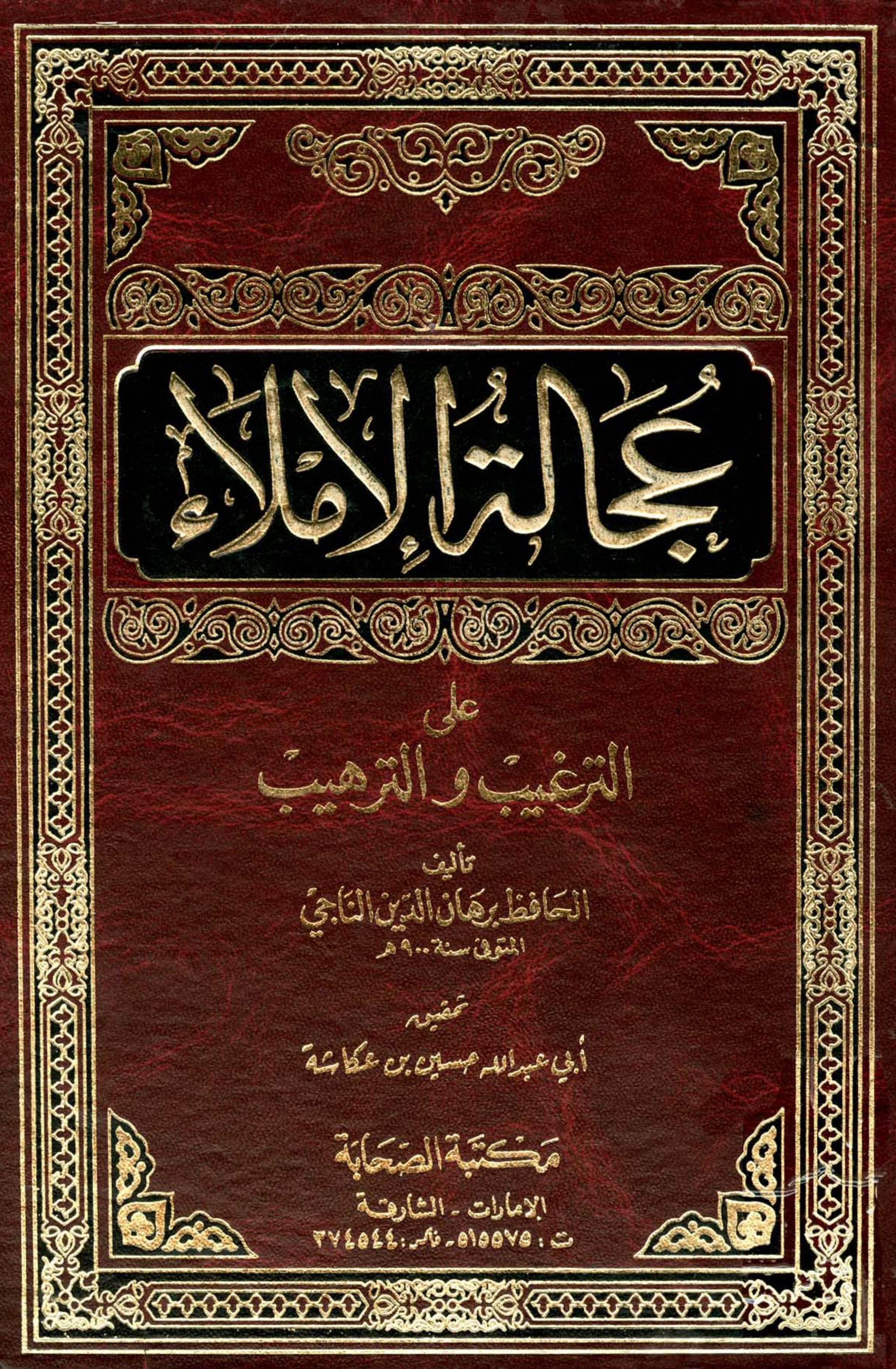

عجالة الإملاء
على
الترغيب والترهيب
تأليف
الحافظ برهان الدين الناجي
المتوفى سنة ٩٠٠هـ
تحقيق
أبي عبد الله حسين بن عكاشة
مكتبة الصحابة
الإمارات - الشارقة
ت : ٥١٥٥٧٥ - فاكس : ٣٧٤٥٤٤





الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

رقم الإيداع: ١٨٧٤ / ٩٩

**مكتبة الصحابة**

الإمارات العربية المتحدة - الشارقة
ت: ٥١٥٥٧٥ - فاكس: ٣٧٤٥٤٤ / ٠٦

**مكتبة التابعين**

القاهرة - ٢٥ ش أحمد عصمت - عين شمس .
ت: ٤٩٣٨١٤٤ - فاكس: ٤٩٣٤٣٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

## كلمة فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني عن الكتاب

قال الشيخ - حفظه الله تعالى - في مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٥٨-٥٩):

«عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب» هو لعمر الله كتاب هام جدًّا دل على أن مؤلفه - رحمه الله - كان على ثروة عظيمة من العلم، وجانب كبير من دقة الفهم، جاء فيه بالعجب العجاب، طرَّزه بفوائد كثيرة تسر ذوي الألباب، قلما توجد في كتاب، وقد قال هو عن نفسه فيه وصاحب البيت أدرى بما فيه:

«فهذه نكت قليلة لكنها مهمة جليلة لم أسبق إليها ولا رأيت من تنبه لها ولا نبه عليها جعلتها كالتذنيب على ما وقع للإمام العلامة الحافظ الكبير زكي الدين المنذري - رضي الله عنه - من الوهم والإيهام في كتابه الشهير المتداول..».

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(١) .

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً ، وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾(٢) .

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾(٣) .

وبعد . . . فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة .

إن كتاب «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري بحر زاخرة أمواجه ، وبر وعرة فجاجه، أجاد المنذري ترتيبه وتصنيفه، وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه، منقطع القرين في حسنه، لا يستغني عنه مسلم .

وهذا الكتاب «عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب» يزداد به الترغيب حسنًا إلى حسنه بما نقحه الناجي وحررهُ ، وما ضبطه وقرره، وما استدركه وسطره، ولئن صغر

---

(١) آل عمران : (١٠٢) . (٢) النساء : (١) . (٣) الأحزاب : (٧٠، ٧١) .

حجمه فلقد كبر علمه، ولا يعرف قدره إلا من خاض بحره، كما قاله مؤلفه.

بعد أن قرأت كلمة فضيلة الشيخ الألباني - حفظه الله - عن هذا الكتاب تاقت نفسي لمطالعته والاستزادة من علمه ، فلما وفقني الله تعالى للوقوف عليه عزمت أن أخرجه ليعم النفع به ، فإنه لا يستغنى عنه طالب الاستفادة من كتاب «الترغيب والترهيب» .

وقد بذل فيه الناجي جهدًا جهيدًا ، وطالع له عددًا كبيرًا جدًا من كتب الحديث واللغة وغيرهما، ونقل كثيرًا من الفوائد النفيسة من هذه الكتب، وحرر كثيرًا من الأوهام ليست أوهام الحافظ المنذري فقط، بل أوهام غيره من الأئمة الأعلام، ولذلك كتب الناسخ على طرة الكتاب قول صدق فقال: «عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري وغيره في كتابه الترغيب والترهيب» وضبط كثير من ألفاظه ، وما لا يُحصى من الفوائد الجمة، والتنبيهات الاستطرادية المهمة ، والأوهام الواقعة للمحدثين الأئمة .

وهذا الكتاب ينبه طالب العلم إلى أهمية الرجوع إلى الأصول وطرح الوسائط، بل لابد له أن يحرر ويأخذ العلم من مصادره الأصلية ، حتى لا يقع في الوهم والإيهام .

وهذا الكتاب درة نفيسة من درر النقد العلمي البناء، نقد بأدبٍ وعلمٍ، لا يسعى إلى التشهير بأحدٍ، ولا إلى التنقيص من قدر أحد - وإن كان فيه حدة في بعض الألفاظ، وتعنتٌ في بعض التعقبات - وما أحوجنا إلى مثل هذا النقد البناء الذي ينفع ولا يضر، يبني ولا يهدم .

وإني إذ أقدم هذا الكتاب لمشايخنا وإخواننا من طلبة العلم أرجو الله أن يعم النفع به، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

**كتبه أبو عبد الله حسين بن عكاشة**

## ترجمة الناجي:

ترجم للمؤلف السخاوي وهو على قيد الحياة فقال في «الضوء اللامع» (١/١٦٦):

إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر برهان الدين الحلبي الأصل الدمشقي القبيباتي الشافعي، ويعرف بالناجي - بالنون والجيم - لكونه كان - فيما قيل - حنبليًا ثم تشفع، وربما قيل له المحدث، ولد في أحد الربيعين سنة عشر وثمانمائة بدمشق، وقال أنه سمع على شيخنا وابن ناصر الدين والفخر عثمان بن الصلف، والعلاء بن بردس ، والشهاب أحمد بن حسن بن عبد الهادي، والزين عبد الرحمن بن الشيخ خليل ، والأريحي، ومما سمعه على العلاء «الشمائل» و«مشيخة الأشرف الفخر» ، و«السنن لأبي داود والترمذي» ، وعلى الأخير «صحيح البخاري» ، وكذا سمع على عبد الله وعبد الرحمن ابني زريق، بل قال أنه أجازت له عائشة ابنة عبد الهادي ثم حوقق حتى بين أنها عامة، واختص بالعلاء بن زكنون وقرأ عليه القرآن وغيره ، وتزوج ابنته ، ثم فارقه ، وتحول شافعيًا غير مرة، وقد تكلم على الناس بأماكن، بل وخطب مع مزيد تحريه وشدة إنكاره على معتقدي ابن عربي ونحوه كابن حامد، محبًا في أهل السنة منجمعًا عن بني الدنيا ، قانعًا باليسير، والثناء عليه مستفيض، ووصفه الخضيري بأنه شيخ عالم فاضل محدث محرر متقن معتمد خدم هذا الشأن بلسانه وقلمه، وطالع كثيرًا من كتبه [(١)].

قلت : ويقال أنه علق على الترغيب للمنذري شيئًا في مجلد لطيف، وعمل مولدًا في كراريس، وغير ذلك، وبلغني أنه كثيرًا ما يقرأ الفاتحة في جماعته، ثم يدعو لي مع كونه لم أعلم اجتماعي به، وهو الآن في الأحياء. انتهى .

---

(١) ومن طالع كتابنا هذا أيقن بصدق كلام الخضيري - رحمه الله .

## وفاته:

قال ابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/ ٣٦٥) في أحداث (سنة ٩٠٠هـ) : فيها توفي برهان الدين الناجي إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر القبيباتي الشافعي الإمام العالم، توفي بدمشق عن أزيد من تسعين سنة .

## مؤلفاته:

جمعت أسماء مؤلفاته غير «العجالة» ورتبتها على ترتيب المعجم وهي:

١- «**إفادة المبتدي في حكم إتيان المأموم بالتسميع وجهره به إذا بلغ إسراره بالتحميد** »[١] على مذهب الشافعي جزء أوله: الحمد لله على ما أنعم .. إلخ.

٢- «**الأمر بالمحافظة على الكتاب والسنة**»[٢] .

٣- «**تحذير الإخوان فيما يورث الفقر والنسيان**»[٣] مختصر أوله: الحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم ... إلخ .

قلت: وقفت عليه وليس فيه كبير فائدة .

٤- «**تقريب المبطأ بترتيب رواة الموطأ**»[٤] جزء لخص فيه المؤلف رواة الموطأ مرتبين على حروف المعجم ووصفه بقوله : جزء لطيف نفيس .

٥- «**جزء في طرق حديث الإنصات للخطبة**»[٥] قال المؤلف : وقد صنفت في ألفاظ هذا الحديث جزءًا أطرفته وطرقته من الكتب الستة والموطأ ومسندي الشافعي وأحمد والدارمي فلتراجعه فإنه مفيد جدًّا .

---

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ١٣١) وإسماعيل البغدادي في هدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٢) هدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٣) كشف الظنون (١/ ٣٥٥) ، هدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٤) ذكره في العجالة هنا (ص٧٥ ) .
(٥) ذكره في العجالة ( ص١٨٥) .

٦- **«جزء في طرق حديث البركة في البكور»**[١] قال المؤلف : وقد عزوت هذه الروايات كلها إلى من أخرجها وذكرت الحديث بالزيادة فيه وبدونها في جزء لطيف يرحل إليه .

٧- **«جزء في طرق حديث رويفع بن ثابت»** « من قال: اللهم صلى على محمد وأنزله المقعد المقرب عندك يوم القيامة وجبت له الشفاعة»[٢] قال المؤلف: وقد صنفت فيه جزءاً مستقلاً وذكرت طرقه إلى صحابيه .

٨- **«جواب في إلياس»** [٣].

٩- **«الجواب المجلي للفظ تشويش القارئ على المصلي»** [٤].

١٠- **«حصول البغية لسائل هل لأحد في الجنة لحية»**[٥] مختصر أوله: أما بعد حمداً لله . . . إلخ .

١١- **«حواشي على كتاب الأذكار للنووي»** [٦].

١٢- **«حواشي على كتاب تجريد أسماء الصحابة للذهبي»** [٧].

١٣- **«حواشي على شرح مسلم للنووي»** [٨].

١٤- **«قلائد العقيان فيما يورث الفقر والنسيان»**[٩] مختصر أوله: الحمد لله

---

(١) ذكره في العجالة هنا (ص٣٣٦ ) .
(٢) ذكره في العجالة ( ص٣٣٢) .
(٣) ذكره في العجالة (ص٥٤) .
(٤) هدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٥) كشف الظنون (١/ ٦٧٠) وهدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٦) ذكره في العجالة (ص٩٥) ، (ص١٥٦) .
(٧) ذكره في العجالة .
(٨) ذكره في العجالة ( ص٤٦٨) .
(٩) كشف الظنون (٢/ ١٣٥٤) ، وهدية العارفين (١/ ٢٣) .

الذي علمنا ما لم نكن نعلم... إلخ نظمه الشيخ أبو عبد الله محمد بن الغري في بحر الرجز أوله:

الحمد لله الذي علمنا ... إلخ . ذكر أنه جمعه منتظمًا .

قلت : الظاهر أنه هو كتاب تحذير الإخوان المتقدم والله أعلم .

١٥- «**قلائد المرجان في الحديث الوارد كذبًا في الباذنجان**»[١] ذكر المؤلف أنه من تصنيفه يرحل إليه .

١٦- «**كفاية المسمع المصيخ في البطيخ**»[٢] رسالة أولها: الحمد لله معطي كل مخلوق هداه ... إلخ .

١٧- «**كنز الراغبين العفاة في الرمز إلى المولد المحمدي والوفاة**»[٣] كتاب مفيد مختصر أوله : الحمد لله العظيم ... إلخ .

١٨- «**مصنف في مؤذني النبي**»[٤].

١٧- «**المعين على فعل سنة التلقين**»[٥] جزء أوله: الحمد لله الذي وفقنا لاتباع الكتاب والسنة ... إلخ .

١٨- «**نصيحة الأحباب عن أكل التراب**»[٦] مختصر أوله: الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ... إلخ .

* * *

(١) كشف الظنون (٢/ ١٣٥٥) ، وهدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٢) كشف الظنون (٢/ ١٥٠١) ، وهدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٣) كشف الظنون (٢/ ١٥١٧) ، وهدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٤) ذكره في العجالة في الكلام على الأفريقي .
(٥) كشف الظنون (٢/ ١٧٤٥) ، وهدية العارفين (١/ ٢٣) .
(٦) كشف الظنون (٢/ ١٩٥٧) ، وهدية العارفين (١/ ٢٣) .

## وصف المخطوط:

لم أُوفق في الحصول إلا على نسخة واحدة لهذا السفر الجليل وهي نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة .

عدد أوراقها (١٧٨) ورقة ، كل ورقة تتكون من وجهين «أ» و «ب» إلا الورقة الأخيرة فتتكون من وجه واحد ، مقاس الورقة (١٩ × ٥, ٢٧سم) .

عدد الأسطر في الوجه الواحد (٢٧) سطراً .

متوسط عدد الكلمات في السطر (١٢) كلمة .

النسخة بخط إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الشهير بابن الصارم ، فرغ من كتابتها يوم السبت في عشرين من شهر رمضان سنة ثمان وتسعمائة ، وهو خط حسن ، مشكول في كثير من الأحيان ، لكن في النسخة كثير من السقط ، بعضه من انتقال النظر من كلمة إلى مثيلتها ، وفيها بعض التصحيف والتحريف، وعلى النسخة وقفية الإمام السندي محمد عابد بن الشيخ أحمد علي بن محمد مراد الأنصاري - رحمه الله - وعليها حواشي وتعليقات مفيدة بخطه رحمه الله ، وقد أثبت كثيراً من هذه الحواشي في محله.

وأسأل الله الكريم أن يوفقني للعثور على نسخ أخرى للكتاب ، حتى يخرج على أكمل وجه في الطبعات القادمة .

وأتقدم بخالص الشكر لفضيلة الشيخ المفضال عادل بن محمد أبي تراب؛ فقد أعطاني نسخته الخاصة جزاه الله خيراً ، وأشكر كل من ساعدني في الكتاب، جزى الله الجميع خيراً ، وجعل عملهم في موازين حسناتهم .

* * *

## عملي في الكتاب:

١- قابلت الكتاب على أصله المخطوط مقابلة جيدة ، وقد عاونني في ذلك أخي أبو عبد الرحمن مجدي بن السيد جزاه الله خيراً .

٢- اعتمدت الطبعة المنيرية لكتاب «الترغيب والترهيب» في ضبط الكتاب، وقابلت ما نقله المؤلف من «الترغيب» عليها وأثبت ما رأيت من اختلافات مهمة.

٣- نسقت بين جمل الكتاب ووضعت علامات الترقيم المناسبة، وهو أمر مهم جدًّا في هذا الكتاب ، وحتى أيسر الحصول على فوائد الكتاب دون تدخل في أصل الكتاب، كتبت أسماء الكتب بالهامش العلوي للصفحات، وأبرزت عناوين الأبواب بالبنط الأسود، وكتبت كلام الحافظ المنذري بين تنصيصين صغيرين « » .

٤- عزوت الآيات الكريمات لمواضعها من السور ، وذكرت القراءات إذا احتاج الأمر .

٥- لم أعلق إلا على ما لا بد منه حتى لا يتضخم الكتاب، ولذلك لم أخرج أحاديث الكتاب من أصولها ، لكن لا يعني هذا أني لم أعد إلى هذه الأصول، بل عدت إليها وقابلت عليها كثيرًا من الأحاديث خصوصًا الأسانيد، وقد صححت كثيرًا من التحريفات والتصحيفات التي وقعت في الأسانيد من مصادرها الأصلية بفضل الله تعالى .

٦- اقتصرت في المقدمة على كلمات يسيرات كما تراها .

٧- اكتفيت بوضع فهرس واحد للكتاب هو فهرس الموضوعات والفوائد، ولما كان المؤلف يختصر أسماء الأبواب فقد أثبتها كاملة في الفهرس من كتاب «الترغيب» .

# صور مخطوطات الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال خادم السنة النبوية العبد الفقير الحقير المزجي البضاعة قليل الصناعة المسكين الأسير الكسير الخائف الراجي إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر بن عيسى الحلبي الأصل الدمشقي الشافعي الملقب بالناجي غفر الله له ولمحبيه وكان له في الدارين ولكل غريب أما بعد حمد الله العليم الذي لا يعزب عن علمه شيء ولا يغيب والوهاب الفتاح القريب المجيب، والصلاة والسلام على نبيه وصفوته الكريم سيدنا محمد الوجيه الحبيب فهذه نكت قليلة لكنها نفيسة جليلة لم أسبق إليها ولا رأيت من نبه لها ولا نبه عليها جعلتها كالتذنيب على ما وقع للإمام العلامة الحافظ الكبير زكي الدين المنذري رضي الله عنه من الوهم والإيهام في كتابه الشهير المتداول المسمى بالترغيب والترهيب الذي أجاد ترتيبه وتصنيفه وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه، منقطع القرين وحسنه تنبهت لأكثرها قديما حال كتابتي للكتاب عجلا مستعجلا ولبعضها حال قراءته علي ومقابلتي على عدة نسخ ولي به سند متصل إلى مصنفه أسوقه بعد فراغي من هذا الإملاء، وقد وددت لو وقفت على نسخة الأصل حتى أمشي على بصيرة أو أن أحدا وضع عليه شيئا فأغتني عن تكلف ما تكلفت ولم أر أحدا، ولا أن أكثر نسخ زماننا به أو كلها تنفق على الخطأ والتصحيف العجيب وقد كنت كتبت ذلك من نسخة على الصواب فلما رأيت تلك النسخ حتى المعتمدة في القراءة المتداولة بدمشق وغيرها المقروءة على المعتبرين على عكس ما كتبته أعدت كثيرا منه إلى حاله، ووضعت هذه الأحرف المزبورة للطالب الراغب الأريب وجعلت موضوعها التنبيه على ما وقع في الكتاب ولعلك بعضه من الكتاب دون استقصاء كل ما أغفل من التراجم والأحاديث واستنبط به العزو في كل حديث فيه المنسوب إلى النسائي أحد الأئمة فيما يتعلق بالذكر ونحوه وغالبه في عمل اليوم والليلة له الذي هو من جملة السنن الكبرى لكن أفرده تصنيفا مستقلا ويتكرر في هذا الكتاب كثيرا ثم يسر الله تعالى في هذا الأخير واستيعاب متفرقه وتراجم في سؤال الفضلاء آخر هذا الإملاء، وأما تتبع كل ألفاظ الكتاب على التحرير والتهذيب فعسر [illegible] لكثرته وتكرره ويتلف الكتاب بذلك [illegible] منه [illegible] المقصود ذلك إذ غالب هذه [illegible] الإشارة [illegible] [illegible]

الوجه الأول من الورقة الأولى من المخطوط



صحه

عليه مع كثرة تكرره وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر ولولا ظلام الليل ما ظهر ضيا الفجر
وفاضل بتراجم كثيرة هي مقصود تصنيفه الاعظم فترجم بترك الاسباغ في
الوضوء وترك الغسل فزدته ونبهت عليه وغفل عن سياق حديث عبد الرحمن
بن سمرة في المنام النبوي المشتمل على عدة انواع من موضوع كتابه تدخل فيه وهو
في الاصول التي يلحظ منها وفي غيرها ولا ادري سبب ذهوله عن ذكره فاستدركته
وسقته بتمامه ملخصا معزوا في اخر فضل الوضوء للمتطهر والتدهين واهمل
ذكر الشرب قائما مما استدركته في محله مستوعبا معزوا واخل بذكر خصال الفطرة
وفضائل الصحابة وافرادهم والترغيب في حبهم والترهيب من بغضهم وسبهم
واشياء شتى وظني انما استوعبت ولا والله لكني تركت استدراك ذلك واشباهه
لطوله جدا واثبت منه جملة متفرقة ثم اقتصرت على املاء الموجود ظاهرا في
الكتاب بل لما رأيت كثيرا من هوامش هذه النسخ ذو قدا مملا امسكت عن النظر في
نفس الاصل والتنقيب خوفا من اتساع الخرق وانفتاح الباب واملي ذلك كله
بالعنعنة من لفظي او خط اتيه خطي على سبيل التكليف والتقريب ولو لم يكن في
وضع غالب هذه الاحرف الا السلامة من الوقوع في الكذب اذ هو الاخبار عن الشيء بخلاف
ما هو عليه ولو كان سهوا وانما يفترقان في الاثم وعدمه والنصارى كفروا بتحريف حرف
وهذا فرض بهم متعين لكنه عند اكثر النسخ من اهل زماننا عظيم يستحقون غريب
ومن جهل شيئا عاداه واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم ولله در الشيخ
محي الدين النووي من امام عظيم اذ بالغ في تحذيره في خطبة بعض الكتب ضبط
مشكله محملة في الحديث المذكور في المهذب في عدم التنشف في الوضوء ان الشارع
عليه الصلاة والسلام وضع له غسل وانما ذلك لان المراد به الماء الذي يغتسل به
وانه بضم الغين باتفاق اهل الحديث والفقه وغيرهم وقوله لنا ما قال الشيخ عماد
الدين ابن باطيش رحمه الله في كتابه الغاظ المهذب انه مكسور الغين فغلط
صريح وتصحيف قبيح ومنكر لم يسبق اليه وباطل لا يتابع عليه وانما قصدت
بذكره التحذير من الاغترار به والله يغفر لنا اجمعين انتهى وكان وكيع ابن الجراح كثيرا
ما يتمثل بهذا البيت: خلق الله للحروب رجالا ورجالا لآفة التصحيف
ومما هو مرغب في الاشارة والاختصار الحيل الغرض منه محض ... 
تقييد مهمة او فائدة لا تنفك عن صلة ومليء او ضبط مشكل عن اخل ...

الوجه الثاني من الورقة الأولى من المخطوط

في كتاب الترمذي من هو المحرر وكذلك ذكره ابن ابي حاتم وعبد الغني الازدي
وينكر على المصنف كونه لم ينسبه للتمييز وهو منسوب في نفس الرواية ابن
هارون ۞ وهو تيمي مدني من افراد الترمذي ۞ قوله منه مفسيا وملغيا
ومفسدا او معتدا او مجهزا اي شرعا كلها باسكان ثانيها مع التخفيف والهمز
المفند الذي صيره صاحبه خرفا بهذي ويتكلم بسقط الكلام وهو الخطأ ومن
فتح من قرا الحديث تاني مجهزا ومفندا او شدد ثالثها لا سيما المفند الذي
بوزن المفسد وفاسده على قوله تعالى تفندون فقد غلط ودخل في اللحن الفاحش
والتصحيف والكذب والاثم ۞ قوله غسله هو بتخفيف الشين ۞ قوله
بضنين هو بمعنى ضننت بالشيء بالكسر اضن به بالفتح وعكسه ضننت بالفتح اضن
بالكسر لغة وفي حديث ان لله ضنائن من خلقه اي خصائص ۞ قوله في الترغيب
في الخوف في حديث اصحاب الغار حتى صار من ذلك المال ۞ كذا وقع في النسخ بعينه وهو
تصحيف وانما هو من كل المال كما ذكره في بر الوالدين في هذا السياق بعينه ۞ قوله
في تفسير وغسقه هو القاسم بن سلام قوله وعن بهز ابن حكيم قال امنا زرارة
ابن ابي اوفى الى اخره رواه الحاكم ۞ كذا الترمذي بنحوه واتم منه في صلاة الليل بعد
حديث فيه ذكر زرارة ۞ قوله ابن ابي اوفى الصواب اسقاط اداة الكنية ۞ قوله
بعده في حديث ابي هريرة لو يعلم المومن رواه مسلم ۞ كذا البخاري في حديث خلق
الرحمة ولفظه فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة
ولو يعلم المومن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار وهو من غير
طريقه ايضا ۞ قوله بعده في اخر حديث ابي كاهل ان يغفر له بكل مرة
ذنوب حول قد سقط هنا من لفظه ان يغفر له الى مثلها والساقط ثمة فضل
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كان حقا على الله ان يغفر له ذنوبه تلك الليلة
وذلك اليوم اي علمت يا ابا كاهل انه من شهد ان لا اله الا الله وحده مستيقنا
بها كان حقا على الله ان يغفر له بكل مرة ذنوب حول ۞ هذا اخر الحديث بلا
ريب وقد سبق التنبيه على هذا السقط ايضا ابسط مما هنا حيث وقع
للمصنف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الكتاب ۞ قوله في حديث
ابي ذر اي ارى ما لا ترون المعزو الى الحاكم وانه استدركه وصحح اسناده والى
الترمذي ان البخاري رواه باختصار مما يتعجب منه اذ ليس عند البخاري الا لو

الورقة الأخيرة من المخطوط

والحمد لله وحده وصلى الله وسلم على أكمل خلقه سيدنا محمد نبي الرحمة
وعلى آله وصحبه وتابعيهم وجميع الأنبياء والأئمة
فرغ من إملائه سيدنا وشيخنا الإمام الحافظ الرحلة نادرة
وقته وفريد عصره العالم الصالح العابد الناسك المتورع خادم سنة سيد
المرسلين الشيخ برهان الدين ابراهيم الناجي رحمه الله [illegible]
أعاد الله علينا من بركاته في خامس شهر ربيع الأول من سنة خمس
وستين وثمانمائة والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد المرسلين
محمد خاتم النبيين آمين.

الحمد لله
صورة ما كتبه المؤلف بخطه إجازة للشيخ الإمام [illegible] الشيخ ابن محمد
[illegible] بن احمد [illegible] رحمه الله
قال الحمد لله [illegible] ما ذكره كاتبه صحيح [illegible] سيدنا وبركتنا الشيخ الإمام
المتقن المفيد البارع برهان الدين أبو إسحق إبراهيم بن احمد بن احمد القزملي
ابن الإمام الخطيب [illegible] الذي [illegible] الحصني من ضواحي دمشق الدمشقي
المتوكل الشافعي رزقه الله الإنابة والصيانة والبركة الحسية والمعنوية
وجبره وستره وجزاه خيرا وكان له وجمع له من السعادة الدنيوية والأخروية
وقد أذنت له برواية هذا الكتاب وغيره من تصانيفي وجميع ما يجوز لي وعني
روايته بشرطه كتبه مليه خادم السنة النبوية والآثار عنها
ابراهيم بن محمد بن محمود بن بدر بن عيسى الحلبي الأصل الدمشقي المولد والمنشأ
الملقب بالناجي حقق الله له في الدارين هذا اللقب بجاه محمد المرسل إلى
المكلفين من الإنس والجن والعجم والعرب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا آمين
وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم السبت في عشرين من شهر رمضان
المعظم قدره سنة ثمان وتسعمائة على يد العبد الفقير ابراهيم بن محمد ابراهيم [illegible]
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فرغت منه [illegible]

# نص الكتاب

**بسم الله الرحمن الرحيم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .**

قال خادم السنة النبوية العبد الفقير الحقير مُزْجى البضاعة ، قليل الصناعة ، المسكين الأسيرُ الكسير ، الخائف الراجي ، إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر ابن عيسى الحلبي الأصل، الدمشقي الشافعي الملقب بالناجي - حقق الله له ولمحبيه هذا التلقيب، وكان له في الدارين ولكل غريب - : أما بعد ، حمدًا لله العليم الذي لا يعزب عن علمه شيء ولا يغيب ، الوهاب الفتاح القريب المجيب، والصلاة والسلام على نبيه وصفيه الكريم سيدنا محمد الوجيه الحبيب.

فهذه نكتٌ قليلة ، لكنها مهمة جليلة ، لم أُسبق إليها ، ولا رأيت من تنبه لها ولا نبَّه عليها ، جعلتُها كالتذنيب على ما وقع للإمام العلامة الحافظ الكبير زكي الدين المنذري ﷺ من الوهم والإيهام في كتابه الشهير المتداول المسمى بالترغيب والترهيب، الذي أجاد ترتيبه وتصنيفه ، وأحسن جمعه وتأليفه، فهو فرد في فنه منقطع القرين في حُسنه ، تنبهت لأكثرها قديمًا حال كتابتي للكتاب عَجِلا مرتجلا ، ولبعضها حال قراءته سردًا عليَّ ، ومقابلتي على عدة نسخ، ولي به سند متصل إلى مصنفه أسوقه بعد فراغي من هذا الإملاء .

وَوَددتُ لو وقفتُ على نسخة الأصل ، حتى أمشي على بصيرة، أو أَنَّ أحدًا وضع عليه شيئًا فَأَعْتفي من تكلُفِ ما قد كُفِي .

ولم أدرِ أولا أن أكثر نسخ زماننا به أو كلها تتفق على الخطأ والتصحيف العجيب، وقد كنت كتبت ذلك من حفظي على الصواب، فلما رأيت أن النسخ حتى المعتمدة القراءة المتداولة بدمشق وغيرها، المقروءة على المعتبرين على عكس ما كتبته أعدت كثيرًا منه إلى حاله، ووضعت هذه الأحرف النَّزْرَةَ للطالب الراغب الأريب ، وجُل موضوعها التنبيه على ما وقع في الكتاب - ولعلَّ بعضه

من الكُتَّاب - دونَ استدراك ما أُغفِل من التراجم والأحاديث، واستيعاب العزو في كل حديث؛ بل تمييز المنسوب إلى النسائي أحد الأئمة فيما يتعلق في الذكر ونحوه وغالبه في « عمل اليوم والليلة » له الذي هو من جملة « السنن الكبرى » لكن أفرده تصنيفًا مستقلا ، ويتكرر في هذا الكتاب كثيرًا، ثم يسَّرَ الله بميْز هذا الأخير، واستيعاب متفرقه رمزًا في سؤال الجنَّة أواخرَ هذا الإملاء.

وأمّا تنقيحُ كل ألفاظِ الكتابِ على التحرير والتهذيب فيَعْسُر جدًّا لكثرته وتكرره، ويتلف الكتاب بذلك ، وقَلَّ ما يَسلم منه حينئذٍ ، وليس المقصود ذاك؛ إذ غالب هذه المصنَّفات إنما هو بالمعنى وفي الإشارة غنية عن (. . . .)[1] للبيب، وتتبعُه كله لفظةً لفظةً ممتنع أو متعذر لعدم الفراغ وقلة الآلة، خصوصًا ما أغفله رحمه الله من الأصول التي شرط في أوله استيعابها والتنبيه (ق١-ب) عليه مع كثرة تكرره، وفي الليلة الظلماء يُفتقد البدر ، ولولا ظلام الليل ما حُمد ضياء الفجر.

وقد أَخَلَّ بتراجم كثيرة هي مقصود تصنيفه الأعظم، فترجم بترك الإسباغ في الوضوء، وتَرَكَ الغسلَ ، فزدته ونبهت عليه ، وَغَفَلَ عن سياق حديث عبد الرحمن بن سمرة في المنام النبوي المشتمل على عدة أنواع من موضوع كتابه تدخلُ فيه ، وهو في الأصول التي يُلخِصُ منها،وفي غيرها ، ولا أدري سبب ذهوله عن ذكره ، فاستدركته وسقته بتمامه ملخصًا معزوًّا في آخر فضل الوضوء للتطرِيز والتذهيب .

وأَخَلَّ بذكر الشرب قائمًا فاستدركته في محله مستوعبًا معزوًّا.

وأَخَلَّ بذكرِ خصال الفطرة، وفضائل الصحابة وأفرادهم، والترغيب في

(١) كلمة غير واضحة في « الأصل» .

حبهم، والترهيب من بغضهم وسبهم ، وأشياء شتى وظنَّ أنه استوعب ، ولا والله ، لكني تركت استدراك ذلك وأشباهِه لطوله جدًّا ، وأتيت منه بجملةٍ مُفرقةٍ ، ثم اقتصرت على إملاء الموجود ظاهرًا في الكتاب؛ بل لما رأيت كثيرًا من هوامش هذه المسَوَّدَةِ قد امتلأ أمسكتُ عن النَظر في نفس الأصل والتنقيب خوفًا من اتساع الخرق وانفتاح الباب.

وأمليتُ ذلك كُلَّه بالفقيريّ من لفظي أو خزانة حفظي ، على سبيل التنكيتِ والتقريبِ، ولو لم يكن في وضع غالب هذه الأحرف إلا السلامة من الوقوع في الكذب ؛ إذ هو الإِخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه ولو كان سهوًا ، وإنما يفترقان في الإِثم وعدمه . والنصارى كفروا بتحريف حرف ، وهذا فرضٌ مهم متعين ، لكنه عند أَسْرَى النسخ من أهل زماننا عظيم مستهجَن غريب ، ومن جهل شيئًا عاداه ، وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفْكٌ قديم .

ولله دَرُّ الشيخ محيي الدين النوويِّ من إمام عظيم ؛ إذْ بالغ في« تهذيبه» في تخطئة بعض الكبار ضبط شكلةً محتملة في الحديث المذكور في «المهذب» في عدم التنشف في الوضوء « أن الشارع عليه الصلاة والسلام وُضِعَ له غُسل»، وأفاد الشيخ أن المراد به الماءُ الذي يُغتسل به، وأنه بضم الغين باتفاق أهل الحديث والفقه وغيرهم ، ثم قال: وأما قول الشيخ عماد الدين بن باطيش - رحمه الله- في كتابه « ألفاظ المهذب » أنه مكسورُ الغين ، فخطأٌ صريحٌ وتصحيفٌ قبيحٌ ومنكرٌ لم يسبق إليه، وباطل لا يتابع عليه . قال: وإنما قصدتُ بذكره التحذير من الاغترار به، والله يغفرُ لنا أجمعين . انتهى.

وكان وكيع بن الجراح كثيرًا ما يتمثل بهذا البيت :

خلَقَ اللهُ للحديثِ رجالا ورجالا لآفَةِ التَصحِيفِ

وسأحرص جُهْدِي على الإشارة والاختصار ، وأطيل لغرض صحيح عَرَضَ، وأتبرَّعُ بتنبيهٍ مُهِمٍّ أو فائدةٍ لا تنفك عن صلةٍ وعائدةٍ ، أو ضبط مُشكِلٍ قد أُخِلَّ به وتفسيره (ق٢ - أ) لكن لا ألتزم الاستيعاب، وإنما المقصود تبيين الوهم، ذاكرًا ذلك غالبًا على الترتيب وقد يتفق تأخير المقدَّم لعدم الفراغ لتتبع الكتاب أولا فأولا بالتعقيب.

وهذه النُبَذُ التي تيسر إملاؤها لعمري في الجملة مفيدة بل فريدةٌ، فتح الله بها وبغيرها، وتصلح أن تكون لهذا الكتاب بل ولغيره كالتهذيب، ولا بأس بتسميتها : «عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب» .

وإن يسر الله بتلخيص مهماتها الضرورية سميتها « غاشية الحاشية » ، كل ذلك للتقريب والتيسير ، ولو تيسرت لي الآلة اتسع هذا الإملاء جدًّا وحصل (. . .)[1] نصيب، ونحن في زمان الهمم فيه قاصرة ، والهموم ممتدة متوافرة، والفطن بما يشغلها من المحن فاترة . وتَعَذَّرَ الوصولُ إلى ما يعين من الأصول مع قلة المعين والمؤازر، والمُجاري في هذا الشأن والمذاكر وذهابهم من أكثر مُدن الإسلام إلى أن صاروا في غيرهم بمنزلة الملح في الطعام .

وقد قال أبو العباس المبرَد - بفتح الراء - في كتابه « الكامل » : ليس لقدم العهد يَفْضُل القائل ولا لحدثانه يُهْتَضَمُ المصيب ، ولكن يُعطى كلٌّ ما يستحق . انتهى .

ولا يظُنن ظان بتنبيهي على ما هفا به الخاطرُ نسيانًا أو جرى به (. . . .)[1] طغيانًا أنَّ ذلك نقص في الكتاب أو في المصنف أو قصدي به التثريب كلا فإن (. . . .)[1] من عُدَّتْ سقطاتُه وحُدَّتْ غلطاته ، ولا يتبع المعايب إلا مَعِيب .

---

(١) كلمة غير واضحة في «الأصل» .

ومن الذي تُرضى سَجَايَاهُ كلُّهَا    كفى المرء نبلا أن تعـدَّ مَعايبه

وهي الدنيا لا يكملُ فيها شيء ، وقد قال نـبينا المصطفى أكمل الخلق الذي فضَّله الله عـليهم ورفعه : « إن حقًّا على الله أن لا يرتفـع من الدُّنيا شيء إلا وضعه» [1] وليس المـراد بوضعه إعـدامه وإتلافه ، وإنما هـو نقص يوجـد فيه، وسياق الحـديث المذكور يدلُّ عـليه ، كيف يـكمل تصـنيف أو غيره، والـكمال المطلق إنما هو لله جـلت عظمته؟! وقد قال عن كتابه القرآن المـعجز المتحدى به الثقلان: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيراً ﴾[2] .

والإنسان مـجبولٌ على السـهو والنسيـان ومن يسلم من هـفوات الأوهام ، وعثرات الأقلام ، ومن ظنَّ ممن يلاقي الحروب بـأن لن يُصابَ فقد ظنَّ عجزًا ، والنارُ قد تخبو ، والجواد قد يكبو ، والصارم قد ينبُو .

قال عبيد الله الأشجعي ، عن سفيان الـثوري : ليس يكاد يفلت من الغلط أحد فمن كان الغالب عليه الحفظ فـهو حافظ وإنْ غلط ، وإذا كان الغالب عليه الغلط تُرك . انتهى كلامه .

ومعلومٌ أن من صنف استهدف ، حتى قـال إمامنا الإمام المعظم الشافعي - فيما سمعه منه صاحبُه الـبويطي -: وقد ألفتُ (ق٢-ب) هذه الكتب ، ولم آلُ فيها جهدًا ، ولابـد أن يوجد فيها الخطأ ، لأن الله تـعالى يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيراً ﴾[2] فما وجدتم في كتبـي هذه مما يخالف الكتاب والسنة فقد رجعتُ عنه .

---

(١) رواه البخاري في صحيحه (٦ / ٨٦ رقم ٢٨٧٢) عن أنس ، ولفظه: «كان للنبي ﷺ ناقة تسمى العضباء لا تُسبق فجاء أعرابي على قـعود فسبقها ، فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه فـقال: حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه » .

(٢) النساء : ٨ .

وقال صاحبه الآخر الربيع بن سليمان المرادي : قرأت كتاب « الرسالة المصرية » على الشافعي نيفًا وثلاثين مرة فما من مرة إلا وكان يصححه، ثم قال الشافعي في آخره : أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه. ويدل على ذلك قول الله تعالى : ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ ...﴾[1] الآية .

وروي عنه أيضًا : كُل كتابٍ لا يخلو من اختلاف للآية المذكورة .

هذا كلام الشافعي وناهيك به ،ورُوي عن إمام القراء أبي بكر بن مجاهد - وهو مذكور في طبقات أصحابنا الشافعية - « أنه رأى في المنام رب العزة - جل جلاله - فختم عليه ختمتين فلحن في موضعين فاغتم ، فقال سبحانه : يا ابن مُجاهد الكمال لي ، الكمال لي »[2] . ذكره عنه تاج الدين ابن السبكي في «طبقاته» .

وروى الحافظ أبو موسى المديني في ديباجة كتابه « المُغِيث » عن أبي منصور القزاز ، عن الخطيب البغدادي بإسناده إلى أبي عُبَيد القاسم بن سلام - وهو بتشديد اللام - قال : مكثتُ في تصنيف هذا الكتاب - يعني : كتاب « غريب الحديث » - أربعين سنة ، وربما كنت أستفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعُها في موضعها من الكتاب فأبيت ساهرًا فَرَحًا مني بتلك الفائدة ، أحدكم يجيئني فيقيمُ عندي أربعة أشهر، خمسة أشهر فيقولُ قد أقمتُ الكثير . انتهى كلامه.

وقد خرجنا عن المقصود، ولكل مقام مقال، فلنشرع في ما نحن بصدده،

(١) النساء : ٨ .

(٢) في جواز رؤية الله في المنام لغير نبينا ﷺ نظر؛ فقد قال النبي ﷺ : « واعلموا أن أحدكم لن يرى ربه حتى يموت » ، والله أعلم .

وبالله نستعين ، وعليه نتوكل، وإليه ( بنبينا أشرف مرسل نتوسل)[١] في سلوك السبيل الأعدل ، والطريق الأمثل ، فهو سبحانه ذو الجلال الأكمل ، والعطاء الأجزل، المؤملُ لإجابة من ملَّ ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

فمن ذلك قول المصنف في « الخطبة » : «هجس»[٢] أي : خطر .

وأَقلَّتْ البِيدُ أي : حملت ، والبِيدُ : جمع البيداء وهي الأرض [القفر][٣] وأراد بها هنا مطلق الأرض وجنسها. والعزوف : الزهد . وأسعفته بطلبته - بكسر اللام - أي : قضيت له ما طلب . ووقر : ثبت . والإسهاب - بالمهملة والموحدة - الإكثار والاتساع . وسيما - بتشديد الياء ، قال ابن مالك في شرح « كافيته » : وقد تخفف . والصِّناعة - بكسر الصاد . والجهابذةُ - بالمعجمة - عجمي واحدهم جهبذ، وهو الحاذق . والدلالة : بفتح الدال وكسرها .

قوله : « من المسانيد والمعاجم » في بعض النسخ بزيادة ياء بعد الجيم وهي ثابتة في قوله أول كتاب العلم ثالث حديث « في معاجيمه الثلاثة » وقال ابن أبي الفتح في زيادته على شرح الجرجانية : وقول من قال : مسانيد . لحن ؛ بل الصواب مساند ، أي : ومعاجم .

«وأَضربتُ عن ذكر »: أي أعرضتُ ، وقال الأزهري : يقال : ضربت عنه(ق٣-أ) وأضربتُ بمعنى واحد . والحَزْن : ضِدُ السَهْلِ . ولذكر أنواع الحديث موضعٌ غير هذا . والضَراعة : بفتح الضاد المعجمة .

---

(١) هذا توسل مبتدع غير مشروع؛ فإن التوسل المشروع ثلاثة أنواع: توسل بأسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وتوسل بالأعمال الصالحات، وتوسل بدعاء الصالحين الأحياء ، وراجع رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية « القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة » .

(٢) كذا في « الأصل» وهو تحريف ، والذي في الترغيب (١ / ٢ ) : «هجن» بالنون ، وهو الصواب ، لأنه قال: « وما هجن وما حسن» أراد ما قبح فلا مدخل للهجس هنا ، والله أعلم .

(٣) رسمت في « الأصل » كأنها : جفر .

وقوله : « رأيت أن أقدِّم فِهْرِسَتَ ما فيه » هذه اللفظةُ ليست في «الصحاح» ولا « المعرَّب» ولا غيرها إنما ذكرها الإمام ابن مكي الصقلي في كتابه « تشقيف اللسان» فقال: ويقولون فَهْرَسَة الكُتُب، فيجعلون التاء فيه للتأنيث ، ويقفون عليها بالهاءِ ؛ قال[١]: والصواب فِهْرِسْتَ بإسكان السين أي وكسر الفاء والراء؛ قال: والتاء فيه أصلية ومعناها جملةُ العدد وهي لفظةٌ فارسيةٌ قال: واستعمل الناس منه فَهْرَسَ الكتب فهرسَةً مثل دَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، فالفِهْرِسْتُ اسم جُمْلَة المعدود ، والفَهْرَسَةُ المصدرُ ، ومثل الفَهْرَسَة الفَذْلَكَةُ : يقال : فذلكتُ الحسَابَ إذا وقَفْتَ على جملته ، وهو من قول الإنْسان إذا كتب حسابه وفرغ منه فَذْلَكَ كذا . انتهى .

قلت: ويقرب منها الكَذْلَكَةُ، وهي إذا كتب المفتي أو المجيزُ أو الشاهدُ ثم اقتصرَ غيره كتب ، أو قال كذلك أقولُ ، أو أشهد ، وقد ذكر هذه اللفظة صاحبُ « القاموس» في مادةِ فهرسَ من باب السين ، فقال : الفهرس [بالكسر][٢] الكتاب الذي تجمع فيه الكتب معرب فهرست. قال: وقد فهرس كتابه. انتهى .

والصقلي : بصاد مهملة وقاف خفيفة مفتوحتين ولام مشددة ، قال السمعاني في «الأنساب» : كذا رأيته مضبوطًا بخط عمر الرواسي . قلت: وكسر بعضهم القاف مع فتح الصاد، وكسرهما معًا ابن نقطة ، وقال: يقال: في صقلية - بالصاد ، والسين أيضًا - وهي جزيرة في بحر الروم مشهورة . وأما ابن مكي نفسه في «التثقيف» فقال: صَقَليةُ بفتح الصاد والقاف ، فأما سِقلية

---

(١) كذا في «الأصل» جعل الكلام لابن مكي نفسه ، والذي في «التثقيف» (ص٥٤) أن ابن مكي نقل ذلك عن شيخه ابن البر .

(٢) في « الأصل » : بكسر السين . وهو خطأ . والمثبت من «القاموس المحيط» ، وهو الصواب .

بالسين مكسورة فضيعة في غوطة دمشق ، والأصل فيهما واحد ، عُرِّبتْ هذه فقيلت بالصاد ، وسقليةٌ اسم رومي وتفسيره تينٌ وزيتونٌ، هذا كلامه ، وأهل مكة أعرف بشعابها ، وقد وقع للشيخ محيي الدين النووي في «علوم الحديث» وقبله لابن الصلاح في الإجازة ، أجزت لك الكتاب الفلاني ، أو ما اشتملت عليه فَهْرَسَتي هذه . وهي صريحة في التأنيث ، فالنووي قلد ابن الصلاح، ومن بعد النووي قلدوه في التعبير بهذه العبارة المعترضة بعينها وقد عُلم ما فيها، وفوق كل ذي علمٍ عليم ، ولم يُحط بالأشياء كلها إلا الله سبحانه ، وإنما يقال ما اشتمل عليه فِهْرِسْتي بإسكان سين الفهرست، وقد اشتمل، ولم أر هذه اللفظة مضبوطة بالقلم في كتاب ابن الصلاح والنووي وغيرهما .

قوله في الفهرست : « وإنشاد الضالة » أي في المسجد ، يأتي تقريره مفصلاً في الأصل - إن شاء الله تعالى - أنه نَشد ، لا إنشاد .

قوله فيه : «الترغيب في صوم ثلاثة أيام من (ق٣-ب) كل شهر سيما الأيام البيض» بتعريفها سيأتي ما فيه في محله ، إن شاء الله تعالى أيضًا .

قوله فيه أيضًا : « وتجهيز الغزاة وخلفهم » كذا وقعت هذه اللفظة هنا، وفيما سيأتي في الجهاد، وإنما يقال: وخلافتهم ، لا خلفهم كما سننبه عليه في موضعه .

عَقَدَ فيه في كتاب قراءة القرآن « الترغيب في قراءة سورة الدخان » ولم يذكره هناك، بل قال : ويأتي في باب « ما يقوله بالليل والنهار » ذكر سورة الدخان وقد ذكره هناك ، نعم، وذكره في آخر كتاب الجمعة في القراءة يومها ولم يُحل عليه فاعلم ذلك ليسهل عليك الكشف .

قوله فيه أيضًا : « الترغيب في الورع وترك الشبهات وما يحوك في

الصدر» صوابه: يحيك بالياء لا بالواو كما سيأتي موضحًا في بابه .

قوله فيه أيضًا : « طعام المتمارين » صوابه المتباريين بالباء بدل الميم وسيأتي تقريره في مكانه .

قوله فيه أيضًا : « الترغيب في الدُّلجة » وهو السير بالليل . صوابه وهي ، وسنعيده هناك .

* * *

قوله في « **الترغيب في الإخلاص**» آخر حديث أصحاب الغار : « لا أَغْبُق» ولم يضبط هذه اللفظة بل فسرها فقط ، وهي بفتح الهمزة وإسكان الغين المعجمة وضم الموحدة ؛ كما قاله الجمهور ، وبكسْرها أيضًا كما قاله ابن سيده، وهي ثلاثية ووَهَمَ الأصيليُّ من رواة البخاري فضبطها بضم الهمزة وكسر الموحدة رباعية . قال صاحبا « المشارق » و «المطالع » وغيرهما من أهل الغريب واللغة: والصواب أنها ثلاثية . وقال الشيخ شمس الدين الموصلي ناظم المطالع :

أغبق أسقي بالعشي فتحا وللأصيلي بضم قَبُحَا

فالأول الذي هو الصواب فتح الهمزة وضمُ الباء أو كسرها، قال النووي في «شرح مسلم» : وهذا الضبط متفق عليه في كُتُب اللُّغة وكُتُبِ غريبِ الحديث والشروح، وأمّا ضم الهمزة وكسر الباء فتصحيف غلط . قلت: وهو قول الأصيلي المتعقَبُ المردود ، مع أن النووي مع حذَرِه منه وتحذيره غفل فوقع فيه في أواخر كتابه الأذكار فتنبه له واحذره ، وقد بسطته في الحَواشِي التي على الأذكار ، و«الغَبوق» : شُرب العشي ، و «الصَبَوح» : شُرب أول النهار ، يقال منه غَبَقْتُهُ أَغبقُه فاغتبَقَ: أي سقيتُه اللبن عشيًّا فشرب ، والله أعلم .

قوله : « فانساحت» بالسين والحاء المهملتين ، أقولُ هذه اللفظةُ رويت بالخاء المعجمة ، وتروى انصاخت بالصاد مع الخاء أيضًا ، لكن أنكر الخطابي انساخت - بالمعجمة لأن معنى ساخ: دخل في الأرض وغاب فيها، وألفُها منقلبةٌ عن واوٍ ، وصوّب «انساحت» - بالحاء المهملة - وتبعه ابن الأثير والمصنِّف ، أي : اندفعت واتسعت ، ومنه ساحة الدار . قال الجوهري : وانساح باله أي اتسع . قال الخطابي: وانْصاح - يعني : بالصاد المهملة بدل السين - أي : تصدَّع ، يقال ذلك للبرق، وقال أبو عبيدة : إذا انشق الثوب من قبل نفسه قيل: انصاح . يعني بالحاء

المهملة (قال شيخنا علامة وقتِهِ )[1] (ق٤-أ) ابن حجر - رحمه الله - والرواية بالخاء المعجمة صحيحة ، وإن كان أصله بالصاد فالصاد قد تقلب سينًا ولا سيما مع الخاء المعجمة . وقال غيره: الصاد أخت السين ، والله أعلم بالصواب .

قوله هنا وفي « **سماع الحديث** » : « لا يَغِل عليهن قلب امرئ » يروى يغل بفتح الياء وضمها والغين مكسورة ، فمن فتح الياء جعله من الغِلِّ وهو الضغْنُ والحقد، أي لا يَدخله حقد يزيله عن الحق ، ومن ضمها جعله من الخيانة، والإغلال: الخيانة في كل شيء .

قوله في حديث سعد بن أبي وقاص : « أنه ظن أن له فضلا على مَنْ دونَه أي في المغنم» : «وهو في البخاري وغيره دون ذكر الإخلاص . قلت : ولفظه: « هل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم » وأيضًا هو عنده من رواية مصعب بن سعد التابعي قال: « رأى سعد . . . » وذكره ، ولهذا قال حافظ عصره الدارقطني في الأحاديث التي انتقدَهَا على البخاري بعد إيراده لها هكذا : إنَّهُ مرسلٌ . وكذا قاله غيره ، قال شيخُنا ابن حجر في «مقدمةِ شرحِهِ للبخاريِّ»: **قلت** : صورته صورة المرسل ، إلا أنه موصول في الأصل ، معروف من رواية مُصْعَبِ بن سعد عن أبيه ،وقد اعتمد البخاريُّ كثيرًا من أمثالِ هذا السياق ، فأخرجه على أنه موصولٌ إذا كان الراوي معروفًا بالرواية عمَّن ذكره ، وقد ترك الدارَقطني أحاديثَ في الكتاب من هذا الجنس لم يتتبعها، وهذا الحديثُ في سنن النسائي و [ مستخرجي الإسماعيلي وأبي نعيم ، وفي الحلية لأبي نعيم ][2] أيضًا وفي الجزء السادس من حديث أبي محمد بن صاعدٍ وغيرهِمْ من رواية مصعبِ بن سَعْدٍ عن أبيه « أنه رأى. . .» فذكره .

---

( ١) تكررت في «الأصل » .

(٢) في « الأصل » : مستخرج البرقاني والإسماعيلي وأبي نعيم في الحلية له. والمثبت من مقدمة الفتح (ص ٣٨١) وهو الصواب .

وقد رواه الإمام أحمد في مسنده[١] عن وكيع ، عن محمد بن راشد ، عن مكحول عن سعد قال: « قلت: يا رسول الله ، الرجلُ يكون حامية القوم أيكون سهمه وسهم غيره سواءً ؟ قَالَ : ثكلتك أُمُكَ ابن أم سعد، وهل ترزقونَ وتنصرون إلا بضعفائكم » .

ومقدِّمة الكتاب والجيش بالكسر فيهما ، ومقدَّمة الرحل بالفتح .

عَزْوُهُ هنا وكذا في « **إخلاص النية في الجهاد**» حديث « الأعمال بالنياتِ» إلى أصحاب الكتب الستةِ دون ابن ماجه عجيبٌ ، وقد رواه بلا شكٍ هو وأحمد بن حنبلٍ والأئمة؛ لكنه ليس في «الموطأ»[٢] وإن كان البخاري ومسلم قد روياه عن القعنبي والنسائي عن الحارث بن مسكينٍ عن ابن القاسم كلهم عن الإمامِ مالك[٣]، فتوهَّمَ الحافظ ابن دحيةَ أنهُ في «الموطأ» فوهم[٤] وكأنَّ المصنِّفَ لم يطلع على رواية ابن ماجه له فأخلَّ بذكره هنا وفي الجهاد ، والله أعلم .

وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر العَزْوِ وهو ثلاثي ، يقال عزوتُ الشيءَ إلى فلانٍ وعزيتُه - لغةً - أي نسبته، لكن الواوُ فيه أرجح من الياء فلهذا أكتُبه بالواو(ق٤-ب) لأنه من باب عَزَا يَعْزُو عَزْوًا ، وتلك من عَزي يَعْزِي عَزْيًا ، فتُكتَبُ بالياء ، والله أعلم .

قوله في حديث أنس : « خَلْفَنا بالمدينة. . . » إلى آخره ، هذا لفظ البخاري ملفَّقًا في كتاب الجهاد ، وفي رواية له في المغازي : « أن رسول الله ﷺ رجع من غزوة تبوك فدنا من المدينة ، فقال: إن بالمدينة أقوامًا ما سِرتم

---

(١) مسند أحمد ( ١ / ١٧٣) .

(٢) قلت: بل هو في الموطأ رواية محمد بن الحسن ( ص ٣٤١ رقم ٩٨٣) .

(٣) ورواه البخاري أيضًا ( ٩ / ١٧رقم ٥٠٧٠) حدثنا يحيى بن قزعة ، حدثنا مالك به .

(٤) بل لم يهم ، والحديث في الموطأ رواية محمد بن الحسن ، كما تقدم.

مسيرًا ، ولا قطعتم واديًا ، إلا كانوا معكم . قالوا: يا رسول الله ، وهم بالمدينة ؟ قال: وهم بالمدينة ، حبسهم العذر » .

وقد رواه مسلم من حديث جابر قال: « كنا مع النبي ﷺ في غَزاة فقال: إن بالمدينة لرجالا ما سرتم مسيراً ولا قطعتم واديًا إلا كانوا معكم - وفي لفظ: إلا شركوكم في الأجر - حبسهم المرض » فكان ينبغي للمصنِّف التنبيه على هذا كله.

قوله : « يخبط في ماله » هو بالتخفيف لا بالتشديد .

قوله آخر حديث « إن الله كتب الحسنات والسيئات » : « كتبها الله سيئةً واحدةً» زاد في رواية : « أو محاها ولا يَهْلكُ على الله إلا هالك » ثم قال: «رواه البخاري ومسلم » كثيراً ما يفعل هذا وليس بجيد ، بل ينبغي أن يقدم السياق المتفق عليه ، ثم يقول: زاد مسلم في رواية له كذا وكذا ، لئلا يُتَوهم أنها للشيخين ، وإنما هي من أفراد مسلم .

قوله بعد حديث أبي هريرة ﷺ: وفي رواية لمسلم « ومن همّ بحسنةٍ فعمِلها كُتبت له إلى سبعمائة ضعف» ، ولفظ مسلم: « كتبت له عَشْرًا » لكن سقطتْ هذه اللفظة بينهما وهي متعينَةٌ .

قوله : « مِنْ جرَّاي» لم يتعرض لضبط آخرها ، وهو بالقَصْر والمد لغتان قال ابن العطار - تلميذ النوويّ - في «فتاويه» : والقصر أكثر ، قال : تقولُ: فعلتُه مِنْ جَرَّاك وجرَّائكَ أي من أجلك . انتهى . قال الجوهري: وربما قالوا: مِنْ جَرَاكَ غير مشدَّدٍ .

قوله :« مَعْن بن يزيدَ » أبوه صحابيٌ وكذا والدُ عبد الله بن بُسْرٍ وعمران ابن حصين وعمَّار بن ياسرٍ والبراء بن عازبٍ وجابر بن سمرةَ والنعمان بن بشيرٍ

وسهل بن سعد ورِفاعَة بن رافعٍ ، وغيرهم ممن لا يُحْصَى ، يترضى عن (أبنائهم وآبائهم)[١] ﷺ .

قوله في « **الترهيب من الرياء**» : [ومن راءى راءى الله به][٢] وهو إن كتب بالياء ، فالتلفظ به وبما اشتقَ منه بالهمز بلا شكٍ ولا خفَاء .

في حديث أبي هريرة : « ثم أمَرَ بِهِ » يُقرأ بتسمية الفاعل ، وبما لم يُسَمَّ فاعلُه . وفي الرواية الأخرى : « ألم أوسع عليك » هو بتسكين الواوِ مخفف: أي أُغْنِك . وفيها « تُسْعَرُ بهم النَّار » هو بالتخفيف والتشديد . «والسناءُ» هو بالمد هنا .

قوله في حديث عبد الله بن عمرو : « ومن سَمَّعَ الناسَ بِعَمِلِه » : «رواه الطبراني» كذا رواه الإمامُ أحمدُ أيضًا وفيه : «وصَغَّرهُ وحقره » اللفظتان بالتشديد.

(ق٥-أ) وجُندب بضم الدال وفتحها .

قوله في حديثه المعزو إلى الشيخين : « منْ سمَّع سمَّع الله به ، ومنْ يراءِ يُراءِ اللهُ به » كذا في التسميع بلفظ الماضي في كثير من نسخ الترغيب، وفي بعضها: « من يسمع يسمع الله به » بلفظ المضارع ، والأول لفظ البخاري ، والثاني لفظ مسلم ، ولمسلم أيضًا من حديث ابن عباس « مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ به، ومَنْ راءى راءى اللهُ بـه» وإعرابُ هذا الأخير ظاهر، لكن لفظة راءى وإن رسمت بالياء فإنما تلفظ بالهمز كما أشير إليه قريبًا ، ولفظتا ومن «يرائي» «يرائي الله به» قال شيخنا العلامة ابن حجر في شرحه للبخاري : الياءُ ثابتة في آخر

---

(١) كذا في « الأصل » والمعنى واضح .

(٢) سقطت من «الأصل» والصواب إثباتها كما سيأتي .

كل منهما . أمّا الأولى فللإشباع ، وأمّا الثانية فكذلك أو التقديرُ فإنه يُرَأي به الله . انتهى ملخصًا .

قوله آخر حديث أبي هريرة « تدع الحليمَ » هو باللام لا بالكاف .

وقوله : « رواه الترمذي من رواية يحيى بن عبيد » كذا وجد « ابن عبيد» غيرَ مضافٍ ولا شكَ أنه وَهْم نَشَأَ عَنْ سَقْطٍ، وإنما هو ابن عبيد الله - مُصغر - ابن عبد اللهِ - مُكبر - بنِ مَوْهَبٍ التيميٌّ؛ لكن سقط الاسمُ الكريم المضافُ إليه عبيدٌ فصارَ كما ترى .

ضَبَطَ اسمَ رُبَيح وأحال على ذكر ترجمته آخر الكتاب، وهو فرد مصغر من الرِّبْح ضد الخسران ، من الطبقة الثالثة ، متقدم على زُنَيجٍ وهو بوزنهِ إلا أنه بالزايِ المعجمة والنون والجيم، وهو لقب الحافظ أبي غَسَّانَ محمد بن عمرو الرازيِّ أحد شيوخ مسلم وطبقته.

والهَجَري : بفتح الهاء والجيم منسوب إلى هجرٍ من بلاد اليمن التي تصرَف وتعرَّفُ وهي قاعدة البحرين وقصبَتُها . كذا قال السمعاني وغيره أن النسبة إليها هجري وهو واضح ، وقال الجوهري : هاجري على غير قياس قال: ومنه قيل للبناء هاجريٌّ ، كذا قال والله أعلم .

قوله : « وعن أبي سعد بن أبي فضالة » يقال فيه أبو سعيد أيضًا .

قوله في حديث عبد الرحمن بن غَنْم: « لا يجوز منه إلا كما يجوز رأس الحمار الميت » ، كذا وُجد ، وأما ابن الأثير فإنما أورده في كتابه «نهاية الغريب» في مادَّة : حَوَرَ بالحاء والراء المهملتين من قول الله تعالى : ﴿**أن لن يحور**﴾[1] أي يرجعَ وذكرَهُ أيضًا بلفظِ « لا يحور فيكم إلاَّ كما يحور صاحبُ الحمارِ الميت»

---

(١) الانشقاق : ١٤ .

وقال: أي لا يَرْجِعُ فيكم بخير ولا ينتفع بما حَفِظَه من القرآن كما لا ينتفع بالحمار الميت صاحبُهُ ، ولم أرَ غيره تعرضَ لهذه اللفظة في المادتين ، والله أعلم بالصواب .

وقوله في آخر الحديث : « وشهر يأتي ذكره» أي في الرواة آخر الكتاب .

قوله آخر الباب في آخر حديث معاذ بن جبل الطويل : « يَزْهَرُ » بفتح الهاء في مضارعه وماضيه بوزن منع يمنَعُ، قاله صاحب «القاموس» وغيره .

« والكوكب الدُري » بضم الدال وتشديد الياء بلا همز (ق٥-ب) وبضم الدال وكسْرها مع المد والهمز ثلاث قراءات في السبعة[1] .

وقوله فيه : « تنشط اللحم » هو بضم الشين وكسرها إلى أن قال: رواه ابن المبارك في كتاب الزهد عن رَجُل لم يسمه عن معاذ، ثم قال: رواه ابن حبان في غير الصحيح ، أي في كتاب الضعفاء - قال: والحاكم ، في غير المستدرك بل في التاريخ له .

أمّا عزوه الحديثَ بهذا السياق إلى كتاب الزهد لابن المبارك فغلط عليه يتعجب منه، لكنه قلّدَ فيه برمته من غير تحرير ولا مراجعةِ حجةَ الإسلامِ الغزالي في كتابه «الإحياء» وقد ساقه الغزالي نحوه أيضًا في كتابه « بداية الهداية» وبمعناه مع بعض الزيادة في كتابه «منهاج العابدين» وعزاه الغزالي في الكل إلى ابن المبارك مع أنه - رحمه الله - قليل العزْوِ، فينكر ذلك عليه ، وعلى المصنِّف أشد ولا أدري سببَ عزو الغزالي له إلى ابن المبارك ، وقد ساقه بطوله ابن

(١) ذلك في قوله تعالى في سورة النور ﴿ الزجاجة كأنها كوكب دري ﴾ قال الإمام ابن الجزري في كتابه « النشر في القراءات العشر »: واختلفوا في «دري» فقرأ أبو عمرو والكسائي بكسر الدال مع المد والهمز، وقرأ حمزة وأبو بكر بضم الدال والمد والهمزة ، وقرأ الباقون بضم الدال وتشديد الياء من غير مد ولا همزة.

الجوزي في كتابه «الموضوعات» بمعناه مع زيادة ونقصان بسنده إلى الحاكم حدثنا أبو منصور محمد بن القاسم العتكي ، حدثنا محمد بن أشرس ، حدثنا محمد ابن سعيد الهروي ، حدثنا إسحاق بن نجيح ، حدثنا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن ثور بن يزيد ، عن خالد بن معدان قال: قلتُ لمعاذٍ : حدثني بحديث سمعتَهُ من رسول الله ﷺ فذكره ، وقال في آخِره : قال ثور: قال خالدُ بن مَعْدَان : فما رأيتُ معاذًا يكثر من تلاوة القرآنِ كما يكثر من تلاوةِ هذا الحديث . ثم قال : رواه ابن حبان - أي في « الضعفاء» - عن عمرَ بن سعيدِ بن سنان ، عن القاسم بن عبد الله المكفوف ، عن سلم الخَوّاصِ ، عن ابن عُيينة ، عن ثور - ثم قال ابن الجوزي : لقد أبْدَعَ الذي وَضَعَ هذا واجترأ على الشريعة، وهو مشهور بأحمد بن عبد الله الجويباري، رواه عن يحيى بن سلام الأفريقي ، عن ثور بن يزيد . وقد سرقَهُ من الجويباري ، عبد الله بن وهب النسوي فحدّث به عن محمد بن القاسم الأسْدي، عن ثور بن يزيدَ ، الجويباري تقدَّم أنه كذاب، وعبد الله بن وهب وضّاعٌ . قال ابن حبان: هو دجال يضع الحديث على الثقات. والقاسم المكفوف نسبَهُ ابن حبانَ إلى وضع الحديث ، قال: ولا يحل ذكر سلم الخواص في الكُتُبِ إلا على سبيل الاعتبارِ . قال ابن الجوزي : ورواه أحمدُ بنُ عليٍّ المرهبي، حدثنا الحسن بنُ مهران الأصبهانيُّ ، حدثنا أحمدُ بن الهيثم قاضي طرسوس ، عن عبد الواحد بن زيد ، عن ثور بن يزيدَ ، عن خالد بن معدان أحسبُهُ عن رجل، عن معاذ بن جبل قال: قلت له : «حدثْني بحديث سمعتَهُ من رسول الله ﷺ . . .» الحديثَ بطوله قال: وعبد الواحد بن زيد قال يحيى: ليس بشيء . وقال البخاري والنسائي والفلاس: متروكٌ ، وأحمد والحسن لا يُعْرفَان، وفيه رجل مجهول .

(ق٦-أ) قال وقد رُوي من حديث علي بن أبي طالب رواه إسماعيل بن مَسْعَدَةَ الإسماعيلي ، أنا حمزة بن يوسف السهمي ، حدثتنا أم كلثوم بنت إبراهيم البكْرَاباذيَّة ، ثنا أبو جعفر محمد بن جعفر البصري ، ثنا محمد بن أحمد الصوفي ، ثنا جعفر بنُ محمدٍ ، عن القاسم بن إبراهيم الحسني ، حدثني أبي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه ، عن جده الحسين بن علي ، عن أبيه علي بن أبي طالب ، عن رسول الله ﷺ فذكره بمعناه إلى آخره . فانظر لفظه ولفظ ما قبله منه ، ثم قال: لا شك في وضعه، وفيه مجاهيل لا يعرفون، وفي إسناده القاسمُ بنُ إبراهيم كان يحدّث بما لا أصل له . انتهى كلامه في « الموضوعات » والذي رواهُ ابنُ المبارك في كتاب الزهد، ومن طريقِه ابن أبي الدنيا في كتاب «الإخلاص» وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب «العَظَمَة» ؛ إنما هو بعضُه من رواية ضمرةَ ابن حبيبٍ التابعي مرسلا مختصراً لا ذكر فيه لمعاذ أصلا .

قال ابنُ المبارك : أخبرنا أبو بكر بن أبي مريمَ الغساني ، عن ضمرة بن حبيب قال: قال رسول الله ﷺ : « إنَّ الملائكة يرفعون عملَ العبد من عباد الله ، فَيُكَثِّرونَهُ ويزكونه حتى ينتهوا به حيث شاء الله من سلطانه ، فيوحي الله إليهم : أنكم حفظةٌ على عملِ عبدي ، وأنا رقيبٌ على ما في نفسه ، إنَّ عبدي هذا لم يخلص عملَهُ ، فاجعلوه في سجين » ، قال: « ويصعدون بعلم العبد من عباد الله يستقلونَهُ ويحتقرونه حتى ينتهوا به حيث شاء الله من سلطانه فيوحي الله إليهم : إنكم حفظةٌ على عمل عبدي ، وأنا رقيبٌ على ما في نفسه، فضاعفوه له واكتبوه في عليين» . وقال ابنُ المبارك أيضًا : أخبرنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: « تصعد الملائكةُ بعمل العبد مبتهجًا ، فإذا انتهى إلى ربه ، قال: اجعلوه في سجين، إني لم أُرد بهذا» .

هذا ما ذكره ابن المبارك مرسلا ومفصلا من غير زيادة، وإنما سقْتُهُ برمته ليُعلم أن الأمر ليس على ما توهمه المصنِّف وأوهمه تقليدًا للغزالي في سياق الحديث المذكور بطوله، لا سندًا ولا متنًا ولا قريبًا منه؛ بل هو مباين له كما ترى، ولو تُتبع هذا الكتابُ لَوجِدَ غالبُه كذلك وهو شيء يعسر ويطول ولو حذفَ المصنِّف ذكْرَ ابن المبارك ثم قال: ورواه ببعضه أو نحو ذلك لسلم من هذا كلِهِ واستراح وأراحَ لكن إنما أوقعه في ذلك مجرد التقليد للغزالي، والكمالُ المطلقُ لله جلت عظمتُهُ وهو سبحانه وتعالى أعلم .

قوله في الفصل بعدَهُ في حديث أبي موسى « اتقوا هذا الشركَ » : «رواه أحمدُ والطبراني» أي في معجميه «الكبير والأوسط» ، ثم قال: «ورواتهُ إلى أبي علي - يعني الكاهليَّ - المذكور في أولهِ محتجٌ به في الصحيح». كذا قال وهو (ق٦-ب) يقتضي عودَ الضمير إلى أحمد والطبراني كليهما وكلام الهيثمي في مجمعه يقتضي عوده إلى أحمدَ فقط ، فإنه قال بعد أن عَزاهُ إليهما كما ذكرتُهُ : ورجالُ أحمد ورجال الصحيح غير أبي عليّ، فالله أعلم ، والمراد بالصحيح هنا «صحيح مسلم» . وقال الشريف الحسيني في «رجال المسند» : أبو علي من بني كاهل ، عن أبي موسى الأشعري ، وعنه عبد الملك بن أبي سليمان العَرزَمي، ذكره ابن حبان في الثقات . انتهى . والعرزمي المذكور روى له مسلم والأربعة ولم يرو له البخاري .

وقول المصنف : « ورواه أبو يعلى بنحوه» قلت : وكذا ابن السني عنه من حديث حذيفة ، إلا أنه قال فيه : « تقول كل يومٍ ثلاثَ مراتٍ » انتهى. قلتُ: رواه من طريق ليث بن أبي سُلَيم عن أبي محمد غيرِ منسوب عن حذيفة عن أبي بكر أيضًا : حضرَ ذلك حذيفةُ من النبي ﷺ ولهذا أخبرَهُ أبو بكر أن

النبي ﷺ قال: « الشرك أخفى فيكم من دبيب النمل . قال: قلنا : يا رسول الله ، وهل الشرك إلا ما عبدَ من دون الله ؟ - أو ما دُعي مع الله ؟ شك عبدالملك - قال: ثكلتك أمك يا صديق : الشرك أخفى فيكم من دبيب النمل، ألا أخبركَ بقولٍ يُذْهِبُ صِغَارَهُ وكِبَارَهُ - أو صغيرَه وكبيرَهُ - ؟ قال: قلتُ :بلى يا رسول الله . قال: تقول كل يوم ثلاث مراتٍ : اللهم إني أعوذُ بك أن أشرك بك شيئًا وأنا أعلمُه، وأستغفرك لما لا أعلم .

قال: والشرك أن تقول أعطاني الله وفلان، والند أن يقول الإنسان : لولا فلان لقتلني فلان» .

وروى أبو يعلى أيضًا من حديث معقل بن يسار قال: « شهدتُ النبي ﷺ مع أبي بكر - أو حدثني أبو بكر : عن النبي ﷺ أنه - قال : الشرك أخفى فيكم من دبيب النمل . ثم قال : ألا أدلكَ على ما يُذهب صغيرَ ذلك وكبيره؟ قل: اللهم إني أعوذُ بك أن أشرك بك وأنا أعلم ، وأستغفرك لما لا أعلم » وروى الحاكم من طريق بحر بن كنيز - بوزن كثير، إلا أنه بالنون والزاي المعجمة، وهو ضعيف- عن سفيان الثوري ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي بكر الصديق مرفوعًا : « إن من الشرك ما هو أخفى من دبيب الذر على الصفا. فقال أبو بكر : يا رسول الله، كيف المنجى أو المخرجُ من ذلك ؟ قال: ألا أخبركم بشيءٍ إذا أنت قلته برئت من قليله وكثيره ؟ قل اللهم . . . » وذكره.

قوله في « **الترغيب في اتباع الكتاب والسنةِ**» في حديث أبي سعيد « من أكل طيبًا وعمل في سنة » : رواه ابن أبي الدنيا والحاكم» كذا رواه الطبراني والترمذي وقال فيه : غريب . وقد عزاه المصنِّف في «الترغيب في طلب الحلال»

أثناء البيوع إلى الترمذي والحاكم وأسقط ابن أبـي الدنيا . وسيأتي هناك عليه فيه استدراكٌ وعلى صاحب المستدرك .

(ق٧-أ) ذكر بعده حديث ابن عباس: « مَنْ تمسك بسنتي» وآخرُهُ « فله أجرُ مائة شهيـد» وأنه رواه البيهقي لكـن لم يُبيِّن في أي كتاب ، وأن فـيه الحسن بن قتيبة . قلت: وهــو من الرواة المتكلم فيهم المفردين آخـر «الترغيب» . ثم قال: ورواه الطبرانـيُّ من حديث أبي هريرة بـإسناد لا بأس به إلا أنه قـال: «فله أجر شهيد» كذا رواه البيهقي في «المدخل» من حديث أبي هريرة . لكن أوله: «القائم بسنتي» وآخره : « له أجر مائة شهيد»، ولـعل لفظة « مائة » سقطت من الرواية المذكورة والله أعلم .

قوله « تحاقرون » بفتح أولهِ وثالثه أصله بـتائين لكن حذفت الأولى تخفيفًا، وهو كثير متكررٌ معلومٌ .

قوله فـي هذا الباب : « زُخَّ في قـفاه » وهو بالـزاي والخاء المعجمـتين بلا خلاف أي : دُفِعَ ، وقد صـحفه بعض مشايخ دمـشق بالجيم على منـبر الجامع الأموي .

قوله فيه فـي حديث قُرَّةَ المزني : « أتيتُ رسـولَ الله ﷺ » : «رواه ابن ماجة وابـن حبان» كذا رواه أحمد وأبـو داود وغيرهما ، ورواه نـحوه دون قول راويه عروة ، الترمذي في الشمائل وغيره .

قول مجاهـد: « كنا مع ابن عمر - رحمـه الله » ومثلهُ عن ابـن سيرين . الترحـم ثابت في أكثـر النسخ وهو فـي نفس الروايـة وكذا يقع نحـو ذلك في البخاري وغيره، فلا يشكلن على المبتدئ .

قوله : « دُونَ المَأْزِمَيْنِ » هو بـهمزة ساكنة ، ويجوز تخفيفهـا بقلب الهمزة ألفًا كما في نظائره، وبعد الهـمزة زاي مكسورة ، والمَأزِمان: جبلان بين عرفات والمزدلفة بينهما طريق، وهو بين العلمين .

قوله في « **الترهيب من ترك السنة** » في حديث جابر : « ويقرن بين أصبعيه» هو بـضم الراء علـى الفصيـح المشهـور، ولم يذكر الجـوهري غيره ، وحُـكي كسرها .

قوله في حديث عائشة : « والمتسلـط بالجبروت » هو بفتح الباء وضم الراء وإسكان الواو بوزن المـلكوتِ والرهبوت والرحموت ، ومَنْ سـكَّنَ باء الجبروت وفتح راءه وهمز واوه من العامة فقد لحن وأخطأ .

قوله في حديث سـيدنا أبي بكر: « إن إبليس قال: أهـلكتُهم »: «رواه ابن أبي عاصم وغيره»، كذا رواه أبو يعلي الموصلي في مسنده أتم منه وأولُه «عليكم بلا إله إلا الله ، والاستغـفار فأكثروا منهما ، فإنَّ إبليـس قال: أهلكت الناسَ» وآخِرهُ : « فهم يحسـبُونَ أنهم مهتدون» . ورواه أبو موسى المديـني بنحو هذا، وفي آخره « حتى يـحسبوا أنهم مهتـدون فلا يستغفرون» ولو أنَّ المـصنف اطلع على هذا لذكَرَهُ في محله من الذكر أيضًا والله أعلم.

قوله في حديـث عبد الله بن عمرو : « لكلِ عَـملٍ شِرَّةٌ » : «رواه ابن أبي عاصم وابن حبَّان» . كذا رواه أحمدُ من حديث رجل من الصحابة .

ذكر بـعده من روايـة ابن حبـان حديـث أبي هريـرة نحوه (ق٧-ب) لـكن صَحَّفَ قوله : « فإنْ صاحبها سدد وقارب » فزاد « كان » بعد « فإن » وقـال: « سادَّ أو قـارب» وإنما هو سـدّد وقارَبَ ، و « الشِّرَّة » بـكسر الـشين وتشـديد الراء .

قوله بعده في حديث أنس « مَنْ رَغِبَ عن سنتي فليس مني »: رواه مسلم» كذا رواه البخاري أيضًا لكن من طريق حميد الطويل ، ورواه مسلم والنسائي من طريق ثابتٍ البُناني كلاهما عنه، وهو بعضُ حديثٍ مشهور سَاقَهُ المصنِّف في الترغيب في النكاح وعزاه للشيخين وغيرِهما، فكان ينبغي له هنا أن يقول : فمن رغب ، إذ هو بعض حديث .

قوله بعده في حديث العرباض « لقد تركتكم على مثل البيضاء » : رواه ابن أبي عاصم في كتاب السنة » هذا عجيبٌ فقد رواه ابن ماجه من حديثه، لكن في جملة سياق الموعظة التي ذرفت منها العيونُ ووجلت منها القلوبُ ، وبدون لفظة: «مثل» . وقد ذكر المصنف هنا حديث العرباض بهذا اللفظ وقبله بالتحذير من المحدثات حسب، وذكره أول الباب الذي قبله بتمامه، وكذلك ذكره النووي في كتبه غير «شرح مسلم» فإنه انتقل فكره فأبدل العِرباض بن سارية بالنَّواس بن سمعان، فقال في « باب الحوض النبوي »: كما قال النواس بن سمعان: قلنا: «يارسول الله ، كأنها موعظة مودع» ولا شك أن هذا وهم ظاهر، فاحذره ولا تغترَّ به .

قوله أول «**الترغيب في البُداءة بالخير**» وهي - بضم الباء ومَدِّ الألف - في حديث جرير الطويل : « حتى رأيت كومين» قال القاضي عياض في «المشارق»: هو بفتح الكاف عندهم . وقيده الجيَّاني : بضمها ، وقال في « الإكمال » : ضبطه بعضهم بالفتح ، وبعضهم بالضم ، وذكر عن ابن سِراج توجيههما، ثم قال: فالفتح هنا أولى . وقال أبو العباس القرطبي - رحمه الله - في «المُفْهِم»: الروايةُ بالفتحِ ولم يتعرضِ المصنِّف لضبطِهِ .

وقال في قوله « كأنَهُ مذهبةٌ » : ضبطَهُ بعضُ الحفاظِ . قلتُ : وهو

الحميديُ في كتابَيْهِ «الجمع بين الصحيحين» و «شَرْح غريبه» مُدْهُنَة أي بضم الميم والهاء وإسكان الدال المهملة بينهما وآخرُه نونٌ قال: وضبطه بعضهم : مُذهَبَة أي كوزن الأول إلا أنه بذال معجمة وهاء مفتوحة وباء موحدة، وذكر أنه الصحيح المشهور وجزم به في حاشية مسلم وكذا الجمهور ومنهم صاحب «المشارق» وقال في الضَبْط الأول : إنه تصحيفٌ ليس بشيء ، وقالوا: الصوابُ المعروف في الروايات مُذْهَبَةٌ .

وقوله آخر الحديث : « رواه مسلم ، والنسائي وابن ماجه والترمذي باختصار القصة» في هذا العزو إيهام ستعرفه ولابُدَّ من التفصيل . فهذا السياق أخرجه مسلم من طرقٍ في باب الصدقَة أثناء كتاب الزكاة (ق٨-أ) ورواه أيضًا بنحوه بالقصة وبدونها آخر كتاب العلم قُبيل كتاب الذكر ، وروى النسائي في التحريض على الصدقة أوله إلى قوله « متقلدي السيوف » ثم قال: فذكر الحديث . وروى الترمذي وابن ماجه قوله « من سَنَّ . . .» إلى آخره ، وعند ابن ماجه « سُنَّةً حسنةً وسيئةً » وعند الترمذي « سُنة خير فاتبعَ عليها » وكذا سُنة شرٍ .

* * *

قوله أول « **الترغيب في العلم** » في حديث عبد الله بن عمرو : « إذا أُعجب برأيه » هو بضم الألف وكسر الجيم من أعجب لا بفتحهما فاعرفه ولا تستغربه فإنه دقيق مهم ، يقال أُعْجَبَ فلان بنفسه فهو مُعْجَبٌ برأيه وبنفسه بفتح الجيم لا بكسرها ، والاسم العُجْب ، وأما قولهم في التعجب ما أعجبه برأيه فشاذٌ لا يقاس عليه.

ذكر بعد الفصل حديث أبي هريرة الذي أوله « من نفس عن مؤمن . . . » إلى آخره والمقصود منه ذكر طلب العلم ثم عزاه إلى مسلم والأربعة وغيرهم، وذكره في قضاء حوائج المسلمين من كتاب البر، وكذا في التيسير على المعسر من كتاب الصدقات بالتنفيس والتيسير، والستر والعون فقط ، وعزاه إلى مسلم وأبي داود والترمذي ، وذكر أن اللفظ له وزاد هنا: أن النسائي وابن ماجه روياه مختصراً. وذكره بنحوه في ستر المسلم من كتاب الحدود بدون التيسير ، وعزاه إلى المذكورين ، وأن اللفظ لأبي داود ، ووقع له في مختصره له بعد أن عزاه إلى مسلم والأربعة أنه ليس عند مسلم « ومن ستر على مسلم » .

وذكر في أول قراءة من هذا الكتاب منه « ما اجتمع قوم في بيت » فقط ثم قال: رواه مسلم وأبو داود وغيرهما هذا ملخص ما ذكره في هذا الحديث ، وأقول: لفظ الأصل بتمامه هو لابن ماجه دون الباقين، وكذا بنحوه لمسلم ، لكن عنده تقديم التيسير على الستر ، وعنده نزول السكينة ثم غشيان الرحمة ثم حف الملائكة ، وعنده « ومن بطأ به » . ثم رواه أيضًا بإسقاط التيسير على المعسر .

وكذا رواه أبو داود في الأدب بلفظ : « من نفس عن مسلم ، ومن يسر على معسر ، ومن ستر على مسلم ستر الله عليه » وآخره : « في عون أخيه» ولم يذكر أحد مشايخه فيه : « ومن يسر على معسر » أيضًا .

ورواه في العلم بلفظ : « ما من رجل يسلك طريقًا يطلب فيه علمًا إلا سهل الله له به طريق الجنة ، ومن أبطأ . . . » إلى آخره . ورواه أواخر الصلاة في ثواب القراءة بفصل «ما اجتمع قوم» حسب .

وقد رواه الترمذيُّ في القراءة بذكر من نفس عن أخيه كربةً ، ومن ستر مسلمًا ستره الله ومن يسر وفيه: « سهل الله له طريقًا » إلى أن قال : « وما قعد قوم في مسجد (ق٨-ب) يتلون » وباقيه كترتيب لفظ مسلم وفيه « ومن أبطأ» .

ورواه في العلم بفصل «من سلك طريقًا فقط» ، وليس فيه به أيضًا .

ورواه في الحدود بلفظ أبي داود الماضي أولا بالتنفيس والستر والعون: عن قتيبة ، عن أبي عوانة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وروى ابن ماجه منه في الحدود فصل الستر فقط .

ورواه النسائي في «سننه الكبير» في الرجم عن قتيبة، عن أبي عوانة كأبي داود .

ثم رواه فيه أيضًا عن إبراهيم بن يعقوب - وهو الجوزجاني - عن أبي عوانة، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة . قال: وربما قال - أي عارم - عن أبي سعيد - قال : قال رسول الله ﷺ : « من نفس عن مسلم كربة . . . » مثله سواء، كذا قال.

ورواه { فيه }[1] أيضًا عن العباس بن عبد الله بن عباس الأنطاكي، عن عبيد الله بن عائشة ، عن حماد بن سلمة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا : « من فرج عن أخيه كربة ، فرج عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر على أخيه المسلم ، ستر الله عليه في الدنيا والآخرة ، والله في حاجة العبد ما كان العبد في حاجة أخيه » .

(١) في « الأصل » : منه . وهو تحريف .

وعن محمد بن إسماعيل بن سمرة ، عن أسباط - وهو ابن محمد - عن الأعمش ، قال: حدثت عن أبي صالح ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال نحوه .

وعن يحيى بن حبيب بن عربي ، عن حماد - هو ابن زيد - عن محمد ابن واسع قال: حدثني رجل ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا، فرج الله عنه كربة من كرب الآخرة ، ومن ستر أخاه المسلم في الدنيا ، ستره الله في الآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » .

وعن أحمد بن الخليل النيسابوري - قال: وأصله بغدادي - قال : ثنا روح- وهو ابن عبادة - ثنا هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن واسع، عن محمد بن المنكدر ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا « من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة ، ومن ستر أخاه المسلم ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد . . » إلى آخره.

وعن أحمد بن سليمان الرهاوي وعبد الرحمن بن سلام قالا : ثنا يزيد بن هارون قال: أنا هشام بن حسان ، عن محمد بن واسع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعًا : « من ستر أخاه المسلم في الدنيا ، ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا ، نفس الله عنه كربة يوم القيامة ، والله في عون العبد . . » إلى آخره .

ورجح ابن عساكر رواية قتيبة عن أبي عوانة في كونه لم يذكر أبا سعيد ، وأنه رواه جماعة عن الأعمش كذلك على رواية «عارم» المذكورة عنه .

فانظر إلى ما عزوته مفصَّلًا وإلى ما وقع (ق٩-أ) له في هذه المواضع فتحقق

أن غالب هذا الكتاب على هذا المنوال، وأنه لا يقدر الطالب أن ينقل منه شيئًا تقليدًا له واغترارًا به ، وإنما هو بالمعنى ، ولو صنفه الشخص من أصله كان أسهل عليه من تتبعه وتحريره ، لمشقة تكرر التنبيه وعسر مراجعة الأصول المستمد منها ، وليت أكثرها متيسر لاسيما بعد ما كتب هذا، ولم يبق للإلحاق مجال كما ترى من ضيق الوقت ، وعدم الفراغ ، وكثرة الشواغل فهذا حديث واحد فيه ما ترى فضلا عن الكتاب كله ، وليتني لم أتعب فيه قديمًا ولا حديثًا، ولكن قدر ذلك للقيام بما أخذ علي من البيان والنصح ووجب.

ومن وقف على ما في «الأحكام» للمحب الطبري من الأوهام في العزو المتكرر إلى الصحيحين أو أحدهما وغيره رأى غاية العجب .

قوله في حديث معاذ الطويل : « ويقتدي بفعالهم » هو بكسر الفاء .

قوله بعده : «ابن عبد البر النمري» هو بفتح النون والميم معًا وهو منسوب إلى نمر بن قاسط - بفتح النون وكسر الميم - أبي القبيلة المشهورة من أسد بن ربيعة قال الحريري في شرح « ملحته» : والسبب الموجب لفتحها استثقالهم توالي كسرتين بعدهما ياء مشددة تعد بياءين يعني: ياء النسب . انتهى . وكذا فعلوا في الصدفي المنسوب إلى الصدف - بكسر الدال - أبي القبيلة المشهورة من حمير، وكذا في السلمي المنسوب إلى بني سلمة - بكسر اللام - في جعفي وفي جهينة وفي الأنصار على المشهور عند أهل العربية وغيرهم وما أشبه ذلك .

قوله في حديث أنس : « سبع يجرى للعبد أجرهن » : « رواه أبو نعيم في الحلية وقال تفرد به أبو نعيم عن العرزمي» . أبو نعيم الأول هو الأصبهاني الحافظ المشهور واسمه أحمد بن عبد الله ، والثاني متقدم واسمه الفضل بن دكين ، والعرزمي بتقديم الراء على الزاي .

قوله بعده: «ويأتي من حديث أبي هريرة» أي في هذا الباب .

قوله فيه في حديث أنس « إن مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم» : فيه أبو حفص صاحب أنس قلت: قد سماه ابن الجوزي عمر بن مهاجر[١]، ولم يذكره ابن عبد البر في «الكنى» بعدالة ولا جرح، إنما قال : أبو حفص الأنصاري عمر بن مهاجر البصري ، روى عن أنس أنه رآه صلى متربعًا ، روى عنه سفيان الثوري والحسن بن صالح . انتهى . قلت : وفيه أيضًا قبل أبي حفص عبد الله بن الوليد[٢] ولا أعرفه أنا ، وسند أحمد فيه حدثنا هيثم بن خارجة { ثنا }[٣] رشدين بن سعد ، عن عبد الله بن الوليد ، عن أبي حفص حدثه أنه سمع أنس بن مالك فذكره .

فسر « حضر الفرس» بعدوه ، وهو بضم المهملة وسكون المعجمة ونصب الراء على الظرفية .

قوله في الفصل الذي بعده في حديث جابر: « العلم علمان » ثم عزاه إلى تاريخ الخطيب ، ثم قال: ورواه ابن عبد البر عن الحسن مرسلا بإسناد صحيح . ثم ساقه من حديث أنس وعزاه إلى أبي منصور الديلمي والأصبهاني ، ثم قال: ورواه البيهقي عن الفضيل بن عياض **قوله** . انتهى ملخصًا ، رواه الحكيم الترمذي في كتابه « نوادر الأصول » عن حفص بن عمر العابد، عن الفضيل - غير منسوب وهو ابن عياض - عن هشام - وهو ابن حسان - عن الحسن مرفوعًا مرسلا . ورواه الدارمي في «مسنده» عن مكي بن إبراهيم ، عن هشام ، عن

---

(١) فرّق ابن أبي حاتم وغيره بين أبي حفص عمر بن مهاجر هذا وبين أبي حفص صاحب أنس، وجوّز الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» أن يكون أبو حفص صاحب أنس هو عمر بن عبد الله بن أبي طلحة ، والله أعلم .
(٢) هو عبد الله بن الوليد بن قيس بن الأخرم التجيبي المصري، من رجال التهذيب .
(٣) سقطت من « الأصل » وأثبتها من مسند أحمد (٣ / ١٥٧ ) .

الحسن قوله مختصراً . ثم رواه عن عاصم بن يوسف ، عن فضيل بن عياض - منسوبًا - عن هشام، عنه مرفوعًا مرسلا ، ومن غير طريقه عن هشام عنه قوله، لا من قول الفضيل؛ بل من روايته عنه ، والله أعلم بالصواب، وهو المستعان .

والغِرَّةُ بكسر المعجمة : الغفلة .

قوله في « **الرحلة في طلب العلم** » وفي آخر « **أذكار الصبح والعصر والمغرب**» في حديث قبيصة : « تعافى من العمى والجذام والفالج » كذا كان في نسختي فيهما : الفالج - بألف ولام مكسورة - وهو الذي لا يجوز غيره بلا شك ولا خلاف ، وهو الداء المعروف ، وفي أكثر نسخ «الترغيب» : الفلج - بلام مفتوحة بلا ألف - وهو خطأ قبيح جدًّا ، وتصحيف فاحش محيل للمعنى لا يتخيله أحد ، فيجب التنبه له والتنبيه عليه .

قوله فيه : « وثلمة لا تسد » وكذا النهي عن الشرب من ثلمة القدح، وهو بضم المثلثة ، وسبق قلم الزركشي في « تنقيحه » المحتاج إلى تنقيح فقال في قوله: « ثلمة حداد » أنها بالفتح فاحذره .

فسر في «**سماع الحديث وتبليغه ونسخه**» : « نَضَّر الله أمرًا» بأن معناه الدُّعاء له بالنضارة، وهي النَّعْمةُ هي بفتح النون التنعيمُ .

عزا في أثنائه حديث جبير ابن مطعم في ذلك إلى أحمد وابن ماجه وذكر أن آخره: « فإن دعوتهم [ تحوط ][1] من ورائهم » . إن كان هذا عند أحمد[2] وحده ، وإلا فليس في ابن ماجه رأسًا[3]، وذكر أن لفظ الطبراني « تحيط» أي

(١) في « الأصل » : تحفظ . وهو تحريف ، والمثبت من الترغيب (١ / ٦٤ ) .
(٢) ليس عنده ، والحديث في مسنده ( ٤ / ٨٠ ، ٨٢ ) ولفظه فيه : تكون .
(٣) بل هو في سنن ابن ماجه (٢ / ١٠١٥ - ١٠١٦ رقم ٣٠٥٦) ولفظه عنده : تحيط .

من ورائهم وهو الظاهر المشهور ؛ كما تقدم أول الباب من حديث زيد بن ثابت قال: « ورووه كلهم عن ابن إسحاق عن عبد السلام » لم ينسبه وهو ابن أبي الجنوب المدني بجيم مفتوحة ثم نون مضمومة ثم باء موحدة وهو واه من رجال ابن ماجه .

ذكر في أثنائه من الطبراني حديث ابن عباس: « اللهم ارحم خلفائي . . » إلى آخره كذا ذكره الشيخ نور (ق١٠-أ) الدين الهيثمي من معجم الطبراني[(١)] في كتابه «مجمع الزوائد» من حديث ابن عباس نفسه، ليس فيه ذكر « عليٍّ » . وذكره شيخنا ابن ناصر الدين في «افتتاح القاري لصحيح البخاري» عن أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد بسنده إلى ابن عباس - لكن عنده عنه - قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: « خرج علينا رسول الله ﷺ فقال. . . » وذكره، وعنده « يرون أحاديثي وسنتي. . . »[(٢)] الحديث ، والله أعلم بالصواب.

قوله فيه وفي آخر الباب قبله : « أبي الردين » إنما هو الرديني، وهو صحابي شامي مصغر باسم الرُّمح الرديني المنسوب إلى ردينة ، وهي امرأة - بالراء والدال المهملتين والنون وآخره ياء مشددة كياء النسب - فرد في الصحابة في هذه الكنية ، ثم رأيت السمعاني قد ذكر في «الأنساب» الرديني بن أبي مجلز لاحق بن حميد السدوسي بصري يروي عن يحيى بن يعمر ، روى عنه عمران بن حدير، وقال هذه اللفظة تشبه النسبة، غير أنها اسم ، انتهى . وقال: الحافظ الذهبي في كتابه « المقتنى في سرد الكنى » : أبو المحجل رديني البكري، قيل: ابن مرة ، وقيل: ابن مخلد . عنه أبو جناب الكلبي .انتهى . ، وقال في القاموس: رديني اسم، وكزبير فرس بشر بن عمرو بن مربد ، قلت: ومربد -

---

(١) معجم الطبراني الأوسط (٦ / ٧٧ رقم ٥٨٤٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ .

(٢) وهو لفظ الطبراني .

بالراء المهملة والباء الموحدة بوزن « محمد» - وأبو الرديني باسم الرمح ، ولهم أبو المشرفي باسم «السيف» ذكره ابن عبد البر ، وفي أكثر نسخ الترغيب فيهما أبي الردين ، بلا ياء في آخره ، والصواب أبو الرديني مثل أبي البختري وشبهه، وأبو الردين تصحيف ، ومن رجال الصحيحين أبو النجاشي ، ولهم أيضًا أبو الهندي الشاعر الخليع .

قوله فيه : « مخافة أن يدرس » هو بفتح أوله وضم ثالثه لا بالعكس .

قوله فيه في آخر « **الترهيب من الكذب على الحبيب**» : «يرى أنه كذب» هو بضم الياء وذكر بعضهم جواز فتحها .

قوله : « فهو أحد الكاذبين » هو بلفظ الجمع ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في «مستخرجه على صحيح مسلم » من رواية سمرة « الكاذِبَيْن» بالتثنية ، ثم رواه من رواية المغيرة « الكاذبين أو الكاذبين» على الشك فيهما .

قوله بعده في حديث المغيرة : « إن كذبًا علي ليس ككذب على أحد» رواه مسلم وغيره . قلت: كذا رواه البخاري أيضًا وفيه ذكر النياحة، ذكره في الجنائز، وفرقه مسلم في موضعين ، وقد ذكر المصنف فصل النياحة منه في أواخر هذا الكتاب وعزاه إلى الشيخين .

قوله في « **مجالسة العلماء**» : «ابن زَحْرٍ» هو بفتح الزاي المعجمة وإسكان الحاء المهملة آخره راء .

ذكر في أواخر « **إكرام العلماء** » : «ابن بسر الصحابي هو بضم الموحدة (ق١٠-ب) وإسكان المهملة .

قوله في « **تعلم العلم لغير وجه الله**» : «عرضًا» هو بفتح العين والراء

المهملتين . « ولا تخيروا به المجالس» أصله تتخير بتاءين . ودُرَيك : مصغر بالدال والراء المهملتين وآخره كاف . « والقتاد » شجر له شوك واحدته قتادة ، وبها سمي الرجل .

قوله : « كذلك لا يجتنى من قربهم إلا » هو اكتفاء ، ولهذا قال محمد بن الصباح شيخ ابن ماجه : «كأنه يعني : الخطايا» أي إلا الخطايا .

« وصرف » الكلام بكسر الصاد .

وفي «نشر العلم» : « ينعش » بفتح العين من باب منع يمنع .

قوله في أواخر الفصل الذي بعده في حديث أبي هريرة : « من دعا إلى هدى» وتقدم هو وغيره في باب البداءة بالخير . أما هو فلم يتقدم في الباب المذكور بلا ريب وأما غيره مما في معناه فنعم .

وفسر قبله «أبدع بي » قال: يعني ظلعت ركابي وهو بفتح الظاء المشالة واللام.

في « **كتم العلم**» : «عمرو بن عبسة» هو بوزن عدسة إلا أنه بالموحدة ، وهذا لا خلاف فيه ، ومن قاله عنبسة فقد صحفه تصحيفًا فاحشًا[١] . « وطلق » بإسكان اللام . « وأبزى » بفتح الهمزة والزاي المعجمة بينهما موحدة ساكنة مقصور .

قوله آخر الباب : « إلا أن أبا سعد البقال » وأحال على ذكره في الرواة آخر الكتاب ولم يضبط نسبته في الموضعين اكتفاء بالشهرة أنه بالموحدة ، ولهم الحارث بن سريج - بالمهملة والجيم - النقال - بالنون - وغيره .

قوله بعده في « **الترهيب أن يعلم ولا يعمل بعلمه** » في حديث أسامة :

(١) يقع هذا التصحيف الفاحش كثيرًا .

«يجاء بالرجل يوم القيامة. . .» إلى آخره :وفيه « يقال : وإني سمعته يقول : مررت ليلة أسري بي بأقوام تقرض شفاههم . . . » إلى آخره : « رواه البخاري، ومسلم واللفظ له» ثم قال: «ورواه ابن أبي الدنيا وابن حبان والبيهقي من حديث أنس، قلت: هذا خلط وخبط من وجوه :

أحدها: ذكر حديثينْ متباينين في حديث واحد إذ اللفظ الأول: « يجاء بالرجل يوم القيامة . . .» إلى آخره حديث مستقلٌ واللفظ الثاني « مررت ليلة أسري بي. . .» إلى آخره حديث آخر .

ثانيها: إيهام هذه العبارة كون هذين اللفظين هكذا في الصحيحين وليس الثاني فيهما؛ بل ولا في أحدهما بلا ريب ، إنما رواه أحمد، والجماعة المذكورون - ابن أبي الدنيا وابن حبان والبيهقي - وغيرهم من طرق .

ثالثها: تخييل أن اللفظين المذكورين من رواية صحابي واحد، وليس كذلك إنما الأول من رواية أسامة والثاني من رواية أنس .

رابعها: قوله: واللفظ له . أي لمسلم يعني في حديث أسامة إلى قوله: «وآتيه» دون ما بعده إنما صوابه: واللفظ للبخاري ، فإنه رواه هكذا في باب صفة (ق١١-أ) النار، ورواه مسلم بنحوه في كتاب الزهد أواخر الصحيح ، ورواه البخاري أيضًا بمعناه في كتاب الفتن في باب الفتنة التي تموج كموج البحر.

وحاصل الأمر أن الصواب الذي لا يتعين غيره أن يقال بعد انتهاء لفظ حديث أسامة «وآتيه» رواه البخاري واللفظ له ومسلم ، ثم يقال: وعن أنس قال سمعت النبي ﷺ يقول: « مررت ليلة أسري بي بأقوام. .» إلى آخره ثم يقال: رواه ابن أبي الدنيا وابن حبان في صحيحه والبيهقي وزاد ابن أبي الدنيا

«كيت وكيت...» ثم يعطف عليه الحديث المذكور بعده، فيقال: وروي عن أنس بن مالك أيضًا عن النبي ﷺ قال: « الزبانية أسرع إلى فسقة القراء منهم إلى عبدة الأوثان...» الحديث ، قد حصل للمصنف أيضًا في الحديث الأول المذكور قريب من هذا الوهم في أوائل الحدود في «الترهيب من أن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر ويخالف قوله فعله» في النصف الثاني من هذا الكتاب ، كما وعد هنا بذكره ، وهو وهم ظاهر نبهت عليه هنا وهناك؛ لئلا يغتر به لكنه ثَمَّ سلم في حديث أسامة فصدر به مختصراً ، وعزاه إلى الصحيحين ثم قال: وفي رواية لمسلم وذكرها بقصة ، ثم ذكر اللفظ المذكور هنا برمته فخلط ، مع أن القصة في أول الحديث عند الشيخين ، ثم أفرد حديث أنس كما تراه في موضعه، والله أعلم.

قوله : « أبي طوالة» هو بضم الطاء على الصحيح المشهور ، وحكي فتحها، واسمه عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري النجاري قاضي المدينة النبوية .

قوله : « ما تزال قدما عبد » بضم التاء ، ويحيل فتحها المعنى .

قوله: «عيني تقر» بكسر القاف وفتحها .

قول أبي الدرداء : « أن يدعوني فيقول لي ، فأقول: لبيك » بنصب الجميع.

قوله : « من السهوة » هي بالمهملة لا بالمعجمة، ويدل عليه قوله: « ثم سهوا كسهوهم » .

قوله في « **الترهيب من الدعوى في العلم والقرآن** » في حديث أبي: « بلى عبدنا الخضر » كذا وقع عند مسلم معرفًا ووقع عند البخاري منكرًا، وكلاهما واضح، وقد قررت نبوته وذكرت القائلين بها من المتقدمين والمتأخرين وأتباع

المذاهب الأربعة وغيرهم ضمن جواب حافل في إلياس.

قوله : « حرصت وجهدت » بفتح ثانيهما .

قوله في « **الترهيب من المراء والجدال**» : « لعله خيرة » بفتح ثانيها .

قوله في أثنائه: وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : « ما ضل قوم بعد هدىً كانوا عليه » كذا وجد أبو هريرة وهو بلا شك غلط فاحش، لا أدري له سببًا سوى سبق القلم لانتقال البصر أو الفكر والصواب المقطوع (ق١١-ب) به بلا نزاع عند أهل الحديث أنه أبو أمامة واسمه « صُدي بن عجلان الباهلي» الصحابي المشهور، وكذلك كان في نسختي أولا عن أبي أمامة والحديث مروي من طريق حجاج بن دينار الواسطي عن أبي غالب الراسبي قال ابن عبد البر في كتابه « الكنى » وكذا الذهبي في « الميزان» : هو صاحب أبي أمامة . وقال فيه الترمذي: حديث حسن صحيح، إنما نعرفه من حديث حجاج بن دينار، وحجاج ثقة مقارب الحديث . انتهى .

ولأبي غالب المذكور عن أبي أمامة في الترمذي حديث « ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم » قال فيه : حسن غريب من هذا الوجه. وقد ذكره المصنف في آخر : إمامة الرجل القوم وهم له كارهون .

وله عنه في الترمذي وابن ماجه : « أن الخوارج شر قتلى » قال فيه الترمذي: حديث حسن . قال: وأبو أمامة الباهلي اسمه صدي بن عجلان ، وقال في الثلاثة المواضع: اسمه حَزَوَّر .

وله عنه في ابن ماجه حديث في قول كلمة الحق عند السلطان الجائر ، أورده المصنف منه في « الأمر بالمعروف» وإنه إسناد صحيح ، وفي بعض نسخ الترغيب حسن .

وله عنه في أبي داود حديث : « لا تقوموا كما تقوم الأعاجم » وقد ذكره المصنف في الفصل الذي عقده للقيام بعد باب السلام وعزاه إلى أبي داود وابن ماجه ، وأشار إلى إسناده وأن فيه أبا غالب ثم ذكر اسمه والخلاف فيه وحاله، مع أنه لا يعزى إلا إلى أبي داود وحده لما سأذكره هناك من لفظه وإسناده، واسم تابعيه المذكور وضبطه والكلام فيه بزيادة على الأصل إذ هو محله، وأما ما ذكرته هنا فلتنبيه على أن ما وجد في غالب نسخ الترغيب لا سيما الغرارة في ذكر صحابي حديث : « ما ضل قوم في ذم الجدل » أنه أبو هريرة تصحيف وغلط وتحريف، وإنما هو أبو أمامة الباهلي قطعًا كما أوضحته كالشمس بما لا مزيد عليه. والله المحمود على ذلك وعلى جميع نعمه التي لا تحصى.

* * *

قوله أوائل كتـاب الطهارة في «**الترهـيب من التخـلي على طـرق الناس**» : «عن حذيفة بن أَسِيد» هو بفتح أوله وكسر ثانيه وهو صحابي مشهور .

قوله في الحديث الـذي بعده : « يوشك أن تفتينا فـي الخراء» كذا وجد في نسخ الترغيب وهـو الظاهر من سياق الحديث « مَنْ سَلَّ سخيـمتَهُ » والمراد بهما نفس الـنجو ووجدت بخـط شيخنا ابـن حجر في مجـمع الهيثـمي « الخِرأَةِ» . والاسم « الخراء» بكسـر الخاء مع المد ويقال خَرِئَ يَخْرَأ خـرءًا ، وخِراءة وتكسر وخروءةً ، قاله صاحب الـقاموس، ولم يذكر فتح الخاء مع الـتذكير . وقال أبو العباس القرطبـي في شرح مسلم: الخراءة بكسر الخاء ممدود مـهموز: اسم فعل الحدث وأمـا الحدث ، فبغـير تاء ممدود وتـفتح خآؤه وتـكسر، ويقـال بفتحـها وسكون الراء والقصر من غير مد (ق١٢-أ) انتهى .

والموضع مخرأة ومخرؤة مثل مزبلة و مَزْبُلَة و مقبرة ومَقْبُرة في نظائر ذكرها ابن قتيـبة في كتابه « أدب الكاتـب» وغيره من الأئمة . واسم الـفاعل «خارئ» واسم المـفعول مخـرئ ، وقال ابن الأثـير في النـهاية : فـي حديث سلـمان: «علمـكم نبيـكم كل شيء حـتى الخِراَءَة»: هي بالـكسر والمد الـتخلي والـقعود للحاجة ، قال الخطابي : وأكثر الرواة يفتحونها ، ثمَ ذكر كلام الجوهري : أنها بالفتح، وأنه يقال خَرِئَ خراءة مثل كره كـراهة . قال: ويحتمل أن يكون بالفتح المصدر، وبالكسر الاسم.

أعاد حديث جـابر :« إياكم والتعريس » فـي محله أخيرًا وفسر الـتعريس، وكذا في «إجابة المؤذن» فليراجَع مِنْ ثَمَّ .

قوله في « **الترهيب من البـول في الماء والمغتسل**» : « بول مُنتقَعٌ » هو بفتح القاف .

قوله في حديث حميد بن عبد الرحمن - وهو الحميري - عن رجل من الصحابة غير مسمى في النهي عن الامتشاط كل يوم ، والبول في المغتسل : «أن النسائي رواه» كذا في أكثر النسخ وهو الذي في «مختصر السنن» للمصنف والصواب أيضًا، وفي بعضها بدله الترمذي، وذلك خطأ؛ إذ لم يخرج الترمذي الحديث المذكور ، إنما أشار إليه، فقال بعد تخريج حديث ابن مغفل المذكور بعده هنا: وفي الباب عن رجل من أصحاب النبي ﷺ انتهى . ثم قول المصنف : رواه أبو داود والنسائي في أول حديث ، أعلم أن هذا هو كل الحديث برمته عند أبي داود وزاد النسائي بعد: « أو يبول في مغتسله أو يغتسل الرجل بفضل المرأة أو المرأة بفضل الرجل وليغترفا جميعًا » . وقد أفرد أبو داود هذه الزيادة في موضع آخر ، وطريقهما واحد وقد رواها الإمام أحمد وغيره .

« وسَرْجِس» : بسين مهملة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم جيم مكسورة ثم سين أخرى غير مصروف.

قوله في « **الترهيب من الكلام على الخلاء** » وهو بالمد : « لا يخرج الرجلان» وفي اللفظ الآخر: « لا يخرج اثنان » هو بكسر الجيم فيهما لالتقاء الساكنين . « ويمقت » : أي يُبْغِضُ . و «أبو عمر صاحب ثعلب» هو اللغوي يقال له : الزاهد . ويقال له : غلام ثعلب . وشيخه الإمام المشهور أحمد بن يحيى الملقب بـ « ثعلب» صاحب « الفصيح» الذي شرحه أبو عمر المذكور قال: يقال ضربت الأرض ، إذا أتيت الخلاء، وضربت في الأرض إذا، سافرت أولها بضم التاء بلا إشكال وبفتحها في أتيت وسافرت لكونهما جاءتا بعد إذا وأما إذا جاءت «أي» بدل «إذا» فإن التاء تفتح كما قيل:

إذا كَنَيْتَ بأي فِعْلا تُفَسِّرُهُ ... فضُمَّ تاءَكَ فيه ضَمَّ مُعْتَرِفِ
وإن تَكُنْ بإذا يومًا تُفَسِّرُهُ ... فَفَتْحَةُ التاءِ أمرٌ غَيْرُ مختلِفِ

(ق١٢-ب) وهذه قاعدةٌ مهمةٌ قررها الإمام ابنُ هشام في لفظةِ «أي» من «مُغنيه» وذكر هذين البيتين .

قوله في « الترهيب من إصابةِ البولِ الثوب» : « القتات » هو بالقافِ بياع القت المعروف . قوله : « بَحْر » هو ضد البر « ابن مَرَّار » هو بفتح الميم وتشديد الراء المهملة من المرور .

« الألهاني » بفتح الهمزة والهاء، بينهما لام ساكنة وآخره نون .

قوله في هذا الباب وكذا في «باب النميمة» الآتي في حديث أبي أمامة : «ليخففن عنهما » كذا وجد بالنون والصواب ليخفف بحذفها ، وهو ظاهر لا يخفى على نحوي .

قوله فيه هنا وفي «النميمة» وكذا في «الغيبة» في موضعين : « ولولا تَمزغُ قلوبكم» كذا وجد في بعض النسخ في هذه المواضع وفي أكثرها هنا وفي النميمة «تَمَزُعُ» بفتح الميم وضم الزاي المعجمة المشددة آخرها عين مهملة، وفي الغيبةِ «تمريجُ» بإسكان الميم والياء وكسر الراء المهملةِ آخرهُ جيمٌ، وفي بعضها كذلك في الجميع، وكذا في غير هذا الكتاب، وهو الظاهر بل الصواب الذي لا أشك فيه، لكن تصحَّفَتْ بما قبلها لقربها منها وشبهِها بها [1]، وذلك يقع كثيرًا لاسيما من النساخ غير المتقنين، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ **فهم في أمر مريج** ﴾ [2] أي مختلط وملتبس، ويقال: مَرِجَ الدين والأمرُ . بكسر الراء: أي فسد واختلط واضطرب، وقلقت أسبابه، ومنه الهرج والمرج، قيل: وسكن المرج لأجل الهَرْجَ

---

(١) كتب الإمام السندي حاشية نصها : إن صحت الرواية فلا تصحيف، فإن التمزع التقطع والتشقق كما قاله في «النهاية» ومعناه هنا صحيح ، والله أعلم .

(٢) ق : ٥ .

ازدواجًا للـكلام، ومَرِجت أيمانـاتُ الناس فسـدت ، ومَرِجَ الشيء إذا قلـق فلم يثبـت، ويقال: مرجته . مـع أن ابن الأثير وغيـره من أهل الغريب لـم يذكروا اللفظة المذكورة بعينها في هذه المادة ولا في مادة «مَزَعَ» والظاهر أنهم تركوا ذلك لشهرته، وظهوره جريًا على العادة، والله أعلم بالصواب.

« عبد الرحمن ابن حـسَنَة » أخو شرحبيل الآتي قريبًا صحابـيان ينسبان إلى أمهما « حَسَنَةَ » الصحابية . وقد عزا المصنِّف حديث عبد الرحمن إلى ابن ماجه وابن حبان وقد رواه أبو داود والنسائي وغيرهما.

« ورُعد » مبنيٌ لما لم يسم فاعلـه حيث جاء ، قال الجوهري: أرْعِدَ الرجلُ أخذته الرِّعْدَةُ أي الاضطراب وأرعدَتَ فرائصه عند الفزع .

قوله في حديث شُـفَيٍّ : « ثم قال للرجل يَجُر أمْعَـاءه » كذا وُجِدَ هُنَا وإنما هو «يقال» ولكـن سقطَت الياء وهو ظاهر ، وسـيأتي الحديث بتمامه فـي الغيبة بلفظ : «يقال» في مواضع .

« وَشُفَيٌ » بضم الـشين المعجمة وفتح الفاء المخـففة وتشديد الياء التـحتانية بوَزنِ أُبَي وشبهه وأبوه « مـاتِعٌ» سَمِيٌّ والد كَعْبِ الأحبارِ وغيره بالمثـناة الفوقانية بوزن راتع .

والأصبَحيُّ بفتح الهمزةِ والموحدةِ ،وإسكان الصاد وكسر الحاء المهملتين.

قوله في « **دخول الحمام**» : (ق١٣-أ) « أبو عُذرة» هو بضم العين وإسكان الذال المعجـمة. « وقاصُّ الأجناد» الذي كـان يقصُّ عليهم بـالقُسْطُنْطِـينَة . قال النووي: هـي بضم القـاف والطاء الأولى وإسكـان السين وكسـر الطاء الثـانية، وبعدها ياء ساكـنة ثم نون . قال في كتاب الفتن أواخر «شـرح مسلم» : هكذا

ضبطناه هنـا وهو المشهور. **قلتُ**: وعليه اقتـصر السمعاني وأقره ابـن الأثير في «اللباب» وهو الذي في نسختي بالمسند في الحديث المذكور .

وقال القاضي عياض في « المشارق » : كذا قيدناها نحن وأهل هذا الشأن. قال: وفي رواية السـجزيِّ « قسطنطيـنيـة » بزيادة مشددة آخرها . انـتهى . قال صاحب « المطالع » : والأول أكثر . وقال ابن الجوزي في كتابه « تقويم اللسان» وابنُ مكـيّ في « تثقـيفهِ » : العـامة تقول : الـقسطنـطينيـة - بتشديـد الياء - والصواب تخفيـفها . انتهى . ومما يؤيد التـخفيف فيها نظائرهـا المخففةُ ، مثل رُومية و إرْمينية وإفريقية وعمُّوريَةَ وأنطـاكية وأشباهها ، وهي مدينة مشهورة من أعظم مدائن الروم وهي منسوبة إلى بانيهـا قُسْطُنْطِيْنَ ، أول من تنصر من ملوك الروم، وأغرب صاحب « القاموس» فقال فيه: قسـطنطينية مشددة حصنٌ بحدود إفريقيـة» ، وقسطنطينيـة أو قسطنطينـية بزيادة مشددة، وقد تضـم الطاء الأولى منهما دَار ملك الروم. كذا قال، ولا يخفى ما فيه .

« وقاصُّ الأجـناد » و « أُمراء الأجـناد » هـم الذين اقـتسمـوا مدن الـشام الخمس: فلسطين وهي ناحيةُ بيت المـقدس، والأردن وهي ناحية بَيْسَان، وطبرية وما يتعـلق بهما، ودمشق وحـمص وقِنسرين وهـي بكسر القاف وتشـديد النون وفتحها وتكسـر أيضًا وإسكان السين، وهي بلدة عند حلب، وكـان الجند ينزلها في ابتداء الإسلام، ولم يكن لحلب معهـا ذكر، ففتح الأمراء الخمسةُ: خالد بن الوليد، ويـزيد بن أبي سفيـان أخو معاوية ، وعمـرو بن العاص وشرحبـيل بن حسنَة، وأبو عبيدة بن الجراح هذه المدن وكـل واحدة منها جند ؛ والشامُ بالطول ما بين عريش مصر والفراتِ خمسةُ أَجناد ، والجُند: الأعوان والأنصار.

في «عدم إتمام الـركوع والسجود » حديـث ذكر فيه من أمراء الأجـناد ثلاثة سمعوا ذاك الحديث من رسول الله ﷺ .

حديث أم الدرداء وهي الكبرى « خرجتُ من الحمام فلقيني النبي ﷺ » هذا الحديث في بعض نسخ «الترغيب» دون بعض، وقد عزاه إلى أحمد والطبراني وذكر أنه بأسانيد ، ورجالهما - يعني أحمد والطبراني (ق١٣-ب) رجال الصحيح ، فإن كان ذِكرُ الأسانيد يعود إلى الطبراني دون أحمد، وإلا فهو غير مسلم، وقد عزاه الشيخ نور الدين الهيثمي في كتابه « مجمع الزوائد» إليهما، لكن لم يذكر الأسانيد، وقال: رجالهما ثقات . وعزاه شيخُنا الحافظ ابن حجر في «مصنفه في أسماء الصحابة» في ترجمة أم الدرداء الكبرى إلى أبي يعلى والطبراني وذكر أنهما أخرجاه من طريق زبَّان - بالمعجمة والموحدة - ابن فائد - بالفاء والمد - عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه الصحابيّ عنها ثم قال: وسنده ضعيف جدًّا . انتهى ، فإن كان الطبراني أخرجه من غير هذا الطريق ، وما أظن ذلك، لاسيما رواية ابن لهيعة له عن زبَّان عن سهل ، وإلا فما قاله المصنِّف والهيثمي مردود؛ إذ زبّان وشيخه سهل من الرواة المختلف فيهم، الذين أفردهم المصنِّف في آخر هذا الكتاب. فقال في زبَّان : ضعفه ابن معين ، وقال أحمد : أحاديثه مناكير . ووثقه أبو حاتم . وقال في سهل : ضُعِّفَ ، وحسَّن له الترمذي وصحح أيضًا ، واحتج به ابن خزيمة والحاكم وغيرهما وذكره ابن حبان في الثقات . انتهى . قال الحافظ المزي وغيره : روى زبَّان عن سهل نسخة . قلت: وعنه ابن لهيعة وغيره، وهو ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته . قال ابن معين: زبّان شيخ ضعيف . وقال الساجي : عنده مناكير . وقال ابن حبان : منكر الحديث جدًّا ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج به . انتهى . وسهل بن معاذ : قال شيخنا ابن حجر في «تقريبه لتهذيبه» : لا بأس به إلا في روايات زبّان عنه. وقال العجلي : مصري تابعي ثقة . وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن ابن معين : ضعيف . وقال

الحافظ الذهبي في كتابه « المغني في الضعفاء » : ضعفه ابن معين، ولم يُترك . وقد ذكر المصنِّف وكذا المزيّ وغيرهمـا أن ابن حبان ذكره في « الثقات» . قلت: لكـن قال: لا يـعتبـر حديثـه ما كـان من رواية زبّـان عنه . وذكـره أيضًـا في «الضعفاء» فقال: منكر الحديث فلسـتُ أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من صاحبه زبّـان؟! . قال: فإن كان من أحدهمـا ، فالأخبار التي رواهـا ساقطة . قال: وإنما اشتبـه هذا لأن راويها عن سهل زَبَّان إلا الشيء بـعد الشيء ، وزَبَّان ليس بشيء . انتهى.

ومقتضى الحديث المذكور أنه كان في زمنه عليه الصلاة والسلام بالمدينة حمَّام والوارد خلافه. وأنه أخبر بفتح بلاد الشام من ذوات الحمَّام بعده ودخولهم إليه. وقد دخلـها جماعـات من الصحـابة حينئـذٍ ، وهكذا قالـت عائشة وأم سـلمة لأولئك النسوة (ق١٤-أ) دخلـن عليها بعد موته ممن يدخلـها ، وهذا كله ظاهر غير خاف.

قوله : « من كان يؤمن بالله واليـوم الآخر فلا يشرب الخمر » . هو بكسر باء يشرب لأنه في محل جزم مثل « فلا يدخل » و « لا يجلس » لكن كسر هذا لالتقاء الساكنين .

ذكر « أن الأفْق » بسكون الفاء وبضمهـا . قال الجوهري : مثل عُسْر وعُسُر أي ونظائرها .

قوله في «تأخير الغسل» : « ابن يَعْمَر » هو غير مصروف، وهو والنسبة إليه بفتح الميم وضمها .

قوله في أول « **التـرغيب في الـوضوء وإسبـاغه**» في حديث ابـن عمر في سؤال جبريل عن الإسلام وفيه : « وتحج وتعتمر ، وتغتسل من الجنابة، وأن تتم

الوضوء» ثم عزاه إلى صـحيح ابن خزيمة وقال: «وهو في الصحيـحين وغيرهما بنحوه بغير هـذا السياق، كذا وقع هنا وفي أوائل الحج أيضًـا . من هذا الكتاب توهمًا وإيهامًا ، إن هذا اللفظ المذكور مـن رواية ابن عمر نفسه وليس كذلك بلا شك كما ستعـرفه» وإنما هو من روايته عن أبيه عُمَـر بن الخطاب ، كذلك رواه ابن خزيمة في «صحيحه» وفي غيره أيـضًا ، وكذلك ابن حبان في «صحيحه» ، والدارقطني في «سننه» وغيرهم من طريق سلـيمان التيمي، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن أبيه عمر .

بل قد رواه مسلم في الـصحيح من هذه الطريق أيضًا إلا أنه لـم يذكر لفظه بل أحال علـى سياق اللفظ المـشهور الآتي بعضـه في « الترغيب فـي الصلوات الخمس» من هــذا الكتاب، الذي أخرجـه من طريق كهمـس بن [الحسن][1] عن عبدالله ابن بُرَيدة، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن أبيه عمر بتمامه.

وقد رواه عن كهمس جـماعةٌ من الحفاظ، ثم ساقه مسلـم وكذا البخاري في كتابه « خلق أفعال العباد» من طريق مـطر الوراق، عن عبد الله بن بريدة ثم ساقه مسلم من طريق عـثمان بن غياث، عن عبد الله بن بريـدة، قال: عن يحيى ابن يعمر، وحميد بن عـبد الرحمن معًا . ثم ساقه من طريق سلـيمان التيمي -رواية ابنه المعتمر عنه - عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن عمر محيلا لهذه الطرق الثلاث على طريق كهمس وهي المشهورة منـها وعليها اقتصر الترمذي وابن ماجه ، فلم يذكـرا غيرها، وقد رواها النـسائي ، وروي أيضًا من طريـق شريك، عن الركين بن الربيع عن يحيى بن يعمـر وعن عطاء بن السائب عن ابن بريدة - وهو عبد الله ، ذكره المزي في ترجمته من «الأطراف» - كلاهما عن ابن عمر : « بينا نحن عند رسول الله ﷺ . . . » ثم قال المـزي : المحفوظ حديث عبد الله بن

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : الحسين .

بُرَيدة ، عــن يحيى بن يـعمر ، عن ابن عـمر ، عن عمـر ، ومن طريق سلـيمان التيميّ التي ساقها مسلم رواه أبو الشـيخ الأصبهاني في كتاب « السُّنَّة » عن شيخ شيخ مسلم أيضًا وبين الطـريق المذكورة اختلاف (كثير)[1] (ق١٤-ب) على بعض رواته ، أشار إلـيه مسلم وأبو داود ، فـرواية سليمان الـتيمي هذه قد عــزوناها ، ورواية مطر الورَّاق رواها البخاري في «خلـق الأفعال» وأبو عوانة في « صحيحه» والحاكم ، وعنه تلمـيذه البيهقي في « البعث والنشور»، وروايــة عثمان بن غياث رواها أحمد بن حنبل في «مسنده» مع زيادة في القدر.

وكذا أبو داود في «سننــه» بالقصة لكن أحال فيها علـى رواية كهمس ، ثم رواه من طريق علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة أخي عبد الله المذكور قبله عن يحـيى بن يعمر قــال بهذا الحديث يـزيد وينقص ، وقال: « فـما الإسلام؟ قال: إقام الصلاة وإيتـاء الزكاة وحج البيت وصوم شهر رمـضان والاغتسال من الجنابة» .

قلت: ولهذا الاختـلاف فيه لم يخرجه البخاري في صـحيحه بلا نِزاعٍ وإن كان المصنِّـف - عفا الله عنه - قد وهــم في كتاب الصلاة فعزاه إلـيه، وهو مما انفرد به مســلم عنه كما نبهــتُ عليه هناك، وذكرتُ من رَوى أصـل الحديث من الصحابة في الجملة كما أشار إليه المصنِّف أيضًا .

ثم قد خالف كـهمسًا ومطرًا والتيمــي في حديث عمر المذكور سـليمانُ بن بريدة أخو عبـد الله السابق فرواه عن يحـيى بن يعمر، عن عبد الـله بن عمر: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ . . . » فجعله من مسند ابن عمر لا من روايته عن أبيه، كــذا رواه الإمام أحمد وغيره، وفــي لفظٍ عن ابن عمــر قال: « كنت

(١) تكررت في «الأصل» .

جالسًا عند النبي ﷺ » وكذا رواه النســائي مطولا ومختصرًا، وكذا رواه أيضًا مطولا من طريق شريــك عن الركين بن الربيع، عن يحيى بــن يعمر وعن عطاء ابن السائب عن ابن بريدة - وهو عبد الله - كلاهما عن ابن عمر نفسه .

ورواه أبو نعيم في «الحـلية» من طريق عطاء الخُراسانــي - وهو صدوق يَهم كثيرًا ويرسل ويدلس - عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر .

ورواه أحمد أيضًا من طريق علي بــن زيد بن جُدعان - وهو ضعيف - عن يحيى بن يعمر عنه .

ورواه الطبراني في «المعجم الكبيــر» من طريق عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عمر.

ورواه محمد بن هــارون الروياني - وهو بإسكان الواو من غــير - همز في «مسنده» من طريق عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر .

ولهذا قال الترمذي بعد أن ساق حديث عمر بتمامه، من طريق كهمس المشار إليها أولا : وقد رُوي من غير وجْه نحو هذا قال: وقد روي هذا الحديث عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ [ والصحيح هو ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ ][(١)] .

قلت: وقد قدَّمنا عن الحافظ المِزي أنه المحفوظ ، قال الترمذي : وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله وأنس بن مــالك وأبي هريرة . هذا كلامه بحروفه، وقد كفانا المؤنة فالحاصل أن حديث الأصــل المذكور من (ق١٥-أ) صحيح ابن خزيمة هنا، وفي كــتاب الحج مُعادًا بعينــه إنما هو من رواية عمر بن الخــطاب رواه عنه ابنه، وإنه رُوِيَ أيــضًا من حديث ابن عمر نــفسه، لكن ليس هو المــراد هنا؛ بل ولا الصحــيح، كما نــقلناه قــريبًا عن التــرمذي؛ فالصــواب قطعًا أن يــقال في

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من جامع الترمذي (٥/ ٩ رقم ٢٦١٠) .

الموضعين المذكورين بدل ابن عمر : عن عمر ، لا غير وهذا ظاهر، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ذكر حديث أبي هريرة المتفق عليه من طريق نعيم المجْمر - وهو بإسكان الجيم وتخفيف الميم، ويقال : بفتح الجيم وتشديد الميم ، وهو صفة لأبيه ، ويطلق عليه هو مجازًا - في إطالة الغرّة ، وقد روى مسلم بعده من رواية نعيم أيضًا عنه مرفوعًا « فليطل غرته وتحجيله » وفي مسند الإمام أحمد في هذا الحديث قال نعيم: فلا أدري قوله: «فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل» من تمام كلام النبي ﷺ أو شيء قاله أبو هريرة من عنده .

وللبخاري في باب التصاوير[1] عن أبي زرعة : « ثم دعا بتور من ماء ، فغسل يديه حتى بلغ إبطيه قال: فقلت: يا أبا هريرة ، أشيء سمعته من رسول الله ﷺ قال: منتهى الحلية » وهذه الرواية تدل على أن آخره ليس بمرفوع أيضًا .

وقوله في رواية أبي حازم عند مسلم : « يا بني فرّوخ » هو غير مصروف للعجمة والعلمية وهو أبو العجم الذي في وسط البلاد .

قوله فيه : « وعن زر » هو ابن حُبَيش التابعيُّ « عن عبد الله » هو ابن مسعود الصحابي، وهو مبين في رواية ابن ماجه وغيره وكذا زِر .

الوَضوء - بفتح أوله - الماء الذي يُتوضأ به وكذلك الطَهور وشبههما .

قوله فيه : وعن عبد الله الصنابحي حديث : « إذا توضأ العبد فمضمض خرجت الخطايا من فِيه » ثم قال بعد عزوه إلى مالك وغيره : « والصنابحي صحابي مشهور» .

---

(١) قلت: هو في باب نقض الصور ( ١٠ / ٣٩٨ رقم ٥٩٥٣) ليس في باب التصاوير .

فقوله أولا : « عن عبد الله الصنابحي » كذا وقعت تسميته هكذا في كتاب الموطأ من روايــة يحيى بن يحــيى والقعنبــي وجمهور الرواة عن مــالك في هذا الحديث المذكور فــي « ثواب الوضوء » وكذا في الحديث الآخر فــي « النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس واستوائها وغـروبها ، وأنها تطلع مع قرني شيطان». فرواهما مالك فيه عن زيد بن أَسْلَم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي، ومن طريق مالك رواهما كذلك النسائي وغيره، وقد روى النسائي الحديث الأول عن قتـيبة بن سعيـد وعتبة بن عـبد الله ، عن مــالك به، وقال: عن عبـد الله الصــنابحي «أن رســول الله ﷺ . . .» ثم قــال في آخره: قــال قتيبــة : عن الصنــابحي أن النبي ﷺ . وقـد تابع مالكًـا في الحديث المذكور عــن زيد بن أسلم حفص بــن ميسرة، كما أخرجـه ابن مــاجه عن سويـد بن سعــيد عنه . وأبو غسان: محمــد بن مطرّف كما أخرجه ابن منـده وقد وقع علي (ق١٥-ب) الصواب عند ابن أُخت مالك مطرف وإسحــاق بن الطبَّاع في غير « الموطأ » عن مالك - بالسند المذكور - عن أبي عبد اللــه الصنابحي بزيادة « أداة الكنية » لكن شـذًا بذلك عــن أكثر رواة الموطـأ . إذ المـشهـورُ عن مالك عبـد الله ، لا أبو عبد الله .

وتابع مالكًا في الحديث الثاني عن زيد بن أسلم زهير بن محمد كما أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق إسماعيل بن أبي الحارث - وهو ثقة- عن روح بن عبادة، وابن منـده من طريق محمد بن إسماعيل الـصائغ، كلاهما عن مالك وزهير بن محمد قالا: حدثنا زيد بن أسلَم به .

وقال ابن منده : رواه محــمد بن جعفر بن أبي كثير وخــارجة بن مصعب، عن زيد بن أسلم، وخالف الدارقطني الحارث بن أبي أسامة فرواه في مسنده عن

روح بإسناده ، وقـال: عن أبي عبد الله الـصنابحي . وكذا رواه ابـن ماجه من طريق عبد الرزاق عــن مَعْمَر ، عن زيد بن أسلم بزيـادة أداة الكنية . وروى أبو داود من طريق أبي غسان محمد بن مـطرف، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي قال: زعم أبو محمد - يعني المخدجي - أن الوتر واجب . فقال عبادة بن الصامت : كذب أبو محمد ، أَشْهَدُ أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « خمس صلوات افترضهن الله . . . » الحديث .

وهكذا رواه زهير بن مـحمد، عن زيد بن أسلم ، فاتفق حـفص بن ميسرة وأبو غسان وزهير على قولهم «عبد الله الصنابحي» ؛ لكن قال ابن عبد البر في «التمهيد» بعد إشارته إلى ما قدمناه في حديث الموطأ : وما أظن هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم ، [وروى زهير بن مـحمد هذا الحديث ، عن زيد بن أسلم][(١)] عن عطاء بـن يسار عن عبد الله الـصنابحي قال: سمعـت رسول الله ﷺ فذكره . قال: وهو خطأ عند أهل العلم ، والصنابحي لم يلق رسول الله ﷺ . انتهى كلامه باختصار .

وقال في « الاستيعـاب » : عبد الله الصنُّابحي روى عنـه عطاء بن يسار ، واختلف على عطاء فـيه . فبعضهم قال عنه : عبد الله الصـنُّابحي . وبعضهم قال عنه: عن أبي عبد الله الصنُّابحي ، قال: وهو الصواب إن شاء الله . قال: وأبو عبد الله الصنُّابحي من كبار التابعين، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة لم يلق النبي ﷺ . وعبد الله الـصنُّابحي [غير][(٢)] معروف في الصحـابة وقد اختلف قولُ ابن معـين فيه، فمرة قال: حديثـه مرسل . ومرة قال: أبو عبـد الله الذي

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «التمهيد» (٤/ ٣) .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الاستيعاب» (٢/ ٣٣٤) .

يروي عنه المدنيون يشبه أن تكون له صُحبة . قال: والصواب عندي أنه أبو عبد الله ، لا عبد الله على ما ذكرناه . انتهى .

وقال القاضي عياض في « المشارق » بعد أن ذكر أن يحيى بن يحيى والقعنبي وقتيبة وأكثر رواة «الموطأ» قالوا: عن مالك، عن عبد الله الصُّنابحي . قال البخاري : وَهِمَ فيه مالك ، إنما هو [أبو][1] عبد الله الصُّنابحي عبد الرحمن بن عُسَيلة تابعي أَسْلَمَ في حياة (ق١٦-أ) النبي ﷺ . ثم قال القاضي: قد رواه غير مالك عن زيد كما رواه مالك وليس والوهم فيه من مالك ، وقد رواه بعضهم الصُّنابحي غير مُسَمى ولا مكنى .

وقال الحافظ المِزي في « الأطراف » في ترجمة حديثي الموطأ المصدر بهما: ومن مسند عبد الله الصنابحي عن النبي ﷺ ، وقيل: إنه أبو عبد الله الصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة . ثم أَطْرَفَهُمَا من النسائي وابن ماجه ، وأورد حديث المُخْدَجي في رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي الآتي ذكره عن عبادة ، ورأيت على اسم عبد الله الصنابحي مضببًا ، ثم قال المِزي : كذا قال . وكذا قال المصنِّف الشيخ زكي الدين المنذري في حواشي «مختصره لسنن أبي داود» هنا: الصنابحي هو عبد الرحمن بن عسيلة . وقال فيه: عبد الله كما ذكر هاهنا . قال: وهو منسوب إلى صُنابح بن زاهر بطن من مراد، انتهى. فخالف ما جَزَمَ به في «الترغيب» في حديث الوضوء السالف . وقال المصنِّف أيضًا في حاشية مسلم عند رواية ابن مُحيرِيزٍ : «أنه دخل على عبادة بن الصامت وهو في الموت فبكى. . .» الحديث في فضل الشهادتين ما نصهُ الصنابحي: هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيلة الصنابحي، أصله من اليمن، قدم المدينة بعدما توفي رسول الله ﷺ بخمسة أيام، انتهى. وهو

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «المشارق» (٢/ ٥٤) .

أصرح مما قبله ، وكذلك ذكر في موضع آخر من حواشي السنن مثل هذا وأبسط منه. وقـال أبو علي بن السَكَن في الصنابـحة عبد اللـه الصنابحي، يـقال: له صُحبة ، معدود في المدنيين، روى عنه عطاء بن يسار .

قال: وأبو عبـد الله الصنابحي أيـضًا مشهور . روى عن أبي بكـر الصديق وعبادة بن الصامت ليست له صُحبة ، انتهى .

وروى عباس الدوري عن يحيى بن معين قال: عبد الله الصنابحي روى عنه المدنيون، يشبه أن يكون له صُحبة، ويـقال: أبو عبد الله . وقال غير ابن معين: هذا هو عبد الـله ، وأمّا أبو عبد الله فاسمـه عبد الرحمن بن عُسَيلـة التابعي، وكذا مال أبـو الحسن بن القطـان وغيره إلى أنهمـا اثنان، وصوبه الشيخ سراج الدين البلقيني. وقد حكَى ابن عبد البر عن ابن معين ما سبق ، ثم قال: وأصح من هذا عنه أنه سُئِلَ عن أحاديث الصنـابحي عن النبي ﷺ ، فقال: مرسلة، ليست له صُحبة . ثم قال: صدق ابن معـين ، ليس في الصحابَةِ أحدٌ يُقال له: عبد الله الـصنابحي [وإنما في الصحابـة الصنابح][(١)] الأحمسي - يعني الآتي - ولا في التابعين أيضًا أحد يقال له : عبد الـله الصنابحي . ثم قال: فبهذا صح قول من قال: إنه أبو عبد الله . لأن أبا عبد الله الصنابحي مشهور في التابعين، كبير من كبرائـهم واسمه عبد الرحمن بن عُسَيلة وهـو جليل، إلى أن قال: وهو معدود في تابعي أهل (ق١٦-ب) الشام وبها توفي.

قال: وأحاديثه التي في «الموطأ» مشهورة، جاءت عن النبي ﷺ من طرق شتى من حديث أهل الشام ، انتهى .

وبالجملة فـلو حذف المصنِّف قوله : « والـصنابخي صحابي مـشهور» لكان أولى وأسلم، بل أصوب إذْ عبد الله الصنابـحي مختلف في صحبته ، بل وفي

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «التمهيد» (٤/ ٤) .

وجـوده ، وقد اختلف في حديثه عن عطاء بن يسار ، وإنما المشهور الذي لا خلاف فيه أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيلة بن عسل بن عسال الصنابحي المرادي، منسوب إلى صُنابح بن زاهر بن عَوْثَبَانَ بن زاهر بن يُحابِر - وهو مراد كذا نسبه ابن الكلبي ثم قال: ويقال: إنه من طي من بني عمرو بن الغوث، وهو تابعي كبير مخضرم لا صُحبة لـه ولا رؤية، فإنه هاجر من اليمن يريد لقاء النبي ﷺ وصحبته ، فبلغَتْهُ وفاتُـهُ وهو بالجحفة ، قبل أن يصل إلى المدينة بخمس أو ست أو دون ذلك، وقدم المدينة فصلى وراء أبي بكر الصديق المغرب كما في «الموطأ» وسأل بلالا عن ليلة القدر، كما رواه البخاري وغيره، وروى عن جماعة من الصحابة وشَهِدَ فتح مصر ، وسأله أبو الخير اليزني المصري متى هاجرت؟ فأخبره، والحديث بذلك مشهور في آخر باب وفاة النبي ﷺ من صحيح البخاري ، ثم نزل الشام وتوفي بدمشق ، وأرسل عن النبي ﷺ أحاديث . وروى عنه جماعات من التابعين منهم عطاء بن يسار . ذكره ابن سعد - كاتب الواقدي - في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وفي «الثقات» للعجلي: الصنابحي شامي ثقة، تابعي من خيار التابعين .

وروى ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عنه قال: ما فاتني رسول الله ﷺ إلا بخمس ليال ، تُوفي وأنا بالجحفة، وقدمتُ على أصحابه وهم مُتَوَافِرون . مناقبه كثيرة شهيرة ليس هذا محل ذكرها، وقد قال غير واحد منهم الترمذي: إنه لم يسمع من النبي ﷺ ، فإنه بعد أن ذكر حديث عُمَر في النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر قال: وفي الباب عن فلان وفلان - جماعات عدَّدَهم منهم الصنابحي - قال: ولم يسمع من النبي ﷺ فأشار إلى أحد حديثيه المذكور أولا ، وقال في حديث عبد الله الصنابحي الذي رواه مالك: سألت عنه محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - فقال: وَهِمَ

مالك فقال: عبد الله الصنابحي وهو أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبدالرحمن بن عُسَيلة ولم يسمع من النبي ﷺ والحديث مرسل. انتهى. لكن لم ينفرد مالك بالوهم فيه؛ بل تابعه عليه عن زيد بن أسلم من ذكرنا فيما مضى، وكأن البخاري خص مالكًا بالذكر لشهرته.

وقد وَهِمَ الحميدي (ق١٧-أ) في الجمع بين الصحيحين، وهمًا فاحشًا باسم والد الصنابحي هذا، عند حديثه المشار إليه آنفًا من البخاري عن أبي الخير وفي آخره أنه قال له: « هل سمعت في ليلة القدر شيئًا... » الحديث فسماه عبدالرحمن بن عُبَيد، وإنما هو ابن عُسَيلة لكن تصحفت إحدى اللفظتين بالأخرى لقربها في الخط منها.

ووهم ابن قانع في الصنابحي المذكور وهمًا أفحش مما قبله فزعم أنه ابن الأَعْسَر، وكأنه توهم أنه الصنابح بن الأَعْسر الكوفي، وليس كما توهم، ذاك صحابي بجلي أحمسي سكن الكوفة، وروى عنه قيس بن أبي حازم البجلي الكوفي المخضرم أنه سمع النبي ﷺ يقول: « إني فرطكم على الحوض، وإني مكاثر بكم الأمم فلا تقتتلُنَّ بعدي » أخرجه الإمام أحمد وابن ماجه وغيرهما، وإسناده صحيح. لكن ليس في آخر اسم الصُنابح هذا ياء كياء النسب. قال المنذري في حواشي «مختصر السُّنن» : وهو اسم له لا نسب، انتهى. قال البخاري: قال ابن عيينة ويحيى ومروان وابن نُمَير : عن إسماعيل عن قيس عن الصنابح. وقال وكيعٌ وابن المبارك - زاد في التلقيح : وجرير - عن الصنابحي قال الترمذي: في « أسماء الصحابة » له: والأول أصح. وقال الدارقطني : إن إثبات الياء في آخر اسمه وَهْمٌ، ولم يحكِ مسلم وغيره فيه خلافًا. وقال ابن المديني ويعقوب بن شيبة وابن السكن : من قال فيه « الصنابحي » فقد أخطأ،

ولم يرِو عنه إلا قيس ابن أبي حازم . قال يعقوب بنْ شيبة : هؤلاء الصنابحيون الذين يروى عنهم في العدد ستة وإنما هما اثنان فقط :

الصنابح الأحمسي وهو الصنابحي الأحمسي هذانِ واحدٌ . من قال فيه : «الصنابحي» فقد أخطأ ، وهو الذي يروي عنه الكوفيون .

والثاني عبد الرحمن بن عُسَيلة كنيته أبو عبد الله ، لم يدرك النبي ﷺ بل أَرْسَلَ عنه ، وروى عن أبي بكر وغيره وفي لفظ يروى عنه أحاديث يرسلها قال: فمن قال: عن [أبي][1] عبد الرحمن الصنابحي ، فقد أخطأ قَلَبَ اسمه فجعله كنيته، ومن قال: عن عبد الله الصنابحي ، فقد أخطأ قَلَبَ كنيته فجعلها اسمهُ ، قال: هذا قول علي بن المديني ومن تابعه ، وهو الصواب عندي.

وقال ابن أبي حاتم في كتابه « المراسيل» : سمعت أبي يقول: الصنابحي الذي يروي عنه عطاء بن يسار فهو عبد الله الصنابحي لم تصحْ له صحبة ، والذي روى عنه أبو الخير فهو عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي يروي عن أبي بكر الصديق وبلال ، يقول: « قدمتُ المدينة ، وقد قُبِضَ النبي ﷺ قبل بخمس ليال» ليستْ له صحبةٌ، والصنابح بن الأعسر له صحبةٌ ، روى عنه قيس ابن أبي حازم (ق١٧-ب) قال: ومن قال في هذا : الصنابحي . فقد وهم . انتهى .

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي في «عُجَالة النسب» : إن الصنابح بن الأعْسَر، لا مدخل له مع الصنابحي في الباب، ذاك أحمسي له صحبةٌ، وهذا صنابحي وهو تابعيٌ لا صُحبَة له . انتهى . والله أعلم بالصواب .

وإنما أطلتُ النفس في هذا لأنه من المهمات الضرورية ، وقد وقع في أوائله الإشارةُ إلى رواة الموطأ ، وتسمية بعضهم ، وكذا سيأتي في صدقة السِرّ من

(١) سقطت من «الأصل» والصواب إثباتها .

هذه الحاشيــة شيء مِنْ ذلك لابن عبد البــر. وقد لخصتهم مرتبــين على حروف المعجــم في جزء لطيف نــفيس سميــته « تقريب المــبطأ بترتيــب رواة الموطأ » . وجاوزت بهم الثمانين .

قوله : في حديث عــمرو بن عبسة - وقد تقدم ضبطه فــي كتم العلم - : «إلا خرت خطايا فيه كله» قال النووي فــي «شرح مسلم» : هكذا ضبطناه خرّت - بالخاء المــعجمة يعــني وتشديد الــراء - أي سقطت قــال: وكذا نقله الــقاضي عياض عن جميــع الرواة ، إلا ابن جعفر فرواه «جَرَتْ» - بالجيــم أي وتخفيف الراء - من الجريان .

«وبَهْرَام » الآتي غير مصروف للعجمة والــعلمية - وهو بفتح الموحدة - كما رأيته مضبوطًا بالقلم في «المشــارق» للقاضي عياض ، وكذا ذكر الإمام ابن مكي في كتــابه « تثقــيف اللســان»: من اللحــن قول: بِهرام - بــالكسر - ثــم قال: والصواب فتح الباء. قال: وهو فارسي . انتهى .

وقد وقع لــلعلامة الــنووي في « جزئه فــي القيام لأهل الــفضل » ضبــطها بالكســر، وهو وَهْمٌ نبهتُ علــيه لئلا يغتــر به، وقد بسطته فــي حواشي «شرح مسلم» له في باب الإسناد من الدين ثــم في فضل الإحسان إلى البنات وفي هذا الثاني وقــع هذا الاسم في صحيــح مسلم فقال الشــيخ في الشرح : بفــتح الباء وكسرها، وجزم في الجزء المذكور بالكسر ، فاعلمه .

قوله : « وعن ثعلبة بن عِبَادٍ » لم يقيده وهو بكسر العين وتخفيف الموحدة، كذا قيده عبد الغني الأزدي وابن عبد البر وابن ماكولا وغيرهم، وذكره ابن منده وابن الجوزي بالفــتح والتشديد، وذكره الذهــبي في «التجريد» مشــددًا ومخففًا، ولم يذكر في «المشتبه» فيه غير التخفيف ، وهو عبدي كوفي.

قوله في حديث « الطهور شطـر الإيمان» : «ورواه النسائي» : أي بلفظ ابن ماجه سوى آخره، وعنـدهما : « والتسبيح والتكبـير يملآن السموات والأرض، والصـلاة نور والزكاة بـرهان» ورواه التـرمذي بتمـامه كمـسلم، وأوله عـنده: «الوضوء شـطر الإيمان» . وتملآن بـالمثناة الـفوقانيـة لا التحتـانية ، وقد قـررته بشواهده مبسوطًا في أواخر هذا الإملاء فراجعه.

قوله فـيه بعد عزو حديـث أبي هريرة : « ألا أدلكـم على ما يمحو الـله به الخطايا» وابن ماجه بمعناه، قد ساق المـصنِّف لفظ ابن ماجه المشار (ق١٨-أ) إليه في «المشي إلى المساجد» فلينظر من هناك، والتعقب الذي فيه .

«وإعمال الأقدام» بكسر الهمزة مصدر أعملت الشيء أعمله إعمالا.

قوله : « السبرات» جمـع سبرة لم يقيد جمع هذه اللفـظة هنا ، وقيده في «الترغيب في صلاة الجماعة» بإسكان الموحدة فأخـطأ وسيأتي التنبيه على جمعها وإفرادها هناك إن شاء الله.

وهذا سياق الحديث الذي وعدتُ في ديباجة هذا الإملاء بذكره هنا ملخصًا، لكون المصنِّف أخلَّ به أصلا ، وفيه اثنا عشر نوعًا من موضوع كتابه تدخل فيه، وقد روى أصله ومعناه جماعةٌ بزيادة ونقصان وتقديم وتأخير، منهم: أبو القاسم البغـوي، والطبرانـي في « الكبـير»، والحكيـم الترمذي فـي «نوادر الأصول» ، والحافظ أبو موسى المدينـي في « ترغيبه وترهيبه » وبناه عليـه وجعله شرحًا له، وقال فيـه: حديث حســن. وأبو منصور الـديلمي فـي «مسند الـفردوس» وابن الجوزي فـي كتابـه «الوفا» . وأبـو القاسـم الأصبـهاني فـي كتابـه « الترغـيب والترهيب» ، والقاضي أبو المحاسن الرويـاني في كتابه « الألف حديث عن مائة شيخ» فاستـدركته وسقته فأقول: رُوِيَ عــن عبد الرحمن بن سمـرة بن القُرشي

العَبْشَمِي - بفتح العين المهملة والشين المعجمة، بينهما موحدة ساكنة، وآخره ميم مكسورة [نسبة][1] إلى بني عبد شمس وقد ذكرتُ هذه النسبة مع نظائره لها، وعدم صرف عبد شمس في «الترهيب من الظلم» من هذا الإملاء، وهذا الصحابي هو الذي قال له الشارع: «لا تسأل الإمارة . . .»[2] الحديث . إلى آخره، وأخوه عَمْرو بن سَمُرَة قُطِعَ في سرقة، لكنه وصل بإقامة الحد والتوبة الصادقة المحققة .

قال عبد الرحمن : « خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم، ونحن في مسجد المدينة ، فقال: إني رأيت البارحة - وفي لفظ : الليلة . يعني في المنام- عجبًا . قالوا: وما هو يا رسول الله ؟ قال: رأيت رجلا من أمتي جاءه ملكُ الموت ليقبض روحه، فجاءه بره بوالديه فرده عنه، ورأيتُ رجلا من أمتي قد بُسِطَ عليه عذاب القبر فجاءه وضوءه فاستنقذه من ذلك، ورأيتُ رجلا من أمتي قد احتوشته الشياطين، فجاءه ذكر الله فخلصه من بينهم - وفي لفظ : مِنْ أيديهم - ورأيتُ رجلا من أمتي قد احتوشته ملائكة العذاب، فجاءته صلاته فاستنقذته من أيديهم، ورأيت رجلا من أمتي يلهث عَطشًا كلما وَرَدَ حَوضًا مُنِعَ منه، فجاءه صيامُهُ في رمضان فسقاه وأرواه ، ورأيتُ رجلا من أمتي، والنبيون تعود حلقًا حلقًا كلما دَنَا إلى حلْقة طُرِدَ منها، فجاءه اغتساله من الجنابة فأخذه بيده وأقعده إلى جنبي - وفي لفظ (ق١٨-ب) جانبي - ورأيتُ رجلا من أمتي بين يديه ظلمة ومن خلفه ظلمة وعن شماله ظلمة ومن فوقه ظلمة ومن تحته ظلمة، وهو متحير فيها - وفي لفظ: أحاطت به الظلمات من كل جانب فتحير فيها - فجاءه حِجه وعمرتُهُ فاستخرجاه من الظلمة وأدخلاه النور ، ورأيتُ رجلا من أمتي يكلم المؤمنين ولا يكلمونه فجاءته صلته الرحم فقالت: يا معشر

(١) سقطت من «الأصل» .

(٢) رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

المؤمنين ، كلموه فإنه كان واصلا لرحمه . فكلمه المؤمنون وصافحوه وصار معهم، ورأيت رجلا من أمتي يتقي وهج النار وشَرَرَها بيده عن وجهه ، فجاءته صدقته فصارت سِترًا على وجهه وظلا على رأسه - وفي لفظ بالعكس، وفي رواية : يلفح وجهه شررُ النار فاستنقذته صدقته - ورأيت رجلا من أمتي قد أخذته الزبانيةُ من كل مكان ، فجاءه أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر فاستنقذه من أيديهم وأدخلاه في ملائكة الرحمة فصار معهم، ورأيتُ رجلا من أمتي جاثيًا على ركبتيه بينه وبين الله حجابٌ فجاءه حسن خُلُقه فأخذ بيده فأدخله على الله، ورأيتُ رجلا من أمتي قد هوت صحيفته قِبل شماله، فجاءه خوفه من الله فأخذ صحيفته فجعلها في يمينه - وفي رواية : أعطي كتابه بشماله فاستنقذه خوفه من الله فأُعطيه بيمينه- ورأيتُ رجلا من أمتي قد خَفَّ ميزانه، فجاءه أفراطُهُ فثقلوا ميزانه ، ورأيتُ رجلا من أمتي قائمًا على شفير جهنم، فجاءه وجله من الله فاستنقذه من ذلك ومضى، ورأيت رجلا من أمتي قد هوى في النار، فجاءته دموعُهُ التي بكاها في الدُّنيا من خشية الله فاستخرجته من النار -وفي رواية : هوى من الصراط في جهنم فاستنقذته دموعه من خوف الله ، وفي لفظ : فجاءه دمعه الذي سال من خشية الله - ورأيتُ رجلا من أمتي قائمًا على الصراط يرعد كما ترعد السَعَفَة في يوم ريح عاصِفٍ، فجاءه حسن ظنه بالله فسكن رعدته ومضى، ورأيتُ رجلا من أمتي على الصراط يزحف أحيانًا ويحبو أحيانًا ويتعلق أحيانًا - وفي لفظ بدل «أحيانًا» «مرة» - فجاءته صلاته عليَّ فأخذت بيده وأقامته على الصراط حتى جاز، ورأيت رجلا من أمتي انتهى إلى أبواب الجنة فغلقت الأبواب دونه فجاءته شهادة أن لا إله إلا الله ففتحت له الأبواب وأدخلته الجنة».

وزاد فيه الأصبهاني في بعض طرقه من طريق أبي عبد الله بن منده:

«ورأيتُ أعجب العجـب ، ناسًا تُقْرض شفاههم فقلت يـاجبريل : مَنْ هؤلاء؟ قال: هـؤلاء المشاءون بـالنمـيمة بين الـناس، ورأيت(ق١٩-أ) رجـالا معلـقين بألسـنتهم فقـلت : من هؤلاء يا جـبريلُ ؟ قال: هـؤلاء الذين يرمون المـؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا» .

وفي سياق هذا الحديث ألفاظ منها: احتوشته: أي جعلوه وسطهم، والحلَق بفتح الحاء وكسرها وفتح اللام جمع حلقة بـإسكانها ، وسيأتي بسطها في كتاب الذكر، ووَهج الـنار : بالتحريـك حرها ، والوجل : الخوف، وهـوى يهوي - بكسرها - هويا - بفتح الهاء - أي سـقط إلى أسفل ، قاله الأصمعي ، ويُرعد كمـا تُرعـد: مبـنيان لـلمـفعـول وأُرْعِدَت فـرائصه عـند الـفزع، والارتـعاد: الاضطراب، والاسـم الرِّعدة بالكـسرة والسَّعَفَـة : بالتحـريك غُصْن النـخلة، والجمع سعف بالتحريك أيضًا .

قوله في «**الترغيـب في المحافظة علـى الوضوء**» في أول حديثـه ، فيه وهو حديث ثـوبان والذي فيـه: « ولن يحافظ عـلى الوضوء إلا مـؤمن» : رواه ابن ماجه بإسناد صـحيح» قلتُ: هو من رواية سالم بن أبي الجـعد عن ثوبان ، وله علة عَقَّـبه بها صاحب « الأطراف» فيـه بعد أن ذَكَرَهُ وكفانا المؤنـة . فقال: قال أحمد بن حنبل: لم يسمع سالم من ثوبان بـينهما معدان - يعني ابن أبي طلحة اليَعمري - أي أنه أرسلـه عنه ، وقال في « تهذيب الكمال » في تـرجمته سالم هذا: قال الذُّهلي : عن أحـمد ، لم يسمع سالم من ثوبان ، ولـم يلـقه بينهما معدان بن أبي طلحة، وليستْ هذه الأحاديث بصحاح . انتهى .

وسأشبعُ الكلام في نحو هذا في « الترهيب من الدَّيْن» أثناء « كتاب البيوع» من هذا الكتاب في شيء وقع للمصنِّف تخيله من كلام الترمذي ، في نظير هذا الحديث المـذكور بعيـنه عن ثوبان فـي الغُلول والديـن والكبر ، حـيث رواه من طريقين: إحداهما عن سالم عن ثوبان كهذه .

والثانيــة : وهي الصحيحــة المشهورة التي رواهــا النسائي وابن مــاجه وغير واحد بإدخال معدان بينهما وبمراجعة كلام أئمة هذا الفن في ذلك هنالك، تظهر هذه العلة المذكورة ، وبالله التوفيق.

قوله : « وربــيعة الجُرَشِــي » هو بالجيم المـضمومة والــراء المفتوحــة والشين المكسورة. « ومَرْجُ راهط » براء مــهملة مفتوحة ثم ألف ساكنــة ثم هاء مكسورة ثم طاء مهملة موضع معروف.

قوله : فيه هــنا وفي صلاة التوبة في حديث بــريدة وذِكر بلال : «رواه ابن خزيمة» كذلك رواه بنحوه جماعة منهم أحمد ولفظه: « ما أحدثتُ إلا توضأت، وصليت ركعتين» ، وسيأتي التنبيه على ذاك هناك بزيادة وعلى ما وقع له.

قوله: فيه حديث الوضوء على الوضــوء المتداول بين الناس «أنه لا يستحضِرُ له أصلا مرفوعًا» قلت : وكذا أورده الغزالــي في الإِحياء مرفوعًا ، فقال الحافظ العــراقي في تخــريجه: لم أجــد له أصلا (ق١٩-ب) وقــد أورده القرطبــي في تفسيره بلفظ روي عن النبي ﷺ . وقــال ابن سبع في كتابه « شفاء الصدور» بعد إيراد حديث « مَــنْ توضأ على طُهْرٍ ، كَتَبَ اللهُ له عــشر حسنات » : وفي حديث آخر « الوضوء علــى الوضوء نور على نور » ونقله شيخُــنا حافظ عصره ابن حجر في «شرحه للبخاري» دليلا علــى بعض الحنفية فقال: للحديث الوارد وذكره ثم قال: وهو حديث ضعيف انتهت عبارته . وذكر الحافظ رُزين العبدري في جامعه « تجريد الصحاح » عن عبد الله بن زيد « أن رسول الله ﷺ توضأ مرتــين مرتين وقال: هــو نور على نــور » وهذا غريب لــيس في الأصول الــتي جمعها وخرَّج منها.

و « رباح » في « ترك التسمية على الوضوء » بفتح الراء والموحدة .

قوله فيه: «ذهب الحسن وإسحاق بن راهويه » أمّا الحسن فهو البَصري بفتح الباء وكسرها ، ولم يـقولوا بضمها ، وإن ضمت البُصرة التي نـسب إليها على لُغة، وإنما تضم الباء في النسبة إلى بُصري مدينة حوران فيقال بُصرَوِي بضم الباء مع فتح الراء وكسر الواو كما قاله السمعاني وغيره، وهو مُسلَّم.

وأمَّا ابن راهويه فهـو إسحاق بن إبراهيم بن مخلـد ، وفي راهويه وجهان: بفتح الهاء والواو في الوصل وهذا مذهب النحويين وأهل الأدب .

وراهُوْيَة بضم الهاء وإسكان الواو وفتح الياء وآخره هاء تأنيث، وهذا مذهب المُحَدِّثين . كذا حرر هذا الـنووي الإمام النِّحرير في ترجمة أبي عـبيد بن حربويه من «تهـذيبه» وقال: ويجـري هذان الوجهان في كـل نظرائه كسـيبويه ونفـطويه وراهويـه ، وعمرويـه. قلـت : وتِيرويـه ، ومردويه ، ورزقـويه ، وزنجـويه ، وحمدويه ، ومندويه ، وسعدويه، وأشباه ذلك مما يطول تعداده . وقال ابن مالك في «شرح التسهيل» : إن كان المركب كـسيبويه كسر أي آخره، قال: وربما أعرب غير مصروفٍ ، أي فيقال : هذا سيبويهُ ، ورأيتُ سيبويهَ ، ومررت بسيبويهِ .

قوله في ثاني حديث في « **الترغيب في السواك**» وهو حديث عليّ : « لولا أن أشق على أمتـي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء » : « رواه الـطبراني » كذا رواه أحمد لكن بـلفظ : « عندَ كل صلاة » وزاد فيه « ولأخـرتُ العشاء الآخرة إلى ثلث الليـل الأول » ورواه عبد الله في زوائده بذكر السـواك فقط: « مَطْهَرَة ومرضاة ومجلاة ومَطْـيَبَة» بفتح أوائلها . وقال الماوردي فـي « الحاوي الكبير» : رُوِيَ «مثراة للمال منماة للعدد» لكنه ذكره بغير إسناد .

قوله هنا وفي « **الترغيب فـي النكاح** » في حديث أبـي أيوب : « أربع من سنن المرسلين الحِنَّاء » زاد في كتاب النكـاح ، وقال بعض الرواة - يعني لكتاب الترمذي : « الحياء» بالياء .

قلت: والأول : بكسر أوله وبالنون المشددة ممدودًا ، والثاني بالفتح وبالمثناة التحتانية ممدودًا أيضًا مخففًا (ق٠٢-أ) ، وكلاهما ظاهر قال ابن القيم الحنبليُّ في كتابه «أحكام المولود» : سمعت شيخنا أبا الحجاج الحافظ - يعني المِزي - يقول : وكلاهما غلط وإنّما هو «الخِتان» فوقعت النون في الهامش فذهبت فاختلف في اللفظة . قال: وكذلك رواه المحاملي عن الشيخ الذي رواهُ عنه الترمذي بعينه فقال: الختان . قال: قال: وهذا أولى من الحياء والحناء . فإن الحياء خُلُقٌ والحناء ليس من السنن، ولا ذكره النبي ﷺ في خصال الفطرة ولا ندب إليه بخلاف الخِتان. انتهى . وقد ذكر المِزيُ في الأطراف هذا الحديث الذي انفرد به الترمذي عن بقية أصحاب الكتب الستة : أنه رواه في النكاح عن سفيان بن وكيع عن حفص بن غياث، ثم عن محمود بن خداش عن عبَاد بن العوَّام كلاهما، عن الحجاج بن أرطاة، عن مكحول، عن أبي الشمال - أي بوزن ضد اليمين وهو ابن ضِباب بوزن ما قبله وبالضاد المعجمة وتكرير الموحدتين- عن أبي أيوب به، ثم قال الترمذي : روَى هذا الحديث هشيم ومحمد بن يزيد الواسطي وأبو معاوية وغير واحد، عن الحجاج ، عن مكحول، عن أبي أيوب ولم يذكروا فيه عن أبي الشمال . قال: وحديث حفص وعَبَّاد أصح . انتهى .

قال المِزي من زيادته : رواه محمد بن عبيد الله العرزمي، عن مكحول، عن النبي ﷺ مرسلا . انتهى .

وقال محيي السنة البغوي بعد أن أورد في مصابيحه الحديث من الترمذي: ويُروي الختان . قال شيخُنا ابن حجر في « تخريج المصابيح له » : قلت : وقع في الترمذي في الحديث المذكور « الحناء» بكسر المهملة وتشديد النون، وبفتحها وتحتانية خفيفة بدل النون، وأمّا لفظة « الختان » فلم أرها في الترمذي . انتهى.

وقال صاحب « المفاتيح في شرح المصابيح » : في هذه اللفظة ثلاث روايات: إحداها " الحياء - بالحاء غير المعجمة والياء - يعني به الحياء الذي يكون من الدِّين كستر العورة وترك الفواحش وغير ذلك ، لا الحياء الجبلي فإن جميع الناس في الحياء الجبلي مشتركون.

والرواية الثانية : الختان - بالخاء المعجمة وبالتاء أي وبزيادة نون في آخره- وهو من سُنة الأنبياء من زمان إبراهيم خليل الرحمن - عليه السلام - إلى زماننا.

والرواية الثالثة : الحنّاء بالحاء غير المعجمة وبنون مشددة - وهو ما يُخَضَّبُ به. قال: وهذه الرواية غير صحيحة ولعلها تصحيف لأن الحناء يحرم الخضاب به في اليد والرجل في حق الرجال؛ لأن فيه تشبهًا بالنساء ، وأمّا خضاب الشعر به فلم يكن قبل نبينا هذا ، بل صارت سنةً من فعل نبينا وأمره ﷺ به . وإذا كان كذلك فكيف يكون من سنن المرسلين . انتهى ملخصًا .

وقال الشيخ محيي الدين النووي في «شرح المهذب» : إن الحياء بالياء لا بالنون . قال: وإنما ضبطته لأني رأيت من صحفه في عصرنا وقد سبق بتصحيفه. قال: وقد ذكر الإمام الحافظ أبو موسى الأصبهاني هذا الحديث في كتابه «الاستغناء (ق٢٠-ب) في استعمال الحناء» وأوضحه وقال: وهو مختلف في إسناده ومتنه ، يُروى عن عائشة وابن عباس وأنس، وجد مَلِيح - بفتح أوله وكسر ثانيه - كلهم عن النبي ﷺ . قال: واتفقوا على لفظ « الحياء ». قال: وكذا أورده الطبراني والدارقطني وأبو الشيخ وابن منده وأبو نعيم وغيرهم من الحفاظ والأئمة قال: وكذا هو في مسند الإمام أحمد وغيره من الكتب . انتهى ما نقله عن أبي موسى وهو المديني، وقال شيخنا ابن حجر في «شرحه

للبخاري» بعد أن أورد الحديث المذكور من الترمذي: واختلف في ضبط الحَياء ، فقيل : بفتح المهـملة والتحتانية الخفيفة، وقد ثبت فـي الصحيحين : « أن الحياء من الإيمان» وقيل : بكسر المهملة وتشديد النون . فعلى الأول هي خصلة معنوية تتعلق بـتحسين الخُلُق ، وعلى الـثاني هو خصلة حسـية تتعلق بتحـسين البدن. قال: وأخـرج البزار والطـبراني وأبو الـقاسم البـغوي في « معـجم الصحـابة» والحكيم التـرمذي في « نوادر الأصول» - أي في الأصل السادس والـستين بعد المائة - مـن طريق مَليح بـن عبد الله الخطـمي، عن أبيه، عن جـده رفعه : « خمس من سُنن المـرسلين. . . » فذكر الأربعة المذكورة إلا الـنكاح وزاد « الحلْمَ والحجامة » .

قلت : واسم جـده بدر . قاله ابن طاهـر المقدسي في « إيضـاح الإشكال» قال: ويقال: بُدَير . هـكذا سماه أبو الربيع الحارثي ، قـال البغوي : حُصَين . قال شيـخُنا : وأخرجه الـطبراني أيضـًا وغيره من حـديث ابن عباس مـرفوعًا: «خمس من سنن المرسلين الحياء والحِلم والحـجامةُ والتعطرُ والنكاح» . والحِلمْ : بكسر المهملة وسكون اللام ، قال: وهـو مما يقوي الضبط الأول في حديث أبي أيوب. انتهى.

قوله في حديث ابن عباس « كان يصلي بالليل ركعتين ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك » : « رواه النسائي وابن ماجه ورواته ثقات» . كذا رواه مسلم بنحوه من طريق آخـر ولفظه : «فاسـتيقظ فـتسوك وتوضأ» : وهـو يقرأ: ﴿ **إنَّ في خَلْقِ السَّموات والأرضِ** ... ﴾ [1] حتـى ختم الســورة ، ثم قام فـصلى ركعـتين ، فأطال فيهـما القيام والركوع والسجـود ، ثم انصرف فنام حتى نـفخ ، ثم فعل ذلك ثلاث مرات كلَ ذلك يستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات . . . » الحديث.

---

(١) آل عمران : ١٩٠-٢٠٠ .

وفي رواية أُخرى له وللبخاري : « ثم قام فتوضأ واسْتَنَّ » .

قوله : « خشيت أن يدرد فيَّ » هو بكسر الفاء وتشديد الياء وفتحها.

قوله في حديث عـائشة : « فضل الصلاة بالسواك على الـصلاة بغير سواك سبعين ضعـفًا » قال أبو البقاء العـكبري الحنبلي صاحـب « إعراب القرآن » في «إعراب الحديـث» له : كذا وقع في هـذه الرواية والصـواب سبعون، والتـقدير فضل سبـعين لأنه خبر فضل الأول . انتـهى . قلت: ويصح علـى مذهب من يحذف المـضاف ويبقي المضـاف إليه على جـره (ق٢١-أ) فيكون التقـدير: أجر سبعين ضعفًا . والله أعلم .

قوله في الباب بعده في « **الترغيب في تخليل الأصـابع والترهيب من تركه وترك الإسباغ**» : الرَّقَاشي . حيث جاء بتخفيف القاف .

قوله : في حديث ابن مسـعود : « لتنتهِكُنَّ الأصابع بالطَّهور أو لـتنتهِكَنَّهَا النار» وتفسيره لـذلك بزيادة تاء وكسر الهاء من الانتهاك وليـس مرادًا هنا قطعًا، ثم قوله : والنهك : المبالغة في كل شيء تناقض عجيب وتصحيف ، وقد رأيتُهُ في الحديث المـذكور كذلك في «مجـمع الزوائد» للهـيثمي، ولعلـه قلّده أو وَقَعَ كذلك في نسختهما بالأصل ، وليس كذلك بلا إشكال ، وإنَّما هو « لتَنهكُن أو لتَنَهكُنَّهَا» بلا تاء أخرى ، وبفتح الـهاء مأخوذة من النهك الذي ذكره بعد وهكذا ذكره أهـل اللُّغة والـغريب بلا نـزاع بينـهم ، وقد أعاد المـصنِّف في « الجـهاد» و«الترغيب في الشهادة» تفسير النـهك، ووقع له وَهْمٌ في ضبط قوله: «أنهكوا» أشبعنا الكلام عليه هناك وبالله المستعان.

قوله هنا بعـده في حديث أبي هريرة « رأى رجلا لم يغسل عـقبيه» ثم قال: وفي رواية : « أن أبا هريـرة رأى قومًا يتوضئون من المطـهرة . . » إلى آخره . ثم

قال: رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه مختصراً . قلت: « المطهرة» بكسر الميم، واللفظ الأول : لمسلم دون الباقين، والثاني رواه أيضًا وعنده في آخره: « ويل للعراقيب من النار » وكذا رواه البخاري ولكن عنده : «ويل للأعقاب من النار» والمصنِّف جمع بينهما . وليس بجيد ، ورواه النسائي مختصراً : « ويل للعقب من النار» . وكذا رواه مسلم أيضًا والترمذي كما أشار إليه المصنِّف عقبه، وابن ماجه من طريق آخر مختصراً : «ويل للأعقاب من النار». والظاهر أنه أراد عزو الحديث باللفظين المذكورين إلى البخاري ومسلم ومختصراً إلى النسائي وابن ماجه، والتحرير هو ما ذكرته، وكثيراً ما يذكر المصنِّف في هذا الكتاب وغيره روايتين فأكثر ويكون ذلك من طريقين مختلفين فصاعداً ، ثم يقول: رواه فلان وفلان من غير تفصيل وكذا يفعل غيره من المنصفين.

قوله : في حديث أبي الهيثم : « بطن القدم » هو بنصب النون .

و « ابن جَزِء » : بجيم مفتوحة ثم زاي معجمة ساكنة ثم همزة .

و « الزبيدي » : بضم الزاي وفتح الياء .

و « الكَلاعي » : وكذا ذو الكلاع بفتح الكاف .

و « اللَّبس » مصدر لبس عليه الأمرُ - بالفتح - يلبِسه - بالكسر - لَبْسًا - بالإسكان - من باب ضَرَبَ .

وكان ينبغي له - رحمه الله - أن يزيد في ترجمة هذا الباب ذكر الوضوء والغسل عند قوله : «وترك الإسباغ في الوضوء» « والغسل » إذا أخل بشيءٍ من القدر الواجب إذ لم يفرده ، ويذكر الحديثين اللذينِ ذكرهما في «مختصره لسنن أبي داود» وهما: حديث عليّ بن أبي طالب عن النبي ﷺ : قال: « من ترك

موضع شعرة من جنابة لم (ق٢١-ب) يغسلها فُعل به - وفي نسخة: بها - كذا وكذا من النار . قال علي: فَمِنْ ثَمَّ عادَيت رأسي - قالها ثلاثًا - قال: وكان يجز شعره » رواه أبو داود واللفظ له ، وابن ماجه بنحوه كلاهما من طريق حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان الكِنْدي عنه .

وحديث أبي هريرة ، قال: قال رسول الله ﷺ : « إنَّ تحت كل شَعْرة جنابة ، فاغسلوا الشعَر وأنقوا البشرة » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ثلاثتهم عن نصر بن علي الجهضمي، عن الحارث بن وجيه، عن مالك بن دِينار، عن ابن سيرين عنه ، وقد رُوي عن الحسن مرسلا ، وكذا موقوفًا على أبي هريرة. وقد قال أبو داود : الحارث حديثه منكرٌ ، وهو ضعيف . وقال الترمذي: حديث الحارث حديث غريب لا نعرفه إلا من حديثه ، وهو شيخ ليس بذاك. قال: ويقال: الحارث بن وَجْبَة - يعني بإسكان الجيم وفتح الموحدة بعدها هاء تأنيث - قال: ويقال ابن وجيه - يعني بكسر الجيم وإسكان الياء الأخيرة تليها هاء والواو مفتوحة فيهما ، كذا حكى هذيْنِ القوليْنِ الترمذي وغيره ولم ينبه على ذلك ابن ماكولا ولا من بعده إنما ذكروه بالثاني ، والله أعلم .

و « الشعْرة» : بإسكان العين لا بفتحها مثل البعْرة جمعها بَعْرٌ ، مثل تَمْرة وتمر، وقملة وقمل ، وكذا مصدرها بالإسكان أيضًا، وذكر ابن الملقن في «لغات منهاج النووي» أنه رأى بخط مؤلفه قوله : ولا استنجاء بدود وبعر بفتح العين، وكأنه أخذه من كتاب « أدب الكاتب » لابن قتيبة، وغيره لكن الفتح في الشّعْر مشهور دون البعر وقد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن الإمام نشوان بن سعيد الحميري - في باب فَعْل بإسكان العين من كتابه « ضياء الحلوم» الذي اختصره مقتصرًا فيه على اللُّغة دون غيرها من كتاب والده نشوان « شمس العلوم» - : بَعْرُ البعير معروف واحدته بَعْرة بالهاء ، انتهى .

وقال الجوهري : البعْرَةُ واحدة البَعْر والأبعار ، وقـد بَعَر البعير والشاة تبعر بعرًا .

صدّر « **القول بعـد الوضوء**» بحديث عـمر : « ما منكم من أحـد يتوضأ فيـبلغ - أو فيـسبغ الوضـوء - ثم يقول: أشـهدُ أن لا إله إلا اللـه ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، إلا فتحتْ له أبواب الجنّة الثمانية يدخل من أيها شاء » ثم قال: رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه وقالا: «فيحسن الوضوء» زاد أبو داود : « ثم يرفع طرفه إلى السماء ثم يقول : . . .» فذكره.

قال: ورواه الترمذي كأبي داود وزاد : « اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين . . » الحديث . وتكلم فيه . انتهت عبارته .

وإذا قِيلَ الحديثَ أو الآيةَ فهو بنصـب آخره ، وفي هذا السياق والعزو أمور ستعرفها وتعرف تصرفه (ق٢٢-أ) ومـا أخل به وإيهامه اتحاد الإسناد والمتن، وأنه متن رواية عمر بن الخـطاب وحده، ومعنى كلام الترمذي فيه مـفصلا، فالحديث رواه مسلم من طـريق ابن مهدي، وأبو داود من طريق ابن وهـب، كلاهما عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يـزيد ، عن أبي إدريس الخولاني ، وعن ربيعة عن أبي عثمان النهدي ، عن جُبَير بن نُفَـير ، كلاهما عن عقبة بن عامر الجهنيٍّ بقصة في آخرها أن عمر بن الخطاب حـدَّثه أن النبي ﷺ قال: « ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ - أو فيسبـغ - الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسـوله » وقال أبو داود : « فيحسن الوضوء ثـم يقول حين يفرغ من وضوئـه: أشهد أن لا إله إلا الـله وحده لا شريـك له . وأن محمـدًا عبده ورسوله إلا فتحت له. . .» الحديث .

ثم رواه مسـلم معطـوفًا على مـا قبله مـن طريق زيـد بن الحبـاب، عن معاوية، عن ربيعة عن أبي إدريس ، وأبي عثـمان ، عن جُبَير ، عن عقبة نفسه

أن رسول الله ﷺ قال: فذكر مثلَهُ غيـر أنه قال: « مَنْ توضأ فقال: أشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبده ورسوله » .

ورواه أبو داود مـعطوفًا عـلى السيـاق الأول من طريق أبـي عبد الرحـمن المقرئ، عن حَيوَة بـن شُرَيح ، عن زهرة بن معبد أبي عقيـلة ، عن ابن عمه - ولم يسم - عن عقبة، عن النبي ﷺ : نحوه لم يذكر القصة، قال: «وأحسن الوضوء ثم رفـع نظره إلى السمـاء» . فقال: وساق الحديث بمـعنى الأول وكذا رواه النسائي في « اليوم والليلة » من طريق ابن المبارك ، عن حيوة ، عن زهرة، عن ابن عمه ، عن عـقبة أنه حدثه قال: قال لِي عمـر بن الخطاب قال: رسول الله ﷺ ، وعنده : « ثم رفع بصره » .

ورواه في «الـسنن» من طريـق ابن الحبـاب ، عن معـاوية بن صالـح، عن ربيعة، عن أبي إدريس وأبي عثمان ، عن عقبة ، عن عمر ، وعنده : «فأحسن الـوضوء ، ثـم قال: أشـهد أن لا إلـه إلا اللـه ، وأشـهد أن مـحمـدًا عبـده ورسوله. . .» وذكره .

ومن هذا الـطريق رواه الترمذي ، لـكن عنده « وحده لا شـريك له ، وأن محمدًا عبده ورسولـه ، اللهم اجعلني . .» إلى آخره وعنده وعـند النسائي في كتابيه المذكورين « ثمانية أبْواب من الجنَّة . . » الحديث .

ثم قال التـرمذي بعد أن ساق الحديث مـن رواية عقبة بن عامـرعن عمر : وفي الباب عن عقـبة ابن عامر - أي من روايتِهِ نفسِـه دون عمر - ثم أشار إلى ذلك وقال: هذا حديـث في إسناده اضطراب ، ولا يصح عـن النبي ﷺ في هذا الباب كبيـر شيء. وقال: قال محمد - يعني الـبخاري - : أبو إدريس لم يسمع من عمر شيئًا . وفي الباب عن أنسٍ أيضًا .

يشيــر إلى ما رواه ابن ماجـه بسند ضعيـف(ق٢٢-ب) - كما سنذكـره بعد حديث الأصـل- فإنه رواه من طريق أبـي إسحاق السبـيعي ، عن عبد الـله بن عطاء الـبَجَلي، عن عقـبة بن عامر، عــن عُمَر مرفوعًـا « مَا مِنْ مسلم يـتوضأ فيحسن الوضــوء، ثم يقول: أشهدُ أَن لا إله إلا الله ، وأشهـد أن محمدًا عبده ورسوله، إلاَّ فتحتْ له ثمانية أبْواب الجنة . . .» الحديث .

وروى ابن ماجه مــن طريق زيد العَمِّــيٍّ ، عن أنس مرفوعًا : « مَــنْ توضأ فأحسن الوضوء ، ثم قال ثلاث مرات: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عــبده ورسوله فتح له ثمانية أبواب الجـنة ، مِنْ أَيِّها شاء دخل » .

وهذا فات المـصنِّف وكذا جمـيع ما ذكرناه ، مفـصلا كما ترى وتـشاهدُ ، وبالله المستعان.

قوله بعــده عن أبي سعيد حديــث : « مَنْ قرأ سورة الكهــف ، وَمَن توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك » . وقال: رواه الطبراني ، أي هكذا ، ثم قال: ورواه النسائي أي في « الـيوم والليلة » على ما قد عُــرِفَ من عادته ، وقال في آخره: كذا وكذا وصــوّبَ وقفه على « أبي سعـيد » كذا ساقه في قـراءة الكهف بالفصلين المـذكورين مرفوعًا من المستدرك بـنحو لفظ النسائي ، لكــن غفل فلم يعزه إليــه، وذكر هناك عن الحاكم أنــه رُوِيَ موقوفًا ، وذكره آخر كتــاب الجمعة بمعناه في قراءة الكهــف فيها مرفوعًا وجزم بأن النسائي والبـيهقي روياه كذلك، وبأنَّ الحاكم رواه موقوفًــا ، ولا شك أن النسائي في « اليوم والـلـيلة » إنما له في أصل قــراءة الكهف والـعشر الأواخــر منها مــن غير تـقييــد روايتان: مرفــوعةٌ وموقــوفة، ويأتي الـتنبيــه على ذلك فــي الموضعين ، وعــلى الوهم الـذي وقع للمصنِّف فيه في كتاب « الجمعة» أيضًا لضيق الهامش هنا .

وقوله في هذا الحديث : « ثم جعل في طابـع » هو بفتح الباء وكسرها لغة فيه وهو الخاتم، ويقـال: طبعت على الكتاب ونحوه . أي خـتمتُ، والطبع : الختم، وهو التأثير في الطين الرطب ونحوه وهذه اللفظة تتكرر كثيراً .

قوله في « **الترغيب في ركعتين بعد الوضوء** » « أرْجى» هو بلا همز .

قوله : تفسـيرًا لقوله لـبلال «سمعت دَفّ نـعليك » : « الدُّفُّ - بـالضم- صوت النعل حالة المشي » كذا ضبطـه فَوَهِم؛ إذ لا نزاع بين أهل اللُّغة والغريب أنه بفتح الـدال ، وإنما المضموم الدُّفّ الذي يُضْرَبُ به ، كـذا قال الجوهري، ثم قال: وحكى أبو عبيـد عن بعضهم أن الفتح لغة فيه - يعـني في الثاني - وقال ابن درستـويه : هو مضموم فـي لُغة أهل الحجاز ، مـفتوح في سائر الـلُّغات. انتهى. وكـذلك الشهد والسم ، ثـم الفاء مشددة فيـهما ، (ق ٢٣ - أ) والدل مهملة وذكر أبو مـوسى في كتابه « المغيث في غريبـيّ القرآن والحديث» في مادة «ذفف» بالذال المعـجمة . قوله : « سمعتُ ذَف نعليـك » . وإن بعض علماء خراسان بعد الخمسين والأربعمائة المبهمين - ذكـرها بالمعجمة في كراسة كالتتمة لغريبي أبي عبـيد الهَروي ، قال المديني : وأصله السيـر السريع ، إلى أن قال: وقد يقال: دف نعليك - بالدال المهملة - ومـعناهما قريبان . انتهى . وكذا قال المحب الطبري : إنهما بالمعجمة قال: وتروى بالمهملة . انتهى . قال ابن التِين : دف نعليك : خـفقهما وما يسمع مـن صوتهما ، والدف: السير الـسريع وفسر البخاري - في رواية كـريمة - الدَفّ بالتحريك ، وقال الخلـيل : دَف الطائر إذا حرك جنـاحيه ، وهو قائم عـلى رجليه . وقـال الحميدي صاحب «الجـمع بين الصحـيحين» : الدف : الحـركة الخفيـفة، والسيـر اللين، ووقع فـي رواية ابن السكن: « دوِي نعليك » - بضم المهملة - كذا نقله عنه صاحب المشارق وغيره.

قال في « المشارق» و «المطالع» : وجاء عندنا في كتاب البخاري - أي دون مسلم - في الحديث الآخر : « يُسْمَعُ دُوِي صوته » بضم الدال ، والصواب فتحها . وعند الإسماعيلي : « خفوق نعليك » ، وعند مسلم : «خشف نعليك» - بفتح الخاء وسكون الشين المعجمتين وبالفاء - قال أبو عُبَيد: وغيره: الخشف : الحركة الخفيفة . ووقع في حديث بُرَيدة الذي عزاه المصنِّف في المحافظة على الوضوء وتجديده ، وفي صلاة التوبة ، إلى ابن خزيمة ، وقد رواه أحمد والترمذي : « فسمعت : خَشْخَشَتَكَ أمامي» بالمعجمتين المكررتين وهو بمعنى الحركة أيضًا ، وقد قال الجوهري في مَادة دفف - بالمهملة - : الدفيف: الدبيبُ، وهو السير اللين ، ودفيف الطائر مره فُوَيق الأرض .

* * *

قوله في «**الترغيب في الأذان**» في حديث ابن عمر رابع حديث «يغفر للمؤذنِ منتهى أذانه» : « إنه يُروى بإسنادٍ صحيح »، وعبارة الهيثمي في «مجمع الزوائد» : رجاله رجالُ الصحيح . ليسَ كما قاله؛ بل هو مُعَلٌّ فإنه من رواية مجاهد عن ابن عمر وقد اختلف عليه فيه .

« مَدَّ صوته » بنصب الدال المشددة .

قوله في «تفسير التثويب» قال الخطابي : أي في « معالم سُنَنِ أبي داود » .

قوله : «حتى يخطُر» هو بضم الطاء وكسرها .

قوله : « لبرِرت » بكسر الراء الأولى .

قوله في حديث ابن أبي أوفى « يراعون الشمس والقمر والنجوم» : إن الحاكم رواه . قلت : وزاد « والأظلة » .

(ق٢٣-ب) قوله : في حديث أنس قال: « سمع النبي ﷺ رجلا وهو في مسير له » : « رواه ابن خزيمة » . كذا رواه النسائي في «اليوم والليلة»، وكذا رواه فيه أيضًا من حديث ابن مسعود .

قوله : « ابن رُسْتُم » هو غير مصروف للعجمة والعلمية .

قوله : « عن ابن التيمي » هو معتمر ، « عن أبيه » : هو سليمان التيمي .

قوله في « **الترغيب في إجابة المؤذن** » في حديث عمر : « إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر . .»: « إن النسائي رواه» في «اليوم والليلة» .

قوله بعده في حديث جابر: « اللهم رب هذه الدعوة التامة » : إن البيهقي رواه في سننه الكبرى بزيادة : « إنك لا تخلف الميعاد » في آخره . كذا رواه في الدعوات عن شيخه الحاكم من طريق علي بن عياش الذي رووه كلهم عنه، لكن عنده في أوله : « اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة » وعنده وعند غيره «المقام المحمود » مُعَرَّفًا وفي آخره هذه الزيادة المذكورة .

قوله : « ابـن يسَاف » هو بـكسر الياء آخـر الحروف ، ويقال فـيه: إساف بهمزة مكسورة بدل الياء ، ويقال: يَسَاف بفتح الياء .

قوله فـي حديث عبـد الله بن عَـمْرو : « وأن المؤذنين يـفضلونـنا » : «إن النسائي رواه» أي «في اليوم والليلة» ، وكذا في كثـير من هذا الكتاب يَشُقُّ تبيينه كلما وقع، لكنـه مرموز إليه في نسختي ، ثم ذكرته فـي سؤال الجنة والاستعاذة من النار آخر الكتاب مجموعًا هناك ، وبالله المستعان.

قوله في « **الدعاء بـين الأذان والإقامة** » في حديـث سهل : « حين يـلحم بعضهم[1] بعضًـا» وكذا ذكره في الجهاد، الـذي في أصل أبي داود ومخـتصره للمصنف « بعضه بعضًا » رواه أبو داود مـن طريق موسى بن يعقوب الزَّمْعي - بسكون الميم - عن أبي حازم عنه بـه ، ثم قال: قال موسى : وحدثني رِزْق بن سعيد بـن عبد الرحمن ، عن أبـي حازم ، عن سهل، عن الـنبي ﷺ قال: «ووقت المطـر» . فالعجب من المـصنِّف كيف أسـقط هذه الزيادة في المـوضعين وهي من موضوع كتابه مع ذكره لها في مختصره.

وتفسـيره هنا وفي الجـهاد لفظة «يُلْـحِم» - وهي بضم أولـها وكسر ثالـثها رباعية: يَنْشُبُ : أي يـعلق بعضهم ببعض ويلتحم فـي الحرب ، عبارة الخطابي في « المعـالم» وابن الأثير فـي « النهاية» : حـين تشتبـك الحرب بينهـم ويلزم بعـضهم بعـضًا. وقال فـي « جامع الأصول » : هـنا الملـحمة موضِـعُ الحرب والقتـال، لأن الأقران يتصـل بعضهم بـبعض، كما تـصل لحمة الـثوب أجزاءه بعضها ببعض . وضبطه في الموضعين هذه اللـفظة بالحاء المهملة هو المتعين قطعًا الذي ما سُمِعَ غيره ، ولا ذكـر أهل هذا الفـن كالجوهري (ق٢٤-أ) والـهروي والخطـابي وابن الأثـير في «نـهايته» و «جـامِعِه» ، وصـاحب «سلاح المـؤمن»

---

(١) في الترغيب ( ١ / ١١٦ ) : بعض .

وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين سواه، وأما ما وقع للشيخ محيي الدين النووي في «أذكاره» وغيره من أن هذه اللفظة في بعض النسخ المعتمدة بالحاء وفي بعضها بالجيم، وأن كلاهما ظاهر، فلا يُغتر به، إنما هي بالحاء لُغة ورواية لا بالجيم وهذه الأشياء موقوفة على السماع، وليس من عادة الشيخ تقليد نقطة وترك تحقيق الشيء من مكانه، وقد بسطتُ هذا في الحواشي التي كتبتها على كتاب «الأذكار» له .

«وعُفَير» المذكور في آخر هذا الباب وحيث جاء في أسماء الرجال وكذا في اسم حمار النبي ﷺ الذي أردف عليه معاذ بن جبل وهو في الصحيحين فالجميع بالتصغير ، وأوله عين مهملة بلا شك ولا خفاء . وأما ما وقع للقاضي عياض في «المشارق» : أنه بالغين المعجمة فغلط فاحش وتصحيفٌ قبيح شذَّ به، فأنكر عليه وغلط فيه، فقال ابن الصلاح : هو مُورَّكٌ عليه، وقال ابن دحية: ما رواه أحد إلا بالمهملة. وقال النووي في أوائل «تهذيبه» : اتفقوا على تغليطه فيه، بل روي أيضًا أنه ﷺ كان له حمار اسمه يعفور بالمهملة أيضًا وهذا لا يختلف فيه اثنان، ونظير ذلك الوَهم ما وقع له في كتاب «الشفاء» إبدال «بحيرة ساوَة» التي غاضت لما ولد نبينا ببحيرة طبرية ولم يقلْ هذا أيضًا أحد سواه، وأينَ ساوَة المدينة المعروفة بين الرَّيِّ وَهَمَدان من طبرية الشام المدينة المعروفة بالأردن؟ وينسب إليها طبراني وإلى طبرستان طبري.

قوله في «**بناء المساجد**» : « كبد حرَّى» هي بفتح الحاء وتشديد الراء المهملتين مقصورة - أي : عطشى . و« المفحَص» بفتح أوله وثالثه كما ضبطه، و«المجثم»: بكسر ثالثه.

قوله أول حديث واثلة بن الأسقع - الذي ذكره من المسند والمعجم -: وروى عن بشر بن حيان قال: «جاء واثلة ونحن نبني مسجدًا، فوقف علينا فسلم ثم قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول. .» وذكره لم يتعرض لضبط هذا الراوي

لشهرته وهو بِشر بالكسر والإعجام؛ بل ولم يضبط أباه حيان وهو من الأسماء الخفية التي قل من تنبه لها، أو نبه عليها، والموجود في نسخ الترغيب وغيرها من الكتب المذكور فيها هذا الحديث أو الاسم ابن حَيان - بفتح المهملة وبالياء الأخيرة- وكأنه من المشي على الظاهر، (وإنما هو حِبان بكسر أوله وبالموحدة، كما أفاده إمام هذا الفن الأمير ابن ماكولا في كتابه، ونقله عنه شيخُنا ابن حجر في «تحريره لمشتبه الذهبي»)[(١)] لكن (ق٢٤-ب) غفل شيخنا فلم يذكر لبشر ترجمة في كتابه رجال الأربعة، وكذا جرى للشريف الحسيني فأخلَّ بذكره في رجال المسند، وذلك عجب منهما، نعم أخوه زيد بن حِبان من رجال النسائي وابن ماجه.

والحديث المذكور، رواه البخاري في تاريخه الكبير والإمام أحمد في مسنده عن الهيثم بن خارجة - قال ابنه عبد الله: وسمعته أنا من الهيثم - عن الحسن ابن يحيى الخُشني - بالخاء المضمومة والشين المعجمتين والنون - عن بشر.

وقال الذهبي في ترجمة الخشني المذكور في ميزانه : رواه عنه هشام بن عمار والهيثم بن خارجة . والله أعلم بالصواب .

ذكر في «**تنظيف المساجد**» حديث أبي قرصافة، وأن اسمه جندرة بن خَيْشَنَةَ أما قِرْصَافة : فبكسر القاف وإسكان الراء وفتح الصاد المهملتين والفاء آخرها هاء تأنيث، وكذا آخر الثنتين بعدها .

وجَندرة : بفتح الجيم [وسكون النون . وأما خَيْشَنَة: بفتح الخاء][(٢)] وإسكان

---

(١) كذا قال المؤلف - رحمه الله - توهمًا منه أنه بشر بن حبان الرقي أخو زيد بن حبان ولذلك نقل كلام ابن ماكولا وابن حجر في بشر بن حبان الرقي، وإنما هو بشر بن حيان الخشني، وفي ترجمته من التاريخ الكبير (٢/ ٧١) ذكر البخاري هذا الحديث، وبشر بن حيان الخشني أعلى طبقة من بشر بن حبان الرقي، فقد ترجم لبشر بن حبان الرقي ابن ماكولا في الإكمال (٢/ ٣١٥) فقال: حدث عن عبد الله بن محمد بن عقيل، روى عنه عبيد الله بن عمرو الرقي، وقال في ترجمة بشر بن حيان الخشني (٣/ ٢٦١) : وبشر بن حيان الخشني عن واثلة . وقد جمع ترجمة بشر بن حيان الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠/ ٢٣٠-٢٣٣) .

(٢) سقطت من «الأصل» ولا بد منها أو نحوها .

المعجمة الياء آخر الحروف وتحريك الشين المعجمة والنون، وهو من أولياء الصحابة ﷺ، سكن الشام ومات بها يُعَد في أهل فلسطين، وقبره بقرية مِن قرى عسقلان تسمى سَنَاجية - بسين مهملة ثم نون مفتوحتين مخففتين ثم ألف ساكنة ثم جيم مكسورة ثم مثناة تحت مفتوحة خفيفة ثم هاء تأنيث، على وزن ثمانية، ينسب إليها سَنَاجِي ، قاله السمعاني وغيره، لكن قد اشتهر في هذه الأزمنة بين أهل الشام وغيرهم أن هذا القبر المذكور قبر سيدنا أبي هريرة ﷺ، وعقد عليه الملك الأشرف بن المنصور قبة، وهو باطل ليس بصحيح إنما هو قبر هذا الصحابي كما نصَّ عليه الحافظ ابن حبان في الصحابة أول كتاب «الثقات»[1] . نقله عنه ابن العطار وابن الملقِّن في شرحيهما لعمدة الأحكام ونبَّهَا عليه، وكذا شيخُنا ابن ناصر الدين في كلامه على آخر حديث البخاري: «كَلمتان حبيبتان إلى الرحمن» وكذا في آخرِ أربعينه المتباينة في هذا الحديث وقال: فقبره بالبقيع لا بعسقلان فتنبه له، ولا تقلد فتغلط واجزم بأنَّ أبا هريرة مات بالمدينة وقيل : بالعقيق . وقيل: بذي الحليفة منها . ومشى في جنازته أبو سعيد الخدري وابن عمر ومروان الأمير وغيرهم من أعيان أهل المدينة، وصلى عليه أميرها يومئذٍ الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، وكان ابن عمر، يكثر الترحُّمَ عليه وهو ماشٍ أمام الجنازة ويقول: كان يحفظ حديث رسول الله ﷺ على المسلمين، وكان وَلَدُ عثمان بن عفان هم الذين يحملون نعشه حتى بلغوا البقيع فدفنوه به (ق٢٥-أ) نعم روى ابن ماجه في الأطعمة[2] « أن أبا هريرة زار قومه بيُبْنَى» وهو اسم القرية، وروى في الجهاد تسميتها «أُبْنى» قال في السياق الأول «يعني: قرية : فأتوه برقاق من رُقَاق الأول فبكى وقال: ما رأى رسول الله ﷺ هذا بعينه قط» .

---

(١) الثقات (٣/ ٦٤) .

(٢) سنن ابن ماجه (٢/ ١١٠٨ رقم ٣٣٣٨) ووقع فيه : ينا . وهو تحريف ؛ فقد ضبطها ياقوت في معجم البلدان (٥/ ٤٩١) : بالضم ثم السكون ونون وألف مقصور بلفظ الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله من بنى يبني .

قلت: وفي أسماء الرجال من رواة النسائي وابن ماجه: المحرر - كالمعظَم بحاء وراءين مهملات - ابن أبي هريرة تابعي مدني كأبيه روى عن أبيه وغيره.

وفي الرواة أيضًا من رجال أبي داود وابن ماجه أبو عبد الله الدوسي ابن عَمِّ أبي هريرة تابعي سمعه وروى عنه.

وقد ذكر الحافظ أبو محمود المقدسي في مصنفه في القدس ممن ورده من الأعيان أبا هريرة وأنه مات بالمدينة. قال: وليس هو المدفون بيُبْنَى، إنما بها بعض ولده. كذا قال، والحاصل أن هذا القبر المنسوب إليه ثَمَّ ليس بصحيح، وإنما هو مدفون بالمدينة النبوية لا بالقرية المذكورة فاستفد هذه المهمات وادع لمفيدها.

ذكر بعد أبي قِرْصَافة: « ابن حَنْطَبٍ» وهو بفتح الحاء والطاء المهملتين بينهما نون ساكنة وآخره موحدة وهو مصروف.

قول عائشة: «أمر ببناء المساجد في الدور» أي المحال، ومنه الحديث: «خير دور الأنصار دار بني النجار، ثم دار بني فلان...» إلى آخره، ثم رأيت الترمذي قد نقله في حديث الأصل عن ابن عيينة أن الدور القبائل.

قوله: «**الترهيب من البصاق في المسجد وإنشاد الضالة**» ينكر عليه قوله «إنشاد» رباعيا، وكذا ينكر ذلك على أبي داود وابن ماجه، وقد زاد: فروى ذلك مرفوعًا من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وجمع الترمذي في التبويب بين إنشاد الضالة والشعر، وهذا كله من التصرف في العبارة، والجري على التداول، وإنما هو نشد ثلاثي، ويدل عليه حديث بُرَيدة الذي ساقه المصنِّف في أثناء الباب «أن رجلا نَشَدَ في المسجد» ولم يقل أنشد، قال أهل اللُّغة: يقال: نشد الضالة يَنْشُدها - بفتح أوله وضم ثالثه - نِشدة ونِشْدَانًا - بكسر أولهما - أي طلبها، فهو ناشد. وهذا هو المراد هنا قطعًا، وأنشدها أي عرفها

فهو منشد، ومنه حديث «لقُطة مكة لا تحل إلا لمنشد» وليس هذا مرادًا هنا ، قال الشاعر:

إصاخة الناشد للمنشد

أي استماع الطالب للواجد ،ويقال أيضًا : أنشد الشعْرَ ينشده إنشادًا . وقد أجاد النووي في «شرح مسلم» فقال: باب النهي عن نَشْدَ الضالة في المسجد (ق٢٥-ب) وما يقوله من سمع الناشد، ثم ذكر حاصل ما قررته في لفظ الباب، وكذا ذكر المصنِّف في حاشية «مختصره لمسلم» الفرق بين نشدتُ الضالة وأنشدْتُها، وأنشد قول الشاعر السابق، وفسر الإصاخة، وبَوَّبَ عليه باب النهي أن تنشد الضالة في المسجد فليته فعل هنا مثل ذلك.

قوله في «**البصاق في المسجد**» ثاني حديث : «وروى ابن ماجه عن القاسم بن مهران- وهو مجهول - عن أبي رافع عن أبي هريرة حديث « رؤية النخامة في قبلة المسجد» ظن المصنف أن هذا الحديث مِنْ أفراد ابن ماجه فاقتصر في عزوه إليه فقط وهو في مسلم به، وفي النسائي بمعناه أيضًا، واشتبه عليه راويه عن التابعي أبي رافع - وهو الصائغ واسمه نُفَيْع بالفاء مصغرًا - أعني القاسم بن مِهْران بغيره ممن يشاركه في اسمه واسم أبيه فتوهم أنه مجهول، وهو ثقة معروف من رجال الصحيح، روى عنه شعبة وعبد الوارث وهشيم وإسماعيل بن علية كما سأذكره، وقد حرَّر هذا أئمة هذا الفن فذكر الذهبي في «ميزانه» القاسم ابن مِهْران جماعة منهم:

القاسم بن مِهْران قاضي هِيْتَ، يكنى أبا حمدان ، يروي عن أبي الزبير، وعنه الحسن بن عبد الله الرقي، قال الأزدي: مجهول.

والقاسم بن مِهْران عن عمرو بن شعيب، وعنه سليمان بن عمرو النخعيُّ فقط، لا يُعرف.

والقاسم بن مِهْران عن عمران بن حصين - ولا يثبت سماعه منه، قاله العقيلي - وعنه موسى بن عبيدة الربذي من أفراد ابن ماجه حديثه: « إن الله يحب عبده المؤمن الفقير المتعفف أبا العيال» أخرجه في أثناء أبواب الزهد أواخر الكتاب.

ثم قال الذهبي: أما القاسم بن مِهْران القيسي خال هشيم فثقة ، وثقه ابن معين ، حديثه في الزجْرِ عن النخامة في القبلة. انتهى ملخصًا بزيادة وهذا الأخير هو المقصود بلا شك ولا خفاء، ولفظ ابن ماجه مذكور في الأصل كما تراه، ولفظ مسلم مثله إلى قوله « فينتخع في وجهه» وبعده « فإذا انتخع أحدكم، فلينتخع عن يساره تحت قدمه، فإن لم يجد فليَقُل هكذا - ووصف القاسمُ: فتفل في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض» .

رواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، زاد مسلم : وزهير بن حرب جميعًا عن ابن عُلَية به. ثم رواه مسلم عن شيبان بن فروخ، عن عبد (ق٢٦-أ) الوارث، وعن يحيى بن يحيى ، عن هشيم، وعن محمد بن مُثَنى ، عن محمد ابن جعفر، عن شُعبة، قال مسلم: كلهم عن القاسم بن مِهْران نحو حديث ابن عُلَية. قال: وزاد في حديث هشيم قال أبو هريرة : « كأني أنظر إلى رسول الله ﷺ يرد ثوبه بعضه على بعض» . وقد رواه النسائي مختصرًا : « إذا صلى أحدكم فلا يبزقن بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت قدمه، وبزق النبي ﷺ هكذا في ثوبه ودلكه». عن محمد بن بَشَّار ، عن محمد بن جعفر، عن شُعبة، عن القاسم.

فيتعينُ تصديرُ الحديث بعن وعزوه إلى مسلم، وحذف استجهال راويه القاسم لما قررناهُ وحررناه.

قوله فيه في حديث جابر « أتانا رسول الله ﷺ ...» : «رواه أبو داود وغيره» العجب من المصنِّف كيف يخفى عليه مثل هذا أيضًا، والحديث قد رواه مسلم في آخر صحيحه من ذلك الطريق بعينه نحوَه وأتمَّ منه، لكن بسياق مطول جدًّا اشتمل على قصص، وفي أوله أيضًا ذكر أبي اليَسَر الصحابي وقصته مع غريمه وغلامه، وستأتي الإشارة إليه في «التيسير على المُعْسِر» من هذه الحاشية، فإن المصنف خفي عليه ذلك هنالك، فعزاه إلى ابن ماجه والحاكم، بل وخفي على الحاكم فاستدركه وقال: صحيح على شرط مسلم . وقد روى أبو داود بعض السياق المذكور مفرقًا في موضعين مختصرًا عن جابر وحده بإسنادٍ واحدٍ، وفي المستدرك جُملة استدركها ذهولا على الشيخين وهي في الصحيحين أو في أحدهما، وهذا من جملتها، ونُقِلَ عن الحافظ الذهبي[1]: إن فيه جملة وافرة على شرطهما وكذا على شرط أحدهما لعل مجموع ذلك نحو نصف الكتاب، وفيه نحو الربع مما صح سنده، وفيه بعض الشيء مُعَلٌّ، وما بقي وهو الربعُ مناكير وواهيات لا تصح، وفي ذلك بعض موضوعات قد أَعْلَمَ عليها لما اختصره. انتهى النقل.

وذكر الحافظ ابن كثير في كتابه «علوم الحديث» أن شيخه الذهبي جمع منه جزءًا كبيرًا مما وقع فيه من الموضوعات وذلك يقارب مائة حديث، وذكر أن الحاكم يُلْزِم الشيخين بإخراج أحاديث لا تلزمهما لضعف رُوَاتها عندهما أو لتعليلهما ذلك. وقال: إن الصحيح المستدرك فيه قليل.

قوله في حديث أبي هريرة الذي أوله « إذا رأيتم من يبيع» وبعده في حديث بريده: « أن النسائي رواهما » أي في «عمل اليوم والليلة» .

قوله: « فلم يفطن لإشارة رسول الله ﷺ » أي لم يفهمها، قال

(١) انظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥ - ١٧٦) والكلام هنا بالمعنى .

الجوهري: الفطنة كالفهم تقول: فطنت للشيء . بالفتح . وقال (ق٢٦-ب) ابن القطاع وابن طريف كلاهما في «كتاب الأفعال»: فطن للأمر فطنة علمه، وفطن بكسر الطاء صار فطنًا، وأمّا صاحب «القاموس» فقال: الفطنة: الحذق ، فطن به وإليه وله كفَرِحَ ونَصَرَ وكَرُمَ . انتهى ملخصًا. والاعتماد على كلام من قبله، وأنه بفتح ماضيه وضم مضارعه.

قوله في أول «**الترغيب في المشي إلى المساجد**» في حديث أبي هريرة « صلاة الرجل في الجماعة تضَعَّفُ على صلاته في بيته وفي سوقه خمسًا وعشرين درجة. . .» الحديث : « رواه الترمذي وابن ماجه باختصار» وهذا الضمير عائد إليهما معًا لا إلى ابن ماجه وحده، وإنما رويا أوله فقط، وقد روى الشيخان وأبو داود حديث الأصل بطوله من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وكذا روى ابن ماجه أوله باللفظ الأول الآتي، ورواه باللفظ الثاني من طريق الزهري، عن ابن المسيب، عنه.

وكذا رواه الترمذي ولفظه: « إن صلاة الرجل في الجماعة تزيدُ على صلاته وحده بخمس وعشرين جزءًا» لم يزد على هذا.

ولفظ ابن ماجه: « تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه بضعًا وعشرين درجة». وفي الرواية الأخرى له: « فضل الجماعة على صلاة أحدكم وحدَه خمس وعشرين جزءًا».

ولفظ النسائي : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده خمسة وعشرين جزءًا» وقد فرَّق ابن ماجه طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة في أربعة مواضع بسند واحد: أحدها : اللفظ الذي قبل هذا. والثاني : « لقد هممت أن آمر بالصلاة فتقام». والثالث: « إن أثقل الصلاة على المنافقين».

والرابع: « إن أحدكم إذا دخل المسجد كان في صلاة ما كانت الصلاة تَحْبِسُه. . . » إلى آخره.

وقد عزاه المصنِّف في صلاة الجماعة بنحو هذا اللفظ إلى الأئمة الخمسة المذكورين هنا وليس هو لغير البخاري في باب فضل صلاة الجماعة، وله نحوه في أواخر المساجد وذاك محله لا هنا لكن نبهنا بهذا على تساهل المصنِّف في العزو وإيهامه في العبارة وأكثر هذا الكتاب كذلك.

والحديث الذي عزاه إلى النسائي والحاكم معطوفًا على لفظ ابن حبان وذكره آخر ألفاظ هذا الحديث، رواه النسائي في الكبير من طريق ابن أبي ذئب، عن الأسود بن العلاء بن جارية الثقفيِّ - وهو من رجال مسلم - عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا: « من حين يخرج الرجل من بيته إلى مسجدي، فرِجْل تكتبُ حسنة ورِجْلٌ تمحو سيئة» وبوَّب (ق٢٧-أ) عليه: الفضل في إتيان المساجد، والله أعلم.

قوله أولا: « ومالك في «الموطأ» ولفظه كذا وكذا» إنما رواه هكذا من طريق أخرى عن نعيم المجمر عنه موقوفًا أيضًا.

قوله: « على كل مِيسَم» وهو بكسر الميم وفتح السين وأصله المكواة، وهو مأخوذ من الوسم وهو العلامة، قيل: والمراد به هنا العضُو.

وفيه « هذا من أشد ما ابتلينا به» كذا في أكثر النسخ، وفي بعضها: وكذا في غير هذا الكتاب وهو الصوابُ: «أتيتنا به»[1].

قوله هنا وفي «**صلاة الجماعة**» في حديث عثمان « من توضأ فأسبغ الوضوء ثم مشى إلى صلاة مكتوبة» : « رواه ابن خزيمة» كذا رواه مسلم وعنده: «فصلاها مع الناس - أو في الجماعة أو في المسجد - غفر الله له ذنوبه».

---

(١) كذا في صحيح ابن خزيمة (٢/ ٣٧٧ رقم ١٤٩٧) وفي الترغيب (١/ ١٢٦) : أنبأتنا به.

قوله في حديث جابر في بني سلمة : «رواه مسلم» هو من أفراده عن البخاري . نعم رواه البخاري بنحوه وأخصر منه من حديث أنس منفردًا به عن مسلم، وبنو سَلِمة - بكسر اللام- قبيلة معروفة من الأنصار.

قوله: « بني سلِمة» في هذه الرواية بـإسقاط حرف النداء كما هو في الرواية الأخرى. وقولـه: « ديارَكُم» بفتـح الراء منصوب عـلى الإغراء «تُكتـبْ» بجزم الموحدة، «آثارُكم» بضم الراء.

قوله في حديث أُبـيٍّ : « فحملت به حملا» هو بكسـر الحاء، قال القاضي عياض في «المـشارق» : معناه أنه عَظُـمَ عليَّ واستعظمتـه لشناعة لفظـه وهمني ذلك، وليس المـراد به الحَمْل على الـظهر. وقال المصنِّـف في حاشية مختـصره لمسلم: أيّ حملت بهذا الكلام حِملا ، يقول الرجل إذا سمع ما يسوءه: حملت بهذا الـكلام حِملا. أي شـقَّ عَلَيَّ حتـى كأني حامـل جَبل، قال: والحـمل - بالكسـر- ما حُمِل على الظـهر، وبالفتح ما كـان في البطن، وفي ثمـرة الشجر لغتان انتهى.

عزا حـديث أبي هـريرة « فذلـكم الربـاط» إلى مـالك ومسـلم والتـرمذي والنسائي وذكـر لفظ ابن ماجه بمعنـاه، لكن ليس في آخره: « وانتـظار الصلاة» وسنده من غير طريق سَنَدِهِمْ أيضًا.

قوله: «بشر المدلجين» : يقال: ادَّلج - بتشديد الدال- إذا سار من آخر الليل، وأدلج بتخفيفها- إذا سار من أوله، والظاهر أن المراد هنا الأول، والله أعلم.

قوله: «لـيَبْشَرَ المـشاءون» هو بفـتح الياء والـشين مثل لـيَفْرَحَ وزنًا ومـعنىً وتصريفًا، قال الجـوهري وغيره: بَشِرتُ بكذا - بالكسر- أبـشَرُ - بالفتح - أي سُرِرْتُ به، واستبشـرتُ. وذكر في « الغريبين» حديث ابن مـسعود « من أحب

القرآن فليبشر» ثم قال: فليفرح وليُسرَّ ، وإنما ضبطتُ هذه اللفظة المُشْكَلة لئلا يقرأها أحد بغير هذا الضبط فيقع في اللحن والتصحيف والكذب.

قوله: « وخرجتُ اتقاء (ق٢٧-ب) سخطك» الواو ثابتة في رواية ابن ماجه هنا وفي كتاب الذكر .

قوله ثاني حديث في «**الترغيب في لزوم المساجد**» وهو حديث أبي سعيد «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد» : «رواه الترمذي واللفظ له» قلت: للترمذي فيه لفظان هذا أحدهما أورده في تفسير براءة ، وابن ماجه في باب لزوم المساجد من كتاب الصلاة كلاهما عن أبي كريب، عن رشدين بن سعد، عن عمرو بن الحارث، عن درَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد بلفظ: «يعتاد».

ثم رواه الترمذي بعده وكذا قبله بجانب كبير في كتاب الإيمان - بكسر الهمزة- عن ابن أبي عمر، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث إلا أنه قال: «يتعاهد المسجد». وهذا لم يستحضره المصنِّف.

قوله فيه في حديث «إلا تبشبش الله كما يتبشبش» : «رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه» أي عنه إلى أن قال: وفي رواية لابن خزيمة «إلا يستبشرُ الله إليه كما يستبشرُ». كذا في أكثر النسخ وإنما «يتبشبش» فيهما وكذلك كان في نسختي أولا لكن صُحفتْ بها لقربها منهما، ومعنى التبشبش في حق الله - تعالى- : الرضى واللطف والإقبال، قال «صاحب الغريبين»: هذا مثل ضربَه لتلقيه سبحانه ببره وإكرامه وتقريبه . وقال ابن الأعرابي: التبشبش من الله الرضى، يقال: تبشبش فلان بفلان إذا آنسَهُ، وأصله من البشاشة وهي طلاقة الوجه. قال: والبش: فرح الصديق بالصديق. وقال الليث اللُّغوي: البش: اللطف في المسألة والإقبال على أخيك. قال الجوهري: ورجل هش بش أي طلق الوجه طيب الخلق. وقال ابن السكيت: يقال: لقيته فتبشبش بيٍّ . وأصله تبشش.

و«الفُجْل» في الترجمة بعده والحديث بضم الفاء جمعه ومفرده لا بكسرها، وقد روى الحافظ أبو نعيم الأصبهاني في الطب عن ابن المسيب قال: «من أكل الفُجْل فسره أن لا يوجد ريحه - أي إذا تجشأ - فليذكر النبي ﷺ أول قضمه».

وقوله فيه: وفي رواية مسلم « فلا يقربن مساجدنا» تتمتها: « حتى يذهب ريحها» - يعني الثوم - انتهت.

وقوله في حديث أنس: « فلا يقرَبنَّا » هو بفتح الموحدة وتشديد النون، وكذا قوله: «يؤْذِينا» بفتح الياء الثانية والتشديد، قاله النووي في «شرح مسلم» وقال في الثاني: وإنما نبهتُ على أنه مشدد النون لأني رأيت من خففه أي مع إسكان الياء، ثم استشكل إثباتها مع أن إثباتها مخففة جائز على إرادة الخبر. انتهى.

قوله آخر «**ترغيب النساء في الصلاة في بيوتهن**» (ق٢٨-أ) في تفسير يستشرفها: «ويَهُم بها» هو بضم الهاء لا بكسرها.

قوله عقبه: وعن أبي عمرو الشيباني - هو بفتح المعجمة وبالموحدة، واسمه سعد بن إياس تابعي مُخَضرم مشهور - أنه رأى عبد الله - هو ابن مسعود الصحابي السابق قبله في الأصل.

قوله أول «**الترغيب في الصلوات الخمس**»: « فيه حديث ابن عمر وغيره بُني الإسلام على خمس... ثم قال: رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن غير واحد من الصحابة» انتهى. قلت: ليس في الصحيحين وغيرهما من الكتب المشهورة إلا من رواية ابن عمر، وله طرق وألفاظ، نعم رواه الإمام أحمد وأبو يعلى في «مسنديهما» والطبراني في معجميه «الكبير» و«الصغير» من حديث جرير بن عبد الله البجلي، قال الهيثمي في «مجمعه»: وإسناد أحمد صحيح.

ورواه أيضًا أحمد والطبراني في «الكبير» من حديث ابن عباس ولفظه: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله ، والصلاة ، والصيام، فمن ترك واحدة منهن كان كافرًا حلال الدم»(١) . قال الهيثمي: وإسناده حسن. وكذا عزا المصنِّف في كتاب الصيام نحوه إلى أبي يعلى، وذكر أن إسناده حسن عن ابن عباس، قال حماد بن زيد: ولا أعلمه إلا قد رفعه إلى النبي ﷺ . قال: «عرى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة عليهن أسس الإسلام، من ترك واحدة منهن فهو بها كافر حلال الدم: شهادة أن لا إله إلا الله، والصلاة المكتوبة، وصوم رمضان» ثم قال المصنِّف : وفي رواية: «من ترك واحدة فهو بالله كافر ولا يُقْبل منه صرف ولا عدل وقد حل دمه وماله».

فلو حذف المصنِّف هنا أولا لفظة: «وغيره» ، وحذف قوله : « عن غير واحد من الصحابة» كما فعل في كتاب الزكاة لسلم.

قوله بعده في حديث عمر بن الخطاب في سؤال جبريل : «رواه البخاري ومسلم» ذكر البخاري هنا وهم بلا شك، إذ حديث عمر مما انفرد به عنه مسلم، ورواه هو وأحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وأبو الشيخ الأصبهاني وغيرهم بزيادة ونقص، من طرق لخصتها مشيرًا إليه في إسباغ الوضوء من هذا الكتاب، وذكرت هناك تميزًا أن أصل الحديث رواه أحمد وأبو داود والنسائي والطبراني وأبو نعيم ومحمد بن هارون من رواية ابن عمر نفسه أيضًا.

ورواه أحمد والبخاري ومسلم وابن ماجه وغيرهم من طريق أبي زرعة (ق٢٨-ب) ابن عمرو، عن أبي هريرة ، وعلى هذه الرواية اتفق الشيخان.

---

(١) كذا الرواية لم يُذكر فيها إلا ثلاثة فقط ، وعزو هذا اللفظ إلى مسند أحمد أحسبه وهمًا .

ورواه البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد»، وأبو داود والنسائي وغيرهم من طريق أبي زرعة عن أبي ذر وأبي هريرة معًا.

ورواه أحمد من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس.

ورواه أيضًا من طريق شهر عن ابن عامر - أو أبي عامر أو أبي مالك الأشعريين - هكذا بالشك.

ورواه البخاري في «أفعال العباد» والبزار في مسنده من طريق الضحاك بن نِبْراس - بكسر النون وإسكان الموحدة وفتح الراء المهملة بعدها ألف ثم سين مهملة، والنبراس: المصباح وزنًا ومعنى، وهو ليِّن الحديث - عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك.

ورواه أبو عوانة في صحيحه من حديث جرير البجلي، لكن في إسناده خالد بن يزيد العمري، ولا يصلح للصحيح، فإنه واهٍ مجروح.

ورواه أبو القاسم الأصبهاني في كتاب «الترغيب والترهيب» من طريق الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

وقد أشار الترمذي في جامعه إلى أنه رُوِيَ أيضًا من حديث طلحة بن عبيد الله فقال بعد أن ساق حديث عمر المبدء بذكره بطوله، ثم أشار إلى أنه رُوِيَ عن ابن عمر نفسه وصحح الأول: وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله وأنس بن مالك وأبي هريرة. هذا كلامه وقد حكيناه أيضًا في إسباغ الوضوء، وبالله التوفيق.

قوله في حديث «لو أن نهرًا..»: «فكذلك مثل الصلوت» كذا وُجد بإقحام الكاف وصوابه ولفظ الحديث «فذلك» وفي القرآن العزيز: **﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ﴾**[1]، **﴿ذلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾**[2] وهذا واضح معلوم، وقد ضبط «الغَمْرَ» وفسره بأنه الكثير أي الغامرُ.

---

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) الأعراف: ١٧٦.

قوله: « وعن أبي مُسْلم الثعلبي» وهو بالمثلثة وبالمهملة.

قوله في حديث عثمان بن عفان « حدثنا رسول الله ﷺ عند انصرافنا من صلاتنا . . .» الحديث ثم قال: وفي رواية: « أن عثمان قال: والله لأحدثنكم حديثًا» ، ثم قال: « رواه البخاري ومسلم» وهذا يوهم أن هاتين الروايتين عند الشيخين وليس كذلك بلا ريب بل الرواية الأولى لمسلم وحده دون البخاري والثانية لهما فكانت يتعين أن يعكس فَيُصَدِّر بها وتعزى إليهما، ثم يقال وفي رواية لمسلم قال: « حدثنا رسول الله ﷺ» وفي رواية له أيضًا قال: «سمعت رسول الله ﷺ» وفي رواية أخرى له أيضًا قال: «سمعت. .» إلى آخره.

ذكر من مسند أبي يعلى حديث أنس: « إن أول ما افترض الله(ق٢٩-أ) على الناس من دينهم الصلاة، وآخر ما يبقى الصلاة، وأول ما يحاسبُ به الصلاة، يقول الله - عز وجل - انظروا في صلاة عبدي. . . .» إلى آخره كذا اقتصر هنا على هذا السياق. وقد ذكر في أثناء «**الترهيب من عدم إتمام الركوع والسجود**» من الترمذي، عن حُرَيث - تصغير حارث - ابن قبيصة عن أبي هريرة مرفوعًا: « إن أول ما يُحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحتْ فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر، وإن انتقص من فريضته شيئًا قال الرب جل وعلا: انظروا هل لعبدي من تطوع فيكمل بها ما انتقص من الفريضة، ثم يكون سائر عمله على ذلك» . وقال: « رواه الترمذي» قلت: والنسائي من طريق همام، عن قتادة، عن الحسن، عن حُرَيث بقصة في أوله مذكورة في نفس الحديث، وقال الترمذي : حسن غريب من هذا الوجه. قال: وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة، قال: وقد روى بعض أصحاب الحسن عن قبيصة بن حريث غير هذا الحديث، والمشهور هو قبيصة ابن حريث ، قال: وروي عن أنس بن حكيم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا . قال: وفي الباب عن تميم الداريٍّ . انتهى.

ثم روى النسائي من طريق أبي العوام، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي رافع، عن أبي هريرة مرفوعًا: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاتُه، فإن وُجدت تامة كتبت تامة، وإن كان قد انتقص منها شيئًا قيل: انظروا هل تجدون له من تطوع تُكملوا له ما ضَيَّعَ من فريضته من تطوعه، ثم سائر الأعمال تجري على حسب ذلك».

ثم رواه النسائي من طريق النضر بن شُميل، عن حماد بن سلمة، عن الأزرق بن قيس، عن يحيى بن يَعْمَر، عن أبي هريرة بقصة في أوله ولفظه: «إن أول ما يحاسب به الناس يوم القيامة من أعمالهم الصلاة، قال: يقول ربنا -عز وجل- لملائكته وهو أعلم: انظروا في صلاة عبدي أتمها أم نقصها...» الحديث. وفي آخره: «ثم تؤخذ الأعمالُ على ذاكم».

ورواه ابن ماجه أخصر منه وبدون القصة من طريق يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن علي بن زيد بن جُدْعان، عن أنس بن حكيم قال: «قال لي أبو هريرة: إذا أتيت أهل مِصْرَ فأخبرهم أني سمعت رسول الله ﷺ يقول...» وذكره بمعناه وقال في آخره: «ثم يفعل بسائر الأعمال المفروضة مثل ذلك».

ثم روى أبو داود من طريق حماد بن سلمة، عن حُمَيد، عن الحسن، عن رجل من بني سليط (ق٢٩-ب) عن أبي هريرة نحوه.

وكذا رواه ابن ماجه لكن لم يقل من بني سليط.

وروياه أيضًا من طريق حماد، عن داود بن أبي هند، عن زرارة بن أوفى، عن تميم الداري مرفوعًا، وقد ساقه ابن ماجه بتمامه وفيه: «فإن أكملها كُتِبَتْ له نافلة، فإن لم يكن أكملها، قال الله لملائكته: انظروا هل تجدون لعبدي من

تطوع؟ فأكملوا به ما ضيَّع من فريضته»، وأشار أبو داود إلى متن هذا الحديث وزاد: « ثم الزكاة مثل ذلك» واتفقا فقالا: «ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك» وإسناده صحيح.

قوله في حديث سعد بن أبي وقاص: « كان رجلان أخوان» : «رواه مالك» إنما رواه بلاغًا عن عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه كان يحدث عن أبيه، ولفظه: «فما ترون ذلك» ليس بينهما لفظة «في» والظاهر أنها مقحمة، ولم تك في نسختي قبل، إنما ألحقت.

قوله: «من بَلِيٍّ»[1] هو بفتح الموحدة وكسر اللام المخففة وتشديد ياء النسبة بوزن عليٍّ منسوب إلى قبيلة من قضاعة، مثل غني.

قوله: « تفرد به الحسين بن الحكم الحِبَرِيُّ» : هو بكسر الحاء والراء المهملتين وفتح الباء الموحدة المخففة.

قوله: «اكفُلوا لي أكفُل لكم» بضم الفاء فيهما من باب نَصَر يَنْصُرُ.

قوله في «**الترغيب في الصلاة مطلقًا وفضل الركوع والسجود**» في حديث ربيعة بن كعب الذي في آخره «فأعني على نفسك بكثرة السجود» : « أن الطبراني رواه من رواية ابن إسحاق» قال الهيثمي في «مجمعه»: وهو ثقة ولكنه مدلس. قلت: وقد رواه الإمام أحمد بنحوه وأتم منه من طريق ابن إسحاق أيضًا -لكنه صرح فيه بالتحديث عندَهُ فزال المحذور- عن محمد بن عمرو بن عطاء عن نعيم المجمر عن ربيعة.

ورواه مسلم والأربعة من غير طريقه، بل من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عنه.

(١) في الترغيب -١/ ١٤٢) : من حي .

وقوله في لفظ مسلم : «أو غير ذلك» قال أبو العباس في «شرح مختصره لمسلم» : رويناه بإسكان الواو من «أوْ» ونصب «غير» أي أو مثل غير ذلك يعني غيرُ مرافقته في الجنة . انتهى. ووقع للنووي في شرحه أن : «أوَ» بفتح الواو، ولعله أراد فتح الراء من «غير» أو أراد أن يكتب بإسكان الواو فسبق قلمه إلى الفتح، والله أعلم، ثم رأيت القاضي عياضًا قد قال في «المشارق» في قوله لعائشة حين قالت: «عصفور من عصافير الجنة أو غير ذلك» : «أَوْ» بالسكون ومن فتحها في هذا ومثله أحال المعنى وأفسده وذكر قبله قوله لسعد حين قال: «والله إني لأُرَاهُ مؤمنًا فقال: أوْ مسلمًا» «أو» (ق٣٠-أ) بسكون الواو. قال: ولا يصح فتحها هنا جملة. ثم قال: ومثله قوله لعائشة: «أوْ غير ذلك». انتهى.

وليس لربيعة عندهم سوى هذا الحديث، وله عند أبي يعلى حديث آخر في زواجه، وفيه قصة، من طريق مبارك بن فضالة عن أبي عمران الجَوْني عنه.

فسر قوله: «ألوت» بقَصَّرْتُ ،وهو كذلك، لكن يقال: ما أَلَوْتُ غير ممدود في الماضي «آلُو» ممدودًا في المستقبل، ومن الأول هذا الحديث، ومن الثاني قول أنس ابن مالك: « لا آلو أن أصلي بكم» وقول سعد بن أبي وقاص «ولا آلو ما اقتديت به» والحديث الآتي في حق الزوج: «ما آلوه إلا ما عجزت عنه» والقرآن والحديث في بطانة السوء.

قوله في أول حديث في«**الترغيب في الصلاة أوَّل وقتها**» : «إن أحب العمل إلى الله الصلاة على وقتها» . في لفظ مسلم: «قلت: يا نبي الله، أيّ الأعمال أقرب إلى الجنة؟ قال: الصلاة على مواقيتها». والثوبُ الخَلَق، بفتح اللام لا بكسرها.

قوله أول «**الترغيب في صلاة الجماعة**» في حديث أبي هريرة « تضعّفُ على صلاته» : «أن الستة غير النسائي رووه» . تقدم في المشي إلى المساجد التنبيه

على ما وقع للمصنِّف في نحو هذا العزو إليهم، وأن هذا اللفظ للبخاري دون غيره، والظاهر أنه إنما يقصد عَزْوَ أصل الحديث في الجملة، وأيضًا ليس عند ابن ماجه من هذا الحديث سوى أوله فقط كما بيناه ثمَّ.

وبيَّنَّا أيضًا هناك حديث عُثمان المذكور هنا سادس حديث: « من توضأ فأسبغ الوضوء» المعزو إلى ابن خزيمة أن مسلمًا رواه بنحوه بلفظٍ ذكرناه.

ذكره هُنا وفي «**انتظار الصلاة**» وفي «**الترغيب في الفقر**» أخصر حديث: «اختصام الملأ الأعلى» من الترمذي من رواية ابن عباس، ثم نقله عنه أنه قال فيه: حسن غريب.

وقوله في أوله: « أتاني الليلة آت من ربي» ثم قال: وفي رواية: « رأيت ربي في أحسن صورة» إيهام أنه كذلك عنده بهذا اللفظ، وإنما هو على عادة المصنِّف وتصرفه في السياق بالمعنى والخلط والتلفيق والحذف والإبدال والزيادة والنقصان وعدم التفصيل، فإن الترمذي رواه في تفسير سورة «ص» من طريق معمر، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ابن عباس بلفظ: «أتاني الليلة ربي في أحسن صورة - قال: أحسبه قال في المنام - فقال لي: يا محمد، هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قال: قلت: لا. قال: فوضع يده ...» إلى قوله «فعلمتُ ما في السموات وما في الأرض قال: يا محمد، هل تدري فيمَ يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: نعم في الكفارات (ق٣٠-ب) والكفارات: المكث في المساجد بعد الصلوات، والمشي على الأقدام إلى الجماعات، وإسباغ الوضوء في المكاره، ومن فعل ذلك عاش بخير ...»، وقال فيه: «وكان من خطيئته» «وقال: يا محمد، إذا صليت فقل: اللهم إني أسألك الخيرات...» إلى آخره.

ثم قال الترمذي: وقد ذَكَروا بين أبي قلابة وبين ابن عباس في هذا الحديث رجلا. ثم رواه من طريق هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي قلابة، عن خالد

ابن اللجلاج، عن ابن عباس، وفيه : «أتاني ربي في أحسن صورة فقال: يا محمد . قلت : لبيك وسعديك» وقال: «وفيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: ربي، لا أدري . فوضع يده بين كتفي فوجدت بردها بين ثديي فعلمت ما بين المشرق والمغرب فقال : يا محمد . قلتُ : لبيك وسعديك . قال: فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت : في الدرجات والكفارات، ونقل الأقدام إلى الجماعات وإسباغ الوضوء في المكروهات وانتظار الصلاة بعد الصلاة، ومن حافظ عليهن» وآخره « وكان من ذنوبه كيوم ولدته أمه» ثم قال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

قال: في الباب عن معاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عائش - قلت: وهو بالعين [المهملة][1] والشين المعجمة ممدودًا - قال : وقد روي هذا الحديث عن معاذ بن جبل بطوله وقال: « إني نَعَسْتُ فاستثقلتُ نومًا ، فرأيت ربي في أحسن صورة، فقال : فيم يختصم الملأ الأعلى. . . ».

انتهى ما عند الترمذي ملخصًا فانظره، وانظرُ سياق الأصل تتحقق موضوع هذا الكتاب، وتعذرني في وضع المتيسر من هذه الكلمات تنبيهًا على غيره وإشارة إلى أمثاله، وتعريفًا أن الطالب لا يقدر أن ينقل منه إلا النادر وبالمعنى، فإن لفظ «السبرات» ليس في الترمذي بلا شك بل هو في غيره، ولا عنده في أوله «أتاني الليلة آت من ربي» . إنما ذكر الآتي ابن الجوزي في كتابه «دفع التشبيه» من حديث أبي هريرة بلفظ «أتاني آت في أحسن صورة» والذي في كتاب «المعرفة» للحافظ أبي أحمد العَسَّال في هذه الرواية: « رأيت ربي في منامي» وقد ساق العسال في كتابه المذكور هذا الحديث من عدة طرق وألفاظ، من رواية جماعة من الصحابة وأكثرها مصرح بأن ذلك كان في المنام ، وفي

(١) غير واضحة في «الأصل» وأثبت ما يقتضيه السياق.

بعضها أنه كان في الإسراء، وفي بعضها «ترائى لي ربي تعالى بأحسن صورة»، وفي بعضها «تجلى لي في أحسن صورة».

وقال عماد الدين ابن كثير في «تفسيره» بعد أن ساقه بنحوه من مسند أحمد من حديث معاذ: هو حديث المنام المشهور، ومن جعله يقظة فقد غلط، انتهى.

وتكلم البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» وابن الجوزي في كتابه المشار إليه والقاضي(ق٣١-أ) بدر الدين بن جماعة في كتابه «إبطال حجة التشبيه» على هذا الحديث وتأويله بما يضيق هذا الهامش عن تلخيصه لكن تتعين مراجعته.

ولنذكر سياق رزين لحديث الأصل إذ به يتبين تصرف ابن الأثير فيه وتقليد المصنِّف له وزيادته عليه، فإني بعد تلخيصي لهذا وقفت على سياقه آخر تجريده وهو غالبًا لا يرمز إلا لمالك ومسلم، فذكر حديث ابن عباس: «أتاني الليلة آت من ربي»، وفي أخرى: «ربي في أحسن صورة في المنام» وفي أخرى: «قال: إني نَعَسْت واستثقلت نومًا، فرأيت ربي في أحسن صورة» قال: وهذه رواية معاذ بن جبل «فقال لي: يا محمد» إلى أن قال: «فيم يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا..» إلى أن قال: «يا محمد، تدري» وعنده: «إلى الجمعات..» إلى أن قال: «من حافظ»، وما كان من زيادة عليه فهو من سياق ابن الأثير وزيادة المصنِّف عليه، فاعلم ذلك ولا تغتر فتقلد.

ونَعستُ واستثقلت بفتحهما، وماضي نَعَسَ بالفتح، ومضارعه بالضم، من باب نَصرَ.

وقوله بعده في تفسير السبرات: «إنها بإسكان الموحدة جمع سَبَرَةٍ» ولم يضبطها مفردة، لا شك أن الإسكان خطأ وأن الصواب الفتح في الجميع، والإسكان في الإفراد، لأن كل اسم صحيح العين على فَعْلَة إذا جُمع بالألف والتاء وجب تحريك عينِه بحركتها كهذه اللفظة ونظائرها، وهي كثيرة شهيرة،

كنخلات، وتمراتٍ، وأكلاتٍ، وسكناتٍ، ومروَاتٍ، وركعاتٍ، وسجداتٍ، وخطواتٍ، وسطواتٍ، وضرباتٍ، وطعناتٍ، وجلداتٍ، ونفحاتٍ، ولحظاتٍ، وطلقاتٍ، ونعجاتٍ، وجِفناتٍ، وحثياتٍ، وجمراتٍ، وشعراتٍ، وأليات، وعثراتٍ، وسكراتٍ، ودعواتٍ، وفي القرآن: شهواتٍ، وغمراتٍ، وحسراتٍ، إلى ما لا يحصى ، ولا يجوز إسكان ذلك إلا في ضرورة الشعر إذا كان صفة مثل امرأةَ عَبْلةٍ - أي تامة الخلق - ونسوة عَبْلات ، وضخْمة وضخْمات، وصعبة وصعبات. قال ابن مالك في شرح كافيته : فهذا لا خلاف في تسكين عينه على أن قطربًا أجاز فتحها قياسًا على ما ليس بصفة، لكنه أشار إليه في متنها بقوله:

وَمَنْ يَقِسْ فَلَيْسَ ذَا ثباتِ

وكذا يسكن معتل العين مثل : جوراتٍ ، وخيْراتٍ ، وبيْضات، وعورات، وروعاتٍ، مع أن بني هُذيلٍ يفتحون الواو والباء فيها، وكذا حكى الفراء: أن لُغة قيس أيضًا فتح واو العورات، ولهذا قُرئ شاذًا: «عَوَرات النساء» و «عَوَرات لكم» بفتح الواو، وقد ذكر ابن مالك في «الكافية» أصل (ق٣١-ب) ما ذكرناه فقال:

وبعد فتح السكون لا تُجز | إلا اضطراراً منه قول المرتجز
والزمْ سكون العين في الصفاتِ | كضَخْمةٍ من نسوة ضَخْمات
ومـا كبيضـةٍ وجوزةٍ فعن | هُذيل فتح ولغيرهم سكَنْ

وقال الجوهري في «صحاحه»: الجفنة كالقصعة ، والجمع الجفان والجفنات بالتحريك، قال: لأن ثاني فَعْلَة يُحرَكُ في الجمع إذا كان اسمًا إلا أن يكون ياء أو واوًا فيسكن حينئذٍ. وقال: امرأة صعبة ونساء صَعْبات بالتسكين لأنه صفة،

وذكر في ضخمة نحو ذلك ، وزاد: «وإنما يحرك» - يعني جمعه- إذا كان اسمًا مثل جفنات ، وتمرات . انتهى كلامه، وقد أشار الإمام الثعلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿حَسَرات عَلَيْهم﴾[1] إلى أصل هذه القاعدة المقررة، والحاصل أن جمع السَّبَرات بالفتح ومُفردها بالإسكان.

قال أبو عبيد في «غريب الحديث» له وغيره : وبها سمى الرجل سبرة. مع أن تفسير هذه اللفظة هنا يتعين إسقاطه؛ لكونها من تصرف المصنِّف لا من الترمذي بلا ريب، وإنما لفظه الواحد: «في المكاره» والآخر: «في المكروهات» كما حررناه وقررناه ولا شك أن هذه اللفظة وردت في بعض طرق هذا الحديث وغيره، لكن في غير الترمذي المُساق منه اللفظ المذكور، وقد تعقبناه عليه ضبط جمْعَها خطئًا ، وأفدناه جمعًا وإفرادًا بقاعدته المقررة، وفي «**انتظار الصلاة**» سلم رحمه الله من تقييد نفسه بتقييدها غيرَ أن التعقب عليه في إيراد هذا الحديث من الترمذي أيضًا وإبداله ألفاظه بغيرها ومن جملتها هذه اللفظة وإيهامه ما أوهمه بحاله، نعم ذكر هناك حديث آخر غير هذا فيه ذكر السَّبَرَاتِ ثم فسرها وإنما الكلام في هذا الحديث بخصوصه، وقد اقتصرنا على التنبيه على هذا كله هنا، ولم نَتَعرض لشيء منه هناك للعَجَلة، وضيق الهامش والوقت، ولزوم التكرار في التنبيه والتعقب، وهو شيء يطول ويشق، فاعلمه إن شاء الله إذا انتهيت إليه قبل الترغيب في المحافظة على الصبح والعصر.

ثم بعد هذا التعقب وجدتُ أصله لابن الأثير في كتابه «جامع الأصول» فإنه ذكر هذا السياق بلفظ «أتاني الليلة آت من ربي» قال: وفي رواية إلى آخره - وفيه «في السبرات» - ورمز عليه رمز الترمذي، ثم فسر فيما بعد على عادته السَّبَراتِ ولم يقيدها لشهرتها، وأوَّل إتيانه في أحسن صُورَة، والمصنِّف تصرف

(١) البقرة : ١٦٧ .

من عنده فـزاد: « رأيت» قبل « ربي»، وإنما قصـد ابن الأثير أثاني لكـن حذفها اكتفاء بـالأول، وقلده المصنِّف في الـباقي فحصل مـا ترى وهذا (ق٣٢-أ) أحد المواضع التي قلد فيها ابن الأثير في هذا الكتاب، والله المستعان.

« سَلْم»[(١)]: بفتح السين وإسكان اللام.

«وطُعمة» : بضم الطاء في كثرة الجماعة.

«الذُّهلي» : بضم الذال المعجمة وإسكان الهاء.

و«قُبَاث»[(٢)]: بضم القاف وفتح الموحدة المخففة آخره مثلثة.

ابن أَشْيَم: بفتح الهمـزة والمثناة التحتانية، بينهما شين مـعجمة ساكنة وآخره غير مصروف.

«وتترى» : أي واحدة بعد واحدة.

قوله أول «**الترغيب في الـصلاة في الفلاة**» في حديث أبي سعـيد المعزو إلى أبي داود: «أن الحاكم استدركه ، وقال : صحيح عـلى شرطهما» إقرار المصنِّف له على ذلك تقليدًا، وعدم التنبه لما بعده مما استدركه وهمًا على الشيخين عجيبٌ جدًّا يستدركه على الحـاكم ثم على المصنِّف من له إلمامٌ بهـذا الفن، فإن الحاكم بعد أن استدركه قال: وقد اتفقا علـى الحجة بروايات هلال بن أبي هلال ويقال: ابن أبي مـيمونة. ويقال: ابـن عليٍّ . ويقال: ابـن أسامة . كله واحد. انـتهى كلام الحاكم، وهذا خطأ فاحش ووهم قبيح ظاهر؛ فإن هلال الذي روى حديث

---

(١) في الترغيب (١/ ١٥١) : مسلم . وهو تحريف، وسلم بن قتيبة هو أبو قتيبة الخرساني، من رجال التهذيب.

(٢) كتب الإمام السندي حاشية لـفظها : كذا ضبط قباث بضم القاف تبعًا للذهبي الـتابع لابن ماكولا، وقد ضبطه غيره بالفتح لا غير.

قلت: قال ابن الأثـير في «أسد الغابة» (٤/ ٣٨٠) : والصواب فـتح القاف . وقال ابن ناصر الديـن في «توضيح المشتبه» (٧ / ١٦٢-١٦٣): وقيـده أبو عبد الله الصوري بخطـه وغيره بفتح القاف ، وهو الذي عـلق بحفظي قديمًا.

الأصل انفرد بالرواية عنه أبو داود وابن ماجه دون بقية الجماعة، وهو مبيّن في نفس الرواية هلال بن ميمونة بدون أداة الكنية في أبيه كما تخيله الحاكم وهمًا من وجوه وظنًّا أنه هلال بن أبي ميمونة بهاء التأنيث الآتي، وإنما هو هلال بن ميمونة الجهني ويقال: الهذلي أبو علي . ويقال: أبو المغيرة . ويقال: أبو معبد الفلسطيني الرملي نزل بالكوفة، روى عن عطاء بن يزيد الليثي وغيره، وروى عنه أبو معاوية الضرير وعبد الواحد بن زياد وغيرهما، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس . وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، يكتب حديثه . وقال الذهبي في «الكاشف»: صدوق.

وقد روى أبو داود وابن ماجه الحديث المذكور من طريقه، فرواه أبو داود عن محمد بن عيسى - وهو ابن الطبَّاع - وابن ماجه عن أبي كُرَيب قالا: حدثنا أبو معاوية، عن هلال بن ميمون، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد، لكنه عند ابن ماجه مختصرٌ ولفظه: « صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته خمسًا وعشرين درجة»، ولفظ أبي داود مذكور في الأصل ، لكن بقي منه بعد ذكر لفظ عبد الواحد : « وساق الحديث» وينكر على المصنف (ق٣٢-ب) قوله: «وصدْرُ الحديث عند البخاري وغيره» فإنه إنما رواه من طريق الليث، عن ابن الهاد ، عن عبد الله بن خبيب، عن أبي سعيد ولفظه: « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذِّ بخمس وعشرين درجة» وكان ينبغي له أن يبدل البخاري بابن ماجه لموافقته لأبي داود في ذاك الطريق دون بقية أصحاب الكُتُب الستة.

وأمّا هلال الذي روى له البخاري ومسلم بل وبقية الجماعة؛ فهو أقدم من راوي حديث الأصل وهو هلال بن علي بن أسامة ويقال: هلال بن أبي ميمونة، وهلال بن أبي هلال العامري، مولاهم الفهري المدني، وقد ينسب إلى جده

أسامة، رَوى في الكُتُبِ الستة غير ابن ماجه عن عطاء بن يسار، لا عن عطاء بن يزيد، وتـرجمته مـشهورة لا نطـيل بذكرها، فـافترقا وتمـيزا كما تـرى من هذه الجهات.

قوله: «وفخَرت» : هو بفتح الخاء.

عَزْوهُ أول «**الترغيب فـي صلاة العشاء والصبح خاصـة في جماعة**» حديث سيدنا عثمان المرفوع: «من صلى العشـاء في جماعة» إلى مالك ليس بجيد؛ إذ ليس عنده ذكر رفعه بخلاف غيره من المذكورين، أو كان بَيَّنه.

قوله فيه: «عن رجل من النَخَع» هو بفتح الخاء المعجمة لا بإسكانها، وهم رهط إبراهـيم النَخَعَـي وقبيلة مـن اليمن، قالـه الجوهري في «صحـاحه» وقال السمعاني: النَخَع قـبيلة كبيرة من مَذْحَج ينسب إليهم من الـعلماء الجم الغفير، واسم أبي القبيلة المذكورة جَسر، ولَقَـبُهُ ، النَخَعُ، ومَذْحَجُ من اليمن، وهو جد أبي النَخَع.

قوله بعـده في حديث أبي أمامة: «من صـلى العشاء في جماعـة فقد أخذ بحظه من ليلة القدر» كذا وُجدَ مطلقًا غير مقيد برمضان ليلتئذ، والظاهر التقييد، فقد روى البيهقـي في فضائل الأوقات، وأبو الشيخ الأصبهـاني ومن طريقه أبو موسى المـديني من حديث أبـي هريرة مرفوعًـا: «من صلى العشـاء الآخرة في جماعة في رمضان فقد أدرك ليلة القدر».

وقد رُويَ من حديث عليٍّ بن أبي طالب مرفوعًا أيضًا، لكن إسناده ضعيف جدًا.

وقال الإمام مـالك في «موطئـه» : بلغني أن ابـن المسيب قال: «مـن شهد العشاء ليلة القدر - يعني في جماعة - فقد أخذ بحظه منها».

وروى البيهقيُّ أيضًا من حديث أنس رفعه: « من صلى المغرب والعشاء في جماعة حتى ينقضي شهر رمضان فقد أصاب من ليلة القدر بحظ وافر».

وفي لفظ آخر: « من صلى العشاء الآخرة من شهر رمضان، الشهر كله في جماعة فقد وافق ليلة القدر» رواه بنحوه الطبراني وأبو نعيم.

(ق٣٣-أ) (وَرَوى)[1] ابن أبي الدنيا من حديث أبي جعفر الباقر مرسلا معضلا : « من أتى عليه رمضان صحيحًا مسلمًا صام نهاره، وصلى وِرْدًا من ليله، وغض بصره، وحفظ فرجه ولسانَه، وحافظ على صلاتِه في الجماعة وبكَّرَ إلى جمعه فقد صام الشهر واستكمل الأجر، وأدرك ليلة القدر وفاز بجائزة الرب. قال أبو جعفر: جائزة لا تشبه جوائز الأمراء».

وقال الشافعي - في القديم - : ومن شهد العشاء والصبح ليلةَ القدر في جماعةٍ فقد أخذ بحظه مِنْهَا.

وهذا كلهُ يُؤيد ما قررته، هذا إن كانت رواية الأصل المطلقة محفوظة، وأنَّى لها بذلك وفيها مسلمة بن عليٍّ الخُشَنِيُّ الدمشقي البَلاطي من رجال ابن ماجه واهٍ جدًّا متروكٌ ، ولهُ عدةُ مناكير، والله أعلم.

قوله: «عن مِيْثَمٍ» هو بميم مكسورةٍ أوَّلَهُ ثم ياءٍ مثناةٍ تحت ساكنة ثم مثلثة مفتوحة ثم ميم آخره، وهو صحابي، فرد فيهم، غير منسوب.

قوله: « ابن أبي حَثْمَة» هو بالحاء المهملة والمثلثة.

« والشفَاءُ» بكسر المعجمة وتخفيف الفاء مع المد.

قوله في «**الترهيب من ترك حضور الجماعة لغير عذر**» : «بحَسْبِ المؤمِن» وهو بإسكان السين أي يكفيه.

---

(١) تكررت في «الأصل» .

قوله في حديث ابـن مسعود: وفي رواية لأبي داود: « ولو تركتُمْ سـنةَ نبيكُم لكفرتم» كذا وجد ومقتضاه أن لأبي داود فيه رواية أخرى، وإنما له الرواية المذكورة لا غير وهي: « لكفرتم» فصوابه أن يقال: وفي رواية أبي داود بالإضافة.

قولـه في حديـث ابن أم مكتـوم « لا يُلائمني » قـال وفي نُسخ أبي داود : « لا يُلاومُني» كذا رأيته أيضًا في ابن ماجه . قال المصنِّف: «وليس بصوابٍ قاله الخطابيُّ وغيره» أقـول: قال في «المعالم» هنا: قوله «لا يـلاومُني» كذا يُروى في الحديث والصوابُ لا يلائـمني أي لا يوافقني ولا يُساعدني، وأمـا الملاومة فإنها مفاعَلَةٌ مِنَ اللَوْمِ وليس هذا موضعه. انتهى.

وقال الجوهريُّ في مادَّة لأَمَ: إذا اتفق شيئانِ فـقد التأما . قال: ومنه قولهم: هذا طعامٌ لا يلائمُـني . ولا تقل يُلاوِمُني، فإنما هذا من الـلَّوم. وكذا قال الجَعْدُ اللُّغوي في بـاب المهموز من زيادته على فـصيحِ ثَعْلَبٍ: هذا الشـيء يلائمني ولا يقال يلاومني، إنما ذلك إذا كان يلومك وتلومه. وسيأتي في «الترغيب في الشفقة على خَلْقِ الله» الحديث الذي رواه أبو داود «مَنْ لاءمكمْ مِنْ مملوكِيكم ومن لا لَمْ يُلائمْكُمْ منهم»(ق٣٣-ب) وقول المصنِّف هناك في حواشيه على مختصر السنن : يُلائمْكُمْ أصـله الهَمْزُ من المُلاءَمة هي المـوافقة، يقال: هو لا يلائمُنـي ثم تخفَّفُ فتصيرُ ياءً ، وأمّا يُلاوِمني فلا وجه لهٰا هنا لأنه من اللوم.

قوله: «الزبْرِقانِ المملي» بِلا همزٍ في آخـره وكذلك المملل بلامين لغتان جاء بهما القرآنُ العزيز- هو بكسر الزاي والراء بينهما موحدةٌ ساكنةٌ.

قوله في «**الترغيب في صلاة النافلة في البيوت**» في حديث أبي موسى «مثل البـيت الذي يذكـر الله فيـه والبيت الـذي لا يُذكر اللـه فيه» : [رواه البـخاري ومسلم][(١)] إنما رواه بهذا اللفظ مسلم دون البخـاري، فكان يتعيّن الاقتصار على

(١) سقطت من «الأصل» ولا بد منها، وأثبتها من الترغيب (١/ ١٥٩) .

عزوه إليه؛ فقط إذْ لفظ البخاري « مَثَلُ الذي يذكرُ ربه والذي لا يذكر ربه» من غير ذكر البيت، وهو مذكور على الصواب مفصَّلا في كتاب الذكر من هذا الكتاب.

قوله بعده : وعن عبد الله بن مسعود «سألت رسول الله ﷺ : أيهما أفضلُ : الصلاةُ في بيتي أو في المسجد؟» ، هذا غلطٌ وتصحيفٌ في اسم هذا الصحابي بلا نزاع، وإنما هو عبد الله بن سعد - بفتح السين وإسكان العين- الأنصاريُّ الحَرَاميُّ من بني حَرَامٍ - بمهملتين مفتوحتين - ويقال: القُرَشيُّ الأُمويُّ، صحابيٌ نزلَ الشام، وحديثُه عند أهلها، وسكن دمشق ويقال أنَّهُ شهد القادسية وكان من أمرائها، رَوى عن النبي ﷺ وعنه ابن أخيه حَرَامٌ - بالمهملتين المفتوحتين - ابن حكيم بن خالدِ بن سَعْد بن الحكَم الأنصاري، ويقال: العَنْسِيُّ - بالنون - الدمشقيُّ، وخالد بن معدان، وزعم أبو الفتح الأزْدي أنه تفرد بالرواية عنه حَرَام وليس كذلك، وقد رَوى الترمذي في الشمائل وابن ماجه حديث الأصل بالفصل المذكور فقط وعند الإمام أحمد فيه «أنه سأله عن ما يوجب الغسل، وعن الماء يكون بعد الماء - يعني المَذيَ - وعن الصلاة في المسجد أو البيت، وعن مؤاكلة الحائض» وأجيب عن ذلك.

وروى أبو داود منه ما يوجب الغسل والماء بعد الماء ثم روى بعده سؤاله عن مؤاكلةِ الحائض وما يحل له منها .

وروى الترمذي وابن ماجه في سننهما منه مُؤاكَلتَها فقط.

والكل رووه من طريق معاوية بن صالح خلا الروايةَ الثانية لأبي داود، فإنها من طريق الهيثم بن حميد، كلاهما عند العلاء بن الحارث الدمشقي عن حَرَام ابن حكيم عن عمه الصحابي المذكور قبلُ مُبينًا في نفس الحديث، فكيف يتصحفُ بعد ذلك بابن مسعود، أو يلتبس؟ هذا من أعجَبِ ما يكون .

والصواب الذي لا شكَّ فيه أن يقال : وعن عبد الله بن سعد (ق٣٤-أ) ثم يُميز لأن في الصحابةِ جماعةً يشاركونه في اسمه واسم أبيه، والله أعلم.

قوله بعده عن أبي موسى قال: « خرج نَفرٌ من أهل العراق إلى عمر في صلاة الرجل في بيته» وعزوه له إلى ابن خزيمة كذا وُجِدَ عن أبي موسى، وكأنه تحريف بسبب انتقال النظر أو الفكر إلى حديث أبي موسى « مثل البيت الذي يذكر الله فيه» المار آنفًا، وإنما هو عن رجل كما رواه أحمد من طريق شعبة، عن عاصم بن عمرو البجلي، عن رجل عن القوم الذين سألوا عُمَرَ فقالوا: «إنا أتيناك نسألك عن ثلاثة: عن صلاة الرجل في بيته تطوعًا، وعن الغُسْل من الجنابة، وعن الرجل ما يصلح له من امرأتِه إذا كانت حائضًا. . .» الحديث، وفيه فقال: « صلاة الرجل في بيته تطوعًا نورٌ فمن شاء نور بيته. . .» وذكر باقيه، أو يكون عن أبي إسحاق وهو السبيعي الآتي وسقط بعده شيءٌ.

ورواه ابن ماجه نحو لفظ ابن خزيمة من طريق طارق بن عبد الرحمن البجلي، عن عاصم قال: «خرج نفرٌ من أهل العراق إلى عُمَر. .» الحديث في الصلاة في البيت فقط.

قال الحافظ المِزي في «الأطراف» في رواية عاصم عن عمر هذه: ولم يدركه، والصحيح أن بينهما عُميرًا مولى عمر. ثم رواه ابن ماجه معطوفًا عليه من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عاصم ، عن عُمَير مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي عليه السلام ، وقد قال البخاري في عاصم هذا: لم يثبت حديثه.

ورواه أبو الحسن العسكري في كتابه « السرائر» من طريق أبي إسحاق عن عاصم الشامي قال: « سألت عمر عن صلاة الرجل في بيته؟ فقال نور ينوّرُ به بيتَهُ» .

والرجل المُبْهَمُ في رواية أحمد وابن خزيمة هو عميرٌ مولى عُمَر المُسمَّى عند

ابن ماجه والطبراني وغيرهما، وقد ذكره البخاريُ في «تاريخه» فقال: عمير أو ابن عمير. وكذا ذكره ابن حبان، وذكره وعاصمًا في «الثقات».

قوله بعده في حديث زيد بن ثابت: « صلوا أيها الناس في بيوتكم» وعَزْوُهُ لهُ إلى النسائي وابن خزيمة، قد رواه البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم في حديث ورواه أبو داود والترمذي والنسائي مختصرًا ، فلو أنَّ المصنِّف اطلع على هذا لم يبعد النُجعة، والله أعلم.

قوله في «**انتظار الصلاة**» : « أو يَضْرِط» . هو بكسر الراء لا بضمها وقد نصَّ النووي في شرحه على الكسر مخافة أن يضمها القارئ فيلحنَ ويخطئ.

« المراغِيُّ» هنا بفتح الميم والراء وبعد الألف غين معجمةٌ منسوبٌ إلى المراغ قبيلةٍ من الأَزْد.

«والعتكيُّ» بفتح العين والمثناة الفوقانية وبالكاف.

«والكشْحُ» بفتح الكاف وإسكان الشين المعجمة بعدها حاءٌ ما بين الخاصِرَة إلى الضلع الخلف، وقد فسره (ق٣٤-ب) المصنِّف بالخصر في «الصدقة على الزوج والأقارب».

قوله في «**الترغيب في المحافظة على الصبح والعصر**»: «ابن رُوَيْبَة» هو مُصغر بلا همزٍ عند ابن الأثير، وقال في «المشارق» : هو مهموز، وقال في رؤبة هو بسكون الهمزة. وقال ابن الأنباري في كتابه «الزاهِر» رُؤبة: يهمز ولا يهمز ثم وجههما، وروى عن رُؤبةَ أنه سُئل عن اسمِهِ فقال: أنا رؤبة مهموزٌ في «المُجَالسَة».

« أبو بَصْرة» الصحابي بالموحدة والصاد المهملة.

ضبط المخمَّصُ بوزن المعَرَّس وعليه اقتصر صاحبا «المشارق» و«المطالع»

وغيرهما ثم ذكر أنه قيل فيه المخْمِص بوزن المجلس ولم أر من ذكره وأخشى أن يكون تصحيفًا، وليته اقتصر على الأول والمخمص (في طريق)[1] جَبَل عَيْر إلى مكة.

قوله بعد المخمّصِ : «وعن أبي بكر»[2] يعني الصديق كما هو مبينٌ عند ابن ماجه لكن ليس فيه «في جماعة» وقد بينه المصنف قبل بأربعة أبواب.

«الحِمَّاني» بكسر المهملة وتشديد الميم وآخره نونٌ.

قوله في «**الترغيب في جلوس المرء في مصلاه**» في حديث معاذ بن أنس: «غُفِرَ له خطاياه» هو بلا تاء.

قوله : « وعن عبد الله بن غابر» هو بالغين المعجمة أوله والباء الموحدة المكسورة هو أبو عامر بالعين المهملة والميم الألهاني، وقد تصحف على شيخنا ابن ناصر الدين اسم أبيه «غابر» بعامر في هذا الكتاب في «مفردات» البرديجي يروى عن ثوبان، وعتبة بن عبد، وأبي أمامة، وعنه: حريز بن عثمان، ومعاوية بن صالح، ثقة يقال: أدرك عمر، روى له: النسائي، وابن ماجه.

قوله آخر الباب في حديث جابر بن سمرة « إذا صلى الفجر تربَّع في مجلسه حتى تَطلع الشمس حسنًا» : «رواه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، والطبراني ولفظه كذا ، وابن خزيمة ولفظه كذا» لفظ مسلم «جلس في مصلاه» إلى آخره ثم رواه بدون قوله«حسنًا» وكذا النسائي ولمسلم أيضًا عن سِمَاكِ بن حرب قوله «حتى تطلع الشمس حَسَنًا» هو بفتح السين والتنوين أي: طلوعًا حسنًا، قال أبو العباس القرطبي في «شرح مسلم»: فيكون نعتًا لمصدر محذوف . وقال القاضي عياض في «المشارق» في فصل الاختلاف والوهم من

---

(١) كذا في «الأصل» وفي «الترغيب» : طريق في. وهو موافق لما في «معجم البلدان» (٥/ ٨٧).

(٢) تحرفت في الترغيب (١/ ١٦٣) إلى : ابي بكرة .

هذا الحرف: يعني : بَيَّنَّا كذلك لكافتهم. وقال المصنف في حواشي السنن: هو الأكثر في الرواية. قال في «المشارق» : وعند ابن أبي جعفر «حِينًا» أي زمنًا كأنه يريد مُدة جلوسه قال: والأول أظهر. وأغرب المصنف فقال بعد الإشارة إلى الثاني ورواه بعضهم (ق٣٥-أ) «حسناء» أي : بإسكان السين؛ على وزن فعْلاء ممدوة .

قوله في ا«**الترغيب في أذكار يقولها بعد الصبح والعصر والمغرب**» بعد حديث أبي ذر المصدر به: «أن النسائي رواه» في اليوم والليلة وأنه رواه - أي: فيه أيضًا- من حديث معاذ، وزاد فيه الزيادة المذكورة. قلت: وليست لغيره، وحديث أبي ذر المصدر به: رواه الترمذي من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن شهر بن حَوشب، عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري الشامي، عن أبي ذر، والنسائي رواه من هذا الطريق - أيضًا؛ لكن أدخل بين زيد بن أبي أنيسة وشهر عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين.

قال الحافظ المزي في الأطراف: وهذا أولى بالصواب من حديث الترمذي . والنسائي روى - أيضًا - حديث معاذ الآتي من طريق آخر عن ابن أبي حسين، عن شهر، عن ابن غَنْم، عن معاذ ، ولفظ ابن أبي الدنيا فيه: « في دبر صلاة الفجر قبل أن يتكلم» ووقع عنده « بيده الملك» بدل: «الخير» وفي آخره «ومن قالهن بعد المغرب أعطي مثل ذلك حتى يصبح» . وكذا هو بنحوه عند النسائي في «اليوم والليلة» لكن ليس فيه «يحيي ويميت» ولا «بيده الخير» وفيه: «قبل أن يتكلم» وفيه: «حرسًا من الشيطان» وفيه: «ومن قالهن حين ينصرف من صلاة العصر أعطي مثل ذلك في ليلته» . وقد أشار إلى آخره المصنف بعد حديث أبي ذر.

وقد رواه الإمام أحمد من طريق ابن أبي حسين عن شهر عن ابن غنم

مرفوعًا باللفظ الآتي في الأصل لكن رأيت فيه: «بيده الخير» قبل «يحيي» وقد أسقطها المصنف.

وروى الحسن بن عَرفة في جزئه المشهور عن قُرَّان - بضم القاف وتشديد الراء وفتحها آخره نون - ابن تمامٍ، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا «من قال التهليلة المذكورة» وفيها « وله الحمد وهو على كل شيء قدير بعد ما يُصَلِّي الغداة عشر مرات» وفيه: « وكنَّ له بعدل عتق رقبتين من ولد إسماعيل وكن له حجابًا من الشيطان حتى يمسي، ومن قالها حين يمسي كان له مثل ذلك وكن له حجابًا من الشيطان حتى يصبح» .

وهذا إسناد على شرط مسلم لكن لم يخرجوه، وقرَّانُ شيخه وشيخ أحمد ابن حنبل روى له أبو داود والترمذي والنسائي، ووثق.

قال القاضي تاج [الدين][1] بن السبكي في «أوراده المسبوكة الملخصة» بعد أن ذكر لفظة «بيده الخير» عن رواية الطبراني وهي من حديث معاذ: وهذا مصرح بإثبات لفظة «بيده الخير» في المغرب كما هي في الصبح فتنبغي المحافظة عليها. انتهى.

والمصنف ذكر الحديث من لفظ ابن أبي الدنيا ؛ لكن الذي رأيته أنا فيه عنده: «بيده الملك» لا «الخير» وأشار إلى(ق٣٥-ب) أن «بيده الخير» في رواية النسائي أي في «اليوم والليلة» وذكرها في الصبح والمغرب من الطبراني من حديث أبي الدرداء وكذا هي فيهما معًا في حديث ابن غنم عند أحمد؛ لكن أسقطها المصنف ذُهولا، وهي - أيضًا - فيهما عند أحمد من حديث أم سلمة في سيدتنا فاطمة، وقد ذكرته في أذكار النوم وهي في الصبح دون المغرب في حديث أبي أمامة عند الطبراني، وساقطة فيها في حديث أبي ذر وعمارة بن شبيب وغيرهما.

---

(١) سقطت من «الأصل» .

قوله: «وعن عمارة بن شبيب السبائي» هو بفتح السين المهملة والباء الموحدة وهمزة مقصورة، منسوب إلى سبإ بن يشجب بن يعرب بن قحطان.

«والمسلحة» : حرسٌ ذَوُو سلاح.

قوله: ا«لـعدْلُ بالكسر - وفتحه لُـغة - هو المثل، وقـال بعضُهُـم: العدل بالكسر: ما عادَلَهُ من جنسه؛ وبالفتـح: ما عادله من غير جنسه» . كذا عبر هنا وكذا من الصباح والمساء في ضبط العدل وتفسيره فلم يُجد ؛ وأجاد في مختصره «كفاية المتعبد» فـقال بعد اللفظة المذكورة: العَدل بالفـتح: المثل وما عادل الشيء من غيـر جنسه وبالـكسر: ما عادله مـن جنسه وكان نـظيرَه، وقال البـصريون: العَدل والعِدل لغتان وهو المِثل. انتهى؛ وأصله من «المشارق» للقاضي عياض فإنه قال في قوله: «من تـصدق بعدل تمرة» : العدل بالفتح: المـثل وما عادل الشيء وكافأه من غـير جنسه وبالـكسر ما عادله من جـنسه وكان نظيـرَه، قال: وقيل: الفتح والكسر لُغـتان فيهما بمعنى، قال: وهو قول البصـريين ونحوه عن ثعلب. أي: من الكوفيين، وكذا ذكر الهروي وغيره نحو هذا في قول الله - تعالى - : ﴿ **أو عَدْلُ ذلك صـياماً** ﴾[1] أي مثله، وإنـه يقال: عندي «عِدل دراهـمك» من الدراهم وعندي «عَدل دراهمك من الثياب» .

ونقل الجـوهري عن الفراء - وهـو من الكوفيين نـحواً - مما تقدم وعـبارته تقول: عـندي عدل غلامـك وعدل شاتك إذا كان غـلامًا يعدل غـلامًا، أو شاة تعدل شاة، فإذا أردت قـيمته من غير جنـسه نصبت العين، قال: وربمـا كسرها بعض العرب وكأنه منهم غلط. انتهى.

ونقل غـير الجوهري عـن الفراء: العَـدْل: ما عادل الشـيء من غير جـنسه كالصوم والإطعام، والـعِدْل: مثله من جنسه، ومنه عِدْل الحـمل، يقال: عندي

(١) المائدة : ٩٥ .

غلام عِدْل غلامك بالكسر إذا كان من جنسه، فإن أريد أن قيمته كقيمته وليس من جنسه قيل: هو عَدل غلامك بالفتح.

وقال ابن عطية في تفسير الآية المذكورة: قرأ الجمهور بفتح العين ومعناه: نظير الشيء بالموازنة والمقدار المعنوي، قال: وقرأ عيسى وطلحة بن مصرف والجحدري «أو عِدل» بالكسر(ق٣٦ - أ) قال أبو عمرو الداني: ورواه ابن عباس عن النبي ﷺ. قلت: وهذه قراءة شاذة، قال: وقصد قائل أن العِدل بالكسر قدر الشيء موازنةً على الحقيقة كعِدْلي البعير، وعَدْله: قدره من شيء آخر موازنة معنوية، كما يقال في ثمن فرسٍ: هذا عَدْله من الذهب؛ وقال البخاري في جزاء الصيد من «صحيحه» مفسرًا للآية يقال: عَدْل: مثل، فإذا كسرت عِدل فهو زنة ذلك. وقال ابن الملقن في شرحه للبخاري: تصدق بعِدْل تمرة أي: بقيمتها. وقال شيخنا ابن حجر في مقدمة الشرح أي: زنتها. والله أعلم.

إيراده أول «**الترهيب من فوات العصر لغير عذر**» حديث بريدة «من ترك صلاة العصر فقد حبط عملُهُ» من البخاري والنسائي هكذا ومن ابن ماجه بلفظ: «بكروا بالصلاة في يوم الغيم فإنه من فاتته صلاةُ العصر فقد حَبِطَ عملُهُ» يُوهم أنهم رووه من طريق واحد، وأن اللفظين هكذا؛ وليس كذلك؛ إنما رواه الأولان من طريق هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المليح - وهو الهذلي - قال: «كنا مع بريدة في غزوة في يوم غيم فقال: بكروا بالصلاة فإن النبي ﷺ قال: من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله» وأسقط النسائي والبخاري في رواية له «في غزوة» ورواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن بُريدة قال: «كنا مع رسول ﷺ في غزوة فقال: بكروا بالصلاة في يوم الغيم...».

قال المزي في الأطراف: كذا قال الأوزاعي - يعني : أبا المهاجر - وقال هشام: عن أبي المليح. انتهى.

وقول هشام هو المحفوظ؛ بل الصواب، ووهم الأوزاعي فقال: عن أبي المهاجر. قاله شيخُنا حافظ عصره ابن حجر وغيره، والله أعلم.

ثم أورد حديث ابن عمر المشهور « الذي تفوته صلاة العصر فكأنما وُتِرَ أهله وماله» ثم ذكر بعده حديث نوفل بن معاوية « من فاتته صلاة العصر. . . » الحديث، ثم قال: في رواية قال نوفل : «صلاةٌ من فاتته فكأنما وَتِرَ أهله وماله» قال ابن عمر : قال رسول الله ﷺ : « هي العصر» ثم قال: «رواه النسائي». انتهى . وهذا يوهم أن هذا اللفظ هكذا عند النسائي من رواية نوفل وليس كذلك؛ بَلْ فيه أمور ستعرفها ؛ فإن النسائي ترجم عليه «المحافظة على صلاة العصر»[١] ثم روى من طريق حَيْوَة بن شُرَيح، عن جعفر بن ربيعة، عن عِراك ابن مالك، عن نَوفَل بن معاوية أنه [سمع][٢] رسول الله ﷺ يقول: « من فاتته صلاة العصر فكأنما وَتِر أهله وماله» فليس اللفظ الذي أورده المصنف من رواية نَوفَل قطعًا ، إنما هو من رواية ابن عمر، وكأنه انتقل نظره من أول الحديث في النسائي إلى آخره وقد كان ينبغي له الاقتصار على رواية ابن عمر التي (ق٣٦-ب) قبله، ثم الرواية الأخرى التي ذكرها عن نَوفَل موقوفة، وقد رواها النسائي من طريق ابن إسحاق قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن عِراك قال: سمعت نَوفَل بن معاوية يقول، وذكرها لكنه أسقط من رواية ابن عمر آخرها لفظة «صلاة قبل العصر» أيضًا.

---

(١) كذا قال المؤلف - رحمه الله - وهو وهم ، إنما بوب عليه النسائي في سننه (١/ ٢٣٧) : باب صلاة العصر في السفر .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من سنن النسائي (١/ ٢٣٨) .

ورواه النسائي أيضًا من طريق الليث - وهو ابن سعد - عن يزيد، عن عِراك أنه بلغه أن نوفل بن معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من الصلاة صلاةٌ من فاتته..» وذكره كالذي قبله مع قول ابن عمر . وقد رواه البخاري ومسلم مثله أيضًا لكن دون قول ابن عمر من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن [الحارث، عن عبد الرحمن بن](1) مُطيع بن الأسود عن نَوفَل مرفوعًا معطوفًا على رواية صالح، عن الزُهْري، عن ابن المسيب وأبي سلمة، عن أبي هريرة حديث «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم..» إلى آخره ، إلا أن أبا بكر يزيد: «من الصلاة صلاة من فاتته...» الحديث وهذا لم يطلع عليه المصنف أصلا.

وقال الحافظ المِزي في «الأطراف» من زيادته: رواه ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبد الرحمن، عن نَوفَل بن معاوية حديث: «من ترك الصلاة وتر أهله وماله» . انتهى. وكذا ذكر المصنف في ترك الصلاة حديث نوفل بلفظ «من فاتته صلاة» من «صحيح ابن حبان» وسيأتي التنبيه عليه هناك والله أعلم.

قوله في **«الترهيب من تأخر الرجال إلى أواخر صفوفهم»** في حديث أبي سعيد: «يتأخرون عن الصف الأول» كذا وُجِدت هذه الزيادة في النسخ ولم تك في نسختي، والظاهر أن بعض النساخ أخذها من الحديث الذي بعده ووضعها فيه، والصواب الذي لا شك فيه: حذفها، وأنها مقحمة ليست في هذا الحديث؛ إنما هي في حديث عائشة الذي يليه.

قوله آخر الباب في حديث أبي إمامة : « أو لتغمِضُنَّ أبصاركم أو لتخطفن

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من صحيح البخاري (٦/ ٧٠٨ رقم ٣٦٠٢) ، وصحيح مسلم (٤/ ٢١٢ رقم ٢٨٨٦) ، وتحفة الأشراف (٩/ ٦٢) .

أبصاركم» كذا وجد في النسخ « أو لتغمضنَّ»[1] بألف والصواب حذفها عطفًا على ما قبله وهو ظاهر، والله أعلم، ووجد «لتغمضن» بزيادة من التغميض وإنما هو «ولتغضنَّ» بإسقاط الميم من الغَضٍّ وهو ظاهر.

قوله : في «**الترغيب في التأمين**» وما معه من رواية : «زَرْبِي» ؛ بفتح الزاي المعجمة وإسكان الراء المهملة بعدها باء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة تحت مشددة.

قوله : «مُصَبِّحٌ» بضم الميم وكسر الباء أي وتشديدها مع فتح الصاد.

قوله في «المقرائي» أنه ممدود (ق٣٧-أ) إنما هو بالقصر مهموزًا، قال الحافظ عبد الغني بن سعيد : وأصحاب الحديث يكتبونه بالألف مكان الهمزة . وقال الذهبي : مَقْرَى قرية تحت جبل قاسيون أظن نزلها بنو مَقْرَأ هؤلاء منهم أبو المُصَبِّح هذا قال ابن الكلبي: وهي بفتح الميم، والنسب إليه مقرايٌّ.

قال الحافظ ابن ناصر: والمحدثون يضمونه، وهو خطأ. وقال السمعاني: المقرائي بضم الميم - وقيل: بفتحها - وسكون القاف وفتح الراء وبعدها همزة نسبة إلى مَقْرَى قرية بدمشق، وقال الدمياطي: مُقْرَى بضم الميم لا غير، على وزن مُفْعَل أخو حُبُل بطنان من حِمْيَر. انتهى.

وكذا قال أبو داود في «سننه» : إن المقرائي قبيل من حمير.

قوله في حديث ابن عمر : «فتحت لها أبواب الجنة» كذا وُجِدَ في بعض النسخ وهو غلط وفي أكثرها: «أبواب السماء» وهو الصواب ولفظ الحديث.

ذَكَرَ آخر الباب حديث: « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده . فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد» وعزاه إلى مالك ومن رواه من طريقه، ثم قال: وفي رواية

---

(١) في مسند أحمد (٥/٢٥٨) : أو لتغمضنَّ . وتحرفت في المعجم الكبير (٨/ ٢١٣ رقم ٧٨٥٩) إلى: ولتطمسنَّ. وفي مجمع الزوائد (٢/ ٩٠) : ولتغمضنَّ .

للبخاري ومسلم : «فقولوا: ربنا ولك الحمد» بالواو . انتهى. لو اقتصر على السياق الأول لسلم من الوهم والإيهام فإن لفظ: «اللهم ربنا لك» لأبي داود وللبخاري ومسلم ما لهما سواه، وكذا لفظ مالك في «موطئه» مثله؛ لكن بزيادة الواو في ذلك، وأما «ربنا لك الحمد» المتوهم رواية للشيخين فإنما هو لفظ الترمذي والنسائي فقط مع أن الكل أخرجوا الحديث من طريق مالك، ثم اختلفت مشايخهم في لفظ التحميد كما ترى؛ وكذا وقع خلاف لرواة البخاري في تبويبه على الحديث المذكور فضل اللهم ربنا فقال الكُشْمَيْهَنِيُّ « ولك الحمد» بالواو، وقال الباقون: «لك» بدونها.

في «**الترهيب من رفع المأموم رأسه قبل الإمام**» في حديث أبي هريرة: «أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه من ركوع أو سجود» كذا وُجِدَ هنا بزيادة هاتين اللفظتين والصواب حذفها فإنها مقحمتان، إلى أن قال: ورواه ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي هريرة أيضًا وفي آخره «رأس كلب» . اللفظ الأول، وهذا من رواية محمد بن زياد عنه وعند ابن جُمَيع في «معجمه»: «رأس شيطان».

قوله في آخر الباب: «وعنه أيضًا عن النبي ﷺ » أي : عن أبي هريرة، وكان ينبغي ذكره لطول الفصل بكلام الخطابي وذكر ابن عمر وغيره وحصول الإيهام.

ذكر أول «**الترهيب من عدم إتمام الركوع والسجود وذكر الخشوع**» : أبا مسعود البدريَّ (ق٣٧-ب) ولم يشهد غزوة بدر عند الجمهور إنما سكنها فنسب إليها.

ذكر فيه حديث بلالٍ أنه « أبصر رجلا لا يتم الركوع ولا السجود» من الطبراني مقتصراً عليه مع كونه بنحوه في البخاري والنسائي عن حذيفة، وفي مسند أحمد مرفوعًا من حديث غيره، قصور عجيب؛ لكنه لم يطَّلِع على ذلك فلهذا أبعد النُّجْعَة.

فروى البخاري من طريق مهدي بن ميمون، عن واصل الأحدب، عن أبي وائل ، عن حذيفة «أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته قال له : ما صليت» قال الرواي عنه - هو أبو وائل- : وأحسبه قال: «ولو مِت مت على غير سنة محمد ﷺ » .

ورواه أيضًا بنحوه من طريق شعبة، عن الأعمش، عن زيد بن وهب، عنه: وفيه« لو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا ﷺ عليها» .

وكذا رواه النسائي من طريق مالك بن مغول، عن طلحة بن مصرف، عن زيد بن وهب ، عن حذيفة « أنه رأى رجلا يصلي فطفف فقال له : منذ كم تصلي هذه الصلاة؟ قال : منذ أربعين عامًا . قال: ما صليتَ منذ أربعين سنة، ولو مت وأنت تصلي هذه الصلاة لمت على غير فطرة محمد ﷺ ثم قال: إن الرجل ليخفف ويتم ويحسن» .

وروى الإمام أحمد - من طريق ابن لهيعة - عن عثمان بن حُنَيف قال: «كنا عند رسول الله ﷺ يومًا فأقبل رجل فصلى في هذا العمود فعجل قبل أن يتم صلاته، ثم خرج، فقال رسول الله ﷺ : إن هذا لو مات مات وليس من الدين على شيء، وإن الرجل ليخفف صلاته ويتمها».

قوله في حديث أبي هريرة في المسيء صلاته: وفي رواية «ثم ارفع حتى تستوي قائمًا» هذه الرواية للبخاري دون مسلم.

وقوله بعده : «ولم يذكر غير سجدة واحدة» كذا هو عند البخاري في رواية له كما هو لمسلم - أيضًا - لكن عند البخاري «ما أُحسن غيره».

قوله في حديث أبي اليسر «منكم من يصلي الصلاة كاملة» : «أن النسائي رواه» كذا رواه من حديث أبي هريرة أيضًا.

قوله في حديث أبي هريرة «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله : صلاته» من رواية حُرَيث بن قبيصة: «رواه الترمذي وغيره» قد خرَّجنا طرقه من «السنن» في «الترغيب في الصلوات الخمس» فلينظر من هناك.

قوله في حديث الفضل: «تشهد وتخشع...» إلى آخره . أصله «تتشهد وتتخشع...» إلى آخره وكذا تباءس بتاءين لكن حذفتْ إحداهما تخفيفًا، وتباءس بفتح الموحدة ومد الألف.

قوله في حديث عليٍّ : «وما فينا - يعني ليلة يوم بَدْرٍ - إلا نائمٌ إلا رسول الله ﷺ (ق٣٨-أ) تحت شجرة يصلي ويبكي»: «أن ابن خزيمة رواه» . كذا رواه أحمد والنسائي وغيرهما.

قوله بعده في قصة أبي طلحة: «فتبعَه بصرَهُ» كذا في بعض النسخ، وفي بعضها «فأتبعه بصره» وإنما لفظ «الموطأ» : «فجعل يتبعه بصره»[١].

قوله في «الترهيب من الالتفات في الصلاة» في آخر حديث الحارث الأشعري المطول: «أن النسائي رواه ببعضه» . أي: «من دعا بدعوى الجاهلية...» إلى آخره.

قوله بعده في حديث عائشة : «سألتُ رسول الله ﷺ عن التلفت» كذا وُجد وكأنه رواه بالمعنى، وإلا فلفظ البخاري وأبي داود والنسائي : «الالتفات» ولا أدري ما عند ابن حبان لكون كتابه ليس عندي[٢]. وقد ذكره بلفظ «التلفت» ابن الجوزي من مسند الإمام أحمد[٣] في كتابه «جامع المسانيد» فالله أعلم. ورواه النسائي بلفظ «الالتفات» أيضًا موقوفًا على عائشة.

---

(١) في الترغيب (١/ ١٨٧) على الصواب : «فجعل يتبعه بصره» .

(٢) قلت: لفظه مثلهم : «الالتفات» وهو عنده (٦/ ٦٤ رقم ٢٢٨٧) .

(٣) وهو في المسند (٦/ ٧٠) بلفظ : «التلفت» .

وقد وهم الحاكم في «مستدركه» على البخاري ومسلم فنسب إليهما أنهما اتفقا على إخراج هذا الحديث، وإنما هو مما انفرد البخاري بروايته عن مسلم قطعًا، وهو أحد ما استدرك عليه فيما استدركه، وهو عجيب كثير قلده المصنف فيه استرواحًا في مواضع، وأعجب منه أن حافظ عصره الشيخ زين الدين العراقي في «إملائه المستخرج على المستدرك» - وهو محل التعقب والاستدراك- لم يتنبه لعزوه إليه، بل حكاه عنه وأقره عليه تقليداً له، ولا خلاف بل ولا خفاء أن مسلمًا لم يَرْو الحديث، قال ابن الجوزي في كتابيه «جامع المسانيد» و «مشكل الصحيحين» الذي جعله كالشرح لكتاب الحميدي «الجمع بين الصحيحين» بعد أن ساق الحديث: انفرد بإخراجه البخاري - أي: عن مسلم - فتنبَّه لما وقع لهذين الإمامين، لا سيما شيخ شيوخنا الإمام العراقي من الغفلة والتقليد، ولا تغتر فتقلد، فكل شيء من هذه الأشياء يحتاج إلى تعب وكثرة مراجعةٍ وتحريرٍ واعلم أن الكمال المطلق للواسع المحيط الذي لا يضل ولا ينسى.

قوله في آخر الباب في حديث أم سلمة : «فالتفت الناسُ يمينًا وشمالا»؛ هذا لفظ ابن ماجه، وفي أكثر نسخ الترغيب : «فتلفت»[(١)].

قوله في «**الترهيب من مسح الحصى والنفخ**» في حديث أم سلمة «يا رباح تَرِّب وجهك» . في بعض النسخ: «رواه ابن خزيمة في صحيحه» وفي بعضها: «ابن حبان» وهو الصواب.

وقوله بعده: «ورواه الترمذي عن أبي صالح» هو مولى طلحة بن عبيد الله، وكذا رواه النسائي من رواية سلمة بن كهيل عن كريب عنها وسمى الغلام رباحًا.

قوله في أول «**الترهيب من المرور بين يدي المصلي**»: «عن أبي الجهم عبدالله بن الحارث بن الصمة الأنصاري» (ق٣٨-ب) كذا «أبو الجهم»[(٢)] بفتح

---

(١) كذا قال المؤلف - رحمه الله - والذي في الترغيب (١/ ١٩٢) : فالتفت . ولفظ ابن ماجه (١/ ٥٢٣) : فتلفت .

(٢) الذي في الترغيب (١/ ١٩٢) : الجهيم بالياء مصغرًا .

الجيم وإسكان الهاء بلا ياء مكبرًا، وكذا وقع في «صحيح مسلم» في حديثه الآخر الآتي ذكره، قال العلامة النووي في «شرح مسلم»: وهو غلط، وصوابه: ما وقع في «صحيح البخاري» وغيره «أبو الجُهَيم» بضم الجيم وفتح الهاء وزيادة ياء ساكنة، مصغرًا هذا هو المشهور في كُتُبِ الأسماء - (الصحابة رضي الله عنهم)[1] - فقال مسلم: أبو جهيم ابن الحارث بن الصمة الأنصاري. وكذا البخاري في «تاريخه» والنسائي وغيرهم وغالب [من][2] ذكره من المصنفين في الأسماء أو «الكنى» وغيرهما، وأن مسلمًا في كتاب الكنى وغيره سموه عبد الله. قال: وهو الصحابي المذكور - أيضًا - في حديث تيمم النبي ﷺ على الجدار لرد السلام لما أقبل من نحو بئر جمل، كما وقع على الصواب في «صحيح البخاري» وغيره أي: في الحديث، قال: واسمه: عبد الله بن الحارث ابن الصمة الأنصاري النجاري. انتهى. ومما يؤيد هذا: أن المصنف المنذري في «حواشي مختصر مسلم» له في حديث المرور لم يتعرض لذكر هذا الصحابي، لكونه وقع على الصواب وفي حديث التيمم الذي وقع فيه« على أبي الجهم» قال: صوابه أبو الجهيم . قال: ويقال : أبو جهم اسمه: عبد الله له صحبة . انتهى.

وقال في «حواشي «مختصره لسنن أبي داود» في باب المرور: قوله: «أرسله إلى أبي جُهيم» - أي بالتصغير - هو ابن الحارث بن الصمة، اسمه عبد الله له صحبة. قال: ويقال فيه : أبو جهم ، أنصاري خزرجي ، ولأبيه الحارث -أيضًا- صحبة . هذه عبارته بحروفها وكيف يقول: الصواب أبو الجهيم بالتصغير ثم يقع في عكسه في هذا الحديث كما ترى؟. وقال القاضي عياض في «المشارق» ما لفظه: وفي التيمم «دخلنا على أبي الجهم» كذا وقع في جميع

(١) كذا وهي زيادة مقحمة ليست في كلام النووي في شرح مسلم (٣/ ٤٤٢ - ٤٤٣) والكلام هنا بالمعنى.
(٢) في «الأصل» : ما . والمثبت من شرح النووي ، وهو الصواب .

النسخ أي من مسلم - قال: وصوابه بالتصغير . قال: وكذا ذكره البخاري وأبو داود والنسائي . قال: وهو عبد الله بن الجُهَيم سماه وكيع، وقال عبد الرزاق : أبو جُهَيم. انتهت عبارته.

وقال ناظم «المطالع» مشيرًا إلى ما وقع لرواة مسلم في الحديث المذكور:

وفي التيمم أبو الجهم وَرَدَ للكل والتصغير في أبي الجهم أسَدّ

وقال ابن الجوزي في «تلقيحه»: عبد الله بن جُهَيم بن الحارث بن الصمة أبو جُهَيم الأنصاري، وقيل: اسمه: عبد الله بن الحارث بن الصمة. هذه عبارته في الأسماء وقال فيمن روى حديثين: عبد الله بن الجهيم. لم يزد.

وذكر ابن الأثير: أن مسلم بن الحجاج قال في كتاب «الكنى»: أبو جُهَيم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، وقال وكيع: اسمه: عبد الله بن الجهيم قلت: وهو عند البخاري ومسلم وغيرهما في حديث التيمم منسوب أبو جُهَيم بن الحارث بن الصمة غير مسمى، وذكر ابن الأثير أن مسلم بن الحجاج قال - في «جامع الأصول»- بالتصغير فقط وأن له الحديثين (ق٣٩-أ) المذكورين في المرور والتيمم.

وذكر ابن عبد البر في «الكنى»: جعلهما اثنين وقال: إن راوي حديث المرور هو عبد الله بن جُهَيم، وإن راوي حديث التيمم هو عبد الله بن الحارث، وإنه يقال له: أبو الجُهَيم وأبو الجهم، وإن ابن منده ذكر أبا جُهَيم في «الكنى» أيضًا . قال: ويقال: إن اسمه: عبد الله بن جُهَيم، ويقال: عبد الله بن الحارث؛ فجعلهما واحدًا، وروى الحديثين معًا عنه. انتهى . ملخصًا.

وقال الكلاباذي في «أسماء رواة الصحيحين» : أبو جُهَيم، ويقال: أبو الجهم ابن الحارث بن الصمة.

وقال الذهبي في «تجريد الصحابة» أبو الجهيم ويقال: أبو الجهيم، بن الحارث بن الصمة، كان أبوه من كبار الصحابة: ولهذا في «الصحيحين» - يعني: الابن، ثم قال بعده - أبو جهيم عبد الله بن جهيم جعله وابن الصمة واحدًا أبو نعيم وابن مندة، وكذا قاله مسلم في بعض كُتُبِهِ، وجعلهما ابن عبد البر اثنين، وهو أشبه لكن متن الحديثين واحد. انتهى.

وقد روى مالك في «الموطأ» حديث المرور الأول عن سالم أبي النضر، عن بُسْر بن سعيد ، عن أبي جهيم الأنصاري؛ ولم يسمه، ورواه ابن عيينة، عن أبي النضر؛ فسماه فقال: عن أبي جُهَيم عبد الله بن جهيم، وكذا سماه سفيان الثوري عن أبي النضر، لكن لم يذكر كنيته . قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» - في الكنى-: أبو جهيم عبد الله بن جهيم الأنصاري، ثم ذكر ما ذكرناه ثم قال: وهو أشهر بكنيته على ما قال مالك، قال: ويقال أبو جهيم هذا هو ابن أخت أُبيٍّ بن كعب. ثم قال عقبه: أبو الجُهَيم، ويقال: أبو الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، أبوه من كبار الصحابة روى عنه عُمَير مولى ابن عباس في التيمم في الحَضَر على الجدار، وساق الحديث، ثم ذكر اختلافهم على الليث إذ رووه عنه في أنه أبو الجهم أو أبو الجُهَيم. وكلامه يقتضي أنهما اثنان . وجزم النووي - في «شرح مسلم» و«تهذيب الأسماء» - أنهما واحد مصغر له الحديثان المذكوران، واسمه: عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري النجاري، وكذا قال الحافظ عبد الغني المقدسي في «الكمال» : أبو جُهَيم عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري الخزرجي - ورفع في نسبه - وقيل: اسمه: عبد الله بن جهيم، ثم قال: ولا أعرف وجه هذا القول - يعني الثاني - ولا أعرف اختلافًا في اسم أبيه؛ فإن أباه اسمه: الحارث بن الصمة من مشهوري أصحاب رسول الله ﷺ ولا أعلم في اسمِهِ اختلافًا، اتفقا - يعني : البخاري ومسلمًا - له على حديث. انتهى.

ونقل الرشيد العطار في «الغرر» عن الحافظين أبي مسعود الدمشقي (ق٣٩-ب) وخلف بن محمد الواسطي: أن راوي حديث التيمم اسمه: عبد الله ابن الحارث، قال: ولم يسمه الكلاباذي ولا ابن عبد البر، ونقل الخلاف في كونه أبا الجهم أو أبا الجُهَيم عن الحافظ ابن طاهر المقدسي.

وقال شيخُنا العلامة ابن حجر في مختصره «تقريب تهذيب التهذيب»: أبو جُهَيم - بالتصغير- ابن الحارث بن الصِّمَّة - بكسر المهملة وتشديد الميم- ابن عمرو الأنصاري قيل: اسمه: عبد الله، وقد ينسب لجده، وقيل: هو عبد الله بن جهيم بن الحارث بن الصِّمَّة، وقيل: هو آخر غيره، صحابي معروف. انتهى.

وعلى كل تقدير فهو غير أبي الجهم - بالتعريف وبلا تعريف - ابن حذيفة ابن غانم القرشي العدوي المذكور في حديث الخميصة والأنبجانية، وفي حديث خطبة فاطمة بنت قيس. قال النووي في «تهذيبه»: واسمه: جابر، وقيل: عبيد. انتهى. وأيضًا - فهذا قرشي عَدَوي، والأول: أنصاري نجاري، وهذا لا خفاء به، ولا خلاف فيه، والله أعلم.

قوله بعده في لفظ البزار «لأن يقوم أربعين خريفًا». كذا رواه البزار أيضًا من حديث زيد بن خالد بذكر «الأربعين خريفًا».

وكذا رواه من حديث زيد بإسناد صحيح: أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في «مسنده» ولفظه «لو يعلم المار بين يدي المصلي والمصلي ما عليهما في ذلك، لكان أن يقف أربعين خير له من أن يمر بين يديه».

وهو عند ابن ماجه بسند «الصحيح» عن هشام بن عمار، عن ابن عيينة، عن سالم أبي النضر، لكن لفظه «لأن يقوم أربعين خير له من أن يمر بين يديه» قال سفيان: «فلا أدري أربعين سنة أو شهرًا أو صباحًا أو ساعة».

قوله في حديث أبي هريرة المعزو إلى ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان: «أن اللفظ له» لفظ ابن ماجه: «كان لأن يقيم مائة عام خير له. . .» الحديث.

وعند عبد [ابن][1] حميد «كان يقوم في ذلك المقام أربعين عامًا أحب إليه من الخطوة التي خطاها بين يديه».

قوله: « إن سند ابن ماجه به صحيح » متعقب؛ فإن الكل رووه من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب - وقد اختلف قول ابن معين فيه، فوثقه في رواية، وضعفه في أخرى، وقال يعقوب بن شيبة: فيه ضعف. وقال النسائي: ليس بذاك القوي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن عدي: حسنه يُكتب حديثه)[2]- وهو رواه عن عمه عبيد الله أيضًا - قال فيه الإمام أحمد: أحاديثه مناكير، أحاديثه لا تعرف. وذكره ابن حبان في الثقات- وهو رواه عن أبي هريرة به.

قوله: في حديث ابن عمر «إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه»: «أن ابن ماجه وابن خزيمة روياه»، عجيب؛ فالحديث في «صحيح مسلم» سندًا ومتنًا رواه عن هارون الحمَّال ومحمد بن رافع، ورواه ابنَ ماجه عن هارون المذكور (ق٤٠-أ) والحسن بن داود المنكدري - كلاهما - من طريق واحد إلى ابن عمر، وعند مسلم «فإن معه القرين» وكذا عند ابن ماجه في رواية الحمّال، وقال المنكدري - شيخه الآخر - « فإن معه العدي[3]» يعني العدو - مصغرًا - وهذه الأمور كلها تستدرك على المصنف كما ترى.

(١) سقطت من «الأصل» وعبد بن حميد هو الإمام الحافظ الجوال الحجة أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي، من رجال التهذيب، والحديث في المنتخب من مسنده (٤٢٣-٤٢٤ رقم ١٤٥٢).

(٢) لفظ ابن عدي في كامله (٤/ ٣٢٩): حسن الحديث يكتب حديثه.

(٣) تحرفت في سنن ابن ماجه (١ / ٣٠٧ رقم ٩٥٥) إلى: العُزَّي.

ذكره بعده حديث عبد الله بن عَمْرو الموقوف من التمهيد، كذا رواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» لكن دون قوله «متعمدًا» وروى الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» عنه مرفوعًا: «الذي يمر بين يدي الرجل وهو يصلي عمدًا، يتمنى يوم القيامة أنه شجرة يابسة» قال الحافظ الهيثمي في مجمعه: وفيه من لم يعرف.

وفي ا«لموطأ» و «الحلية» بسند جيد عن كعب الأحبار قال: «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه، لكان أن يخسف به خير له من أن يمر بين يديه».

ذكره في أثناء «**الترهيب من ترك الصلاة تعمدًا**» حديث ابن عباس في عرى الإسلام وفيه «فهو بها كافر» زاد الأصبهاني بعده: «تجده كثير المال لم يحج فلا يزال بذلك كافرًا ولا يحل دمه، وتجده كثير المال لا يزكي فلا يزال بذلك كافرًا ولا يحل دمه».

«وعمرو بن مالك النُّكْري» بضم النون وإسكان الكاف «عن أبي الجوزاء» هو بالجيم والزاي المعجمة ممدود.

قوله في حديث أم أيمن أنه ﷺ قال: «لا تترك الصلاة متعمدًا». كذا وجد بلا ياء في آخر تترك نهيًا للمذكر، وقد يُظن أنه خِطاب للأنثى وهي أم أيمن [راوية][(١)] الحديث كما وجدته بياء بخط شيخنا ابن حجر في كتاب «مجمع الزوائد» والشيخ شهاب الدين ابن الكلوتاتي- والظاهر أنه وقع لمصنِّفه كذلك، وليس بصواب؛ وإنما حكت أم أيمن ما سمعت الرسول ﷺ يُوصي به بعض أهله، وليس الخِطاب لها، وقد جاء ذلك مبينًا في سياق الأصبهاني الذي رواه مختصرًا مثل الأصل من طريق أبي مسهر، عن سعيد بن عبد العزيز، عن محكول، عنها .

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : رواية.

ورواه عبد بن حميد آخر مسنده مطولا من هذا الطريق نحو ما روت أميمة مولاة الرسول عنه أنه «أوصى بذلك رجلا» وكذا ما رواه معاذ بن جبل عن غيره وعن نفسه مما هو مذكور قبل في الأصل، وأفاد عبد بن حميد عن الزهري أن الذي أوصاه ﷺ من أهله المذكور هنا هو ثوبان مولاه المشهور ومولى القوم منهم.

قال عبد بن حُمَيد: حدثنا عمر بن سعيد الدمشقي، حدثنا سعيد بن عبد العزيز التنوخي، عن مكحول، عن أم أيمن أنها سمعت رسول الله ﷺ «يُوصِي بعض أهله فقال: لا تشرك بالله شيئًا وإن قطعت أو حرقت بالنار، ولا تفر يوم الزحف، وإن أصاب الناس مُوْتان وأنت فيهم فاثبُت، وأطع والديك وإن أمراك أن تخرج من مالك، لا تترك الصلاة متعمدًا، فإنه من ترك الصلاة متعمدًا فقد برئت منه ذمةُ الله، إياك والخمر فإنها مفتاح كل شر، (ق٤٠-ب) إياك والمعصية فإنها تسخط الله ، لا تنازع الأمر أهله وإن رأيت أن لك، أنفق على أهلك من طولك، ولا ترفع عصاك عنهم، وأخفهم في الله - عزَّ وجل».

ثم قال الحافظ عبد: قال عمر - يعني: شيخه الأول - :وحدثنا غير سعيد- يعني ابن عبد العزيز - أن الزهري قال: كان الموصى بهذه الوصية ثوبان، ومعلوم أن ثوبان مولاه، ومولى القوم من أنفسهم؛ فهو من أهله من هذه الحيثية. وإنما سُقتُ هذا بحروفه لئلا يُغْتَرّ بما وقع بخط شيخنا في هذه اللفظة، ولم أترك بما ذكرته واضحًا عليه غبارًا مع أنه في «مصنَّفه في الطاعون» قد ذكر من مسند عبد هذا السند إلى أم أيمن «وأنها سمعته ﷺ يوصي بعض أهله إذا أصاب الناسَ موتان وأنت فيهم فاثبُتْ» ولم يتنبه لكونه مذكرًا في ترك الصلاة من «مجمع الهيثمي» ولا شك أنه حديث واحد .

قوله في حديث سعد بن أبي وقاص وسؤاله عن الذين هم عن صلاتهم

ساهون : «أن البزار رواه من رواية عكرمة بن إبراهيم، وإن الحفاظ رووه موقوفًا» أي: على سعد - كما صوبه المصنف - وأورده عقبه، قال البزار: ولم يرفعه غيره. يعني: عكرمة المذكور.

عزا حديث نوفل بن معاوية «من فاتته صلاة فكأنما وتر أهله وماله» إلى ابن حبان، وهو في النسائي من طريق حيوة بن شريح، عن جعفر بن ربيعة، عن عراك بن مالك، عن نوفل به؛ لكن فيه بعده : قال عِراك: وأخبرني ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «من فاتته صلاة العصر فكأنما. . .» وذكره، وقد ذكرنا ذلك فيما سلف من الترهيب من فوات العصر ما وقع له - رحمه الله- وطرق حديث نوفل وغيره بألفاظها فأغنى عن الإعادة هنا.

ذِكْرُه حديث ابن عباس «من جمع بين صلاتين من غير عذر» من «مستدرك الحاكم» ونَقْلُه عنه توثيق حنش راويه، ثم تعقبه عليه عجيب، فالحديث قد رواه الترمذي من طريقه وقال: هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه أحمد وغيره. انتهى.

ساق هنا حديث سمرة الطويل، الذي أورده البخاري آخر كتاب التعبير ليحيل عليه فيما يأتي لكن بالمعنى على عادته، وقال في أوله: «فيقص عليه ما شاء الله أن يقص» وإنما هو «مَنْ» وقد أورده البخاري في أواخر الجنائز بسياق آخر فيه زيادة ونقصان وقد ذكر المصنِّف منه شيئًا في «الربا» و«الزنا» و«الكذب»، مع أنه غفل هنا فلم ينبِّه عليه، فإذا وقف الطالب على ذلك تحير، وفيه «فإن رأى أحدٌ قصها، فيقول: ما شاء الله» وكذا أورد منه المصنف في «الكذب» قطعة أوردها البخاري هناك ؛ لكن زاد من عنده لفظة «لي» بعد قوله : «قالا» وكذا أورد منه في «الربا» قطعة أوردها البخاري هناك ثم قال: وتقدم في ترك الصلاة مطولا قلت: لكن لفظ البخاري فيه هنا «وعلى وسط النهر» وقال في السياق

المطول في الجنائز: «وعلى وسط النهر» قال يزيد بن هارون، ووهب بن جرير، عن جرير بن حازم: «وعلى شط النهر».

والمصنف قال في آخر هذه المختصرة «فقلت: ما هذا الذي رأيته في النهر قال: آكل الربا» وإنما لفظ البخاري: «فقلت: ما هذا؟ فقال: الذي رأيته في النهر :آكل الربا». والبخاري روى السياق الذي أَخَلَّ المصنف بذكره في أواخر الجنائز بتمامه، ثم قطعه في مواضع عن موسى بن إسماعيل، عن جرير بن حازم، عن أبي رجاء العطاردي، عنه. وروى سياق الأصل آخر التعبير بتمامه، وقطعه في مواضع - أيضًا - عن مؤمل بن هشام، عن ابن عُلية، عن عوف الأعرابي، عن أبي رجاء، عنه.

وقوله في تفسير «ضَوضَو»: «أنه بفتح الضادين وسكون الواوين» أي من غير همز.

قوله: «معتَمّة واعتم النبت» هو بفتح التاء وتشديد الميم فيهما، ولا بد من التقييد بذلك خوفًا من الوقوع في تصحيفهما - وقد وقع ذلك لبعض من تزبَّب حِصْرِمًا - فيحرف ويصحف إذا قرأ الحديث ويقع في شر عمله.

وفسَّر المصنف قوله في ذلك النهر: «كأن ماؤه المحض في البياض»: أنه الخالص من كل شيء. قال الزركشي: هو اللبن الخالص بلا رغْوةٍ. وعبارة الجوهري: أنه اللبن الذي لم يخالطه الماء. وقال ابن الأثير في «جامعه»: كأنه سُمي بالصفة ثم استعمل في الصفة فقيل: عربي محض أي: خالص ونحو ذلك. وَضبط المصنف المحض بالحاء المهملة فأجاد وأصاب، وكذا فعل النووي في «رياضه» فيه وفي ما قبله، ولا أعلم أحدًا تخيل أن المخض بالخاء المعجمة غير الكرماني في شرحه المتداول فإنه صحفه تصحيفًا فاحشًا وحرَّف معناه -أيضًا- بالمخض الذي هو وضع الماء في اللبن وتحريكه ليخرج زبدة، فقال:

والمخض بالمعجمتين اللبن الخالص الذي لا يشوبه شيء من الماء. انتهى. ولا يشك عارف أن هذا وهم متمحض وهو أحد المواضع التي وقعت له، وكأنه أراد أن يكتب: والمحض بمهملة ثم معجمة فسبق قلمه إلى ما وقع، وإنما نبهتُ عليه لئلا يغتر به المبتدئ، وأنه خطأ محض محيل للمعنى لا خلاف فيه بين أهل اللغة والغريب، ولا خفاء به، والله أعلم.

* * *

قوله في «**الترغيب في ركعتي الصبح**»: «من الدنيا جميعها» كذا وجد في غالب نسخ هذا الكتاب، والصواب وهو لفظ مسلم: «جميعًا»[١].

قوله: «فيهما رغب (الدهر)[٢]» هو بفتح الراء والغين معًا.

قوله: في «**الترغيب في الصلاة بين المغرب والعشاء**»: «عمر بن أبي خَثْعَم» هو بفتح الخاء المعجمة وإسكان الثاء المثلثة تليها عين مهملة مفتوحة ثم ميم مثل اسم أبي القبيلة، وهو عمر بن عبد الله (ق٤١-ب) بن أبي خثعم اليمامي، وقد ينسب إلى جده، وهو ضعيف، قال البخاري: ذاهب الحديث. ويلتبسُ بعمر ابن جعثم - بضم الجيم والمثلثة بينهما عين ساكنة - وهو فرد حمصي يروي عن: خالد بن معدان وراشد بن سعد وغيرهما، وعنه: بقية بن الوليد وجماعة، وثقه ابن حبان، روى له: أبو داود والنسائي في «اليوم والليلة».

قوله: «صالح بن قَطَن البخاري» قطن بفتح القاف والطاء آخره نون، والبُخاري بضم الباء وبالخاء المعجمة نسبة إلى بُخارى بلدة البُخاري صاحب «الصحيح» وغيره.

قوله في «**الترغيب في صلاة الوتر**» في حديث أبي هريرة «إن الله وتر يحب الوتر» : «أن ابن خزيمة رواه هكذا» هذه الرواية مشهورة في «الصحيحين» وغيرهما لكن أولها «إن لله تسعة وتسعين اسمًا. . .» الحديث، وآخره عند البخاري «وهو وتر يحب. . .» إلى آخره، وعند مسلم «والله وتر» وفي لفظ له «إنه وتر يحب الوتر».

قوله: «أبو بصرة الغفاري» هو بالباء الموحدة والصاد المهملة.

---

(١) وقعت على الصواب في الترغيب (١/ ٢٠١).

(٢) كذا في «الأصل» ومعجمي الطبراني الكبير (١٢/ ٤٠٥ رقم ١٣٤٩٣) والأوسط (١ / ٦٦ رقم ١٨٦) ومجمع الزوائد (٧/ ١٤٨)، وفي الترغيب (١/ ٢٠٢): الدر.

قوله آخر الباب في حديث بريدة «الوتر حق...» إلى آخره مكررًا ثلاثًا : «ورواه الحاكم» أي: بدون التكرار.

قوله أول «**الترغيب في كلمات يقولهن حين يأوي إلى فراشه**» في حديث البراء: «أتيت مضجعك» هو حيثما جا بفتح الجيم لا خلاف فيه، ومن كسرها فقد أخطأ، فتنبَّه له واعرف أن أهل اللغة والشيخ محيي الدين النووي وغير واحد نصوا على فتح جيمه.

قوله فيه: «فردَّدتُها» هو بتشديد الدال الأولى أي كررتها كما عند مسلم «فردَّدتهنَّ لأستذكرهنَّ».

قوله : «أوى» غير ممدود . قلت: لغة القرآن الصحيحة الفصيحة إذا كان الفعل لازمًا كان مقصورًا، وإن كان متعديًا كان ممدودًا، وقد جاء الجمع بينهما في حديث «أوى إلى الله فآواه الله»، وفي القرآن : ﴿ **إذ أوينا**﴾[١] ﴿**أوى الفتية**﴾[٢] ﴿ **فأووا**﴾[٣] وفي المعتدي ﴿**إذ آوى إليه**﴾[٤] ﴿ **وآويناهما**﴾[٥] ﴿**فآوى**﴾[٦] ﴿ **آووا**﴾[٧] وفي الحديث «وآوانا» وآخره « لا مؤوي» .

قوله: «وعن علي أنه قال لابن أعبُد» هو بفتح الهمزة وضم الموحدة بينهما عين مهملة ساكنة؛ كذا قيده ابن الأثير في الأبناء من كتابه «جامع الأصول» ورأيت غيره ضبطه بالقلم بفتح الباء، (وغيره من الأئمة)[٨] ولا ينصرف للعلمية ووزن الفعل .

---

(١) الكهف : ٦٣ .
(٢) الكهف: ١٠ .
(٣) الكهف : ١٦ .
(٤) يوسف : ٦٩ ، ٩٩ .
(٥) المؤمنون : ٥٠ .
(٦) الضحى : ٦ .
(٧) الأنفال : ٧٢ ، ٧٤ .
(٨) كذا في «الأصل» ولعلها مقحمة .

وقد روى له أبو داود في باب قسم الخُمس وسهم [ذي][1] القربي من «سننه» والنسائي في كتابه «مسند علي»[2] هذا الحديث ، وزاد عبد الله بن أحمد ابن حنبل في مسند أبيه من زياداته في أوله (ق٤٢-أ) «أن عليًّا قال له: هل تدري ما حق الطعام وما شكره إذا فرغت؟» وأفرد ابن أبي الدنيا هذه الزيادة في كتاب «الدعاء» له، والكل رووه من طريق سعيد الجُريري، عن أبي الورد بن ثمامة القشيري، عنه، وهو عندهم هكذا غير مسمٍّ، وقد سماه عليًّا الحافظ المِزي، والذهبي، والمصنِّف في «مختصره سنن أبي داود» وغيرهم، وهو مجهول ليس بمعروف، قال علي بن المديني في كتابه «علل الحديث ومعرفة الرجال» بعد أن أشار إلى حديثه المذكور: وهذا حديث بصري، وإسناده بصري، وهو معروف الإسناد إلا رجل واحد، ابن أعبد لا أعرف عنه حديثًا غير هذا. انتهى.

ثم روى أبو داود بعد هذا الحديث من طريق معمر، عن الزُّهري، عن علي ابن الحسين قال بهذه القصة قال: «ولم يُخْدِمْها».

ورواه - أيضًا - في باب التسبيح عند النوم بعد حديث علي من رواية الحكم، عن ابن أبي ليلى بسند آخر إلى الجُريري وفيه: «وكانت أحب أهله إليه وكانت عندي، فجرّتْ الرحى حتى أثرت بيدها» وقال في القِربة «أثرت» وقال: «وقمَّت البيت» وزاد: «وأوقدت القِدْرَ حتى دكنت ثيابُها، وأصابها من ذلك ضُرٌّ، فسمعنا أن رقيقًا أُوتي بهم [إلى][3] النبي ﷺ ...» إلى أن قال: «فسألتيه خادمًا يكفيك» وفيه: «فاستحيتْ فرجعتْ، فغدا عليها ونحن في لفاعنا، فجلس عند رأسها فأدخلتْ رأسها في اللفاع حياءً من أبيها، فقال: ما كان حاجتك أمس إلى آل محمد؟ فسكتت مرتين، فقلتُ: أنا والله أحدِّثكَ

(١) من سنن أبي داود (٣/ ١٤٥).
(٢) زاد بعدها في «الأصل»: «على». وهي زيادة مقحمة.
(٣) سقطت من «الأصل» وأثبتها من سنن أبي داود (٤ / ٣١٥ رقم ٥٠٦٣).

يا رسول الله ، إن هذه جرت عندي بالرحى حتى أثرتْ في يدها، واستقتْ بالقربة حتى أثرتْ في نحرها، وكسحتْ البيت حتى أغبرتْ ثيابُها، وأوقدتْ القِدْرَ حتى دكنتْ ثيابُها، وبلغنا أنه أتاك رقيقٌ أو خدم فقلتُ لها: سَلِيه خادمًا. . .» قال: فذكر معنى حديث الحكم وأتم.

ومقتضى كلام المصنف هنا أنه ليس سوى لفظ الأصل وقد تحققت خلافَهُ وأعاده في «مختصره»، وقال في الحواشي: قوله قمَّتِ البيت: كنسته، والقمامة الكناسة، والقمَّة: المكْنَسة، قال: ودكن الثوب: اتسخ وأغبر لونه ، واللفاع: اللحاف، وقيل: النِّطع والكساء الغليظ من قولهم: لفع الشَّيْبُ [(١)] الرأسَ إذا شَمِلَهُ. انتهى ملخصًا.

ثم روى أبو داود هنا من طريق محمد بن كعب القرظي، عن شَبَثِ - بتحريك المعجمة والموحدة آخره مثلثة - ابن ربعي عن سيدنا علي: معنى هذا الخبر، وقال فيه: «قال علي: فما تركتهن منذ سمعتهن من رسول الله ﷺ إلا ليلة صفين فإني ذكرتها من آخر الليل فقلتها» كذا ساقه مختصراً ورواه أبو نعيم في الحلية مطولا.

وقال (ق٤٢-ب) عبد بن حميد في مسند عليٍّ من مسنده : أخبرنا يزيد بن هارونَ: أخبرنا سالم بن عبيد ، عن أبي عبد الله، عن أبي جعفر مولى عليٍّ بن أبي طالب: «أن عليًّا قال في يوم: قال نبي الله ﷺ لفاطمة: سبحي حين تنامين ثلاثًا وثلاثين، واحمدي ثلاثًا وثلاثين، وكبري أربعًا وثلاثين فهذه مائة، وهي ألف حسنة، من قالها كل ليلة حين ينام فهي خير له من أن يعتق كل ليلة، وكل عرق في جسده يُمْحَى به عنه سيئة ويكتب له حسنة. قال علي: فما تركتهن منذ سمعت فاطمة قالتها لي ولا يوم صفِّين».

(١) زاد بعدها في «الأصل» : و . وهي زيادة مقحمة .

وهذا منكر إسنادًا ومتنًا، ولا أعرف أبا جعفر مولى عليٍّ ولا أبا عبد الله الرواي عنه، إن لم يكونا مصحفين، والعلم عند الله.

قوله في السياق الأول: «فوجدتُ عنده حُدثاء» أي بحاء مضمومة ثم دال مخففة مهملتين ثم ثاءٍ مثلثة مفتوحتين ثم همزة ممدوة على وزن ندماء وجلساء وبابهما، والذي في أبي داود و «مختصره» للمصنف، وعليه اقتصر ابن الأثير في «النهاية» و«جامع الأصول»: «حُدَّاثًا» بدال مشددة ثم ألف ساكنة منونًا على وزن سُمَّار. قال في «النهاية»: أي جماعة يتحدثون، قال: وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره نحو سامر وسُمَّارٍ فإن السُّمَّار: المتحدثون. وقال في «جامع الأصول»: الحُداثُ: القوم يتحدثون، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

(قال يعني في آخر الحديث: «ولم يُخْدِمْها» أي: لم يعطها خادمًا، والخادم يقع على الغلام والجارية. انتهى)[1].

وقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته على المسند هذا اللفظ: «خدمًا أو خُدّامًا» بالخاء المعجمة والميم، والظاهر بل الصواب أن ذلك تصحيف من «حُدَثاء، أو حُدَّاثًا» وأن الرواي شك في اللفظتين المذكورتين فأتى بهما، إن كان ذلك وقع في الرواية والله أعلم.

وقوله بعد سياقه له: «رواه البخاري ومسلم» ليس بجيد؛ فإنهما إنما روياه من غير هذا الطريق وبغير هذا السياق فلا يعزى إليهما.

وقد روياه والإمام أحمد وأبو داود مختصراً بمعناه من طريق شعبة عن الحكم ابن عتَيبة.

وابن السُّنِّي مطولا بزيادات من طريق زيد بن أبي أُنَيسة، عن الحكم.

(١) كذا وضعت هذه العبارة هنا، ومحلها بعد الكلام على رواية عبد الله بن أحمد الآتية، والله أعلم.

ورواه الإمام أحمد، عن سفيان بن عيينة .

والشيخان والنسائي في «اليوم والليلة» من طريقه عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن مجاهد.

وزاد مسلم من طريق عبد الله بن نُمَير، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء بن أبي رباح، عن مجاهد.

ورواه الإمام أحمد والنسائي في «اليوم والليلة» من طريق العوام بن حوشب، عن عمرو بن مُرّة .

كلهم[(١)] ، عن ابن أبي ليلى عن علي .

ورواه الترمذي والنسائي في «السنن» - عن شيخ واحد - (ق٤٣-أ) وعبدالله بن حنبل في «زوائده على مسند أبيه» من طريق ابن عون، عن ابن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن علي.

ورواه الإمام أحمد من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم -بالياء التحتانية أوله غير مصروف للعلمية ووزن الفعل بوزن عديم - عن علي وفيه: «أنه انطلق معها إليه وسألاه » .

ورواه - أيضًا - بزيادة في أوله وأثنائه، وفيه الذكر دُبر الصلاة - أيضًا - عن عفان، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن علي، وقد ساقه المصنف بتمامه من «المسند» في الذكر بعد الصلاة من هذا الكتاب ثم قال: ورواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي . قال: وتقدم فيما يقول إذا أوى إلى فراشه بغير هذا السياق- يشير إلى رواية ابن أعبُد السابقة قبل.

---

(١) أي : الحكم بن عتيبة ومجاهد وعَمرو بن مرة .

وروى الإمام أحمد من طريق شهر بن حوشب، عن أم سلمة: «أن فاطمة جاءتْ إليه ﷺ تشتكي الخِدمة فقالتْ: يا رسول الله، لقد مَجلَتْ يداي من الرحى، أطحن مرة، وأعجن مرة. فقال لها: إن يرزقك الله شيئًا يأتك، وسأدلك على خير من ذلك: إذا لزمت مضجعك فسبحي الله ثلاثًا وثلاثين، وكبري الله ثلاثًا وثلاثين، واحمدي الله [أربعًا][1] وثلاثين. فتلك مائة فهو خير لك من الخادم، وإذا صليت صلاة الصبح فقولي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير، عشر مرات بعد صلاة الصبح وعشر مرات بعد صلاة المغرب، فإن كل واحدة منهن تكتب عشر حسنات، وتحط عشر سيئات، وكل واحدة منهن كعتق رقبة من ولد إسماعيل ولا يحل لذنب كُسب ذلك اليوم أن يدركه، إلا إن يكون الشرك، وهو حرسكِ ما بين أن تقوليه غدوة إلى أن تقوليه عشية من كل شيطان ومن كل سوء».

وروى مسلم بعد حديث عليٍّ من طريق روح بن القاسم، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة «أنها أتته ﷺ تسأله خادمًا، وشكتْ العمل. فقال: ما ألفيتيه عندنا - أي: وجدتيه - ألا أدلك على ما هو خير لك من خادم؟ تسبيحين ثلاثًا وثلاثين، وتحمدين ثلاثًا وثلاثين، وتكبرين أربعًا وثلاثين، حين تأخذين مضجعك».

وروى - أيضًا - والترمذي وابن ماجه من طريق آخر، عن أبي هريرة قال: أتت فاطمة النبي ﷺ تسأله خادمًا فقال لها: قولي - يعني عند أخذ المضجع - اللهم رب السموات السبع ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل (ق٤٣-ب) والفرقان..» إلى

---

(١) في «الأصل»: ثلاثًا. وهو تحريف، والمثبت من مسند أحمد (٦/٢٩٨) وهو الصواب.

آخره . ومحل القصة الثانية من هذا الحديث يدخل - أيضًا - فيما تقدم من أذكار الصبح والمغرب؛ لكن أشرنا إلى جملة الرواية هنا إذْ أخرجنا الحديث.

وكذا يدخل فيما سيأتي في الذكر بعد الصلوات: ما رواه أبو داود عن أم الحكم أو ضباعة ابنتي الزبير بن عبد المطلب عم النبي ﷺ قالت: «أصاب رسول الله ﷺ سبيًا فذهبت أنا وأختي وفاطمة بنت النبي ﷺ نشكوا إليه ما نحن فيه وسألناه أن يأمر لنا بشيء من السبي فقال رسول الله ﷺ : سبقكنَّ يتامى بَدْرٍ ، ولكن سأدلكنَّ على ما هو خير لكنَّ من ذلك : تكبرن الله على أثر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين تكبيرة، وثلاثًا وثلاثين تسبيحة، وثلاثًا وثلاثين تحميدة ، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير» .

وبالجملة فكان ينبغي للمصنف أن يقتصر على عزو السياق المذكور هنا إلى أبي داود والنسائي ، [و][1] الذي في الذكر بعد الصلاة إلى الإمام أحمد لئلا يتوهم أن كلا منهما في «الصحيحين» أو غيرهما بهذا اللفظ أو من ذلك الطريق وليس هو كذلك متنًا ولا إسنادًا، وكأنه يريد أصل الحديث ومعناه، والله أعلم.

عزوه حديث جابر « إذا أوى الرجل إلى فراشه» إلى أبي يعلى والحاكم. كذا رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» وابن السني وابن حبان في «صحيحه» وغيرهم، وفي لفظ: «فإن هو خرَّ من فراشه فمات كان شهيدًا ، وإن هو قام فصلى صلى في فضائل» .

قوله في حديث أبي سعيد : « أستغفر الله الذي لا إله إلا هو غفرتْ له ذنوبه» سقط عنده قبل ذكر المغفرة «ثلاث مرات» وهي في نفس الحديث ولابد منها وأيضًا لفظ الترمذي: «غفر الله له ذنوبه» فاعلمه .

---

(١) سقطت من «الأصل» .

ووقع للإمام النووي في «أذكاره» إبدال «ورق الشجر» بـ «عدد النجوم» وهو وهم على لفظ الترمذي فاحذره ولا تغتر به، وقد أوضحته في «حاشية الأذكار».

قوله بعد ذكر حديث أبي هريرة في قراءة الكرسيِّ إذا أوى إلى فراشه وفيه «فجعل يحثو» أي يغرف بيديه: «رواه البخاري وابن خزيمة وغيرهما». قال: ورواه الترمذي وغيره من حديث أبي أيوب بنحوه قال: وفي بعض طرقه عنده قال: «أرسلْني وأعلمك آية...» إلى آخره. قلت: أصل القصة متعدد، ووقع لجماعة من الصحابة.

ومنهم: أبو هريرة، ولا يدخل في هذا الباب غير حديثه هذا، وله طريق أخرى عند النسائي في «اليوم والليلة» من رواية أبي المتوكل الناجي عنه؛ لكن فيها قراءتها عند كل صباح ومساء.

ومنهم: أُبي بن كعب وقد ذكر المصنف لقصته لفظين أحدهما: يأتي قريبًا فيما يقال في الصباح والمساء، والثاني: في فضل قراءة آية الكرسيِّ مطلقًا من كتاب (ق٤٤-أ) قراءة القرآن.

ومنهم: أبو أيوب، وقد ساق المصنف قصته من الترمذي في آية الكرسيِّ أيضًا على الصواب فأجاد، وأوهم هنا أن لحديثه عند الترمذي ألفاظًا هذا المذكور أحدها، وإنما رواه من طريق واحد، باللفظ المذكور هنا فليراجع، ثم قال -أعني الترمذي-: وفي الباب عن أُبيّ بن كعب. انتهى. مع أن المصنف لو اقتصر على قوله: وفي بعض طرقه فقط، وحذف لفظة «عنده» التي هي مقحمة كما فعل صاحب «سلاح المؤمن» - أيضًا - لكان أخف.

ومن الصحابة الذي جرى لهم نحو ذلك: أبو أسيد الساعدي، وحديثه رواه الطبراني وابن أبي الدنيا في كتابه «الهواتف».

ومنهم: زيد بن ثابت وحديثه، رواه ابن أبي الدنيا في «الهواتف» و «مكائد الشيطان».

ومنهم: معاذ بن جبل، وحديثه رواه أبو بكر الروياني والطبراني مطولا بزيادة: وخاتمة سورة البقرة من قوله: ﴿آمن الرسول﴾[1] وفيه: «أنه أقبل على صورة الفيل» (والطبراني)[2] ورواه ابن أبي الدنيا في كتابيه المذكورين بدون آية الكرسي.

وعند الدارمي في آية الكرسيِّ من رواية ابن مسعود أنه وقع قريب من ذلك لصحابي مُبهم، وكذا عند ابن أبي الدنيا من رواية بعض التابعين وقوع نحوه لرجل مُبهم.

وفي «المجالسة» للدينوري من مراسيل الحسن عن النبي ﷺ قال: «إن جبريل أتاني فقال: إن عفريتًا من الجن يكيدك فإذا أويت إلى فراشك فقل: الله لا إله إلا هو الحي القيوم حتى تختم آية الكرسيِّ».

وبالجملة فالصواب المتعين الاقتصار هنا على حديث أبي هريرة من البخاري لتعلقه وحده بأذكار النوم وحذف ما عداه وضعًا لكل شيء في محله كما قررناه.

قوله في «**الترغيب في كلمات يقولهن إذا استيقظ من الليل**» في حديث عبد الله بن عمرو: «وُقيَ كُلَّ ذنب» كذا وقع عنده وإنما هو «كل شيء» كما في الطبراني.

قوله في أوائل «**الترغيب في قيام الليل**» في حديث جابر «إلا على رأسه جرير»: «رواه ابن خزيمة وقال: الجرير: الحبل» كذا رواه الإمام أحمد. والجرير

---

(١) البقرة: ٢٨٥.

(٢) كذا في «الأصل» وهو تكرار، والله أعلم.

بالجيم وجمعه أجرة ، قاله شمر اللُّغوي وغيره، مثل سرير وأسرة، قال الهروي: وزمام الناقة أيضًا جرير . وقال الجوهري: هو حبل يجعل للبعير بمنزلة العذار للدابة غير الزمام، قال: وبه سُمِيَ الرجل جريرًا . وفي حديث ابن عمر: « من أصبح على غير وتر أصبح وعلى رأسه جرير سبعون ذراعًا» وقد صحف بعض مشايخنا الحفاظ بدمشق على الكرسيِّ : وهو يتكلم على حديث عَقْد الشيطان على الرأس فقال: يعقد بحبل حرير بالمهملة، فاحذره .

ذكر بعده حديث «أفضل الصلاة بعد الفريضة وأفضل الصيام بعد رمضان» ثم ذكره في صيام المحرم (ق٤٤-ب) ويأتي الكلام على عزوه مفصلا هناك.

قوله بعده في حديث عبد الله بن سلام : «واستبنتُه» فسر المصنف هذه اللفظة هنا وفي إطعام الطعام ولم يضبطها - وهي بالباء والنون- من الاستبانة، ويبينه لفظ ابن السني من روايته عن أبي يعلى الموصلي وكذا لفظ ابن أبي الدنيا «فلما تبينتُ وَجههُ» بل هذا أحد لفظي ابن ماجه - أيضًا - ولفظ الدارمي : «رأيت وجهه» أيضًا ، ولفظه الآخر ولفظ الترمذي «استبنتُ» .

قوله فيه : «أفشوا السلام وأطعموا الطعام. . . » إلى آخره هذا وكل ما يشبهه مما سبق أو يأتي من الكلام المقفى المسجع قل أو كثر يقف القارئ على كل فصل منه ولا يعرب آخره مرعاة للسجع والوزن، ومن جملته حديث أم زرع، وقول ذاك الصحابي : «كيف أغرم من لا شربْ ولا أكلْ ولا نطق ولا استهل» فمثل ذلك «يُطلْ» ويُروى «بَطْل» ، وقول المشركين : «إذا برأ الدبَرْ، وعفا الأثرْ، وانسلخ صفرْ حلت العمرة لمن اعتمرْ» مع أن صفرًا مصروف لكن سكن للسجع، إلى غير ذلك مما لا يحصى، وللحافظ أبي الفضل السليماني البيكندي فيه جُزْء مفيد صدره بحديث الأصل ذكر فيه «يا أبا عميرْ ما فعل النغيرْ» ونظيره «الله أكبرْ خربت خيبرْ» وما في معناه، ولبعض الفضلاء المتقدمين فيه تصنيف

حافل جداً سماه «أنواع الأسْجَاع» وذكر النووي في «شرح مسلم» وغيره من العلماء أن النبي ﷺ كان يقول السجع في بعض الأوقات وأنه مشهور في الأحاديث، وكذا ذكر الغزالي في «الإحياء» أن في الأدعية المأثورة عنه ﷺ كلماتٍ متوازنةً لكنها غير متكلفة كقوله «أسألك الأمن يوم الوعيد ، والجنة يوم الخلود، مع المقربين الشهود، الركع السجود، الموفين بالعهود ، إنك رحيم ودود، وأنت تفعل ما تريد» . قال: وأمثال ذلك.

وكذا قال العلامة الكرماني في «شرحه للبخاري» عند قوله «اللهم منزل الكتابْ سريع الحسابْ» قلت: تلك أسجاع متكلفة ، وهذا اتفق اتفاقًا بدون التكلف والقصد إليه .

وذكر السليماني في «جزئه» المشار إليه آنفًا قوله ﷺ : «اللهم إني أعوذ بك من أربع: علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشعْ ، ومن نفسٍ لا تشبعْ ، ومن قول لا يُسمعْ» وغيره.

وذكر الإمام النووي في «شرح مسلم» عند قولهم: «إذا برئ الدبر، وعفا الأثرْ، وانسلخ صفرْ ، حلت العمرة لمن اعتمرْ» أن هذه الألفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر ويوقف عليها لأن مرادهم السجع .

وكذا ذكر عند قوله عليه الصلاة والسلام : «أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلبْ» أن القاضي عياض نقل في «الإكمال» عن المازري أن بعض الناس غفل (ق٤٥-أ) فقال الرواية: «لا كذبَ» بفتح الباء، قال: وإنما الرواية بإسكانها. انتهى ملخصًا .

وقال السهيلي في «الروض» عند قوله ﷺ : «الله أكبرْ خربتْ خيبرْ» : (فيه قوة)[1] لمن استجاز الرجز قال: وقد قدمنا في ذلك قولا مَقْنعًا يشير إلى ما

(١) تكررت في «الأصل» .

ذكر قبل عند أمره عليه الصلاة والسلام في مسيره إلى خيبر عامرَ بن الأكوع أن ينزل فيحدو بهم فنزل يرتجز بالأبيات المشهورة .

والله لولا الله ما اهتدينا

قال السهيلي هناك: ولا يكون الحُدَاءُ إلا بشعر أو رجزٍ . ثم ذكر هل الرجز شعر أو ليس بشعر، أنه قد جرى على لسان النبي ﷺ وكان لا يجرى على لسانه الشعر. قال: وقد رُوي أنه أنشد هذا الرجز الذي قاله ابن الأكوع في هذا الحديث.

وقال - أيضًا - إما متمثلا وإما منشأ :

هل أنت إلا إصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت

وقال السكاكي في «المفتاح» : السجع في النثر كالقافية في الشعر .

وهذا كله واضح معلوم ، لا خفاء به ، ولا إشكال فيه، وهو أشهر من أن يُشهر وأظهر من أن يُذكر وأكثر من أن يُحصر .

ذكر حديث المغيرة بن شعبة «أفلا أكون عبدًا شكورًا» وعزاه إلى الشيخين والنسائي، وسيذكر الترمذي، وَغَفَلَ عن ابن ماجه ولا شك أن اللفظ المذكور للبخاري في التفسير سوى (لفظة)[1] «قد» وهي لابن ماجه وقبلها «يا رسول الله» وعند مسلم «حتى وَرِمَتْ فقالوا : قد غَفَرَ الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر. . .» الحديث . وله وللترمذي والنسائي - أيضًا - أنه «صلى حتى انتفخت قدماه فقيل له: أتكلف - ولفظ الترمذي : أتتكلف - هذا وقد غفر لك؟!» وعند النسائي «غفرَ الله لك » ثم قال المصنف: في رواية لهما - أي: للشيخين - وللترمذي قال: «إن كان ليقوم أو ليصلي حتى ترم قدماه أو ساقاه فيقال له» وبهذا اللفظ للبخاري في التهجد - أيضًا - دون مسلم والترمذي، ثم

(١) تكررت في «الأصل» .

ساقه المصنف من «صحيح ابن خزيمة» من حديث أبي هريرة بلفظ «كان يقوم حتى تورَّم قدماه فقيل له - أي رسول الله - أتصنع هذا؟ وقد جاءك من الله أنْ قد غُفِرَ لك. . .» إلى آخره وهو عجيب؛ فقد رواه الترمذي في «الشمائل» من طريق محمد بن عَمرو، عن أبي سلمة، عنه « كان يصلي حتى ترم قدماه، فقيل له: تفعل هذا؟ وقد جاءك أن الله قد غفر لك. . .» . ثم روى الترمذي بعده من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه «كان يقوم يصلي حتى تنتفخ قدماه، فقيل له: يا رسول الله ، تفعل هذا وقد غَفَرَ الله لك. . .» وكذا رواه ابن ماجه من هذا الطريق لكن لفظه : «كان يصلي حتى تورمتْ قدماه، فقيل له: إن الله قد غَفَرَ لك؟. . .» ثم ساقه المصنف من حديث عائشة « كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه، فقلت له: لِمَ تصنع هذا وقد (ق٤٥-ب) غُفِرَ لك؟. . .» وعزاه إلى الشيخين، ولا ريب أن هذا لفظ البخاري؛ لكن عنده: فقالت عائشة : «لِمَ تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك؟» ولفظ مسلم : «كان إذا صلى قام حتى تفطر رجلاه فقالت عائشة: يا رسول الله أتصنع هذا وقد غُفِرَ لك؟» . وأما الترمذي في «جامعه» فإنه اقتصر على حديث المغيرة كما أشرت إليه في السياق الثالث دون غيره، ثم قال: وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة . انتهى.

فانظر ما على المصنف من التعقب في ألفاظ هذا الحديث وعزوها ملخصة وغالب الكتاب أو كله كذاك، ولا يتأتى التعرض منه إلا لذاك وذاك.

قوله بعد سياق حديث «كتبا في الذاكرين والذاكرت»: «قال الحافظ: صحيح على شرط الشيخين» كذا وُجد[1] وهو سبق قلم بلا شك تصحيفًا ، وإنما هو: «قال الحاكم» أي: صاحب «المستدرك» الذي من جملة من عزاه إلى تخريجه على عادته وهذا ظاهر لا خفاء به .

قوله عقبه : «وعن عبد الله » هو ابن مسعود .

(١) الذي في الترغيب (١/ ٢١٧) : «قال الحاكم» على الصواب .

قوله: «ياسمين الجنَّة» الياسمين: بكسر السين لا بفتحها، قال ابن الجواليقي في «المعرّب»: حُكِيَ عن الأصمعي أنَّهُ فارسيٌّ معرَّبٌ، قال: والياسمين والياسمون يعني بالواو إن شئت أعربته بالياءِ والواو، وإن شئتَ جعلت الإعراب في النون؛ لغتان. انتهى.

وقال الجوهري في «صحاحه»: الياسمين معرَّب، وبعض العرب يقول: شمِمتُ الياسمين، وهذا ياسمون، فيجريه مجرى الجمع كما قلنا في نصيبين، قال: وقد جاء - أيضًا - في الشعر: ياسم، وقال - يعني الشاعر - وهو أبو النجم:

مِنْ يَاسِمٍ بيضٍ وورد أزهرا

وفي «المحكم» لابن سيده: أحمر.

يخرج من أكمامه معصفرا

وقال في «المحكم»: هو فارسي قد جرى في كلام العرب ثم أنشد للأعشى بيتًا[١] فيه: والياسُمونُ ونرجسٌ، قال: فمن قال: ياسمون جعل واحدَهُ ياسم وجمعه على هجائين، ومن قال: ياسمين برفع النون جعله واحدًا، وأعرب نونه، قال: وقد جاء الياسمُ في الشعر، فهذا الدليل على زيادة يائه ونونه، ثم أنشد بيت أبي النجم الذي سلف وسينه مكسورة على لغاته كلها، فاستفدْ ذلك وتنبه له.

قوله في أثناء هذا الباب: وعن عبد الله حديث: «لا حسد إلا في اثنتين» رواه مسلم وغيره. قلت: كذا رواه البخاري بنحوه، وعبد الله المذكور هو ابن عمر بن الخطاب، وهو من رواية ابنه سالم عنه، واتفقا على إخراجه بمعناه

(١) البيت في «لسان العرب» مادة: يسم، ولفظه:

وشاهِسفَرَمْ والياسِمِين ونرجسٌ يُصَبِّحُنا في كُلِّ دَجْنٍ تَغَيَّمَا

من حديث ابن مسعود أيضًا ، وانفرد البخاري والنسائي بإخراجه من حديث أبي هريرة، ورُوي في غير «الصحيحين» من حديث جماعة من الصحابة.

قوله: «رواية أبي سَوِيَّة» قلتُ : اسمه: عبيدُ بن سَوِية - بفتح السين وكسر الواو المخففة (ق٤٦-أ) وتشديد الياء.

قوله في «**الصلاة والقراءة حال النعاس**»: «إذا نَعَسَ أحدكم» هو بفتح العين لا بالضم ولا الكسر .

ذكر في «**الترغيب في آيات وأذكار يقولها إذا أصبح وإذا أمسى**» حديث شداد بن أوس في سيد الاستغفار معزواً ، ثم عزاه إلى أبي داود ومن معه من حديث بريدة وأخلَّ بابن ماجه والنسائي في «اليوم والليلة» وأفاد أنه ليس لشداد في البخاري غير هذا الحديث . قلت: ولا له في مسلم غير حديث «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» انفرد كل منهما عن الآخر بحديث.

قوله في الحديث «ما لقيت من عقرب»: «أن أبا داود رواه» أي: بنحوه. ثم قال: «والترمذي ولفظه كيت وكيت» لا يحسن ذكره معهم، بل يفرد لما ترى.

وقوله بعد حديث «اللهم إني أصبحت أشهدك» : «رواه أبو داود واللفظ له والترمذي بنحوه والنسائي وزاد فيه بعد «إلا أنت» : «وحدك لا شريك لك». قلت: النسائي إنما رواه في «عمل اليوم والليلة» من الكبير، كما قررته في ديباجة هذه الحاشية، وهو شيء يطول التنبيه عليه في هذا الكتاب كلما ذكر، ثم سردته أواخر هذا الإملاء، وإنما رواه بنحو اللفظ الثاني المذكور للطبراني الذي فيه ذكر المغفرة، لا الأول الذي فيه ذكر العتق وكذا الترمذي مع الزيادتين المذكورتين، وكذا بهما نحو لفظ الطبراني: أبو داود، في رواية أبي بكر بن داسة عنه، لكن لم يذكره ابن عساكر في «أطرافه» ولا المصنف في «مختصره للسنن» تابعًا له ولا هو في كثير من نسخ أبي داود نعم استدركه المزي علي ابن عساكر

ونبَّه عليه على عادته، ورمز في تهذيبه على رواته أبا دواد والترمذي والنسائي في «اليوم والليلة» وكذا في «الأطراف» وهو رواية بقية بن الوليد، عن مسلم بن زياد الشامي، عن أنس، ولفظ الترمذي فيه : «اللهم أصبحنا نشهدك ونشهد» وفيه «بأنك أنت» بزيادة الباء، وقال بعده: هذا حديث غريب. لا كما قال المصنف : «حسن» فاعلمه.

وأما اللفظ الأول الذي فيه ذكر «العتق» وهو من رواية هشام بن الغاز، عن مكحول، عن أنس فهو ثابت بلا خلاف في أبي داود، انفرد به عن بقية الستة، وهو الذي ذكره المصنف في «مختصره» له، فتنبه لهذه الأشياء ولما فيها من اللف والنشر.

ذكر بعده حديث أبي عياش في التهليل إذا أصبح وإذا أمسى ثم ضبط الصحابي قال: ويقال: ابن أبي عياش، ذكره الخطيب قال: ويقال: «ابن عياش» ثم قال: ذكره أبو أحمد بنُ عدي، إلى آخر كلامه، كذا وقع له هنا وكذا رأيت ملخص هذا الخلاف هكذا في ترجمة أبي صالح والد سهيل واسمه: ذكوان (ق٤٦-ب) وروايته عنه من «تهذيب الكمال». ثم ذكر المصنف هنا أنه ليس لأبي عياش في الكتب الستة غير هذا الحديث وحديث آخر في أبي داود في قصر الصلاة -أي في صلاة الخوف- ولا شك أن أصل الخلاف في الصحابي المذكور في رواية أبي داود أنه روى هذا الحديث من طريق حماد ووهيب كلاهما عن سُهَيل ، عن أبيه قال وهيب عن ابن أبي عايش. وقال حماد عن أبي عياش. ثم قال: رواه إسماعيل بن جعفر وموسى الزمعي وعبد الله بن جعفر، عن سُهَيل، عن أبيه فقالوا: عن ابن عياش . وقد ذكر المصنف في مختصره للسنن كلام أبي داود الأخير ثم قال : وقال أبو بكر الخطيب: [عند القاضي][(١)] يعني: أبا عمر

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من مختصر السنن (٧/ ٣٣٧) .

شيخه - أي: في رواية أبي داود، عن أبي علي اللؤلؤي عنه -: عن «ابن أبي عياش» وكذا عند غيره . وكانت هذه الأخيرة ابن أبي عياش كما في «الترغيب» فأصلحتْ «عائش» وكانت التي من كلام أبي داود «ابن عياش» كما هنا -أيضًا- فأصلحت «ابن عائش» في نسخة مقابلة بأصل المَيْدُومي.

ثم قال المصنف هناك: وأخرجه النسائي - أي: في «عمل اليوم والليلة» - وابن ماجه، وفي حديثهما عن أبي عياش الزرقي قال: واسمه زيد بن الصامت وقيل غير ذلك ثم ضبطه، وقال: وذكره أبو أحمد الكرابيسي في كتاب «الكُنَى» وقال: له صُحبة من النبي ﷺ ، وليس حديثه من وجه صحيح.

وذكر له هذا الحديث. انتهى. نقله عن صاحب كتاب «الكنى» وهو أبو أحمد الحاكم شيخ الحاكم أبي عبد الله صاحب «المستدرك»، وأما إبداله إياه بأبي أحمد بن عدي صاحب «الكامل في الضعفاء» فسبق قلم لانتقال الفكر أو غيره، لاشك في ذلك؛ إذ لا مدخل لابن عدي هنا، وقد قال المِزي في الكنى من «تهذيبه» : أبو عياش الزرقي الأنصاري له صُحبة، اسمه: زيد بن الصامت، ويقال: زيد بن النعمان، ويقال: «عبيد» ويقال غير ذلك وهو والد النعمان بن أبي عياش الزرقي رَوَى عنه: مجاهد، ورمز عليه «د، س» .

ثم قال بعده بترجمتين: أبو عياش ويقال: ابن أبي عياش . ويقال: ابن عائش . روى حديثه سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عنه، عن النبي ﷺ : «من قال إذا أصبح : لا إله إلا الله وحده لا شريك له. . .» الحديث ورمز عليه «د، س،ق» وذكره في باب زيد من «الأطرف» ثم ذكره فيه في الكنى، وأحال عليه ثم قال بعده: أبو عياش . ويقال: ابن أبي عياش. ويقال: ابن عائش. قال: ويقال: إنه الزرقي ورمز عليه «د،س،ق». وقال شيخُنا الحافظ ابن حجر في الكنى من «تقريبه»: أبو عياش الزرقي الأنصاري صحابي روى حديثًا في

«صلاة الخوف» ثم ذكر في اسمه أقوالا ، ثم قال: شهد أُحُدًا وما بعدها ومات بعد الأربعين - أي: مِنَ الهجرة - ثم قال: (ق٤٧-أ) أبو عياش . وقيل : ابن أبي عياش . قال: والصواب الأول وهو الزرقي الصحابي السابق. انتهى. والله أعلم بالصواب ولا نزاع أن الجميع بالياء الأخيرة والشين المعجمة.

قوله: «أبي سلام» هو بتشديد اللام «الحبشي» هو نسبة إلى بطن من حِمْيَر لا إلى الحبشة.

قوله: فينبغي أن يجمع بينهما فيقال «وبمحمد نبيًّا [و](١) رسولا» يعني لأن في بعض الروايات «وبمحمد رسولا» وفي بعضها «وبمحمد نبيًا» . كذا طرد هذه القاعدة في الجمع بين اللفظين الواردين في هذا الشيخ محيي الدين النووي في كتابه «الأذكار» و«الروضة» و«شرح المهذب» وغيرها وكذا غيره من الأئمة فقالوا: يقول «رسولا نبيًّا» «ظلمًا كثيرًا كبيرًا» «اللهم صيبًا هنيًّا وسيبًا نافعًا» وفي الاستخارة «وعاقبة أمري» شك الراوي فقال: «أو في عاجل أمري وآجله» وجمع النووي بينهما. لكن قال القاضي تاج الدين السبكي في «أوراده الملخصة» بعد إيراد قول النووي أنه يقول: نبيًّا رسولا: الذي أراه أنا: أن يأتي بالروايتين - أي: من غير جمع. وقال العلامة بدر الدين الزركشي في آخر قاعدة الخلاف من قواعده المشهورة المرتبة على حروف المعجم: قوله : «ظلمًا كثيرًا» بالثاء المثلثة ويروى بالباء الموحدة. ثم قال: قال النووي: ينبغي الجمع بينهما، ثم قال هو: وهو بعيد، بل الأولى تنزيله على اختلاف الأوقات فيقول هذا مرة وهذا مرة . انتهى. وقد سبق الزركشي إلى نحو هذا: القاضي عز الدين بن جماعة، وكذا قال الشيخ أبو محمد المقدسي المحدِّث في «مصباحه» - الذي جمع فيه بين كتاب «الأذكار» و«سلاح المؤمن» -: في الجمع بينهما نظر ما . قال: والأولى أن يدعو

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (١/ ٢٢٨) .

به مرة كذا ومرة كذا . انتهى. وكذا ذكر ذلك الشيخ عماد الدين ابن كثير في «تفسيره» عند قوله تعالى: ﴿والْعَنْهُمْ لَعْنًا كثيرًا﴾[1] وأن بعض القراء قرأ بالموحدة والآخرين بالمثلثة[2] قال: وهما قريبان وكلاهما له معنى صحيح، كما روى في دعاء أبي بكر - يعني الصديق - بعينه أي أنّ بعض الرواة رواه «كثيرًا» وبعضهم رواه «كبيرًا» ثم قال: واستحب بعضهم أن يجمع الداعي بين اللفظين في دعائه . قال: وفي ذلك نظر ؛ بل الأولى أن يقول هذا تارة وهذا تارة ، كما أن القارئ مخير بين القراءتين أيتهما قرأ فحسن قال: وليس له الجمع بينهما؛ لأن النبي ﷺ لم يجمع بينهما. انتهى كلامه ملخصًا . ومنع ابن تيمية الجمع بين الروايتين الواردتين وقال: لم يبلغني حديث مسند بالجمع بينهما. قال: ولا يصح الجمع بينهما، لأن الشارع كان يقول هذا تارة، وهذا تارة فأحد اللفظين بدل من الآخر، ولا يصح الجمع بين البدل والمبدل . كذا قال، وهذا كله ظاهر متعين.

قوله بعده: «وهو في مسلم من حديث أبي سعيد من غير ذكر الصباح والمساء» قلت: لكن لفظه «مَنْ رَضِيَ بالله ربًّا وبالإسلام دينًا (ق٤٧-ب) وبمحمد نبيًّا. . .» وذكر باقيه في الجهاد، وفي مسلم - أيضًا - من حديث العباس: «ذاق طعم الإيمان من رضي بالله ربًّا وبالإسلام دينًا وبمحمدٍ رسولا» . وليس هذا محلهما وهو واضح.

قوله: «وعن المنيذر » هو تصغير منذر ، وكلاهما بالمعجمة .

«وإفريقية» بكسر الهمزة والراء والقاف وإسكان الفاء وتخفيف الياء الأخيرة

---

(١) الأحزاب : ٦٨ .

(٢) قال ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٤٩) واختلفوا في «لعنًا كبيرًا» فقرأ عاصم بالباء الموحدة من تحت، واختلف على هشام فروى الداجوني عن أصحابه بالباء كذلك، وروى الحلواني وغيره عن هشام بالثاء المثلثة ، وبذلك قرأ الباقون .

بوزن إرمينية، والنسبة إليها: أفريقي بفتح الهمزة، وقد أوضحتُ ذلك فيما صنفته في مؤذني النبي ﷺ .

قوله في حديث عبد الله بن غَنَّام - وهو بفتح الغين المعجمة وتشديد النون - «اللهم ما أصبح بي من نعمة»: «رواه أبو داود» أي دون «أو بأحدٍ من خلقك» عن أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسَّان وإسماعيل - وهو ابن أبي أويس- والنسائي - أي بتمامه في «اليوم والليلة» - عن عمرو بن منصور، عن عبد الله ابن مسلمة القعنبي، وعن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب أربعتهم[1] عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عنبسة -وهو مقبول- قال أبو زرعة الرازي: لا أعرفه إلا في حديث واحد، قلت: وهو هذا الحديث عن عبد الله بن غَنَّام الأنصاري البياضي به، وعند النسائي في حديث القعنبي عن ابن غنام ولم يسمه، وفي حديث يونس عن عبد الله بن عباس، قال ابن عساكر في «الأطراف» : وهو خطأ . وقال الحافظ المِزي من زيادته فيه: رواه أبو القاسم الطبراني، عن يحيى بن نافع، عن أحمد بن صالح، عن سليمان بن بلال، وقال «ابن عباس»، وقال : هكذا رواه ابن أبي مريم، وخالفه ابن وهب وغيره - أي فقالوا: «ابن غنام» - قال: ثم رواه عن أحمد بن محمد بن نافع الطحان المصري، عن أحمد بن صالح، عن سليمان بن بلال وقال: «عن ابن غنام» . انتهى. وذكر [في «تهذيب][2] الكمال» أنه الصحيح ، وأن الطبراني وغيره رجحوه . وأما قول المصنف، وكذا صاحب كتاب «سلاح المؤمن» : «أن ابن حبان رواه في «صحيحه» عن ابن عباس» فالظاهر أنه ليس كذلك وإنما هو كما ذكر شيخنا حافظ المتأخرين ابن حجر في «تهذيبه للتهذيب»

(١) أي : يحيى بن حسان وابن أبي أويس والقعنبي وابن وهب .
(٢) سقطت من «الأصل» .

من زيادته أنه رواه على الصواب «ابن غَنَّام»[١] قال شيخنا : وجزم أبو نعيم في «معرفة الصحابة» بأنَّ من قال «ابن عباس» فقد صحف[٢]، والله أعلم .

قوله : «الضحاك بن حُمرة» هو بضم أوله وبالراء المهملة .

قوله: «ورواه النسائي» أي: في «اليوم والليلة» لكن من رواية الأوزاعي عن عمرو بن شعيب، والترمذي من رواية الضحاك المذكور، عن عمرو.

ذكر من الطبراني حديث «أبي إمامة» الذي فيه: «أتوب إليك من شر عملي» وذكر نحوه من كتاب ابن أبي عاصم من رواية معاذ؛ لكن عنده «من سيِّئ عملي» . ثم قال: هو أقرب «مِن شر عملي» ولعله تصحيف -يعني: لفظ «شر». كذا رأيتُ هذه اللفظة «سيِّئ عملي» في «الترغيب» لحميد بن زنجويه، وليس فيه ترهيب (مثل)[٣] (ق٤٨-أ) هذا الكتاب وكتاب أبي موسى المديني وأبي القاسم الأصبهاني وغيرها، وكتاب الأصبهاني مرتب على الحروف.

قوله في حديث أبي الدرداء « من صلى عليَّ حين يصبح عشرًا» «رواه الطبراني بإسنادين أحدهما جيد» . عبارة الهيثمي في مجمعه: رجاله وثقوا. وأما الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» فقال: فيه انقطاع.

ذكر حديث زيد بن ثابت الطويل، وعزاه إلى أحمد والطبراني والحاكم واقتصر صاحبُ «سلاح المؤمن» على عزوه إلى الحاكم.

---

(١) كذا نقل المؤلف - رحمه الله - عن الحافظ ابن حجر، وهو وهم؛ فقد قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٥/ ٣٤٥): وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» فقال: عن ابن عباس . قلت: وهو الصواب، والحديث في «صحيح ابن حبان» (٣/ ١٤٢-١٤٣ رقم ٨٦١) .

(٢) قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٢٥) : ابن غنام مديني ، روى عن النبي ﷺ ، روى عنه: عبد الله بن عنبسة فيما روى سليمان بن بلال عن ربيعة ، منهم من يقول: عن عبد الله بن عنبسة عن ابن عباس ومنهم من يقول : عن ابن غنام . قلت : أيهما أصح؟ قال: لا هذا ولا هذا، هؤلاء مجهولون، سمعت أبي يقول ذلك .

(٣) تكررت « في الأصل» .

ذكر بعده حديث عثمان في سؤاله عن المقاليد ثم قال: «رواه ابن أبي عاصم وأبو يعلى وابن السني، وهو أصلحهم إسنادًا - وغيرهم» فأوهم المغايرة فيما ليس كذلك وإنما رواه الكل من طريق الأغلب بن تميم، عن مخلد أبي الهُذيل ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر المدني ، عن أبيه، عن ابن عمر . وكلهم إليه متكلم فيهم . وابن السني رواه كذلك عن أبي يعلى؛ لكن فيه عن ابن عمر «عن عثمان أنه سأل» وابن أبي عاصم وابن أبي حاتم وغيرهم رووه عن ابن عمر «أن عثمان سأل» . وقد قال الذهبي في ميزانه: إنه موضوع فيما أرى . وقال ابن الجوزي في «موضوعاته» : هو من الموضوعات الباردة؛ لأنه ركيك ورسول الله ﷺ منزه عن (الكلام)[1] الركيك.

ذكر أثر وهيب بن الورد في قضية إبليس من جهة عروة بن الزبير وكان بالمدينة النبوية ثم عزاها إلى كتاب «مكائد الشيطان» لابن أبي الدنيا، وهي مشهورة عنه. وقد روى محمد بن أبان شيئًا يؤيدها أيضًا وروى ابن أبي الدنيا في كتابه «الهواتف» عن أبي الأسمر العبدي بمعنى القصة الأولى عن رجل خرج في جوف الليل إلى ظهر الكوفة، لكن ذكر ذلك عن عروة بن المغيرة وهو ابن شعبة وكان بالكوفة، ويحتمل تعدد القضية، والله أعلم، وعند أبي الشيخ الأصبهاني في كتابه «الثواب» في قصة الأصل: «من لي بعروة - يعني : ابن الزبير».

قوله آخر الباب في حديث أنس «ما من حافظين يرفعان»: «أن الترمذي رواه» كذا جزم به صاحب «الأطراف» من غير تردد وعزاه إليه أنه رواه في كتاب الجنائز بلفظ «رفعا» وهو ساقط في نسختنا وموجود في بعض النسخ .

قوله: يأتي حديث في **«الترغيب في صلاة الضحى»** «ويجزئ من ذلك ركعتان» وفي الحديث الآخر بعده «فركعتا الضحى تجزئ عنك» لم يتعرض في

(١) تكررت في «الأصل» .

هذا الكتاب لضبط هاتين اللفظتين بالحروف، ورأيتهما في «المختصر» و «حاشية مسلم» له و«جامع الأصول» بالقلم «يجزئ» وقال في «حواشي (ق٤٨-ب) مختصره لمسلم»: «يجزئ»: يغني، وقال في «حواشي السنن»: «تجزئ» أي: تكفي من الصدقات عن هذه الأعضاء. وقال القاضي عياض في «مشارقه» في اللفظة الأولى: أي ينوب ويقضي. وذكر أنها بلا همز، أي: وأولها مفتوح، ولم يضبطها في «شرح مسلم»، بل قال: أي: يكفي من هذه الصدقات عن هذه الأعضاء؛ إذ الصلاة عمل بجميع أعضاء الجسد. انتهى. وحاصل ما قاله أهل اللغة والغريب: أنَّ جزى عنه يجزي بلا همز بمعنى ناب وقضى ، قال الهَرَوي: ويقال: يجزئك من هذا الأمر الأقل، وأن أجْزَأ عنه يجزئ رباعيًّا مهموزًا بمعنى أغنى، وكذا أجزأه يجزئه أي: كفاه، واجتزأ به: اكتفى، نعم بنو تميم يقولون : أجزأت عنك شاة، مثل جزت بمعنى قضت. وأما النووي فقال في الأضاحي من «شرح مسلم» : «ولا تجزئ جذعة» هكذا الرواية في جميع الطرق والكتب ومعناه: لا تكفي من نحو قوله تعالى: ﴿**لا يجزي والد عن ولده**﴾[1] وقال في قوله «ويجزي من ذلك ركعتان» ضبطناه يجزي بفتح أوله وضمه، قال: فالضم من الإجزاء ، والفتح من جزى يجزي أي: كفى، قال: ومنه قوله تعالى: ﴿**لا تجزي نفس**﴾[2] وفي الحديث « لا تجزي عن أحد بعدك» وقال في حديث زينب امرأة ابن مسعود« فإن كان ذلك يجزي عني» إلى أن قالت: «أتجزي الصدقة عنها؟» أنه بفتح أولهما -يعني: وإسكان آخرهما - أي: يكفي . وقد قال محيي السنة البغوي في تفسير قوله تعالى: ﴿**لا تجزي نفس**﴾[2] : لا تقضي أي حقًّا لزمها وقيل: لا تغني . وقيل: «لا تكفي شيئًا من الشدائد». انتهى.

وذكر ابن مكي في «تثقيفه مما يغلط فيه الناس» أنهم لا يفرقون بين يجزيك

---

(١) سورة لقمان : ٣٣ .

(٢) سورة البقرة: ٤٨ ، ١٢٣ .

ويجزي عنك؛ بل يضمون أوائلها ويتركون الهمز فيهما ، قال : والصواب أنك إذا أتيت بعَنْ فتحت ولم تهمز، فتقول : يجزي عنك كما جزى عن غيرك، وإذا لم تأت بعن ضمت وهمزت والماضي تدخل الهمزة أوله وفي آخره فتقول: أجزأك قراءة الفاتحة، ولا يجزئك أن تقرأ غيرها، وقراءتها وحدها تجزي عنك.

قوله بعده: «عن نهاس بن قهم» النَّهّاس : بفتح النون وتشديد الهاء آخره سين مهملة، وقَهْم بفتح القاف لا الفاء وإسكان الهاء آخره ميم، والنهاس مُنكَّر في رواية الترمذي ومعرَّف عند ابن ماجه.

وضبط «شفعة الضحى» بضم الشين ثم قال: وقد تفتح . عبارة ابن الأثير في «النهاية»: تروى بالفتح والضم كالغرفة والغرفة - أي من الماء. ومقتضى كلام صاحب «الغريبين» الفتح فيها لا غير؛ فإنه ضبطها كذلك بالقلم ثم قال القتيبي -يعني ابن قتيبة- : الشفع: الزوج، ولم أسمع به مؤنثًا إلا ها هنا، وأحسبه ذهب بتأنيثه إلى الفعلة الواحدة أو إلى الصلاة ثم ذكر الشفعة المشهورة (ق٤٩-أ) بالضم.

قوله في حديث أبي الدرداء: «أوصاني حبيبي» كذا رواه أحمد والنسائي وغيرهما بنحوه من حديث أبي ذر ، ووجد هنا في حديث الأصل المعزو إلى مسلم وغيره «لم أدعهن» بالميم وهو خطأ ظاهر بلا شك؛ ولعله من النساخ وإنما هو «لن» وقد ذَكَرَ المصنف الحديث بعينه من مسلم في صوم ثلاثة أيام على الصواب وهو «لن أدعهن» ورواه أبو داود من غير طريق مسلم عن أبي الدرداء بلفظ «أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن لشيء» وعنده «وسبحة الضحى في السفر والحضر» وكذا روى حديث أبي هريرة المصدَّر به هذا الباب من غير طريق الشيخين بلفظ «أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن في سفر ولا حضر ركعتي الضحى، وصوم ثلاثة أيام من الشهر، وأن لا أنام إلا على وتر». والحاصل أن

لفظة «لم» هنا تحريف ولحن لأنها حرف نفي لما مضى، و«لن» لما يستقبل، وإنما مراد الصحابي أنه يواظب على ذلك ولا يتركه. والله أعلم.

قوله بعده في حديث أنس «من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة» : «أن الترمذي وابن ماجه روياه بإسناد واحد عن شيخ واحد» هو أبو كُرَيب، عن يونس بن بُكَير، عن ابن إسحاق ، عن موسى بن فلان بن أنس - وقد قيل: إن هذا المبهم حمزة بن أنس - عن عمه ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس به، لكن رواه ابن إسحاق بالعنعنة في ابن ماجه وبالتحديث في الترمذي، ويونس ابن بكير وإن كان قد خرج له مسلم فقد ضعفه النسائي، وقال أبو داود: ليس هو عندي حجة، يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث .

«نعيم بن هَمَّار» مذكور هنا وفي الورع والتواضع منسوبًا فيهما إلى غطفان، وفي اسم أبيه أقوال هذا أصحها وأشهرها، وهو بفتح الهاء والميم المشددة آخره راء مهملة، وذكر أبو بكر بن أبي داود وغيره أنه من غطفان جُذَام لا من غطفان قيس عيلان بالمهملة .

قوله في حديث أبي ذر الذي رواه البزار: «إن صليت الضحى ركعتين لم تكتب من الغافلين» ثم أحال ببقيته، كذا رواه البيهقي، وقال : في إسناده نظر، ولفظه «لم تكن من الغافلين ، وإن صليتها أربعًا كتبت من المحسنين، وإن صليتها ستًّا كتبت من القانتين، وإن صليتها ثمانيًا كتبت من الفائزين، وإن صليتها عشرًا لم يكتب لك ذلك اليوم ذنب، وإن صليتها اثنتي عشرة بَنَى الله لك بيتًا في الجنة» .

ذكر من ابن خزيمة والطبراني حديث أبي هريرة : « لا يحافظ على صلاة الضحى إلا أوَّابٌ ، وهي صلاة الأوَّابين» وفاته ما رواه مسلم في ذكر صلاة الأوابين لها في أفضل أوقاتها من طريق أيوب السختياني عن القاسم (ق٤٩-ب)

ابن عوف الشيباني «أن زيد بن أرقم رأى قومًا يصلون من الضحى فقال: أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل؛ إن رسول الله ﷺ قال: صلاة الأوابين حين ترمض الفصال».

ثم روى أيضًا من طريق هشام الدستوائي، عن القاسم، عن زيد قال: «خرج رسول الله ﷺ على أهل قباء وهم يصلون فقال: صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال».

والفصال: جمع فصيل، وهو الصغير من أولاد الإبل ورمضت بكسر الميم ترمَض بفتحها: إذا احترقت أخفافها بالرمضاء، وهي الرمل الذي اشتدت حرارته بوقوع الشمس عليه، يعني: أن الأفضل أن تصلى الضحى عند اشتداد الحر وارتفاع الضحى، قال الجوهري: والضحاءُ هو عند ارتفاع النهار الأعلى، وإن كانت تجوز من ارتفاع الشمس إلى زوالها.

قوله في **«الترغيب في صلاة التسبيح»**: «أن طريق عكرمة عن ابن عباس فيها صححه جماعة منهم: شيخه الحافظ أبو الحسن المقدسي المالكي» هو علي ابن المفضَّل - بضم الميم وتشديد الضاد - المالكي.

قوله: «إن الحاكم قال: حدثنا أحمد بن داود بمصر» إلى أن قال فيه: «ألا أسرُّكَ؟» هكذا في بعض نسخ الترغيب وهو الصواب وفي كثير منها «ألا أبشرك» والظاهر أنه تصحيف، إلى أن قال المصنف: «وشيخه» يعني شيخ الحاكم أحمد ابن داود بن عبد الغفار إلى آخر جرحه. هذا عجيب منه حيث تخيل أن هذا الرجل المتكلم فيه شيخ الحاكم، وإنما هو شيخ شيخه بلا شك، لكنه أسقط سهوًا شيخ الحاكم أبا علي الحسين بن علي وهو ثابت في نفس الرواية وأنه أخبره به املاءً[1]، فهو غلط نشأ عن سقط، وأسقط من نفس المتن أيضًا شيئًا

(١) كذا هو في «المستدرك» (١/ ٣١٩) حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ إملاءً من أصل كتابه ثنا أحمد بن داود به.

لا ينبغي إسقاطه، قال البيهقي في باب صلاة التسبيح من كتابه «الدعوات» بعد أن ساق حديث ابن عباس المبدأ بذكره: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ - يعني الحاكم - قال: حدثنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ إملاءً قال: أخبرنا أحمد بن داود بن عبد الغفار بمصر من أول الحديث إلى قوله: «ألا أهب لك» ثم قال: فذكر الحديث ببعض معناه وزاد في الأذكار: «لا حول ولا قوة إلا بالله» وقال عند رفع الرأس من السجدة الثانية : «ثم تقوم فتقولهن عشرًا تمام هذه الركعة قبل أن تبتدئ القراءة في الثانية» ثم قال: أحمد بن داود المصري ضعيف .

قوله : «ابن أبي رِزْمَةَ» هو بكسر الراء المهملة وإسكان الزاي المعجمة وبالميم. والرزمة: الكارة من الثياب ونحوها .

و «أبو جَنَاب» بفتح الجيم والنون الخفيفة آخره موحدة .

قوله في حديث (ق٥٠-أ) ابن عباس الذي رواه الطبراني في «الأوسط» بالذكر قبل السلام : «ألا أنحلك» هو من النحل وهو العطية ، يقال نحل ينحل - بفتح الحاء فيهما - كمنع يمنع . وأول الدعاء «اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى. . . » إلى آخر ما في الأصل، كذا رواه عنه تلميذه: أبو نعيم الأصبهاني في أوائل كتاب «حلية الأولياء» وكذا في كتابه «قربان المتقين» لكن عنده «وطلبة أهل الرغبة» والطلبة بكسر اللام، وعنده: «اللهم إني أسألك مخافة» وعنده : «حتى أعمل» وعنده: «أناصحك في التوبة» وعنده: «حسن الظن بك، سبحان خالق النور» لكن زاد المصنف عليه لفظة : «إني» قبل «أسألك مخافة» ويحتمل أن يكون الهيثمي قلد المصنف[1] ويكون ذلك وقع في نسخة كل منهما بالأصل

---

(١) يبدو أنه سقط شيء يتعلق بلفظ الهيثمي في «مجمعه» ، ولفظ هذه الجملة عنده (٢/ ٢٨٢) : سبحان خالق النار وهي في «الترغيب» (١/ ٢٤٠) : سبحان خالق النور .

«وسبحان خالق النور» أنسب وأقرب من «خالق النار» إن لم تكن «النار» مصحفة من الناسخ، ومما يؤيد ذلك: تكرير نبي الله داود في توبته «سبحان خالق النور» كما ذكره عنه وهب بن منبه والحسن البصري وغيرهما. والله أعلم بالصواب .

قوله في **«الترغيب في صلاة التوبة»** : «إلى براز من الأرض» ثم ضبطه بكسر «الباء» والكسر خطأ، والصواب فتحها، وهو اسم للفضاء الواسع البارز الظاهر الذي ليس فيه ساتر، وقد أصاب رحمه الله في أول «حواشي مختصره لسنن أبي داود» عند قوله : «كان إذا أراد البراز أبعد» فقال البَراز - بفتح الباء - اسم للفضاء الواسع، فكنوا به عن قضاء الحاجة، كما كنوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يتبرزون في الأمكنة الخالية، وكما سُمي الغائط أيضًا ، وأمّا البِراز بكسر الباء فهو مصدر من المبارزة أي في الحرب . انتهى . وقال في كتاب الحمّام - بتشديد الميم الأولى منه - عند حديث يعلى بن أمية «أنه ﷺ رأى رجلا يغتسل بالبراز. . .» الحديث : البَراز: بفتح الباء يريد الموضع المنكشف بغير سترة. انتهى أيضًا. وقال المازري في كتابه «المعلم» : إنه بفتح الباء، قال: والعامة تغلط فيه فتكسرها، وكسرها إنما يستعمل في المبارزة . انتهى . وقال الخطابي : أكثر الرواة يقولون بكسر الباء، وهو غلط .

قوله بعده في حديث بريدة وقول بلال «ما أذنبتُ قط» «أن ابن خزيمة رواه» ثم قال: «وفي رواية : ما أذنت» . قلت: الثانية هي الصحيحة ويدل عليها الحديث الآخر المشهور: «بين كل أذانين صلاة» وغيره . ولفظه «أذنبتُ» مصحفة من «أذنت» وقد ذكر المصنف حديث بريدة المذكور بحروفه وعزوه في تجديد الوضوء مقتصرًا على لفظ «أذنت» وقد رواه الترمذي وفي آخره «إلا توضأت عندها ورأيت أن لله عليَّ ركعتين. فقال رسول الله ﷺ : بهما» أي: بهاتين الصلاتين، وقال : حديث حسن صحيح غريب. (ق٥٠-ب) ورواه

بنحوه ابن حبان والحاكم وصححه على شرط الشيخين والإمام أحمد بالفعل الأول كما ذكرته في المحافظة على الوضوء لكن لا محل لذكر هذا الحديث هنا، وقوله فيه «أذنبت» تصحيف فاحش إنما هي «أَذَّنْتُ»[1] . والله أعلم.

قوله في **«الترغيب في صلاة الحاجة»** : «فائد» هو بالفاء ممدود لا بالقاف .

ذكره حديث ابن مسعود من كتاب الحاكم ثم قال: «وقال أحمد بن حرب». . . إلى آخره يوهم أنه أخرجه من هذا الطريق ثم ذكر ما ذكر، وإنما أخرجه من طريقين إلى عامر بن خداش أسقط أولاهما، والمذكور هو في الثانية فقال: أخبرنا محمد بن القاسم بن عبد الرحمن العتكي، حدثنا محمد بن أشرس السلمي، حدثنا عامر بن خداش النيسابوري، حدثنا عمر بن هارون البلخي، عن ابن جريج، عن داود بن أبي عاصم، عن ابن مسعود.

ثم قال: وحدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري ، حدثني إبراهيم بن علي الدَّيْبُلي . وحدثني أحمد بن حرب - وكتبه لي بخطه - حدثنا عامر بن خداش فذكر بنحوه، ثم ذكر عنهم ما جربوه ، فتنبَّهْ لهذه الأشياءِ التي تقع في التلخيص .

واعلم أنه إذا قُرِئَ مثل هذا السند فلابد أن يؤتى بلفظة «قال» قبل «حدثنا» وشبهها من الألفاظ الزوائد ولو تكرر مجيؤها لعدم تمام الكلام وانتظامه بدونها، وإن كان النساخ يحذفونها ويرمزون لحدثنا وأخبرنا ونحوهما اختصارًا واقتصارًا في الكتابة ، فلا بد من الإتيان بها وبأشباهها في القراءة .

و«الدَّيْبُلي» المذكور بدال مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم موحدة مضمومة ثم لام مكسورة .

---

(١) المنذري - رحمه الله - تبع في ذلك الإمام ابن خزيمة ، فقد ذكره في صحيحه (٢/ ٢١٣ - ٢١٤ رقم ١٢٠٩) بلفظ «أذنبت» وبوب عليه باب استحباب الصلاة عند الذنب يحدثه المرء لتكون تلك الصلاة كفارة لما أحدث من الذنب .

وقال العراقي في «تخريج الإحياء» في الحديث المتقدم : رواه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» بإسنادين ضعيفين جدًّا فيهما عمر المذكور، كذبه ابن معين وفي الحديث علل أخرى. قلت : بل ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»، وقال: قد صح عن النبي ﷺ النهي عن القراءة في السجود .

قوله آخر «**دعاء الاستخارة**» ثم «ارضني به» قال «ويسمي حاجته» ؛كان في نسختي «رضني» ثم ألحقتُ ألفًا من النسخ و «رضني» هو لفظ ابن ماجه ، ورواية للبخاري ، وفي هذه الرواية عنده «وأسألك من فضلك» بإسقاط «العظيم» وفيه: «اللهم فإن كنت تعلم هذا الأمر - ثم يسميه بعينه - خيرًا لي في عاجل أمري وآجله قال: أو في ديني ومعاشي وعاقبة أمري» وفيه: «اللهم وإن كنت تعلم أنه شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال: في عاجل أمري وآجله - فاصرفني عنه واقدر لي. . .» إلى آخره . وكذا رواية أبي داود «ورضني» (ق٥١-أ) وعنده «اللهم فإن كنت تعلم أن هذا الأمر - تسميه بعينه الذي تريد - خير لي في ديني ومعاشي ومعادي، وعاقبة أمري فاقدره لي» وفي آخره : «أو قال في عاجل أمري وآجله» . وعند الترمذي «اللهم إن كنت تعلم» وعنده «معيشتي» . وكذا عند النسائي في آخره «ثم أرضني» . وعند ابن ماجه «اللهم إن كنت تعلم هذا الأمر - فيسميه ما كان من شيء- خيرًا لي» وعنده : «حيث ما كان» وعنده وعند أبي داود «وبارك لي فيه».

* * *

قوله في أول «كتاب الجمعة» : «وزيادة ثلاثة أيام» في موضعين «وذلك الدهرَ كله» بنصب الجميع على الظرف .

قوله: «وعن يزيد بن أبي مريم» هو ضد ينقص، ويشتبه ببُريد بن أبي مريم تصغير برد، وسيأتي في الجهاد أبسط من هذا .

قوله : «رواه أحمد والطبراني من رواية حرب عن أبي الدرداء» كان يتعين على المصنف أن ينسبه تمييزًا له - كما فعل قريبًا في «الترهيب من الكلام والإمام يخطب» - وهو ابن قيس من رجال «المسند» وقد ذكر البخاري عن عمارة بن غزية أن حربًا هذا كان رضى، وذكره ابن حبان في الثقات . قال المصنف هنا وفي «الإنصات للخطبة»: لم يسمع من أبي الدرداء . يعني : أنه روي عنه مُرْسلا ، قال أبو حاتم الرازي: لم يدركه والحديث مرسل ، وهو في سنِّ مالك بن أنس.

قوله : «ثم روى - يعني ابن خزيمة - بإسناده الصحيح إلى طاوس قال: قلت: لابن عباس زعموا. . .» هذا الحديث رواه البخاري والنسائي وغيرهما.

قوله في حديث أوس بن أوس الذي فيه : «فأكثروا عليَّ من الصلاة فيه»: «رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان» قلت: وكذا الحاكم في «المستدرك» وغير واحد، وقد أورده المصنف في الصلاة على النبي ﷺ آخر كتاب الذكر أيضًا، وعزاه إلى أحمد والحاكم أيضًا، وأنه صححه لكنه أسقط هناك النسائي، وكلهم رووه من طريق حسين الجعفي - وعنه رواه الإمام أحمد- عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأشعث الصنعاني، عنه به .

لكن رواه ابن ماجه كالجماعة آخر كتاب الجنائز في باب الوفاة النبوية، وقد أورده قبل ذلك في باب فضل الجمعة من كتاب الصلاة بإسناده ولفظه حرفًا حرفًا؛ لكنه قال: «عن شداد بن أوس». قال الحافظ المزي في «الأطراف»: وذلك وهم منه، والصواب عن أوس بنْ أوس كما رواه في الجنائز . كذا نبه عليه في موضعين من زيادته، ورواة حديث أوس المذكورون ثقات مشهورون؛

لكن أعله جماعة من الحفاظ كما ذكر ذلك المصنف في «حواشي مختصره لأبي داود» وأشار إليه هنا وكذا غيره بأن حسينًا الجعفي لم يسمع من عبدالرحمن ابن يزيد بن جابر، وإنما سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وهو ضعيف (ق٥١-ب) لا يحتج به، فلما حدث به حسين غلط في اسم الجد فقال: «ابن جابر»، قال البخاري في «تاريخه الكبير»: عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السُّلمي الشامي عن: مكحول، سمع منه: الوليد بن مسلم، عنده مناكير، قال: ويقال: هو الذي روى عنه: أهل الكوفة أبو أسامة وحُسين فقالوا: عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، وابن تميم أصح. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي [عن][1] عبدالرحمن ابن يزيد بن تميم، فقال: عنده مناكير، يُقال: [هو][2] الذي روى عنه أبو أسامة وحُسين الجعفي، وقالا هو يزيد ابن جابر، وغلطا في نسبه، ويزيد بن تميم أصح، وهو ضعيف الحديث. وقال الوليد: كان عند عبد الرحمن كتاب أبي الأشعث الصنعاني وأبي كبشة السلولي. وقال الخطيب: روى الكوفيون أحاديث عبد الرحمن بن يزيد بن تميم عن ابن جابر، ووهموا في ذلك فالحمل عليهم في تلك الأحاديث، ولم يكن ابن تميم ثقة. وقال موسى بن هارون الحمال: روى أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وكان ذلك وهمًا منه رحمه الله هو لم يلق ابن جابر وإنما لَقِيَ ابن تميم، فظن أنه ابن جابر وابن جابر ثقة، وابن تميم ضعيف. وقد أشار غير واحد من الحفاظ إلى ما ذكره هؤلاء الأئمة، لكن يجاب عنه بأن حسينًا الجعفي قد صرح بسماعه له من عبدالرحمن بن يزيد بن جابر.

فقال ابن حبان في «صحيحه»: حدثنا ابن خزيمة، حدثنا أبو كريب، حدثنا حسين بن علي، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فصرح بسماعه له منه.

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠٠).
(٢) في «الأصل»: في. وهو تحريف، والمثبت من «الجرح والتعديل» وهو الصواب.

وكذا رواه أحمد بن حنبل في «المسند» عن حسين، عن ابن جابر بالعنعنة، ثم روى بعد ذلك حديثين آخرين قال فيهما حسين : حدثنا عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر.

وقولهم: إنه ظن أنه ابن جابر، وإنما هو ابن تميم فغلط في اسم جده بعيد؛ فإنه لم يكن يشتبه على حُسين هذا بهذا مع نقده وعلمه بهما وسماعه منهما.

فإن قيل: فقد قال ابن أبي حاتم في كتاب «العلل» : سمعت أبي يقول: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر لا أعلم من أهل العراق يُحدِّث عنه، والذي عندي: أن الذي يروي عنه أبو أسامة وحسين الجعفي واحد، وهو عبد الرحمن ابن يزيد بن تميم؛ لأن أبا أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة خمسة أحاديث أو ستة أحاديث منكرة لا يحتمل أن يحدث عبدالرحمن بن يزيد ابن جابر بمثله، ولا أعلم أحدًا من أهل الشام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديث شيئًا، وأما حسين الجعفي فإنه يروي عن عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ في يوم الجمعة أنه قال أفضل الأيام (ق٥٢-أ) : يوم الجمعة، فيه الصعقة ، وفيه النفخة ، وفيه كذا» وهو حديث [منكر][1] لا أعلم أحدًا رواه غير حسين الجعفي وأما عبد الرحمن بن يزيد ابن تميم فهو ضعيف الحديث ، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة. انتهى كلامه. قيل: قد تكلم في سماع حسين الجعفي وأبي أسامة من ابن جابر، فأكثر أهل الحديث أنكروا سماع أبي أسامة منه، قال يعقوب بن سفيان: قال محمد بن عبد الله بن نمير: وذكر أبا أسامة فقال: روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ويروى أنه ليس بابن جابر المعروف، ذكر لي أنه رجل يسمى باسمه، قال يعقوب: صدق هو عبد الرحمن بن فلان بن تميم

(١) في «الأصل» منكرًا . والمثبت من «علل ابن أبي حاتم» (١/ ١٩٧ رقم ٥٦٥) .

فدخل عليه أبو أسامة فكتب عنه هذه الأحاديث فروى عنه، وإنما هو إنسان يسمى باسم ابن جابر، قال يعقوب: وكأني رأيت ابن نمير: يتهم أبا أسامة أنه علم ذلك وعَرِفَ ولكن تغافل عن ذلك. قال: وقال لي ابن نمير أما ترى روايته لا تشبه سائر حديثه الصحاح الذي روى عنه أهل الشام وأصحابه. وقال ابن أبي حاتم: سألت محمد بن عبد الرحمن بن أخي حسين الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: [قدم الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم ويزيد بن يزيد ابن جابر][(١)] ثم قدم عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بعد ذلك بدهر، والذي يُحَدِّث عنه أبو أسامة ليس هو ابن جابر، هو ابن تميم . وقال أبو بكر بن [أبي][(٢)] داود : سمع أبو أسامة من ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الدمشقي، وجميعًا يحدثان عن مكحول، وابن جابر أيضًا دمشقي، فلما قدم ابن تميم الكوفة قال: [أنا][(٣)] ابن يزيد الدمشقي وحدث عن محكول، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر الذي روى عنه ابن المبارك، وابن جابر ثقة مأمون، وابن تميم ضعيف: وقال أبو داود : متروك الحديث، حدث عنه أبو أسامة وغلط في اسمه ، فقال: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي وكل ما جاء عن أبي أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد فإنما هو ابن تميم. انتهى ، وأما رواية حسين الجعفي عن ابن جابر فقد ذكرها الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» وقال: روى عنه حسين ابن علي الجعفي، وأبو أسامة حماد بن أسامة - إن كان محفوظًا - فجزم برواية حسين عنه، وتردد في رواية أبي أسامة ، وقد ذكر الدارقطني ذلك نصًّا في كلامه على كتاب أبي حاتم في الضعفاء فقال: قوله: حسين الجعفي روى عن : عبد الرحمن بن يزيد بن [تميم خطأ، الذي يروى عنه حسين هو

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٨٤) و «الجرح والتعديل» (٥/ ٣٠٠) .

(٢) سقطت من «الأصل» .

(٣) في «الأصل» : أخبرنا . وهو تحريف ، والمثبت من «تاريخ دمشق» (٣٦/ ٤٤) و «تهذيب الكمال» (١٧/ ٤٨٤) وهو الصواب ، لأن القائل هو عبد الرحمن بن يزيد نفسه .

عبدالرحمن بن يزيد بن[(١)] جابر، وأبو أسامة يروي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم فيغلط في اسم جده. هذا كلامه.

ثم للحديث علة أخرى وهي: أن عبد الرحمن بن يزيد لم يذكر سماعه من أبي الأشعث قال القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه «الصلاة على النبي ﷺ» (ق٥٢-ب) حدثنا علي بن عبد الله - يعني: ابن المديني- قال: حدثنا الحسين بن علي الجعفي: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر سمعته يذكر عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، فذكره، وليست هذه بعلة قادحة، فإن للحديث شواهد من حديث جماعات، وقد خرجنا عن الحد المقصود في هذا ولولا أن المصنف أشار إليه لما تعرضنا له، والله أعلم.

وضبطه بعده هنا وكذا فيما سيأتي في «الصلاة على النبي ﷺ» لفظة «أرمْتَ» زاد في «حواشي مختصره لسنن أبي داود» بوزن «ضربت» ثم أخذ عبارة الخطابي في «المعالم» فقال: وأصله «أرْممت» أي: بَلَيتَ وصرت رميمًا، حذفوا إحدى الميمين، وهي لغة كما قالوا ظلت أفعل كذا أي: ظللت، وأحسْتُ كذا أي أحسسته، في نظائر لذلك. قال هنا في الأصل: وروي أُرِمتَ - بضم الهمزة وبكسر الراء- قلت: والذي حكاه الحافظ ابن دحية فيما نقله عنه صاحب «سلاح المؤمن» إنما هو فتح الهمزة لا ضمها، نعم قال ابن الأثير في «جامع الأصول»: قالوا: ويجوز أن يكون معناه أُرِمتَ بضم الهمزة بوزن أُمِرت. قال المصنف في «حواشيه»: وقال الحربي: الصواب: أَرَمَّتْ أي: بفتح الهمزة والراء المخففة والميم المشددة وإسكان التاء، قال: وتكون التاء لتأنيث العظام أو رَمَمْت أي صرت رميمًا، قال: وقد قيل فيها غير هذين، قال: والأول هو الذي يرويه أصحاب الحديث ووجهه ظاهر. انتهى كلامه.

---

(١) سقطت من «الأصل» ولابد منها، وأثبتها من تعليقات الدارقطني على «المجروحين» لابن حبان (ق٤٤-أ).

قوله بعده بحديث : وعن أنس بن مالك قال: «إن الله ليس بتارك أحدًا. . .» إلى آخره «رواه الطبراني في «الأوسط» مرفوعًا فيما أرى بإسناد حسن». انتهى .

كذا وقع له شكًّا منه ولا شك في رفعه عند الطبراني في معجميه «الأوسط» و«الصغير» كما عزاه إليه الحافظ الهيثمي في «مجمعه» وقال : إن رجاله رجال الصحيح.

قوله بعده في حديث أبي هريرة وحذيفة : «وهو في مسلم بنحو اللفظ من حديث حذيفة وحده» قلت: ليس كذلك؛ بل أخرجه مسلم عنهما ثم ساقه قريبًا منه من حديث حذيفة وحده.

قوله «ذكر يوم الجمعة فقال: فيها ساعة» هذا سبق قلم وإنما هو «فيه» إذ الضمير عائد إلى اليوم وهو مذكر، وذا واضح غير خاف.

قوله في «**الترغيب في الغسل يوم الجمعة**» في حديث أبي سعيد في الغسل والسواك والتطيب : «رواه مسلم وغيره» وقد رواه هو والبخاري بذكر الغسل وحده من طريق آخر .

قوله في «**الترغيب في التبكير يوم الجمعة**» في حديث ابن مسعود: «فيكونوا منه في القرب» (ق٥٣-أ) وُجِدَ بحذف النون، وإنما هو «فيكونون» بإثباتها ، وقد وقع مثل ذلك في مواضع.

قوله في حديث سمرة آخر الباب «احضروا الجمعة. . .» إلى آخره: «رواه الطبراني والأصبهاني وغيرهما» هذا عجيب ؛ فالحديث رواه أبو داود بنحوه ولفظه «احضروا الذكر وادنوا من الإمام، فإن الرجل لا يزال يتباعد حتى يؤخر في الجنَّة وإن دخلها» .

قوله: «**الترهيب من تخطي الرقاب**» التخطي بلا همز من خطا يخطو خطواً ومن همزه أخطأ، قال الجوهري : يقال: تخطيت رقاب الناس وتخطيت إلى كذا أي: جاوزته . قال: ولا تقل تخطأت بالهمز - يعني فيهما.

والجِسر بفتح الجيم وكسرها : هو الذي يعبر عليه، وجسر جهنم هو الصراط ، وفي رواة الحديث جَسْرٌ وجَسْرَة.

ذكر أول «**الإنصات للخطبة**» حديث أبي هريرة المشهور في ذلك من البخاري وعزاه إلى أصحاب الكتب الستة، ومراده أصل الحديث وإن كان في لفظه تقديم وتأخير وزيادة ونقصان وقد صنفت في ألفاظ هذا الحديث جزءاً أطرفته وطرقته من الكتب الستة و«الموطأ» ومسندي الشافعي وأحمد، والدارمي فلتراجعه فإنه مفيدٌ جدًّا .

قوله في «**الترهيب من ترك الجمعة**» في حديث جابر : «ألا ولا صلاة له ولا زكاة له» وما بعده في أكثر النسخ لفظة «ألا» في الأولى والثانية فقط، وفي بعضها في الخمسة، والذي في ابن ماجه في الأولى فقط.

قوله في «**الترغيب في قراءة سورة الكهف ليلة الجمعة ويومها**» في حديث أبي سعيد في ذلك: «رواه النسائي والبيهقي مرفوعًا، والحاكم موقوفًا ومرفوعًا أيضًا- والدارمي موقوفًا» قلت: النسائي في «اليوم والليلة» على القاعدة المقررة المتكررة لا في «السنن» وكلام المصنف يقتضي أنه لم يروه النسائي إلا مرفوعًا، وقد رواه مرفوعًا وموقوفًا كالحاكم وقريبًا من لفظه الآتي في «**قراءة سورة الكهف**» من غير تقييد عندهما، وغَفَلَ هناك فلم يعزه إلى النسائي أصلا؛ بل إلى الحاكم، وذكر عنه أن ابن مهدي وقفه على أبي هاشم الرُّماني المذكور هو ونعيمُ بن حماد في رواة الترغيب آخرًا - يعني - عن أبي مجلزٍ ، عن قيس بن عباد ، عن أبي سعيد .

قوله: «وقد رواه الدارمي في أواخر مسنده كـذلك باللفظ المذكور من طريق هشيم عن أبي هاشم . ورواه النسائي فـي «اليوم والليلة» كذلك في قراءة سورة الكهف كما أنزلت من غير تقييد من طريق غُنْدَرٍ وابن مهدي كلاهما عن شُعْبَة، عن أبي هاشم، ورواه مرفوعًا من طريق أبـي (ق٥٣-ب) غسان يحيى بن كثير، عن شعبـة عنه، وروى فيه -أيضًا- حديـثه الآخر «من توضأ فقال: سـبحانك اللهم وبحمدك. . .» وقد تقدم في أواخر الوضوء من طريق أبي غسان المذكور، عن شعـبة، عن أبي هاشم مـرفوعًا، ومن طريـق غندر، عن شعبـة، وكذا من طريق ابـن المبارك عن الـثوري -كلاهمـا، عن أبي هاشـم موقوفًا، وقـد أشار المصـنف هناك إلـى أن النسـائي صوب وقـفه، وذكر غيـره أن الرفع خـطأ وأن الصواب موقوف، ووقع للمصنف هنـا توهم أن الكل رووه من طريق أبي هاشم المذكور سوى الحاكـم، فوهم والغرض أنه لا يدور الحديث إلا عـليه، لكن رواه بعض الرواة عنه موقوفًا وبعضهم مرفوعًا كما ترى .

* * *

قوله في «**الترغيب في أداء الزكاة**»: «وروي عن علقمة أنهم أتوا رسول الله ﷺ . . .» . علقمة هذا: هو ابن سفيان بن عبد الله الثقفي، وقيل: علقمة ابن سهيل صحابي، والضمير المذكور بعد راجع إلى قومه وهم ثقيف، والله أعلم.

قوله: «الغاضري» هو بالغين المعجمة المفتوحة والضاد المعجمة المكسورة والراء، وغاضرة قبيلة من بني أسد، وحي من بني صعصعة، وبطن من ثقيف.

قوله في حديث عمير الليثي الذي رواه الطبراني: « وعند أبي دواد بعضه» كذا عند النسائي وهو ذكر الكبائر فقط دون ما قبله وما بعده، روياه بمعناه بإسناد واحد، وكذا أخرجه الحاكم وابن أبي حاتم وغيرهما.

قوله في «**الترهيب من منع الزكاة**» في حديث أبي هريرة في صاحب الذهب والفضة والإبل والبقر والغنم وذكر الخيل والحمر: «رواه البخاري» قلت: لم يخرجه من هذا الوجه، إنما روى ذكر الخيل وحده، وروى في إثم مانع الزكاة من حديثه «تأتي الإبل على صاحبها. . .» وذكر في الغنم مثل ذلك، وليس فيه جعل الذهب والفضة صفائح، إنما ذلك لمسلم، وأخرجه في كتاب الحيل من وجه آخر ولفظه: «يكون كنز أحدكم. . .» إلى آخره وفيه أيضًا: «إذا ما رب النعم لم يعط حقها. . .» الحديث.

وقوله فيه : «حلبها يوم وردها» لم يتعرض لضبط اللام هنا ولا في «حاشية مختصره لمسلم»، وقد فتحها أبو عبيد والجوهري وابن الأثير والنووي، وقال: هي اللغة المشهورة. قال في «المشارق» : وبه ضبطناه -أيضًا- في ترجمة الباب في البخاري، أي: في قوله «باب حلب الإبل على الماء» قال: وهو الذي حكاه النحاة في قولهم: أحلب حلبًا لك شطره، أي: أنه مصدر، وقال النووي: وحكي إسكان اللام وهو غريب ضعيف، وإن كان هو القياس. قلت(ق٥٤-أ): وبالإسكان جزم القرطبي وبدأ به صاحبا «المشارق» و«المطالع» والله أعلم.

قوله في تفسير «الشجاع الأقرع» : «أنه الذي ذهب شعر رأسه من طول عمره» هذا التفسير منكر، وإنما المشهور أنه الذي ذهب لكثرة سمه ، وقد جزم به المصنف نقلا عن أبي دواد صاحب «السُّنن» مقتصراً عليه في «الترهيب من أن يسأل الإنسان مولاه أو قريبه من فضل ماله فيبخل عليه» من هذا الكتاب ، فتناقض كلامه، وقد قال الجوهري: الحية الأقرع: إنما يتمعط شعر رأسه، زعموا لقرية السم فيه، وكذا ذكر أبو عبيد في غريبه: إنما سمي أقرع لأنه يَقْري السم ويجمعه حتى يتمعط شعره، قال الشاعر يذكر حية ذكرًا:

قَرى السَّمَّ حتى انَمازَ فروةُ رأسِه عن العَظْمِ صِلٌ فاتِكُ اللَّسْعِ مارِدُه

عزوه حديث عليٍّ في لعن آكل الربا ومن معه إلى الأصبهاني عجيب فالحديث رواه أحمد وغيره من طريق الأعور عنه.

عزْوُهُ بعده بحديثِ حديث أبي هريرة «عُرِضَ عليّ أول ثلاثة» إلى ابن خزيمة بتمامه، وإلى ابن حبان مفرقًا في موضعين . كذا رواه أحمد بتمامه، وعنده «وعبد مملوك لم يشغله رق الدنيا عن طاعة ربه» وعند الترمذي أوله، وهو ذكر أهل الجنة فقط وحسنه وليس عنده «ذو عيال» ويأتي لفظه قبيل العتق.

قوله في حديث ثوبان الذي رواه البزار: «من ترك بعده كنزًا. . .» إلى أن قال: «فيقول من أنت» لفظ البزار «يقول ويلك ما أنت. . .» إلى أن قال: «الذي خلفت» لفظ البزار «كنزت» .

قوله بعده بحديث في حديث أبي هريرة الذي فيه : «ثم يأخذ بلهزمتيه» وفي نسخة: «بلهْزمتّه» : «رواه البخاري والنسائي»[1] كذا في أكثر النسخ وهو الصواب وفي بعضها: و«مسلم» بدل «النسائي»، وهو خطأ بلا شك؛ إذ لم يرو مسلم هذا الحديث .

(١) في الترغيب (١/ ٢٦٩) : رواه البخاري والنسائي ومسلم .

قوله في حديث عائشة « ما خالطت الصدقة - أو قال الزكاة - مالا إلا أفسدته» وعزوه له إلى البزار والبيهقي ثم تفسيره بما في الأصل. كذا رواه الشافعي والبخاري في «تاريخه» - نسخة - والحميدي في «مسنده» بلفظ: «ما خالطت الصدقة مالا قط إلا أهلكته» وزاد الحميدي: قال: «يكون قد وجب عليك في مالك صدقة فلا تخرجها فيهلك الحرام الحلال» .

قوله: «السنين جمع سنة» بعد أن ذكر «أخذوا بالسنين» هذا منصوب على الحكاية.

قوله في حديث الأحنف «فيتزلزل» ليس في «الصحيحين» فاءٌ .

قوله آخر الفصل في حديث بريدة الذي فيه: «ولا تتمه مثقالا» : «أنه في الترمذي والنسائي وصحيح ابن حبان» (ق٥٤-ب) فاته أبو داود وسكوته عليه، واستدلاله به احتجاج به، وفي إسناده ضعف، فإنه من طريق عبد الله بن مسلم أبي طيبة - بالطاء المهملة وتقديم الياء الأخيرة على الموحدة - السلمي المروزي قاضيها، ذكره ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» وقال ابن حبان: يخطئ، ويخالف . وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به. وقواه غيرهما، وقال الترمذي فيه: حديث غريب. وفي بعض نسخ النسائي: هذا حديث منكر. وقد أشار الشيخ محيي الدين النووي في الكلام على خاتم الحديد من «شرح مسلم» إلى الحديث المذكور، وأنه ضعيف، وأورده بتمامه فيه في «شرح المهذب» وقال: في إسناده رجل ضعيف - يعني أبا طيبة هذا - وأما الشيخ سراج الدين البلقيني فاحتج به في فتاويه لكون أبي داود رواه وسكت عليه فيكون صالحًا للاحتجاج به عنده، ولتقوية غير أبي حاتم لراويه، وقول بعضهم: إنه صالح الحديث.

واعلمْ أن لفظ الترمذي في هذا الحديث أتم من لفظ أبي داود والنسائي، وتتمته بعد ذكر خاتم الحديد : «ثم جاءه وعليه خاتم من صفر، فقال: مالي

أجد منك ريح الأصنام، ثم أتاه وعليه خاتم من ذهب، فقال: ما لي أرى عليك حلية أهل الجنة. قال: من أي شيء أتخذه؟ قال: من فضة، ولا تتمه مثقالا» و[عند][1] النسائي «من شبه» بدل «صفر» وليس عنده ذكر اتخاذه من ذهب وعنده في الحديد والشبه: «فطرحه» وكذا عند أبي داود لفظ الشبه والطرح وأسقط الذهب، لكن قدم الشبه على الحديد.

وقد ذكر القونوي في «شرح الحاوي» أنه لا يحل للرجل اتخاذ خاتم ثقيل. وقال الأذرعي في «القوت» : الصواب ضبط مقداره بما نص عليه الحديث، قال: وليس في كلام الأصحاب ما يخالفه. قلت : وترجم النسائي - وهو معدود من الشافعية - على الحديث المذكور : مقدار ما يجعل في الخاتم من الفضة.

وقد عزا الأذرعي في «القوت» الحديث إلى أبي داود وابن حبان؛ لكنه وقع له فيه شيء لم أره وقع لغيره حيث قال: إنه من حديث أبي هريرة، ثم قلده بعض الشراح، وهو خطأ قبيح بلا خلاف عند جميع أهل هذا الفن ، وهو في نفس الحديث عند الكل عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، وهو بريدة بن الحصيب الأسلمي أحد مشاهير الصحابة ، لا ذكر لأبي هريرة فيه أصلا، ولا ما يقاربه، لكن تحرف عليه وتصحف، ولا أدري سبب حصول ذلك له، فلهذا نبهت عليه لئلا يُغتر به (ق٥٥-أ) فاحذره.

قوله في **«الترغيب في العمل على الصدقة بالتقوى»** في حديث أبي موسى: «الذي ينقل ما أمر به» كذا وجد في النسخ ينقل بالقاف واللام من النقل وهو تصحيف بلا شك؛ وإنما هو «يُنَفِّذ»[2] بضم الياء وفتح النون وتشديد الفاء وكسرها وروي بإسكان النون وتخفيف الفاء بلا تشديد والتشديد أشهر وآخره

(١) في «الأصل» : عندي .

(٢) وهي كذلك في «الصحيحين» ، وقال الحافظ في الفتح (٣/ ٣٥٥) : قوله: «الذي ينفذ» بفاء مكسورة مثقلة ومخففه.

ذال معجمة، لكن صُحفتْ بما ترى وطُولتْ الدال فصارت لامًا والحديث المذكور أورده البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي في «الزكاة» ثم أورده البخاري أيضًا في «الوكالة» «والإجارة» وقد فات المصنف عزوه إلى النسائي، ولفظ الشيخين في الزكاة قريب من لفظ الأصل؛ لكن عند البخاري: «الخازن الأمين» وعنده: «طيب» وفي بعض النسخ :«طيبًا» وعندهما: «الذي ينفذ وربما قال: يعطي» وعندهما «إلى الذي أمر له به».

ولفظ أبي داود : «إن الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به كاملا» وعنده: «حتى يدفعه». وعند البخاري: في الوكالة «الخازن الأمين الذي ينفق - وربما قال الذي يعطي- طيبًا» . وعنده في الإجارة: «الخازن الأمين الذي يؤدي ما أمر به طيبةً نفسه أحد المتصدقين» . ولفظ النسائي: «الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به طيبًا نفسه أحد المتصدقين» .

واعلم أن الرواية في المتصدقين بالتثنية، قال أبو العباس القرطبي في «المُفْهِم»: ويجوز المتصدقِين على الجمع، أي: هو متصدق من المتصدقين.

إيراده بعده حديث «خير الكسب كسب العامل إذا نصح» بالصاد، تخيُّلا : أن المراد بالعامل العامل على الصدقة، والذي يظهر أنه العامل بيده تكسبًا، وحينئذ محله كتاب البيع، وهناك ذكره الهيثمي في «مجمعه» أول البيوع وبوب عليه «باب نصح الأجير» فينبغي تحويله إلى محله وذكره مع ما يشبهه من الأحاديث في هذا الكتاب.

ضبط قوله «تَيْعَرُ» بفتح العين ثم قال: «وقد تكسر» وكان ينبغي له أن يعكس إذ الكسر هو المقدم، ولم يذكر بعضهم غيره وماضيه يَعَرَتْ بوزن ضَرَبَتْ ولم يضبط اليعار ولا شك أنه بضم أوله مثل ما قبله من الثُّغاء والرُّغاء والخُوار.

ذكر الحديث الذي فيه «يحمل سقاءً من أدم» واللفظ الآخر بعده «يحمل

قشعًا» ثم قال: «القشع: مثلثة - القاف وبفتح المعجمة، هو هنا القربة اليابسة وقيل بيت من أدم، وقيل: هو النطع وهو محتمل للثلاثة غير أنه بالقربة أمس» هذا كلامه، وفيه أمور (ق٥٥-ب) منها: ادعاء تثليث القاف وفتح الشين، وخَلْطُ لفظةٍ مفردةٍ بأخرى جمع، وغير ذلك مما ستعرفه:

فأما القشع المفرد المراد ونظيره فهو بإسكان الشين وفتح القاف، قال النووي: وكسْرها ذكره في «شرح مسلم» عند حديث سلمة بن الأكوع: «امرأة من بني فزارة عليها قِشعٌ من أدم» وعلى الفتح اقتصر صاحب «المشارق» وغيره، قال الراوي في مسلم: القشع: النطع. وقال في «المشارق»: أي جلدًا لبسته. وقال في «النهاية»: قيل: أراد به الفرو الخلق. قلت: ولم أر أحَدًا ضم قافه، وأظنه من تصرف المصنف، وقال ابن الأثير في قوله «يحمل قَشْعًا من أدم» أي: جلدًا يابسًا، وقيل: نطعًا وقيل: أراد القربة البالية . وهذه اللفظة حرفها المصنف باليابسة . قال ابن الأثير: وهو إشارة إلى الخيانة في الغنيمة أو غيرها من الأعمال . قال: ومنه حديث سلمة وذكر ما ذكرناه عنه.

وأما «القِشَع» بكسر القاف وفتح الشين في حديث أبي هريرة «لو حدثتكم بكل ما أعلم لرميتموني بالقشع» فقال الجوهري: قال الأصمعي: الجلود اليابسة الواحدة قَشْع - أي : بفتح أوله وإسكان ثانيه- على غير قياس، لأن قياسه قشْعَة مثل بَدْرة وبدَر، إلا أنه هكذا يقال، قال: والقشع: بيت من جَلْدٍ، فإن كان من أدم فهو الطواف - أي: بالفاءِ - قال: والطوارف من الخِبَاء: ما رفعت من جوانبه للنظر إلى خارج . انتهى كلام «الصحاح» . وقال في «النهاية» : في حديث أبي هريرة : «لرميتموني بالقشع» هي جمع «قشع» على غير قياس، قال: وقيل : هي جمع قشعة، وهي ما يقشع عن وجه الأرض من المدر والحجر- أي: يقلع - كبَدْرةٍ وبدرٍ، وقيل : القشعة : النخامة التي يقتلعُهَا

الإنسان من صدره ، أي : لبزقتم في وجهي استخفافًا بي وتكذيبًا لقولي ، قال: ويروى «لرميتموني بالقَشْع» على الإفراد وهو الجلد، أو من القشع : الأحمق، أي : لجعلتموني أحمق . انتهى كلامه . فالمصنف ركب ما ذكره من كلام «النهاية» و«الصحاح» وحرف بعضه، وحذف بعضه، وتصرف من عنده، وخلط لفظة في غيرها كما ترى، وكأنه رأى على القشع المفرد في «النهاية» بالقلم النصب والكسر معًا فحسب أن القاف مثلثة وإنما الأمر على ما قررته وحررته.

قوله في «**فصل المكاسين والعشّارينَ والعُرفاءِ**» في حديث المقدام: «ضرب على منكبيه» بالتثنية، وإنما هو بالإفراد .

قوله فيه : وعن مودود بن الحارث بن يزيد بن كريب بن يزيد بن سيف بن حارثة اليربوعي عن أبيه، عن جده في ذم (ق٥٦-أ) العريف لم يبين جده المذكور وهو يزيد بن سيف كما في «تجريد الصحابة» للذهبي وغيره، وهو من المهمات المطلوبة فاستفده .

وقوله فيه: «هل لك أن تعرُف على قومك» هو بفتح التاءِ وإسكان العين وضم الراء آخره فاء .

«أولا أعرفك؟» (بضم الهمزة وباقيه مثل الأول)[١] بلا تشديد .

قوله في «**الترهيب من المسألة**» : «ابن حُبشي»[٢] بضم الحاء المهملة وإسكان الموحدة وكسر الشين المعجمة وتشديد الياء، وكذلك هو اسم جبل[٣] أيضًا .

---

(١) كذا قال المؤلف ، وقد تعقبه الإمام السندي على حاشية «الأصل» فقال: قوله بضم الهمزة كذا في نسخة أخرى ولعله سبق قلم فإنه إذا كان باقيه مثل الأول تعين فتحها ، فتأمل .

(٢) كذا في «الأصل» والصواب: «حبشي» وهو ابن جنادة السلولي الصحابي ﷺ .

(٣) جبل بأسفل مكة بنعمان الأراك ، كما في «معجم البلدان» (٢/ ٢٤٧) .

قوله فيه: «طَرَفَة العبدي» هو بتحريك الطاء والراء والفاء. وقوله: «العَبْدي» كذا وقع في أكثر نسخ هذا الكتاب بياءِ النسب المشددة آخره وإسقاط لفظة ابن قبله مضافًا، وهو بلا شك وهم قبيح وخطأ فاحش، ولعله من بعض النساخ، فإن العَبْدي نسبة إلى عبد القيس بن أفْصى - بالفاء والصاد المهملة - ابن دُعْمي ابن جَدِيلَة بن أسد بن ربيعة بن نزار، ولا نزاع أن طرفة ليس من هذه القبيلة، إنما هو من بني بكر بن وائل - كما سأذكره - لا جرم كان في نسختي بدل «العبدي» «ابن العبد» بزيادة ابن وجر العبد بالإضافة من غير ياء النسب، وهو الصواب المتعين المقطوع به الذي لا يجوز غيره، وقد ذكره كذلك من لا يُحصى من المصنفين، ومنهم المصنف في «حواشي مختصره لسنن أبي داود» وكذا غيره من الأئمة حتى الجوهري في مادة طرف من «الصحاح» وبالجملة فلا يقال له: العبدي، إنما هو طرفة بن العبد بن سفيان بن مالك بن سعد بن مالك بن ضُبيعة ابن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل، وهو أحد شعراء الجاهلية أصحاب القصائد السبع المعلقات بالكعبة المشهورة، لا نطيل بذكره، وهو ابن أخت المتلمس المذكور في الأصل، والله أعلم.

قوله في تفسير «الرفغ» «أنه الإبط وقيل: «وَسَخَ الثوب» أمّا وسخ الثوب فلا يُسمى رفغًا عند أحد من أهل اللغة كما أوهمه المصنف، وإنما سبق القلم من لفظ الظفر كما سيأتي، وكذا حكاه صاحب «جامع الأصول» وغيره إلى الثوب. وفي كتاب «العين» الرُّفغ كل موضع يجتمع فيه الوسخ، وقال أبو زيد الرفغ: أصل الفخذ، وقال غيره: الأرفاغ: أصول المغابن، وأصله: ما ينطوي من الجسد وكلها أرفاغ. وقال الجوهري: الأرفاغ: المغابن من الآباط وأصول الفخذين. وفي الحديث «عشر من السنة» منها« «نتف الرُّفغين» يعني: الإبطين، وفي الحديث الآخر: «ورفغ أحدكم بين ظفره وأنملته» قال أبو عبيد: أي:

ما بين الأنثيين وأصول الفخذين، قال: ومنه حديث عمر (ق٥٦-ب) «إذا التقى الرفغان فقد وجب الغسل» وقال الليث : الرفغ هنا: وسخ الظفر، كأنه أراد وسخ رفغ أحدكم فاختصر الكلام وأراد عليه الصلاة والسلام إنكم لا تقلمون أظفاركم ثم تحكُّون بها أرفاغكم فيعلق بها في الأرفاغ .

والليث المذكور قبل من أهل اللغة يطلق غالبًا ، وهو الليث بن المظفر، وقد نقل النووي في لغات السواك من «شرحه للمهذب» عن الإمام الأزهري: أنه نسبه هكذا إذ غلطه في تأنيثه السواك، وبكلامه يصدر غالب مَوَادِّ كتابه «تهذيب اللغة» وهو عدة مجلدات، وكذا نقل عنه في «شرح ألفاظ مختصر المُزني» أنه روى عن الخليل في ضبطه اللفظة، وكذا قال النووي : إن أهل المعرفة من اللغويين غلطوه هو والجوهري في تجويزهما لفظ التشويش وإنما يقال: التهويش - بالهاء. قلت: ومن تخيل أنه الليث بن سعد المصري الإمام العلم المشهور فقد أخطأ خطأ فاحشًا ووهم وهمًا قبيحًا.

عزوه حديث عبد الرحمن بن عوف الذي فيه «ولا يفتح عبد باب مَسألة» إلى البزار، له عنده طريق آخر عن أبي سلمة عن أبيه المذكور وقال: إن هذه الرواية أصح.

قوله : «ورواه الطبراني من حديث أم سلمة في «الصغير» كذا في «الأوسط».

قوله: «بشوص السواك» قال في «النهاية» : أي: بغسالته، وقيل: بما يتفتت منه عند التسوك . انتهى.

عزوه حديث «عُرِض عليَّ أول ثلاثة» إلى ابن خزيمة وإشارته إلى مضيه بتمامه في منع الزكاة . لكن هناك زاد ابن حبان رواه مفرقًا في موضعين، وزدنا نحن في تخريجه ثَمَّ عليه.

قوله في حديث أبي سعيد: «ومن استعف يعفه الله» هكذا وجد وإنما هو «يستعفف» ورواية الترمذي ورواية للبخاري «يستعف» ويُعفه - بفتح الفاء - جزم به الكرماني، وقال القاضي عياض في «المشارق»: قوله: «لم نرده عليك» و«لم يضره الشيطان» وكل ما جاء من مثل هذا كقوله «لم تمسه النار» ونحوه فالأوجه فيه الضم على مذهب سيبويه في المضاعف المذكر إذا دخلته الهاء، والرواية بالفتح ومثله «من يستعفف يعفه الله» و«اذهب فرده» كل هذا سواء. انتهى ملخصًا؛ والفتح للخفة والضم للاتباع.

عزا حديث «ليس الغنى عن كثرة العرض» إلى الخمسة وبقي عليه ابن ماجه.

قوله في حديث أبي أمامة «إنك أن تبذلَ الفضل خير لك وأن تمسكه شر لك» قال النووي في «شرح مسلم» : هو بفتح همزة أن - أي: الخفيفة - فيهما التي نصبت لام تبذلَ، وكاف تمسكه مثل قول الله تعالى : ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا خَيرٌ لَّكُمْ﴾[1] (ق٥٧-أ) وقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيرٌ لَّكُمْ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفنَ خيرٌ لَّهُنَّ﴾[3] وقوله : ﴿وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقوى﴾[4] والحديث: «إنك أن تدع ورثتك أغنياءَ خير من أن تدعهم عالةً» وغير ذلك. ومن كسر همزة «أنْ»في الموضعين ولام تبذل ظنًّا منه أنه لالتقاء الساكنينِ وَجَزَمَ كاف «تمسكْه» فقد وقع في التحريف والكذب.

قوله في «**ترغيب من نزلت به فاقه ..**» في حديث ابن مسعود في ذلك : «أن الترمذي قال فيه: حسن صحيح ثابت» كذا وجدتُ هذه اللفظة الأخيرة هنا، وذلك تصحيف وإنما هي «غريب» لا «ثابت».

---

(١) البقرة : ٢٨٠ .
(٢) البقرة : ١٨٤ .
(٣) النور : ٦٠ .
(٤) البقرة : ٢٣٧ .

قوله بعده في «**الترهيب من أخذ ما دفع من غير طيب نفس المعطي**»: «في حضنه» هو - بكسر المهملة وإسكان الضاد المعجمة - ما دون الإبط إلى الكشح.

ذكر «**في السؤال بوجه الله**» - تعالى - حديث أبي أمامة في قصة الخضر - عليه السلام- مع الذي سأله بذلك فباع نفسه لأجله، ثم مع الذي اشتراه، وقد ذكر الحكيم الترمذي في كتابه «نوادر الأصول» عن عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه، عن جده لأمه: وهب بن منبه «أن اسم الذي اشتراه ساجم بن أرقم».

وقد عزا المصنف حديث الأصل إلى الطبراني وغيره، وذكر أن بعض مشايخه حسن إسناده، لكن استبعد ذلك فأجاد، وقد رواه الطبراني - وعنه تلميذه أبو نعيم في كتابه - حدثنا [عمرو][1] بن إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي، حدثنا محمد بن الفضل بن عمران الكندي - وهما مجهولان - حدثنا بقية بن الوليد - وهو أحد المدلسين، وقد عنعن فيه - عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة الباهلي. قال شيخنا ابن حجر في «جزئه في الخضر» : وسند هذا الحديث حسن لولا عنعنة بقية .

وذكر الذهبي في «ميزانه» من مناكير بقية: حدثنا محمد بن زياد ، عن أبي أمامة مرفوعًا هذا الحديث، ثم قال: قال ابن جوصا: سألت محمد بن عوف عنه، فقال: هو موضوع. فسألت أبا زرعة عنه فقال : حديث منكر. قال ابن عدي: لا أعلم رواه عن بقية غير سليمان بن عبيد الله الرَّقي ، وقد ادَّعاه عبد الوهاب بن الضحاك العرضي وهو متهم - قلت : هو من رجال ابن ماجه يروي عن بقية وإسماعيل بن عياش ، وسليمان من رجال الترمذي وابن ماجه - قال :

---

(١) في «الأصل» : عمر . وهو تحريف ، والمثبت من معجم الطبراني الكبير (٨/ ١١٣ رقم ٧٥٣٠) ، وهو الصواب، فقد ذكر الطبراني عمرًا هذا في باب «من اسمه عمرو» من شيوخه في معجميه الصغير (١/ ٢٥٨) والأوسط (٥/ ١٤٥ - ١٤٦) ، ولم أجد لعمرو هذا ترجمة ، والله أعلم .

وأما سليمان فقال فيه ابن معين : ليس بشيء . فسلم منه بقية . انتهى.

وأمَّا ابن كثير فادعى في «تاريخه» أن رفعه خطأ، وأن الأشبه أن يكون موقوفًا قال: وفي رجاله - أي إلى بقية - من لا يُعرف، وقد أسنده ابن الجوزي في (ق٥٧-ب) «عجالته في الخضر» من طريق ابن شاهين، عن الباغندي، عن عبد الوهاب بن الضحاك - ثم جَرَّحه - عن بقية ، فذكر طرفًا منه.

وأسند الشيخ أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي النقاش في كتابه «فنون العجائب» - وليس هو النقاش المقرئ المفسر ذاك أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي البغدادي [(١)]- فقال: أخبرنا أبو الحسن المحمودي محمد ابن محمود بن عبد الله الفقيه، حدثنا أبو بكر محمد بن عمر بن هشام (ح) .

وحدثنا جدي: أبو الحسن أحمد بن الحسن بن أيوب النقاش، أخبرنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك - يعني: ابن أبي عاصم -: حدثنا محمد بن علي ابن ميمون العطار ، حدثنا[(٢)] محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة، فذكر بنحوه، وعنده أن الرجل الذي اشتراه قال: «شققت عليك يا رسول الله ولم أعلم» وقال أيضًا : «بأبي أنت وأمي يا رسول الله احكم في أهلي ومالي ما أراك الله أو أخلي سبيلك» .

---

(١) قلت: أبو سعيد النقاش حافظ ثقة ، وأبو بكر النقاش مفسر متهم، وقد ترجم لهما الذهبي في «سير أعلام النبلاء» .

(٢) كذا في «الأصل» وقد سقط منه رجلان ، بيانه: أن الحديث رواه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٨٧): حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، ثنا محمد بن علي بن ميمون العطار، ثنا سليمان بن عبيد الله ، ثنا بقية بن الوليد، ثنا محمد بن زياد الألهاني به، ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨/ ١١٣ رقم ٧٥٣٠) : حدثنا الحسن بن علي المعمري ، ثنا محمد بن علي بن ميمون الرقي، ثنا سليمان بن عبيد الله ، ثنا بقية بن الوليد، عن محمد بن زياد الألهاني به ، وقد تقدم عن الذهبي أنه ذكر هذا الحديث في منكرات بقية - تبعًا لابن عدي في «الكامل» . وتقدم أيضًا قول ابن عدي : لا أعلم رواه عن بقية غير سليمان ابن عبيد الله الرقي ، وقد ادعاه عبد الوهاب بن الضحاك . . . إلى آخره ، والله أعلم .

ثم قال : قال أبو بكر بن أبي عاصم: هذا خبر ثابت من جهة النقل .

هذا ما ذكره النقاش المذكور (لكنه هو ومن بعده إلى محمد بن زياد التابعي ليسوا في كتابي «الميزان» و«الضعفاء» للذهبي، بل ولا في كتاب شيخه المزي «تهذيب الكمال» غير أبي بكر عمرو بن أبي عاصم شيخ ابن ماجه دون ابنه أحمد المذكور فإنه من قبيل من قبله لا يعرفون بجرح ولا تعديل)[1] والله أعلم بحالهم وبكل شيء.

قوله أوائل **«الترغيب في الصدقة»** : «وفي رواية صحيحة للترمذي : «إن الله يقبل الصدقة. . .» إلى آخره، هذا قلد فيه الترمذي، وليس بمسلم لهما، ولو قال: صححها الترمذي لكانت العهدة عليه دونه؛ لكنه اغتر بقوله: هذا حديث صحيح. ولم ينظر في السند وكيف يُصحح؟ وفيه عباد بن منصور الناجي -بالنون والجيم وآخره مشدد- وهو ضعيف من الرواة المُتكلم فيهم

---

(١) كذا قال المؤلف وفيه عدة أخطاء :

الأول : بحثه عن هؤلاء المتأخرين في «تهذيب الكمال» .

الثاني: تجهيله لهم لعدم وجودهم في «الميزان» و «الضعفاء » للذهبي .

الثالث : كل من جهلهم في الإسناد الثاني للنقاش أئمة ثقات معروفون :

أما أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي النقاش، قال الذهبي فيه: الإمام الحافظ البارع الثقة . ترجمته في السير (١٧/ ٣٠٧ - ٣٠٨) .

وأما جده أحمد بن الحسن النقاش فقال فيه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (١/ ١٥٣) : ثقة صاحب أصول، كثير الحديث .

وأما ابن أبي عاصم، فهو الإمام الحافظ الكبير البارع ، متبع الآثار ، كثير التصنيف ، ترجمته في السير (١٣/ ٤٣٠ - ٤٣٩) .

وأما محمد بن علي بن ميمون الرقي فقال الحاكم : كان إمام أهل الجزيرة في عصره ، ثقة مأمون . ترجمته في «تاريخ الإسلام» للذهبي و «شذرات الذهب » (٢/ ١٤٧) .

الرابع: إيهامه أن عمرو بن الضحاك من رجال السند ، وليس منهم كما ترى .

الخامس : تكنيته لعمرو أبا بكر ، وهو وهم ، إنما هي كنية ابنه أحمد ، ولم أجد من كنى بها عَمرًا ، والله أعلم .

المذكورين في آخر هذا الكتاب فانظر ترجمته هناك، وقول المصنف : إن الترمذي حسن له غير ما حديث وكيف يجزم هنا بصحة هذه الرواية؟.

قوله في حديث أبي هريرة «أو أعطى فاقتنى» قال الشيخ محيي الدين النووي في «شرح مسلم»: كذا هو في معظم النسخ، ولمعظم الرواة بالتاء . قال: ومعناه: ادخره لآخرته - أي: ادخر ثوابه - وفي بعضها «فأقنى» بحذف التاء أى: أرضى. انتهى . ولم يتعرض المصنف في «حاشية مختصره لمسلم» لهذا، وقوله: «رواه مسلم» أي: منفردًا به .

قوله بعد سياق حديث عدي بن حاتم : «ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله» وفي رواية «من استطاع منكم أن يستتر من النار» ثم قال: «رواه البخاري ومسلم» هذا ليس بجيد فإن الرواية الثانية انفرد بها (ق٥٨-أ) مسلم فرواها من غير طريق الرواية الأولى ، فالصواب أن يُعزى بعد الأولى، ثم يقال: وفي رواية لمسلم ، وتذكر، لكن كثيرًا ما يفعل هكذا فيُوهم عود الضمير إليهما كما نبهت عليه في مواضع.

«ميتة السوء» و«ميتة جاهلية» بكسر أولهما، قال ثعلب في «فصيحه» : هو حسن الركبة والمشية والجلسة والقعدة ، تعني الحال التي تكون عليها، وكذلك ما أشبهه، وزاد الجعد عليه: العِمة، والعصبة ، والخِمرة ، والنِّقبة ، واللحفة، واللِّثمة، والبِيعة - من البيع - والكِيلة والوِزنة والطِّعمة والشِّربة واللِّعنة ، والنِّيمة - من النوم - والحيبة - من الحواب - والضِّجعة واللِّبسة والكِسبة . قلت : وكذا الإِرزة والقِتلة والذِبحة ، ونظائرها مما لا يُحصى .

قوله في أثر عائشة المذكور في الموطأ بلاغًا : «فقالت لمولاة لها : أعطها إياه - يعني الرغيف» - كذا وجد في أكثر النسخ في الموضعين . ولفظ «الموطأ» الذي هو الصواب : «أعطيه إياه» بالياء لأنه أمر للأنثى والرغيف مذكر، وذلك

ظاهر . وقوله : «ما كان يهدي لها» إنما هو «لنا» . وقوله: قال مالك : وبلغني: «أن مسكينًا استطعم عائشة. . .» ثم قال: «ذكره في «الموطأ» هكذا بلاغًا بغير سند» أي: ذكر هذا والذي قبله بلاغًا واحدًا بعد الآخر .

قوله في حديث عقبة «كل امرئ في ظل صدقته» : «قال يزيد» هو ابن أبي حبيب المذكور في الرواية الثانية .

وقوله : « فكان أبو الخير مرثد» هو المنسوب في الرواية الأخرى، وهو بالراء المهملة الساكنة والمثلثة المفتوحة ، واليزَني بفتح الياء الأخيرة والزاي المعجمة وبالنون .

قوله بعد مرسل الحسن البصري الإلهيَّ « يا ابن آدم أفرغ من كنزك عندي. .» الذي رواه البيهقي : وقد روينا عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «[إن الله][1] إذا استودع شيئًا حفظه» . قائل هذا هو البيهقي لا المصنف، وهذا الحديث المذكور شاهدًا رواه الإمام أحمد وغيره، وروى النسائي في «اليوم والليلة» : «أن ابن عمر قال لقزعة وأبي غالب لما شيعاه : إن النبي ﷺ حدثنا أن لقمان الحكيم قال. . .» هذا الكلام ثم قال: «وإني أستودع الله دينكم وأمانتكم وخواتيم عملكم» .

ذكر حديث أنس في قضية أبي طلحة وحديقته بيرحاء ثم قال: «رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي مختصرًا» ثم ضبطه «بيرحاء» وأشار إلى ضبط «مال رابح».

ولا بد من تحرير العزو والضبط توسطًا؛ فالحديث مشهور في الأصول كالصحيحين و«السنن» وغيرها من طرق منها السياق المذكور، وقد (ق٥٨-ب) حذف المصنف تتمته وكأنه فعل ذلك للاختصار وهي: «قد سمعتُ ما قلتَ ،

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٢/ ٢٥) و«شعب الإيمان» (٦/ ٥٢٠) .

وإني أرى أن تجعلها في الأقربين. فقال أبو طلحة : أَفْعَلُ يا رسول الله ، فقسمها في أقاربه وبني عمه» .

رواه الشيخان والنسائي من طريق الإمام مالك، وهو رواه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بنحوه، وقد أورده البخاري أيضًا من غير طريق مالك بزيادة.

ورواه مسلم أيضًا والنسائي من طريق بهز، عن حماد بن سلمة ، عن ثابت، عن أنس قال: «لما نزلتْ ﴿لَن تنالوا البر . . .﴾[(١)] الآية قال أبو طلحة : أرى ربنا يسألنا من أموالنا فأشهدك يا رسول الله أني قد جعلتُ أرضي بَريحاء لله»- كذا لفظ مسلم ، وعند النسائي : «أرضي لله » بلا تسمية - فقال رسول الله ﷺ : اجعلها في قرابتك . قال: فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب»

وكذا رواه أبو داود، عن التَّبُوذكي، عن حماد ، لكن عنده «فإني أشهدكَ أني قد جعلتُ أرضي بأريحاء له» يعني لله وذكر باقيه .

ورواه الترمذي ، عن إسحاق بن منصور، عن عبد الله بن بكر، عن حميد، عن أنس قال: «لما نزلتْ هذه الآية : [﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون﴾[(١)] أو ][(٢)] ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ الله قَرْضًا حَسَنًا﴾[(٣)] قال أبو طلحة -وكان له حائط - فقال: يا رسول الله ، حائطي لله ، ولو استطعتُ أن أسِره [لم][(٤)] أُعْلِنْهُ . فقال: اجعله في قرابتك - أو أقربيك » .

ثم أشار الترمذي إلى الطريق الأولى فقال: وقد رواه مالك عن إسحاق بن عبد الله عن أنس. انتهى.

---

(١) آل عمران : ٩٢ .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «جامع الترمذي» (٥/٢٠٩ رقم ٢٩٢٧) .

(٣) البقرة : ٢٤٥ .

(٤) في «الأصل » : ثم . وهو تحريف والمثبت من «جامع الترمذي» (٥/٢٠٩ رقم ٢٩٢٧) .

وأما بيرحاء(١) : فقد ضبطها المصنف هنا بكسر الباء وفتحها ممدودة، ولم يتعرض للراء، وهي بالفتح والضم، ثم ذكر عن بعض مشايخه أن صوابها فتح الباء والراء مع القصر على فيعلى. وقد قدمتُ برواية بريحاء وباريحاء. قال القاضي عياض في «شرح مسلم» : وأكثر رواياتهم في هذا الحرف بالقصر، ورويناه عن بعض شيوخنا بالوجهين، قال: والمد بخط الأصيلي.

ولم يتعرض المصنف هنا للفظة «بخ» وقال في مختصره «كفاية المتعبد»: يقال بالتسكين وبالكسر مع التنوين - أي مخففًا - والكسر دون تنوين، وضم الخاء مع التنوين، قلت: وحكى فيه التشديد - أيضًا - ، وقال الخطابي: الاختيار إذا كررت: تنوين الأولى، وتسكين الثانية . قال المصنف في «كفايته» : قال الخليل: يقال ذلك للشيء إذا رضيته ، ويقال لتعظيم الأمر.

وأشار هنا إلى قوله «مال رابح» روى بالباء الموحدة وبالياء الأخيرة وأوضحه في «كفايته». قال عياض: روايتنا فيه في كتاب مسلم «رابح» بالموحدة، واختلفتْ الرواة فيه عن مالك (ق٥٩-أ) في البخاري و«الموطأ» وغيرهما، فمن رواه بالموحدة فمعناه ظاهر من الربح، بالأجر وجزيل الثواب، أي: ذو ربح . قال في «الغريبين» : كقولك: تامر ولابن، ومن رواه رايح بالياء المهموزة ، فهو من الرواح عليه بالأجر ما بقيت أصوله وثماره . وقال الهروي: أراد أنه قريب العائدة. زاد الزركشي : يصل نفعه إلى صاحبه كل رواح لا يحتاج أن يتكلَّف فيه المشقة والسير.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ٣٨٢) : جاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في «النهاية» فقال: يروى بفتح الباء وبكسرها، وبفتح الراء وضمها، وبالمد والقصر . فهذه ثمان لغات، وفي رواية حماد بن سلمة «بريحا» بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية، وفي «سنن أبي داود» : «باريحا» مثله لكن بزيادة ألف، وقال الباجي: أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور، وكذا جزم به الصغاني، وقال : إنه فيعلى من البراح، قال : ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بئر من آبار المدينة فقد صحف .

قوله في رواية البيهقي بحديث أبي ذر «أن ترضخ مما خوّلك الله وترضخ مما رزقك» كذا وجد بإسقاط الألف بين اللفظتين ولا بد منها فإن الراوي شك هل قال ﷺ هذا أو هذا، وهو ظاهر.

قوله في حديث رافع بن مكيث: «والصدقة تدفع ميتة السوء» كذا في كثير من نسخ «الترغيب» وفي بعضها «تقي مِيتة السوء»[1] وهو الصواب ، وليس في «مجمع» الهيثمي سواه، وفي بعض نسخ «الترغيب» قبل ذلك زيادة الظاهر أنها من بعض النساخ[2] ، والله أعلم .

قوله آخر حديث «مَنْ جمع مالا حرامًا» : «عن ابن حجيرة» هو بضم المهملة وفتح الجيم تصغير حجرة .

قوله بعده في حديث أبي هريرة الذي عزاه إلى ابن خزيمة : «تقول امرأتك أنفق علي أو طلقني . . .» إلى آخره: «لعله مدرج في المرفوع» هو كذلك عند البخاري مصرح بإدراج آخره في كتاب النفقات بلفظ «أفضل الصدقة ما ترك غنى. . .» وفيه: «تقول المرأة إما أن تطعمني وإما أن تطلقني، ويقول العبد: أطعمني واستعملني ، ويقول الابن : أطعمني، إلى من تدعني؟ فقالوا: يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: لا ، هذا من كيس أبي هريرة» وكذا رواه النسائي أيضًا ،نعم روى الدارقطني وغيره من طريق شيبان، عن حماد - وهو ابن سلمة - عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «المرأة تقول لزوجها: أطعمني أو طلقني. . .» الحديث .

وكذا رواه الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» من طريق أبي عبد الرحمن

(١) كذا وقعت في «الترغيب» على الصواب (٢/ ٢٧) .

(٢) وهي قوله: «تطفئ الخطيئة» والحديث رواه الطبراني في الكبير (٥/ ١٧ رقم ٤٤٥١) من طريق عبد الرزاق في «مصنفه» (١١/ ١٣١-١٣٢ رقم ٢٠١١٨) ، وكذا رواه أحمد في «مسنده» (٣/ ٥٠٢) عن عبد الرزاق أيضًا ، وليس عندهم هذه اللفظة ، والله أعلم .

المقرئ عن سعيد [ابن][١] أبي أيوب، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، وأوله «خير الصدقة ما كان منها عن ظهر غنى ، وفيه قال: ومن أعول يا رسول الله؟ قال: امرأتك تقول: أطعمني وإلا فارقني ، خادمك يقول أطعمني واستعملني ، ولدك يقول: إلى من تتركني؟» . والمصنف لم يقف على ما ذكرته فلهذا تخيل ما تخيل وأبعد النجعة فعزاه إلى ابن خزيمة .

قوله بعده هنا وفي الباب الذي يليه: «جُهد المُقل» (ق٥٩-ب) . هو بضم الجيم، قاله ابن الأثير وغيره، ومنه قول الله - تعالى -: **﴿لا يجدون إلا جُهدهم﴾**[٢] والدعاء : «هذا الجُهد» ، والمُقل ضد المكثر .

و«أم بُجَيْد» بضم الموحدة وفتح الجيم مصغر، و [كنية][٣] عمران بن الحصين «أبو نجيد» أوله نون .

قوله آخر الباب: «عن المغيرة بن عبد الله الجعفي قال: جلسنا إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له خصفة (أو)[٤] ابن خصفة» في حديث «تدرون ما الشديد والرقوب والصعلوك»: أنَّ البيهقي رواه . كذا رواه بنحوه وأتم منه أحمد وغيره وسأذكر، لفظه؛ لكن راويه عند البيهقي الصحابي المذكور بالشك، وهو بتحريك الخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء آخره هاء تأنيث، وقد ذكر الهيثمي في «مجمعه» الحديث من المسند في «موت الأولاد» من كتاب الجنائز ثم قال: وفيه (أبو حصبة أو ابن حصبة)[٥] - يعني بالحاء المهملة والصاد الساكنة والباء الموحدة فيهما - ثم قال: قال الحسيني : مجهول، وبقية رجاله ثقات. ثم

---

(١) سقطت من «الأصل» .

(٢) التوبة : ٧٩ .

(٣) في «الأصل» : كنيته . وهو تحريف .

(٤) سقطت من «الترغيب » (٢/ ٢٩) .

(٥) في «المجمع» (٣/ ١١) : أبو حصنة أو ابن حصنة . بالنون وهو تصحيف ، انظر حاشية «الإكمال» (٣/ ١٦٠) و«تبصير المنتبه» (١/ ٤٤٤)

أعاد الهيثمي الحديث في «باب الغضب» وقال: وفيه أبو خصفة أو ابن خصفة ولم أعرفه، كذا رأيته في النسخة مباينًا للأول موافقًا للأصل، ولم يذكر الشريف الحسيني في «رجال المسند» هذا الرجل إلا في حرف الحاء المهملة مع الصاد والموحدة[1] ، فقال في الكنى : أبو حصبة أو ابن حصبة عن رجل شَهِدَ النبي ﷺ يخطب ، وعنه: عروة بن عبد الله الجعفي، مجهول. انتهى ، يعني : صاحب الترجمة [لا][2] الراوي عنه.

وتتمة لفظ «المسند» الذي أشار إليه الحسيني بعد قوله «يخطب» فقال: «تدرون ما الرقوب؟ قالوا: الذي لا ولد له . قال: الرقوب كل الرقوب، الرقوب كل الرقوب، الرقوب كل الرقوب. الذي له ولد فمات ولم يقدِّم منهم شيئًا . قال: أتدرون ما الصعلوك؟ «قالوا»: الذي ليس له مال. قال: (الصعلوك كل الصعلوك، الصعلوك كل الصعلوك، الصعلوك كل الصعلوك)[3]: الذي له مال فمات ولم يقدِّم منه شيئًا، ثم قال ﷺ : ما الصرعة؟ قالوا: الصريع . فقال: (الصرعة كل الصرعة ، الصرعة كل الصرعة ، الصرعة كل الصرعة)[3]: الذي يغضب فيشتد غضبه ويحمر وجهه ويقشعر جلده فيصرع غضبه» .

واعلم أن الذي وقع في «الترغيب» أن راوي الحديث «المغيرة بن عبد الله الجعفي»[4] والذي في «المسند» إنما هو عُروة بدل المغيرة، وليس لهم أحد اسمه المغيرة بن عبد الله الجعفي، إنما لهم المغيرة بن عبد الله بن أبي عقيل اليشكري

(١) قلت: قد اختلف في اسمه على ثلاثة أوجه: فقيل: خصفة أو ابن خصفة ، وقيل: حصبة أو ابن حصبة، وقيل: خصيفة أو ابن خصيفة - كما في «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي (٣/ ١٩٣٨-١٩٣٩) - وفيه وجه رابع وهو: حصينة أو ابن حصينة ، كذا رآه الحافظ ابن حجر في «ترتيب المسند» لابن المحب - كما في «تعجيل المنفعة» (٢/ ٤٣٧) - والله أعلم .

(٢) تحرفت في «الأصل» إلى : إلا .

(٣) كذا في «الأصل» تبعًا لـ «مجمع الزوائد» وفي «مسند أحمد» (٥/ ٣٦٧) تكررت مرتين فقط .

(٢) وكذا هو في «شعب الإيمان» للبيهقي (٦/ ٥١٩ رقم ٣٠٧٠) وروى الخطيب في «المتفق والمفترق» (٣/ ١٩٣٨-١٩٣٩) الحديث من طريقين، في الأولى: المغيرة بن سعيد الجعفي . وفي الثانية المغيرة بن عبد الله الجعفي. ولم يعرفه بشيء ، فقد اختلف في اسمه على ثلاثة أوجه - كما ترى - والله أعلم .

الكوفي فقط، وأما عروة فهو ابن عبد الله بن قشير الجعفي الكوفي، أبو مَهَل - بتحريك الميم والهاء- روى له: أبو داود وابن ماجه والترمذي في «الشمائل».

ثم مقتضى (ق٦٠-أ) سياق «الترغيب»: أن المغيرة المذكور تابعي وأن الصحابي خصفة أو ابن خصفة[1] ، وسياق «المسند» يصرح بأن عروة رواه عن أبي حصبة أو ابن حصبة، عن رجل مبهم شهد النبي ﷺ يخطب، وقد أشار المصنف في «الترهيب من الغضب» إلى ذلك وذكر منه فصل الغضب فقط فقال: ورواه أحمد في حديث طويل عن رجل شهد رسول الله ﷺ يخطب - ولم يسمه - وقال فيه: « ثم قال النبي ﷺ : ما الصرعة...» إلى آخره . وقال الحافظ الذهبي في «تجريد الصحابة» : خصفة أو ابن خصفة مجهول يُروى عنه: «الذي يملك نفسه عند الغضب» . انتهى، والله أعلم بالصواب .

قوله في حديث أبي هريرة حديث السبعة أول « **الترغيب في صدقة السر** » : «رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة هكذا، وروياه - أيضًا - ومالك والترمذي عن أبي هريرة أو أبي سعيد على الشك» انتهى. كذا وُجد في النسخ لفظة روياه بالتثنية ، والضمير عائد إلى البخاري ومسلم وهو خطأ على البخاري بلا شك، كما ستعرفه ، ولعله من بعض النساخ، وقد كان في نسختي أولا وهو الصواب الذي لا يجوز غيره: «ورواه - أيضًا - ومالك والترمذي» بالإفراد فيكون الضمير عائدًا إلى أقرب مذكور، وهو مسلم، دون البخاري فإنه لم يروه بالشك قطعًا كغيره ممن رواه من طريق الإمام مالك، ورواية مالك في «الموطأ» هي التي فيها الشك دون طريق عبيد الله بن عمر العمري، عن خاله: خبيب بن عبدالرحمن، عن جده لأبيه: حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، فإن فيها الجزم بأبي هريرة وحده.

---

(١) وكذا سياق الخطيب في «المتفق والمفترق» والبيهقي في «الشعب» وغيرهما، وهذا اختلاف ثالث في هذا الحديث، والله أعلم .

وقد رواها عن عبيد الله: يحيى القطان، وابن المبارك .

والبخاري روى الحديث في ثلاثة مواضع من «صحيحه» من طريق القطان، وفي موضع منه من طريق ابن المبارك - ومن طريقه -أيضًا- رواه النسائي- كلاهما [عن عبيد الله بن عمر، عن خبيب بغير شك. ورواه مسلم عن زهير بن حرب ومحمد بن المثنى -جميعًا- عن يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بغير شك، ورواه أيضًا عن يحيى بن يحيى، عن مالك] (١) ، عن خبيب بالشك .

وكذا رواه الترمذي من الطريقين المذكورين وقال هكذا رُوي هذا الحديث عن مالك بن أنس من غير وجه مثل هذا وشك فيه وقال: عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد قال: وعبيد الله بن عمر رواه عن خبيب بن عبد الرحمن ولم يشك فيه، فقال: عن أبي هريرة . انتهى كلام الترمذي .

وقال ابن عبد البر في كتابه «التقصي لأحاديث الموطأ» بعد أن ساق الحديث على الشك في أبي سعيد أو أبي هريرة ، قال: وكذلك هو في «الموطأ» عند جميع الرواة فيما علمت إلا أبا قرة موسى بن طارق؛ فإنه قال فيه: عن مالك، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص، عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعًا عن النبي ﷺ ، قال : والحديث محفوظ لأبي هريرة بلا شك، كذلك رواه عبيدالله بن عمر أحد أئمة أهل المدينة (ق٦٠-ب) في الحديث، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة . انتهى.

وبالجملة فالذي ينبغي أن يقال بعد سياق الحديث: رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن أبي هريرة وحده، ورواه مالك في «الموطأ» عن أبي هريرة أو أبي سعيد على الشك، ومن طريقه رواه أيضًا مسلم والترمذي، والله أعلم.

---

(١) سقطت من «الأصل» ولا بد منها أو نحوها، واجتهدت في إثباتها ليستقيم الكلام ، والله أعلم .

قوله: «ابن حَيْدَة» هو بفتح الحاء المهملة وإسكان الياء الأخيرة وبالدال المهملة.

قوله في حديث أبي ذر «ثلاثة يحبهم الله وثلاثة يبغضهم الله» : «رواه أبو داود وابن خزيمة واللفظ لهما» . أما ذكر أبي داود فهو توهم عجيب ووهم قطعي؛ إذ ليس فيه شيء من هذا لا مطولا ولا مختصرًا ، ولا أدري سبب توهمه لهذا وأشباهه .

قوله في **«الترغيب في القرض»** : «أو هدَّى زقاقًا» ضبط شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» في حديث حق الطريق هذه اللفظة بتشديد الدال، قلت: ومنه قول الله - تعالى- : ﴿**أَمَّن لا يَهِدِّي**﴾[1] على قراءة التشديد[2] .

والزقاق معروف مفسر في الأصل من كلام الترمذي وهو أحد الأزقة .

قوله : «والقرض بثمانية عشر. . .» الحديث . قلت: تتمته: «فقلت: يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ (قال)[3] : لأن السائل يسأل وعنده والمستقرض لا يستقرض إلا من حاجة» انتهت التتمة، وليت شعري لأي شيء أسقطها المصنف ولا بد منها ؟ وهذا الكتاب موضوعها، والشيخ عز الدين بن عبد السلام ذكر في كتابه «الفوائد» - وهو غير كتاب «القواعد» - الحكمة في كون القرض بثمانية عشر: أن الحسنة بعشر أمثالها حسنة عدل وتسعة فضل، ولما كان المُقْرِض يُرد إليه ماله سقط سهم العدل مع ما يقابله وبقيت سهام الفضل وهي تسعة وضوعفت في مثلها بسبب حاجة المقرَض فكانت ثمانية عشر.

ذكره آخر الباب حديث أبي هريرة «من نفس عن مسلم ، ومن يسر على مسلم، ومن ستر على مسلم، والله في عون العبد» معزو إلى مسلم والأربعة

---

(١) يونس : ٣٥ .

(٢) انظر «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٨٣-٢٨٤) وتفسير القرطبي (٨/ ٣٤١-٣٤٢) .

(٣) تكررت في «الأصل» .

وأن اللفظ للترمذي وأن النسائي وابن ماجه روياه مختصرًا . لا شك أن لفظ الأصل هو أحد لفظي الترمذي وأبي داود، وأما ابن ماجه فإنه رواه تامًا لا مختصرًا وكذا مسلم بنحوه ، ورواه أبو داود والترمذي تامًا ومختصرًا ، وقد أشرت في أوائل كتاب العلم من هذا الإملاء إلى تخريج هذا الحديث من كتب المذكورين وألفاظهم فيه حيث ساقه المصنف بتمامه أول موضع ذكره فيه .

قوله أول « **الترغيب في التيسير على المعسر** » : «قال: آلله! قال: الله» الأول بهمزة ممدودة على الاستفهام ، والثاني بلا مد، والهاء فيهما مكسورة ، وسيأتي مبسوطًا (ق٦١-أ) في كتاب الذكر.

قوله في الحديث : «أن ينجيه الله من كُرَب يوم القيامة» هي بضم الكاف وفتح الراء، جمع كُرْبة بسكونها.

سياقه فيه حديث أبي اليَسر في ذلك من «مستدرك الحاكم» وتصحيحه له على شرط مسلم، وعزو الحديث إلى ابن ماجه عجيب منه؛ بل ومن الحاكم كيف يخفى عليهما مثل هذا؟ والحديث قد رواه مسلم في آخر «صحيحه» لكن بسياق مطول جدًّا من طريق حاتم بن إسماعيل، عن يعقوب بن مجاهد أبي حَزْرة - بحاء مهملة مفتوحة، ثم زاي معجمة ساكنة، ثم راء مهملة ثم هاء تأنيث - ، عن عبادة ابن الوليد بن عبادة بن الصامت قال: «خرجت أنا وأبي نطلب العلم في هذا الحي من الأنصار قبل أن يهلكوا ، فكان أول من لقينا منهم أبو اليَسَر، وعليه بُردة ومعافري وعلى غلامه مثله . . .» الحديث، وفيه قصته مع غريمه وغلامه «قال: ثم مضينا حتى أتينا جابر بن عبد الله في مسجده وهو يصلي في ثوب واحد مشتملا به. . .» . الحديث بطوله عن جابر، وفي أوله قصة النخامة في المسجد التي ذكرها المصنف في محلها وعزا الحديث إلى أبي داود وغيره وخفي عليه كونه في صحيح مسلم، وقد أشرت إلى ذلك في «كتاب الصلاة» أيضًا .

وقوله فيه «وأشار إلى نياط قلبه» وهذه رواية العذري من رواة مسلم ، و«النياط» - بكسر النون - عرق معلق بالقلب معروف، ولغير العذرى «مَناط قلبه» بفتح الميم .

وحديث أبي اليَسَر عند ابن ماجه مختصراً ، ومن غير طريق مسلم، ولفظه: «من أحب أن يظله الله في ظله فلينظر معسراً أو ليضع عنه» .

قوله في **«الترغيب في الإنفاق»** : «بِجَنَّبَتَيها» هي بفتح الجيم والنون والمثناة تثنية جنبة .

و«آبت الشمس » بالمد لغة في غابت .

قوله: «صُبرٌ من تَمْر» أي: كُوَم ، جمع صُبْرَةٍ وكُومَةٍ ، بضم أولهما في الجمع والإفراد و [ثانيهما][1] مفتوح في الجمع وساكن في الإفراد .

قوله بعد حديث أسماء وفي رواية : «أنفقي وانفحي وانضحي» كذا وقع في كثير من النسخ، والصواب «أو»[2] في اللفظتين والشك من الراوي؛ لكن المصنف أسقط الألفين ولا بد منهما ، - وأيضًا - فهذا اللفظ لمسلم وحده، وانفَحي: بفتح الفاء، وانضِحي: بكسر الضاد، وكلاهما همزته للوصل.

قال القاضي عياض في فصل الاختلاف والوهم من «مشارقة»: كذا رويناه هنا بالنون والضاد المعجمة [والحاء المهملة، وفي الحرف الثالث بالفاء والحاء المهملة، قال بعضهم : صوابه هنا: ارضخي بالراء والخاء المعجمة][3] أي: أعطى وما في الكتاب تصحيف ، ثم قال : وهو مما يبعد عندي.[4]

والصواب الرواية؛ لأن النضح جاء في معنى الصب، واستعمال هذا في العطاء معلوم واستعارته فيه كثيرة.

---

(١) في «الأصل» : تأنيثهما . وهو تحريف .

(٢) وقعت في الترغيب (٢/ ٤٠) على الصواب .

(٣) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «المشارق» (٢/١٧) ولا يستقيم الكلام إلا بها .

(٤) زاد هنا: قال بعضهم: صوابه ارضحي وليس هذا محلها كما سبق .

ونص الشيخ محيي الدين (ق٦١-ب) النووي في «شرح مسلم» على أن «انضحي» هنا بكسر الضاد، وقال : معنى انفحي وانضحي : أعطي . قال: والنفح والنضح : العطاء قال: ويطلق النضح - أيضًا - على الصب فلعله المراد هنا، ويكون أبلغ من النفح . انتهى، وقال أهل اللغة، ومنهم الجوهري: نضحت البيت انضِحه بالكسر، وقال النووي في حديث دم الحيض المتفق عليه: «وتنضِحه» أي تغسله. قال: وهو بكسر الضاد، قاله الجوهري وغيره. انتهى. وكذا ذكره غير النووي بالكسر ، وفي السيرة : أنه عليه الصلاة والسلام قال يوم أحد لأمير الرماة «انضح الخيل عنا بالنبل» وهذه اللفظة أيضًا بالكسر ، قال الجوهري: أي ارمهم . . . إلى أن قال: وهو ينضح عن فلان، أي: يذب عنه ويدفع . فهذه [المادة][1] وإن كانت مشتركة فإنها مكسورة الأمر والنهي والمضارع من قاعدة التصريف ضَرَبَ يَضرِبُ ، بخلاف مضارع قولك: نَضَحَ الإناء ونحوه ينضَح أي: رشح؛ فإنه بالفتح، كما نقله الجوهري عن ابن السكيت من باب منع يمنع، وكان شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» عند حديث دم الحيض «وتنضِحه» أراد أن ينقل عن أهل اللغة أن مضارع هذه اللفظة بالكسر، فسبق قلمه أو وهمه إلى الفتح، وإنما تعرضت لهذا خوفًا من الوقوع فيه والاغترار به تقليدًا فاستفد هذه القواعد المهمات النفائس وادع لمليها ومفيدها .

قوله بعد أن ساق حديث ابن مسعود «لا حسد إلا في اثنتين. . . » إلى آخره وفي رواية «رجل آتاه الله القرآن. . . » الحديث، ثم قال: «رواه البخاري ومسلم» هذه العبارة توهم أن كلا الروايتين من حديث ابن مسعود، وليس كذلك ، بل الثانية من حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم عنه، والحديثان متفق عليهما، وقد نبهت على شيء يتعلق بهذا في أثناء قيام الليل.

---

(١) في «الأصل» : المدة . وهو تحريف، وقد كتب الإمام السندي بقلمه: لعله المادة . قلت: وهو الصواب .

ذكر من الطبراني حديث سهل بن سعد في ذكر الدنانير والمصباح «. . . فقالت : أهدي لنا في مصباحنا» . رواه بمعناه من حديث عائشة؛ وإنما روى القصة الأولى دون الثانية، وكذا ابن سعد - أيضًا - والإمام أحمد وهناد بن السري في «الزهد» وغيرهم .

قوله في حديث أنس« كان لا يدخر شيئًا لغد» : «رواه ابن حبان والبيهقي من رواية جعفر الضبعي عن ثابت - وهو البُناني - عنه» هذا إبعاد للنجعة، فالحديث رواه الترمذي هكذا واستغربه ثم ذكر أنه روي عن جعفر عن ثابت مرسلا .

ذِكره «ما أحب أن لي أحدًا ذهبًا» وما في معناه من حديث أبي سعيد وهو من رواية عطية العوفي ، ومن حديث ابن عباس، وهو في «الصحيح» من حديث أبي ذر وأبي هريرة عجيب.

قوله: «فإذا فيه ألف أو ألفين» كذا في بعض النسخ، ولعله من النساخ، وفي بعضها «ألفان»[1] وهو ظاهر .

قوله في حديث سلمة بن الأكوع في الذي ترك ثلاثة دنانير فقال بأصابعه ثلاث كيّات المساق من مسند أحمد : (ق٦٢-أ) : «(أن)[2] البخاري رواه بنحوه» ينبغي حذف ذكر البخاري أو استثناء المذكور من الحديث أنه ليس عنده .

عزوه أواخر «**ترغيب المرأة في الصدقة من مال زوجها إذا أذن**» حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده «إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها» إلى الترمذي وهم بلا شك؛ إذ ليس فيه بل ولا في غيره قطعًا؛ إنما الذي فيه حديث أبي أمامة المذكور هنا بعده، صدَّر به باب نفقة المرأة من بيت زوجها ثم قال: وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وأسماء بنت أبي بكر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وعائشة.

---

(١) كذا هو في الترغيب (٢/ ٤٣) على الصواب .

(٢) تكررت في «الأصل» .

ثم ثنـى بحديث عـائشة فساقـه من طريق عـمرو بن مرة، عـن أبي وائل، عنـها: «إذا تصدقـت المرأة من بـيت زوجها كـان لها أجـر وللزوج مثـل ذلك وللخازن مـثل ذلك، ولا ينقص كل واحـد منهم. . .» إلى آخره . وهـو اللفظ المذكور الـذي انقلب علـى المصنف ، بلا تردد وقـد أسقط منه - أيـضًا - ذكر «الخازن» فلـهذا ثنى ولابـد من التثلـيث كما فـي رواية أول الباب بـل هذا أحد ألفاظها ، وحسنه الترمذي .

ثم ثلث فساقه أيضًا من طريق منصور، عن أبي وائل، عن مسروق، عنها؛ لكن بلفظ: «إذا أعطت المرأة من بيت زوجها بـطيب نفس غير مفسدة، كان لها مثل أجره، لها ما نوت حسنًا، وللخـازن مثل ذلك» ثم قال فيه: حسن صحيح وهو أصـح من حديث عـمرو بن مـرة عن أبي وائل . يـعني لـكونه لم يـذكر مسروقًا فـانتقل نظر المصـنف أو فكره لما رأى قبـله ذكر عبد الله بـن عمرو في حديث «لا تجوز لامرأة عطية» وأنه من طريق عـمرو بن شعيب إلى لفظ حديث عائشة المذكور، وحصل ما ترى من الخلط والخبط والانقلاب والإيهام، وما الأمر إلا ما ذكرته محررًا بلا ارتياب، والله الموفق الهادي العالم بالصواب .

قوله آخر حديث أبـي سعيد في «**إطعام الطعـام وسقي الماء**»: «كساه الله يوم القيامة من حلل الجنة» وأنه لفظ التـرمذي . هذا مما قلَّد فيه رزينًا وجامع الأصول وزاد : «يوم القيامة» علـى الترمذي وأبدل «خُضر الجنة» «بحللـها» وإنما لفظه كذا، ولفظ أبـي داود في اللفـظ الآتي في الصـدقة على الفـقير مما يـلبسه مـن «كتاب اللباس» : «من خضر الجنة» وقد قال التـرمذي بعد أن ساقه من طريق أبي الجارود الأعمى، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد موقوف : وهو أصح عندنا وأشبه .

ورواه أبو داود باللفظ الآتـي في اللباس بمعناه بتقديم الكـسوة على الإطعام والسقي من طريق أبي خالد الدَّالاني، عن نبيح العَنزي - (والباء)[1] مصغر - ، عن أبي سعيد مرفوعًا .

(١) كذا في «الأصل» ولعله سقط قبلها : بالنون .

وقوله بعده : ورواه ابن أبي الدنيا موقوفًا على ابن مسعود ولفظه : «يحشر الناس يوم القيامة» ليس بجيد؛ إذ الثاني حديث مستقل ينبغي قطعه عن الأول.

قوله في حديث أبي هريرة : «من أصبح منكم اليوم صائمًا» : «رواه ابن خزيمة» . هذا إبعاد للنجعة؛ فالحديث رواه مسلم وغيره، وكذا ذكره المصنف (ق٦٢-ب) في عيادة المريض من أواخر الكتاب، وعزاه إلى ابن خزيمة -أيضًا- ويأتي التنبيه عليه هنالك أيضًا إن شاء الله .

والنُّجْعة : بضم النون وإسكان الجيم - طلب الكلأ في موضعه، ويتكرر التعبير بهذه اللفظة .

قوله: «وأبو ظلال اسمه هلال بن سويد أو ابن أبي سويد» . أما تسميته هلالا فمسلَّمٌ ، وأما كنية أبيه: فأبو هلال، ويقال: أبو مالك، ويقال : أبو سويد، واسمه ميمون ويقال : سويد، ويقال: يزيد ، ويقال : زيد ، كذا في «الكمال» و«تهذيبه»، وقال الذهبي في موضع من «الميزان» في أبي ظلال هلال بن سويد قال: ويقال: ابن أبي سويد ، وفي موضع آخر قال: هلال بن ميمون، قال: وهو هلال بن أبي سويد.

قوله في حديث أنس «سبع تجرى للعبد بعد موته» : «تقدم أن ابن ماجه رواه من حديث أبي هريرة» أي: في أوائل هذا الكتاب في نشر العلم .

قوله في قصة الحاكم آخر الباب: «فسأل الأستاذ» هو بضم الهمزة وآخره ذال معجمة، ضبطه ابن السمعاني في «الأنساب» وابن الجواليقي في «المُعَرَّب» ووصف به غير واحد؛ وليس بعربي، وهو الماهر بصنعته، والعجب من شيخنا ابن حجر في «تحرير مشتبه الذهبي» كيف لم يتعرض لإعجام ذاله وكسر أوله فوهم.

قوله فيها: «وطرح الجَمْد» هو بفتح الجيم وسكون الميم نقيض الذَّوْب ؛ وهو ما جَمَد من الماء لشدة البرد.

قوله في الفصل الذي بعده: «بُهَيسة» هي بضم الموحدة وفتح الهاء وإسكان المثناة التحتانية وبالسين المهملة آخرها هاء تأنيث .

قوله في حديث عائشة : «فكأنما تصدق بجميع ما طيبت تلك الملح» هكذا الرواية بالتأنيث، والله أعلم.

وقوله في الحديث : «يا حُميراء» كل حديث فيه هذا اللفظ مثل هذا، فالحديث الذي في ليلة النصف من شعبان، والحديث الذي في أكل الطين، والحديث الذي في الماء المشمس، وغير ذلك فهو ضعيف - ومنهم من يجعل الأخير موضوعًا - إلا حديثها في نظرها إلى الحبشة ولعبهم، وفيه أنه قال لها: «يا حُميراء» فهو صحيح رواه النسائي في «سننه الكبرى» .

قوله في حديث «المسلمون شركاء» وفي آخره قال أبو سعيد - يعني: الماء الجاري- ثم عزا الحديث إلى ابن ماجه . أبو سعيد المذكور هو شيخ ابن ماجه، بل شيخ الستة، مشهور بكنيته ولقبه، وهو عبد الله بن سعيد الأشج .

قوله في أول «**الترغيب في شكر المعروف**» : «ومن آتى إليكم معروفًا» . «آتى» هنا بمد الهمزة أعطى، ومنه حديث علي في البخاري «آتى إلى النبي ﷺ حُلة سيراء» وغيره .

قوله في حديث جابر «ومن كتم فقد كفر» قال الترمذي: يقول كفر تلك النعمة .

قوله في حديث أسامة «من صنع إليه معروف» : «رواه الترمذي» وقال (ق٦٣-أ) قبل عزوه إليه وفي رواية : «من أولي معروفًا أو أسدي إليه معروف» هذا يُوهم أن الترمذي رواه باللفظين المذكورين، وإنما رواه بالأول فقط، ختم به كتاب البر والصلة من «جامعه» ، وأخرجه هو والنسائي في «عمل اليوم والليلة» عن إبراهيم بن سعيد الجوهري - زاد الترمذي: والحسين بن الحسين المروزي-

قالا: حدثنا الأحوص بن جواب، عن سُعَيْر بن الخمس، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة به، وقال الترمذي: حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث أسامة إلا من هذا الوجه. قال: وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله . انتهى، وأما اللفظ الثاني المذكور فلا أدري لمن هو ، ثم قال المصنف: «وقد أسقط من بعض نسخ الترمذي» قلت: هو ثابت في نسخنا وفي «الأطراف» ، والله أعلم .

قوله بعد حديث أبي هريرة «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» : «أنه رُوي برفع اسم «الله» و«الناس» وبنصبهما وبرفع «الله» ونصب «الناس» وبعكسه أربع روايات» قال في «حواشي السنن» : فَمَنْ رفعهما فمعناه : مَنْ لا يشكره الناس لا يشكره الله، وإذا نصبتهما فمعناه : من لا يشكر الناس بالثناء عليه، لا يشكر الله - تعالى - فإن العبد قد أُمِرَ بذلك . ( وإذا رفعت قولك «النَّاسُ» ونصبت قولك «الله» فمعناه: لا يكون من الناس شكر إلا لمن كان لله شاكرًا، وذلك بالثناء عليه بنعمه)[١] ، وإذا رفعتَ قولك «الله» ونصبتَ «النَّاسَ» كان معناه: لا يكون من الله شكر إلا لمن كان شاكرًا الناس . انتهى كلامه رحمه الله .

قوله في آخر حديث أنس (والمكافأة بهمز آخرها)[٢] «قال المهاجرون : ذهب الأنصارُ بالأجر كله» : [رواه أبو داود والنسائي واللفظ له][٣] وكذا رواه أحمد والترمذي وقال: حديث صحيح غريب.

* * *

(١) كتب الإمام السندي حاشية على «الأصل» نصها : الأولى أن يقال في معناه : من لا يشكره الناس لبخله عليهم بما أنعم الله عليه ، لا يكون شاكرًا لله .

(٢) كذا في «الأصل» ولا محل لها هنا ، والله أعلم .

(٣) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٢/٥٦) .

قوله في أول «**الترغيب في الصوم**» في حديث أبي هريرة الإلهي « قال الله: كل عمل ابن آدم له» إلى أن قال فيمن رواه: «وأبو داود» الذي عند أبي داود: «إذا كان أحدكم صائمًا فلا يرفث ولا يجهل فإن امرءا قاتله أو شاتمه، فليقل: إني صائم إني صائم» فلا فائدة في عزوه إليه هنا مع سياقه الجماعة إنما محله في ترهيب الصائم من الغيبة والفحش الآتي .

قوله في تفسير الحديث المتقدم «ولخلوف فم الصائم» «الخلوف: بفتح الخاء المعجمة» . قلت ضم الخاءِ في هذه اللفظة هو المعروف في كتب اللغة والغريب، وهو الذي ذكره الخطابي وغيره، بل هو الصواب، وذكر القاضي عياض أنه الذي قيده عن المتقنين، وأنه الرواية الصحيحة قال: وكثير من الشيوخ وأكثر المحدثين يروونه بفتح الخاء، قال: (ق٦٣-ب) وهو خطأ عند أهل العربية . وكذا قال الخطابي : إن الفتح خطأ، وعَدَّه في غلطات المحدثين ، وإنه إنما هو بالضم مصدر خَلَفَ فمه يخلُف خُلوفًا ، قال الزمخشري في «الفائق» : وخلوفة . قال المنذري المصنف في «حواشيه على مختصره لمسلم» : وخُلفةً أي: بضم الخاء . قلت: أخذها من رواية لمسلم والنسائي «لخلفة فم الصائم» ثم قال: وأخلف يخلف إخلافًا إذا تغيرتْ رائحته انتهى .

وقد أورد الأصبهاني في «ترغيبه» من طريق ابن مردويه بعض طرق حديث أبي هريرة هذا، وفيه: «ولخلوف فم الصائم إذ هو أخلف. . .» الحديث ثم قال: كذا في كتابي «أخلف» وهو لغة، واللغة المشهورة خلف. انتهى، وقال ناظم المطالع :

خَلَفَ خُلْفَةَ الخُلُوفُ ريحُ      للقابسي اضمم وافتح الفتح قبيح

قال القاضي عياض: وأهل المشرق يقولونه بالوجهين، وبهما ضبطناه عن القابسي .

والصواب الضم، وبالغ النووي في «شرح المهذب» فقال: لا يجوز فتح الخاء، واحتج غيره لذلك بأن المصادر التي جاءت على فَعول - بفتح أوله - قليلةٌ، ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها .

قال الخطابي: والخَلوفُ بالفتح الذي يَعِدْ ويُخلفُ ، قال الشاعر :

جزى الله عني جَمْرَةَ ابنَةَ نَوفَل    جَزَاء خَلوفٍ بالخلالةِ كاذب (١)

انتهى . وَجَمْرَةُ هذه بالجيم على اسم جمْرَة النار. وغلَّط ابن دقيق العيد في شرح كتابه «الإلمام» من قاله بالفتح ، وقال: لأنه ينقل المعنى إلى غير المراد به المستحيل إرادته ها هنا ، فإن الخَلُوف الشخص الذي يكثر إخلافه لوعدِهِ . وقال أبو البقاء العكبري في «إعراب الحديث» له الخاء مضمومة لا غير، وهو مصدر خَلَفَ فُوه يَخْلفُ إذا تغيرتْ ريحُه . قال: وهو مثل قَعَدَ قُعودًا وخرج خُروجًا، والفتحُ خطأ انتهى. وكذا قاله المطرزي الحنفي في «المعرب» : أن الخُلوف بالضم لا غير. مع أن المصنف - أعني المنذري- عكس ضبطه هنا في «كفاية المتعبد» وجرى على الصواب المشهور الذي جزم به الجمهور فقال: «وخلوف فم الصائم» بضم الخاء: هو ما يخلف بعد الطعام في الفم من ريح كريهة . وكذا ضبطه بالضم كما قدمناه عنه في «حواشي مختصره لمسلم»، والله أعلم .

عزوه حديث عثمان بن أبي العاص «الصيام جُنَّة من النار» إلى ابن خزيمة، كذا رواه الإمام أحمد وغيره .

قوله: «وعن سلمة بن قيصر» ثم ذكر أن الطبراني سماه سلامة. هذا وما بعده يقتضي أنه صحابي، ويرد قول الذهبي في «التجريد» : الأصح أنه

---

(١) كذا ذكره الخطابي - رحمه الله - والبيت للنمر بن تولب والمشهور من روايته :

جزى الله عنا جمرة ابنة نوفل    جزاء مغل بالأمانة كاذب

تابعي. قال: وله حديث في الصوم لا يـثبُت . وذكر أنه حضرمي والخلاف في اسمه، وذكر الترمذي في «باب فضل الصوم» من «جامعه» من الصحابة: منهم: سلامة بن قيصـر هذا ، بل في رواية حُمَيد (ق٦٤-أ) بن زنجويـه من «ترغيبه»: سلامة بن قيصر صاحب النبي ﷺ ، روى حديثه المذكور في الأصل من طريق ابن لَهيْعة عن زبَّان بن خالد، عن لَهيعـة بن عقبة، عن عمرو بن ربيعة، عنه ، وكذا رواه أبو يعلى من هذا الطريق لكن سماه سـلمة، وفيهما التصريح بسماعه من النبي ﷺ ، وأفاد الخطيب البغدادي في كتابه «تلخيص المتشابه في الرسم» أن زَبَّان بن خالد - المار - مولى لبني أُمية، وأنه بالزاي المعجمة والموحدة - فإنه قد قيل فيه «ريان» أي: بالمهملـة والياء الأخيـرة، قال: إلا أن الأول أصح وأنه يروي عن لهيعة عن زبان المذكور: ابن وهب وعـبد الله بن عبد الحكم المصريان وعبد الله بن يوسف التنيسيُّ وكامل بن طـلحة البصري إلا أن التنيسي لم ينسب زبّان وقال ابن وهب فيه: سلمة بن قيصر .

قال: ورواه سعيد بن عُفَير عن ابن لهيعة عن ريان بن خلدة .

قال : ورواه أبو عبد الرحمن المُقرئ عن ابن لهيعة فقال فيه: عن لهيعة عن أبي الشعثاء هو عمرو بن ربيعة .

قال : ورواه إسحاق بن الطباع عن ابن لهيعة فقال: فيه عمرو بن راشد بدل ابن ربيعة، وذلك وَهْمٌ منه .

وقد يلتبس «زَبـانُ بن خالد» هذا «بزبان بن فائد» الـذي يروي عن سهل بن معاذ بن أنس الجـهني عن أبيه نسخة، وروى عـنه: ابن لهيعة واللـيث بن سعد وسعيد ابن أبي أيوب ويحيى بن أيوب ورِشدين [ابن][1] سعد، وكلاهما مصري يروي عن ابن[2] لهيعة ، ثم أخرج الحديث المذكور من طريق ابن عبد الحكم عن

(١) سقطت من «الأصل» .
(٢)زاد بعدها في «الأصل» : أبي . وهي زيادة مقحمة .

ابن لهيعة إلى سلامة بن قيصر مرفوعًا . وقال في «التجريد» : سلمة بن قيصر، يقال لـه : سلامة . وقال في «التلقيح»: سلامة بـن قيصر - وقيل: سلمة - الحضرمي انتهى.

وقال ابن يونس : سلمة بن قيصر الحضرمي، وأهل الشام يقولون: سلامة، من أصحاب رسول الله ﷺ ، روى عنه: أبو الخير اليزني وأبو الشعثاء عمرو ابن ربيعة[1] المسمى في رواية غيره عن سلمة بن قيصر عن أبي هريرة بنحوه. وبهذا أعله ابن أبي حاتم في «مراسيله» وقال فيه: هو وأبوه الحضرمي الشامي، وسمياه هما وأبو زرعة: سلامة . ونقل عن أبيه أنه قال: ليس حديثه من وجه يصح ذكر [صحبته][2] وعن أبي زرعة قال: ليستْ له صُحبة، روى عن: أبي هريرة، روى عنه: عمرو بن ربيعة انتهى. وهذا مستند الذهبي في كلامه السالف ومن تبعه، وصوب أحمد بن صالح المصري أن الحديث عن ابن قيصر عن النبي ﷺ بغير واسطة أبي هريرة وأن المقرئ شيخ الإمام أحمد فيه حسب أن في السند أبا هريرة، وأن ابن قيصر له صُحبة، وكذا ذكره في الصحابة: الحسن بن سفيان وأبو يعلى والطبراني وابن حبان وابن منده وغيرهم .

قوله في حديث أبي أمامة «دلني على عمل أدخل به الجنة. . .» إلى آخره (ق٦٤-ب) : «رواه ابن حبان» كذا أحمد .

قوله بعده في حديث أبي سعيد «ما من عبد يصوم يومًا»: «رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي» كذا ابن ماجه .

قوله في الفصل بعده في حديث عبد الله بن عمرو «اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء أن تغفر لي» زاد في رواية «ذنوبي» : «أن البيهقي رواه» كذا رواه ابن ماجه به دون الزيادة.

---

(١) سقط إعلال ابن يونس للحديث .

(٢) في «الأصل» : صحبة . والمثبت من «المراسيل» لابن أبي حاتم (ص٦١) .

قوله بـعده في حديث أبـي هريرة : «ثلاثة لا ترد دعـوتهم: الصائـم حتى يفطر»: «رواه أحـمد في حديث والترمذي وحـسنه واللفظ له وابـن ماجه وابن خزيمة وابن حبان ، إلا أنهم - يعني من بـعد الترمذي - قالوا: «حتى يفطر» . كلامه هنا يـقتضي أن لفظ الترمذي «حـين يفطر» ولفظ الباقـين «حتى»؛ وليس كذلك، فالحديث أخرجه الترمذي في موضعين من «جامعه» ثانيهما في الدعوات بهذا اللفظ المذكور المستقل من طريق سعدان الجهني، عن سعد الطائي، عن أبي مُدِلة - بضم الميم وكسر الدال المهملة وتـشديد اللام المفتوحة آخرها هاء تأنيث، وهم ثقات - عـن أبي هريرة . وهذه الطريق هـي التي حسنها التـرمذي ونسخ كتابـه متفقة علـى لفظة «حتى» بـالتاء المثنـاة فوق، بل جزم النووي بـأن الرواية هكـذا، وكذا ابن الملـقن في غريـب ألفاظ كتـابه «أدلة المنـهاج» كذا هو حـتى -بالـتاء- فإيـاك أن تصـحفه بـحين، ثم مـن الطريـق المذكـور أخرج الجمـاعة المذكـورون الحديث المـذكور مخـتصرًا ، والإمـام أحمد مـطولا، وقد أخـرجه الترمـذي - أيضًا مطولا - نحـو سياق أحمد في «صـفة الجنة» لكن مـن طريق حمزة الزيات عن زياد الطائي - وهو واهٍ - عن أبي هريرة بطوله، ثم قال: ليس إسناده بذاك القوي ، ولـيس هو عندي بمتصل . هذا كلام الـترمذي، ولو اطلع المصنف على هذه الرواية المطولة لم يَعْزها إلى الإمام أحمد وحده في الصيام في موضعين، وفـي «العَدْل» و«الظلم» في مـوضعين آخرين، وهذه الروايـة المطولة يوجد فيها في بعـض نسخ الترمذي «حين يفطر» وفي المعتمـد منها «حتى» وكان في بعضهـا «حتى» فعُلِمت «حين» والظـاهر أنه من النساخ، وأن كلـتا الروايتين «حتى» ورأيت في حاشية نسخة مغربية قريبـة من الصحـــة قرأها شيخنا حافظ دمشق فـي عصره ابن نـاصر الدين عـلى الحافظ ابـن الشرايحـي «حتى يفـطر» ومصحح عـليهـا مرتـين وفي الأصل، ومكتوب عليـها نسخة، ثم علـى تقدير ثبوت «حين» فـي بعض نسخ التـرمذي فإنما هي في الـرواية المطولة المتـكلم في

إسنادها - ولم يطلع عليها المصنف كما علمت - لا في الرواية المستقلة المختصرة (ق٦٥-أ) المحسَّن إسنادها فإن كان لفظة «حين» فيها في نسخة المصنف بالترمذي فذاك، وإلا فلا أدري ما أوجب له هذا؟ والله أعلم .

قوله هنا في «**الترغيب في صيام رمضان**» في حديث أبي هريرة « كان رسول الله ﷺ يرغب في قيام رمضان »: «رواه البخاري» هذا ليس بجيد؛ إذ ليس ذلك عند البخاري، إنما عنده : «من قام رمضان. . .» إلى آخره، ومن طريق آخر - أيضًا .

قوله في حديث ابن عباس في فضل صيام رمضان بمكة المعزو إلى ابن ماجه: «ولا يحضرني الآن سنده» قلتُ: رواه عن ابن أبي عمر العدني، عن عبد الرحيم بن زيد العمي - وهو متروك ، قاله البخاري والنسائي وغيرهما -عن أبيه - وله ترجمة في الرواة المختلف فيهم في آخر هذا الكتاب - عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس . ولكونه لم يستحضر حال سنده صدَّره بعَنْ ولم يصدر بلفظ رُوِيَ.

قوله في حديث أبي سعيد المساق من البيهقي : «وليس عبد مؤمن يصلي في ليلة فيها» كذا رواه أبو الشيخ في كتاب «الثواب» بمعناه لكن عنده: «في ليلة منها» يعني: من ليالي شهر رمضان، وهو الصواب المتعين ، ولعل لفظة «فيها» الموجودة في «الترغيب» تصحفت بها لقربها منها.

قوله في حديث سلمان الطويل المعزو إلى ابن خزيمة والبيهقي الذي في أوله: «قد أظلكم شهر عظيم مبارك» : «ومن أسقى صائمًا» كذا وقع هنا، ولعله من بعض النساخ، ولفظ الحديث وهو الصواب الذي لا يجوز غيره «ومن أشبع».

قوله عقبه: «ورواه ابن خزيمة والبيهقي - أيضًا - باختصار عنه من حديث أبي هريرة وفي إسناده كثير بن زيد» ثم قال: وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله

ﷺ : «أظلكم شهركم هذا . . .» الحديث، ثم قال: «رواه ابن خزيمة وغيره» انتهى قلتُ: الظاهر - والله أعلم - أنه أراد أن يعطف على حديث سلمان حديث أبي هريرة الثاني: «أظلكم شهركم هذا. . .» وهو الذي في إسناده كثير ابن زيد الأسلمي، وله ترجمة في الرواة المختلف فيهم في آخر هذا الكتاب، فتخيل التعدد ووقع له ما ترى، ولا ريب أن حديث سلمان مباين لحديث أبي هريرة إسنادًا ومتنًا فإنه من طريق علي بن زيد بن جُدعان - كما [أشار][1] إليه - عن ابن المسيب، عنه، وحديث أبي هريرة من طريق كثير بن زيد، عن عمرو بن تميم عن أبيه عن أبي هريرة ، وقد رواه غير ابن خزيمة جماعة منهم أحمد بن حنبل في «مسنده» والطبراني في «معجمه الأوسط» وغيرهم من هذا الطريق، والحاصل أن هذا خلط وخبط يتعين اطراحه، ورواه الأصبهاني وعنده: «أنه ﷺ كان إذا دنا رمضان يقول : (ق٦٥-ب) أظلكم شهركم هذا ومحلوفِ أبي القاسم الذي يحلف به ما مر على المسلمين، وكذا على المنافقين» إلى أن قال: «ومحلوف أبي القاسم الذي يحلف به إن الله ليكتب» إلى أن قال: «وذلك أن [المؤمن][2] يعد نفقته وقوته للعبادة وأن الفاجر يعد لغفلة المسلمين وعورتهم، فهو غُنْم للمؤمن نقمة للفاجر» كذا وجدتُ في آخره. وقد قال: الشريف الحسيني في «رواة المسند» : عمرو بن تميم المازني مولاهم، عن: أبيه، عن أبي هريرة، وعنه: كثير بن زيد، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال البخاري: في حديثه نظر. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: عمرو بن تميم هذا أحسبه عمرو بن تميم الذي رأى ابن الزبير ركع دون الصف، الذي روى عنه عثمان بن الأسود. انتهى. وقال ابن حزم في «المُحلَّى» في عمرو : منكر الحديث . وقال الحسيني في «رجال المسند» أيضًا: تميم المازني عن: أبي هريرة، وعنه: ابنه: عمرو،

---

(١) سقطت من «الأصل» والسياق يقتضيها ، والله أعلم .

(٢) في «الأصل» : المؤمنين .

مجهول. وقال في كتابه «رجال العشرة» - وهي مع الستة: الموطأ ومسند أبي حنيفة والشافعي وأحمد - : لا يُدرى من هو فتعقب عليه شيخنا ابن حجر فقال: أخرج له ابن خزيمة في «صحيحه» الحديث المذكور، وقال : عَمرو ابنه يقال له: مولى بني رمانة وهو مديني، قال: وصرح ابن المبارك عن كثير بن زيد، عن عمرو، عن أبيه بسماعه من أبي هريرة . انتهى ما نقله عن ابن خزيمة، وقال الهيثمي في «مجمعه» : تميم مولى ابن رمانة، ولم أجد من ترجمه. كذا قال.

قوله بعده في حديث أبي هريرة المعزو إلى «الصحيحين»: «إذا جاء رمضان» وفي آخره «وصفدت الشياطين» هذه الرواية والتي بعدها لمسلم؛ لكن أول الثانية عنده: «إذا كان رمضان» ثم ذكر بعدها ثالثة أولها «إذا دخل رمضان» وأحال باقيها على ما قبلها، وللبخاري ثنتان في حديث مخول الأولى: «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة» والثانية: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب السماء» (والثاني مثل رواية مسلم الثانية المذكورة في الأصل)[1].

وقوله في لفظ الترمذي وابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي المساق من طريق أبي بكر بن عياش، عن الأعمش، عن أبي صالح عنه مرفوعًا : وقد رواه الترمذي وابن ماجه كلاهما عن أبي كريب، عن أبي بكر به؛ لكن عند ابن ماجه: «من رمضان» وعنده «ونادى مناد » وعنده «في كل ليلة» وزاد الترمذي بعد استغرابه له: لا نعرفه إلا من حديث أبي بكر . قال: وسألت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: حدثنا الحسن بن الربيع: حدثنا أبو الأحوص، عن الأعمش، عن مجاهد قوله: «إذا كان أول ليلة من شهر . . .» (ق٦٦-أ) وذكر الحديث ثم قال: قال محمد : وهذا أصح عندي من حديث أبي بكر بن عياش انتهى.

(١) كذا في «الأصل» .

قوله في حديث عبادة الذي رواه الطبراني في «الكبير» : «أتاكم شهر بركة يغشاكم الله فيه فيُنزل الرحمة ويحط الخطايا» كذا رأيت هذه اللفظة الأخيرة في نسخ هذا الكتاب ، ولا معنى لها وأظنها تصحيفًا، وقد ذكره الهيثمي في «مجمعه» من الطبراني بلفظ «نعمكم الله به»[1] وأخرجه تاج الإسلام أبو بكر بن السمعاني في «أماليه» من الطريق المذكورة في الأصل بلفظ «يغشيكم الله بتنزيل الرحمة ويحط فيه الخطايا» ومن طريق آخر غريب بلفظ «يغشيكم الله فيه الرحمة» وهو ظاهر، والمصنف أيضًا قال: إن رواة هذا الحديث ثقات سوى محمد بن قيس؛ فإنه مجهول عنده، والهيثمي حذف ذكر التوثيق وذكر أنه في السند محمد المذكور؛ لكن زاد فيه أداة الكنية فقال: ابن أبي قيس، وقال: ولم أجد من ترجمه. وشيخنا الحافظ ابن حجر أفاد بخطه على حاشية نسخته بمجمع الهيثمي أن محمدًا المذكور هو المصلوب - وهو محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي الشامي روى له: الترمذي وابن ماجه، كذا نسبه في «تهذيب الكمال» و «تهذيبه» و «تقريبه» وقد قيل: إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى - فقال شيخنا : قلت: محمد بن أبي قيس هذا هو محمد بن سعيد المصلوب، وهو متروك متهم بالكذب . قال : وقد ذكر المزي في «التهذيب» أن أحد ما غير به المدلسون محمد بن سعيد المذكور محمد بن أبي قيس قال: فالعجب من المؤلف - يعني شيخه الهيثمي - كيف خفي عليه ذلك ، مع أن عمدته مؤلف المزي غالبًا . انتهى استداركه، ولكن لا أدري الذي عند الطبراني في هذا الحديث هل هو ابن قيس أو ابن أبي قيس؟ ونقل فيه وفي «التلقيح» أن مروان بن معاوية الفزاري يقول في الرواية عنه: محمد بن أبي قيس، والله أعلم بالصواب .

قوله في حديث ابن عباس «إنَّ الجنَّة (لتنجد)[2] . . .» إلى أن قال: «ولله

---

(١) في «المجمع» (٣/ ١٤٢) : «يغنيكم الله به » .

(٢) تحرفت في «الترغيب » (١/ ٧٠) إلى : لتبخر .

في كل يوم من شهر رمضان عند الإفطار ألف ألف عتيق من النار، كلهم قد استوجبوا النار» هنا عند أبي الشيخ وغيره تتمةٌ، الظاهر أنها سقطت من «الترغيب» وهي : «فإذا كان يوم الجمعة وليلة الجمعة أعتق في كل ساعة منها ألف ألف عتيق من النار، كلهم قد استوجبوا العذاب»[١] وبعده: «فإذا كان آخر يوم. . .» إلى آخره .

قوله : رواه أبو الشيخ في كتاب «الثواب» عزوه إليه بعده حديث أبي سعيد: «إن (ق٦٦-ب) شهر رمضان شهر أمتي يمرض مريضهم فيعودونه فإذا صام مسلم» . فيه أمران:

أحدهما: أنه لم يرو هذا الحديث، إنما روى حديثه: « ليس (من)[٢] عبدٍ يصلي في ليلة منها . . .» يعني: من ليالي شهر رمضان، المساق بتمامه من البيهقي في هذا الباب قبل حديث سلمان؛ فانتقل فكر المصنف أو نظرُهُ إلى هذا المذكور، وساقه من حفظه وعزاه إليه توهمًا أنه فيه ، وإنما هو في «مسند الفردوس» وغيره .

الأمر الثاني: أن لفظ «الفردوس» و «مسنده» فيه : «شهر رمضان شهر أمتي ترمض فيه ذنوبهم ، فإذا صامه عبد مسلم. . .» إلى آخره ، والأقرب الأشبه «ترمض فيه ذنوبهم» أي: تحترق، وقد يكون ما في «الترغيب» تصحيفًا حصل من تصرف المصنف، ويدل عليه استئناسًا: ما رواه أبو الشيخ في كتابه «الثواب» من طريق زياد بن ميمون - وهو ضعيف - ، عن أنس مرفوعًا : «إنما سُمِّيَ رمضان لأنه يرمض الذنوب» أي: يحرقها ، ويقال: رمضت قدماه من الرمضاء ترمض أي: احترقت، وأرمضتني الرمضاء أي: أحرقتني ، وفي الحديث

(١) لم تسقط بل رواية البيهقي في «الشعب» (٧/ ٢٩٥ رقم ٣٤٢١) بدونها والمنذري نص على أن اللفظ له .
(٢) تكررت في «الأصل» .

الصحيح : «إن الأوابين يصلون الضحى حين ترمض الفصال» أي تحترق أخفاف صغار أولاد الإبل بالرمضاء، وهي: الرمل الذي اشتدت حرارته بوقوع الشمس عليه ، والله أعلم بالصواب .

قوله في حديث أنس المعزو إلى ابن خزيمة والبيهقي : «ماذا يستقبلكم وتستقبلون» كذا رواه الطبراني في «الأوسط» وزاد في أوله «سُبحان الله ماذا استقبلكم؟» وعنده في آخره : «فقال: إن المنافق كافر وليس لكافر في ذلك شيء» . وعبارة الهيثمي في «مجمعه» : وفيه خلف أبو الربيع ولم أجد له راوٍ غير عمرو بن حمزة كما ذكر ابن أبي حاتم . وبخط تلميذه شيخنا ابن حجر على حاشية نسخته «بالمجمع»: لم أر لأحد فيه - أي في خلف المذكور - تضعيفًا إلا للعقيلي ، فإنه قال: إنه منكر الحديث .

قوله في «**الترهيب من إفطار شيء من رمضان**» : «ابن المطوس، وقيل: أبي المُطوِّس» هو بضم الميم وفتح الطاء المُخففة والواو المشددة آخره سين مهملة، قال: في«القاموس» : المُطَوَّس كمقطَّم : الشيء الحسن . وكذا رأيت في نسخة معتمدة بتاريخ البخاري: مطوس - وهو والد المذكور في الأصل - مفتوح الواو بالقلم، ووجدته في «تهذيب الكمال» (ق٦٧-أ) وغيره بالقلم مكسور الواو ، وكذلك ضبطه شيخنا ابن حجر بالحروف مكسورًا في كتابه «تقريب التهذيب» والظاهر أنه مِن عنده بلا مستند يعتمد ، وذكر عن الترمذي عن البخاري أن أبا المطوس اسمه يزيد بن المطوس وكذا قال في «التاريخ» في ترجمة أبيه : روى عنه ابنه يزيد . ونقل صاحب «تهذيب الكمال» عن ابن معين قال: اسمه عبد الله ابن المطوس، أراه كوفيًّا ثقة . وعن أبي حاتم - يعني الرازي - قال: لا يُسمى. وقال : أبو داود في «سننه» بعد أن روى الحديث عن سليمان بن حرب، عن شعبة، وعن محمد بن كثير، عن شعبة: قال سليمان : عن ابن مطوس، . وقال ابن كثير : عن أبي المطوس، ثم رواه عن أحمد بن حنبل عنه

يحيى القطان عن الثوري وقال: عن أبي المطوس. ثم قال: اختلف على سفيان وشعبة فيه: ابن المطوس وأبو المطوس انتهى. وقال شيخنا ابن حجر في «تقريبه»: المطوس مجهول، وابنه لين الحديث . وقال الذهبي في «ميزانه» في ترجمة الابن وسماه يزيد : ضُعِّفَ ، تفرد بحديثه عن أبيه عن أبي هريرة -يعني الحديث المذكور- قال : ولا يعرف هو ولا أبوه. انتهى . روى لهما الأربعةُ هذا الحديث الذي علقه البخاري بصيغة التمريض فقال: ويذكر عن أبي هريرة رفعه وذكره والله أعلم .

عزوه هنا وفي «**الترهيب من الزنا**» حديث أبي أمامة «بينما أنا نائم أتاني رجلان فأخذا بضبعي فأتيا بي جبلا (وهو والضبع ساكنان)[1] وَعْرًا » إلى ابن خزيمة وابن حبان، مع كونه في النسائي الكبير عجيب، لكن قال بعد قوله: «فأخذا بضبعي» وساق الحديث وقال: وفيه ثم «انطلقا بي فإذا قوم معلقون» وذكره إلى قوله «تحلة صومهم». فقال: «خابت اليهود والنصارى» قال سليم - يعني ابن عامر راويه عن أبي أمامة - فلا أدري شيء سمعه أبو أمامة من النبي ﷺ أو شيء من رأيه» مختصر . هذه عبارته في «الصوم» عن محمود بن غيلان، عن الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامة، والمصنِّف ذكر الحديث هنا مختصرًا وهناك مطولا وثَمَّ بسطت الكلام في ألفاظه فراجعه .

ذكر بعده «**الترغيب في صوم ست من شوال**» وأخلَّ بذكر نفس شوال لكنه ذكر فيما سيأتي في «الترغيب في صوم الأربعاء» حديثًا فيه «صُمْ رمضان والذي يليه» . وروى ابن ماجه بإسناد منقطع عن محمد بن إبراهيم -وهو التيمي- «أن أسامة ابن زيد كان يصوم أشهر الحرم فقال له رسول الله ﷺ : صُمْ شوال .

(١) كذا في «الأصل» ومحلها بعد كلمة وعرًا .

فترك أشهر الحرم ثم لم يزل يصوم شوال (ق٦٧-ب) حتى مات» . ورواه أبو يعلى بإسناد متصل عنه ولفظه قال: «كنت أصوم شهرًا من السنة فقال لي رسول الله ﷺ : أين أنت من شوال؟ فكان أسامة إذا أفطر أصبح الغد صائمًا من شوال حتى يأتي على آخره» .

قال الإمام أبو جعفر النحاسُ في كتابه «صِنَاعةِ الكتاب» : جاء من الشهور ثلاثة مضافات: شهر رمضان وشهرا ربيع، يعني: والباقي غير مضافات. وكذلك فعل المصنف حيث قال: شوال وهو مصروف وشعبان ، ولم يأت قبلهما بلفظة شهر . وهكذا يقال في بقية ما عدا الأشهر الثلاثة المذكورة ، مع أنه يجوز الإتيان برمضان غير مضاف إلى شهر كما تقدم مكررًا ، وبوب له البخاري وغيره، وأضاف المصنِّف فيما يأتي المحرم إلى الله اتباعًا للحديث ، وهو غير وارد على القاعدة ، إذ الكلام إنما هو في الإتيان بلفظ الشهر قبله ، قال النحاس: وأدخلت الألف واللام في المحرم دون غيره من الشهور .

ذكر أول « **صيام يوم عرفة**» حديث أبي قتادة أنه ﷺ سئل عن صومه قال: «يكفر السنة الماضية والباقية» ثم قال: رواه مسلم واللفظ له وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي ولفظه : «صيام يوم عرفة إني احتسب على الله يكفر السنة التي بعده والسنة التي قبله» ثم ذكر أول «**صوم عاشوراء**» حديثه «أنه عليه الصلاة والسلام سُئل عن صومه فقال: يكفر السنة الماضية» ثم قال: رواه مسلم وغيره وابن ماجه ولفظه «صيام يوم عاشوراء إني أحتسب على الله أن أن يكفر السنة التي بعده» وفي بعض نسخ «الترغيب»: «بعدها» انتهى . في هاتين الجملتين أمور:

منها: أنه وقع له في اللفظ الأول في يوم عرفة : «قال» بإسقاط الفاء منها.

ومنها: تخيله أن اللفظ المذكور في عرفة وعاشوراء لمسلم فقط وله لفظان

هذا أحدهما : في جملة سياقٍ مطولٍ في أنواع من الصيام من موضوع الترغيب أسقطها المصنف ولم يذكر منها هنا سوى هذين وذكر منها في «صيام ثلاثة أيام من كل شهر» ذلك ، وعزاه إلى مسلم وأبي داود والنسائي، ولمسلم لفظ آخر مطول نحو المشار إليه وفيه : «وصيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله» وكذا لفظ أبي داود مطول وفيه فيهما: «إني أحتسب» وهذا لفظ الترمذي وابن ماجه المختصرين مفرقًا بسند واحد لابن ماجه عن أحمد بن عبدة، وللترمذي عنه وعن قتيبة . (ق٦٨-أ) . وأما ما وقع للمصنف في سياق لفظ ابن ماجه في «عاشوراء يكفر السنة التي بعده» فخطأ عليه وانقلاب وتحريف حصل من طغيان القلم إنما هو «التي قبله» بلا خلاف ، وأما النسائي فإنه ذكر من حديث أبي قتادة قطعة ليس فيها ذكر عرفة ولا عاشوراء أصلا فيتعين إسقاط عزوه إليه فيهما ، وإنما أشير إلى هذه الأشياء ليعلم الطالب أنه لا يقدر أن ينقل من هذه الكتب التي بهذه المثابة شيئًا لا سيما وهو كثير جدًّا متكرر ولهذا قدمت ما وقع في يوم عاشوراء إلى هنا.

قوله في حديث أبي هريرة في النهي عن صوم يوم عرفة بعرفة : «رواه أبو داود والنسائي وابن خزيمة» كذا رواه أحمد وابن ماجه والحاكم في «المستدرك» والبيهقي وغيرهم .

ذكر أول «**صيام المحرم**» حديث أبي هريرة «أفضل الصيام بعد رمضان وأفضل الصلاة بعد الفريضة» من مسلم والسنن وأنه لفظ مسلم ، ولا شك أن له لفظًا آخر وكذا للنسائي في «الكبير» وهو «سُئِلَ أي الصلاة أَفْضل بعد المكتوبة؟ وأي الصيام أفضل بعد رمضان؟ . . .» الحديث .

وذكر أن ابن ماجه رواه باختصار ذكر الصلاة ، لعلها «كذا» مسلم في رواية

له أشار إليها، وكذا النسائي في «الكبير» في روايتين، والجميع من رواية حميد ابن عبدالرحمن الحميري، عنه ، وفي رواية للنسائي بالفصلين عن حميد المذكور مرسلا.

ثم ذكر المصنف بعد حديث معنى الفصلين من حديث جندب بن سفيان وأن النسائي والطبراني روياه بإسناد صحيح ، كذا رواه البيهقي وهو من طريق عبيدالله بن عَمْرو الرقي ، عن عبد الملك بن عُمَير، عنه، لكن النسائي إنما رواه في «الكبير» بفصل الصيام دون الصلاة فليعرف ذلك كله .

قوله في حديث ابن عباس في عاشوراء «ما علمت أن رسول الله ﷺ صام يومًا» : «رواه مسلم» كذا بالبخاري؛ لكن لفظه : «ما رأيت النبي ﷺ يتحرى صيام يوم فضله على غيره إلا هذا اليوم يوم عاشوراء وهذا الشهر» - يعني شهر رمضان .

قوله في حديث **التوسعة يوم عاشوراء**: رواه البيهقي وغيره من طرق وعن جماعة من الصحابة ثم ذكر كلام البيهقي في أسانيد (الحديث)[1] . والقول المذكور من «شعب الإيمان» والحديث من (عدي صاحب الكامل)[2] وفي السند لين، وله طريق أخرى مطولة تالفة ، وقد روي معنى ذلك من حديث ابن مسعود، رواه في الشعب أيضًا والطبراني في «الكبير»، ومن حديث أبي سعيد رواه في «الشعب» - أيضًا - ، ومن حديث ابن عمر رواه الدارقطني في «الأفراد»، ومن حديث جابر رواه في (ق٦٨-ب) «الشعب» - أيضًا - من رواية ابن المنكدر عنه ، وقال: إسناده ضعيف. ورواه ابن عبد البَر في «الاستذكار» من رواية أبي الزبير، عنه ، وهي أصح طرقه لكن لم تقع للبيهقي ، ورواه في

(١) تكررت في «الأصل» .
(٢) كذا في «الأصل» وفيه سقط بيِّن ، والله أعلم .

«الاستذكار» من رواية ابن المسيب، عن عمر موقوفًا ، لكن اختلف في سماعه منه، ورواه - أيضًا - في «الشعب» من قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر .

قوله في « **الترغيب في صوم شعبان**» في حديث عائشة الذي عزاه إلى الترمذي والنسائي : « ما رأيت النبي ﷺ في شهر أكثر صيامًا منه في شعبان» كذا هو عند مسلم في حديث بنحو هذه الرواية - أيضًا - ، وعند البخاري بمعناه في حديث آخر .

قوله: «خاس به إذا غدره» كذا وقع وإنما هو «غدر به» لكن خلطت الباء أو خفيت.

قوله: « **الترغيب في صوم ثلاثة أيام من كل شهر سيما الأيام البيض**» كذا وجد بتعريف الأيام وكذلك يقع في كثير من كتب الفقه ،قال النووي : وهو خطأ عند أهل العربية ، معدود في لحن العوام لأن الأيام كلها بيض، وإنما صوابه: أيام البيض بإضافة البيض إلى أيام الليالي البيض . وقال الشيخ تاج الدين الفزاري في «إقليده»: إن بعض أهل العصر قال: يجوز الأيام البيض على تقدير الأيام البيض لياليها فحذفت لياليها من الكلام، قال ولده الشيخ برهان الدين: ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**﴾[1] أي: عاصف الريح [أو عاصف][2] ريحه، ثم حذفت الريح وجعلت الصفة لليوم مجازًا كما قاله أبو البقاء في «إعرابه» وأيام البيض: الصحيح المشهور أنها الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ، وقيل: الثاني عشر بدل الخامس . حكاه جماعة؛ لكنه شاذ، فالاحتياط صوم الأربعة.

قوله في حديث عبد الله بن عمرو : «إن لي قوة» . هو بالباء؛ لكن طولت فصارت لامًا .

---

(١) إبراهيم : ١٨ .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «إعراب القرآن » لأبي البقاء (٢/ ٣٧) .

قوله في « **الترغيب في صوم الاثنين والخميس**» في حديث أسامة في ذلك: «ذلك يومان» كذا وجد في أكثر النسخ؛ ولعله من النساخ وصوابه «ذانك» لكن تصحف بذلك إذ اللفظتان متقاربتان خطًّا وفي القرآن ﴿**فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ**﴾[1] .

ذكره في « **الترغيب في صوم الأربعاء والخميس**» حديث مسلم القرشي: «صم رمضان والذي يليه وكلَّ أربعاءَ وخميس» .

للإمام أحمد والنسائي عن رجل من قريش سمع النبي ﷺ يقول: «من صام رمضان وشوالا والأربعاء والخميس دخل الجنَّة» .

قوله في حديث عبد الله بن بسر عن أخته الصماء «لا تصوموا يوم السبت»: «رواه النسائي أيضًا وابن ماجه وابن حبان عن عبد الله دون ذكر أخته» ثم ساقه ابن ماجه، عنه، عنها - أيضًا .

عزوه حديث أم سلمة في صيام (ق٦٩-أ) يوم السبت والأحد إلى ابن خزيمة وغيره كذا رواه أحمد والنسائي وابن حبان .

قوله في « **الترغيب في صوم يوم وإفطار يوم**» : في حديث عبد الله بن عَمرو في رواية قال: « إني أجد أقوى» كذا وجد وإنما هي «أجدني» لكن سقط بقيتها .

قوله في « **ترهيب المسافر من الصوم إذا كان يشق عليه**» عند أحمد بلفظ: «ليس من امبرامصيام في امسفر » . هذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميمًا ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب به كعب بن عاصم الأشعري راوي هذا الحديث كذلك لأنها لغته ، ويحتمل أن يكون الأشعري نطق بها على ما ألف من لغته فحملها عنه الراوي وأداها باللفظ الذي سمعها منه، قال شيخنا ابن حجر في «تلخيصه تخريج أحاديث الرافعي لابن الملقن» : وهذا الثاني

(١) القصص : ٣٢ .

أوجَه عنـدي . وقال الحافظ دعـلج بن أحمد فـي «مسند المقـلين من الصـحابة» -رضي الله عنهم- بعد أن رواه باللغة المذكورة من الطريق التي ذكرها المصنف من «مسند أحمد»، عن معمر، عن الزهري، عـن صفوان بن عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف الجمحي، عن أم الدرداء - وهى الصغرى - عن كعب الأشعري : ورواه على الـلغة المشهـورة: ابن جريج واللـيث وسفيان - يـعني: ابن عيـينة - ويونـس ومالك عـن الزهري، قـال: ورواه يزيـد بن زريع ، عـن معمـر ، عن الزهري كذلك .

قوله فـي حديث أنس الذي في آخـره : «ذهب المفطرون اليـوم بالأجر» : «رواه مسلم» كذا البخاري والنسائي وغيرهما بنحوه .

قوله ثاني حديث في **«الترغيب في السحور»** : وعن عمرو بن العاص قال: «فصل. . . » كذا وجـد في هذا الكتاب وقـد سقط منه ذكر الـنبي ﷺ ولابد منـه، إذ الحديث مرفـوع في نفـس الرواية عـند من رواه، ولا أدري ما سـبب إسقاط رفعه وكذا وقع قريب من هذا في غير هذا الموضع وهو خطأ بلا شك .

قوله في حديث أبي سعيد «السَّحور كله بركة» : «رواه أحمد وإسناده قوي» ليس كذلك؛ بل هو ضـعيف لمكان عبد الرحمن بن زيد بـن أسلم ، فإن أحمد رواه عن إسحاق بن عيسى - وهو ابن الطـبَّاع - عن عبد الرحمن بن زيد، عن أبيه، عنه .

قوله في **«التـرغيب في إطـعام الصـائم»** في حديـث سلمان : «وصـافحه جبريل ليلة القدر، ومن صافحه جبـريل يرق قلبه وتكثر دموعه » وعزاه إلى أبي الشيخ . كذا رواه الأصبهاني في «ترغيبه» لكن لفظه «وصافحه جبريل ليلة القدر وسلم عليه ودعا له ، ومن صافحه جبريل ليلة القدر ودعا له وسلم رزق دموعًا ورقةً . . .» الحديث .

قوله في «**ترهيب الصائم من الغيبة**» (ق٦٩-ب) وما معها في حديث أبي هريرة : «من لم يدع قول الزور» أن عند ابن ماجه - «والجهل والعمل به» - وأنه رواية للنسائي » - كذا عند البخاري؛ لكن بتأخير الجهل .

والخنا - مقصورٌ - : الفحش .

قوله في « **الترغيب في الاعتكاف**» في حديث ابن عباس «من مشى في حاجة أخيه وبلغ فيها كان خيراً له من اعتكاف عشر سنين » أن هذا لفظ البيهقي ، وأن الحاكم رواه مختصراً» ذكر المصنف في «الترغيب» في قضاء حوائج المسلمين أن لفظه : «لأن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته - وأشار بأصبعه - أفضل من أن يعتكف في مسجدي هذا شهرين» .

وروى ابن ماجه من حديث ابن عباس مرفوعًا في المعتكف «هو يعكف الذنوب ويُجرى له من الحسنات كعامل الحسنات» زاد أبو الشيخ في «الثواب» : «كلها» لكن في السند فرقد السبخي، وروى أبو الشيخ في فضله آثاراً .

قوله في «**الترغيب في صدقة الفطر** » : « ابن أبي صُعير» كذا وُجد، والصواب إسقاط أداة الكنية ، وأما إثباتها فخطأ ، وصُعير بالمهملات مُصغر.



* * *

قوله في « **الترغيب في الأضحية**» في حديث عائشة المعزو إلى ابن ماجه والترمذي «من إهراق الدم» لفظ ابن ماجه : «هراقة دم وإنه لتأتي» ولفظ الترمذي: «إنها» إلى أن ذكر عن الترمذي أنه قال: ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «الأضحية لصاحبها بكل شعرة حسنة» بقي عليه قال: ويروى «بقرونها».

قوله في حديث علي « يا فاطمة قومي فاشهدي أضحيتك » : «فقال أبو سعيد : هذا لآل محمد خاصةً» أخرجه السمرقندي في «تنبيهه» عن سالم بن أبي الجعد مرسلا بمعناه، وفيه أن القائل هو عمران بن الحصين ، وقد روى ذلك الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» من حديث عمران .

قوله في حديث أبي هريرة «من وجد سعة لأن يُضَحِّي » : «رواه الحاكم مرفوعًا وموقوفًا» كذا رواه أحمد وابن ماجه وغيرهما بنحوه مرفوعًا .

قوله بعد سياق حديث «من باع جلد أضحيته» من «المستدرك»: «إنه قد جاء في غير ما حديث نبوي النهي عن ذلك» لا أستحضر الآن في هذا المعنى غير الحديث المذكور من طريق عبد الله ، وقد رواه ابن جرير من طريقه موقوفًا على أبي هريرة ، وحديث سيدنا علي ، ما في الصحيحين وغيرهما «أن الشارع أمره أن يقوم على بدنة وأن يقسم لحومها وجلودها وجلالها» زاد مسلم «في المساكين» وفي رواية له: «وأن يتصدق بها» وفي «مسند الإمام (ق٧٠-أ) أحمد» معناه من حديث ابن عباس، وفيه أيضًا من حديث قتادة بن النعمان : «أنه عليه الصلاة والسلام قام - أي: خطيبًا - فقال: ولا تبيعوا لحوم الهدي والأضاحي ، وكلوا وتصدقوا ، واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها».

وقال سعيد بن منصور: حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه قال: «سُئل رسول الله ﷺ عن جلود الضحايا؟ فقال: تصدقوا بها ولا تبيعوها» . وهذا مرسل ضعيف .

ذكر أول « **الترهيب من المُثلة بالحيوان**» حديث شداد بن أوس من الكتب الخمسة وفيه «فأحسنوا القتلة والذبحة» . قد رواه أبو داود عن شيخه مسلم بن إبراهيم بلفظ «فأحسنوا» فقط، ثم قال: غيره يقول: «بالقتلة» وعنده «فأحسنوا الذبح» بفتح الذال وإسقاط الهاء، واتفقت رواية الباقين على إثبات «القِتلة» مكسورة القاف. وأمّا «الذبحة» فهي رواية الترمذي ورواية النسائي، وله قبلها ثلاث روايات «الذَّبح» وكذا رواية ابن ماجه «الذبح» وفي بعض نُسخه «الذِّبحة» ولم يذكر القاضي عياض وابن قرقول وغيرهما لمسلم غير «الذبح» وقال النووي في شرحه له: وقع في كثير من نسخه أو أكثرها «الذبح» وفي بعضها «الذبحة» - أي: بكسر الذال وهاء التأنيث - ، والمراد بهما الهيئة والحالة مثل الجِلسة والرِّكبة والنِّقبة والعِمة وما في «الصحيحين» من تشبيه مِشية سيدتنا فاطمة بمشية أبيها ، والنهي عن بيعتين ولبستين وما في البخاري عن ربيب الحبيب : «فما زالت تلك طِعْمتي بعد» وما سيأتي في هذا الكتاب «إزرة المؤمن» و «قعدة المغضوب عليهم» و «إِخذة على غضبٍ» وغير ذلك كله بكسر أوله لا بفتحه .

قوله في هذا الباب: وعن ابن عُمر - أيضًا - حديث «ما من إنسان يقتل عصفورًا» كذا وقع له في «الترغيب في الشفقة» لكن هناك في بعض النسخ كما هنا وفي أكثرها «عَمْرو» بالواو، وهو الصواب كما سأنبِّه عليه ثَمَّ ، وهنا أسقط نسبته، ولاشك أن الحديث من رواية عبد الله بن عَمرو بن العاص رواه النسائي في الصيد وفي الذبائح - أيضًا - وغيره من الأئمة وهذا لا يخفى على أهل الفن. ذكره بعده الوَضين - هو بالضاد المعجمة وآخره نون، على وزن فعيل - من أتباع التابعين روى له: أبو داود وابن ماجه .

ذكره بعده حديث «من مثل بذي روح مَثَّلَ الله به » ففاته ما ذكره البخاري تعليقًا من حديث ابن عمر قال: لعن رسول الله ﷺ من (ق٧٠-ب) مَثَّلَ بالحيوان» .

وما رواه مسلم وغيره في حديث من رواية بريدة: «ولا تمثلوا».

وما رواه ابن ماجه من حديث أبي سعيد قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يمثل بالبهائم».

قال ابن الأثير في «النهاية»: أي: تنصب فترمى أو تقطع أطرافها وهي حية. وزاد الهروي في «غريبيه» والزمخشري في «فائقه»: وأن تؤكل الممثول بها.

قال الزمخشري: وفي حديث آخر: «لا تَمْثُلوا بنامية الله» أي: بخلقه.

وما في «مسند أحمد» من حديث يعلى بن مُرة الثقفي مرفوعًا: «قال الله: لا تمثُلوا بعبادي».

ومن جملة ألفاظ هذه المادة ما في البخاري في قصة أنس بن النضر: «وقد مَثَلَ به المشركون» وفي «الصحيحين» في والد جابر «وقد مُثِلَ به» وفي السيرة النبوية في سُهَيل بن عَمرو: «ولا أمْثُل به فَيَمْثُل الله بي»، «وأنَّ نساء المشركين يوم أحد وقعن يمثلن بالقتلى من الصحابة -رضي الله عنهم»، و «أن المصطفى ﷺ وجد عمه حمزة -رضي الله عنه- قد مُثِلَ به» وأنه قال: «لئن أظهرني الله على قريش في موطن من المواطن لأمْثُلَنَّ بثلاثين رجلا منهم. وأن المسلمين قالوا: والله لئن أظفرنا الله بهم يومًا من الدهر لنمثلنَّ بهم مُثلة لم يمثلها أحدٌ من العرب وأن الله أنزل عليه ﴿وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾[1] فَعَفَا وصبر ونهى عن المَثْل، وأنه كان بعد ينهى عن المثلة، وأن صفية أخت حمزة قالت: وقد بلغني أن قد مُثِلَ بأخي وأن عبد الله بن جحش كان قد مثل به قريبًا مما مُثِلَ بحمزة وفي البخاري - أيضًا - النهي عن المثلة وفيه قول أبي سفيان: «إنكم ستَجدون في القوم مثلة» إلى غير ذلك مما تطول الإشارة إلى ذكره، ولم يتعرض المصنف لضبط هذه اللفظة مع كونه مهمًّا متعينًا يُضطر إليه لتكرره، وقد أتقنه

(١) النحل: ١٢٦.

الشيخ محيي الدين النووي في «تهذيبه» و «شرحه لمسلم» ونقل عن أهل اللغة أنه بالتخفيف في الجميع فيقال: مَثَلَ بالحيوان وبالقتيل يَمْثُل مثلا ، مثل قتل يقتُل قتلا ، وكذا مُثِلَ بِهِ يُمَثَلُ مثلا - زاد الزمخشري في «فائقه»: ومثلَةً - إذا قطعت أطرافه ونحوها وشوه به . وقال في «المشارق» وتبعه في «المطالع» : قال أبو عمرو: المَثلة والمثل - بفتح الميم - قطع الأنف والأذن ، وقال الجوهري: مَثَلَ بالقتيل جدعه . قال: ومثل به يمثل أي: نكل به ، والاسم: المثلة بالضم انتهى.

ومنه «من مثل بعبده» أي: نكل به بعقوبة شنيعة ، ذكره في «المشارق» وتبعه في «المطالع» ولم يتعرض (ق٧١-أ) في «شرحه لمسلم» لضبط قوله: «وقد مثل به» ولا قوله: «ولا تمثُلُوا» والله أعلم بالصواب .

ذكره بعده من ابن حبان حديث مالك بن نضلة ويقال فيه: مالك بن عوف ابن نضلة الجشمي روى عنه: ابنه أبو الأحوص عوف حديثه المذكور، وقد رواه أحمد وعنده : «هل تنتج إبل قومك صحاحًا آذانها فتعمد إلى الموسى فتقطعها -أو تقطعها- وتقول هذه بحر وتشقها - أو تشق جلودها - وتقول هذه صُرْم» إلى أن قال: «فكل ما آتاك الله لكَ حل، وساعد الله أشد، وموسى الله أحد» قال الرواي: «وربما قالها وربما لم يقلها وربما قال: ساعد الله أشد من ساعدِكِ وموسى الله أحد من موساك» .

وفي رواية له قال: «أتيت النبي ﷺ فصعد فيَّ النظر وصوبه ، وقال: أرب إبل أنت أم رب غنم؟ قال: من كل قد آتاني الله فأكثر وأطاب، قال: فتنتجها وافية أعينها وآذانها فتجدع هذه فتقول صَرْماء - قال الإمام أحمد : ثم تكلم سفيان - يعني ابن عيينة شيخه - بكلمة لم أفهمها - وتقول: بحيرة، فساعد الله أشد، وموساه أحد، ولو شاء أن يأتيك بها صرمًا آتاك» وكذا رواه النسائي في «الكبير» بنحو هذا اللفظ وآخره «فتجدع هذه، وتقول بحيرة (وتحز)[1]

(١) كذا في «الأصل» ، وفي «السنن الكبرى» (٦/ ٣٣٨ رقم ١١١٥٨) : وتفقأ .

هذه، ساعد الله أشد ، وموساه أَحَد» ورواه البيهقي في كتابه «الأسماء والصفاتِ» بمعناه ثم أوَّل الساعد الإِلهي وموساه بما يليق ويناسب.

ولفظ ابن أبي حاتم عنه : فقال: تنتج إبلك وافيه آذانها؟ قال: قلت: نعم. وهل تنتج الإبل إلا كذلك ، قال: فلعلك تأخذ الموسى فتقطع آذان طائفةٍ منها، وتقول: هذه بحر وتشق آذان طائفةٍ منها وتقول: هذه صرم . قلت: نعم . قال: فلا تفعل إن كل ما آتاك الله لكَ حل» .

وقد سقط من سياق الأصل ذكر «البحيرة» كما ترى وقبله «صحاحًا آذانها» وبعده «آتاك الله لك حل وساعد الله» وآخره «وموسى الله أحد» وقد صُحِّفت في الترغيب «بأشد» وليس لذكر هذا الحديث هنا كبير مناسبة، وذكره في تفسير القرآن عند ذكر البحيرة وما معها أنسب كما فعل النسائي وابن أبي حاتم وتبعهما ابن كثير، وكذا ذكره صاحب الغريبين في مادة «بحر وصرم» ومنه أخذ المصنف تفسير الصرم وقال: «بَحْر جمع بَحيرة» . وضبط بالقلم الصُرْم والبَحْر بإسكان ثانيهما، والأزهري في «تفسير غريب مختصر المزني» ذكر هذا الحديث استطرادًا، وقال فيه: «وتقول: هذه بُحُر وتشق طائفة وتقول: هذه وُصُل» - يعني جمع وصيلة- وضبطهما بالقلم بالضم ، وعنده في أوله (ق٧١-ب) فقال: «تنتج»- إبلك، ثم فسر تنتجها وحاصله أنه إذا قُرِئ لفظ الأصل وما يوافقه : «تنتج إبل قومك وهل تنتج الإبل» فإنه يقرأ بضم تائه الأولى وفتح الثانية ورفع لام الإبل مبنيًا للمجهول، وإذا قرئ تنتج إبلك واللفظ الآخر «فتنتجها» فإنه بفتح التاء الأولى وكسر الثانية ونصب لام إبلك تقول: نتجت الناقة ونحوها: أنتجها نتجًا فأنا ناتج أي ولدتها فوليت نتاجها بوزن ضربتها أضربها ضربًا فأنا ضارب، والناتج للبهيمة كالقابلة للمرأة، قال المطرزي الحنفي في «المعرب» : والأصل نتج ناقته ولدًا معدًّى إلى مفعولين فإذا بُني المفعول الأول قيل: نَتَجَتْ ولدًا إذا وضعته، ثم إذا بني المفعول الثاني قيل: نتج الولد . انتهى ملخصًا .

قوله في أول كتاب الحج في حديث أبي هريرة «أي العمل أفضل» أن ابن حبان رواه بلفظ «أفضل الأعمال عند الله» وفي آخره من قول أبي هريرة: «حجة مبرورة تكفر خطايا سنة» . كذا رواه أحمد وغيره بنحوه هذا اللفظ .

قوله: « ابن شَمَاسَة» بفتح المعجمة وضمها وتخفيف الميم .

قوله: وعن ابن عمر في سؤال جبريل عن الإسلام الذي عزاه إلى ابن خزيمة قال: «وهو في الصحيحين وغيرهما بغير هذا السياق» هذه العبارة والعزو معترضان نبهنا عليهما بعينهما مبسوطًا في «إسباغ الوضوء» من هذا الكتاب، وأن الحديث المذكور هنا وهناك من رواية عُمر بن الخطاب لا من رواية ابنه نفسه؛ فيراجع من ثَمَّ؛ إذ لا فائدة في الإعادة .

قوله: «وماعز هذا صحابي مشهور غير منسوب» قلت: هو مشهور بهذا الحديث: «سُئل أي الأعمال أفضل» فقط، رواه أحمد والطبراني والبخاري في «تاريخه» وغيرهم، وقد ذكر البخاري آخر غير منسوب -أيضًا- روى عنه: ابنه عبد الله، وهو معدود في الصحابة أيضًا «أنه أتى النبي ﷺ فكتب له كتابًا. . .» الحديث، ولا يتخيل أن ماعز بن مالك الأسلمي الذي رُجم في حياة النبي ﷺ ويتكرر ذكره واحد من هذين؛ فإنه صحابي أشهر منهما لكن لا رواية له، قاله ابن حبان والحفاظ؛ إلا أن ابن عبد البر في «استيعابه» اختلط عليه الأمر في ترجمة المرجوم المطهر المرقوم واغتر به النووي في «تهذيبه» وتلميذه ابن العطار في «شرحه للعمدة» فقلداه في قوله: كَتَبَ له رسول الله ﷺ كتابًا بإسلام قومه، وروى عنه ابنه عبد الله بن ماعز حديثًا واحدًا . انتهى ، وهذا لم يقله غيره، وإنما ذكر الأسلمي من ذكره من جملة الصحابة، لا من رواتهم، ولا شك أنَّ (ق٧٢-أ) كثيرًا منهم لم يرو شيئًا أصلا؛ وأن المرجوم من هذا القبيل بخلاف الاثنين الماضيين، وذلك معلوم عند أهل الفنّ لا خفاء به ولا خلاف فيه

ولا غبار؛ عليه لكن اشتبه على الحافظ ابن عبد البر فخلط أحدهما بالآخر وهمًا وذهولا، ثم قال: ماعز رجل آخر لم أقف له على نسب سأل النبي ﷺ: «أي الأعمال أفضل» انتهى، فجعل الاثنين واحدًا، وإنما هم ثلاثة، وقد استفدنا أنه والبخاري والمصنف جزموا بأن راوي حديث الأصل غير منسوب، وحديثه المذكور في «مسند الإمام أحمد» وغيره من طريق الجريري، عن يزيد بن عبد الله ابن الشخير، وفي «تاريخ البخاري» من طريق الجريري، عن حيان بن عمير[1] - ويزيد وحيان كلاهما يكنى أبا العلاء - عن ماعز المذكور، وأما ماعز والد عبد الله الذي له وفادة ولابنه صحبة فحديثه مروي من طريق الجعيد بن عبدالرحمن، عن عبد الله ابن ماعز: «أنَّ أباه أتى النبي ﷺ وكتب له كتابًا أن ماعزًا أسلم آخر قومه، وأنه لا يجني عليه إلا يده فبايعه على ذا» هذا لفظ «تاريخ البخاري» ولفظه في حديث الأصل عنه قال: «سألت - أو سُئِلَ - النبي ﷺ: أي الأعمال أفضل؟...» الحديث.

قوله في أثر عبد الله بن (عَمرو)[2] الموقوف الذي رواه الطبراني في البيت: «فبناه من خمسة أجبل: حراء وثبير ولبنان وجبل الطير وجبل الخير» كذا وُجد في أكثر نسخ هذا الكتاب هاتان اللفظتان «جبل الطَّيْر وجبل الخَيْر» بفتح أولهما وياء ساكنة فيهما، وذلك بلا شك غلط عجيب، وتصحيف فاحش واضح لا يخفى على لبيب، ولعله من بعض النُّساخ؛ إذ ليس لأحد من الاسمين في الجبال المسماة ذكر بل ولا وجود، أما اللفظة الأولى فإنها مصحفة بـ «جبل الطُّور» بضم الطاء وبالواو؛ وهو الجبل المقدس المشهور الذي أقسم الله به في القرآن، وكلم عليه نبيه موسى وهو طور سيناء الآتي و«سينين»، واللفظة الثانية مصحفة بجبل الخَمَر - بفتح الخاء المعجمة والميم بوزن القمر - وهو جبل بيت

(١) وهو في «مسند أحمد» أيضًا (٤/ ٣٤٢) من هذا الطريق.
(٢) تحرفت في «الترغيب» (٢/ ١٠٩) إلى: عُمر.

المقدس الذي ورد مفسرًا في حديث النواس بن سمعان في ذكر الدجال : «وأن يأجوج ومأجوج يسيرون حتى ينتهوا إلى جبل الخمر، قال: وهو جبل بيت المقدس» رواه مسلم في صحيحه هكذا، بل قد روى ابن أبي حاتم حديث الأصل الذي وقع فيه التصحيف المشار إليه فقال: «جبل الطور وجبل الخَمَر» ثم قال: «جبل الخمر وهو جبل بيت المقدس» نقله عنه شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» بعد أن عزا الحديث إليه وإلى الفاكهي ونقل العلامة ابن (ق٧٢-ب) الملقن في «شرحه للبخاري» الحديث المذكور -أيضًا- ، ثم قال: قال الطبري - يعني الإمام ابن جرير - : هو جبل بالشام . ولا ريب أن بيت المقدس من الشام، وهذا كله ظاهر لا يخفى على من له إلمام بهذا الفن ولا يحتاج إلى إيضاح، ولا يُشك فيه . قال أهل اللغة : الخَمَر بالتحريك ما سترك من شجر وغيره، وسمي جبل بيت المقدس بذلك لكثرة شجره . نعم وقعت هذه اللفظة الأخيرة في «تاريخ مكة» للأزرقي «الجبل الأحمر» بتعريف الجبل، والأحمر بالحاء المهملة الساكنة من لون الحُمرة صفة للجبل، فروي بإسناد صحيح إلى أبي قلابة التابعي في قصة آدم - عليه السلام - نحو حديث عبد الله بن عمرو المذكور في «الترغيب» من الطبراني وأخصر منه وفي آخره: «فبناه من خمسة أجبل؛ من: حراء وثبير ولبنان والطور والجبل الأحمر» والجبل الأحمر جبل معروف بمكة يشرف وجهه على قعيقعان وهو أحد أخشبيها، ويقابله أبو قبيس وهو الأخشب الآخر . قاله الأزرقي وغيره، وقد روى الأزرقي أيضًا وغيره عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس «أن آدم - عليه السلام - بنى البيت من خمسة أجبل: لبنان وطور زيتا وطور سيناء والجودي وحراء» وكذا رواه ابن سعد كاتب الواقدي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وأنه بنى قواعده من حراء. وروى إسحاق بن بشر في «المبتدأ» عن مقاتل بن سليمان ، عن عطاء، عن ابن عباس: «أن الكعبة بُنيت على خمسة أحجار: حجر من الجودي، وحجر من لبنان، وحجر من طور زيتا،

وحجر من طور سيناء، وقواعده من حراء» ذكره في حج آدم من جملة مسائل سأل عنها ملك الروم معاوية وأجاب عنها ابن عباس.

وكذا روى عبد الرزاق، عن ابن جريج، عن عطاء «أنَّ الله - تعالى - قال لآدم - عليه السلام - : اهبط إلى الأرض فابن لي بيتًا . قال: فيزعم الناس أنه بناه من خمسة أجبل؛ من: حراء، وطور زيتا، وطور سيناء، والجوديّ ، وكان (رُبْضه)[1] من حِراءٍ ، قال: فكان هذا بناءَ آدم حتى بناه إبراهيم بعد» .

وروى ابن جرير الطبري عن عطاءٍ أيضًا أنه بناه من حِرَاء، وطور سيناء وطور زَيْتا .

وروى الأزرقي، عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾[2] قال: «ذُكر لناه أنه بنا من الجبال الخمسة المذكورة قبل ، وأن قواعده من حراء . وروى - أيضًا - عن عثمان بن ساج قال: بلغنا أن إبراهيم بناه من حجارة سبعة أجبل . قال: ويقولون من خمسة أجبل، وكانت الملائكة تأتي بالحجارة إليه من تلك الجبال».

وروى ابن (ق٧٣-أ) أبي حاتم، عن علباء بن أحمر التابعي « أن ذا القرنين قدم مكة فوجد إبراهيم وإسماعيل - عليهما السلام - يبنيان قواعد البيت من خمسة أجبل . . . » وذكر باقيه؛ لكنها لم تُسم في هاتين الروايتين، والظاهر أنها المذكورة.

وروى إسحاق بن بشر، عن مجاهد قال: «كُلا قالوا سبعة أحجار ،وخمسة أحجار، فأمّا من قالها :سبعة أحجار فقالوا: حجر من ثبير ، وحجر من أبي قبيس، وحجر من لبنان ، وحجر من الجودي ، وحجر من طور زيتا، وحجر من

(١) الربض بضم الراء وسكون الباء: أساس البناء .
(٢) البقرة : ١٢٧ .

طور سنين ، وقواعده من حراء . ومن قاله: من خمسة أسقط ثبيرًا وأبا قبيس» .

ذكر سبط ابن الجوزي، عن ابن عباس « أن إبراهيم بناه من خمسة أجبل: طور سيناء ، وطور زيتا جبل بيت المقدس، وحراء ، وأبي قبيس ، والجودي» . قال: وقيل: « ولبنان» هذا كله لفظه .

وذكر البغوي في «تفسيره»، عنه أنه بناه من: طور سيناء، وطور زيتا، ولبنان - وهي جبال بالشام - والجودي - وهو جبل بالجزيرة - وأن قواعده من حراء - وهو جبل بمكة.

وروى عبد الرزاق في كتابه من طريق محمد بن طلحة التيمي قال: «سمعت أنه أسس البيت من ستة أجبل؛ من: أبي قبيس، ومن الطور، ومن قُدس، ووَرقاق، ومن رَضْوَى، ومن أُحد» قال الجوهري في «صحاحه»: «قُدْس» بالتسكين - أي للدال المهملة - وضم أوله : جبل عظيم بأرض نجد» .

وروى الطبراني في «معجمه الأوسط» من حديث أبي هريرة مرفوعًا : «أربعة جبال من جبال الجنة : الطور، ولبنان، وطور سيناء، وطور زيْتَا» .

وروى في «معجمه الكبير» نحوه من حديث عَمْرو بن عوف المُزَني لكن فيه: «أحدٌ، والطورُ، ولبنانُ، وبطحان» .

وروى الربعي في كتابه «فضائل الشام» عن يزيد بن ميسرة قال: «أربعة أجبل مقدسة بين يدي الله - تعالى -: طور زيتا ، وطور سيناء، وطور تينا ، وطور تيمنانا ، قال : فطور زيتا: ببيت المقدس ، وطور سيناء : طور موسى، وطور تينا : مسجد دمشق، وطور تيمنانا: مكة» .

إلى غير ذلك مما يطول ذكره، وبالجملة فجبل طور سيناء هو الطور المراد عند الإطلاق، وطور زيتا هو جبل بيت المقدس المسمى بجبل الخَمَر أيضًا. وأما

لفظتا «الطير» و «الخير» فتصحيف وتحريف لا غير ، وإنما ذُكرتا في قول: «اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك» من حديث الطيرة لا في أسماء الجبال المشتهرة، ولا خفاء في ذلك ولا لبس، لكونه أوضح من فلق الصبح وضوء الشمس، والله أعلم بالصواب، وقد أطلنا هنا، واستكثرنا من الشواهد (ق٧٣-ب) لأنه من مهمات الكتاب .

قوله بعده في حديث ابن عباس «تعجلوا إلى الحج» ثم عزاه إلى الأصبهاني. كذا رواه أحمد، وابن ماجه، عن ابن عباس، عن أخيه الفضل، أو أحدهما عن الآخر مرفوعًا: «من أراد الحج فليتعجل؛ فإنه قد يمرض المريض، وتضل الراحلة، وتعرض الحاجة» ورواه أحمد - أيضًا - وأبو داود مختصراً، عن ابن عباس وحده بلفظ : « (من)[1] أراد الحج فليتعجل » .

ذكر من «ترغيب الأصبهاني» حديث أنس في حج أبينا آدم - عليه الصلاة والسلام - وأن الملائكة عليهم السلام استقبلته؛ لكن أسقط منه «بالبطحاء» وهي متعينة وفيه : «برحجك» رأيتها في نسخة معتمدة بكتاب الأصبهاني «بُرَّ» بضم الباء . قلت: وهذا قول إبراهيم الحربي وغيره قال: يقال «بُرَّ حجك» بضم الباء «وبَر الله حجك» بفتحها ، وقال الجوهري في «صحاحه» : بَر حجه وبُر حجه - يعني: بفتح الباء وضمها - ، وبر الله حجَه .

وذكر منه حديث علي الذي فيه : «إلا رأى المحلقين»[2] وهو بالحاء المهملة واللام المكسورة والقاف ظاهر، وهم الذين حلقوا رءوسهم لما حجوا يعني أنه يرى الذين قدموا من الحج قبل أن يقضي حاجته.

وفي أول الحديث : «يضَنُّ بنفقةٍ» ثم فسرها المصنف آخِرًا؛ لكن لم يضبط

---

(١) تكررت في «الأصل» .

(٢) تحرفت في «الترغيب» (٢/ ١١٠) إلى : إلا رأى محقه .

الضاد والأصح فتحها يقال: ضننت بالشيء - بالكسر في الماضي - أضن به- بالفتح في المضارع ضنًّا وضَنَانَةً - بالفتح؛ فيهما وله نظائر . قال الفراء : وضننت - بالفتح - أضن - بالكسر - لغة . فالحاصل: أن هذه اللفظة تقرأ بالفتح والكسر؛ لكن الفتح مقدم، وهذه الأشياء - وإن كانت معلومة - فإني أتبرع بذكرها لتعلم وتستفاد.

قوله في آخر هذا الباب في حديث ابن عباس في الذي وقع بعرفة عن راحلته: «رواه البخاري ومسلم وابن خزيمة» . كذا رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد وغيرهم .

قوله بعده في «**الترغيب في النفقة في الحج والعُمرة**» في حديث عائشة أن المصطفى قال لها في عمرتها: «إنَّ لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك» : «أن الحاكم رواه وصححه على شرط الشيخين» عجيب منه في هذا وأمثاله ، فإن البخاري ومسلمًا والنسائي وغيرهم أخرجوا هذه الرواية بنحو هذا اللفظ لكن عندهم «أو نفقتك» والألف أسقطت هنا ولابد منها[1] ، والحاكم يستدرك على الشيخين أو أحدهما مثل هذا فيُستدرك عليه ، فسبحان المنفرد بالكمال المطلق.

قوله: «النشز بإسكان الشين» وكذا بفتحها، وجمع الساكن: نشوز، وجمع المتحرك بأنشاز ونشاز بكسر النون.

«الإمْعَار»: بالعين والراء المهملتين .

قوله: «الغرز هو الركاب من جلد» قلت: نقل الجوهري عن أبي الغوث أن الغرز ركاب الرحل يعني الذي تركب به الإبل من جلد، قال عنه: فإذا (ق٧٤-أ) كان من خشب أو حديد أو نحاس فهو ركاب . انتهى . وبوَّبَ البخاري في الجهاد: باب الركاب والغرز للدابة، ثم ساق الحديث النبوي: «أنه

---

(١) ولفظ «المستدرك» أيضًا (١/ ٤٧١) : «و» بدون الألف .

كان إذا أدخل رجله في الغرز واستوت به ناقته قائمة أَهَلَّ» . وقد ساقه مسلم في الحج بنحوه . قال النووي في «شرحه» : الغرز ركاب كور البعير إذا كان من جلد أو خشب قال: وقيل: هو الكور مطلقًا كالركاب للسرج .

قوله بعده في **«الترغيب في العمرة في رمضان»** : «أن لفظ مسلم» : قال لامرأة من الأنصار يقال لها أم سنان . . . » إلى آخره ، «وأن البخاري رواه مختصرًا بدون القصة » ليس كذلك فإن مسلمًا أخرجه من طريقين اتفق عليهما هو والبخاري، الأولى: من طريق يحيى القطان، عن ابن جريج، عن عطاء - وهو ابن أبي رباح - ، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لامرأة من الأنصار - سماها ابن عباس فنسيت اسمها - : «ما منعك أن تحجي معنا؟» كذا في مسلم بحذف النون، وكذا هو عند رواة البخاري غير كريمة والأصيلي، فإن عندهما «أن تحجين» بإثبات النون، قال شيخنا ابن حجر في شرحه: هي لغة، وقال الكرماني : تستعمل كثيرًا، ثم استشهد لذلك بقراءتين شاذتين، وباقي لفظه عند مسلم كما ساقه المصنف منه غير أن في آخره: «فإن عُمرة فيه تعدل حجة»، ولفظ البخاري قريب من معناه، وفي آخره: «فإذا كان رمضان اعتمري فيه فإن عمرة في رمضان حجة» أو نحوًا مما قال.

واللفظ الآخر : روياه من طريق يزيد بن زريع ، عن حبيب المعلم، عن عطاء، عن ابن عباس، لكن لفظ مسلم «أن النبي ﷺ قال لامرأة من الأنصار ويقال لها أم سنان، ما منعك أن تكوني حججت معنا؟» ، ولفظ البخاري «لما رجع من حجته قال لأم سنان الأنصارية ما منعك من الحج؟» وباقي السياق عندهما بمعنى الأول، وفي آخره «فإن عمرة في رمضان تقضي حجة، أو حجةً معي» فركَّبَ المصنف بعض الحديث الثاني على اللفظ الأول، وذكر اللفظ الآخر بالمعنى - كما ترى -، وتخيل أن لفظ البخاري مختصر، وفيه القصة، وأوهم

أن اللفظ الذي ذكره لمسلم وحده ، وهو للبخاري أيضًا ، وكثيرًا ما يقع له في هذا الكتاب مثل هذا لكن يشق التنبيه على ذلك كلما وقع .

وأم سنان المذكورة أنصارية ، وزوجها أبو ولدها أبو سنان، وابنها سنان، وأم معقل الآتية اسمها: زينب، وزوجها أبو معقل اسمه الهيثم .

وقصة أم سليم المذكورة في الأصل من ابن حبان، رواها من طريق يعقوب ابن عطاء، عن أبيه، عن ابن عباس، ورواها ابن أبي شيبة أيضًا من وجه آخر عن عطاء (ق٧٤-ب)، عنه، وقولها: «حج أبو طلحة وابنه» الظاهر أنه أنس؛ لأن أبا طلحة لم يكن له ابن كبير يحج، فيكون فيه مجاز، كذا قال شيخنا ابن حجر في «مقدمة شرحه للبخاري» ويمكن أن ابن أبي طلحة الصغير خرج أبوه معه وأن الرواية على ظاهرها، والله أعلم .

وقول المصنف آخر الباب: «أن أبا طليق هو أبو معقل ، وأن ابن عبد البر ذكر: أن أم عقيل تكنى أم طليق أيضًا» أما الأول: فأظنه من عنده . وأما الثاني: فحكي في «الاستيعاب» وحاصل ما فيه: أبو طليق، وقال فيه بعضهم : أبو طَلْق والأول أكثر . ثم روى له من رواية طلق بن حبيب، عنه - في العمرة في رمضان - قال: وامرأته أم طليق روت هذا الحديث أيضًا قال: ورويا أيضًا ما معناه «الحج من سبيل الله، ومن حمل على جمل حاجًّا فقد حمل في سبيل الله والنفقة في الحج مخلوفة» . وقال: أبو معقل الأنصاري روى عنه أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام ، واختلف عليه في حديثه «الحج من سبيل الله، وعمرة في رمضان تعدل حجة» قال : ومن حديثه «النهي أن تستقبل القبلتان بغائط أو بولٍ» . وقال: أم معقل الأنصارية - ويقال: الأسدية- روت «عُمرة في رمضان تعدل حجة». في إسناد حديثها اضطراب كثير، روى عنها ابنها معقل وغيره. قال: وهي أم طليق عن بعضهم لها كنيتان . انتهى ملخصًا .

قوله بعده في « **الترغيب في التواضع في الحج**» في حديث قدامة «رأيته يرمي الجمر»: «رواه ابن خزيمة وغيره» كذا أحمد والترمذي ، وقال : حسن صحيح.

قوله في حديث ابن عباس بعده في موسى ويونس : «رواه ابن ماجه بإسناد صحيح، وابن خزيمة واللفظ لهما» وفيه « فذكر من طول شعر موسى شيئًا لا يحفظه داود، ثم عزاه إلى المستدرك بإسناد على شرط مسلم، ثم ذكر لفظه منه». هذا مما يتعجب منه؛ فالحديث الأول رواه أحمد ومسلم وغيرهما به، وعند مسلم «فذكر من لونه وشعره شيئًا» وداود المذكور هو ابن أبي هند . واللفظ الثاني: رواه أحمد ومسلم وغيرهما بنحوه من طريق داود أيضًا، وهذا مما ينكر على المصنف، ثم على الحاكم.

وضبطه «ثنية لفتٍ» بكسر اللام وفتحها أي: مع إسكان الفاءِ، آخره تاء مثناة.

قوله في حديث «حج موسى على ثور أحمر» المخرج من الطبراني: «من رواية ليث بن أبي سليم، وبقية رواته ثقات» قال الحافظ ابن كثير: هو غريب جدًّا.

قوله في « **الترغيب في الإحرام وفي التلبية**» : «ما من محرم يضحي» هو من أضحى يضحي ، مثل أمسى يمسي (١) .

قوله في «**الترغيب في الإحرام من المسجد الأقصى**» :شك الرواي (ق٧٥-أ) «أيتها» كذا في بعض النسخ وفي بعضها: «أيتهما قالت» ولفظ أبي داود : قال . وهو الصواب .

قوله في «**الترغيب في الطواف**» : الركن اليماني مفردًا ومثنى . ومن ينسب

(١) كتب الإمام السندي بالحاشية : في «نهاية» ابن الأثير : يقال: ضَحَيْت للشمس وضَحِيت أضحى فيهما إذا برزت لها وظهرت . قال الجوهري: يرويه المحدثون : «أَضحِ» بفتح الألف وكسر الحاء؛ وإنما هو بالعكس .

إلى اليمن إذا أتى فيه بالألف خففت الياء على اللغة الفصيحة المشهورة؛ لأن الألف عوض من ياء النسب، فلا يجتمعان . ويقال: يماني بالتخفيف، ويمني بالتشديد.

قوله «من طاف أسبوعًا يحصيه» أي يعده لئلا يغلط، قاله ابن وضاح وغيره، وهو واضح . وقوله: «طاف أُسبوعًا» هو بضم الهمزة والموحدة، أي: سبع مرات، وجَمعه أسابيع، وقال الهروي: أُسبوعات هو بضم الهمزة . قال في «جامع الأصول»: ومنه أسبوع الأيام لاشتماله على سبعة أيام. قلت: ووقع في «صحيح البخاري» في الطواف: «سُبوع» بضم السين بلا ألف في ثلاثة مواضع، وبعدها طاف سَبْعًا، وكذا وقع نحوه في كلام «الموطأ» فقال في «المشارق»: قوله: طاف سبوعًا . ثم قال: ومثله: طاف سبعًا . ويقال: سَبْعًا . . . إلى أن قال: والسبع إنما هو جزء من سبعه . قال: وقال الأصمعي : جمع السَّبع : أسبُع . وذكر في «النهاية» : أُسبوع الطواف، وأسبوع الأيام، ثم قال: ويقال له سبوع بلا ألف لغة فيه قليلة . قال: ومنه حديث سلمة بن جنادة «إذا كان يوم سبُوُعه» يريد يوم أسبوعه من العُرس . أي: بعد سبعة أيام، قال الزركشي في «تنقيحه» : والأكثر أُسبوع .

قوله في الحديث الذي رواه ابن ماجه من طريق حميد بن أبي [سوية][1]: «حسَّنه بعض مشايخنا» كيف؟ وحُميد له مناكير، انفرد بإخراج حديث ابن ماجه دون بقية الستة .

قوله: «من طاف بالبيت خمسينَ مرة» يعني خمسين أسبوعًا، كما ورد مصرحًا به من حديث ابن عباس مرفوعًا في «معجم الطبراني» ، ذكره المحب الطبري.

---

(١) تصحفت في « الأصل» إلى : «سوته» .

قوله في حديث ابن عمر «من طاف بالبيت وصلى ركعتين كان كعتق رقبة»: «رواه ابن ماجه» كذا رواه النسائي؛ لكن لفظه «من طاف سبعًا فهو كعدل رقبة».

وقوله: «أن ابن خزيمة رواه، وتقدم» أي: في أوائل الباب بمعناه.

قوله: رجاء بن صبيح» هو بفتح أوله وكسر ثانيه.

قوله في « **الترغيب في العمل الصالح في عشر ذي الحجة**» في حديث ابن عباس: «إلا رجل» وقع في بعض النسخ هذا الاستثناء هنا منصوبًا؛ وإنما هو بالرفع، ويدل عليه: حديث جابر «إلا رجل عُفِّرَ وجهه» ولفظه الآخر «إلا عفيرٌ يُعفر وجهه» وقد ذكر شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري»: أن المستملي رواه في البخاري «إلا من خرج» وأن باقي رواة البخاري -وهم الأكثر- رووه «إلا رجل خرج» قال في «المغيث»: إنه الفصيح، والتقدير (ق٧٥-ب): إلا عمل رجل. وقال ابن مالك في «توضيحه على البخاري»: «إلا رجل» ( على تقدير ولا الجهاد إلا جهاد رجل)[1] ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه. واعلم أن حديث الأصل رواه البخاري في كتاب العيدين، وأبو داود والترمذي وابن ماجه في صوم العشر من كتاب الصيام، واللفظ المذكور لهم دون البخاري، لكن عند الترمذي «فيهن» بدل «فيها» وعنده «من هذه الأيام العشر» وعند ابن ماجه «يعني العشر» وعندهم «فلم يرجع» ولفظ البخاري «ما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام قالوا: ولا الجهاد؟ قال: ولا الجهاد، إلا رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيءٍ».

وقوله في لفظ الطبراني فيه الذي فيه: «فأكثروا فيهنَّ» كذا رواه أحمد وغيره من حديث ابن عمر.

(١) تكررت في «الأصل» راجع «شواهد التوضيح» لابن مالك (ص١٧٧).

قوله في « **الترغيب في الوقوف بعرفة وفضل يومها**» : «المُرهّق» هو بضم الميم وفتح الراء والهاء المشددة معًا وبالقاف .

وقوله : «ضاحين» هو بالتخفيف غير ممدود ولا مشدد .

قوله: «ابن كَرِيز» هو بفتح الكاف وكسر الراء المهملة آخره زاي معجمة . ولفظ «الموطأ» : «ولا أغيظ منه يوم عرفة »وعنده «لما يرى من تنزل الرحمة» وعنده «فقيل : وما رأى يوم بدر (قال)[1]: أما إنه قد رأى جبريل وهو يزع الملائكة» .

وقوله: «يزَع الملائكة» هو بفتح الزاي، لا بكسرها ومعناها: يرتبهم للقتال .

وقد أجاد المصنِّف في قوله بعد سياقه هذا الحديث: «رواه مالك ومن طريقه البيهقي وهو مرسل» . فإن في الموطأ [الراويه][2] طلحة بن عبيد الله بن كريز -وقد ضبطته - الخزاعي التابعي المشهور - وهو من رجال مسلم وأبي داود - حديثين أرسلهما :

أولهما: حديث الأصل، رواه مالك، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة عن طلحة المذكور.

وثانيهما: «أفضل الدُّعاء دعاء يوم عرفة» رواه، عن زياد بن أبي زياد مولى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، عنه أيضًا .

فجاء الشيخ محيي الدين النووي في «شرح المهذب» إلى الحديث الثاني لما استدل به صاحب «المهذب» فيه قائلا: لما روى طلحة بن عبيد الله - ولم يميزه- فعزا الحديث إلى «الموطأ» وذكر أنه مرسل، وأن راويه تابعي خزاعي كوفي . قال: وكان ينبغي للمصنِّف أن يقول: لما روى طلحة بن عبيد الله بن كريز لئلا يُتَوهم أنه طلحة بن عبيد الله التيمي أحدِ العشرة المشهود لهم بالجنة - رضي الله عنهم .

---

(١) تكررت في « الأصل » .

(٢) في «الأصل»: «لرواية» . وهو تحريف .

وكذا نبه على إرسال هذا الحديث ونسب راويه طلحة المذكور في ترجمته من كتاب «تهذيب الأسماء» وأشار أيضًا إلى كونه في «الموطأ» مرسلا في كتابه «الأذكار» ثم غفل في كتاب «الإيضاح في المناسك» وفي موضع آخر من «شرح المهذب» عن كون حديثه «ما رُئي الشيطان» في «الموطأ» بجنب (ق٧٦-أ) دعاء يوم عرفة الذي حققه وأتقنه فلم يعزه، وظن أنه مباين لذلك، وإنما الراوي لهما واحد منسوب في نفس الحديثين لكن ذاك اللفظ رواه عنه: ابن أبي عبلة، واللفظ الآخر رواه عنه: زياد مولى ابن عياش، وكلاهما مرسل، وقد وصل بعضهم حديث دعاء يوم عرفة عن ابن كريز عن أبي هريرة ، قال البيهقي في «سننه» : ووصله ضعيف .

قلت: وأما طلحة أحد العشرة فليس له في هذا ولا في الآخر رواية ولا ذكر بالكلية، وهو مباين لابن كريز المذكور من جهات لا تخفى على أهل الفن، فقال النووي: روينا عن طلحة بن عبيد الله أحد العشرة -رضي الله عنهم- قال: قال رسول الله ﷺ : «ما رُئي الشيطان. . .» ثم ذكر باقيه مختصرًا بالمعنى، وكان ينبغي له أن يفعل هنا مثل ما فعل في ذاك سواءً بسواءٍ ، لكن حتى يتفرد بالكمال المطلق الواسعُ المحيطُ الذي لا يضل ولا ينسى، ثم جاء الحافظ زين الدين العراقي في «جزء له في أذكار يوم عرفة» فوهَّم النووي في الحديث الذي أتقنه فوهِمَ هو إذًا ، كذا وقع له؛ إنما هو في حديث «ما رُئي الشيطان» لا في الآخر، وإنما أتبرع بذكر هذه الأشياء خوفًا من الإغترار بالكبار وتقليدهم .

قوله بعده في حديث عبادة : «تنزل الرحمة فتعمهم ثم تفرق المغفرة» ضبط الحافظ أبو موسى المديني في «ترغيبه» هاتين اللفظتين «تنزَّل وتفرَّق» بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ، وذكر أن أصلهما بتائين، لكن حذفت أحدهما تخفيفًا.

قوله بعده في حديث أنس: «وشفَّعت رغبتهم» هو تحقيق لقوله بعده في موضعين «عادوا في الرغبة والطلب» وإنما تعرضت لهذا مع وضوحه لأنه وجد في كثير من النسخ الغرارة «وشَفِعَتْ رَغيبهم» على فعيل؛ وهو تصحيف بما ذكرته بلا شك ولا خفاء .

قوله في حديث عائشة «أكثر من أن يعتق الله فيه عبيدًا » كذا وجد في أكثر نسخنا؛ وإنما هو «عبدًا» بالإفراد .

قوله في حديث ابن عباس «إن هذا يوم من ملك فيه» : «رواه أحمد بإسناد صحيح» (كيف وفيه سكين بن عبد العزيز وأبوه عبد العزيز بن قيس، وهما مجهولان ، لم يُخرِّج لهما أحد من أهل الكتب الستة ولم أقف فيهما على جرح ولا تعديل )[١].

قوله في آخر أثر آخر الباب المعزو إلى البيهقي غير معزو إلى كتاب من كتبه[٢] : «ويتنصَّل إليه» هو بالنون وتشديد المهملة ، قال الجوهري: تنصل فلان من ذنبه أي: تبرأ . وقال المصنِّف في باب «الاعتذار» مفسرًا لقوله «من أتاه أخوه متنصلا »: التنصل : الاعتذار .

وقوله بعده : «ويتخدع له »[٣] كذا وجد مصحفًا بالخاء المعجمة والدال والعين المهملتين على وزن يتفعل، وليس لهذه اللفظة ولا ما يقارب (ق٧٦-ب) رسمها في كتاب اللغة والغريب ذكر ولا معنى، وقد ذكر هذا الأثر على

---

(١) كذا قال المؤلف - رحمه الله - وسكين بن عبد العزيز وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وضعفه أبو داود والنسائي والدارقطني ، وأبوه عبد العزيز بن قيس وثقه ابن حبان والعجلي وجهله أبو حاتم الرازي ، وروى لهما البخاري في «الأدب المفرد» وفي «القراءة خلف الإمام» ، وهما من رجال «التهذيب».

(٢) قلت: هو في كتاب «شعب الإيمان» (٨/ ٢٩ رقم ٣٧٩٠) .

(٣) في «شعب الإيمان » : «ويستحذي له» .

الصواب عن عليٍّ: القاضي عز الدين بن جماعة في «منسكه الكبير» بلفظ «مثله مثل الرجل يكون له قبل صاحبه جناية أو ذنب فهو يتعلق بثوبه ويخضع له ويتضرع إليه حتى يهب له جنايته» وذكره الحافظ الضياء في «جزئه في عشر ذي الحجة» عن ذي النون بلفظ : «مثل ذلك كمثل رجل له على رجل ذنب فهو يتعلق بثوبه ويخضع له رجاء أن يهب له ذلك الذنب» فقد تبين أن لفظة «يتخدع» تصحيف وهي في كلام العامة ، والله أعلم .

قوله في « **الترغيب في رمي الجمار**» في حديث ابن عباس في رمي الخليل الشيطان: «رواه ابن خزيمة والحاكم» كذا أحمد بمعناه دون قول ابن عباس المذكور في الأصل.

قوله في « **الترغيب في شرب ماء زمزم**» في حديث أبي ذر «إنها طعام طُعم وشفاء سُقم» : «رواه البزار بإسناد صحيح » كذا رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» وهو عند أحمد، ومسلم وغيرهما في قصة إسلام أبي ذر بسياق مطول وفيه «إنها مباركة؛ إنها طعام طعم» وليس فيه «وشفاء سقم» .

قوله: «كنا نسميها شبَّاعة» أي بفتح الشين وتشديد الباء الموحدة، قال في «الغريبين» : لأن ماءها يروي ويُشبع . انتهى، وهذا ظاهر.

قوله: «لشبْعك» هو بكسر الشين وإسكان الباء لا فتحها، كذا صحح عليه شيخنا ابن ناصر الدين في «جزئه في زمزم» وقال الخطابي في «غريب الحديث»: الشبْعُ :ساكنة الباءِ إذا أردت الاسم، والشبَعُ: بفتحها إذا أردت المصدر، وفي «صحيح البخاري» : «وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله ﷺ لشبْع بطنه» كذا لأكثر رواته ، وهو الثابت في غيره -أيضًا- «لشبْع» بلام التعليل وللأصيلي «بشبْع» بالموحدة بدلها، وقال: في اللفظ الآخر «على ملء بطني» ومثله الحديث الآخر «إن موسى آجر نفسه شعيبًا -عليهما السلام- بشبع بطنه» و«الشبع»

بإسكان الباء: اسم لما أشبع من الطعام، وبفتحها: مصدر، نص على ذلك ابن الأعرابي والجوهريُّ وغيرهما. قال سيبويه - رحمه الله - : مما جاء مخالفًا للمصدر لمعنى قولهم أصاب شبْعَهُ وهذا شبْعه إنما تريد به قدر ما يشبعه وتقول «شبعت شبعًا» و «هذا شبع فاحش» إنما تريد الفعل ونظيره ملأت السقاء ملأً وهذا ملؤه - أي قدر ما يملؤه .

وقال الشاعر :

وكلكم قد نال شبْعًا لبطْنِه وشبْعُ الفتى لُؤم إذا جاعَ صاحبُهْ

وتتمة الحديث «إنها هزمَة جبريل -عليه السلام» قال الهروي: أي: ضربها برجله فنبع الماء .

قوله: «قاله الخطيب البغدادي» أي في «تاريخه لبغداد» وقال شيخنا ابن حجر (ق٧٧-أ) في «تلخيص تخريج الرافعي»: رواية الجارُودي المذكورة شاذة فقد روى الحديث حفاظ أصحاب ابن عيينه كالحميدي وابن أبي عمر وغيرهما عنه، وعن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله - يعني: غير مرفوع .

قوله بعد قصة ابن المبارك: «رواه بإسناد صحيح» كذا في النسخ كلها[1] وأراد الخطيب في «تاريخه» لكن تخلل بين هذا وبين ما ذكره ما ترى، فحصل الإيهام والشك .

قوله بعده: «والبيهقي» أي: في «شعب الإيمان» .

قوله في « **الترغيب في الصلاة في المسجد الحرام**» وما معه في حديث أنس «من صلى في مسجدي أربعين صلاة» : «وهو عند الترمذي بغير هذا اللفظ» كان ينبغي حذف هذا؛ إذ ليس عنده ذكر مسجد الرسول، وقد تقدم لفظه في صلاة الجماعة .

(١) كذا ففي النسخة المطبوعة (٢/ ١٣٣) : «رواه أحمد بإسناد صحيح» .

قوله بعده في حديثه -أيضًا- الـذي في أوله «صلاة الرجل في بيته»: «رواه ابن ماجه ، ورواته ثقـات» . وقال الحافظ أبو محمود المقدسي فـي «مصنفه في القدس» : أبـو الخطاب هذا ممن حـصل لابن حبـان فيه الوهم، لأنـه ذكره في «الضعفاء» وفي «الثقات» . قال: والحـديث قد ذكره ابن الجوزي في «الأحاديث الواهيـة» قال: وهو حديـث منكر بـهذه الزيادات . انـتهى. وكذا قـال الحافظ صلاح الدين العلائي في «مصنفه فيه» عـقب الحديث : كذا أخرجه البيهقي في «سننه» ، وهو منكر جدًّا بهذه الزيادات قال: وأبو الخطـاب هذا اسمه حماد لم يذكر بتوثيق، قال: وشيخه رزيق قال أبو زرعة : لا بأس به، واختلف قول ابن حبان فيه فذكـره في «الثقات» وقال في «الضعفاء»: لا يـحتج به. قال: وأخرج ابن الجوزي هذا الحديث فـي كتابه «الأحاديث الواهية» وجاء عـن ابن حبان أنه واه انتهـى. وقال الشيـخ زين الدين الـعراقي في «تـخريجه الـكبير لأحـاديث الإحياء» عقب الحديـث المذكور: في سنده نظر. وقال في «تخريـجه الصغير» : ليس في سـنده من ضُعف . وقال الـذهبي: إنه منكـر انتهى. قال شيـخنا ابن حجر قوله: ليس في سنده من ضُـعِّف، أي: من ضعفه أحد من الأئمة ، ومع ذلك يمكن أن يكون فيه مجهول أو مستـور أو غير ذلك مما يخل بحيث لا يرتقي الحديث إلى درجة القبول؛ فلهذا قال في «الـكبير» : في سنده نظر . فلا تدافع بين كلاميه، قال: وقول الذهبي: إنه منـكر - يعني المتن، قال: وقد يكون المتن منكرًا والسند صـحيحًا على ما تقرر في علوم الحـديث . قال: وأبو الخطاب إن كان حـمادًا الدمشـقي كما وقـع عند الطـبراني - أي وقالـه العلائي وصـاحب «الميزان» - فهو مجهول، قال : ورزيق ضعفه ابن حبان وقال: يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات . انتهى .

وتصديره أوله بلفظة «عن» عـجيب؛ فالحديث (ق٧٧-ب) رواه ابن ماجه، عن هشام بن عمار، عن أبي الخطاب الدمشقي، عن رُزيق - بتقديم المهملة على

المعجمة- الألهاني عن أنس، ورزيق قال فيه الذهبي في «الكاشف»: صدوق. ونقل المزي في «التهذيب» عن أبي زرعة : لا بأس به. وعن ابن حبان أنه ذكره في الثقات. ونقل ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» عن ابن حبان أنه ينفرد بالأشياء التي [لا][1] تشبه حديث الأثبات لا يحتج به . وأبو الخطاب اسمه أحمد ، كما في «المعجم الأوسط» للطبراني قال في «الميزان» : ليس بالمشهور وساق له بعض هذا الحديث بهذا السند ثم قال: هذا منكر جدًّا ، ونقل عن ابن ماكولا أن الحديث منكر ورجاله مجهولون . وقد روي عن أنس نحوه من طرق كلها لا تثبت وفي بعضها «صلاة في المسجد الأقصى بألف صلاة » .

قوله في حديث أبي الدرداء في فضل الصلاة في المسجد الحرام وما معه: «قال البزار : إسناده حَسَن - ثم قال : المصنف - موركًا عليه - : كذا قال» هو كما قال المصنف؛ إذ فيه سعيد بن سالم القَدَّاح وقد ضعفوه ورواه عن سعيد بن بشير ، وله ترجمة في آخر هذا الكتاب في الرواة المختلف فيهم.

قوله: عن أبي هريرة أو عائشة «صلاة في مسجدي» إلى أن قال «إلا المسجد الأقصى» . في هذا أمران:

الأول: شك الراوي في صحبيه وقد رواه أحمد أيضًا بإسناد رجاله ثقات، عن أبي هريرة وعن عائشة، ويحتمل سقوط الألف من هذه الرواية ، ورواه أبو يعلى عن عائشة وحدها .

الثاني: قوله: «إلا المسجد الأقصى» كذا وقع في هذه الرواية، ولعله غلط من بعض الرواة ، فقد جاء هذا الحديث بعينه إسنادًا ومتنًا معًا في «مسند أحمد» باللفظ المشهور وهو «إلا المسجد الحرام» والله أعلم .

قوله في حديث أبي ذر في بيت المقدس : «رواه البيهقي» كذا رواه الحاكم،

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من المجروحين لابن حبان (١/ ٢٩٧) .

والطبراني وغيرهما بلفظ «وليأتين على الناس زمان ولبسطة قوسه من حيث يرى منه بيت المقدس أفضل وخير من الدنيا جميعًا».

وفات المصنف ذكر حديث ميمونة بنت سعد - ويقال: سعيد - مولاة النبي ﷺ قال: قلت : يا رسول الله، افتنا في بيت المقدس قال: «أرض المحشر والمنشر ائتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كألف صلاة في غيره» قلت: أرأيت إن لم أستطع أن أتحمل إليه؟ قال: فتهدي له زيتًا فيسرج فيه، فمن فعل ذلك فهو كمن أتاه» رواه أحمد وابن ماجه بمعناه والحديث حسن .

قوله: «وتقدم حديث بلال مختصراً » بلال هذا هو ابن الحارث (ق٧٨-أ) المزني الذي مر آنفًا .

قوله بعده: «ولا نعرف لأُسيْد حديثًا صحيحًا غير هذا» هذا من كلام الترمذي في حديث أُسيد المذكور، لكن نسبه المصنف إلى نفسه ، وهو عجيب.

قوله آخر الباب في حديث جابر «فلم ينزل بي أمر مهم غليظ» هو من قول الله تعالى: ﴿عذاب غليظ﴾[(١)] ،والرواية هكذا [لا][(٢)] «غائظ» فاعرفه ولا تصحفه، والله الهادي الموفق .

قوله في « الترغيب في سكنى المدينة » (قوله)[(٣)] في حديث سفيان بن أبي زهير : «يبسون» هو بفتح أوله وضم ثانيه، [وبفتح أوله وكسر ثانيه][(٤)] ، وبضم أوله وكسر ثانيه ثلاثة أوجه .

قوله: «وعن الصميتة الليثية» وهي بالتصغير من الصمت، غير منسوبة، من

(١) هود: ٥٨ ، إبراهيم : ١٧ ، لقمان : ٢٤ ، فصلت : ٥٠ .
(٢) تحرفت في «الأصل» إلى : إلا .
(٣) كذا في «الأصل» وهي مقحمة .
(٤) سقطت من «الأصل» وانظر «المشارق» (١/ ١٠٠) .

أفراد نساء الصحابة رضي الله عنهن ورواة الوحدان في «مسند الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي»، وكانت يتيمة في حجره ﷺ فذكر حديثها في الموت بالمدينة، وعزاه إلى ابن حبان والبيهقي، وفيه «فإنه من يمت بها تشفع له أو تشهد له»(١) وأخشى أن يكون ذلك من تصرفه هو في اللفظ؛ إذ الذي في بقية الأحاديث في هذا الكتاب وغيره أنه ﷺ هو الفاعل لذلك لا مدينته الشريفة. ثم ساق معنى ما ذكر من «معجم الطبراني» من رواية امرأة يتيمة كانت عنده ﷺ من ثقيف لكن أسقط منه «أنها حدثت صفية بنت أبي عبيد» وكذا ساق مثله من رواية سبيعة الأسلمية وذكر أن فيه: عبد الله بن عكرمة، وأنه روى عنه جماعة، ولم (يجرحه)(٢) أحد. وقال الهيثمي في «مجمعه»: ذكره ابن أبي حاتم [وروى عنه جماعة، ولم يتكلم فيه أحد بسوء](٣) ثم نقل المصنف عن البيهقي أنه قال: إن حديث سبيعه خطأ؛ إنما هو عن صُميتة كما تقدم.

وخفي عليه أن حديث صميتة رواه النسائي في «سننه الكبرى»، ولم يراجع «الأطراف» لابن عساكر فأبعد النجعة كما ترى، قال النسائي: أخبرنا هارون بن سعيد الأيلي قال: حدثنا خالد بن نزار قال: أخبرني القاسم بن مبرور، عن يونس قال: قال ابن شهاب: عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر - يعني: ابن الخطاب- أن الصُّميته امرأة من بني ليث بن بكر كانت في حجر رسول الله ﷺ قال: سمعتها تحدث صفية بنت أبي عبيد أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت بها؛ فإني أشفع له أو أشهد». قال المزي في «الأطراف»: وهكذا رواه - أي: من طريق الزهري، عن عبيد الله ابن عبد الله بن عمر، عنها - عنبسة بن خالد، عن يونس.

---

(١) هذا لفظ ابن حبان في «صحيحه» (٩/ ٥٨ رقم ٣٧٤٢) ولفظ البيهقي في «شعب الإيمان» (٨/ ١١٣ رقم ٣٨٨٥) «فليمت بها فإنه من يمت بها يُشفع له أو يشهد له».

(٢) تصحفت في «الأصل» إلى: «يخرجه».

(٣) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «المجمع» (٣/ ٣٠٦).

ورواه عقيل بن خالد، وصالح بن أبي (ق٧٨-ب) الأخضر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن الصميتة .

ورواه ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن عبيد الله المذكور عن امرأة يتيمة كانت في حجر النبي ﷺ - ولم يسمها .

ورواه عيسى بن يونس، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عبيد الله هذا، عن صفية بنت أبي عبيد، عن الدارية - امرأة من بني عبد الدار كانت في حجر النبي ﷺ .

ورُوي عن عبد العزيز الدراوردي، عن أسامة بن زيد - يعني الليثي - عن عبد الله بن عكرمة، عن، [عبيد الله بن][1] عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه عن سبيعة الأسلمية، عن النبي ﷺ . هذا ملخص ما في «الأطراف» ، والله أعلم بالصواب.

قوله في حديث أنس «(من)[2] مات في أحد الحرمين ومن زارني محتسبًا» : «رواه البيهقي» كذا أبو داود الطيالسي، وابن خزيمة وغيرهما .

قوله في حديث أبي هريرة «كان الناس إذا رأوْا أوّل الثمر» : «رواه مسلم وغيره» كذا الترمذي، والنسائي في «اليوم والليلة»، وابن ماجه .

قوله بعده في حديث عائشة «اللهم حبب إلينا المدينة» : «رواه مسلم وغيره». كذا البخاري - أيضًا .

قوله في حديث أبي سعيد «ما من المدينة شيء ولا شعْب» المعزو إلى مسلم لفظة «شيء» ليست في الحديث؛ بَلْ هي مقحمة فيه، وهو ظاهر .

قوله في حديث ابن عمر «رأيت في المنام امرأة سوداء» : «رواه الطبراني

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «تحفة الأشراف» (١١/ ٣٤٦) .
(٢) تكررت في «الأصل» .

ورواة إسناده ثقات» غريب عجيب؛ فالحديث رواه أحمد والبخاري والترمذي وقال: حسن صحيح غريب، والنسائي وابن ماجه؛ لكن ذهل المصنف فلم يعرف مظنته، فهذا أبعد النجعة، وعزاه إلى الطبراني، وكذا وقع للحافظ الهيثمي في «مجمعه» سواء بسواءٍ، وكأنه قلد المصنف، وسبب خفائه عليهما: كونه في غير ذكر المدينة الشريفة، وإنما هو عند أصحاب السنن في تعبير الرؤيا، وكذا هو عند البخاري فيه في ثلاث أبواب متوالية، ولفظ الترمذي «رأيت امرأة سوداء ثائرة الشعر تفلة - أي: غير متطيبة - أخرجت من المدينة فأسكنت مهيعة فأولتها وباء المدينة ينقله الله إلى مهيعة» والكل أخرجوه من طريق موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

وكذا وقع للحافظ المزي في «أطرافه» أنه عزا حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي ابن أخي طلحة بن عبيد الله في النهي عن لقطة الحاج إلى أبي داود والنسائي، وخفي عليه كونه في مسلم؛ لأنه مذكور في اللقطة لا في الحج، ولقطة مكة[1] .

وكذا ذكر ابن الأثير آخر «جامعه» في مبهماته أن العرنيين كانوا ثمانية في بعض طرق النسائي، وزاد الشيخ محيي الدين (ق٧٩-أ) النووي في إبعاد النجعة فذكر في «تلخيصه مبهمات الخطيب» من زياداته ذلك من «مسند أبي يعلى الموصلي» ، وغفلا عن كون ذلك في «صحيح مسلم» في بابه في موضعين، وكذا هو في «صحيح البخاري» في باب القسامة، وفي باب إذا حرق المشرك بالمسلم من كتاب الجهاد ، ولو فتحت هذا الباب لخرجت عن حد المقصود، وليس ذلك بمقصود .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٧/ ٢٠٣) : استدركه جماعة على المزي ، أولهم صاحبه ابن عبد الهادي .

عزوه حديث سعد في غبار المدينة إلى رزين، وتوريكه عليه مسلم وقد روى الحافظ أبو نعيم في «الطب» من حديث ثـابت بن قيس بن شماس مرفوعًا «غبار المدينة شفاء من الجذام» .

وروى أيضًا مرسلا من حديث سالم «أنه يبرئ من الجذام» .

وروى أيضًا من حديـث عائشة قالت: ذكر رسول الله ﷺ المـدينة فقال: «والله إن تربتها ميمونة» .

قوله في حديث أنس «التمس لي غلامًا من غلمانكم يخدمني» : «أن اللفظ لمسلم» سياق البخاري أطول منه .

قوله في آخر الـباب في حديث عمر : «أتاني اللـيلة آتٍ من ربي» : «رواه ابن خـزيمة» مما يـتعجـب منه؛ إذ رواه أحمـد والبخـاري وأبو داود وابن مـاجه وغيرهم، وتتمته «وقل: عمرة في حجة » لكن غفل المصنف كما ترى .



قوله في «**الترغيب في الرباط**» **أول الجهاد**: «عتبة بن الندّر» هو بضم النون وفتح الدال المهملة المشددة، آخره راء مهملة . قال الدارقطني : وصحفه الطبري فقال: ابن البذر - بموحدة وذال معجمة .

وقوله في حديثه : «إذا انتاط غزوكم» هو بهمزة وصل ثم نون ساكنة ثم مثناة فوقانية مفتوحة، ثم ألف ساكنة، ثم طاء مهملة، بوزن احتاط، أي: بَعُدَ.

قوله في «**الترغيب في الحراسة في سبيل الله**» في حديث معاوية بن حيدة «ثلاثة لا ترى أعينهم النار» الذي ذكره من الطبراني هنا، وفي «الترغيب في غض البصر» أوائل النكاح، وأن رواته ثقات - زاد هناك معروفون - إلا أن أبا حبيب - وهنا عرَّفه فقال : الحبيب، وتعريفه منكر - العنقزي - يعني بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبالزاي المعجمة - زاد هناك ويقال له: الغنوي - يعني بتحريك المعجمة والنون معًا ، وكسر الواو ، قال هنا: «لا يحضرني حاله ». وقال هناك : لم أقف (على)[1] حاله انتهى . رأيت بخطي على حاشية نسختي - ولا أعرف من أين نقلته - أن اسمه المبارك بن عبد الله، ولم أره في الكنى ولا في الأسماء .

قوله بعده في حديث ابن عمر «ألا أنبئكم ليلة أفضل من ليلة القدر » : [«رواه الحاكم ، وقال: صحيح على شرط البخاري»][2] وقفه وكيع بن الجراح ، وروى الحاكم في «المستدرك» من حديث عقبة بن عامر مرفوعًا «رحم الله حارس الحرس» وقال: صحيح الإسناد (ق٧٩-ب) ولم يخرجاه .

قوله في آخر حديث أبي ريحانة : «لم يسمعها محمد بن شمير» هو بالمعجمة - ويقال : بالمهملة - مصغر، أبو الصباح الرعيني، مصري .

---

(١) تكررت في «الأصل» .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٢/ ١٥٤) .

قوله آخر الباب في حديث سهل ابن الحنظلية الطويل «فحضرتُ صلاة الظهر مع رسول الله ﷺ » كذا وُجِدَ في «الترغيب» وكأنه من تصرف المصنف، والذي في «مختصر السنن» له «صلاة عند » والذي في متن أبي داود : «الصلاة مع» وفي بعض نسخه: «عند» وفي السياق هنا «حتى طلعت على جبل» وإنما في الأصل و«المختصر» «طلعت[1] جبل» وهنا فيه «بظعنهم ونعمهم ونسائهم» وإنما هي كما في الأصل و«المختصر» «وشائهم» لكن [تصحفت إلى][2] «نسائهم» وهن الظعن المذكورات أولا وفيه هنا «اطلعت الشعبين كلاهما» وافقه في «المختصر» في «اطلعت» - من الاطلاع - ، والذي في الأصل «طلعت»[3] -من الطلوع-، وفي «المختصر» والأصل: «كليهما» .

قوله: « **الترغيب في النفقة في سبيل الله وتجهيز الغزاة وخلفهم في أهلهم**». كذا وقعت هذه اللفظة هنا وفي الفهرست - أعني [أول][4] الكتاب أعني :قوله «وخلفهم» وكأن المصنف تخيل أن هذا مصدر هذه اللفظة؛ وليس كذلك؛ إنما يقال خلف فلان فلانًا في أهله ونحوهم خلافة: إذا صار خليفة له، ومنه قوله تعالى : ﴿ **[وقال موسى لأخيه هارون ][5] اخلفني في قومي**﴾[6] هذا قول أهل اللغة ومنهم صاحب «الغريبين» و«الصحاح» و«القاموس» وغيرهم من أئمة هذا الفن، فاستفده، ثم بعد هذا رأيت العلامة محيي الدين النووي في «شرحه لمسلم» قد عبر بما قلته فقال: بابُ إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره وخلافته في أهله بخير، فحمدت الله على التوفيق للصواب والتحقيق .

---

(١) زاد بعدها في «الأصل» : «على» ، وهي زيادة مقحمة لم ترد في «سنن أبي داود» (٣/ ٩ رقم ٢٥٠١) ولا «مختصر السنن» (٣/ ٣٦٥ رقم ٢٣٩١) فحذفتها .

(٢) في «الأصل» : «تصحيف» .

(٣) الذي في «السنن» : اطلعت كما في «الترغيب» و «المختصر» .

(٤) ، (٥) سقطت من «الأصل» .

(٦) الأعراف : ١٤٢ .

قوله في رابع حديث فيه : «وعن الحسن، عن علي بن أبي طالب. . .» إلى أن قال: «وعبد الله بن عمر وجابر» الذي عند ابن ماجه: وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو مجموعين، وأسقط في «الترغيب» أحدهما سهوًا، ففي بعض نسخها: ابن عمر، وفي بعضها : ابن عمرو، وهما في نفس الحديث معًا- كما بينا .

قوله في حديث عمر «من أظل رأس غاز ومن جهز غازيًا ومن بنى لله مسجدًا» : «رواه ابن حبان» كذا أحمد؛ لكن فيه ابن لهيعة ، وقد عَزا في «بناءِ المساجد» آخره - فقط - إلى ابن ماجه وابن حبان .

قوله في «**الترغيب في احتباس الخيل**» في حديث أبي هريرة «الخيل ثلاثة»: «وهو قطعة من حديث تقدم بتمامه في «منع الزكاة». هذا اللفظ لمسلم في سياق مطول كما أشار إليه ، وأما البخاري فليس عنده إلا ذكر الخيل فقط ، وقد تكلمنا على عزوه هناك، فليراجع .

قوله في تفسير «البذخ» : «أنه بإسكان الذال» خطأ بلا ريب؛ وإنما هو بفتحها مثل الأشر والبطر وزنًا يقال: بذخ بكسر الذال - وتبذخ (ق٨٠ -أ) أي تكبر وعلا، والبَذَخ - بالتحريك - المصدر، وكذا التبذخ، وهما مذكوران هنا، وهذا ظاهر لا خفاء به.

قوله في حديث أبي هريرة «الخير معقود بنواصي الخيل » وفيه فضل النفقة عليها: «أنه في الصحيح باختصار النفقة» . أي: في «صحيح مسلم» لا البخاري، وقد تقدم في هذا الباب .

وقوله في سياق ابن حبان له : «لمعمر» معمر هذا هو ابن راشد المشهور، والقائل له هو تلميذه عبد الرزاق بن همام المعروف ، وهذا الحديث مروي من طريق عبد الرزاق، عن معمر ، عن الزهري، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة.

قوله: «عن عريب» هو بالعين المهملة بوزن غريب، أبو عبد الله المليكي شامي، وقد ذكره في الصحابة: ابن الجوزي في «التلقيح» والذهبي في «التجريد» وقال: له حديث من وجه ضعيف . قلت: وهو المذكور في الأصل، فإياك أن تصحف هذا الاسم بالمعجمة فتخطئ خطأً فاحشًا ، وفي الصحابة أيضًا مثله، وكذا في غيرهم مثل صالح بن أبي عريب الذي روى أبو داود والحاكم- وصحح إسناده من طريقه - حديث معاذ بن جبل المشهور «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» وفيه لأبي زرعة الرازي لما كان في السياق مع أصحابه الحفاظ قصة مشهورة ، ولم يذكره المصنف في محله وهو من موضوع كتابه، وتركت أنا إلحاقه وما في معناه في هذا «التذنيب» هناك لضيق الهامش، وقد سمعت بعض قضاة الحنابلة يُصحف الراوي المذكور بالمعجمة ، ولهم غريب بالمعجمة أيضًا لكن من غير هذا القبيل .

قوله في تفسير «الفرس الأقرح» : «أنه الذي في وسط جبهته قُرحه» أي بضم القاف لا بفتحها، قال: «وهي بياض يسير». أي: دون الغرة .

ذكر آخر الباب حديث «يمن الخيل في شقرها» ثم فسر اليُمْن بالبركة والقوة. فأما البركة فصحيحة مسلَّمة ، وأما القوة فمردودة ، وإنما القوة في اللغة اليمين لا اليُمن. قال الشاعر:

إذا ما رايةٌ رُفعت لمجدٍ ... تلقاها عرابة باليمين

أي بالقوة ، والحاصل: أن لفظة القوة هنا دخيلة، لا محل لها، ولا تعلق، فيتعين إسقاطها لما قد علمت، والله أعلم .

قوله أول «**ترغيب الغازي والمرابط في الإكثار من العمل الصالح**»: «تقدم في باب النفقة» أي: «في سبيل الله» قبلُ بباب .

قوله فيه: «ورُوي عن معاذ» أي: ابن أنس الجهني؛ لكنه تقدم قبله، ويأتي بعده سهل بن معاذ عن أبيه . وقوله: «ويأتي بتمامه» . أي: في «**كتاب الذكر**» ويعترض عليه في إطلاق راوي هذا الحديث وأشباهه معاذ وعدم نسبته، والذي ينبغي تمييزه لئلا يظن أنه معاذ بن جبل المراد عند الإطلاق .

وقوله في الذي بعده : «من قرأ (ق٨٠-ب) ألف آية في سبيل الله »[١] .

والروحة ثم فسرهما ، قد تقدم هذا التفسير في أول الجهاد أيضًا .

قوله: «عمران بن عيينة» هو أخو سفيان العلم المشهور .

وساق من مسلم حديث «تضمن الله» وساق في «الترغيب في الشهادة» آخره لكن إنما لفظه «فهو عليَّ ضامن» وفيه «إلى مسكنه» وفيه «ما من كلم» وفيه «لوددت أني أغزُو» ثم قال: ورواه مالك والبخاري والنسائي ولفظهم . وهذا يقتضي أن لفظة «تكفل» ليست عند مسلم، وهي عنده وعند البخاري في كتاب التوحيد وباب الغنيمة، وانفرد عنه مسلم بلفظه «تضمن» وفي لفظ للبخاري في أول الجهاد «وتوكل الله» وفي لفظ آخر له في كتاب الأيمان «انتدب الله» فتصير الألفاظ أربعة، فاستفدها .

عزوه لفظ «ولا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في منخريّ مسلم أبدًا » إلى النسائي والحاكم والبيهقي . وهو عند ابن ماجه لكن في بعض نسخه «في منخري عبد مسلم» وفي كثير منها «في جوف» .

قوله بعده: «وعن عبد الرحمن بن جبر» حديث «ما أغبرت قدما عبد» هذا المسمى كنيته أبو عبس - بالموحدة - وهو أشهر بكنيته من اسمه المذكور، مذكور

---

(١) سقط من «الأصل» بعدها شيء ، والكلام بعده يتعلق بحديث أنس في «باب الترغيب في الغدوة في سبيل الله والروحة » .

بها فـي الحديث وتسميـته عبد الرحمـن هو الصحيح المـشهور الذي قاله مـسلم والترمذي والجمهور ، وقال أبو بكر البرقي : اسمه عبد الله .

قوله عن اللفظ الأول « أنه للبخاري» صحيح، كذا ذكره مختصراً في الجهاد لكن لم يطَّلع عـلى لفظه الآخر الذي ذكره في الجمعة بقـصة ، وهو معنى قول المصنف : «في حديث» والكل من طريق يزيد بن أبي مريم، عن عباية بن رفاعة قال: أ«دركنـي أبو عبس وأنا أذهـب إلى الجمعة ، فـقال: سمعت رسـول الله ﷺ يقول: من أغبرت قـدماه في سبيل الله حرمه اللـه على النار» وكذا رواه الإسماعيلي، والترمذي، والنسائي، عن يزيـد بالقصة ، لكن بوقوعها ليزيد مع عباية «قال: لحقنـي عباية وأنا ماشٍ إلى الجمعة فقال: أبـشر فإن خطاك هذه في سبيل الله سمعت أبا عبـس يقول: قال رسول الله ﷺ . . .» وذكره كما في الأصل والذي عند البخاري أن القصة وقعـت لعباية مع أبي عبس ، فإن كان ما ذكر محفوظًا احتـمل أن تكون القصة وقعت لكل منهمـا، وليس لأبي عبس في الكتـب الستة سوى هـذا الحديث، ويزيد المذكـور - من الزيادة - دمشـقي إمام الجامع الأموي زمن بانـيه الوليد ، روى له: البخاري والأربعـة، ولهم -أيضًا- بُريد - تصـغير برد - ابن أبي مريم السـلولي، روى له الأربعة ، وكلاهـما ثقة مشهور، وإنما ذكرتهما لئلا يلتبس أحدهما بالآخر على المبتدئ .

وقوله : «فتمسه النار» هو (ق٨١-أ) بنصب السين، قاله الكرماني .

قوله: «ابن دريك » هو بضم الدال المهملة وفتح الراء آخره كاف مصغر .

ضبطُهُ «المقرائي» بـالمد . سبق التنبيه في «باب التأمـين من الصلاة» على أنه إنما هو بالقصر مبسوطًا ، فليراجع من هناك.

تفسيره «الرهـج» بأنه ما يدخل باطن الإنسان من الخـوف والجذع وضبطه له بسكون الهاء . قال: «وقيل: بفتحها » فيه أمران :

الأول : أن هذا التفسير خطأ بلا نزاع لم يقله غيره وإنما الرهج : الغبار لا غير، قاله ابن فارس والجوهري والمطرزي وغيرهم من أهل اللغة والغريب، قال المطرزي: والرهج ما أثير منه، قالوا: وأرهج الغبارَ أي: آثاره . قلت: ومنه الحديث في الإسراء «نظرت فإذا أنا برهج ودخان وأصوات» .

والثاني : أن إسكان الهاء فيه لم يذكره إلا صاحب «القاموس» فإنه قال: الرَّهْجُ . ويحرك: الغبار . وأما أصحاب «الصحاح» و«النهاية» و«المجمل» و«المعرب» وغيرهم فلم يذكروا فيه إلا التحريك .

قوله في «**الترغيب في الرمي**» «وعن أبي نجيح عمرو بن عبسة حديث «من رمى سهم في سبيل الله فهو له عدل محرر» :ر«واه أبو داود في حديث» ليس هذا كما قاله المصنف، وأين هو؟ إنما عند أبي داود: حدثنا محمد بن المثنى: حدثنا معاذ بن هشام: حدثنا أبي، عن قتادة ، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة اليعمري، عن أبي نجيح السلمي قال: حاصرنا مع رسول الله ﷺ بعض الطائف - قال معاذ: وسمعت أبي يقول: حصن الطائف كل ذلك - فسمعت رسول الله ﷺ يقول: «أيما رجل مسلم أعتق رجلا مسلمًا . . . » الحديث، وقد ذكر المصنف عجز هذا الحديث ،وهو فصل العتق في محله من هذا الكتاب، وعزاها إلى أبي داود، ولم يذكر هنا صدره باللفظ المذكور، إنما أبدله بما ترى.

قوله عقبه: «وأفرد أبو داود منه ذكر العتق» أي: من طريق شرحبيل بن السمط عنه، وإلا فقد جمع في رواية معدان السابقة، عنه بين ذكر [الرمي][1] والعتق.

قوله : «وابن ماجه ذكر [الرمي][1]» أي: أفرد ذلك من طريق القاسم بن عبد الرحمن، عنه .

(١) في «الأصل » : «الرامي ». والمثبت من «الترغيب» (٢/ ١٧١) .

قوله بعده بحديثين: «وعن معدان بن أبي طلحة قال: «حاصرنا مع رسول الله ﷺ الطائف فسمعته يقول: من بلغ [بسهم][(١)] . .» إلى آخره، ثم عزاه إلى ابن حبان . هذا الحديث مكرر، فهو الحديث المعزو أول طرق حديث عمرو بن عبسة إلى النسائي بعينه، غير أنه سقط هنا على المصنف ذكر راويه، وهو أبو نجيح السلمي السابق الذي حاصر مع الرسول - عليه الصلاة والسلام- حصن الطائف وسمع منه فضل [الرمي][(٢)] في سبيل الله والعتق والمشيب في الإسلام، وأما معدان هذا : فليس بصحابي بلا خلاف عند أهل هذا الفن، إنما هو تابعي روى عن: عَمرو بن عبَسَة هذا الحديث، وعن غيره من الصحابة غيره، وقد (ق٨١-ب) ذكر المصنف مثل هذا اللفظ على الصواب في كتاب العتق من هذا الكتاب مقتصراً كعادته على الصحابي دون التابعي - وهو معدان هذا - فقال: وعن أبي نجيح السلمي قال: «حاصرنا مع رسول الله ﷺ الطائف . .» وأتى بلفظ أبي داود في فصل العتق المشار إليه أولا، ثم قال: أبو نجيح هو عمرو بن عبسة . وكذا بينه الترمذي بعد ذكره بالكنية فقط في الرواية الأولى في الرمي، وأما هنا فقد وقع للمصنف ما ترى مع عزوه أول شيء نحو هذا اللفظ المذكور إلى النسائي، وهما لفظ حديث واحد من رواية الصحابي المذكور، لا زيادة في الثاني سوى حصار الطائف، فلو قرن ابن حبان في العزو مع النسائي أو أسقط أخيراً هذا الحديث رأسًا لأصاب وسلم من هذا كله ، لكن قد يكون سقط من نسخته بـ «صحيح ابن حبان» في هذا الحديث بعد معدان ذكر الصحابي المذكور، ورأى فيه زيادة محاصرة الطائف، فتوهم صحبة معدان، وروايته لحديث مستقل مقارب لفظه للفظ الأول، وإنما هو هو بعينه، ويدل على

---

(١) في «الأصل» : «بهم» . وهو تحريف ، والمثبت من «الترغيب» (٢/ ١٧١) و «صحيح ابن حبان» (١٠/ ٤٧٦ رقم ٤٦١٥) .

(٢) في «الأصل » : «الرامي» . والمثبت من «الترغيب» (٢/ ١٧١) .

ذلك جعله حديث كعب بن مرة متخللا ، والعجب منه -رحمه الله- كيف يخفى عليه مثل هذا؟! ثم رأيت بعدُ في بعض النسخ أول الحديث المذكور عن معدان، عن عمرو بن عبسة، وقد يكون أُلحق بعد المصنف، والعلم عند الله . «وبلغ السهم» ونحوه - بتخفيف اللام - أي: وصل؛ نقيض قصَّر ، بتشديد الصاد .

قوله في « **الترغيب في الجهاد**» في حديث سبرة: «فأسلم فغفر له» . كذا وُجد في أكثر النسخ، ولم تكن هذه اللفظة في نسختي، وهي مقحمة، تصحفت باللفظة بعدها «فقعد له» وهو ظاهر، وقد عزا المصنف هذا الحديث إلى النسائي وابن حبان والبيهقي، لكنه أسقط أوله عند النسائي، وأحمد بن حنبل وغيرهما، وهو «إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقةٍ فقعد له بطريق الإسلام فقال: تسلم وتذر دينك ودين آبائك وآباء آبائك؟ فعصاه فأسلم، فقعد له بطريق الهجرة» وعند أحمد «ثم قعد له بطريق الهجرة فقال: أتهاجر وتذر أرضك وسماك؟ قال: وإنما مثل المهاجر كمثل الفرس في الطول . فعصاه فهاجر» وعنده -أيضًا- «أتسلم؟ قال: ثم قعد له بطريق الجهاد فقال: تجاهد فهو جهد النفس والمال فتقاتل؟» وعنده «فمن فعل ذلك منهم فمات كان حقًّا على الله أن يدخله الجنة أو قتل كان حقًّا على الله أن يدخله الجنة . . .» إلى آخره وعندهما «أو وقصته دابة» وقد رواه من طريق واحد.

وقوله : «قعَدَ له بأطرِقةٍ» هو بوزن أَفْعِلةٍ بفتح أوله وكسر ثالثة وتنوين آخره في الوصل لأنه نكرة ومعناه : أنه قعد له بطرق . ثم ذكرها، قال الجوهري: الطريق يذكر ويؤنث والجمع أطرقة وطرق، قلت: والأول جمع قلة، والثاني جمع كثرةٍ، ثم أنشد للشاعر بيتًا فيه: تيممت أطرقه . ولعل (ق٨٢-أ) المصنف أسقط هذا لخفائه عليه، ومن قرأ هذه اللفظة «بأطرقه» بضم الراء وكسر القاف

والهاء فقد خرج عن اللُّغتين المذكورتين اللتين لا يجمع الطريق - إن ذُكِّر أو أُنث- إلا عليهما ، قال في «جامع الأصول» : وأما أطرق في جمع طريق فلم أسمعه ولا رأيته . قلت: ثم وقع فيه بعد ، فاحذره ولا تغتر به ولا بأشباهه، ولا تقرأ اللفظة إلا «بأطْرِقةٍ» تصب وترشد إن شاء الله .

وراوي هذا الحديث سبرة بن الفاكه وقيل: ابن أبي الفاكه، وقيل غير ذلك، له هذا الحديث، والذي في «المسند» و«جامع الأصول» ابن أبي فاكه.

تفسيره «فواق الناقة» هنا . قد مَرَّ قريبًا في «**سؤال الشهادة**» .

قوله في حديث أبي هريرة الذي فيه «وغزو لا غلول فيه»: أنه في «الصحيحين» وغيرهما بنحوه ، وتقدم» . أي: في أول الحج .

قوله في حديث أبي هريرة : «أن في رواية للبخاري «فإن فرس المجاهد [ليستن يمرح](1)» ليست اللفظة الأخيرة في البخاري بلا شك، إنما لفظة «يمرح» تفسير ليَستن، قال شيخنا ابن حجر في «مقدمة شرحه للبخاري» : ليستن أي: يمرح وزاد في «الشرح»: بنشاط . انتهى ، والذي رأيته في «جامع الأصول» معزوًّا إلى البخاري - أيضًا - «ليستن يمرح» مع أنها مضبوطة هكذا في بعض النسخ، وكذلك كان في نسختي، وهي أشبه لو ساعدها النقل، وكلاهما ليست في البخاري، والله أعلم.

قوله في حديث معاذ «فحنكها بالزمام» كذا وجد في النسخ وبخط الهيثمي في «مجمعه» بالحاء والنون المشددة والكاف، وإنما الصواب ما في نسختي «فكبحها» بكاف ثم موحدة ثم حاء مفتوحات مخففات، أي: جذبها إليه بعنف لما عثرت - وهو مبين في نفس الحديث، وكذا في حديث أسامة بن زيد الذي رواه النسائي «أفاض النبي ﷺ - أي: من عرفة - وأنا رديفه - فجعل يكبح

---

(١) في «الأصل» «لتستن بمرج» وهو تصحيف ، والمثبت من «الترغيب» (٢/ ١٧٤) .

راحلته» أي: يجذب رأسها إليه لكيلا تجمح به ولا تسرع، لكنها هنا تصحفت بها، ولعل ذلك من النساخ واللفظة معروفة حتى في «المهذب» و«الروضة» و«المنهاج» وغيرها من كتب الفقه، مذكورة في باب الإجارة في «الروضة».

قوله فيه: «شب وجهه» أي: تغير.

قوله في تفسير «المقنع بالحديد»: «وقيل: على رأسه خوذة». انتهى، هذه اللفظة مولدة، لا عربية لم أرها في كتب اللغة ولا في «المعرب»، وإنما اسمها: البيضة، ولم أر من عبر بها قبل المصنف إلا ابن الأثير في «نهايته» عند ذكر البيضة، ورأيت ذالها منقوطة بالقلم في نسخة معتمدة بخط ابن الخراط أحد تلامذة النووي وطبقته بالنهاية المذكورة، وكذا في نظمها للعماد بن بَرْدَسَ البَعْلبكيِّ بخطه، والله تعالى أعلم.

قوله: «جَعبة النشاب» هي بفتح الجيم لا بضمها.

عزوه في «**الترغيب في إخلاص النية في الجهاد**» حديث «إنما (ق٨٢-ب) الأعمال بالنيات» إلى الخمسة دون ابن ماجه عجيب، سبق التنبيه عليه في أوائل الكتاب.

قوله: «يلتمس الأجر والذكر» هو بكسر الذال: الصيت والثناء.

قوله في حديث «الغزو غزوان»: «فإن نومه وتنبهه» كذا وُجدت هذه اللفظة الأخيرة، والذي في «مختصر السنن» للمصنف ونسخ أبي داود «ونبهه» وكأنه تصرف فيه هنا، والله أعلم.

قوله في «**الترغيب في الغزاة في البحر**» في قصة أم حرام: «أن اللفظ لمسلم» كذا هو عند البخاري.

قوله: «يدوخ رأسه» هذه لغة عامية مولدة تجوز فيها وتساهل، وأعظم منها

وأطم تفسيره بعد هذا الباب في «**الترهيب من الغلول**» [الثقل][(١)] بالغنيمة، وإنما هو كما قاله صوابًا فـي الحج من «حاشية مختصره لمسلم» : الثـقل متاع السفر، والثقل ضد الخفة . انتهى، وهذا أصله مـن «المشارق» للقاضي عياض فإنه قال: قوله: «على ثقل رسول الله ﷺ » وقدمه في الـثقل وهو متاع المسافر وحشمه قال: وأصله من الثـقل أي ضد الخفة وأصله مختصـرًا عبارة الجوهري ، وقال: ابن فارس في «مجمله»: ارتحل القوم بثقلتهـم وثقلهم أي: بأمتعتهم كلها. وعبر الزركشي في الغلول من «تنقيحه» بأن الـثقل: العيال وما يثقل من الأمتعة (وفي الحج)[(٢)] بأنه آلآت السفر ومتاع السفر، وقال : قال تعالى: ﴿**وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ**﴾[(٣)] . قلت: وقـد جاء ذكر الثـقل في أحاديث كثيرة شهـيرة، منها: حديث أنس في البخاري «أن أُمـه أم سليم كانت في الثقل النبـوي مع أمهات المؤمنين، وأنجشة الغلام النـبوي، وكان أسود حسن الصوت يسوق بهن، ويحدو للإبل في المسير».

ومنها: حديث الأصل عنده : «أن كركـرة - وهو أحد الموالي النبوية - كان على الثقل الشريف» وعند ابن ماجـه «أنه لما مات وجدوا عليه كساء أو عباءة قد غلها» أي: قبل من الغنيمة، سامحه الله ورضي عنه بخدمة نبيه وصحبته، وكذا أشباهه.

ومنها :حديث ابن عـباس عند مسلم «بعث بي نبي الـله ﷺ بسحر من جمع - أي: المـزدلفة - في ثقلـه» وفي رواية له «بعـثني في الثقـل» وفي رواية الترمذي «فـي ثقل» وعند البـخاري «بعثني - أو قـدمني - في الثقـل من جمع بليل».

---

(١) في «الأصل» النفل . وهو تصحيف ، والمثبت من الترغيب (٢/ ١٨٦) .
(٢) تكررت في «الأصل » .
(٣) النحل : ٧ .

وله أيضًا «أن السائب بن يزيد كان قد حج به في ثقل النبي ﷺ» إلى غير ذلك ، وهذا كله ظاهر لا خفاء به ولا خلاف فيه، لولا ضرورة التنبيه على ما حصل من طغيان القلم ونحوه ، والله المعين الهادي الموفق.

تفسيره هنا للرقاع «أنه [ما][١] يكتب فيه الحقوق» عبارته في «حواشي مختصره لمسلم» (ق٨٣ -أ) : الرقاع: صكوك المال، وقيل: خرق وقطع من الثياب، وزاد أيضًا «نفس لها صياح» أي: نفس آدمي كالعبد والأمة، «والصامت من المال»: الذهب والفضة، انتهت الزيادة ، وقال شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» : وقيل: إن الصامت ما لا روح فيه من أصناف المال . وقال : «تخفق» أي: تتقعقع وتضطرب إذا حركتها الرياح . قال: وزاد مسلم «نفس لها صياح» كأنه ما يغله من الرقيق قال: والحديث تفسير للآية[٢] -أي: يأتي به حاملا له على رقبته - انتهى. وقال في «جامع الأصول» : يريد بالرقاع: ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقاع. قال: وخفوقها: حركتها .

قوله : «يُدعى رفاعة بن زيد» في النسخ : «ابن يزيد» والصواب بلا خلاف: زيد بن وهب الجزامي، وليس في الصحابة المسمين برفاعة من أبوه يزيد، وكان العبد أسود واسمه مدعم، و[سمي][٣] في رواية «الموطأ» والبخاري وأبي داود بخلاف مسلم الذي سياق الأصل منه .

وقوله : «(من)[٤] بني الضُّبيب» هو بالضاد المعجمة والموحدتين مصغر .

ذكر هنا من النسائي، وابن خزيمة حديث أبي رافع «فلان بعثته ساعيًا على بني فلان فغل نمرة» . ومحل هذا الحديث في «الخيانة في الصدقة» كما ساقه مع

(١) في « الأصل » : «إنما» ، والمثبت من «الترغيب» (١/ ١٨٧) .
(٢) أي: قول الله عز وجل : ﴿ ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة﴾ . آل عمران : ١٦١ .
(٣) سقطت من «الأصل » أو نحوها .
(٤) تكررت في «الأصل » .

أشباهه هناك في باب مستقل ، وهذا الباب معقود للغلول من المغنم فقط لكن أورده هنا ابن الأثير، فأعاده تقليدًا له .

قوله : «وبقيع (الخَبْجَبَة)[١] : بفتح الخاء والجيم » أي وبائين موحدتين الأولى ساكنة ، والثانية مفتوحة، وآخره هاء تأنيث، وهو مذكور في سنن أبي داود، والخَبْجَبَة: شجرة عرف بها، قاله السهيلي في «روضه» .

قوله في حديث ثوبان في الكِبر والغلول والدين: «رواه الترمذي والنسائي». كان في نسختي «وابن ماجه» وقد رواه؛ لكنه ليس في بقية النسخ، فلهذا ضربت عليه وسيأتي في «الترهيب من الدين» في كتاب البيوع عزو المصنف له إلى ابن ماجه وإسقاط النسائي، وقد رواه -أيضًا- مع زيادة على الأصل في ضبط الكنز واستدراك مبسوط فليراجع ذاك من هناك .

قوله بعده : «وعن أبي حازم» هو الأنصاري البياضي مولاهم، مختلف في صحبته.

وقد فات المصنف في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت: «قال صلى بنا رسول الله ﷺ يوم حنين إلى جنب بعير من المقاسم، ثم تناول سنام البعير فأخذ منه قردة - يعني وبرة - فجعلها بين أصبعيه ، ثم قال: يأيها الناس، إن هذا من غنائمكم أدوا الخَيْط والمخيط فما فوق ذلك وما دون ذلك، فإن الغلول عار على أهله (ق٨٣ -ب) يوم القيامة وشنار ونار» رواه ابن ماجه وغيره، القَرَدَةُ: - بالقاف والراء والدال المهملتين محركات - قطعة من القرد، وهو نفاية من الصوف، ومَا تمعط من الغنم وتلبد ، قاله الجوهري، والشنار - بفتح الشين المعجمة وتخفيف النون - بمعنى العار .

---

(١) تحرفت في «الترغيب» (٢/ ١٨٨) إلى : الخنجمة . وانظر «معجم البلدان» (٢/ ٣٩٣) .

قوله في «الترغيب في الشهادة» في حديث أبي هريرة «لوددت أن أغزو»: «رواه البخاري ومسلم في حديث تقدم» أي: في «الغدوة والروحة».

قوله: «البضع : بفتح الباء وكسرها أفصح» بعد قوله : «بضعًا وثمانين» كان ينبغي تقديم الكسر؛ إذ هو المشهور ولغة القرآن، قال الجوهري: بضع في العدد بكسر الباء، وبعض العرب يفتحها .

قوله في حديث سمرة في دار الشهداء : «رواه البخاري في حديث طويل تقدم» أي: في «ترك الصلاة» .

قوله: «مقصُوصة قوادمه» قوادم الطائر: مقاديم ريشه ، وهي عشر في كل جناح ، الواحدة : قادمة .

قوله في حديث أنس في بعث زيد وجعفر وابن رواحة: «رواه البخاري وغيره» منهم أحمد ، والنسائي؛ لكنه مختصر عنده بذكر نعيهم فقط .

تفسيره «للممتحن» في الحديث بالمشروح الصدر، وكذا للآية الشريفة غريب إنما فسره شمر اللغوي بالمصفى المهذب ، وبذلك فسر الآية - أيضًا - أبو عبيدة كما نقله عنهما صاحب «الغريبين» ، وعبارة غيره في الآية: اختَبَرها وأخلَصَها وأما: شرحها ووسعها فقالها: القرطبي في جملة الأقوال، وقال: إن الامتحان افتعال من محنت الأديم محنًا حتى أوسعته ، ولم يَعْزُ ذلك إلى أحد، بل لم أره لغيره، فالله أعلم .

قوله : «يتلبطون» :معناه هنا يضطجعون» هو باللام والموحدة والطاء المهملة. قال الهروي : أي: يتمرغون . قال: والمعنى : يضطجعون، وهو يتفعلون، من لبطتُه بالأرض ألبطه أي: ضربته بها، وفي حديث آخر «لا تسبوا ماعزًا؛ فإنه [يتلبط][1] في الجنة» قال: قال أبو العباس: اللبط: التقليب على الرياض وغيرها . وقال الجوهري: تلبط أي: اضطجع وتمرغ .

---

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : يلتبط . وانظر «النهاية» (٤/ ٢٢٦) .

الدفعة والدفعة : بضم أولهما ، وبالفتح المرة الواحدة .

قوله في حديث يزيد بن شجرة الموقوف الذي رواه عنه مجاهد بعد أن ساقه : «رواه الطبراني من طريقين إحداهما جيدة صحيحة ، والبيهقي في كتاب «البعث» إلا أن لفظه كذا وكذا ، ورواه البزار والطبراني -أيضًا- عنه مرفوعًا مختصرًا، وعن جدار -أيضًا- مرفوعًا، والموقوف أصح . . . إلى أن قال في يزيد ابن شجرة : قيل له صحبة ، ولا يثبت» ثم ضبط قوله «انهكوا وجوه القوم» بكسر الهاء (ق٨٤-أ) إلى أن قال: «والنهك : المبالغة في كل شيء» انتهى ملخصًا . في هذه الجملة أمور تحتاج إلى تفصيل :

فقوله أولا : «رواه الطبراني من طريقين إحداهما جيدة صحيحة» عبارة الهيثمي في «مجمعه» : رجال إحداهما رجال الصحيح . وقد روى عبد بن حميد في «مسنده» أوله موقوفًا وأثناءه مرفوعًا عن ابن أبي شيبة ، عن ابن [فضيل][(١)] عن يزيد ابن أبي زياد، عن مجاهد قال: «قام يزيد بن شجرة في أصحابه فقال: إنها - يعني نعم الله - أصبحت عليكم وأمست من بين أخضر وأصفر وفي البيوت ما فيها، فإذا لقيتم العدو غدًا فقدمًا قُدْمًا فإني سمعت رسول الله ﷺ : يقول ما تقدم الرجل من خطوة إلا تقدم إليه الحور العين، فإن تأخر استترن، وإن استشهد كانت أول نضحة كفارة خطاياه، وتنزل إليه ثنتان من الحور العين فتنفضان عنه التراب وتقولان : مرحبًا قد آن لك ويقول: مَرْحبًا قد آن لكما» .

ورواه الطبراني - أيضًا - والبزار مرفوعًا - كما أشار إليه المصنف بعد - عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنكم قد أصبحتم بين أخضر وأصفر وأحمر، فإذا لقيتم عدوكم فقدمًا قدمًا، فإنه ليس أحد يحمل في

(١) في «الأصل» : «فضل» وهو تصحيف ، والمثبت من «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١٦٣ رقم ٤٤١) و«مصنف ابن أبي شيبة» (٥/ ٢٩٢) وابن فضيل هو: محمد بن فضيل بن غزوان، أبو عبد الرحمن الكوفي ، من رجال «التهذيب» .

سبيل الله إلا ابتدرت إليه ثنتان من الحور العين، فإذا استشهد فإن أول قطرة تقع من دمه يكفر الله عنه كل ذنب وتمسحان الغبار عن وجهه وتقولان : قد آن لك، ويقول هو : قد آن لكما» .

قال الهيثمي : وفي إسناد الطبراني: فهد بن عوف، وفي إسناد البزار إسماعيل بن إبراهيم التيمي ، وكلاهما ضعيف جدًّا . انتهى . قلت: وإسماعيل رواه عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عنه .

ورواه الطبراني -أيضًا- والبزار مرفوعًا كله كما أشار إليه المصنف -أيضًا- من طريق القاسم بن عبد الرحمن الأنصاري - وهو ضعيف - عن الزهري، عن يزيد بن شجرة - الصحابي المتقدم - عن جدار - رجل من أصحاب رسول الله ﷺ - وهو كذلك في نفس الحديث لكن المصنف أسقطه - قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ فلقينا عدونا فقام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «ياأيها الناس، إنكم قد أصبحتم بين أخضر وأصفر وأحمر وفي الرحال ما فيها فإذا لقيتم عدوكم . . .» الحديث وفيه « ابتدرت إليه وتقع على الأرض» وفيه «قد آن لك ويقول: قد آن لكما» .

قال الهيثمي : وفيه العباس بن الفضل الأنصاري أيضًا وهو ضعيف انتهى. وقد ذكر الذهبي في ترجمة جدار المذكور من «تجريده» أن حديثه هذا في «مسند أبي يعلى» ، والظاهر أنه ليس كذلك (ق٨٤-ب) وإلا لم يخل به المصنف والهيثمي .

وأما عزو المصنف حديث ابن شجرة الموقوف إلى كتاب «البعث» للبيهقي، وأما لفظة كذا وكذا فإنه رواه في باب ذكر حيات النار وعقاربها أواخر كتاب «البعث والنشور» عن شيخه الحاكم وغيره، عن أبي العباس الأصم، عن إبراهيم ابن مرزوق،عن سعيد بن عامر ، عن شعبة قال: كتب إليَّ منصور وقرأته عليه،

عن مجاهد، عن يزيد بن شجرة - وكان رجلا من رَهَا وكان معاوية رضي الله عنه يستعمله على الجيوش - فخطبنا يومًا فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم ، ما أحسن نعمة الله عليكم ، لو ترون ما أرى من بين أحمر وأصفر ومن كل لون وفي الرحال ما فيها إنه إذا أُقيمت الصلاة فتحت أبواب السماء (وأبواب الجنة)[1] وإذا التقى الصفان فتحت أبواب السماء وأبوب الجنة وأبواب النار ، وزُين الحور العين فيطلعن فإذا أقبل أحدكم بوجهه إلى القتال قُلْنَ : اللهم ثبته ، اللهم انصره . وإذا أدبر احتجبن عنه وقلن: اللهم اغفر له . فانهكوا وجوه القوم فِدًى لكم أبي وأُمي فإن أول قطرة تقطر. . .» اللفظ المذكور في الأصل؛ لكن عند البيهقي «بها عنه خطاياه» إلى قوله «إنكم مكتوبون» وقد أسقط هنا «إنكم عند الله بأسمائكم وسماتكم ونجواكم وخلالكم ومجالسكم فإذا كان يوم القيامة قيل: يا فلان هذا نورك، يا فلان لا نور لك . وإن لجهنم خيانًا في ساحل كساحل البحر فيه هوام حيات كالبَخاتي وعقارب كالبغال الدلم» وفي آخره «تسليط الجرب عليهم . .» إلى آخره .

وكذا رواه ابن المبارك في كتابه «الزهد والرقائق» عن رجل منهم، عن منصور، عن مجاهد عن يزيد بن شجرة قال: وكان معاوية بعثه على الجيوش فلقي عدوًّا فرأى في أصحابه فشلا فجمعهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أما بعد، اذكروا نعمة الله عليكم . . .» قال: وذكر الحديث «إنكم مكتوبون عند الله بأسمائكم وسماتكم فإذا كان يوم القيامة قيل : يا فلان ها نورك ، يا فلان لا نور لك ، إن لجهنم ساحلا كساحل البحر فيه هوام. . .» إلى آخره .

وقد ساق المصنف آخره في محله من هذا الكتاب من كتاب ابن أبي الدنيا وغفل عن رواية البيهقي المذكورة وابن المبارك وقد نبهت على ذلك هنالك.

---

(١) تكررت في «الأصل» .

وقوله في يزيد بن شجرة : «قيل له صحبه ولا تثبت» قد سئل أبو حاتم الرازي: أَلَهُ صحبة؟ فقال: في بعض الحديث أن له صحبة . وقال مرة أخرى : ليست له صحبة . روى يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عنه أنه كانت له صحبة، أخطأ يزيد؛ ما له صحبة، وقال أبو زرعة: ليست له صحبة صحيحًا ، ومن يقول: له صحبة يخطئ ، ويزيد رفع هذا الحديث «إنكم مكتوبون عند الله بأسمائكم». وقد ذكره ابن الجوزي في «تلقيحه» في تعداد (ق٨٥-أ) أسماء الصحابة، ثم في رواتهم في أصحاب الحديث الواحد منهم، وذكر جداراً في أربعة مواضع منه، فتكون رواية صحابي عن مثله وهو كثير، وقال الذهبي في «تجريده للصحابة»: يزيد بن شجرة الرهاوي، ورها قبيلة من مذْحج ، روى عنه مجاهد، وله صحبة ورواية ، ورمز على أوله دال إشارة إلى أن الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي روى له في مسنده حديثًا واحدًا، وذكر الحافظ عبد الغني الأزدي في الأنساب من الرهاويين بفتح الراء المنسوبين إلى القبيلة - يزيد بن شجرة وأنه يُعد في الصحابة وأن الرُّهاوي - بضم الراء- منسوب إلى بلد الرُّهَا من أرض الجزيرة . وأما قول الحافظ البرديجي في «مفرداته» : جدار، روى عنه يزيد بن شجرة، واختلف في هذا الحديث . فالمراد: أنه رُوي من رواية يزيد عنه مرفوعًا، ومن رواية يزيد موقوفًا ومرفوعًا كما ذكرنا، وجِدار المذكور - بكسر الجيم وتخفيف الدال - اسم صحابي غير منسوب، وأفاد شيخنا ابن ناصر الدين في «توضيحه لمشتبه الذهبي» أنه أسلمي، وهو فرد في الصحابة ومشترك فيمن بعدهم، ومن جملة الجماعة المسمين به جدار العذري شامي تابعي ، قال شيخنا المذكور: واسم أبيه أيضًا جدار، وجدار الصحابي. قال فيه أبو بكر البرقي في «تاريخه» : له حديث - يعني: المذكور .

وقول المصنف: «انهكوا وجوه القوم» بكسر الهاء . ولم يتعرض لهمزته هل هي موصولة أو مقطوعة، ومقتضى كلامه: الثاني؛ وإنما هي بلا خلاف همزة

وصل تكسر في الابتداء والهاء مفتوحة فيها في الأمر والنهي والإخبار، من النهك الذي فسره هنا، وفي كتاب الطهارة: وأنه المبالغة في كل شيء، وهو ثلاثي لا من الإنهاك الرباعي الذي تكون همزته همزة قطع، تفتح في الابتداء وهاؤه مكسورة في الأمر والنهي ، وليس كذلك؛ فهو ذهول حصل له وتناقض، وقد نص الهروي والجوهري وغير واحد من أهل اللغة على أنه ثلاثي وأن الأمر منه بفتح الهاء ،قال في «الصحاح» : يقال: أنهك من هذا الطعام وأنهك، عرضه بل ذكروا نفس هذه اللفظة بعينها، واللفظة الأخرى في «نهك الأصابع» التي ذكرها المصنف في كتاب الطهارة ووقع له ما نبهت عليه هناك، ومن ذلك -أيضًا- قوله لخاتنة النساء: «ولا تنهكي» وحديث ابن عمر في البخاري «انهكوا الشوارب» قال الزركشي: هو بهمزة وصل وفتح الهاءِ . وقال ابن الملقن : هو ثلاثي من نهك يَنهَك يعني من باب منع يمنع فهو مانع، وفي الحديث «ولا ناهك في الحلب» . نعم في قوله «إن قريشًا قد نهكتهم الحرب» (ق٨٥-ب) فتح الهاء وكسرها - وكذا ذكره الجوهري في نهكته الحمى بفتح الهاء لغة أخرى بكسرها -تنهكه- بالفتح فيهما في المضارع - نَهْكًا ونهكه بالإسكان، والخلاف إنما هو في الماضي وكذا نهكه السلطان - بالكسر لا غير - عقوبة ينهكه نهكه كذلك ، ونص الكسائي على أن هذا ثلاثي أيضًا فيكون الأمر منه والنهي بفتح الهاء أيضًا، وهمزته همزة وصل مثل لفظة الأصل وأشباهها ، فانظر إلى ما وقع في هذا الحديث الواحد من هذه الأمور التي أشرت لضيق الهامش إلى بعضها واعذرني وادع لي واعرف قدر العلم .

قوله : «ظئران أظلتا» بالمشالة . ثم قال: «ويحتمل أن تكون أضلتا بالضاد. . .» إلى آخره . هذا الاحتمال هو الذي في الحديث، وهو الصواب الذي لا يجوز غيره، وهو واضح معلوم .

عزوه حديث سعد بن أبي وقاص الذي آخره: «إذا يُعقر جوادك وتُستشهد» إلى الجماعة المذكورين . كذا رواه النسائي وتلميذه ابن السني -كلاهما- في «عمل اليوم والليلة » والبخاري في «تاريخه» في ترجمة محمد بن مسلم بن عائذ .

قوله في **«الترهيب من أن يموت الإنسان ولم يغز »** في حديث أبي أيوب: «فلما أقمنا في أموالنا» كذا وقعت هنا هذه اللفظة ، وهي سبق قلم بلا ريب وإنما هي في الترمذي «فلو»[1] وعند أبي داود ، وفات المصنف عزوه إليه وقد رواه بنحوه وفيه «قلنا: هلم نقيم في أموالنا ونصلحها» والحاصل أنهم هموا بذلك ولم يفعلوه لا أنهم أقاموا وأصلحوا أموالهم .

قوله بعده بحديث : «إسحاق بن أسيد» هو بفتح الهمزة وكسر السين تفسيره في الفصل بعده .

قوله: «يُقتلها ولدها جُمْعًا» «والمرأة تموت بجمع» فالتي تموت وولدها في بطنها . قال: «وقيل: إذا ماتت عذراء أيضًا» ، وإفادته أن الجيم فيهما مثلثة . قد قال في «حواشي مختصر السنن» لما ذكر اللفظ الثاني: والضم أكثر وأعرف، قال: واختلف في معناه فقيل: تموت حاملا وقد جمعت ولدها في بطنها وتم خلقه، وماتت من النفاس وهو في بطنها ، وقيل: تموت من نفاسه وبسبب ولادته، وإن كانت ولدته، وقيل: تموت بكرًا لم تُفتض، وقيل: صغيرة ولم تحض . انتهت عبارته هناك ، وقد ذكر الهروي أنه جاء في حديث «أيُّما امرأة ماتت بجمع لم تطمث دخلت الجنة» وأن امرأة العجاج قالت: إني منه بجمع، أي: عذراء لم يفتضني انتهى، وفي حديث جابر بن عتيك الآتي معزوًا إلى الجماعة المذكورين . وقد رواه أيضًا مالك وأحمد والحاكم - وصحح إسناده-

(١) وقعت على الصواب في «الترغيب» (٢/ ٢٠٠) .

وابن ماجه بنحوه وعنده «والمرأة تموت بجُمع شهادة» قال: يعني حاملا . وفسر المصنف (ق٨٦-أ) في «الحواشي» بينات أخلَّ بذكرها هنا كذات الجنب وذكر فيها أقوالا منها: السِّل، ورأيت السين مكسورة بالقلم في نسخة مقابلة على الأصل، وهنا ضبطه بالكسر والضم، وإنما السِّل بالكسر مع التشديد ويقال فيه: «السُّلة» -بضم السين والتشديد وزيادة هاءِ تأنيث في آخره - كما نقله الهروي عن ابن الأعرابي ، ويقال فيه السُّلال: بالضم والتخفيف مثل الدق والدقاق - كما ذكره فيهما الجوهري- وذكر الحريري وابن مكي والزبيدي من لحن العوام أنهم يفتحون سين السل ، وأن الصواب سل وسلال وأنه يقال: سُلَ الرجل وأسله فهو مسلول، قال الجوهري في الأخير: وهو من الشواذ . ولو اقتصر المصنف على الكسر لأراح واستراح، وبالله المستعان .

قوله في حديث عائشة في الطاعون يكون في بلد: «فيكون فيه فيمكث لا يخرج صابرًا محتسبًا» هذه الفاء في «يكون» مزيدة، والذي عند البخاري «يكون فيه ويمكث فيه لا يخرج من البلد صابرًا . . .» إلى آخره، وهذا اللفظ أورده في آخر كتاب القدر .

قوله في حديث معاذ في الطاعون : «أو كالخزة» هي بالخاءِ والزاي المعجمتين، يقال: خزه سهم واختزه - أي: انتظمه - طعنه فاختزه .

تفسير الوخز بالطعن كما قال؛ لكن ليس بنافذ كذا قيده أهل اللغة ، قاله الجوهري وغيره: الوخز : الطعن بالرمح ونحوه، لا يكون نافذًا ، يقال: وخزه بالخنجر .

عزوه حديث العرباض في اختصام الشهداء والمطعونين إلى النسائي، حديث عتبة بن عبد إلى الطبراني . رواهما أيضًا أحمد .

قوله بعد حديث عائشة «لا تفنى أمتي»: «وفي رواية لأبي يعلى «وخْزَة

تصيب أُمتي» ورواية البزار «هذا الطعن قد عرفناه» : «أسانيد الكل حسان» كذا عمَّمَ وليس كذلك؛ فالرواية الثانية لأبي يعلى رواها من طريق ليث - وهو ابن أبي سليم - عن صاحب له، عن عطاء، عن عائشة ، وهذا سند ضعيف؛ لضعف ليث وإبهام شيخه ، نبه على ذلك شيخنا ابن حجر في «مصنفه في الطاعون» وكتب بخطه على هامش «مجمع الزوائد» لشيخه الهيثمي عند قوله في تخريج حديث عائشة : رجال أحمد ثقات وبقية الأسانيد حسان: بل أسانيدهم مضطربة، وفي بعضها ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف ، وفي بعضها أضعف منه انتهى.

قوله: «وعن أبي إسحاق السبيعي قال: قال سليمان بن صرد لخالد بن عرفطة أو خالد لسليمان حديث «من قتله بطنه» . هذا لفظ الحديث وهو الصواب المقطوع به بلا تردد ، وقد وُجد في نسخ «الترغيب» أو خالد بن سليمان بدل لسليمان ، وهو خطأ فاحش ووهم قبيح بلا شك ، ومقتضاه الشك في خالد بن عرفطة وأن خالدًا صحابي ليس له في «السنن» سوى الحديث المذكور ،وإنما لفظ الحديث (ق٨٦-ب) قال: سليمان لخالد أو خالد لسليمان أي التابعي الذي روى هذا الحديث عن هذين الصحابيين وهو أبو إسحاق السبيعي شك قال: سليمان ابن صرد لخالد بن عرفطة أما سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا الحديث؟ أو هل قال ذلك خالد لسليمان ، فقال الآخر : نعم . وهذا ظاهر من لفظ السياق غير خاف ولا ملتبس، ويوضحه لفظ النسائي ، وقد رواه من طريق شعبة، عن جامع ، عن شداد بن عبد الله بن يسار - وهو الجهني الكوفي- قال : «كنت جالسًا مع سليمان بن صرد وخالد بن عرفطة فذكروا أن رجلا مات ببطنه فإذا هما يشتهيان أن يكونا شَهِدَا جنازته ، فقال أحدهما للآخر: ألم يقل رسول الله ﷺ : من يقتله بطنه فلن يعذب في قبره؟ فقال

الآخر : بلى» . وكذا رواه أبو داود الطيالسي فـي «مسنده» عن شعبة به ، وأما الترمذي: فرواه - كما في الأصل - من طريق أسباط بن محمد، عن أبي سنان الشيبانـي، عن أبي إسحاق السَّبيعـي، عن سليمان وخالد ثـم قال: هذا حديث حسن غـريب في هذا البـاب، قد رُوي من غير هذا الـوجه . يشير إلـى طريق النسائي المذكورة قبل، ورواه ابن حبان، عن خالد بن عرفطة وحده من غير ذكر سليمـان بن صرد - كما أشار إليـه المصنف - وهو يدل أن مـا وقع في الأصل ليس منه وإنما هو من تحريف النساخ، وصرد مصروف لأنه اسم جنس مثل جُعَل ورطب ونُغر وزُعَر المضـاف إليها العين ، وهذا الأخير نص علـيه ابن الأثير في «نهايته» وقال: هي بوزن صرد . وجُعَل ورطب نص عليهما الحريري في «شرح ملحـته» ونغر فـي باب الكنـية من البـخاري، و«صرد» في «الـصحيحـين» قال الجوهري: والعرب تصرف «أُدَدًا» وهو أبو قبيلة من اليمن لم يجعلوه بمنزلة عمر -يعني: أنه ليس بمعدول - قال السهيلي في «روضه» : وهو معنى قول سيبويه: والحاصل أن اسم صرد ليس معدولا عن صارد بخلاف المعدول كعمر عن عامر، وزفر عن زافر، وقثـم عن قاثم، وزُحَل عن زاحل، ومضر عـن ماضر، وجشم عن جاشم، ودلف عــن دالف ، وهبل عن هابل ، وجمـح عن جامح ، وقزح عن قازح ، وعقق عن عاقق ، وثُوَب -بالمثلثة- عن ثابت ، وغدر عن غادر .

* * *

قوله في أول « **الترغيب في قراءة القرآن** » في حديث عثمان «خيركم من تعلم القرآن وعلمه » : «رواه الجماعة» ومن جملتهم: مسلم ، وذِكْرُ مسلم هنا مع بقية الستة وَهمٌ بلا شك ، فإنه لم يروه البتة دونهم ، وقد رواه البخاري من طريق شعبة، عن علقمة بن مرثد، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي - مقرئ الكوفة - عن عثمان باللفظ المذكور ، وزاد قال: «وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمْرَة عثمان حتى كان الحَجَّاجُ ، قال: وذلك الذي أقعدني مقعدي هذا» ، وكذا (ق٨٧-أ) رواه الترمذي بالزيادة نحوه، ثم رواه بدونها من طريق سفيان الثوري، عن علقمة بلفظ «خيركم وأفضلكم » ثم رواه -أيضًا- عن سفيان، وشعبة معًا - وكذا رواه ابن ماجه عنهما - وقال : قال شعبة : «خيركم» وقال سفيان: «أفضلكم» ورواه البخاري -أيضًا-، عن سفيان وحده بلفظ «إن أفضلكم» ، وكذا ابن ماجه أيضًا وقال: أفضلكم» ثم روى ابن ماجه -أيضًا- من طريق عاصم الكوفي - أحد القراء السبعة -، عن مصعب بن سعد ابن أبي وقاص، عن أبيه مرفوعًا: «خياركم من تعلم القرآن وعلمه ، قال: وأخذ بيدي - يعني: مصعبًا - فأقعدني مقعدي هذا» .

قوله في حديث أبي هريرة «ما اجتمع قوم. . . » إلى آخره، ثم قال: «رواه مسلم وأبو داود وغيرهما» . أقول: هذا اللفظ المستقل رواه أبو داود في «باب ثواب القراءة» أواخر الصلاة ، وقد رواه مسلم، والترمذي، وابن ماجه في جملة حديث أورده المصنف بتمامه في أوائل كتاب العلم، خرجته هناك، وأشرت إليه في آخره، ولفظ الترمذي فيه «وما قعد قوم في مسجد يتلون» وعند ابن ماجه في اللفظ المذكور بعض تقديم وتأخير، فكان ينبغي للمصنف أن يقول فيه: رواه أبو داود هكذا مختصرًا، ومسلم وغيره في حديث، أو يأتي بالواو ، فيقول قال: «وما اجتمع» لكونه من جملة حديث ، وهذا كله معلوم عند أهل الفن غير خاف.

أخلَّ في عزو حديث أبي موسى «مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن» بذكر أبي داود والترمذي، وقد روياه .

قوله في حديث أبي هريرة «لا حسد إلا في اثنتين» : «رواه البخاري» كذا النسائي .

قوله : «لا ينبغي لصاحب القرآن أن يَجد مع من وجد» أي: يغضب .

قوله في القرآن : «ولا يخلق من كثرة الرد» هو بضم اللام وفتحها .

قوله في حديث أنس «إن لله أهلين» : «رواه النسائي وابن ماجه والحاكم كلهم عن ابن مهدي» مراده: من طريقه؛ لأنه عنه نفسه من غير واسطة لاسيما الحاكم ، وهذا لا يخفى على أهل الفن .

قوله : «ابن خُنَيس» . هو بالخاء المعجمة والنون آخره سين مهملة مصغر .

قوله في **«الترغيب في دعاء حفظ القرآن»** : «على النحو الذي يرضيك عني، اللهم فاطر السموات والأرض» الصواب ولفظ الحديث «اللهم بديع السموات»[1] مثل الأولى، وكأنه سبق قلم .

قوله: «إن الحاكم قال في هذا الحديث : صحيح على شرط البخاري ومسلم» غير مسلَّم، فقد تكلم فيه شيخه الحاكم أبو أحمد والعقيلي وغيرهما، فاعرفه .

قوله في **«الترغيب في تعاهد القرآن»** في حديث ابن مسعود «بئسما لأحدهم . .»: «رواه البخاري ومسلم موقوفًا » هذا يوهم أنهما روياه كذلك[2]، وقد أخرجاه مرفوعًا «لا يقل أحدكم نسيت . .» إلى آخره، ولعل ضمير الأصل في الوقف عائد إلى مسلم دون البخاري .

---

(١) وقعت في «الترغيب» (٢/ ٢١٤) على الصواب .

(٢) تعقبه الإمام السندي فقال: لا يوهم ، فلفظه : رواه البخاري هكذا ، ومسلم موقوفًا .

قوله بعده في حديث أبي موسى في معناه : «رواه مسلم» (ق٨٧-ب) كذا البخاري؛ لكن لفظه: «أشد تفصيًا» بدل «تفلتا» وهو بمعناه لغة .

نسبته إلى مسلم لفظ حديث «ما أذن الله لشيءٍ كما أذن لنبي » هو كذلك في إحدى رواياته، إلا قوله «كما» فإن الكاف زادها المصنف من عنده .

قوله في حديث عقبه «أذِن: بكسر الذال» . أي يأذن بفتحها - أذنًا - بتحريك الهمزة والذال - أي: استماعًا، بوزن فرح يفرح فرحًا ، وفي رواية لمسلم «كأَذَنه لنبي» وهي بفتحهما معًا ، وقال يحيى بن أيوب - أحد شيوخ مسلم - في روايته: «كإذنه» بكسر الهمزة وسكون الذال، فاستفد هذه الأشياء المحررة، وادع لمفيدها .

قوله: «عن الدبري» هو بفتح الدال المهملة والباء الموحدة واسمه إسحاق بن إبراهيم .

قوله آخر الباب : «والمرفوع منه في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة » يعني: «ليس منا من لم يتغن بالقرآن» من أفراد البخاري عن مسلم، فالصواب: إفراد الصحيح، لا تثنيته .

ذكر في « **الترغيب في قراءة سورة الفاتحة**» حديث أبي هريرة في قصة دعاء سيدنا أبي وهو يصلي معزوًا إلى الترمذي . قلت: وهو من طريق الدراوردي، عن العلاءِ بن عبد الرحمن ، عن أبيه، عن أبي هريرة نفسه، ثم قال: «ورواه باختصار ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وصححه على شرط مسلم . . .» إلى آخر كلامه، كذا رواه الترمذي أيضًا والنسائي -كلاهما عن شيخ واحد- من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة عن أُبيّ، قال المزي في «أطرافه» : والأول أصح ولفظه: « ما أنزل الله في التوراة والإنجيل مثل أم القرآن وهي السبع المثاني وهي مقسومة بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل» .

عزوه حديث أبي هريـرة «قسمت الصلاة» إلى مسلم فقط اقـتصار واختصار فقد رواه مالك، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم .

قوله في «**الترغيب فـي قراءة البقرة**» في حديث أبي أُمـامة : «رواه مسلم» أي: منفردًا به .

قوله : «وعن عبد الله «اقرءوا سورة البقرة » . هو ابن مسعود .

قوله : «بينهمـا شَرْقٌ» أنه بسكون الراء» أي: وبفتحها أيـضًا لكن الإسكان أشهر ومعناه: ضياء ونور، قال الهروي: الشرق: الضوء بتسكين الواو، والشرق -أيضًا- : الشمـس . وقال الجوهري : يقال: طلع الشرق، وأشـرقت الشمس أي: أضاءت . وممـن حكى فـي هذه اللـفظة فتـح الراء وإسكـانها: صـاحب «المشارق» و«المطالع» وغـيرهما، لكن الأشهر في الرواية واللـغة الإسكان ، قاله النووي في «شرح مسلم»: ولعل قول المصنف في تفسير «الشرق» : «أي: بينهما فرق» أنه نور .

قوله في «**الترغيب في قراءة آية الكرسي**» في حديث أبيّ الذي آخره «صدق الخبيث»: «رواه ابن حبان وغيره» . كذا النسائي في «اليوم والليلة»، وأبو يعلى .

ذكر أول «**الترغيب في قراءة** (ق٨٨-أ) **سورة الكهف أو [عشر]**[١] **من أولها ومن آخرها** » حديث أبي الدرداء فـي ذلك من مسلم و«السنن» لـكن قوله: «أن في بعض نسخ مسلم «من فتنة الدجال» لم أرها [٢] .

ثم قال: «وفي رواية لمـسلم وأبي داود : «من آخر سورة الكـهف» . عبارة مسلـم : قال شعبة: «مـن آخر الكهف» ، وهمـام «من أول الكهف» كـما قال هشام . وعبارة أبـي داود: وكذا قال هشام الدستوائي، عـن قتادة؛ إلا أنه قال: «من خواتيم سورة الكهف» وقال شعبة : «من آخر الكهف» انتهتا .

---

(١) في «الأصل» : عشرًا .

(٢) تعقبه الإمام السندي فكتب على الحاشية : قلت: هي موجودة في بعض النسخ .

ثم قال المصنف : «وفي رواية للنسائي : « من قرأ العشر الأواخر من سورة الكهف» . لفظه في «السنن» و«اليوم والليلة» : «عشر آيات من الكهف» وله في «اليوم والليلة» : «من أولها والعشر الأواخر منها» والكل رووه من طرق عن قتادة ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن معدان بن أبي طلحة - ويقال: ابن طلحة- عنه ، ورواه النسائي - أيضًا - في «اليوم والليلة» من طريق شعبة، عن قتادة، عن سالم ، عن معدان ، عن ثوبان بلفظ «العشر الأواخر؛ فإنه عصمة له من الدجال» .

وأغفل هنا حديث النواس بن سمعان الذي رواه أحمد، ومسلم، وأبو داود والترمذي، والنسائي في ذكر الدجال؛ وفيه «فمن أدركه منكم فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف » هذا لفظ مسلم . ولفظ الترمذي «فمن رآه منكم فليقرأ فواتح». ونحوه لفظ النسائي في «اليوم والليلة» . ولفظ أبي داود «فمن أدركه» لكن زاد «[فإنها](١) (جوار من كل فتنة)(٢)» .

ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مرفوعًا «من قرأ الكهف كما أُنزلت» وفيه: «ومن توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك » من «المستدرك» ثم ذكر عن الحاكم الإشارة إلى أنه رُوي [موقوفًا] (٣). وهذا الحديث قد ساقه بنحوه في أواخر الوضوء من الطبراني ، ثم عزاه إلى النسائي ، وذكر أنه صوَّب وقفه ، وساق في آخر كتاب الجمعة قراءة هذه السورة فيها فقط بالمعنى مريدًا أصل الحديث مرفوعًا وموقوفًا ، ثم عزاه إلى النسائي مرفوعًا لا غير وغفل هنا عن ذكره بالكلية، والغرض: أن اللفظ المذكور هنا أقرب إلى لفظ النسائي من لفظ الطبراني هناك؛ لكن إنما رواه في «اليوم والليلة» مفرقًا مرفوعًا وموقوفًا فيهما،

---

(١) في «الأصل» : «فإنه» . وهو خطأ ؛ والمثبت من «سنن أبي داود» (٤/ ١١٧ رقم ٤٣٢١) .
(٢) كذا في «الأصل» ولفظ «سنن أبي داود» «جواركم من فتنته» وهو الصواب .
(٣) في «الأصل» : مرفوعًا . وهو خطأ .

وقد نبهت على ذلك في الموضعين، واستدركت عليه في كتاب الجمعة شيئًا وقع له فيه، فليراجع الكل من ثم.

وأغفل -أيضًا- ما رواه أحمد بن حنبل في «مسنده» قال: حدثنا حسن -وهو الأشيب- قال: حدثنا بان لهيعة قال: حدثنا زبَّان ، عن سهل بن معاذ، عن أبيه مرفوعًا «من قرأ أول سورة الكهف وآخرها كانت له نوراً من قدمه إلى رأسه ، ومن قرأها كلها كانت له نورًا ما بين الأرض إلى السماء» .

قوله في «**الترغيب في قراءة سورة يس**» في حديث معقل بن يسار «أنها قلب القرآن » (ق٨٨-ب) إلى آخره : «رواه النسائي واللفظ له» أي: في «اليوم والليلة» على العادة، وهو عند الباقي بالأمر بقراءتها على الموتى فقط .

أخلَّ بالترغيب في قراءة سورة الفتح، وفيه حديث عمر في سبب نزولها، وفي آخره «لقد أُنزلت عليَّ الليلة سورة لهي أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس» رواه البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم بطوله .

عزا أول «**الترغيب في قراءة تبارك**» حديث أبي هريرة «إنها شفعت لرجلٍ حتى غفر له» إلى الذين ذكرهم، ومنهم الترمذي ، وأن اللفظ له، ومنهم النسائي وأطلق على عادته المعلومة ، وقد رواه في التفسير من «سننه الكبرى» وكذا رواه في «اليوم والليلة» بسند واحد . ومنهم: ابن حبان ولفظه : «يستغفر لصاحبها حتى يغفر له» . ولفظ عبد بن حميد فيه: «إن سورة من كتاب الله - عز وجل - ما هي إلا ثلاثون آية شفعت لرجل فأخرجته من النار وأدخلته الجنة وهي سورة تبارك» .

قوله في آخر أثر ابن مسعود: «فقد أكثر وأطيب» كذا في هذا الرواية «وأطيب» وفي الرواية الأخرى بعدها : «وأطاب» والله أعلم بالصواب .

قوله في «**الترغيب في قراءة إذا زلزلت**»: « يارسول الله ولا عندي ما أتزوج به» كذا وجد هذا ، وإنما هو «وما» كما سيأتي في «قراءة قل هو الله أحد» .

قوله في «**الترغيب في قراءة قل هو الله أحد**» في حديث عائشة «بعث رجلا على سرية » بعد أن عزاه إلى الشيخين والنسائي : «ورواه البخاري أيضًا والترمذي عن أنس أطول منه» قلت: لكن بسياق آخر أوله «كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء » فكان يتعين التنبيه على مغايرته لما قبله .

قوله في «**الترغيب في قراءة المعوذتين**» في حديث عقبة بن عامر المعزو إلى ابن حبان في سورة الفلق «فإن استطعت أن لا تفوتك في الصلاة فافعل» : «أن الحاكم رواه بنحو هذه» أي: لكن بدون الزيادة المذكورة .



قوله في «**الترغيب في الإكثار من ذكر الله**» آخر حديث أبي المخارق - بالخاء المعجمة وآخره قاف - : «ولم يستسب لوالديه» أي: لم يفعل فعلا يتعرض فيه لسبهما زَجْرًا له وتأديبًا على فعله القبيح .

عزوه حديث أبي الدراء «ألا أنبئكم بخير أعمالكم» إلى الترمذي ومن معه. اللفظ له .

قوله: «الشرفات» كذا قال هنا وإنما هي الشرف -بضم أوله وفتح ثانيه- جمع شُرْفَة - بإسكان الراء - كما ذكره في «الالتفات في الصلاة» وفدَى يَفدي مثل كفى يكفي، وشفى يشفي . والعوام: العُمْي يضمون أوائلها فيحيلون المعنى فاحذره ، والحُوب: بضم الحاء وفتحها، والحوبة : الإثم .

وأبو الجوزاء - بالجيم والزاي المعجمة آخره، ممدود- اسمه أوس بن عبد الله الربَعي - بفتح الراء والباء - البصري ، روى له: الجماعة ، وربما اشتبه على المبتدئ بأبي الحوراء كنية الأول (ق٨٩-أ) إلا أنه بالحاء والراء المهملتين، وهو فرد واسمه: ربيعة بن شيبان السعدي روى له الأربعة حديث القنوت ، وكلاهما تابعي؛ إلا أن الأول أشهر .

وجُمْدَان - بضم الجيم وإسكان الميم وفتح الدال المهملة، آخره نون - جبل بين قديد وعسفان، من منازل أسلم .

قوله: «ورُوي عن معاذ عن رسول الله ﷺ أن رجلا سأله . . .» هذا هو [معاذ][1] بن أنس الجهني الشامي الذي يروي عنه: ابنه سهل ، فكان يتعين نسبته وتمييزه لئلا يلتبس بمعاذ بن جبل المعني عند الإطلاق .

وقوله في هذا الحديث «فأي الصالحين أعظم أجرًا» . كذا وجد في النسخ

(١) في «الأصل» : «أنس» . وهو خطأ .

غير نسختي هنا، ولعله من الناسخ وإنما تصحفت «بالصائمين»[١] لشبهها بها وقربها منها، ويدل على ذلك سياق الحديث لا شك في ذلك ولا خفاء به .

قوله بعده في حديث أبي موسى «لو أن رجلا في حجره دراهم» ثم قال: وفي رواية «ما صدقة أفضل من ذكر الله » ثم قال: «رواهما الطبراني» هذا توهم أن راوي الحديثين واحد، وإنما الحديث الثاني مستقل راويه ابن عباس.

قوله في حديث أم أنس «يا رسول الله أوصني» : «رواه الطبراني بإسناد جيد» ليس كذلك؛ فإن فيه: إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس قال فيه النسائي، والدارقطني: ضعيف . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بالقوي . وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد . وقال البخاري : فيه نظر .

قلت: وشيخه مِربَع الآتي في الرواية غير منسوب، ذكره الحافظ البَرْديجي في «مفرداته» في التابعين فقال: مربَع، يروي عن: أنس، بصري. انتهى ، وهو بوزن مِعْوَل، وله نظائر ذكرها ابن ماكولا ، وذكر [مُرَبَّعًا][٢] الحافظ وآخر وهما بوزن محمد، والرواية المشار إليها رواها الطبراني في «معجمه الأوسط» في ترجمة أم سليم[٣] والدة أنس بن مالك: حدثنا محمد بن أبي زرعة ، ثنا هشام ابن عمار، حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس المدني، حدثني مِربَع، عن

(١) لفظه عند الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٣٨) والطبراني في «معجمه الكبير» (٢٠/ ١٨٦ رقم ٤٠٧) : «أي الصائمين» .

(٢) في «الأصل» : «مرتعًا» . وهو تصحيف ، ومُرَبَّع الحافظ: هو محمد بن إبراهيم الأنماطي، كما قال ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٢٣٥) .

(٣) كذا قال المؤلف - رحمه الله - و«المعجم الأوسط» هو معجم شيوخ للطبراني مرتب على أسماء شيوخه لا على أسماء الصحابة ، وهذا الحديث فيه (٧/ ٢١ رقم ٦٧٣٥) ضمن أحاديث شيخه محمد بن أبي زرعة، ورواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢٥/ ١٢٩ رقم ٣١٣) في ترجمة أم سليم رضي الله عنها : حدثنا أحمد ابن المعلى الدمشقي ، ثنا هشام بن عمار به ، لكن رواه الطبراني في «معجمه الأوسط» (٧/ ٥١ رقم ٦٨٢٢): حدثنا محمد بن هارون ، ثنا هشام بن عمار به ، وقال الطبراني : أم أنس الأنصارية ليست بأم أنس بن مالك، هذه امرأة أخرى من الأنصار .

أم سليم (أم)[١] أنس بن مالك أنها قالت: «يارسول الله أوصني . .» فذكر الحديث . كذا رأيت فيه «عن أم سليم أم أنس بن مالك» في «زوائد المعجمين الأوسط والصغير» للحافظ الهيثمي ، ورأيت في «مجمع الزوائد» له: «عن أم أنس» فقط، هذه الرواية الآتية ، لكنه قال هنا: أم أنس، هذه هي أم أنس بن مالك ونقل في «زوائد المعجمين» عن الطبراني أن هذا الحديث لا يروى عن أم سليم إلا بهذا الإسناد ، تفرد به هشام.

قلت: والرواية الثانية ( رواها الطبراني في «الأوسط» أيضًا لكن في ترجمة مستقلة قال: حدثنا محمد بن هارون قال: حدثنا هشام بن عمار قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الأنصاري ، عن موسى - وفي «مجمع الزوائد» للهيثمي: يونس - ابن عمران بن أبي أنس)[٢] ، عن جدته: أم أنس قالت: «أتيت رسول الله ﷺ (ق٨٩-ب) فقلت: {جعلك}[٣] الله في الرفيق الأعلى من الجنة وأنا معك، وقلت: يا رسول الله علمني عملا صالحًا أعمله . فقال: أقيمي الصلاة فإنها أفضل الجهاد، واهجري المعاصي فإنها أفضل الهجرة، واذكري الله كثيراً فإنه أحب الأعمال إلى الله أن تلقيه بها ».

ثم قال - أعني الطبراني - : أم أنس الأنصارية - يعني هذه - ليست أم أنس بن مالك ، هذه امرأة أخرى أنصارية، لا يروى عنها إلا بهذا الإسناد .

---

(١) تكررت في «الأصل» .

(٢) كذا في «الأصل» وقد بحثت عن الحديث في «المعجم الأوسط» و«مجمع البحرين في زوائد المعجمين الأوسط والصغير» طويلا فلم أجده بهذا الإسناد ولا بهذا المتن ، إنما وجدت فيهما : حدثنا محمد بن هارون ، ثنا هشام ابن عمار، نا إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس ، حدثني مربع ، عن أم أنس «أنها قالت: يا رسول الله ، أوصني . .» باللفظ الأول فقط ، أما اللفظ الثاني فقد وجدته في «المعجم الكبير» (٢٥/ ١٤٩ - ١٥٠ رقم ٣٥٩) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ، ثنا أبو كريب ، ثنا زيد بن الحباب ، ثنا عبد الملك بن الحسن الأحول مولى مروان بن الحكم ، حدثني محمد بن إسماعيل الأنصاري ، عن يونس بن عمران بن أبي أنس ، عن جدته أم أنس به، فأخشى أن يكون المؤلف - رحمه الله - وهم في إيراد هذا اللفظ بهذا الإسناد من «المعجم الأوسط » أو يكون سقط من الناسخ شيء ، والله أعلم .

(٣) في «الأصل» : «جعلكي» . وهو تحريف .

قلت: ومحمد بن إسماعيل الأنصاري - وهو ابن مجمّع - وشيخه ابن عمران بن أبي أنس ذكرهما ابن أبي حاتم في كتابه ، ولم يذكر فيهما جرحًا . قاله الهيثمي في «مجمعه» .

وأم أنس هذه هي زوج أبي أنس والد عمران بن أبي أنس، وقد أفردها عن أم سليم ابن عبد البر وأبو موسى المديني وغيرهما ، لكن قال أبو موسى وابن الأثير والذهبي وغيرهم فيها: جدة موسى بن عمران بن أبي أنس، ونقل ابن الأثير عن أبي موسى أنه رواه عن الطبراني من طريقين فقال: أم موسى بن عمران ، كذا قال، وقال ابن عبد البر : جدة يونس بن عمران . وقد وافقه البخاري في «التاريخ الكبير» فقال: يونس بن عمران بن أبي أنس، عن جدته: أم أنس، فذكر الحديث . وقال أبو موسى أيضًا : أورد الطبراني هذا الحديث في ترجمة مستقلة، وأورد الذي قبله في ترجمة أم سُلَيم: والدة أنس بن مالك، وكأن هذه ثالثة.

كذا قال، وليس بظاهر؛ بل الظاهر أنهما واحدة غير أم سليم، روى عنها: ابن ابنها والراوي الآخر . قاله بنحوه شيخنا ابن حجر في «الإصابة» وأورد في ترجمتها الحديثين من الطبراني، ولم يزد في الأول على قوله: أم أنس . وقال الذهبي في «التجريد» : أم أنس جدة موسى بن عمران بن أبي أنس، لها حديث أخرجه الطبراني ، ورقم على أول ترجمتها «د» إشارة إلى أن الحافظ بقيّ بن مخلد أخرج لها في مسنده حديثًا واحدًا .

قلت: وقد بقي هنا نسوة أخرَ أنصاريات وهنَّ:

أم أنس الأنصارية - وليست أم أنس بن مالك روت عنها أم سَعْد امرأة زيد بن ثابت أنها قالت : «يا رسول الله، إن عيني تغلبني عن عشاء الآخرة فقال: عجليها يا أم أنس، إذا ملأ الليل بطن كل [وادٍ][1] فقد حلَّ وقت الصلاة فصلي

---

(١) في «الأصل» : «واحد» . وهو تحريف ، والمثبت من «معجم الطبراني الكبير» (٢٥/ ١٤٩ رقم ٣٥٨) .

ولا إثم عليك» رواه الطبراني من طريق عنبسة بن عبد الرحمن - أحد الضعفاء المتروكين -، عن محمد بن زاذان، عن أم سعد، عنها، ورواه أبو نُعَيم الأصبهاني في «الصحابة» عن الطبراني .

وأم أنس وقيل أم بشر بنت البراء بن معرور، لها حديث رواه ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ألا أنبئكم بخير الناس؟ قلنا : بلى . قال: رجل أخذ بعنان فرسه في سبيل الله . . .» الحديث .

وأم أنس بنت [عمرو][1] بن مرضخة الأنصارية من بني عوف (ق٩٠-أ) بن الخزرج من المبايعات ، ذكرها ابن حبيب .

وأم أنس بنت [واقد بن عمرو][2] بن زيد بن مرضخة بن غنم بن عوف ، ذكرها ابن سعد في المبايعات وقال: تزوجها عمرو بن ثعلبة .

قلت: ولعلها التي قبلها؛ لكن كذا ذكروا ، وكل هؤلاء أنصاريات ، والله أعلم .

قوله بعده في حديث معاذ : « [أن][3] محمد بن إبراهيم الصوري شيخ الطبراني لا يحضره فيه جرح ولا عدالة» قلت: بلى، روى عن الفريابي ومؤمل ابن إسماعيل ، وعنه جماعة منهم عبد الرحمن بن حمدان الجلاب ،قال الذهبي في «الميزان» : روى عن: رواد بن الجراح خبرًا باطلا (أو)[4] منكرًا في ذكر المهدي[5] ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني، عن الطبراني، عنه ، عن رواد ، عن

---

(١) في «الأصل» : «عمران» . والمثبت من «أسد الغابة» (٧/ ٣٠٣) «وتجريد أسماء الصحابة» للذهبي (٢/ ٧٨) و«الإصابة» (٤/ ٤٣١) .

(٢) في «الأصل» : «عمرو بن واقد» . وهو قلب ، والمثبت من «تجريد أسماء الصحابة» و«الإصابة» .

(٣) في «الأصل» : «بن» وهو تحريف .

(٤) كذا في «الأصل» والذي في «الميزان» (٣/ ٤٤٩) : «و» .

(٥) متنه كما في «الميزان» : «المهدي رجل من ولدي، وجهه كالكوكب الدري ».

سفيان ، عن منصور ، عن ربعي ، عن حذيفة مرفوعًا ، قال الجلاب: هذا باطل ، ولم يسمع من رواد ، قال: وكان مع هذا غاليًا في التشيع .

قوله في «**الترغيب في حضور مجالس الذكر**» في حديث أبي هريرة «إن لله ملائكة يطوفون» وذكر لفظ البخاري ثم لفظ مسلم . لكن البخاري رواه من طريق الأعمش، عن أبي صالح ، ومسلم من طريق وهيب ، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه -كلاهما- عنه، ورواه أحمد، والترمذي بنحوه من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد - بالشك .

قوله بعده في حديث معاوية : «أنه ﷺ خرج على حلقة من أصحابه» ثم عزاه إلى مسلم والترمذي والنسائي . لفظ الأصل المرفوع للترمذي، لكن أسقط أوله الموقوف، وهو خروج معاوية عليهم، وليس عند مسلم والنسائي في المرفوع قالوا: «ألله ما أجلسنا إلا ذاك؟» . والحلْقة هنا بالإفراد، وفي آخر الباب «حِلَق الذكر» بالجمع وهي الشيء المستدير كحلقة الخاتم والباب والدرع والدبر ونحوها، وكذا في قتل كعب بن الأشرف من السيرة «ارتهان الحلقة» أي: السلاح ، وعند البخاري وغيره «اللأمة» بالهمز، والمراد بالحلقة هنا الجماعة المستديرون من الناس، والتحلق تَفَعُّلٌ منها، وهو أن يتعمدوا ذلك وهي بإسكان اللام -على الصحيح المشهور- ، وحكى يونس عن أبي عَمرو بن العلاء أنها بتحريكها وأنشدوا بيتًا فيه: أقلقتم حلقاتكم . قال النووي في «شرح مسلم» : وهي لغة ردية . وقال ثعلب : كلهم يجيزه على ضعفه . وقال أبو يوسف : سمعت أبا عمرو الشيباني يقول: ليس في الكلام حلقة بالتحريك إلا في قولهم هؤلاء قوم حَلَقة للذين يحلقون الشَّعَر ، جمع حالق . انتهى . قال الجوهري: في حلقة الدرع والباب وحلقة القوم ، والجمع الحُلَق - يعني بفتح الحاء - على غير قياس. قال في «المشارق» وتبعه في «المطالع»: وذكرها غير واحد بالفتح ، وقال

الأصمعي : الجمـع (ق٠٩٠-ب) الحلق -بكسر الحَاء- مثل قَصْـعَة وقِصَع وبَدْرَة وبدر. قال الهـروي، والخطابي وغيرهما: والـلام مفتوحة فيهـما . وأغرب في «المشارق» فحكى عن الحربي أنه قال: حلقه وحلـق -بالتسكين فيهما- مثل تَمْرة وتَمْر وأنه قال: لا أعرف حلقة بالفتح إلا جمع حالق انتهى .

وقوله : «آلله ما أجـلسكم إلا ذلك؟ قالوا : ألله ما أجـلسنا إلا ذلك». له نظير في حديث أبي [اليسر][1] الأنصاري المطول عند مسلم «قلت: آلله . قال: ألله -ثلاث مرات» وفي حديث أبي قتادة المذكور في أول التيسير على المعسر من كتاب الصدقات، فـالأول : بهمزة ممدودة على الاستفهـام ، والثاني : بلا مد، والهاء فيـهما مكسورة عـلى المشهور وعند الجـمهور ، قال القاضـي عياض في حديث أبي اليسر من «شرحه» : كذا ضبطناه بالكسر هنا - ممدود - على القسم والتقرير عليه، ورويناه في غير موضعه عـن بعض شيوخنا بالفتح والكسر معًا ، وأكثر أهل العربية لا يجيزون فيه غيـر الكسر .قلت: ومما يدل عليه ما ذكره ابن إسحـاق في «السيـرة» عن ابن مسـعود «أنه لما جـاء رسول الله ﷺ يـوم بدر برأس أبي جهل وقال له: هذا رأسه . قال لـه: آلله الذي لا إله غيره - وكانت يميـنه - فقـال: نعم والـله الذي لا إله غـيره »فأتـى في جوابـه بواو القـسم . والتهمـة: بفتح الهاء، وكـذا التخمة، والتؤدة، والـتكاءة، والثكلـة، والوكلة، واللفظة على اللغة الفصيحة المشهورة ، قال الجوهري في لفظة الباب: والاسم: التهمة بالتحريك ، وكذا قال قبل في التخمة ، قال: والجمع: تخمات وتخم - أي: بالتحـريك - قال: والعامة تقول : تـخمة بالتسكين ، وقـد جاء ذلك في شعر .

قوله بعده بثـلاثة أحاديث : «إلا ميمون المرئي» . هو بفتـح الميم والراء معًا

(١) في «الأصل» : «يسرة » والمثبت من «صحيح مسلم» ، وهو الصواب ، وسيأتي على الصواب .

تليها همزة مكسورة ثم ياء النسب ، وقد تكتب بألف بين الراء والياء، منسوب إلى امرئ [القيس][(١)] وهو بطن من مُضر ، وكان ينبغي للمصنف أن يقول: «إلا ميمونًا» ؛ إذ هو مصروف .

قوله في حديث «إن لله سيارة من الملائكة» : «ثم بعثوا رائدهم إلى السماء» هذا هو الصواب المتعين ، وهو لفظ البزار، ووجد في نسخ «الترغيب» مصحفًا ملحونًا «ثم يقفوا وأيديهم إلى السماء» . قوله: «تحل وتقف» هي بضم الحاء، وعزوه هذا الحديث إلى الحاكم وغيره اللفظ له .

قوله في **«الترهيب من أن يجلس الإنسان مجلسًا لا يذكر الله فيه»** في حديث أبي هريرة في معنى ذلك إلى أن قال: «ولفظ أبي داود «ومن قعد مقعدًا ومن اضطجع مضجعًا وما مشى أحد ممشى» إلى أن قال: «رواه جماعة منهم النسائي وابن حبان بنحو أبي داود (ق٩١-أ)» روى النسائي في «السنن» منه ذكر الاضطجاع حسب ، واللفظ المذكور «هو في اليوم والليلة» ، وزاد هو وابن حبان فيه : «وما أوى أحد إلى فراشه لم يذكر الله فيه إلا كان عليه ترة» . تفسيره «الترة» بالنقص أو التَّبِعَة . قال النووي في «أذكاره» : ويجوز أن تفسر بالحَسرة كما سيأتي في الروايات بعده .

قوله في **«الترغيب في كلمات يكفرن لغط المجلس»** في حديث أبي هريرة في ذلك: «رواه أبو داود» . أي: معطوفًا على حديث عبد الله بن عمرو الموقوف الآتي آخر الباب؛ لا مستقلا .

قوله في حديث رافع بن خديج «وظلمت نفسي فاغفر لي» : «أن النسائي رواه» أي: في «اليوم والليلة» كذا رواه البيهقي في «الدعوات» وعنده «فاغفر لي» أيضًا .

---

(١) في «الأصل» : «القياس» . وهو خطأ ، وقد كتب الإمام السندي بالحاشية : لعله: «القيس» .

قوله في «**الترغيب في قول لا إله إلا الله**» بعد ذكر حديث عبادة بن الصامت الذي فيه «وأن عيسى عبد الله ورسوله» : «وفي رواية لمسلم والترمذي «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله» . هذه الرواية الثانية في آخر حديث مستقل ذكره مسلم بعد الحديث الأول، فكأنَّ المصنف تبعه ، ولو قال: وعنه: قال: سمعت رسول الله ﷺ ، ثم ساق الحديث وعزاه لمسلم من الإيهام والاعتراض .

قوله: وعن عبد الله «من جاء بالحسنة» . هذا هو ابن مسعود .

قوله في حديث (عمر)[1] «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد» الذي رواه الحاكم : «وروياه بنحوه»[2] . هذه العبارة ليست بجيدة ، فإن الشيخين لم يرويا هذا لا بالمعنى ولا باللفظ؛ بل ولا أحدهما لكن إن أراد أنهما رويا ما يشهد له من غير حديث عمر كحديث عتبان [ابن][3] مالك وغيره مما سبق في أول هذا الباب فصحيح.

عزوه حديث وصية نوح ابنه إلى البزار، كذا رواه أحمد[4] وغيره .

عزوه آخر الباب حديث البطاقة إلى المذكورين . اللفظ للترمذي .

قوله في «**الترغيب في قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له**» : «وسليم بن عثمان الطائي ثم الفوزي يكشف حاله» قلت: هو أبو عثمان الحمصي ، والفَوْزِي

(١) تحرفت في «الترغيب» (٢/ ٢٣٩) إلى : «عمرو» .

(٢) الظاهر أن المنذري اختصر كلام الحاكم في «المستدرك» (١/ ٧٢) ولفظه : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ ولا بهذا الإسناد ، إنما اتفقا على حديث محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك الحديث الطويل في آخره: «وإن الله قد حرم على النار من قال: لا إله إلا الله . .» الحديث .

(٣) سقطت من «الأصل» .

(٤) في «مسنده» (٢/ ١٧٠ ، ٢٢٥) لكن من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، ورواية البزار التي ذكرها المنذري عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وسيأتي تفصيل المؤلف - رحمه الله - لذلك .

بفتح الفاء وإسكان الواو وكسر الزاي المعجمة، قال الذهبي في «الميزان» : ليس بثقة، وسأل ابن جَوصا أبا زرعة الرازي عن أحاديثه عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة وعرضها عليه ، فأنكرها، وقال: لا تشبه أحاديث الثقات؛ هي مسواة موضوعة . لعلها «وسأله» ابن عوف عنها فقال: كان شيخًا صالحًا، وكان يحدث بها من حفظه وكتبها الناس قال: فتتهمه؟ قال: لا . انتهى كلام «الميزان»، وأما الهيثمي في «مجمعه» فقال بعد إيراد هذا الحديث : وفيه سليم بن عثمان ، وقد ضعفه غير (ق٩١-ب) واحد من قبل حفظه ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : لم يَرْو عنه غير سليمان بن سلمة الخبائري، وهو ضعيف، فإن وجد له راوٍ غيره اعتبر حديثه ويلزق به ما يستأهل من جرح أو تعديل ، وذكره ابن أبي حاتم وقال عن أبيه: روى عنه: محمد بن عوف، وأبو عتبة أحمد بن الفرج ، وهو مجهول، وعنده عجائب . قال الهيثمي : فقد روى عنه ثلاثة ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقال في موضع آخر في حديث أبي أمامة الآتي في التسبيح والتحميد والتكبير : ( وفيه سليم بن عثمان، وقد روى عنه ثلاثة ، وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وذكر شرطًا فوجد ، فالحديث حسن)[1] لأن بقية رجاله ثقات . انتهى .

قوله في النوع الذي بعده في حديث ابن عمر: «وهو الحي الذي لا يموت» كذا وجد في نسخ «الترغيب» والذي رأيته في «مجمع» الهيثمي «وهو حي [لا][2] يموت» وهو الأشبه والله أعلم .

قوله في آخر الحديث المذكور : «البَابْلُتِّي » . هو بباءين موحدتين، الأولى

(١) قلت: كذا قال الحافظ الهيثمي - رحمه الله - والتحقيق: قول الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» تعقيبًا على كلام ابن حبان : له رواة غيره، وتعين توهينه . قلت: أما تحسين حديثه فبعيد جدًّا ، بل هذا الحديث المحسن بعينه ذكره ابن عدي في «كامله» والذهبي في «ميزانه» من منكرات سليم هذا، وهو أحد الأحاديث التي قال فيها أبو زرعة الرازي : هي مسواة موضوعة .

(٢) سقطت من الناسخ سهوًا .

مفتوحة، والثانية ساكنة، بينهما ألف ساكنة وبضم اللام وتشديد المثناة الفوقانية منسوب إلى (باب لُتٍّ)[١] وهو موضع . وأما شيخ الحجاز المسند أبو النجا بن اللتي - الذي نروى من طريقه - عنه - عاليًا مسنَد الدارمي وعبد بن حميد وجزء أبي الجهم وغيرها - فهو بفتح اللام وتشديد التاء المكسورة .

ذكره في النوع الذي بعده حديث ابن أبي أوفى[٢] من الطبراني . قد رواه في «الكبير» من طريق فائد - (ت ق) بالفاء - ابن عبد الرحمن أبي الورقاء- وهو متروك - وليس فيه تقييد هذا الذكر بعدد كما ترى، ورواه مقيدًا عبد بن حميد في «مسنده» قال : حدثنا الحسن بن موسى ، حدثنا حماد بن سلمة ، عنه به؛ لكن أوله «من قال إحدى عشرة مرة» وكذا روى ابن جرير الطبري في كتابه «آداب النفوس» من حديث جابر نحوه، غير مقيد، وزاد في آخره «ومن زاد زاده الله» وروى الترمذي وغيره من حديث تميم الداري مرفوعًا «من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهًا واحدًا أحدًا صمدًا لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا ولم يكن له كفوًا أحد عشر مرات كتب الله له أربعين ألف ألف حسنة» بتكرير الألف. ورواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» من طريق شيخ الترمذي لكن عنده «من قال بعد صلاة الصبح» وعنده «إلهًا واحدًا» ورواه الإمام أحمد في «مسنده» وعنده «من قال: لا إله إلا الله واحدًا أحدًا صمدًا » وآخره «كتب له أربعون ألف حسنة» بدون تكرير الألف . ورواه الطبراني أيضًا بلفظ «من شهد أن لا إله إلا الله واحدًا » مثل الترمذي، وللحديث شاهد من حديث أنس وغيره .

قوله في **«الترغيب في التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد»** (ق٩٢-أ) في حديث أبي هريرة «من قال: سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة» : «أن الترمذي رواه» قلت: لكن ليس عنده «في يوم» وكذا ابن ماجه .

---

(١) هي قرية بالجزيرة بين حران والرقة - كما في «مراصد الاطلاع » (١/ ١٤٥) .

(٢) زاد بعدها في «الأصل» : «أو» . وهي زيادة مقحمة .

وقوله في آخر حديث : «يأتي» أي: قريبًا في «أذكار تقال بالليل والنهار غير مختصة بالصباح والمساء»، وكذا رواه مالك في «الموطأ»، والبخاري، ومسلم، والترمذي، وابن ماجه من طريقه؛ لكن فرَّقه البخاري - كما سأبينه في الموضع المشار إليه .

قوله في حديث وصية نوح ﷺ ابنه : «أن النسائي رواه واللفظ له من حديث الرجل الأنصاري، وأن البزار والحاكم روياه من حديث عبد الله بن عمرو» تنبيهات، منها: أن النسائي رواه في «اليوم والليلة» لا في «السنن الصغرى» عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام ، عن حجاج الأعور ، عن ابن جريج قال: أخبرني صالح بن سعيد حديثًا رفعه إلى سليمان بن يسار إلى رجل من الأنصار أن النبي ﷺ قال . فذكره بمعنى ما في الأصل ، وقد رواه البزار بنحوه من طريق ابن إسحاق، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر بن الخطاب، ورواه الطبراني من طريق حماد بن زيد، عن الصَّقْعَب - بفتح الصاد والعين بينهما قاف ساكنة ، وآخره موحدة - ابن زهير بن عبد الله بن زهير الأزدي - وهو ثقة ذكره البرديجي في «مفرداته» وروى له البخاري في «الأدب المفرد» -، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله بن عمرو، وفي أوله قصة وفي آخره ذكر الكفر والكبر وتفسيرهما، وكذا رواه الإمام أحمد من طريق زيد بن أسلم لكن فيه قال حماد بن زيد : أظنه عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو أيضًا ، قال ابن كثير في «تاريخه» : والظاهر: أنه عن عبد الله بن عمرو بن العاص - كما رواه أحمد والطبراني . انتهى .

ورواه أبو الشيخ في كتاب «الثواب» مفرقًا في موضعين بسند واحد من طريق ابن إسحاق ، عن عمرو بن دينار ، عن عبد الله بن عمرو بنحو ما تقدم في «لا إله إلا الله» قال: «وأوصيك بقول سبحان الله وبحمده ، فإنها عبادة

الخلق ، وبها تقطع أرزاقهم ، وهما تكثران الولوج على الله - تبارك وتعالى» وكذا رواه الطبراني من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو، فيه «فإني رأيت الله وصالح خلقه يستبشرون بهما، ورأيتهما تكثران الولوج على الله: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير، فإنه لو عدلت السموات والأرض في كفة لوزنتهن ، ولو كن في حلقة لقصمتها حتى يَلجْنَ على رب العالمين ، وأوصيك بسبحان الله وبحمده فإنهما صلاة الخلق ، وبها يرزقون، إن استطعت يا (ق٩٢-ب) بني أن لا يزال لسانك رطبًا بهما فافعل ، وأما اللتان أنهاك عنهما فالشرك والكبر» .

وقد روى عبد بن حميد في «مسنده» الحديث بزيادة عن عبيد الله بن موسى، عن موسى بن عبيدة الربذي، عن زيد بن أسلم، عن جابر بن عبد الله قال: قال لنا رسول الله : «ألا أخبركم بشيءٍ أمر به نوح ابنه؟ إن نوحًا قال لابنه : يا بني آمُرك بأمرين وأنهاك عن أمرين: آمرك يا بني أن تقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، فإن السماء والأرض لو جعلتا في كفة وزنتهما، ولو جعلتا في حلقة قصمتهما ، وآمرك أن تقول: سبحان الله وبحمده؛ فإنها صلاة الخلق وتسبيح الخلق ، وبها يرزق الخلق، وأنهاك يا بني أن تشرك بالله؛ فإنه من أشرك بالله حرم الله عليه الجنة ، وأنهاك يا بني عن الكبر؛ فإن أحدًا لا يدخل الجنة في قلبه مثقال حبة خردل من كبر . فقال معاذ: يا رسول الله ، الكبر أن يكون لأحد الدابة يركبها، أو النعلان يلبسهما، أو الثياب يلبسهما، أو الطعام يجمع عليه أصحابه؟ قال: لا؛ ولكن الكبر أن تُسَفِّهَ الحق وتَغْمِصَ المؤمن، وسأنبئك بخلال من كن فيه فليس بمتكبر: اعتقال الشاة، وركوب الحمار، ومجالسة فقراء المؤمنين، وأكل أحدكم مع عياله، ولبس الصوف» . ويحتمل أن

يكون الأنصاري المبهمَ الذي روى عنه سليمان بن يسار حديث الأصل: جابر، فقد روي عنه في «صحيح مسلم» وغيره، والله أعلم .

قوله : «النُّكْري» هو بضم النون وتسكين الكاف وبالراء .

قوله في حديث سعد «أيعجز أحدكم؟» : «أن الترمذي رواه وصححه مع التحسين» ثم ذكر الخلاف في تتمة الحديث «أو يحط عنه » بالألف أو بحذفها ، وأورد كلام البرقاني أن شعبة وأبا عوانة ويحيى القطان رووه عن موسى الجهني بغير ألف، وكلام الحميدي أنه في كتاب مسلم بالألف . قال المصنف في مختصره «كفاية المتعبد» : ووقع في أصلي بخطي في مسلم بغير ألف . وذكر هنا أنه كذلك عند الترمذي والنسائي ، وقد رواه أحمد في «المسند» عن يحيى القطان، ويعلى بن عبيد، وابن نمير -ثلاثتهم-، عن موسى المذكور بالألف ، ورواه -أيضًا- عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن موسى؛ لكن فيه «وتمحى عنه ألف سيئة» .

قوله: «وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «أفضل الكلام» هكذا وجد غير مرفوع، ولا شك أنه سقط منه «عن النبي ﷺ » ولا أدري ما سببه هو وبقية المواضع التي تشبهه ، ولعله من انتقال النظر من اللفظة إلى مثلها .

قوله : «أقرئ أمتك مني السلام» قال الجوهري : فلان قرأ عليك السلام وأقرأك السلام . وقال ابن الأثير (ق٩٣-أ) في «النهاية» : يقال: أقرئ فلانًا السلام ، واقرأ عليه السلام ، كأنه حين يبلغه سلامه يحمله على أنه يقرأ السلام ويرده ، وإذا قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشيخ يقول: أقرأني فلان، أي: حملني على أن أقرأ عليه ، وقد تكرر في الحديث . انتهى . وقال: في «المشارق» وتبعه في «المطالع» : قال أبو حاتم - وهو السجستاني - : يقال : اقرأ عليه السلام وأقرأه الكتاب، قال: ولا يقال أقرئه السلام إلا في لغة سوء إلا

إذا كان مكتوبًا فيقال: أي: اجعله يقرؤه كما يقال: أقرأته الكتاب . كذا قال والمعروف ما تقدم ، وضبط الزركشي : «تَقْرَأَ السلام على من عَرفتَ» بفتح التاء والراء والهمزة ثم قال: ويجوز بضم التاء وكسر الراء . فوهم في سطر واحد وهمين: فتح الهمزة في «تقرأ» وهو بلفظ المضارع العاري عن الناصب ، وجوز تقرئ مع لفظه من غير تفصيل، فلا يُقلد تنقيحه؛ فإن كثيرًا منه وهم غير منقح وليس الخبر كالمعاينة .

قوله في حديث أبي أمامة «من قال: سبحان الله وبحمده»: «رواة إسناده رواة الصحيح خلا سليم بن عثمان الفوزي يكشف حاله. . .» إلى آخر كلامه. قلت: قد كشفته في الباب قبله وضبطته فراجعه من ثم إن أردت، وبالله التوفيق .

قوله في حديث «الطهور شطر الإيمان» : «رواه مسلم والترمذي والنسائي» كذا ابن ماجه لكن لفظه ولفظ النسائي «إسباغ الوضوء شطر الإيمان» وقد بين المصنف لفظ ابن ماجه؛ في إسباغ الوضوء وعندهما «والتسبيح والتكبير يملأ السموات والأرض، والصلاة نور، والزكاة برهان» وليس عندهما «كل الناس يغدو» إلى آخره، وقد بين المصنف هذا الأخير أنه ليس للنسائي هناك، ولم يتعرض لشيءٍ هنا .

قوله في حديث أبي ذر عند مسلم «أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به» لم أر في «شرح مسلم» لفظة «به»، «وتصدقون» الرواية فيه بتشديد الصاد ويجوز في اللغة تخفيفها، كذا قاله النووي في «شرح مسلم » ولم يتعرض له صاحب «المشارق» وغيره .

ضبطه « الدثور» بضم الدال - أي: والمثلثة - جمع دثر ،بفتحها - يعني الدال. وفاتَهُ إسكان المثلثة، والظاهر أنه إنما يقتصر على هذا وأشباهه لشهرته ووضوحه.

عزوه حديث ابن أبي أوفى «قال أعرابي : إني قد عالجت القرآن» إلى ابن أبي الدنيا من طريق الحجاج بن أرطأة، عن إبراهيم السكسكي، عنه، ثم إلى البيهقي مختصرًا بزيادة الحوقلة عنده ، وأن إسناده جيد مما يتعجب منه؛ فقد رواه بمعناه بالزيادة فيه وبدونها أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم (ق٩٣-ب) ولفظ أبي داود «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن أجد من القرآن شيئًا فعلمني ما يجزئني منه. فقال: قل: سبحان الله . . .» إلى آخره، ولفظ النسائي وابن حبان بمعناه وانتهى عند قوله «إلا بالله» زاد أبو داود «قال: يا رسول الله، هذا لله فما لي ؟ قال : قل: اللهم ارحمني وعافني واهدني وارزقني . فلما قام قال هكذا بيده ، فقال رسول الله ﷺ : أما هذا فقد ملأ يده من الخير» وزاد ابن حبان ذلك إلا أنه قال بدل «اهدني»: «اغفر لي» ولم يقل: «اهدني . فلما قام . . .» إلى آخره، وزاد الحاكم عقب الحوقلة «فضم عليها الرجل بيده وقال : هذا لربي فما لي؟ قال: قل اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني وعافني . قال : فضم عليها بيده الأخرى وقام» وفي لفظ له من غير طريق السكسكي «إني لا أستطيع أن أتعلم القرآن فما يجزئني في صلاتي؟» وكذا رواه الدارقطني بنحوه، وفي آخره «أما هذا فقد ملأ يده من الخير وقبض كفيه» وفي لفظ له من طريقه «قال : قل: باسم الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر» وصححه الحاكم على شرط البخاري؛ لأن السكسكي احتج به البخاري، لكن عيب عليه إخراج حديثه، ولينه النسائي -تبعًا لشعبة- وقال: إنه ليس بذاك القوي . قال شيخنا ابن حجر في «تخريجه لأحاديث الأذكار للنووي»: فكأنهم صححوه - يعني: الحاكم ومن معه - لشواهد . وقال ابن القطان: ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة . وذكر النووي الحديث في «الخلاصة» في فصل الضعيف، وقال في «شرح المهذب» : رواه أبو داود، والنسائي بإسناد ضعيف ، فكأن سببه كلامهم في السكسكي. وقد

قال ابن عدي: لم أجد له حديثًا منكــر المتن ، ومدار الحديث عليه . يعني: أنه انفرد به، وليس كذلك؛ بل قد رواه الطبراني وابن حبان في «صحيحه» أيضًا من طريق مالك بن مـغول، عن طلحة بن مُصَرِّف، عن ابن أبـي أوفى وفيه الدعاء بالخمسة - كرواية «المستدرك»- وفيه عَـقِبَه: فقال رسول الله ﷺ : «لقد ملأ يديه خيـرًا» لكن في إسناده ابن موفـق ، قال المصنف في أواخر هـذا الكتاب: ضعفه أبو حاتم، ووثقـه ابن حبان انتهى . وهناك ذكر للسكسـكي أيضًا ترجمة لخصناها وزدنا عليها .

قوله بـعده في حديث سـعد بن أبي وقـاص في قصة الأعرابـي الذي قال: «علمني كلامًـا أقوله» وفي آخره: «هؤلاء لربي فما لي؟ قال: قـل: اللهم اغفر لي . . » إلى آخره ثم قال: «وزاد من حديث أبي مالك الأشجعي «وعافني» قال: وفي رواية قال: «فإن هـؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك» ثـم قال: رواه مسلم» . في هذا أمور: أحدها: أن فـي آخر الحديث نفسه قال موسى - يـعني الجهني - راوي الحديث عن مصعب بن سعد، عن أبيه: «أما عافني» فأنا أتوهم وما أدري (ق٩٤-أ) لكن هـذه الزيادة ذكرها محـمد بن عبد الـله بن نمير عن أبـيه، ولم يذكرها أبو بكر بن أبي شيبة -كما أشار إليه مسلم في نفس الحديث .

الأمر الثاني: إيهام أن أبا مالك الأشجعي صحابي؛ حيث لم يقل: عن أبيه، وهو مبين في ثلاث روايـات لمسلم ، وإنما هو تابعي بلا خـلاف ، واسمه: سعد ابن طارق بن أشيم، روى عن: أبيه الصحابي وغيره من الصحابة والتابعين .

الأمر الثالث: إيهام أن حديث أبي مالك المـذكور عن أبيه له تعلق بالحديث الذي قبله وليس كذلك بلا ريب، فكان الأولـى عدم ذكره بالكلية ؛ إذ ليس فيه شيء من ترجمـة الباب المعقود فضل الـدعاء بهؤلاء الكلمات لاغـير بخلاف ما قبله وما بعده ، وذلك ظاهر لا خفاء به .

قوله في حديث ابن مسعود «حتى يُحَيى بهن وجه الرحمن» أنه كذا في نسخته بالمستدرك وأن الطبراني قال في روايته: حتى «يجيء» بالجيم قال: «ولعله الصواب» . قلت: هذا الثاني الذي توهمه على الطبراني غير مسلم ولا صواب ولا ظاهر، واللفظة الثانية هي الأولى بعينها لا فرق بينهما، ولا تغاير غير أنه سقط في نسخته بالطبراني من الناسخ هذا الحرف، فحصل ما ترى ولا منافاة بين الكتابين المذكورين ولا غيرهما، مع أني راجعت لفظ الطبراني من «مجمع الزوائد» للهيثمي فلم أجده ذكر سوى اللفظة المذكورة أولا، ولا أعلم أحدًا من المصنفين ذكر حديث ابن مسعود المذكور الموقوف عليه إلا بلفظ «يُحَيي» من التحية، لا «يجيء» - من المجيء- ، بل ولا شك فيه حتى أن في نسختي بكتاب «الاستقامة» للحافظ خشيش بن أصرم النسائي - من شيوخ بلديه: النسائي، وأبي داود، وهي مقروءة على الحافظ عبد القادر الرُّهاوي وعليها خطه المعروف - «يُحيي بهن وجه الرحمن» في موضعين وفي موضع ثالث «حتى يُحَيى بها الرحمن» والثلاثة فيها تحت الحاء علامة [الإهمال][(١)] وضم الياء الأولى في موضعين ، وقد رواه الثعلبي في «تفسيره» بمعناه من طريق سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا وفيه «إذا قالها العبد عرج بها ملك إلى السماء فحيى بها وجه الرحمن - عز وجل » في اللغة: المحيًّا: الوجْه، والتحيات لله، وحياه الله، والرجل محيا، والمرأة محياة، والأصل: محيية؛ لكن لُيِّنَت، وهذا كله ظاهر لكل أحد لا شك فيه، ولا خفاء به؛ لكن المصنف -رحمنا الله- يحوجنا إلى ذكره كما ترى ، ولا قوة إلا بالله .

قوله في حديث ابن مسعود أيضًا «إن الله قسم بينكم أخلاقكم» الموقوف: «رواه الطبراني ، وليس في أصلي رفعه» قلت: وهو موقوف عنده بلا ريب غير مرفوع .

---

(١) في «الأصل» : «الإمهال» . وهو تحريف .

قوله في حديث أبي أمامة «ما أنعم الله على عبد نعمة فحمد الله (ق٩٤-ب) عليها» : «رواه الطبراني ، وفيه نكارة» كذا رواه ابن ماجه بمعناه من حديث أنس، ولفظه «فقال: الحمد لله إلا كان الذي أعطى أكثر مما أخذ» لكن فيه: شبيب بن بشر ، قال فيه ابن معين: ثقة لم يرو عنه غير أبي عاصم النبيل. وقال أبو حاتم: لين الحديث ، حديثه حديث الشيوخ . وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ كثيراً .

رواه ابن ماجه ، عن الحسن الخلال ، عن النبيل ، عن شبيب ، عن أنس.

قوله بعده «**في الترغيب في جوامع**» في حديث جُويرية: «زاد النسائي في آخره «والحمد لله كذلك» هذا الحديث رواه النسائي في «السنن» ، وفي «اليوم والليلة» من طريق واحد عن شيخين ، والذي عنده في «السنن» تثليث التسبيح فقط كما أشار إليه المصنف آخر الباب. وأما زيادة «والحمد لله» كذلك فهي له في «اليوم والليلة» لكن لم أر فيه «رضا نفسه» . وأما زيادة «سبحان الله وبحمده ولا إله إلا الله» قبل «عدد خلقه» فهي له في «اليوم والليلة» -أيضًا- «والله أكبر» مقحمة من عنده، فاعلمه .

قوله في النوع الذي يليه في حديث سعد بن أبي وقاص : «رواه أبو داود ومن معه» اللفظ له .

قوله في النوع الرابع في حديث ابن عمر «يا رب لك الحمد » : «ورواته ثقات إلا أنه لا يحضرني الآن في صدقة بن بشير مولى العمريين جرح ولا عدالة» قلت: بلى، قال فيه شيخنا الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب»: مقبول . ومصطلحه في هذه العبارة: إذا كان الرواي ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله ، وتابعه غيره، وإن لم يتابع فلين الحديث، والعجب أنه ليس في «الكمال» ولا فروعه جرح ولا

تعديل لصدقة المذكور ، ولا رواية له في الكتب الستة عند غير ابن ماجه ، ولا له [عنده غير][١] هذا الحديث، رواه عن إبراهيم بن المنذر، عنه، عن قُدامة بن إبراهيم الجُمحي، عن ابن عمر، وشيخه قدامة من رواة ابن ماجه فقط، ذكره ابن حبان في «الثقات»؛ لكن له عند ابن ماجه حديثان هذا أحدهما ، والآخر عن أبيه: إبراهيم، عن عمر ابن أبي سلمة -ربيب الحبيب-، عن أمه، عن أبيه في الاسترجاع عند المصيبة، وهذه الفوائد الفرائد تحصل استطرادًا .

قوله في «**الترغيب في الحوقلة**» - ويقال أيضًا: الحولقة وهي قول «لا حول ولا قوة إلا بالله» - في حديث أبي هريرة «أكثروا من قول لا حول ولا قوة إلا بالله» المعزو إلى الترمذي المروي من طريق مكحول، عنه . كذا رواه أحمد؛ لكن بلفظ «أكثروا» .

قوله بعده : «ورواه الحاكم ولفظه «ألا أعلمك أو ألا أدلك على كلمة من تحت العرش من كنز الجنة» . كذا رواه النسائي في «اليوم والليلة» من طريق شعبة، (ق٩٥-أ) عن أبي بلج، عن عَمرو بن ميمون، عنه بلفظ «ألا أعلمك كلمة من كنز تحت العرش» الحديث، ورواه أحمد بمعناه وزاد: قال أبو بلج : قال عمرو بن ميمون: قلت لأبي هريرة: «لا حول ولا قوة إلا بالله» وفي أول الحديث: أن أبا هريرة قال للنبي ﷺ لما قال له: «ألا أعلمك» قال: نعم فداك أبي وأمي قال: «أن تقول: لا حول ولا قوة إلا بالله» . كذا رأيته في النسخة .

قوله في حديث معاذ «ألا أدلك على باب من أبواب الجنة» : «رواه أحمد والطبراني؛ إلا أنه - يعني الطبراني - قال: «ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة» وإسنادهما صحيح - إن شاء الله - فإن عطاء بن السائب ثقة ، وقد حدث حماد ابن سلمة قبل اختلاطه » . انتهى كلامه ،كذا رواه النسائي في «اليوم

---

(١) في «الأصل» : عند غيره .

والليـلة» مثل لفظ أحـمد الأول، كلهم من طـريق حماد، عن عطـاء، عن أبي رَزِين الأسدي، عن معاذ.

قوله بعـده في حديث قيس بن سـعد : «رواه الحاكم وقال: صحـيح على شرطهما» كذا رواه أحمد والترمذي والنسـائي في «اليوم والليلة» (جميعًا)[1] عن ابن المـثنى، عن وهـب [ابن][2] جريـر، عن أبيه، عـن منصور بـن زاذان، عن ميمون بن أبـي شبيب، عن قيس، لكـن ليس ميمون على شـرط الشيخين ولا خرجا له، ولهذا قال الترمذي فيه: حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

قوله فـي حديث أبي ذر «كـنت أمشي» : «رواه ابـن ماجه ومن مـعه» كذا النسائي في «اليوم والليلة» .

ذكر قصة عوف بن مالك وأبيه «القدّ» ولم يفسره لشهرته، وهو بكسر القاف وتشديد الدال: سَيْرٌ يُقَدُّ - أي: يُشَقُّ - طولا من جلد غير مدبوغ .

قوله بعده في «**الترغيب في أذكار تقـال بالليل والنهار**» : «ورُوي عن النبي ﷺ قال: «من قال: لا حـول ولا قوة إلا بالله مائـة مرة . . .» رواه ابن أبي الدنيا عـن أسد بن وداعة عن النـبي ﷺ ورواته ثقات إلا أسدًا» هـذه العبارة ليـست من عادة المـصنف ، وهـي موهمـة أن أسدًا المذكور صـحابي ، ولـيس كذلك؛ إنما هو شـامي من صغار التابعـين أرسل الحديث، ناصبي يسـب سيدنا عليًّا - رضي الله عنه - لكن وثقه النسائي . وأبوه: وَدَاعَة - بفتح الواو والدال والعين المهملـتين - وهو من [طريق][3] الليث بن سعد، عـن معاوية بن صالح، عنه .

(١) كذا في «الأصل» وإنما رواه الإمام أحمد (٣/ ٤٢٢) عن وهب بن جرير، به ، ورواه الترمذي والنسائي عن ابن المثنى، عن وهب، به .

(٢) في «الأصل»: «عن» . وهو تحريف ، والمثبت من «جامع الترمذي» و«مسند أحمد» وغيرهما .

(٣) في «الأصل» : «الطريق» .

قوله في حديث أبي هريرة «من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له» إلى آخرها «في يوم مائة مرة» : «رواه الستة سوى أبي داود» . ثم قال: «وزاد مسلم والترمذي والنسائي «ومن قال : سبحان الله (ق٩٥-ب) وبحمده في يوم مائة مرة . . .» الحديث . قلت: الحديث رواه مالك في «الموطأ» بتمامه، ومن طريقه رواه الجماعة المذكورون سوى النسائي، فإنه في «اليوم والليلة» روى الفصل الثاني دون الأول من طريق مالك -أيضًا- لا كما أوهمه المصنف، وقد روى مسلم، والترمذي الحديث بفضلي التهليل والتسبيح في مكان واحد كالموطأ، وفرقه البخاري وابن ماجه في موضعين ، وليس عند الترمذي وابن ماجه في حديث التسبيح ذكر اليوم -أيضًا- بل مطلقًا، وقد أحال المصنف على شيء من هذا في التسبيح ، وذكرنا هناك بعض هذا مختصراً .

قوله في آخر هذا الباب في حديث علي ونزول جبريل : «رواه الطبراني وأبو الشيخ ، وفي إسنادهما علي بن [الصلت][1] العامري لا يحضرني حاله، وتقدم بنحوه عند البيهقي» انتهى، (قلت: أما علي المذكور فقد روى عن أبي أيوب الأنصاري ، وعنه المسيب بن رافع . ذكره ابن حبان في «الثقات» وأما ابن خزيمة فقال في «صحيحه» : لا أعرفه ، ولا أدري لقي أبا أيوب أم لا ، قال: ولا يحتج بمثل هذه الأسانيد إلا معاند أو جاهل)[2] وأما الإحالة المذكورة فقد مرت قبل الحوقلة.

قوله في **«الترغيب في آيات وأذكار بعد الصلوات المكتوبات»** في حديث أبي هريرة «فقراء المهاجرين» هذا التركيب ليس بجيد؛ لاسيما الحديث المستقل

---

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : «الصامت» .

(٢) قلت: خلط المؤلف - رحمه الله - بين علي بن الصلت العامري - راوي هذا الحديث عن عبد الله بن شريك، وعنه: منجاب بن الحارث - كما في «المعجم الأوسط» للطبراني (٥/ ٣٥٥ رقم ٥٥٣٨) - وعلي بن أبي الصلت الأنصاري الذي يروي عن: أبي أيوب، وعنه: المسيب بن رافع ، ولا شك أنهما اثنان ، ولم أجد لعلي بن الصلت ترجمة .

«من سبح الله في دبر كل صلاة» المتخلل بين رواية الصحيحين الأولى ورواية أبي داود وما بعدها، وكان ينبغي له أن يصدر بحديث أبي هريرة «من سبح الله» ويعزوه إلى مسلم ثم يقول: وعنه «أن فقراء المهاجرين. . .» إلى آخره ثم يقول: ورواه أبو داود ولفظه كيت وكيت ، ثم ينسق الكلام كما فعل في مختصره «كفاية المتعبد» فإنه صدر به الرواية المتخللة، فذكرها عن عطاء بن يزيد، عن أبي هريرة ، ثم قال: انفرد به مسلم، واتفقا على معناه من رواية أبي صالح، عن أبي هريرة - يعني في فقراء المهاجرين . قلت: وقول أبي صالح إلى قول سُمَيٍّ في الحديث المصدر به هنا ليس عند البخاري، بل هو لمسلم فقط ، وقول سُمي ذكره مسلم أيضًا ، وهو عند البخاري بمعناه، وقد روى الطبراني الحديث؛ لكن عنده «وتكبرونه أربعًا وثلاثين» وكذا روى الإمام أحمد والنسائي في «اليوم والليلة» من طريق أبي عمر الصيني - بكسر المهملة وسكون الياء التحتانية بعدها نون - الشامي ولم يُسَمَّ، عن أبي الدرداء بمعناه، قال شيخنا ابن حجر في «التقريب»: وروايته عنه مرسلة، وفيه التكبير أربعًا وثلاثين -أيضًا- ، وفي رواية البخاري لحديث أبي هريرة الأول «عشرًا عشرًا عشرًا» وقد سقطت هنا الجلالة في أول حديث «من سبح الله» وهي (ق٩٦-أ) ثابتة في نفس الرواية مثل أخواتها. ورواية أبي داود المذكورة بالياء هي من طريق الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن أبي عائشة، عن أبي هريرة . وحديث ابن عباس الذي رواه النسائي في «اليوم والليلة» والترمذي وحسنه - أي مع الاستغراب- أخرجاه كلاهما من طريق عتاب بن بشير، عن خصيف بن عبد الرحمن، عن مجاهد وعكرمة، عن ابن عباس . وقال النسائي : عتاب ليس بالقوي ولا خصيف . هذا ملخص ما وقع للمصنف هنا في عزو هذا الحديث .

قوله بعده بحديث بعد أن ساق حديث علي وقصة زوجته فاطمة من «مسند الإمام أحمد» وعزاه إليه: «ورواه البخاري، ومسلم، وأبو داود ،والترمذي قال:

وتقدم فيما يقول إذا أوى إلى فراشه» بغير هذا السياق » انتهى. كذا ساق الحديث بسياقين غريبين هنا من «المسند» ، وهناك من «سنن أبي داود»، ثم عطف بذكر الجماعة المشار إليهم ، ولم ينبه على أنهم رووا أصل الحديث؛ لكن هذا من غير هذا الطريق، بل وبغير هذا المتن ، فكان ينبغي له الاقتصار في كلا الموضعين على ذكر صاحب اللفظ دون غيره لئلا يُتَوهم خلاف ذلك، وقد نبهت هناك على ذلك وأشرت إلى أصل الحديث، وخرجت طرقه، فليراجعه من ثَمَّ مَنْ أرادَهُ.

وقوله في سياق الحديث هنا : «تطوى بطونهم» رأيت في «المسند» في نفس الرواية «تطوى أو تلوى» والله أعلم .

عزوه بعده بحديث حديث أبي أمامة «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة» إلى النسائي والطبراني بأسانيد أحدها صحيح، ثم نقله عن شيخه ابن المفضل المقدسي أنه على شرط البخاري، وإلى ابن حبان في كتاب الصلاة - أي من «صحيحه»[1] - وأنه صححه وأن الطبراني زاد في بعض طرقه معها «قل هو الله أحد» وأن إسناده بهذه الزيادة جيد -أيضًا- ، ثم ذكر بعده حديث سيدنا الحسن بن علي بدون الزيادة ، وفيه «كان في ذمة الله إلى الصلاة الأخرى» ثم قال: «رواه الطبراني بإسناد حسن» . هذا ملخص ما وقع له في هذين الحديثين، ولنبدأ بالثاني لئلا يتخلل الكلام الطويل بينه وبين الأول، فحديث الحسن رواه الطبراني في «الكبير» و«الدعاء»، وحديث أبي أمامة يستدعي الكلام على ما سقناه من كلام المصنف فيه إلى أمور، منها: سياقه له أولا بدون الزيادة ، ومنها: نقله عن شيخه المقدسي أن إسناده على شرط البخاري، وسنذكر أيضًا من تابعه على ذلك، ومن رده، ومنها: نقله عن الطبراني أنه رواه بزيادة : «وقل هو الله »

---

(١) كذا قال المؤلف - رحمه الله - وهو وهم ، و«صحيح ابن حبان» غير مرتب على الأبواب الفقهية، بل مرتب على التقاسيم والأنواع ، إنما رواه ابن حبان في كتاب الصلاة المفرد ، قال الحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٨٠): قد أخرجه ابن حبان في «كتاب الصلاة » المفرد من رواية يمان بن سعيد، عن محمد بن حمير، ولم يخرجه في كتاب «الصحيح» .

قلت: أي في «الكبير» و«الأوسط» ووافقه صاحب «مسند الفردوس» و«مجمع الزوائد» على أن أحد أسانيده جيدة. وقال: وهو صحيح، ولابد من تفصيل هذه الأمور واحدًا واحدًا والكلام (ق٩٦-ب) عليها بلسان العلم والتحرير.

فأما عزو المصنف الأول إلى النسائي: فشيء قد تكرر في هذا الكتاب، وكذا من تابعه مثل صاحب «سلاح المؤمن» الذي شرط أنه يخرج من كتاب النسائي ولم يتعرض لـ«عمل اليوم والليلة» من «السنن الكبرى» بالكلية، ثم غالب أو جميع [الذي][1] يعزوه إليه يطلقه، فقال: رواه النسائي عن الحسين بن بشر، عن محمد بن حِمْيَر، عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة، ثم قال: فأما الحسين فقال فيه النسائي: لا بأس به. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ. قال: وأما المحمدان فاحتج بهما البخاري في «صحيحه». قال: وقد أخرج شيخنا الحافظ الدمياطي الحديث في بعض تصانيفه من حديث أبي أمامة، وعلي، وعبد الله بن عَمْرو، والمغيرة بن شعبة، وجابر، وأنس، ثم قال: وإذا انضمت هذه الأحاديث بعضها إلى بعض أخذت قوة. انتهى كلام «السلاح». وقال ابن الجوزي في «موضوعاته» بعد أن أورده من حديث سيدنا علي: هذا حديث لا يصح، وفي طريقه نهشل بن سعيد - يعني أحد مشايخ ابن ماجه الضعفاء الذين انفرد بالرواية عنهم دون بقية الستة - ثم ذكر جرحه، ثم ذكر أنه روى من حديث جابر، وأبي أمامة مثله أو قريب منه، ثم نقل عن ابن عدي أنه لا أصل لهذا الحديث، إلى أن قال: وفي حديث أبي أمامة محمد بن حمير، وليس بالقوي. انتهى.

وقال الذهبي في ترجمة ابن حِمْيَر من «ميزانه» بعد ذكر تعديله وجَرْحِهِ: له غرائب وأفراد، وتفرد عن الألهاني - أي: محمد بن زياد -، عن أبي أمامة

---

(١) زيادة يتطلبها السياق.

بالحديث المار . وذكر الحافظ الضياء في «أحكامه» أنه تفرد بهذا الحديث وأنه تكلم فيه أبو حاتم الرازي وقال: لا يحتج به . وقال يعقوب بن سفيان : ليس بالقوي . لكن وثقه ابن معين ، وروى له البخاري في صحيحه . وذكر ابن عبد الهادي في «محرره» الحديث بالزيادة وقال: رواه النسائي والروياني وابن حبان والدارقطني في «الأفراد» والطبراني، وهذا لفظه، قال: ولم يصب من ذكره في الموضوعات فإنه حديث صحيح . انتهى، وذكر المنبجي الحنبلي في «مصباحه» أن الضياء صححه في «المختارة» ثم عزاه إلى الكبير للطبراني ثم قال: ورواه أيضًا من طريق آخر بزيادة - يعني على آية الكرسي - من حديث محمد ابن إبراهيم - يعني: ابن العلاء المعروف بابن زِبْرِيقٍ . قلت: وهو من شيوخ ابن ماجه دون بقية الستة، قال فيه ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» : قال ابن عدي : طعن فيه . وقال الذهبي في الميزان : تكلم فيه ابن عدي . وقال محمد ابن عوف: كان يسرق الحديث . وقال في «الكاشف» : كذبه الدارقطني. قال المنبجي : صحح هذا الحديث مع الزيادة: الحافظ المزي. قال: وذكر عنه الذهبي أنه سأله عن الحديث من غير الزيادة فقال: صحيح الإسناد على شرط البخاري (ق٩٧-أ) وذكر أن غير الذهبي نقل عن المزي أيضًا أنه صححه بها ثم ذكر عن الذهبي أنه ضعف الزيادة وقال ابن زِبْريق: ضعيف، وهَّاه ابن عدي وغيره، فلا تقبل زيادته، قال: وصحح الحديث بدون الزيادة، وقال: هو من غرائب الصحاح. إلى أن قال المنبجي بعد هذا : والعجب منه كيف تنبه له على خلاف عادته في إطلاق العزو إلى النسائي عن بعض المتأخرين ولا أدري من هو؟ إنه عزا الحديث المذكور إلى النسائي قال: ولم أره فيه، إلى أن قال: وقد تكلم الدارقطني في هذا الحديث من أصله انتهى. وكذا ذكر القاضي تاج الدين بن السبكي في «جزئه الملخص في الأوراد» أن الحديث في النسائي ونقل عن الضياء أنه صحيح، وعن شيخه الحافظ المزي أنه على شرط البخاري، وعن

شيخه الذهبي أنه من غرائب الصحاح . انتهى، وأفاد شيخنا ابن حجر بخطه على حاشية نسخته بكتاب شيخه الهيثمي «مجمع الزوائد» إذ عزا الحديث إلى الطبراني أنه رواه في معجميه بأسانيد أحدها جيد . وكذا استدرك على صاحب «مسند الفردوس» في ترتيبه له من زيادته فقال: أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» من هذا الوجه. وكذا عزا الحديث ابن الجزري في «حصنه الحصين» إلى النسائي وابن حبان وابن السني في «اليوم والليلة» .

قلت: وقد رواه ابن السني في الكتاب المذكور من طريقين عن أبي أمامة إحداهما هذه، فقال: أخبرنا محمد بن عبيد الله بن الفضيل الحمصي: حدثنا أبو اليمان بن سعيد وأحمد بن هارون جميعًا بالمِصِّيصة قالا: حدثنا محمد بن حمير فذكره بمعناه، والمِصِّيصة فيها: كسر الميم، وتشديد الصاد الأولى وفيها: فتح الميم، وتخفيف الصاد وكذا النسبة إليها، والمقصود ذكر من عزا الحديث إلى «سنن النسائي» من الجماعة المذكورين وغيرهم، والغرض أنه مخرج في «الأطراف» لشيخ الحفاظ المزي من «اليوم والليلة» للنسائي، مذكور في رواية محمد بن زياد، عن أبي أمامة، وأن النسائي رواه عن الحسين بن بشر - قال: كتبنا عنه بطرسوس - عن ابن حمير ، عن ابن زياد، عن أبي أمامة، وأنه في رواية ابن الأحمر ولم يذكره ابن عساكر، وقد عكس ابن عساكر الأمر فاستدركه عليه، فقال: في كتابه «الشيوخ النبل أصحاب الكتب الستة»[1] في ترجمة الحسين بن بشر : روى عنه النسائي وقال: لا بأس به، وفي موضع آخر ثقة. ثم تبعه في كونه روى عنه في «السنن» الحافظ عبد الغني المقدسي في «كماله» .

قوله في « **الترغيب فيما يقوله ويفعله من رأى في منامه ما يكره**» في حديث

(١) كذا ذكر المؤلف - رحمه الله - واسم كتاب ابن عساكر : «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل» ويختصر فيقال: «شيوخ النبل» ، وهناك فرق كبير بين هذا وبين تسمية المؤلف ، فتدبر .

أبي سعيد في ذلك: «أن الترمذي رواه وقال: حديث حسن صحيح» . عجيب؛ فالحديث رواه البخاري والنسائي في «اليوم والليلة» وعند الترمذي: حسن صحيح غريب.

قوله بعد سياق حديث (ق٩٧-ب) أبي قتادة وعزوه إلى الستة . والنسائي إنما رواه في «اليوم والليلة» على ما قد عرف وتكرر، قال: «وفي رواية البخاري ومسلم عن أبي سلمة » «وإذا رأى ما يكره» . لا فائدة في ذكر أبي سلمة؛ فإنه ابن عبد الرحمن بن عوف وليس صحابيًّا بلا خلاف، بل هو تابعي مشهور، روى هذا الحديث باللفظين المذكورين وغيرهما عن أبي قتادة الصحابي ، وقد أخرج الشيخان الحديث من طرق عنه، بل وبقية الستة إنما رووه من طريقه، عن أبي قتادة، نعم رواه البخاري أيضًا والنسائي في «اليوم والليلة» من طريق عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه .

قوله «وروياه - يعني: الشيخين أيضًا - عن أبي هريرة وفيه : «فمن رأى شيئًا يكرهه فلا يقصه» . قلت: روياه بمعناه في حديث آخر ، لفظ البخاري فيه: «قال ابن سيرين: وكان يقال: الرؤيا ثلاث: حديث النفس، وتخويف الشيطان، وبشرى من الله فمن رأى شيئًا يكرهه . . . » وذكره، وهو بعض حديث عند الشيخين ولفظ مسلم في الحديث المرفوع «والرؤيا ثلاثة: فرؤيا الصالحة بشرى من الله ، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه، فإن رأى أحدكم ما يكره فليقم فليصل ولا يحدث بها الناس».

قوله في **«الترغيب في كلمات يقولهن من يأرق بالليل أو يفزع»** : «خِيسة الأسد بكسر الخاء المعجمة» أي: وإسكان الياء وبالسين المهملة .

قوله في حديث ابن خَنْبَش: «ليلة كادته الجن» . كذا وقع وإنما لفظه «الشياطين» ثم عزاه إلى أحمد وأبي يعلى. كذا رواه ابن أبي شيبة والبزار وابن

السني والطبراني وغيرهم بنحوه، وفي لفظ آخر لأحمد «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذرأ وبرأ ، ومن شر ما ينزلُ من السماءِ ومن شر ما يعرج فيها ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار . . .» الحديث .

وقوله عقبه: «وقد رواه مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد مرسلا ثم قال: «وورواه النسائي من حديث ابن مسعود بنحوه» أي: رواه النسائي موصولا من طريق يحيى بن سعيد -أيضًا- لكن بغير إسناد الحديث الأول، وسياقه وقد قال البزار بعد أن روى الأول: لم يروه غير عبد الرحمن بن خَنْبَش عن النبي ﷺ فيما علمت. انتهى . ولفظ «الموطأ»: «أسري برسول الله ﷺ فرأى عفريتًا من الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت النبي ﷺ رآه ، فقال له جبريل: ألا أعلمك كلمات تقولهن إذا قلتهن طُفيت شعلته وخَرَّ لفيه؟ فقال: بلى . قال جبريل: قل: أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات . . .» إلى آخره، فكان ينبغي للمصنف أن يقول في هذا الحديث وأشباهه: وروى فلان (ق٩٨-أ) نحوه بدل «رواه» .

قوله آخره في حديث خالد بن الوليد وقد ساقه من «الأوسط للطبراني» ثم قال : وقال في «الكبير» : «عز جارك وجل ثناؤك ولا إله غيرك» قلت: وفيه قبله «كن لي جارًا من جميع الجن والإنس أن يفرط عليَّ أحد منهم أو أن يؤذيني عز جارك . . .» إلى آخره، ووقع في رواية الترمذي، عن بريدة «ولا إله غيرك، لا إله إلا أنت» لكن في بعض نسخه هكذا أو في بعضها «ولا إله إلا أنت» بالواو.

قوله بعده في «**ما يقول إذا خرج من بيته** » في حديث عثمان في ذلك وفي آخره «إلا رُزق خير ذلك المخرج» كذا وجد في نسخ هذا الكتاب إلى هنا فقط، والذي في «مسند الإمام أحمد» المخرج منه هذا الحديث بعد هذا اللفظ «وصرف عنه شر ذلك المخرج» ولا بد من هذه التتمة الساقطة سهوًا والله أعلم .

قوله في حديث عبد الله بن عَمْرو في دخول المسجد : «قال : أقَطِ» الألف في هذه اللفظة ألف الاستفهام، وقط - بفتح القاف وكسر الطاء المخففة في الوصل - بمعنى حسب ، ومنه: قول جهنم إذا امتلأت بمن يُلقى فيها : قط أي: حسبي هذا ، ومعناه هنا: أن الرواي -وهو حيوة- قال له [شيخه](1) عقبة : أهذا الذي بلغك أني حدثتُ عن عبد الله بن عمرو فقط؟ فقال له حَيْوَة: نَعَمْ .

وقوله في آخر الحديث : «سائر ذلك اليوم» . لفظة ذلك مقحمة ليست في الحديث قطعًا فيتعين حذفها، وقريب منه لفظ قول أبي لهب «تبًّا لك سائر اليوم» قال العلامة الكرماني في «شرحه للبخاري» : ولفظة «سائر» منصوبة بالظرفية أي: باقي الأيام أو جميعها . وذكر المصنف في أثناء الفصل الذي في أول العلم قوله: «ولا خير في سائر الناس» فقال: أي: بقيتهم بعد العالم والمتعلم . انتهى، وغالب ما تأتي هذه اللفظة خصوصًا إن تقدمها شيء - بمعنى الباقي، وإذا كانت بالمعنى المذكور هُمزت ، ومن لازم الهمز المد فتمد حينئذٍ مدًّا متصلا، أخذًا من السؤر- بالهمز- ، وهو بقية الشرب والأكل، وإذا كانت بمعنى الجميع لم تهمز فلا يزاد فيها على المد الطبيعي أخذًا من سور المدينة ونحوه -بلا همز-، وهذا مقتضى ذكر الجوهري للثانية في مادة سَيَرَ -بالياء- لا في سأر -بالهمزة-، قال:ساير الناس: جميعهم، وقد وافقه على ذلك ابن الجواليقي في أول كتابه «شرح أدب الكاتب» واستشهد عليه، وكذا ابن بري وأورد فيها عدة أشعار هي وغيرها في «تهذيب النووي» والله أعلم .

ضَبْطُه آخر القول «للوسوسة» خِنزَب بكسر أوله وفتح ثالثه. كذا ضبطه صاحب «سلاح المؤمن» وغيره، ويقال: بفتحهما -أيضًا- ، حكاه القاضي عياض في «مشارقه» وقال: في شرح مسلم «الإكمال لمعلم المازري»: ضبطناه بكسر الخاء عن الصدفي، وعن غيره: بفتحها، وبالفتح قيدها الجياني . انتهى ، قال النووي: ويقال: بضم أوله، وفتح (ق٩٨-ب) ثالثه. حكاه ابن الأثير في

(١) في «الأصل» : «شيخنا» والمثبت هو الصواب .

«النهاية» قال: وهو غريب والمعروف الأولان . قلت: (والذي)[1] في «المشارق»: خنزب اسم شيطان الصلاة ، وهو بفتح الخاء عن أبي بحر، وبكسرها عن الصدفي والجياني . انتهى ، فتناقض كلامه في الجياني، والذي في «النهاية» في خنزب : قال أبو عمرو: وهو لقب له ، والخنزب قطعة لحم منتنة . قال ابن الأثير : ويروى بالكسر والضم . هذا كلامه من غير زيادة، فالحاصل: أن الزاي مفتوحة، وإنما الخلاف في الخاء، وأظنه مصروفًا ، صرفه الله عنا وجميع الشياطين: الجن والإنس، وكل الشر بمنته وطوله وقوته وحوله ، ولا يقدر على جلب الخير وسلب الضر غيره، ولا يُرجى سواه ولا يُؤمل إلا خيره .

قوله في «**الترغيب في الاستغفار**» في حديث أبي ذر الإلهي « يا (ابن)[2] آدم كلكم مذنب . . .» إلى آخره : «رواه مسلم والترمذي وابن ماجه والبيهقي واللفظ له » قلت: وأوله «يا ابن آدم» بالإفراد لا بالجمع، هكذا رواه في «الأسماء والصفات» قال المصنف: «وفي إسناده: شهر بن حوشب وإبراهيم بن طهمان» قلت: إبراهيم في طريق آخر محال عليه، وفي سياق الأصل: عمرو بن أبي قيس الرازي ، فعزوه الحديث إلى مسلم هكذا فيه تساهل وتجوز؛ فإنه إنما رواه بغير هذا الإسناد والمتن، وقد أحال المصنف على ذكره في الباب بعده، وذكره هناك من لفظ مسلم، ولم يشر إلى إسناده، وهو من رواية سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، وأما غير مسلم فهو عندهم من رواية شهر ابن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي ذر ،والعجب من المصنف كيف قرن إبراهيم بن طهمان بشهر بن حوشب؟! .

ضبطه قُراب الأرض بضم القاف هو المشهور وروي بكسرها وممن حكاه صاحب «المطالع» وغيره .

---

(١) تكررت في «الأصل» .

(٢) في «الترغيب» (٢/٢٦٧) : «بني» .

قوله «العَوْصِيَة» بفتح المهملة، وإسكان الواو، وكسر الصاد المهملة نسبة إلى عوص بن عوف بن عُذْرة، بطن من كلب.

ذكر في الحديث «الصَّدأ» من غير ضبط ، وهو بفتح الصاد والدال مهموز مقصور كالظمأ .

قوله: وقد اختلف في يسار والد بلال هل هو بالموحدة أو بالمثناة التحتانية؟ وذكر عن «تاريخ البخاري» أنه بالموحدة. فيه إيهام للخلاف في الاسم المذكور هل هو بشار وعزوه إلى «تاريخ البخاري» أو هو يسار والأول: ممنوع. وغلط على الكتاب المنسوب إليه من تخيل المصنف، ولا أعلم أحدًا ذكره لذلك غيره، وإنما هو يسار لا غير، وعبارة البخاري في باب يسار بالياء الأخيرة مع السين المهملة آخر (ق٩٩-أ) يسار: مولى النبي ﷺ سمع أباه ، وروى عنه: ابنه بلال بن يسار . انتهت ، ولا أدري ما الذي أوقعه هنا في هذا حتى توهم وأوهم، وقد حذف في «مختصره للسنن» اسمه واسم أبيه بلال، واقتصر على ذكر أبيه: زيد الصحابي فسلم، وفي الحواشي عليه لم يذكر شيئًا أصلا، وغالب هذا الكتاب كما ترى فتنبه ولا تغتر فتقلد، ولعل سبب هذا الغلط الفاحش على «تاريخ البخاري» كونه ذكر بلالا في الموحدة وأباه يسارًا في المثناة الأخيرة ليس إلا، ورأى في الموحدة اسم بشار أيضًا فانتقل فكره أو بصره واختلط عليه ، وتصرف فيه من عند نفسه فحصل ما ترى من الوهم والإيهام، ثم غير هذا بلا شك، وقد ضبط صاحب «جامع الأصول» وغيره يسارًا هذا بالياء الأخيرة والمهملة، ومن لم يضبطه اكتفى بشهرته إذ لا خلاف فيه ولا توهم .

قوله في **«كثرة الدعاء»** في حديث أبي هريرة «من سَرَّهُ أن يستجيب الله [له][1] عند الشدائد» : «رواه الترمذي» أي: من حديث أبي هريرة . ثم قال:

(١) سقطت من «الأصل» .

«والحاكم من حديثه ومن حديث سلمان» كذا رواه أحمد من حديث سلمان، ولفظه «من سره أن يستجاب له عند الكرب والشدائد. . .» الحديث ، وكذا عند الترمذي «الشدائد والكرب» لكن أسقط المصنف اللفظة .

قوله بعد حديث عبادة «ما على الأرض مسلم يدعو» وفي آخره: «قال: الله أكثر» : « قال الجراحي : يعني الله أكثر إجابة» الجراحي هو راوي كتاب الترمذي، عن المحبوبي، عنه ، وهو بفتح الجيم، وتشديد الراء، وبالحاء المهملة، منسوب إلى جده: أبي الجراح ، لكن لا أدري من أين نقل عنه تفسير هذه اللفظة؟ .

قوله بعد سياق حديث ابن مسعود «من نزلت به فاقة» : «وقال الترمذي: حديث حسن صحيح ثابت» كذا وقع نسبة هذه اللفظة إلى الترمذي في الباب المعقود لهذا من كتاب الزكاة، وقد نبهنا هناك على أن لفظ الترمذي غريب لا ثابت.

قوله بعده في «**اسم الله الأعظم**» في حديث عائشة «إذا قال العبد : يا رب -ثلاثًا»: «أن ابن أبي الدنيا رواه مرفوعًا هكذا، وموقوفًا على أنس» لفظ الموقوف: «ما من عبد يقول: يا رب، يا رب إلا قال له ربه: لبيك لبيك لبيك» .

ثم قال: «وروى الحاكم وغيره عن أبي الدرداء وابن عباس . .» إلى آخره، كذلك رواه ابن أبي الدنيا أيضًا .

عزوه في الباب بعده حديث أبي هريرة في النزول الإلاهي إلى مالك والشيخين والترمذي . قد رواه بقية الستة، والإمام أحمد وجماعات لا يحصون من طرق كثيرة وبألفاظ متنوعة .

قوله : (في)[1] (ق٩٩-ب) «**الترهيب من دعاء الإنسان على نفسه**» وما معه

(١) تكررت في «الأصل» .

في حديث جابر «ولا تدعوا على خادمكم» كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «خدامكم»[(١)] وهو الصواب ولفظ الحديث .

وقوله فيه: «يسأل فيها عطاء» هذا لفظ مسلم ولفظ أبي داود «نِيْل فيها عطاء» بكسر النون وإسكان الياء . قال النووي : ومعناه ساعة إجابة ينال الطالب فيها ويعطى مطلوبه . وهذا اللفظ المختصر لأبي داود وأما مسلم فإنه بعض حديث مطول عنه .

قوله: «وروى ابن ماجه عن أم حكيم» هي بنت وداع - بفتح الواو والدال- الخزاعية، منسوبة في نفس الحديث هكذا أو يقال فيها: بنت وداع، ولابد من نسبتها لتتميز، ولا أدري سبب إسقاط ذلك، وهي من المهاجرات.

قوله في «**الترغيب في الصلاة على النبي ﷺ** » في حديث أنس «من ذكرت عنده فليصل عليّ. . .» إلى آخره ثم قال: وفي رواية «من صلى عليّ صلاة واحدة» : «أن النسائي رواه واللفظ له» اللفظ الثاني: رواه في كتاب الصلاة من «سننه» وفي «عمل اليوم والليلة» والأول: في «اليوم والليلة» لا في «السنن» .

قوله: «من حيطان (الأسواف)[(٢)]» لم يضبطها، وهي مشكلة تتصحف وآخرها: فاء بوزن الأسواق، قال ابن الأثير : وقد تكررت في الحديث . قال القاضي عياض في «المشارق» : هو من حرم المدينة . ثم نقل عن ابن عبد البر أنه بناحية البقيع، وهو صدقة زيد بن ثابت . انتهى، وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث جابر «أنه مال سعد بن الربيع » وهذا أصح مما قبله .

قوله: «الربذي» هو بفتح الراء المهملة والموحدة معًا وكسر الذال المعجمة منسوب إلى الربذة .

---

(١) في «الترغيب» (٢/ ٢٧٧) و«سنن أبي داود» (٢/ ٨٨ رقم ١٥٣٢) : «خدمكم» .
(٢) تحرفت في «الترغيب» (٢/ ٢٧٨) إلى : الأشراف .

أخلَّ في حديث عبد الله بن عمرو «إذا سمعتم المؤذن» بعزوه إلى النسائي هنا، وقد عزاه إليه في الأذان .

قوله : «إلى أن يبعثك » الظاهر: أنه من القبر .

وقوله في حديث الملائكة السياحين: «رواه النسائي وابن حبان» كذا أحمد والحاكم وصححه .

قوله في حديث أبي -كاهل وأوله كاف وآخره لام- «من صلى عليَّ كل يوم» وفي آخره «أن يغفر له ذنوبه تلك الليلة وذلك اليوم» : «رواه ابن أبي عاصم، والطبراني في حديث طويل؛ إلا أنه [قال][1] :«كان حقًّا على الله أن يغفر له بكل مرة ذنوب حول» . هذا يوهم أن لفظ الطبراني مغاير للفظ ابن أبي عاصم؛ وليس كذلك بل هما متفقان ، لكن المصنف أسقط من لفظ الطبراني هنا وفي «الترغيب في الخوف» لما ساق الحديث بكماله مطولا من عند الطبراني وحده من لفظه «أن يغفر له إلى مثلها» ومنشأ ذلك: انتقال نظره للعجلة من لفظ إلى نظيره، وكثيراً ما يقع ذلك ، واستمر كذلك في حفظه إلى وقت الإملاء وبعده، أو سقط ذلك من نسخته بالمعجم فظن التغاير بين اللفظين، ولا تغاير، والمسقط: تتمة فصل الصلاة على النبي ﷺ «أنه يغفر له ذنوبه تلك الليلة ، وذلك اليوم، اعلمن يا أبا كاهل أنه من شهد أن لا إله إلا الله وحده مستيقنًا به كان حقًّا على الله أن يغفر له بكل (ق١٠٠-أ) مرة ذنوب حول» هذا آخر الحديث والله أعلم .

أسقط من حديث أبي الدرداء بعد «أن تأكل أجساد الأنبياء»: «فنبي الله حي يرزق» ولا أدري ما سبب ذلك؟ وهو في نفس الحديث عند ابن ماجه .

ضبطه لفظة «أرمت» تقدم الكلام عليها في «فضل الجمعة» مع بسط وإزاحة

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٢/ ٢٨١) .

العلة التي أشار إليها في سند الحديث مطولا، فراجعه من هناك إن أحببت، وعزا هناك الحديث إلى النسائي، وأسقط هناك أحمد، والحاكم .

قوله في حديث رويفع : «عندك يوم القيامة وجبت له شفاعتي» عند ابن أبي الدنيا في «كتاب الذكر» : «عندك في الجنة حلت له شفاعتي يوم القيامة».

قوله بعد أن عزاه إلى البزار والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»: «وبعض أسانيدهم حسن» هذا سبق قلم؛ وإنما يقال: أسانيدهما - بالتثنية -، والحديث قد رواه (و)[1] القاضي إسماعيل بن إسحاق، وأبو نعيم الأصبهاني في كتابه «معرفة الصحابة» ، وابن أبي الدنيا وغيرهم من طريق ابن لهيعة ، فكيف يكون السند حسنًا ؟! ومداره على ابن لهيعة ، وحاله مشهور وقد رواه عنه جماعة ، ورواه هو عن بكر بن سوادة، عن زياد بن نعيم، عن وفاء بن شريح- وجعل (ابن)[2] أبي الدنيا في «كتاب الذكر» مكانه: زياد بن سرجس - عن رويفع[3] إلا بالإسناد الأول، تفرد به ابن لهيعة .

قلت: وقد صنفت فيه جزءًا مستقلا ، وذكرت طرقه إلى صحابيه زيادة على ما هنا ، وقد وقع للقاضي عياض في «شفائه» هذا الحديث شيء من الأوابد الغرائب العجائب، ثم قلده فيه من ليس له تبحر في علم الحديث وفنه فقال: وعن زيد بن الحباب قال: سمعت النبي ﷺ يقول ، وذكره ،فأسقط سهوًا -لانتقال نظره أو ذهنه- من الإسناد خمسة رجال انظرهم أمامك؛ إذ الحديث المذكور رواه من طريق زيد هذا جماعة، منهم :إسماعيل بن إسحاق المالكي في «فضل الصلاة على النبي ﷺ » عن يحيى بن بكير عن زيد، والطبراني في

---

(١) كذا في «الأصل» والحديث رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٠٨/٤): ثنا حسن بن موسى ، ثنا ابن لهيعة به .
(٢) تكررت في «الأصل» .
(٣) كذا في «الأصل» وقد حدث سقط في الكلام لعله : «وقال الطبراني في «الأوسط» : لا يروى هذا الحديث عن رويفع ».

«الكبير» عن (عبد الملك بن يحيى بن بكير عن أبيه عن زيد)(٤) ، ورواه جماعات من غير طريق زيد كلهم عن ابن لهيعة ، عن بكر ، عن زياد، عن وفاء ، عن رويفع، وكأنه أراد أن يكتب «وعن رويفع بن ثابت قال: سمعت النبي ﷺ» فسبق قلمه حال التخليص من زيد بن الحباب أحد الرواة المتأخرين شيخ أحمد بن حنبل وطبقته إلى آخر السند ، فأسقط كما ترى من ابن لهيعة إلى رويفع، وصيرَّ زيدًا المذكور صحابيًّا ، ولا قائل بهذا ولا خفاء ولا خلاف ، وهو أحد المزالق الصعبة .

ضبط قوله «رغم أنف» بكسر الغين، ونقل عن ابن الأعرابي أنه بفتحها . قلت: وكذا نقله عنه الهروي في «غريبه» في قوله: وإن رغم أنف فلان . ثم قال: أي: ذل، وقيل: وإن اضطرب، على قول الفراء ، وقيل : وإن كره . انتهى ، وقال الجوهري : رغم فلان بالفتح إذا لم يقدر على الانتصاف، يقال: رغم أنفي لله، ويقال: أرغم الله أنفه . انتهى ملخصًا . (ق١٠٠-ب) وقال ابن الجوزي في كتابه «تقويم اللسان» - وهو غير «تثقيف اللسان» الذي لابن مكي الصقلي - : العامة تقول: رغم أنفه بكسر الغين، والصواب فتحها .

ذكر حديث الحسين «من ذكرت عنده فخطئ الصلاة عليَّ» من الطبراني ثم قال: «وروي مرسلا عن ابن الحنفية وغيره» انتهى. قلت: رواه ابن بشكوال في «كتاب القربة» عن علي بن أبي طالب .

وقوله : «فخَطِئ الصلاة » هو بفتح أوله وكسر ثانيه . «خطئ طريق الجنة» [هو بضم أوله ](٢) وتشديد الطاء، مبني لما لم يُسم فاعله .

---

(١) قلت: الذي في «المعجم الكبير» (٥/ ٢٥ - ٢٦ رقم ٤٤٨٠) : عبد الملك بن يحيى بن بكير المصري ، ثنا أبي ، ثنا ابن لهيعة به ، ليس فيه زيد بن الحباب .

(٢) سقطت من «الأصل» والسياق يقتضيها ، والله أعلم .

قوله في جبارة شيخ ابن ماجه : «وقد عد هذا الحديث من مناكيره» قلت: كذا قال ابن عدي ، وقال الذهبي في «الميزان» بعد أن أورده بسنده: وهذا بهذا السند باطل .

قوله في حديث الحسين «البخيل من ذكرت عنده» : «أن الترمذي رواه [وزاد][1] في سنده عليًّا أباه» يعني: أنه من رواية الحسين، عن أبيه ، وغيره من رواية الحسين نفسه .

* * *

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٢/ ٢٨٤) .

قوله أول البيوع في « **الترغيب في الاكتساب**» في حديث الزبير «لأن يأخذ أحدكم أحبله» : «رواه البخاري» . كذا ابن ماجه، وأحمد .

قوله: «بيع مبرور» ذكر صاحب «الغريبين» فيه عن شمر اللغوي: أنه الذي لا شبهة فيه ولا خيانة ، زاد الأزهري فيه عنه: ولا كذب ، وعن أبي العباس - وأظنه: ثعلبًا - أنه الذي لا يدالس فيه ولا يوالس . ثم قال : قلت: معنى يدالس: يظلم ويحتل ، ويوالس: يخون ويوارب . انتهى.

المحترف: هو المكتسب صاحب الحرفة .

قوله في «**الترغيب في البكور في طلب الرزق وغيره وما جاء في نوم الصُّبحَة**» : «عمارة بن حديد» هو بفتح الحاء ودالين مهملتين. و «الغَامِدي» بالغين المعجمة وكسر الميم. و «نُبيط» : بضم النون وفتح الموحدة وإسكان الياء وبالطاء المهملة - مصغر - ابن شريط بفتح أوله وكسر ثانيه مكبَّر .

عد رواة حديث «اللهم بارك لأمتي في بكورها» بعد أن ساقه من رواية صخر الغامدي . ولفظ عبد بن حميد فيه «في بكرهم » .

وقال: «إن نبيطًا الصحابي زاد في حديثها «يوم خميسها» . هذه الزيادة في «المعجم الصغير» للطبراني ، وكذا أبو هريرة عند ابن ماجه وغيره ، وابن عباس عند البزار ، والخرائطي في «مكارم الأخلاق»، وأنس عند الطبراني ، وعند الخرائطي: «يوم السبت» بدل «الخميس» ، وعند الطبراني في «الأوسط» من حديث عائشة «يوم الخميس» ، وعند الخرائطي معنى ذلك من حديث جابر ، وعند أبي نعيم الأصبهاني الحثُّ على طلب الحديث يوم الاثنين والخميس.

وممن روى أصل الحديث بلا زيادة غير الذين أشار إليهم المصنف: كعب بن مالك، وأبو بكرة، وسهل بن سعد، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله

ابن الزبير، وأبو رافع، وواثلة بن الأسقع، وأبو ذر، والعرس بن (ق١٠١-أ) عميرة، وقد عزوت هذه الروايات كلها إلى من خرجها، وذكرت الحديث بالزيادة فيه وبدونها في جزء لطيف يُرحل إليه ، وقد ذكر الترمذي بعد حديث صخر الغامدي أن في الباب عن علي، وبريدة، وابن مسعود، وأنس، وابن عمر، وابن عباس، وجابر ، وذكر المصنف عنه وعن ابن عبد البر - وهو أبو عمر النمري - أنه لا يعرف لصخر - المار - غير حديث البركة في البكور . وذكر في «مختصره لأبي داود» عن بعضهم أنه روى حديثًا آخر وهو «لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء» .

عزوه حديث عثمان «نوم الصبحة يمنع الرزق» إلى أحمد ليس بجيد إذ لم يروه إلا ابنه عبد الله من زياداته عن غيره وإنما عنده «الصبحة تمنع الرزق» .

قوله آخر الباب: «وروى ابن ماجه من حديث عَلي قال: «نهى رسول الله ﷺ عن النوم قبل طلوع الشمس» كذا وقعت هذه اللفظة في نسخ «الترغيب» بالنون تخيلا أن حديثها مناسب لما قبله من نوم الصبحة، وذلك تصحيف واضح لا شك فيه ولا خفاء به، وإنما هي السوم - بالسين - قبل طلوع الشمس، وهذا من العجائب الغرائب التي وقعت في هذا الكتاب ، فيتعين لفظ هذا الحديث من هنا لكونه غير محله وقد بقي من تتمة الحديث بعد: «السوم قبل طلوع الشمس» : «وعن ذبح ذوات الدر» ثم في السوم قبل طلوع الشمس تفسيران شهيران:

أحدهما : قول الزجاج: أن معناه أن يساوم بسلعته في ذلك الوقت؛ لأنه وقت ذكر الله -تعالى- فلا يشتغل بشيءٍ غيره، قيل: ونظير ذلك البيع وقت النداء يوم الجمعة، وكأن ابن ماجه فهم هذا المعنى من الحديث فلذلك أدخله في أبواب البيوع، وذكره في أحاديث سوم السلع مع حديث جابر المشهور في سوم الشارع عليه الصلاة والسلام منه بغيره ، وقوله: «أتبيع ناضحك هذا بدينار؟

بدينارين؟ ولم يزل يزيده دينارًا دينارًا حتى بلغ العشرين» ومع حديث قيلة أم بني أنمار وأنها قالت: «يا رسول الله إني امرأة أبيع وأشتري ، فإذا أردت أن أبتاع الشيء أو أبيعه سُمتُ به ، وأنه قال لها: إذا أردت أن تبتاعي الشيء أو تبيعيه فاستامي به الذي تريدين» ثم ذكر الحديث المذكور في النهي عن السوم قبل طلوع الشمس وعن ذبح ذوات الدَّرِّ، وبوب على هذه الأحاديث الثلاثة السوم وأسند حديث الأصل بهاء الدين بن عساكر في كتابه «الأبدال العوالي» بدلا لابن ماجه وزاد في آخره: «عن الحكرة في البلد» أي: الاحتكار، وذكر القرطبي حديث ابن ماجه في تفسير الخيل المسومة، والسوم في المبايعة معروف واستيام البيع: هو أن يطلب بسلعته ثمنًا ، تقول منه: ساومته (ق١٠١-ب) سوامًا ، واستام عليَّ، وتساومنا وسمتك بعيرك سِيمة حسنة وإنه لغالي السِّيمة . وفي «صحيح مسلم» «لا يسم الرجل على سوم أخيه» وفي «الصحيحين» : «أن يستام الرجل» قال مسلم: وفي رواية الدورقي «علي سيمة أخيه» .

قال الزجاج[1]: ويجوز أن يكون السوم المذكور في هذا الحديث من رعي الإبل ، ونحوها والسوام والسوائم كل بهيمة، والسوم: الرعي يقال: سامت الماشية تسوم سومًا أي: سرحت ورعت؛ فهي سائمة وأسمتها أنا - أي أخرجتها إلى الرعي فهي مسامة - ومنه قول الله -تعالى- ﴿**فيه تسيمون**﴾[2] وسومتها تسويمًا فهي مسومة أي: جعلتها سائمة، قال الزجاج: لأن الإبل إذا رعت قبل طلوع الشمس والمرعى ندٍ أصابها منه الوباء وربما قتلها . قال ابن الأثير في «النهاية» : وذلك معروف عند أرباب المال . انتهى ، وقال ابن الأعرابي : قال المفضل : أصل هذا أن داءً يقع على النبات فلا ينحل حتى تطلع الشمس فيذوب، فإن أكل منه المال قبل ذلك هلك ، فربما ند البعير - أي: شرد - فأكل

---

(١) هذا هو القول الثاني في تفسير الحديث .
(٢) النحل : ١٠ .

منه قبل طلوع الشمس فمات، فأي كلب أكل من لحمه كَلِب . وبنحو هذا فسر الخطابي السوم المذكور في كتابه «غريب الحديث» لكن قيل: إن التفسير الأول أظهر ، وقال عبد اللطيف البغدادي : هذا الحديث فيه طلب الأنعام وإنماء المال، قال: وإنما نهى ﷺ عن الرعي قبل طلوع الشمس؛ لأن العشب قد ينزل عليه في الليل ندى مُؤذٍ للماشية، فيعلوه وخم ، فإذا طلعت الشمس قوي وحمي واعتدل وطاب وصح وذهب وخمه ، وطاب للماشية، وصح في أبدانها، قال: وفيه فضيلة أخرى من جهة الماشية: فإنها إذا سامت أي: رعت ليلا يكون غذاؤها الأول بعد لم يكمل هضمه، ولم يتكامل خروج ثقله ، ولم تقو الحرارة الغريزية ، فإذا طلعت الشمس كمل الهضم وخرجت الفضول وتخللت من سطح الجسد بحرارة الجو وانبعث الحرارة في الأبدان وقويت فحينئذ تكون أقبل للغذاء، وأصح لها وأنشط، قال: ويمكن أنه يكون السوم المنهي عنه سوم البيع والاشتراء قال: وإنما نهى عنه ذلك الوقت خشية الغرر، فإنه لا يستبين فيه جودة السلع والنقود من رداءتهما على التحقيق كما يتبين في ضحى النهار . والمقصود التنبيه على ما وقع للمصنف في ذكر السوم قبل طلوع الشمس ، وأن اللفظة بالسين على كلا التفسيرين المذكورين، لا بالنون، وإنها لا تنظم في سلك نوم الصبحة أصلا؛ بل تنافي ترجمة الباب وهي وأشباهها ظاهرة غير ملتبسة فخفاء مثلها على المصنف - رحمه الله - مع تبحره عجيب جدًّا ، وكذا تقليد مَنْ بعده له في ذلك استرواحًا من غير تنبه ولا تنبيه على كثرة وقوعه (ق١٠٢-أ) في هذا الكتاب وتداوله في هذه الأزمنة لكونه شبه المسودة؛ لكونه أملاه من حفظه حال غيبة كتبه كما اعتذر بذلك في آخره ، ولهذا أغفل شيئًا كثيرًا من الأصول التي شرط في أول الكتاب استيعابها يطول إلحاقه في مواضعه، وهذه النكت النزرة إنما جل موضوعها التنبيه على ما وقع فيه من الأوهام كاللفظة المذكورة ونحوها، دون استدارك ما أغفل من التراجم والأحاديث واستيعاب العَزْو وتحرير الألفاظ

وضبطها؛ فإنه يعسر بل يستحيل لكثرته وتكرره ويتلف بذلك الكتاب وقل ما يسلم منه حينئذٍ وليس المقصود ذاك، وبالله المستعان .

نَسَب في «**الترغيب في ذكر الله في الأسواق ومواطن الغفلة**» إلى الحافظ رزين أنه ذكر عن الإمام مالك بلاغًا أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول: «ذاكر الله في الغافلين» إلى أن قال: «وفي رواية إلى آخر ما ذكر ثم قال: «ذكره رزين ولم أره في شيءٍ من نسخ «الموطأ» [إنما][1] رواه البيهقي في «الشعب» بنحوه عن عباد بن كثير عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر». يوهم أن رزينًا وقع له هذا العزو المتعقب والأمر بخلافه كله، وهذا التوهم عليه ، وإيهام أن له فيه روايتين أصله وقع لابن الأثير في «جامع الأصول» على رزين عن انتقال الفكر أو النظر حال التلخيص والتصنيف ، ولعلَّ سببه كون رزين ذكر قبله علامة الموطأ عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يدعُو : «اللهم إني أسألك فعل الخيرات. . .» الحديث إلى أن قال: وفي أخرى : «إذا أردت فتنة في الناس فتوفني» ثم قال: عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «ذاكر الله في الغافلين كالذي يقاتل خلف الفارين، وذاكر الله في الغافلين مثل المصباح في البيت المظلم، وذاكر الله في الغافلين مثل الشجرة الخَضْراء في وسط الشجر» ولم يذكر رزين لفظة اليابس بل زادها المصنف من عنده، قال: «وذاكر الله في الغافلين يُعرفه الله مقعدَهُ من الجنة وهو حيٌّ ، وذاكر الله في الغافلين يغفر له بعدد كل فصيح وأعجم» والفصيح: بنو آدم، والأعجم: البهائم . فهذا الذي ذكرته هو الذي أورده رزين؛ وإنما يتعقَّبُ عليه كونه يُجاوز غير الأصول التي يخرج منها، فجاءَ ابن الأثير فتخيّل ما تخيل وتصرف في اللفظ ونسبه إلى مالك، وكتب مقابله في الهامش على عادته «مالك»، ثم جاء المصنف فنقله من كتابه نقل المسطرة استرواحًا وتقليدًا، أو عدم مراجعة ، وزادَ عليه، وهذا كله في حديث

(١) في «الأصل» : «إنه» . والمثبت من «الترغيب» (٣/ ٦) وهو الصواب .

واحدٍ، فضلا عن كتاب هو في نفسه بَحْر زاخرة أمواجه وبر (ق٢٠١-ب) وعرة فِجاجه، لا يكاد الخاطر يجمع أشتاته، ولا يقوم الذكرُ بحفظ أفراده، بل ولا بكتاب واحد ينقل منه، ولهذا كان المهذب قليلا والكامل عزيزًا بَلْ عديمًا.

وحديث ابن عمر المذكور: قد رواه الأصبهاني في «ترغيبه» من طريق الحسن بن عرفة في «جزئه» المشهور قال: حدثنا يحيى بن سليم الطائفي قال: سمعت عمران بن مسلم، وعباد بن كثير يحدثان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وعنده «مثل الذي يقاتل عن الفارين» ثم «مثل الشجرة الخضراء في وسط الشجر الذي قد تحاتَّ من الصريد» قال: شيخ ابن عرفة يحيى: يعني بالصريد: البرد الشديد. ثم بعده «يغفر الله له بعدد كل فصيح وأعجم» قال: فالفصيح: بنو آدم والأعجم: البهائم. وبعده «يعرفه الله مقعده من الجنة» ثم قال الأصبهاني: قوله: «من الصريد» كذا في كتابي بالدال والصاد، وفي كتاب غيري من الضريب: بالضاد المعجمة والباء. انتهى.

وقد ذكره ابن الأثير في «نهايته» فيهما وصاحب «الغريبين» وغيره في «الضريب» وذكر صاحب «القاموس» أن الضريب يقال للثلج والجليد والصقيع. قال الأصبهاني: وتفسير الفصيح والأعجم في الحديث من كلام الراوي.

ذكره أول «**الترغيب في الاقتصاد في طلب الرزق**» حديث «السمت الحسن والتؤَدَةُ والاقتصاد» مما يتعجب منه؛ إذ ليس محله كما ستعرفه فلفظ «الموطأ»: «القصد والتؤدة وَحُسْن السمت» ولفظ أبي داود: «إن الهدي الصالح، والسمت الصالح، والاقتصاد» ولفظ الطبراني قريب من هذا؛ لكن عنده «جزء من خمسة وأربعين» وفيه: عثمان بن فائد؛ وهو ضعيف، وعند مالك وأبي داود «من خمسة وعشرين» وعند الترمذي «من أربعة وعشرين» قال ابن الأثير في «النهاية»: الهَدْي والدّل والسَّمْت: عبارة عن الحالة التي يكون عليها الإنسان من

السكينة والوقار وحسن السيرة والطريقة واستقامة المنظر في الدين والهيئة . وقال في موضع آخر : الهدي: السيرة السوية . وقال الزمخشري في «الفائق» : السمت: أخذ النهج ولزوم المحجة ، وَسَمَتَ فلان الطريق يَسْمُتُ ويَسْمِتُ - أي بضم الميم وكسرها - ثم قال: قالوا: ما أحسن سمته أي: طريقته التي ينهجها في تحري الخير والتزيي بزي الصالحين . انتهى، والتؤَدة : التأني والتثبت وعدم العجلة . والاقتصاد والقصد: المراد بهما الاقتصاد في العبادة والاقتصاد في العمل وترك (ق١٠٣-أ) التشديد، كما ترجم به في غير الحديث المذكور ابن الأثير في «جامع الأصول» وتبعه النووي في «رياض الصالحين» وذكر فيه الأحاديث المشهورة ومنها: قوله: وفي رواية «اكلفوا من العمل ما تطيقون؛ فإن أحب العمل إلى الله أدوَمُهُ وإن قل» ومنها: حديث «إن الدين يُسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه فسددوا وقاربوا» . قال ابن الأثير : أي: اقصدوا السداد من الأمور وهو الصواب واطلبوا المقاربة وهي القصد من الأمور الذي لا غلو فيه ولا تقصير، وفي رواية «والقصد القصد تبلغوا» قال ابن الأثير في «النهاية» و«جامع الأصول» : أي: عليكم بالقصد من الأمور في الفعل والقول، وهو الوسط بين الطرفين . انتهى، يعني: المعتدل الذي لا يميل إلى أحد طرفي الإفراط والتفريط، وجاء في حديث آخر «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ولا تُبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله فإنّ المنْبَتّ لا أرضًا قطع ولا ظَهْرًا أبقى» وفي حديث عمار بن ياسر في الدعاء النبوي «أسألك القصد في الفقر والغنى» وهو: التوسط في الإنفاق ، وروى الإمام أحمد من حديث ابن مسعود مرفوعًا «ما عال من اقتصد» وروى البزار من حديث حذيفة مرفوعًا «ما أحسن القصد في الغنى، ما أحسن القصد في الفقر، ما أحسن القصد في العبادة» وروى ابن ماجه في آخر باب المداومة على العمل من حديث جابر قال: «مرّ رسول الله ﷺ على رجل يصلي على صخرة فأتى ناحية مكة فمكث مليًّا ، ثم انصرف فوجد

الرجل يصلي على حاله فقام فجمع يديه ثم قال: يا أيها الناس، عليكم بالقصد عليكم بالقصد -ثلاثًا- فإن الله -عز وجل- لا يمل حتى تملوا» وروى أحمد من حديث بريدة «أنه عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي يكثر الركوع والسجود فجمع بين يديه فجعل يصوبهما ويرفعهما ويقول: عليكم هديًا قاصدًا، عليكم هديًا قاصدًا، فإنه من يشاد هذا الدين يغلبه».

وقال في «جامع الأصول» في غريب حديث الأصل الأول وقد ساق ألفاظه بتمامها وأصله من المعالم للخطابي: الهَدْي والسَّمْتُ والدل: حالة الرجل وهيئته ومذهبه؛ وأصل السمت: الطريق المنقاد. قال: والاقتصاد: سلوك القصد في الأمر، والدخول فيه برفق، وعلى سبيل يمكن الدوام عليه كما روي أنه ﷺ قال: «خير الأعمال أدومها وإن قل». انتهى. وقال الطحاوي الحنفي -رضي الله عنه- آخر «عقيدته» المشهورة: ودين الله بين الغلو والتقصير والتشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس. إلى غير ذلك مما يطول ذكره. وقد بوب (ق١٠٣-ب) ابن ماجه أول التجارات «الاقتصاد في طلب المعيشة» وذكر فيه [حديثي](1) جابر، وأبي حميد المذكورين في أوائل باب الأصل وحديثًا آخر، ثم بعد إملائي لهذا [بمدة](1) رأيت المصنف قد قال في حواشي «مختصره لسنن أبي داود» في باب الوقار - ثاني باب من كتاب الأدب في «السنن» - بعد أن ساق الحديث المذكور ما عبارته: الهدي: السيرة والهيئة والطريقة، والسمت: حُسن الهيئة والمنظر في الدين، والخير ليس في الجمال والملبس، وقيل: هو من السمت وهو الطريق المنقاد، والاقتصاد سلوك القصد في الأمر والدخول فيه برفق على سبيل يمكن الدوام عليه، وقيل: القصد من الأمور: الذي لا يميل إلى أحد طرفي التفريط والإفراط. ثم ذكر معنى كون هذه

---

(١) في «الأصل»: حديث.

(٢) في «الأصل»: «لمدة».

الخصال من أجزاءِ النبوة كما ذكره ابن الأثير ، فاختصرت ذلك مخافة الإطالة المؤدية إلى الملالة، مشيرًا إلى أنه لا مدخل لهذا الحديث هنا البتة وأن الأمر على ما قررته وحررته بلا شك فيه ولا خفاء، فللَّه الحمد والمنة على جميع إنعامه .

وقول المصنف أيضًا بعد إيراده حديث ابن سرجس من الترمذي: «ورواه مالك وأبو داود بنحوه من حديث ابن عباس» يوهم أن مالكًا رواه كأبي داود متصلا مرفوعًا وإنما ذكره عنه بلاغًا موقوفًا عليه، ولا شك أن في «الموطأ» جملة من البلاغات عن الصحابة وغيرهم، وهذا الحديث من جملتها، فكان ينبغي أن يبين ذلك، وبالله التوفيق .

قوله: «نفث في رُوعي» هو بضم الراءِ، لا بفتحها، أي: أوحى إليَّ وألقى في خَلَدي ونفسي .

قوله: «تمرة عائرة» هي - بالمهملتين وبالمد -: الساقطة التي لا يعرف لها مالك، والسهم العائر : الذي لا يدرى راميه، والشاة العائرة بين الغنمين: المترددة .

قوله بعده بحديث في حديث حبة - بالموحدة - وسواء أخيه «لا تنافسا في الرزق ما تَهَزْهَزَتْ رءوسكما»: «رواه ابن حبان» هذا عجيب؛ فالحديث رواه بنحوه أحمد وابن ماجه؛ لكن لفظهما - وهو الصواب - «لا تيأسا من الرزق ما تهززت رءوسكما » (وتنافسا تصحيف)[1] وفي بعض نسخ ابن ماجه وغيره «تهزهزت» وهما بمعنى تحركت، والقشر : اللباس .

عزوه حديث سعد «خير الذكر الخفي» إلى أبي عوانة وابن حبان عجيب؛ فقد رواه أحمد والبيهقي وغيرهما، وفي إسناده: أسامة بن زيد الليثي؛ وهو صدوق يهم، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة، هو ضعيف كثير الإرسال .

---

(١) كذا قال المؤلف - رحمه الله - ولفظ «تنافسا» في «صحيح ابن حبان» (٨/ ٣٤ رقم ٣٢٤٢) وبوب عليه ابن حبان: «ذكر الإخبار عما يجب على المرء من ترك التنافس على طلب رزقه» .

«ولها شَخَص» أي: ذهب وخرج .

قوله في حديث أبي سعيد في تفسيره ﴿ إِذْ قُضِيَ الأمر وهم في غفلة﴾[1] قال: في الدنيا : «رواه ابن حبان» كذا أحمد مختصراً هكذا، وكذا استدركه المزي في «الأطراف» (ق١٠٤-أ) على ابن عساكر، فعزاه إلى النسائي، ثم قال : ليس في الرواية ولم يذكره ابن عساكر ، وأما الذي في «الصحيحين» وأشار إليه المصنف فهو مطول في ذبح الموت يوم القيامة ، وقد رواه الإمام أحمد أيضًا بطوله وعنده في آخره بعد ﴿وهم في غفلة﴾ «وقال : أهل الدنيا في غفلة» .

تفسيره آخر الباب لفظة البذج المذكورة في الحديث «يُجاء بابن آدم كأنه بذج» أنها بإسكان الذال المعجمة خطأ بلا ريب حصل له هنا وفيما سيأتي في «الترغيب في الزهد في الدنيا» ولا خلاف بين أهل اللغة والغريب في تحريك ذاله، وأنشد أبو عبيد وغيره للراجز :

قد هلكت جارتنا من الهمج وإن تجع تأكل عتودًا أو بذج

وهو من أولاد الضأن بمنزلة العتود من أولاد الماعز، وجمعه: بذجان -بكسر أوله وإسكان ثانيه- ، ولفظ أبي عبيد في مصنفه في «غريب الحديث» كأنه بذج من الذل ، وقال ابن الأثير في «جامعه»: البذج : كلمة فارسية تكلمت بها العرب، وهو أضعف ما يكون من الحملان - يعني: الخرفان.

قوله في أول حديث في «طلب الحلال» : «وغُذي بالحرام» .هو بتخفيف الذال المعجمة، يقال: غذوت الصبي، لا غذيْتُهُ باللبن - أي: ربيّتُهُ فاغتذى به .

قوله في رابع حديث فيه ، في حديث أبي سعيد: « من أكل طيبًا ، وسيكون في قرون بعدي» هذا آخر الحديث ولا يتخيل أن بعده شيئًا ، بَلْ هو للاكتفاء ، وهذا الحديث ذكره المصنف في «الترغيب في اتباع الكتاب والسنة»

(١) مريم : ٣٩ .

أوائل هذا الكتاب ، وعزاه بدل الترمذي إلى ابن أبي الدنيا في «كتاب الصمت» وغيره، وإلى الحاكم كما هاهنا - أي: في «المستدرك»- وحكى عنه تصحيحه ولفظه «في قوم بعدي» . وكذا لفظ الطبراني وعنده : «من بعدي» ولفظ الترمذي وغيره: «في قرون بعدي» لكن زاد المصنِّف على الترمذي أنه قال فيه: حديث حسن صحيح؛ وإنما قال فيه: غريب . فقط كما سنذكره عنه قريبًا ، ويستدرك على الحاكم أيضًا استدراكه على الشيخين صاحبي «الصحيحين» هذا الحديث وأمثاله وتصحيحه إسناده وهو من طريق إسرائيل، عن هلال بن مقلاص - وهو هلال الوزّان، ثقة - عن أبي بشر صاحب أبي وائل - وهو مجهول لا يُعرف - عن أبي وائل شقيق بن سلمة ، عن أبي سعيد ، وليس في الكتب الستة لأبي وائل عن أبي سعيد غير هذا الحديث الذي انفرد بإخراجه عنهم الترمذي، لكنه تعقبه فقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث إسرائيل ، قال: وسألت محمدًا - يعني: البخاري - عنه فلم يعرفه إلا من حديث إسرائيل ولم يعرف (ق١٠٤-ب) اسم أبي بشر ، انتهى كلامه رحمه الله .

قوله في الحديث بعده «وعفة في طُعمة» . الطُّعمة بضم الطاء: وجه الكسب.

قوله: «وعن نصيح العنسي عن ركب المصري» . نَصِيح -من النصح- رأيته مضبوطًا بالقلم بفتح أوله وكسر ثانيه بخط شيخنا ابن ناصر الدين في «توضيحه لمشتبه الذهبي» وكذا في «تحرير المشتبه» المذكور لشيخنا ابن حجر في نسخة قُرئت عليه وكذا في نسخ بهذا «الترغيب» ، وقد وجدت في نسختي بكتاب «الخمول والتواضع» لابن أبي الدنيا ، وفي نسخة بـ«ترغيب» الأصبهاني بهذا الحديث وكلاهما مقروء، وعلى الثاني خط الحافظ الذهبي ، فرأيت هذا الاسم مضبوطًا بالقلم مصغرًا ؛ وكذا في «مشتبه النسبة»[1] للذهبي الذي بخطه والنسخة

(١) كذا سمى المؤلف - رحمه الله - كتاب الذهبي، وهو خطأ ، فإن كتاب «مشتبه النسبة» ليس للذهبي؛ إنما هو لعبد الغني بن سعيد الحافظ ، وأما كتاب الذهبي فاسمه «مشتبه الأسماء والأنساب والكنى والألقاب» .

المذكورة بالمشتبه تداولها جماعة من الكبار منهم: شيخنا ابن ناصر الدين فكُشِطَ ضبط التصغير ،وترك بلا ضبط ، والله أعلم .

والعنسي: بالنون والسين المهملة ، وركب: بفتح الراء وإسكان الكاف وبالموحدة ويأتي الكلام عليه في «التواضع» حيث أحال عليه المصنف، إن شاء الله - تعالى .

قوله في حديث أبي هريرة المعزو إلى «المسند» الذي فيه: «فيحملَهُ على ظهره» . سقط هنا من الحديث لفظة «فيبيعه» وبعدها «فيأكل» ولابد منهما .

ذكر هنا في أذى الجار «بوائقه: غشمه وظلمه» . الغشم - بفتح الغين وإسكان الشين المعجمتين- هو الظلم، ومنه الحديث الآتي في الظلم «إمام ظالم» .

قوله : «**الترغيب في الورع وترك الشبهات وما يحوك في الصدر**» كذا قاله: يحوك بالواو؛ وهو تصحيف بلا خلاف، وإنما الصواب: يحيك -بالياء- كما سنذكره قريبًا عند تفسيره لفظة «حاك» وتجوزه فيها . ثم ذكر حديث النعمان، وعزاه إلى الستة، وأن أبا داود رواه باختصار ثم قال: «وفي رواية لأبي داود والنسائي» وذكرها ثم قال: «وفي رواية للبخاري والنسائي» كذا وكذا . وقد وقع له في هذا أمور نذكرها مفصلة بسياق الحديث، فنقول: قال مسلم في روايته : «إنَّ الحلال بيّن وإنَّ الحرامَ بيّن » وقال البخاري وابن ماجه : «الحلال» و «الحرام» قال البخاري: «وبينهما مشبهات» وقال ابن ماجه : «مشتبهات لا يعلمها » وكذا قال مسلم لكن «يعلمهن كثير من الناس» «فمن اتقى الشبهات - زاد البخاري لفظة «فقد» - استبرأ لدينه وعرضه» .

قال مسلم وابن ماجه : «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى - وفي بعض نسخ ابن ماجه إسقاط يرعى- يوشك أن [يقع][1]

(١) في «الأصل» : «يواقع» .

فيه» وقال البخاري: «ومن وقع في الشبهات كراعٍ يرعى» وعنده «يوشك أن يواقعه» وفي رواية (ق١٠٥-أ) لمسلم أولها «الحلال والحرام» وآخرها «يوشك أن يقع فيه» وتتمة الرواية الأولى «ألا وإن لكل ملكٍ حمى ألا وإن حمى الله - زاد البخاري: «في أرضه» - محارمه ألا وإن في الجسد مضغة . . .» إلى آخره، وذكر المصنف في لفظ الترمذي «أوشك أن يواقعه» والذي فيه «يوشك» وأما أبو داود فلفظه «إن الحلال بيِّن وإن الحرام بيِّن وبينهما أمور مشتبهات» أحيانًا يقول -يعني الراوي - : «مشتبهة» وكذا لفظ النسائي إلا أنه قال: «وإن بين ذلك أمورًا مشتبهات» قال: وربما قال: «وإن بين ذلك أمورًا مشتبهة» قالا: «وسأضرب لكم في ذلك مثلا إنَّ الله حَمَى حِمًى» وقال المصنف فيه: «وإنه من يرتع» والذي في أبي داود « مَنْ يَرْعَ حول الحمى يوشك أن يخالطه» وعند النسائي «أن يخالط الحمى» قال: وربما قال: «إنه من يرع حول الحمى يوشك أن يرتع فيه. . .» إلى آخره، ثم رواه أبو داود بسند آخر وقال: بهذا الحديث ، قال: «وبينهما مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ عرضه ودينه» قلت: وهذا على نزع الخافض ، قال: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام»، وهذا آخر هذه الرواية، وأولها إحالة على الرواية الأولى، وليس للنسائي غير الرواية التي قبلها لا الأخيرة التي عزاها توهمًا إليه وإلى البخاري وإنما هي للبخاري فقط؛ لكن في آخرها «من يرتع» -بلا واو- والحاصل: أنه ينبغي له أن يقول: ولفظ النسائي ورواية أبي داود كذا وكذا . ولو حذف قوله أولا في العزو إلى أبي داود «باختصار» أو قدمه على لفظ الترمذي لكونه بمعنى السياق المصدر به، أو قدم ذكر ابن ماجه قبله لكان أولى وأسلم؛ لكنه لا يقصد في الغالب إلا أصل الحديث، ويسوقه بالمعنى ، ويأتي باللف والنشر ولا يستوعب ألفاظ الأئمة، ولا من مصنَّفٍ واحدٍ مما ذكره في الديباجة إلا نادرًا - كما ترى.

قوله في تفسير «رتع» : «طاف به» إنما هو «أطاف» قال الجوهري وغيره: أي: ألمَّ به وقاربَهُ . وقوله في الحديث قبل : «فهو قمن» . ثم ضبطه بفتح القاف وكسر الميم، كذا يقال . ويُقَال: قَمَن -بفتح الميم- ويجوز في اللغة قمين بزيادة ياء، وقد اقتصر هنا على الضبط الأول وأجاد في «حاشيته على مسلم» عند قوله «فقمن أن يستجاب لكم» فذكر الثلاثة، ووجهها، وقدم فتح الميم -وهو المقدم- فقال: قَمَن بفتح الميم، وقَمِن بكسرها، وقمين بزيادة ياء، قال: فمن فتح أراد المصدر ولم يُثن، ولم يجمع ولم يؤنث، ومن كسر أو زاد الياءَ ثنى وجمع وأنّثَ.

تفسيره لفظة «حاك» بأنه جال وتردد فيه تجوز؛ إذِ الحيْك: أخذ القول في القلب، يقال: ما يحيك فيه الملام، إذا لم يؤثر فيه، ولا يحيك الفأس والقدوم في هذه الشجرة، ويقال -أيضًا- : ضربه بالسيف فما أحاك - وحاك فيه - بمعنى إذا لم يؤثر ويعمل . وقال (ق١٠٥-ب) شمر : الحائك الراسخ في قلبك الذي يهمك . وقال في «القاموس» : حاك القول في القلب حيكًا: أخذ، والسيف أثر، والشفرة : قطعت ، كأحاك .

عزوه حديث وابصة إلى «المسند» فقط . كذا رواه الدارمي، والبزار، والطبراني وغيرهم - أيضًا .

قوله آخره : «بنت عميس» وكذا أبو العميس: بالسين المهملة؛ لا المعجمة .

قوله آخر «**الترغيب في السماحة وحسن التقاضي والقضاء**» : «وروى ابن ماجه عن عبد الله بن ربيعة أن النبي ﷺ استسلف منه حين غزا حنينًا ثلاثين أو أربعين ألفًا ثم قضاها إياه» كذا قال «ابن ربيعة» بإسقاط أداة الكنية سهوًا وإنما هو بلا نزاع بين أهل هذا الفن «ابن أبي ربيعة» واسمه: عمرو بن المغيرة بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم أبو عبد الرحمن القرشي المخزومي المكي، وابنه: عمر الشاعر المشهور، ولما أسلم تسلف منه النبي ﷺ في وقعة حنين المال المذكور كما

سنورده بلفظه وهو في «مسند أحمد بن حنبل» و«سنن ابن ماجه» والنسائي وكتاب «عمل اليوم والليلة» له -أيضًا- ولتلميذه.ابن السني، وغيرهم من طريق حفيده: إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ، عن أبيه، عن جده: « أنه عليه الصلاة والسلام استسلف منه حين غزا حنينًا ثلاثين أو أربعين ألفًا فلما قدم قضاها إياه. . .» الحديث ، هذا لفظ ابن ماجه وليس في نسخ «الترغيب»: «فلما قدم»، ولا كان في نسختي «ثم قضاها» وهي في غيرها ، والظاهر أن لفظة «ثم» ملحقة لسقوط لفظ «فلما قدم» وعند النسائي قال: «استقرض مني أربعين ألفًا فجاءه مال فدفعه إليَّ وقال: بارك الله لك» وفي آخره «الحمد والأداء» وكان ينبغي أن يقال: وروى النسائي وابن ماجه عن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي كما في نفس الحديث، فلا أقل من ذلك لئلا يشتبه على قليل المعرفة بعبد الله بن أبي رُبيعة - بالتصغير - ابن فرقد السلمي الكوفي - المختلف في صحبته وقد نفاها أبو حاتم - الذي روى له البخاري في كتاب «الأدب المفرد» وأبو داود والنسائي، فإنه مباين له من جهات كثيرة .

قوله في «**الترهيب من بخس الكيل والوزن**» في حديث ابن عمر المساق من ابن ماجه: «وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله وبخير فيما أنزل الله» كان قديمًا في نسختي بالترغيب «ويتخير فيما أنزل الله» على ما لم يسم فاعله، ثم عملت بعد «تتخير» وكذا رأيت في كتاب «رواة الموطأ» لشيخنا الحافظ ابن ناصر الدين فيما أسنده إلى أبي بكر الخطيب في كتابه «الرواة عن الإمام مالك» في ترجمة سعيد ابن عفير ، عن مالك ، عن عم أبيه: سهيل بن مالك ، عن عطاء - وهو ابن أبي رباح - عن ابن عمر الحديث بلفظ «ويتخير» بالخاء والياء الأخيرة، وابن ماجه رواه من طريق سليمان بن عبد الرحمن أبي أيوب التميمي الدمشقي ابن بنت (ق١٠٦-أ) شرحبيل، عن ابن أبي مالك - وهو أبو هاشم خالد بن يزيد ابن عبد الرحمن بن أبي مالك الهمداني الدمشقي الفقيه، نسب إلى جد أبيه -

عن أبيه: يزيد القاضي، عن عطاء، عن ابن عمر، والذي رأيته في هذه اللفظة في نسخ من «الترغيب» للمنذري وفي نسختي بكتاب ابن ماجه «ويتخيروا في ما» وفي بعض نسخ ابن ماجه «مما أنزل الله» بضمير الجمع، وقد ساق شيخنا ابن حجر في «مصنفه في الطاعون» الحديث المذكور من ابن ماجه بسنده إليه بلفظ «ويتخيروا مما أنزل الله» وكذا رأيت هذه اللفظة في «شرح ابن ماجه» للعلامة كمال الدين الدميري في سياق الحديث، ثم قال شيخنا: وأخرجه البيهقي من هذا الوجه وقال في أوله: «كنا عند رسول الله ﷺ فقال: كيف أنتم إذا وقعت منكم خمس» وقال في الأولى: «يعمل بها فيهم علانية» وقال في الرابعة: «وما حكم أمراؤهم بغير ما أنزل الله إلا سلط الله عليهم عدوهم فاستنفذوا بعض ما في أيديهم» وقال في الخامسة: «وما عطلوا كتاب الله وسنة رسوله إلا جعل الله بأسهم بينهم» ثم قال شيخنا في مشكل ذلك الباب قوله: «ويتخيروا مما أنزل الله» هكذا وقع في ابن ماجه ولست على ثلج من ضبطها قال: ولعله إشارة إلى أن الحاكم إذا لم يجد نصًّا لا يحكم بهواه بل يتأمل النصوص فيأخذ بما تدل عليه، ولا يخرج عنها إلى ما يخالفها، أو هو إشارة إلى ردع من يأخذ بالمتشابه ويترك المحكم ونحو ذلك، والعلم عند الله -تعالى. هذا كلام شيخنا، وقد ساق المصنف لفظ البيهقي المذكور بتمامه في «الترغيب في العدل» من كتاب القضاء، وساق ابن إسحاق أواخر السيرة في ذكر بعث عبد الرحمن بن عوف إلى دومة الجندل . . . الحديث الأول مطولا فرواه عن من لا يتهم، عن عطاء، عن ابن عمر وعنده «ويجبروا فيما أنزل الله» بإسقاط حرف المضارعة من أولها، وهي منقوطة في نسخ معتمدة بالجيم والباء الموحدة من التجبر، ويحتمل أن تكون بالحاء المهملة والياء الأخيرة من التحير، ورأيت في «ترغيب الأصبهاني»: «ولا يخيروا في كتاب الله» بالمعجمة والياء، والعجب أن السهيلي لم يتعرض لذلك في «روضه على السيرة» ولا الدميري في «شرحه

لابن ماجـه» بل ولم أر هذه اللـفظة بعينـها في «النهـاية» ولا غيرها مـن كتب الغريب، وهي مشكلة جدًّا، والله أعلم بالصواب فيها وفي غيرها لفظًا ومعنىً.

وقول المصنف عقـبه: «ورواه مالك بنحوه موقوفًا عـلى ابن عباس» إنما رواه عن يحيى الأنـصاري أنه بلغه عنه؛ وفي الـترغيب قال: «إلا سلط اللـه عليهم» وإنما لفظ الموطأ «سُلط عليهم» .

وقوله: «والسنين جمع سـنة» قدمنا في منع الزكاة عند تعبـيره بهذا أنه على حكاية لفظ الحديث وهو «أُخذوا بالسنين» .

عزوه آخر الباب حديث ابن مسعود (ق١٠٦-ب) في الأمانة إلى البيهقي، كذا رواه أحمد وذكر ابنه عبد الله في كتاب «الزهد» أنه سأله عنه فقال: إسناده جيد .

قوله في أول «**التـرهيب من الـغش**» بعد أن سـاق حديث أبي هـريرة «في صبرة الطـعام - وهي الكومة - التي أصـابها السماء» أي المطـر وفي آخره «من غشنا فليس منا» من مسلم وابن ماجه. قال: «والترمذي عنده: «من غش فليس منا» . إنما لفظ مسلم: «من غش فليس مني» .

قوله : «وعن قيس بـن أبي غرزة » هو بغين معجمة ثـم راء مهملة ثم زاي معجمة محركات ثم هاء تأنيث .

عزوه حديث «الرجل الذي كان يبيع الخمر» إلى البيهقي . رواه أحمد وغيره بنحوه من طرق .

قوله: «فصعد الدَّقل» هو بفتح المهملـة والقاف وباللام (سهم السفينة وأصله الأول)[1] قاله الجوهري وغيره .

عزوه قصة الناقة مع واثلة إلى الحاكم والبيهقي، كذا هي عند أحمد .

---

(١) كذا في «الأصل» ولعله سقط منه شيء ، ففي لسان العرب «مادة : دقل» : الدقل: سهم السفينة ، وأصله من ذلك الأول الذي هو ضرب من النخل .

قوله بعد حديث عــقبة بن عامر المرفوع : «وهو عند البـخاري موقوف عليه لم يرفعه» إنما ذكره تعليقًا بلا إسناد .

قوله في حديث تميم الداري «الدين النـصيحة» : «أن مسلمًا رواه بلفظ «إن الدين الـنصيحة» ليـست لفظة «إن» عنـد مسلم، ثم ذكر أن لـفظ أبي داود «إن الدين النصيحة» بتكريرها ثلاثًا وهو كذلك، ثم ذكر أن الترمذي رواه من حديث أبي هريرة بالتكــرار أيضًا لكن لفظه «الدين النصيـحة» ثلاث مرار ، وقد وقع له في كتاب الحدود وهم في عـزو حديث تميم وأحال على تقدمه هنـا فنؤخر بسط الكلام عليه [إلى][1] هناك إن شاء الله تعالى.

قوله في أول «**الترهـيب من الاحتـكار**» : «عن معــمر [ابن][2] أبي معــمر وقيل: ابن عبد الله بن نضلة» أبوه هو عبد الله وكنيته أبو معمر، كني باسم ابنه معمر المذكور، فلا منـافاة بينهما ثم ذكر حديثه «من احتكـر طعامًا فهو خاطئ» وعزاه إلى مسلم وأبـي داود ثم ذكر أن لفظ الترمذي وابن ماجـه «لا يحتكر إلا خاطئ» وهذا عجيب فـلفظة «الطعام» ليست عند الـكل ، ومسلم روى الحديث باللفظين، والثلاثة إنما رووه باللفظ الثاني .

عزا حديث «الجالب مرزوق» إلى ابن مـاجه والحاكم، وقد رواه إسحاق بن راهويه وعبد بن حميد والدارمي وأبو يعلى والعقيلي في «الضعفاء» وغيرهم.

وقول المصنـف: «لا أعلم لعلي بـن سالم - يعني راوي الحـديث - غيره» كذلك قال الذهبي في «الميزان» : ما له غيره .

قوله: «ابـن جُدعان» هو بالدال المـهملة، وكذا الأجدع والمجـدّع والجدعاء وكل ما كـان من الجدع بلا خلاف ولا إشـكال، ولا يغتر بمـا وقع لشيخـنا ابن

(١) سقطت من «الأصل» .

(٢) في «الأصل» : وعن . وهو تحريف ، والمثبت من الترغيب (٣/ ٢٥) .

حجر في كتابه «التقريب» من كون دال جدعان معجمة[١] فإنه سبق قلم من الإهمال إلى الإعجام نبهت عليه للتحذير والإعلام كما نبهت (ق١٠٧-أ) قبل في أواخر الصدقات عند قوله: «انضحي» على ما وقع له معكوسًا في دم الحيض و«تنضحه» إذا أراد أن ينقله عن أهل اللغة بالكسر فانعكس إلى الفتح فيجيء من بعده فيقلده ولو في الخطأ البيِّن، وهذا أمر ذميم عظيم ليس بمحمود ولا هيِّن، ولا تغتر بأحد فتقلده بل راجع وحرر واتبع الصواب؛ فإنه واجب متعين، بل وقع للإمام الحافظ مسلم صاحب البخاري في صحيحه شيء عجيب لم يتنبه له أحد، ولا نبه عليه من زمنه وإلى زمننا سببه هذا أو أشباهه وقس عليه فإنه شيء لا يحيط به إلا الله، وهو أنه روى حديث عائشة «من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ» عن يحيى بن يحيى، عن ابن عيينة، عن أبي يعفور - ثم قال: واسمه واقد ولقبه وقدان - عن أبي الضحى، عن مسروق، عنها. وكذا روى لأبي يعفور هو والبخاري من هذا الطريق عنها «كان إذا دخل العشر أحيا الليل» وفي البخاري لأبي يعفور هذا عن أبي الضحى، عن ابن عباس حديث في هجر الشارع نساءه وهو في هذه المواضع الثلاثة أبو يعفور الأصغر عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس لكن انقلب على هذا الإمام بالأكبر الذي ذكر اسمه، وقد بينه أبو داود في سننه بعد إيراد حديث العشر المذكور، وقاله في نفس الحديث أحمد شيخه فيه، وهو الصواب بلا شك، وذاك خطأ قطعًا كان يجب حذفه، وقد اغتر الشيخ محيي الدين النووي في «شرحه لمسلم» به في أبي يعفور المذكور في حديث الوتر ولم يتعرض له في حديث العشر وهو هو بلا ريب، وانقلب عليه أيضًا أبو يعفور راوي حديث التطبيق في الركوع عن مصعب بن سعد عن أبيه فتخيل أنه الأصغر، وإنما هو الأكبر كما صرح به الدارمي في نفس الحديث، وجزم غيره بذلك، وكذا وقع للنووي في رواية أبي يعفور عن

(١) لم أجده في «التقريب» إلا بالدال المهملة، والله أعلم.

ابن أبي أوفى حديث أكل الجراد أنه الأصغر تبعًا للقاضي ابن العربي المالكي وغيره، وإنما هو الأكبر كما هو مبين في نفس الحديث في «مسند أحمد» وكتاب الترمذي و«طب أبي نعيم الأصبهاني» رواه عن شيخه الطبراني وقاله غير واحد، وما عداه فخطأ، وقد فرق أئمة هذا الفن بين الأكبر والأصغر بالرواة عنهما وغير ذلك، لكن لم يتنبه أحد منهم قديمًا ولا حديثًا لما وقع لمسلم فيه بخصوصه ذهولا أو تساهلا، وقد حررت هذا كله مبسوطًا بلسان العلم وبرهنت على الصواب فيه في ما كتبته على حواشي «شرح مسلم» وذكرت جميع ما في «الصحيحين» لأبي يعفور فيه ذكر، ولو لم يكن في هذا الإملاء سوى التنبيه على هذه الفائدة بل الفوائد المتعددة لكفى بها، لكن أين العارف المنصف؟! وإلى الله المشتكى، وهو المستعان، وله الحمد على جميع نعمه .

قوله بعده (ق١٠٧-ب) في حديث فروخ - وهو غير مصروف للعجمة والعلمية - مولى عثمان : «قالوا: يا أمير المؤمنين» كذا وجد وصوابه قالا بالتثنية، وكذلك وجدته مصلحًا في نسختي ويدل عليه قوله قبله : «ما حملكما» وهما مولى عمر وعثمان، وهذا ظاهر .

وعزوه الحديث بطوله إلى الأصبهاني عجيب فهو في مسند أحمد أيضًا بنحوه قال: حدثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، قال: حدثنا الهيثم بن رافع الطاطري - بصري - قال : حدثني أبو يحيى رجل من أهل مكة. . . فذكره .

وقوله بعد أن ساقه من ابن ماجه مختصرًا من طريق الهيثم عن أبي يحيى: «وهذا إسناد جيد متصل ورواته ثقات، وقد أنكر على الهيثم روايته لهذا الحديث مع كونه ثقة» انتهى ، قال شيخنا ابن حجر في «التقريب» : الهيثم صدوق ربما أخطأ . وقال الذهبي في «الميزان» : صالح الحديث وقد أنكر حديثه في الحكرة، وأبو يحيى لا يُدرى من هو . وقال في «الكاشف» : الهيثم صدوق أنكروا حديثه

في الحكرة . وقال فيه أيضًا في أبي يحيى المكي : يقال: هو مصدع . وقال في «الميزان» : أبو يحيى المكي عن فروخ مولى عثمان في الاحتكار لا يعرف، والخبر منكر. وقال في مصدع: صدوق تُكلم فيه، وقال السعدي زائغ حائد عن الطريق. انتهى . وهو من رجال مسلم والأربعة، وقال شيخنا في «التقريب»: أبو يحيى المكي يقال: هو مصدع ، وإلا فهو مجهول . انتهى . وفروخ ذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال في «الميزان» : لا يعرف . انتهى . قلت: وقد انفرد ابن ماجه عن بقية الستة بإخراج حديث الهيثم و[أبي][1] يحيى وفروخ .

قوله: «يحشر الحاكرون وقتلة الأنفس في درجة» سقط من لفظ رزين بعد «درجةٍ» لفظة «واحدة» .

عزوه حديث ابن عمر «احتكار الطعام بمكة إلحاد» إلى الطبراني عجيب فقد رواه أبو داود من حديث يعلى بن أمية لكن لفظه «احتكار الطعام في الحرم إلحاد فيه» .

قوله في «**ترغيب التجار في الصدق**» آخر حديث حكيم بن حزام «البيعان بالخيار» : «اليمين الفاجرة منفقة للسلعة ممحقة للكسب» ثم عزاه إلى الخمسة مما يتعجب منه، لكنه قلد في ذلك ابن الأثير في «جامعه» حيث ذكر هذه الزيادة المقحمة في آخر هذا الحديث وليست من حديث حكيم إنما هي من حديث أبي هريرة كما ذكره بمعناه في آخر هذا الباب ، ولا أدري ما الذي أوقع ابن الأثير في هذا الوهم حتى وقع فيه المصنف بتقليده له، وقلده أيضًا في عزو حديث أبي هريرة الآتي «الحلف منفقة للسلعة ممحقة للكسب» فقال: «رواه البخاري ومسلم» توهمًا أن هذا لفظ الشيخين ثم قال: «وأبو داود إلا أنه قال: «ممحقة للبركة» فأوهم أن لفظًا واحدًا والغرض أن له اثنين كما ستعرفه فإنه أسنده من طريقين

---

(١) في «الأصل» : أبو .

وقال: بعد قوله «ممحقة للبركة» قال ابن السرح: «للكسب» وأيضًا لم يعزوا حديث أبي هريرة هذا إلى النسائي وهو فيه وقد (ق١٠٨-أ) سلم المصنف من هذا كله ومشى على الصواب في «مختصره لسنن أبي داود» فذكر في باب خيار المتبايعين أحاديث آخرها حديث حكيم «البيعان بالخيار» وفيه «وإن كتما وكذبا محقت البركة من بيعهما» وعزا أصله إلى الخمسة المذكورين، وذكر قبله بعدة أبواب في «باب كراهية اليمين في البيع» من أبي داود حديث أبي هريرة «الحلف منفقة للسلعة ممحقة للبركة» ثم قال: وفي رواية: «للكسب» ثم عزاه للشيخين والنسائي، وأما هذا الكتاب دون مصنفاته كلها فإنه يقع له فيه ما ترى متكررًا ولا يمكن تتبعه كله ولو صنفناه استقلالا لكان أخف، ومَنْفَقَة ومَمحَقَة: بفتح أولهما وثالثهما وإسكان ثانيهما.

قوله في حديث أبي هريرة: «أربعة يبغضهم الله: البياع الحلاف، والفقير المختال، والشيخ الزاني، والإمام الجائر» المخرج من النسائي وابن حبان، «ثم قال: وهو في مسلم بنحوه دون ذكر البياع» وأحال على لفظه في الترهيب من الزنا عجيب فلفظ مسلم «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم - قال أبو معاوية، يعني أحد شيخي شيخه ابن أبي شيبة: ولا ينظر إليهم - ولهم عذاب أليم: شيخ زانٍ، وملك كذاب، وعائل مستكبر» فكان يتعين حذف ما ذكره بعد حديث الأصل إذ لا فائدة منه كما تراه.

قوله في «**الترهيب من التفريق بين الوالدة وولدها بالبيع ونحوه**»: «من طريق طليق بن محمد عنه» أي عن عمران بن حصين راوي الحديث عند الدارقطني في لعن من فرَّق ثم قال: «وطليق مع ما قيل فيه لم يسمع من عمران»، ثم قال: «ورواه ابن ماجه والدارقطني أيضًا من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن طليق بن عمران - يعني ابن الحصين - عن أبي بردة،

عن أبي موسى» انتهى. أما طليق فقال الذهبي في «المشتبه» : أنه بالفتح - يعني ضد الأسير- جماعة من الرواة منهم طليق بن محمد بن عمران بن حصين. وقال في «الميزان» : طليق ابن محمد عن عمران بن حصين منقطع ، قال الدارقطني: لا يحتج به، وله عن أبي بردة، روى عنه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع وابنه خالد بن طليق وسليمان التيمي، وثقه ابن حبان . ورمز على اسمه علامة ابن ماجه ، وقال المزي في «التهذيب»: طليق بن عمران بن حصين ويقال: طليق بن محمد بن عمران بن حصين . وذكر أن ابن حبان ذكره في الثقات وأن له هذا الحديث الواحد .

قوله في «**الترهيب من الدين**» : «الدَّارِسي» هو بفتح الدال وكسر الراء والسين المهملات .

قوله في حديث ثوبان: «من فارق روحه جسده وهو بريء من ثلاث منها الكنز» : رواه الترمذي وابن ماجه» . أخلَّ بذكر النسائي وقد ذكره في الجهاد ثم ذكر ابن حبان، وأنه تقدم لفظه أي في الغلول، ثم ذكر عن الترمذي أنه ذكر عن [سعيد][1] (ق١٠٨-ب) بن [أبي][2] عروبة أنه قال: الكنز - يعني بالزاي مع النون - وعن أبي عوانة أنه قال: الكبر - يعني بالراء أي مع الباء - قلت: ورواه النسائي عن عمرو بن علي ومحمد بن عبد الله بن بزيع وقال فيه: الكنز . وقال فيه: الكبر . قال: وفي حديث محمد : «الكبر»[3] .

قوله: «وذلك عنه مندوحة» أي سعة .

قوله في حديث صهيب - وهو صهيب الخير بالإضافة - : «ورواه الطبراني

---

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : سعد .

(٢) سقطت من «الأصل» وهي ثابتة في «الترغيب» (٣/ ٣٢) وسعيد بن أبي عروبة من رجال «التهذيب» .

(٣) زاد بعدها في «الأصل» : وقال فيه: «الكبر» . وهي زيادة مقحمة لم ترد في السنن الكبرى للنسائي (٥/ ٢٣٢ رقم ٨٧٦٤) .

في الكبير ، وفي إسناده عمرو بن دينار وهو متروك» ليس هذا الإطلاق في هذا الراوي بجيد بل يتعين تمييزه لئلا يلتبس بمن يشاركه وليس مجروحًا وهما اثنان غيره، وهذا المذكور عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير بن شعيب - أي خازنهم- لا الزبير بن العوام ، وقد روى الحديث المذكور عن حمزة بن صهيب، عن أبيه، وقد ذكر المصنف في الذكر في السوق أنه قهرمان آل الزبير أيضًا، وفي صحيح مسلم «أن عبد الله بن عمرو جاءه قهرمان له» وهو الخازن والقائم بحوائج الإنسان وهو بمعنى الوكيل الحافظ لما تحت يده بلغة الفرس .

قوله في حديث الإسرائيلي المتسلف الألف الدينار : «أنه رواه النسائي وغيره مسندًا» قلت: منهم الإمام أحمد ، وفيه «وإني جَهَدت» بفتح الجيم والهاء .

قوله: «وعن ميمون الكردي» هو بضم الكاف وإسكان الراء وبالدال المهملتين، وفي بعض النسخ «الكندي» وهو تصحيف «عن أبيه» يقال: اسمه جابان.

تفسيره الوضيعة بالبيع بأقل مما اشترى به ، يعني الخسران فيه، يقال: وُضِعَ الرجل في تجارته وأوضع - على ما لم يسم فاعله فيها- يوضع أي خسر، ويقال: وضعت في تجارتك وأنت موضوع فيها .

تجوز في تفسيره العنت بالإثم والفساد، ولو عبر بالوقوع في الزنا وهو المراد هنا قطعًا كما في القرآن ﴿**ذلك لمن خشي العنت منكم**﴾[1] لكان أصرح وأفصح وأخصر .

قوله في حديث ابن عمر «من حالت شفاعته» :«ورواه أبو داود والطبراني، ويأتي لفظهما» أي في أثناء كتاب القضاء في الترهيب من إعانة المبطل .

قوله بعده في حديث سمرة الذي فيه «إن صاحبكم مأسور بدينه» : «أن النسائي رواه» ليس عنده «فلقد رأيته . . .» إلى آخره .

---

(١) النساء : ٢٥ .

قوله : «ابن مُشنِّج» هو بضم الميم وفتح الشين المعجمة وكسر النون المشددة آخره جيم .

قوله: «الوصافي» هو بفتح الواو والصاد المهملة المثقلة وبالفاء .

قوله في آخر الباب : «فروى مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وغيره». كذا عزاه هنا وأجاد في عزوه (ق١٠٩-أ) [في مختصره][1] لأبي داود فذكره منه من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بنحوه، ثم قال: وأخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة. انتهى ، ورواه الإمام أحمد عنهما أيضًا .

قوله في **«الترهيب من مطل الغني»** في حديث «لي الواجد يُحل عرضَه وعقوبته» : «رواه ابن حبان والحاكم» ثم فسر «لي الواجد» من نفسه هذا عجيب في الاثنين هنا، وقد ذكر الحديث والتفسير بمعناه عن ابن المبارك في باب الحبس في الدين وغيره من كتاب الأقضية في «مختصره لأبي داود» مع زيادة من عنده في الكنى وغيره وقال بعد أن ساقه من أبي داود : وأخرجه النسائي، وابن ماجه. وغفل هنا -كما ترى- والحديث رواه الإمام أحمد -أيضًا - ثم قال: وقال وكيع -يعني شيخه- (عرضه)[2] : شكايتُه ، وعقوبتُه: حبسه . وذكره البخاري في ترجمة باب لصاحب الحق مقال من غير ذكر صحابيّه بصيغة التمريض، ثم ذكر تفسيره بنحوه عن سفيان - وهو الثوري .

قوله في حديث خولة امرأة حمزة : «يا خولة غدّيه» هو بالمعجمة وتشديد المهملة من الغداء ممدودًا، وعند الطبراني بعد هذه اللفظة «وادهنيه من الدهن» ولا أدري لم أسقطها المصنف .

---

(١) سقطت من «الأصل» والحديث وتخريجه في «مختصر سنن أبي داود» (٥/ ١٦ - ١٧ رقم ٣٢٠٤) .

(٢) تكررت في «الأصل» .

قوله في آخر الباب بعد حديث أبي سعيد : «ورواه البزار من حديث عائشة مختصراً ، والطبراني من حديث ابن مسعود » . كذا رواه ابن ماجه بمعناه من حديث جابر بقصة في رجوع مهاجرة الحبشة، وفي آخره «كيف يقدس الله أمة لا يؤخذ لضعيفهم من شديدهم» وهي غير قصة التقاضي التي ذكرها المصنف من ابن ماجه قبل .

قوله أول «**الترغيب في كلمات يقولهن المديون**» في حديث علي : «مثل جبل ثبير» المنسوب لفظه إلى الترمذي . كذا وجد هنا «جبل ثبير» وهو جبل بمكة شهير، وهو في بعض نسخ الترمذي والذي في «جامع الأصول» وغيره «صبير» قال: وهو جبل باليمن . قال: وقال بعضهم : الذي جاء في حديث علي - يعني : هذا - جبل صَير بإسقاط الباء الموحدة - أي: بوزن خير - قال: وهو جبل لطيىء وجبل على الساحل -أيضًا- ما بين عُمَان وسيراف، قال: فأما صبير فإنما جاء في حديث معاذ - يعني: الآتي - ولذا قال صاحب «سلاح المؤمن»: «صبير» هكذا وجدته في غير ما نسخة من الترمذي قال: وقد قال الصاغاني في «العباب» في مادة «صير» بالصاد والياء المثناة : والصير جبل على الساحل بين سيراف وعمان . انتهى ، وقد وقع في بعض نسخ الترمذي في هذه اللفِظة غير هذا (ق١٠٩-ب) مما لعله يكون تصحيفًا والذي في «الترغيب» في حديث معاذ المحال عليه إنما هو «صير»[1] وفي نفس الحديث «أنه جبل باليمن» بخلاف ما قال ابن الأثير، والله أعلم .

قوله في حديث أبي سعيد : «فإذا هو برجل من الأنصار يقال له أبو أمامة» ذكر الذهبي في «التجريد» أنه أنصاري مُبهم، وذكر المصنف في حواشي «مختصره لأبي داود» احتمال كون هذا المبهم واحدًا من جماعة معينين [يكنون][2] بهذه الكنية من الأنصار. وليس كذلك ، إنما هو مُبهم غير معين، والله أعلم .

---

(١) الذي في «الترغيب» (٣/ ٤١) : «صبير» .

(٢) تحرفت في «الأصل» إلى : «يكنونون» .

قوله في «**الترهيب من اليمين الكاذبة**» : «ابن عابس» هو بالموحدة والمهملة.

قوله في حديث عبد الرحمن بن عوف في «اليمين الفاجرة تذهب المال أو تذهب بالمال» : «إسناده صحيح لو صح سماع أبي سلمة ابنه منه» . الأكثرون على أنه لم يسمع منه .

قوله بعده في حديث أبي هريرة : «أنها تدع الديار بلاقع» هي جمع بلقعٍ وبلقعةٍ، وهي: الأرض القفر التي لا شيء بها، يقال في النعت: منزل بلقع، ودار بلقع وقال شمر اللغوي: معناه: يفتقر الحالف ويذهب ما في بيته من المال. وقال غيره: هو أن يفرق الله شمله ويغير عليه ما أولاه من نعمه .

قوله في حديث عمران «من حلف على يمين مصبورة كاذبة» المعزو إلى أبي داود والحاكم . لفظ أبي داود: «كاذبًا» .

قوله: «إزار جَرْد» هو بفتح الجيم وتسكين الراء أي: منجرد خَلَق .

قوله: «مرقت» أي (خرجت) [١].

قوله: «ما أعظمك ربَنا» هذا لفظ الطبراني، ولفظ الحاكم «ما أعظم ربنا» .

قوله في «**الترهيب من الربا**» ثاني حديث: «وعلى شط النهر» لفظ البخاري فيه في البيوع «وعلى وَسَط النهر» نعم قال في السياق المطول في الجنائز : «وعلى وسط النهر» قال يزيد بن هارون، ووهب بن جرير، عن جرير بن حازم: «وعلى شط النهر» والمصنف قال في آخره هنا: «فقلت: ما هذا الذي رأيته في النهر [قال][٢] آكل الربا» فاعلمه .

قوله في أثناء الباب : «ابن خثيم» هو بضم المعجمة وفتح المثلثة مصغر.

---

(١) كتب الإمام السندي : لعلها «خرفت» .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٣/ ٤٩) .

قوله في حديث أبي هريرة «رأيت ليلة أسري بي» وفي آخره «هؤلاء أكلة الربا»: «رواه أحمد في حديث طويل، وابن ماجه مختصرًا » أي: طوّل فيه؛ وإنما تتمته «فلما نزلت إلى السماء الدنيا نظرت أسفل مني فإذا أنَا برهج ودخان وأصوات فقلت: ما هذا ياجبريل؟ قال: هذه الشياطين يخرقون على بني آدم لئلا يتفكروا في ملكوت السموات والأرض ولولا ذلك لرأوا العجائب» فكان ينبغي للمصنف أن يحذف لفظة الطول فقط ويقتصر على قوله في حديث ثم يقول: وابن ماجه بذكر الربا .

قوله «ابن جُوَين» هو بضم الجيم، وفتح الواو، وإسكان الياء، بعدها نون.

ذكر أن عاقبة الربا إلى قلة وإلى قُل. فالثانية بالضم ضد الكُثْر مثل الذُل والذلة ونظائرهما، قال الهروي: إلى قل أي: قلة وانتقاص .

قوله: «أصابه من غباره» قال ابن المبارك : هو الذي (ق١١٠-أ) يكتب الربا والذي يشهد عليه رواه عنه الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي في أوائل كتاب الأطعمة، والحديث المذكور عزاه المصنف في «مختصر أبي داود» إلى ابن ماجه والنسائي، وهنا أسقطه وقد رواه أبو داود عن وهب بن بقية : «أصابه من بخاره» وعن محمد بن عيسى بلفظ «غباره» .

ذكره في «**الترهيب من غصب الأرض ونحوها**» معنى ذلك من حديث عائشة وأبي هريرة وابن عمر ، فإنه ذكر رواية سعيد بن زيد أحد العشرة، وهي في «الصحيحين» وغيرهما، وفيها قصة أروى بنت أويس معه .

قوله فيه «سبع أرضين» هي بفتح الراء، قال في «الصحاح» : وربما سُكنت. ونقل النووي الفتح عن أهل اللغة ثم قال: وفيها لغة قليلة بإسكانها حكاها الجوهري وغيره .

قوله فيه: «وعن أبي مالك الأشعري» هذه اللفظة إن كانت عند الطبراني، وإلا فالذي عند أحمد بدلها: الأشجعي - وهو الذي في كنى [التلقيح][(١)] من غير زيادة، وفي كنى «التجريد»: أبو مالك الأشجعي - وقيل: الأشعري - عمرو -أو الحارث- عنه عطاء بن يسار انتهى. وهذا الصحابي ذكر له الإمام أحمد في مسند الشاميين هذا الحديث، وليس بأبي مالك الأشعري الذي قدم في السفينتين، وهو مختلف في اسمه ومن رجال مسلم والسنن، وذكره البخاري في حديث المعازف: أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، والشك من عبد الرحمن بن غَنْم، ذا أشهر من ذاك وأكثر رواية، ولا هو أبو مالك الأشجعي الكوفي التابعي الذي اسمه سعد بن طارق بن أشيم يروي عن أبيه الصحابي وغيره من الصحابة والتابعين، وهو من رجال مسلم والأربعة، وقد وقع للمصنف في أثناء التسبيح فيه شيء أوهم صحبتَه، فنبهت عليه هناك موضحًا.

قوله بعده: وعن عبد الله حديث «من غصب رجلا أرضًا». الظاهر أنه ابن مسعود؛ فإنه المعني عند الإطلاق.

فائدة: في «الصحيحين» في قصة أروى المشار إليها آنفًا «من أخذ شبْرًا» وعند الحافظ أبي نعيم في «الحلية» عن شيخه الطبراني «من سرق». وقد أورد المصنف في الأصل الأحاديث بلفظ الظلم والأخذ والانتقاص والغلول والاقتطاع والغصب، فانظرها، وكذا في كتاب ابن أبي شيبة «من غصب شبرًا من أرض جاءَ به إِسطامًا في عنقه» والسِّطام بكسر السين: الجريدة التي تحرك بها النار حتى تشتعل، ولفظ «الغصب» لم يطلع عليه الإمام البلقيني في «تدريبه» فقال: وليس في الأحاديث من غصب، ولا شيخنا ابن حجر تبعًا لشيخه ابن الملقن في «تخريج أحاديث الرافعي» حيث قالا: لم يروه أحد منهم بلفظ «من غصب» (ق١١٠-ب) فاستفد هذه الفوائد النفيسة، وادع لمفيدها وبالله التوفيق.

---

(٣) تحرفت في «الأصل» إلى: التلحيق.

قوله في «**الترهيب من البناء فوق الحاجة**» في حديث عمر وسؤال جبريل: «رواه البخاري ومسلم وغيرهما» ذكر البخاري في هذا وهم بلا شك؛ فإنه من أفراد مسلم عنه، وقد وقع له نظير هذا العَزو في كتاب الصلاة؛ لكن ذكر هناك بعض الحديث ، وهنا كله، وقد بسطنا الكلام على التنبيه عليه هناك فأغنى عن الإعادة، والحاصل أن صواب العبارة رواه مسلم وغيره .

وقوله بعد أن ساقه أيضًا من حديث أبي هريرة : «وهذا الحديث له دلالات [كثيرة][(١)] ولم نذكره إلا في هذا المكان» أي: بتمامه .

قوله في حديث خباب في تمني الموت والبناء : «أن الترمذي رواه وقال: حسن صحيح» أي: رواه من هذا الطريق، وبهذا اللفظ في الزهد وليس فيه تحسين له، وابن ماجه بنحوه، ورواه البخاري وغيره من طريق قيس بن أبي حازم وفيه «فقال: إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا وإنا أصبنا مالا نجد له موضعًا إلا التراب، ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به قال: ثم أتيناه مرة أخرى وهو يبني حائطًا له، فقال: إن المسلم يؤجَرُ في كل شيء ينفقه إلا في شيء يجعله في هذا التراب» .

قوله آخر الباب : «وعن عمار بن عامر قال: إذا رفع الرجل بناء» ثم قال: «رواه ابن أبي الدنيا موقوفًا عليه ورفعه بعضهم ولا يصح» انتهى وقع له هنا أمور؛ فقال: «ابن عامر» وإنما هو ابن أبي عامر، كني به أبوه؛ لكن أسقط أداة الكنية وصحفه، وعمار ابنه المذكور هو مولى بني هاشم، تابعي روى عن: ابن عباس وغيره من الصحابة، وهو من رجال مسلم والأربعة؛ وليس بصحابي كما تخيله المصنف من رفع الأثر المذكور، فقد أرسله معضلا . وفي أوله: «إذا رفع الرجل بناءً» ولعله «بناءه» لكن سقطت الهاء .

---

(١) في «الأصل» : «كثير» . وهو خطأ، والمثبت من «الترغيب» (٣/ ٥٥) .

قوله في «**الترهيب من منع الأجير أجره**» في حديث أبي هريرة «أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته» ثم عزاه إلى البخاري وابن ماجه وغيرهما كذا ذكره هكذا في الفصل الذي بعد العتق الآتي قريبًا، وذكره في الخيانة والغَدْر بدون «ومن كنت خصمه خصمته» ولا ريب أن هذه الزيادة ليست عند البخاري، إنما هي عند ابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي، وعزاها النووي في «شرح المهذب» إلى أبي يعلى الموصلي فقط، وذكر أنها عنده بإسناد ضعيف .

قوله بعده في «**ترغيب المملوك في أداء حق الله وحق مواليه**» في حديث أبي هريرة «نِعمًّا لأحدهم أن يطيع الله ويؤدي حق سيده» : «رواه الترمذي وقال : حسن صحيح» هو في «الصحيحين» بمعناه فلفظ البخاري «نعمًّا لأحدهم يحسن عبادة ربه و(ينصح)[1] (ق١١١-أ) لسيده » ولفظ مسلم «نِعمًّا للمملوك أن يُتوفى بعبادة الله وصحابة سيده نِعمًّا له» .

قوله في «**الترغيب في العتق**» في حديث أبي موسى «من أعتق رقبة» من طريق شعبة الكوفي عن أبي بردة عن أبيه : «رواه أحمد ، ورواته ثقات» كذا رواه النسائي بنحوه في كتاب العتق من طريق شعبة هذا - وهو ابن دينار الكوفي- له هذا الحديث الواحد ، وقد رواه الطبراني في «الكبير» وقال: لا يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد .

قوله بعده في حديث مالك بن الحارث: «يتيمًا من أبوين» في بعض نسخ «الترغيب» «بين أبوين» وهو الذي في «مجمع الزوائد» للهيثمي وقد ذكر المصنف في كفالة اليتيم نظيره في أحاديث .

قوله في حديث أبي نجيح السلمي - وهو عمرو بن عبسة، كما بينه المصنف- «أيما رجل مسلم أعتق» : «رواه أبو داود وابن حبان » ثم قال: «وفي

(١) تكررت في «الأصل» .

رواية لأبي داود والنسائي: من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداءه من النار» هذه الرواية الثانية من غير الطريق الأول .

قوله «والمنْحَة الوكوف» . هي الناقة الغزيرة اللبن .

قوله في الفصل بعده : «ومن كنت خصمه خصمته» سبق آنفًا التنبيه على هذه الزيادة فلا حاجة إلى إعادته لقربه .

* * *

قوله في «**الترغيب في النكاح**» في حديث أبي أيوب «أربع من سنن المرسلين الحناء» بسطنا الكلام على هذه اللفظة والاختلاف في ضبطها في باب السواك من كتاب الطهارة فليراجعه من ثَمَّ من أراده .

قوله : «الحوب» : «بفتح الحاء وتُضم» كان ينبغي له تقديم الضم على الفتح إذ هي قراءة العامة المتواترة، ولغة أهل الحجاز، وقرأ الحسن شاذًا «كان حَوْبًا» بفتح الحاء وهي لغة تميم، ويقال فيه أيضًا: حاب وحَوْبَة، وقيل: الحوب بالضم الاسم، وبالفتح المصدر .

قوله: «تربت يداك» كلمة معناها الحث والتحريض، وقيل: هي هنا كلمة دعاء عليه بالفقر، وقيل: بكثرة المال قال: واللفظ مشترك بينهما قابل لكل منهما قال: والثاني هنا أظهر ومعناه: اظفر بذات الدين ولا تلتفت إلى المال أكثر الله مالك، قال: ورُوي الأول عن الزهري، وأن النبي ﷺ إنما قال له ذلك لأنه رأى الفقر خيرًا له من الغنى . قلت: في هذه الكلمة خلاف كثير منتشر جدًا وكذا «تربت يمينُك» ، «وترب جبينه»، فقال أبو عُبَيد: نرَى أنه عليه السلام لم يتعمد الدعاء عليه بالفقر؛ ولكنها كلمة جارية على ألسنة العرب يقولونها وهم لا يريدون وقوع الأمر . وقال ابن (عرفت) [1]: أراد تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك. وقال ابن الأنباري: معناه لله درك إذا استعملت ما أمرتك به واتعظت بعظتي . قال: وذهب أهل العلم إلى أنه دعاء على الحقيقة، وقوله عليه السلام في حديث خزيمة (ق١١١-ب) «أنعم صباحًا تربت يداك» يدل على أنه ليس بدعاءٍ عليه بل هو دعاء له وترغيب في استعمال ما تقدمت الوصاية به، ألا تراه قال: «أنعم صباحًا» ثم عقبه بـ«تربت يداك» والعرب تقول: لا أُم لك ولا أب لك. يريدون لله درك، وقال ابن السكِّيت: لم يدع عليه بذهاب ماله، ولكنه

---

(١) كذا في «الأصل» .

أراد المثل ليرى المأمور بذلك الجد، وأنه إن خالف فقد أساء. وقال الجوهري: ترب الرجل افتقر كأنه لصق بالتراب يقال: تربت يداك. وهو على الدعاء أي: لا أصبت خيراً . انتهى، وقال الداودي - أحد رواة البخاري - : إنما هو «ثَرِيتْ يداك» بالمثلثة أوله وبالمثناة التحتانية ولكن غُلط، فالحاصل أن معنى الدعاء عليه في هاتين الكلمتين افتقرت فامتلأت يداك ترابًا ، وأما ترب جبينه فمعناه قُتِلَ لأن القتيل يقع على وجهه فيترب ، قال الإمام النووي وغيره: والذي عليه المحققون: أن هذه كلمات ظاهرها الدعاء عليه، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها، فيقولون الألفاظ المذكورة وقاتله الله ما أشجعه ، ولا أم له، ولا أب لك، وثكلتك أمك، وويل لأمه، وما أشبه هذا من ألفاظهم عند إنكار الشيء أو الزجر عنه أو الذم عليه أو استعظامه أو الحث عليه أو الإعجاب به، ولا يريدون وقوع الأمر ولا الدعاء عليه، بل هو دعاء له وترغيب في استعمال ما تقدمت الوصاية به ، وقال شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري»: «تربت يداك» كناية عن الفقر ، وهو خبر بمعنى الدعاء، لكن لا يُراد به حقيقة . وكذا قرر الحريري في «دُرِّيهِ» أنَّ مما خرج مخرج المدح والإعجاب ، بما بدأ من الفعل قولهم للشاعر المفلق: قاتله الله، وللفارس المِحْرَب: لا أب له . قال: وعلى هذا فسر أكثرهم قوله ﷺ لمن استشاره في النكاح «عليك بذات الدين تربت يداك» قال: وإلى هذا المعنى أشار القائل بقوله:

أُسَبُّ إذا أجَدتُ بالقول ظلمًا ... كذاك يقال للرجل المجيد

يعني: أنه يقال له عند إجادته واستحسان براعته: قاتله الله فما أشعره، ولا أب له فما أمهره . انتهى ، والله أعلم .

قوله أول «**ترغيب الزوج في الوفاء بحق زوجته...**» إلى آخر الترجمة : «تقدم حديث ميمون» أي: الكردي .

قوله : «عن سليمان بن داود اليمامي» هو بميمين منسوب إلى اليمامة، وفي بعض نسخ المغتر بها بالنون في آخره وهو خطأ بلا خلاف .

«ومفرق الرأس» بفتح الراء وكسرها وسطه، وهو الذي يفرق فيه الشعر .

قوله: «فلحسته» هو بكسر الحاء تلحَسُهُ بفتحها لحسًا بإسكانها، وكذلك تصريف لعقَ . والحِيرَةُ في حديث قيس بن سعد - وهو ابن عبادة سيد الخزرج- بكسر الحاء مدينة بقرب الكوفة، وهي مدينة النعمان بن المنذر .

وقوله: «في إسناده شريك» هو ابن عبد الله النخعي القاضي .

وقوله في حديث عائشة : «أن تنقل» أصله: تنتقل بتائين ، أي تتحول، والتنقل: التحول .

قوله فيه : «لكان نَوْلها» هو بفتح النون، وإسكان الواو، وباللام أي: حقها والذي ينبغي لها .

قوله بعده (ق١١٢-أ) (في)[١] حديث أنس : «ألا أخبركم» : «أن رواته محتج بهم في الصحيح ، إلا إبراهيم بن زياد القرشي فإني لم أقف فيه على جرح ولا تعديل» . أقول: بلى روَى عن خصيفة والأعمش وغيرهما وعنه محمد بن بكار بن الريان وقال الذهبي في «الميزان» : قال البخاري : لا يصح إسناده . ثم قال هو: قلت: ولا يعرف من ذا . انتهى .

قوله في حديث عبد الله بن عمرو «لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لزوجها»: «رواه النسائي والترمذي» كذا في بعض نسخ الترمذي وكأنه تحريف من لفظ البزار، وهو في بعضها كذلك[٢] ولا شك أنه الصواب، إذ الحديث ليس في الترمذي إنما هو في النسائي مرفوعًا وكذا موقوفًا .

---

(١) تكررت في «الأصل» .

(٢) في «الترغيب» (٣/ ٧٨) : البزار . على الصواب .

قوله في حديث أبي هريرة «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه» : «وهو في رواية للبخاري ومسلم : والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته» ليست هذه الرواية المذكورة للبخاري بلا شك، إنما هي لمسلم فقط .

قوله في «**الترغيب في النَّفقة على الزوجة والعيال**» في حديث أبي هريرة الذي فيه «فقال رجل: يا رسول الله ، عندي دينار . .» إلى آخره: «رواه ابن حبان» هذا عجيب؛ إذ الحديث عند أحمد، وأبي داود، والنسائي ، وقد عزاه في «مختصره لأبي داود» إلى النسائي فأصاب .

قوله في الفصل الذي بعده في حديث عبد الله بن عَمرو المعزو إلى أبي داود والنسائي: «كفى بالمرء إثمًا أن يضيع من يقوت» وإلى الحاكم بلفظ «من يعول» للنسائي أيضًا «كفى بالعبد» وفيه: «من يقوت» وله أيضًا رواية ثالثة آخرها «من يعول» مثل الحاكم وهو من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن وهب بن جابر عنه، وقد ذكر المصنف في «باب الشفقة» لفظ مسلم وهو من طريق طلحة بن مصرف، عن خيثمة بن عبد الرحمن قال: «كنا جلوسًا مع عبد الله بن عمرو إذ جاءه قهرمان له - وقد ذكرتُ تفسيره في «الترهيب من الدين - فدخل فقال: أعطيت الرقيق قوتهم؟ قال: لا . قال: فانطلق فأعطهم، قال رسول الله ﷺ : «كفى إثمًا أن تحبس عمن تملك قوته» وفي بعض نُسَخ مسلم والترغيب «كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمن يملك قوته» وقال المصنف من عنده: «قوتهم».

قوله فيه : «وتقدم حديث ابن عمر كلكم راع» أي: قبل هذا ببابين .

قوله في الفصل الثاني في حديث عائشة «من ابتلي من هذه البنات» بعد عزوه إلى الشيخين والترمذي : «وفي لفظ له» أي: الترمذي .

قوله في حديث ابن عباس «ما من مسلم له ابنتان» : «رواه ابن ماجه بإسناد صحيح وابن حبان في صحيحه والحاكم وصحح إسناده» . فيه أمران:

أحدهما: أن لفظ ابن ماجه «تدرك له ابنتان» لكن أسقط المصنف لفظة: «تدرك».

والثاني: أنه اغتر بابن حبان والحاكم في تصحيح سنده، وهو من رواية فطر ابن خليفة - وهو صدوق رمي بالتشيع - عن شرحبيل بن سعد المدني أبي سعد- وهو صدوق اختلط بأخرة وفيه كلام معروف- وقد ذكره المصنف في الرواة المختلف فيهم آخر هذا الكتاب وجرحه، وذكر أن ابن حبان ذكره في «الثقات» وأخرج له في «صحيحه» (ق١١٢-ب) غير ما حديث، ولعل هذا هو الذي غرَّه، وأيضًا- فعند ابن ماجه عن أبي سعد عن ابن عباس، وهو شرحبيل المذكور.

قوله في حديثه أيضًا «من كانت له أنثى فلم يئدها»: «رواه أبو داود والحاكم عن ابن حُدَيْرٍ وهو غير مشهور» قال الذهبي في «الميزان»: لا يعرف. وقال شيخنا ابن حجر في «التقريب»: هو بصري مستور لا يعرف اسمه.

قوله بعده في حديث أم سلمة: «حتى يغنيها الله من فضله» هذا تحريف حصل إنما اللفظ «يغنيهما الله من فضله».

قوله في «**الترغيب في التسمية بالأسماء الحسنة**»: «واسم أبي زكريا إياس ابن يزيد» يقال فيه أيضًا يزيد بن إياس. وقال قبله: «لم يسمع من أبي الدرداء» كذا قال أبو داود بعد سياق الحديث أنه لم يدركه، أي: بل أرسل عنه، زاد المصنف في «مختصره له»: والحديث منقطع. ولفظ أبي داود «فأحسنوا أسماءكم» وهو الذي في «المختصر» للمصنف بخلاف «الترغيب».

قوله في حديث أبي هريرة: «إن أخْنَع اسم عند الله» زاد أبو داود: «يوم القيامة» ثم قال المصنف قبل أن يعزوه إلى الشيخين: «زاد في رواية: لا مالك إلا الله» وليس هذا بجيد فلفظ مسلم: «زاد ابن أبي شيبة في روايته «لا مالك

إلا الله» قال الأشعثي: قال سفيان : مثل «شاهنشاه» وقال أحمد بن حنبل: سألت أبا عمرو . . . إلى آخره، فهذا كله لمسلم دون البخاري، وعبارته توهم أنه لهما، وسفيان هو ابن عُيينة .

وقوله «شاهِنشاه» كذا وجد في النسخ ولعله من النساخ، إذ الذي في حواشي «مختصر السنن» للمصنف في الكلام على لفظة «أخنع» وما في معناها إنما هو «شاهَانْ شاه» قال النووي في «شرح مسلم»: وكذا هو في جميع النسخ - يعني بمسلم - قال القاضي عياض: ووقع في رواية «شاه شاه» وقول ابن عُيينة المذكور هو عند أحمد ومسلم، وعند البخاري قال: سفيان يقول غيره - يعني: غير أبي الزناد الذي روى الحديث عنه - : تفسيره «شاهان شاه» قال شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» : فلعل سفيان قال مرة نقلا ومرة من قِبل نفسه. قال: «وشاهانْ شاه» بسكون النون وبهاءٍ في آخره وقد ينون وليس هاء تأنيث. انتهى ملخصًا.

وأما أبو عَمرو الذي سأله الإمام أحمد في رواية مسلم فهو الشيباني - بالمعجمة والموحدة - اللغوي النحوي الأديب المشهور . ولهم مثله آخر لكنه تابعي ولهم -أيضًا- أبو عمرو السيباني - بالمهملة بدل المعجمة منسوب إلى سيبان بطن من حِميَر، وهذا كله معروف عند أهل هذا الفن.

قوله في الفصل بعده في حديث عائشة «كان يغير الاسم القبيح»: «رواه الترمذي وقال: قال أبو بكر بن نافع» وهو شيخه وشيخ مسلم واسمه: محمد بن أحمد بن نافع لكنه مشهور بكنيته . ثم قال الترمذي : وربما قال عمر بن علي» يعني المقدمي شيخ ابن نافع .

قوله بعده في حديث ابن عمر «أن ابنة لعمر كان (ق١١٣-أ) يقال لها عاصية. . .» إلى آخره: «رواه الترمذي وابن ماجه» ثم قال: «ورواه مسلم

باختصار أنه غير اسم عاصية» الحديث. هذا عجيب؛ فالحديثان في مسلم ذكر المختصر ثم ذكر الأول لكن أغفل المصنف.

قوله: «وسمى بني مُغْويه: بني رِشدة» أما مُغوية: فهي بضم الميم وإسكان الغين المعجمة «وبني رشدة» بكسر الراء وإسكان المعجمة آخرها هاء تأنيث، وكان هنا «بني رشدٍ» وهو من النساخ والذي في «مختصر السُّنن» للمصنف «رِشْدَة».

قوله آخر الفصل نقلاً للخطابي في «المعالم»: «وأما عَفِرةَ يعني بفتح العين وكسر الفاء»: ذكر ابن الأثير هذه اللفظة في مادة القاف -أيضًا- من «النهاية» وقال: إنها تروى «عقرة» -أيضًا- كأنه كره لها اسم العَقْر؛ لأن العاقر المرأة التي لا تحمل، وشجرة عاقرة لا تحمل فسماها خضرة تفاؤلاً بها، قال: ويجوز أن يكون من قولهم: نخلة عقِرة، إذا قُطع رأسها فيبست». انتهى.

قوله في «**الترغيب في تأديب الأولاد**»: «الحكَمِي» هو بفتح المهملة والكاف معًا وكسر الميم.

قوله أول «**الترهيب أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه**» «عن سعد بن أبي وقاص ثم عزاه (إلى)[1] الشيخين وأبي داود وابن ماجه، وأنهم رووه عن سعد وأبي بكرة جميعًا» في التعبير أولا والعزو ثانيًا إيهام، فالحديث عند البخاري وأبي داود ورواية لمسلم عن أبي عثمان عن سعد وأبي بكرة كلاهما.

ساق بعده حديث أبي ذر «ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلم إلا كفر، ومن ادعى ما ليس له فليس منا، وليتبوأْ مقعده من النار، ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه» ثم عزاه إلى الشيخين ولم يُبين لمن هذا اللفظ ولا شك أنه لمسلم وعنده وعند البخاري «وهو يعلمه» بالهاء وبعده عند البخاري «ومن ادعى قومًا ليس له فيهم نسبٌ فليتبوأْ مقعده من النار» وله

(١) تكررت في «الأصل».

لفظ آخر مستقل «لا يرمي رجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك» وكلاهما بسند واحد لكنه فرقه في موضعين، ولفظ البخاري الأول هو المناسب للباب، وإنما ذكرت الثاني تعريفًا؛ لأن الطالب لا يمكنه نقل شيء من هذه الكتب وهي بهذه المثابة .

قوله: «وعمرو - يعني ابن شعيب - يأتي الكلام عليه» أي: في الكتاب ثم قال بعده: «وعن عبد الله بن عمرو» وهذا عجيب فإن ابن عمرو هو جد عَمرو ابن شعيب(١) فكان ينبغي أن يقول «وعنه» ، لكنه قصد الإشارة إلى رواية عمرو ابن شعيب الأول .

قوله في الثاني: «وابن ماجه إلا أنه قال: «ألا وإن ريحها» ليس عند ابن ماجه لفظة «ألا» . وفاته حديث معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ أنه قال: «إنَّ لله عبادًا لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولا ينظر إليهم. قيل له: مَن أولئك يا رسول الله ؟ (ق١١٣-ب) قال: متبرئ من والديه راغب عنهما، ومتبرئ من ولده، ورجل أنعم عليه قوم فكفر نعمتهم وتبرأ منهم» رواه أحمد من طريق ابن لهيعة، عن زبّان، عن سهل بن معاذ، عن أبيه، وكذا الطبراني في «الكبير» وزاد فيه بعد قوله: «ولا ينظر إليه» «ولهم عذاب أليم» .

قوله في [**الترغيب من مات له ثلاثة من الأولاد أو اثنان أو واحد فيما يذكر من جزيل الثواب**](٢) في حديث أبي هريرة: «حتى يدخله الله وأباه الجنة» الصواب ولفظ الحديث «وأبويه» بالتثنية وهو ظاهر .

قوله «وصنفة الثوب: بفتح الصاد والنون» كذا وقع، وإنما هو بكسر النون لا خلاف فيه .

---

(١) كتب الإمام السندي : أقول: هو مختلف فيه، فإنه قد قيل أن المراد بجده الأدنى وهو محمد بن عبد الله بن عمرو لا الأعلى .

(٢) في «الأصل» : الترغيب في موت الأولاد وهو خطأ ، والمثبت من «الترغيب» (٣/ ٨٩) .

قوله في حديث عقبة بن عامر «من أثكل ثلاثة» : «أن رواته ثقات» كيف وفيه ابن لهيعة؟!(١) .

قوله: «وعن زهير بن علقمة» هو البَجَلِي، قال ابن الجوزي في «التلقيح» : ذُكِرَ في الصحابة. قال: وقال أبو بكر البرقي: لا تعرف له صحبة . وقال الذهبي في «التجريد» : زهير بن علقمة البجلي أو النخعي روى عنه إياد بن لقيط، نزل الكوفة . ثم قال: زهير بن علقمة - وقيل: ابن أبي علقمة - ثقفي. قال: وهو الذي قبله له في موت الولد . ثم قال: زهير بن أبي علقمة(٢) الضبعي نزل الكوفة، وقيل: الضبابي، له حديث أظنه مرسلا. ثم قال: زهير ابن علقمة الفرعي نزل الرملة، وله ذكر، أخرجه ابن منده . هذا ما أورد .

ذكر حديث «الحارث بن أقيش» - بالقاف والمعجمة مصغر وقد تبدل الهمزة واوًا فيقال: وقيش - العكلي حليف الأنصار وهو صحابي مُقل يُعد في البصريين، له الحديث المذكور في موت الأولاد والآتي في عظم أهل النار وما بعده، وذكر له ابن عبد البر ثلاثة أحاديث، روى عنه: عبد الله بن قيس النخعي الكوفي .

ثم ذكر حديث أبي بُردة - وهو ابن قيس الأشعري ، أخو أبي موسى - وهو قريب من حديث الحارث، ثم قال: «وأراه حديث الحارث بن أقيش الذي قبله» قال: «ويأتي بيان ذلك» يعني: في ذكر عظم أهل النار أواخر هذا الكتاب، وعندي أنه حديث مستقل على حدته، لكن الأول من حديث الحارث، وهذا من

---

(١) قلت: رواية الطبراني في «معجمه الكبير» (١٧/ ٣٠٠ رقم ٨٢٩) ليس فيها ابن لهيعة ، بل في روايته عمرو بن الحارث - الإمام الحافظ الثبت فقيه مصر ومفتيها - عن أبي عشانة ، عن عقبة ، فعمرو بن الحارث تابع ابن لهيعة على روايته ، لأن الإمام أحمد رواه من طريق ابن لهيعة، عن أبي عشانة، عن عقبة ، فلعل الضمير في قول المنذري «ورواته ثقات» يعود على الطبراني ، والله أعلم .

(٢) زاد بعدها في «الأصل» : وقيل: ابن أبي علقمة . وهي زيادة مقحمة ، ليست في «التجريد» (١/ ١٩٢) ولا معنى لها، ولعلها انتقال نظر من الناسخ .

حديث أبي بُردة الصحابي ولفظه عن الحارث بن أقيش قال: «كنا عند أبي بردة فَحَدَّث عن رسول الله ﷺ قال: ما من مسلمين. . .» وذكره، وإنما أوقع المصنف في هذا الظن كون الحديثين بلفظ واحد وليس ببدع ولا مستنكر أن يروي الحديث الواحد جماعة من الصحابة فضلا عن اثنين بلفظ واحد أو مقارب .

قوله في حديث قرة لذكر أبيه لفظ الحديث «يذكر أبيه» لكن طولت الياء فصارت لامًا ، وفيه «فيفتحها لهو أحب إليّ» إنما «فيفتحها لي» وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث حوشب الصحابي «إن الرجل انقطع نحو ستة أيام» .

ذكره «السَّرر» بفتح السين هو بكسرها أيضًا (ق١١٤-أ) وكذا السُّر بضمها وتشديد الراء وجمعه «أسُرّة» .

قوله: «وعن أبي سلمى» هو بفتح السين والميم .

قوله: «الفرط: هو الذي لم يدرك من الأولاد الذكور والإناث» هذا تفسير عجيب، وعبارة ركيكة جدًّا لا أعلم أحدًا من أهل الغريب واللغة غيرها، وأصلها: الفرط الذي يتقدم الواردة فيُهيء لهم الأرشية والدلاء ويمدر الحياض ويسقي لهم، وقد فسر المصنف الفرط بنحو هذا في «العمل على الصدقة» من هذا الكتاب وكذا في غيره فأحسن وأجاد، وشذ هنا وأغرب وتساهل كما ترى، والفَرَط محرك بمعنى الفارط فهو فَعَلَ بمعنى فاعل، مثل تَبَعَ بمعنى تابع، ويقال: رجل فَرَطَ وقوم فرط -أيضًا- ، ويقال: فارطت القوم مفارطة وفراطًا أي سابقتهم وتقدمتهم، وهم يتفارطون، وافترط فلان ابنًا له أي تقدم له ولد، ومنه الدعاءُ على الطفل الميت «اللهم اجعله لنا فَرَطًا» أي أجرًا يتقدمنا حتى نرد عليه. انتهى. وقال القاضي عياض : الفرط في الدعاء الشافع يشفع لوالديه وللمؤمنين الذين يصلون عليه . انتهى . واجعله فرطًا لأبويه أي سابقًا لتهيئة مصالحهما في الآخرة وفي الحديث «أنا فَرَطُكُم على الحوض» يقول: أنا أتقدمكم إليه كالمهيئ

له. وقال سفيان بن عيينة: «الفرط الذي يسبق» رواه الإمام أحمد في «المسند» عنه بعد ذكر الحديث، ومنه قول ابن عباس لعائشة: «تقدمين على فرط صدق» والحديث الآخر «أنا والنبيون فُرَّاط القاصفين» أي: متقدمون في الشفاعة، وقيل: فراط إلى الحوض، وقد تكرر في الحديث حتى روى ابن أبي الدنيا في كتاب «العزاء» له من حديث ضمرة بن ربيعة، عن [رجاء][1] بن جميل الأيلي رفعه إلى النبي ﷺ «قال: من مات ولم يقدم فَرَطًا لم يرد الجنة إلا تصريدًا. قيل: يا رسول الله ما الفَرَطُ؟ قال: الولد، وولد الولد، والأخ يؤاخيه في الله؛ فمن لم يكن له فَرَطٌ فأنا له فَرَطٌ» وهذا كله ظاهر غير خاف ولا ملتبس والله أعلم.

ذكر آخر الباب حديث أبي موسى «إذا مات ولد العبد قال الله لملائكته..» إلى آخره ثم عزاه إلى الترمذي وابن حبان، كذا رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» ورواه الإمام أحمد؛ لكن لفظه «قال الله: يا ملك الموت، قبضتَ ولد عبدي قبضتَ قرة عينه وثمرة فؤاده؟ قال: نعم. قال: فما قال؟ قال: حمدك واسترجع. قال: ابنوا له...» إلى آخره.

قوله في «**الترهيب من إفساد المرأة على زوجها**» آخر حديث جابر المعزو إلى مسلم: «فيدنيه منه ويقول: نِعْم أنت. فيلتزمه» كذا أدرج المصنف هذه اللفظة الأخيرة ولم يميزها، ولفظ مسلم: قال الأعمش: أراه قال: «فيلتزمه» أخرجه من طريق أبي معاوية، وأحمد بن حنبل، عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر. وعند أحمد «بينه وبين أهله» قال: «فيدنيه منه - أو قال: فيلتزمه - ويقول: نِعْمَ أنت» وهذا الحديث محله في الترجمة التي ذكرناها؛ لكنه وقع في أم نسختي (ق١١٤-ب) من الناسخ في «سؤال المرأة زوجها الطلاق» دون غالب النسخ فنبهت فيه بعد في نسختي على التقديم والتأخير فلا يشتبه عليك الأمر.

(١) في «الأصل»: «رحل». وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، ورجاء بن جميل الأيلي له ترجمة في «التاريخ الكبير» (٣/٣١٣) و«الجرح والتعديل» (٣/٥٠٢) وغيرهما.

قولـه في **«ترهـيب المـرأة أن تسأل زوجـها الـطلاق»** في حـديث ابن عُـمر «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» : «رواه أبو داود» كذا رواه ابن ماجه مسندًا، ثم ذكر كلام الخطابي أن المشهور فيه رواية مـحارب بن دثار مرسلاً من غير ذكر ابن عمر . والغرض أن هذا صدر به أبو داود الباب وذكره قبل الحديث المتصل ولفظ المرسل «ما أحلَّ الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق» .

قوله في **«ترهيـب المرأة أن تخرج من بـيتها متـعطرة»**: «أصابت بخوراً» هو بتخفيف المعجمة لا بتشديدها لا خلاف فيه .

قوله: **«الترهيب مـن إفشاء السر سيما مـا كان بين الزوجين»** كان ينبغي له تخصيص الزوجين فقط؛ إذِ المقصود هنا دون غيره وذكر إفشاء السر في غير هذا المكان .

قوله: «فيه شيخ مـن طُفاوة» هي بضم الطاء حي من قيس عـيلان، والنسبة إليهـم طُفَاوي ، وقال الـترمذي : لا نعرف الـطُفاوي إلا في هـذا الحديث ولا يعرف اسمه .

ضبط «السباع الحرام» بالمهملة مع المـوحدة ثم قال: وقيل بالشين المعجمة أي مع الياء الأخيرة، قـال ابن الأعرابي في الأول: هو الفخار بكـثرة الجماع . قال الهروي: ويقال: هو أن يتساب الرجلان فيـرمي كل واحد صاحبه بما يسوؤه من القدح. يـقال: سبع فلانًـا فلانًا إذا انتقـصه وتناولـه بسوء. قال: وأخبـرنا ابن عمار، عن أبي عمر، عن ثعلب، عن ابن الأعرابي قال: السباع: الجماع. ومنه الحديث : «صب على رأسه الماء من سباع» يعني: في شهر رمضان .

قوله بعده: «إلا ثلاث مـجالس» إنما هي «ثلاثة» لكن سقطـت هاء التأنيث الثابتة في عدد الآحاد مع المذكر المحـذوفة مع المؤنث قال الله -تعالى-: **﴿ثلاثة**

**أيام﴾**[١] ، وقال: **﴿ثلاث ليال﴾**[٢]،وقال: **﴿سبع ليال وثمانية أيام﴾**[٣] وهذا كله ظاهر لا غبار عليه ولا خفاء به ولا خلاف فيه، ومن لم يتنبه له دخل في الكذب والإثم غير أنه يشق تتبعه واستيعابه لكثرة تكراره ، وغالب هذه المصنفات كما ترى .

* * *

(١) آل عمران : ٤١ .
(٢) مريم : ١٠ .
(٣) الحاقة : ٧ .

قوله في «**الترغيب في القميص ...**» إلى آخر الترجمة: «إزرة المؤمن» هي بكسر الهمزة لا بضمها، والمراد بها الهيئة مثل الجلسة والركبة ونظائرهما .

عزوه حديث ابن مسعود المرفوع «من أسبل إزاره في صلاته خيلاء» إلى أبي داود، كذا رواه النسائي نحوه ولفظه «من جر ثوبه من الخيلاء» ولم يقل «في الصلاة» .

قوله بعده آخر الباب في حديث أبي هريرة «بينما رجل يصلي مسبلا إزاره» المعزو إلى أبي داود: «وأبو جعفر المدني إن كان محمد بن علي بن الحسين فروايته عن أبي هريرة مرسلة وإن كان غيره فلا أعرفه» انتهى .

كذا نسب أبا جعفر المذكور في هذا الحديث وهو في نفس الإسناد عند (ق١١٥-أ) أبي داود، وكذا عند النسائي غير منسوب كما سنوضحه، ثم يتردد في أبي جعفر هل هو محمد بن علي بن الحسين - يعني: ابن علي بن أبي طالب - الباقر توهمًا منه أنه روى الحديث عن أبي هريرة فتكون روايته عنه مرسلة أو هو غير الباقر فيكون مجهولا وأيًا ما كان فأبو جعفر هذا لم يرو الحديث المذكور عن أبي هريرة كما تخيله المصنف إنما رواه عن عطاء بن يسار، عنه فقد أسقط عطاء بلا شك ، وهذا الحديث رواه أبو داود بهذه القصة في كتابي الصلاة واللباس من «سننه» عن موسى بن إسماعيل ، عن أبان العطار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر - غير منسوب - عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة .

ورواه النسائي نحوه باختصار القصة في كتاب الزينة، عن إسماعيل بن مسعود، عن خالد بن الحارث، عن هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي جعفر، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وكذا رواه أحمد بن حنبل في «مسنده» بتمام القصة وزاد أنه «أمَرَهُ بالوضوءِ ثلاث مرات كل مرة يذهب

فيتوضأ ثم يجيء» . وقال المصنف بعد أن أورد حديث أبي داود في الصلاة واللباس من حواشي «مختصره» : في إسناده أبو جعفر رجل من أهل المدينة لا يعرف اسمه . انتهى . نعم وذكر الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» من الرواة عن عطاء بن يسار أبا جعفر المدني لم يزد، ورمز له (د) وذكر في «الأطراف» في الكنى من الرواة عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أبا جعفر أيضًا لكن لم يقل المدني، وأورد له حديث الأصل في إسبال الإزار من أبي داود ورمز عليه (د) ثم زاد عقبه رواية النسائي، ثم أعادها في مبهمات الصحابة في رواية عطاء بن يسار عن رجل من الصحابة ورمز على الحديث (س) ولعل أبا جعفر هذا هو المدني الأنصاري المؤذن الذي روى عن أبي هريرة حديثًا في النزول الإلاهي رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» . وروى عنه أيضًا حديث «ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن: دعوة المظلوم والمسافر والوالد على ولده» رواه البخاري في «الأدب المفرد» و«أفعال العباد » وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم، قال الترمذي: أبو جعفر هذا يقال له: المؤذن، ولا يعرف اسمه، وقد روى عنه يحيى - يعني: ابن أبي كثير - غير حديث انتهى . وقال الدارمي: هو رجل من الأنصار . وبهذا جزم ابن القطان وقال: إنه مجهول. وقال غيرهما: هو أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين ، فروى أبو مسلم الكجي و (أبو بكر الباغندي الكبير، عن أبي عاصم النبيل، عن حجاج بن أبي عثمان الصواف، عن يحيى بن أبي كثير، عن (ق١١٥-ب) محمد بن علي، عن أبي هريرة .

وقال)[1] الباغندي في روايته: عن جعفر بن علي . وقال الذهبي في «الميزان» : أبو جعفر الحنفي اليمامي عن: أبي هريرة ، وعنه: عثمان بن أبي العاتكة، مجهول. ولم يرمز عليه لكونه ليس من رواة الكتب الستة .

ثم قال: أبو جعفر عن أبي هريرة ، أراه الذي قبله ، روى عنه يحيى بن

(١) تكررت في «الأصل» .

أبي كثير وحده ، فقيل: الأنصاري المؤذن ، له حديث النزول وحديث «ثلاث دعوات» ويقال: مدني ، فلعله محمد بن علي بن الحسين وروايته عن أبي هريرة وعن أم سلمة فيها إرسال لم يلحقهما أصلا . ورمز عليه (د ت ق) . ولم يذكر راوي حديث الأصل في الإسبال . وقال شيخنا ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب للمزي» بعد أن أورد في آخر ترجمة أبي جعفر المؤذن حديث إسبال الإزار من أبي داود: وأظنه هذا -يعني: المؤذن الأنصاري المدني- وقد قيل في أبي جعفر المدني راوي حديث «ثلاث دعوات مستجابات» عن أبي هريرة أنه محمد بن علي بن الحسين الباقر، لكنه غير مستقيم؛ إذ الباقر ليس أنصاريًّا ولا مؤذنًا ولا أدرك أبا هريرة، وذاك أنصاري مؤذن قد صرح بسماعه من أبي هريرة في عدة أحاديث فتعين أنه غيره . انتهى ببعض الزيادة ، وقال في «تقريب التهذيب» : من زعم أنه محمد بن علي بن الحسين الباقر فقد وهم .

قلت: ولهم -أيضًا- أبو جعفر القارئ المدني شيخ نافع أحد القراء، واسمه: يزيد بن القعقاع روى عن جماعة منهم أبو هريرة، وله ذكر في «سنن أبي داود» أيضًا، ذكرناه للتمييز لئلا يُظنّ أنه الذي في حديث الإسبال ، والله أعلم .

قوله في «**الترغيب في كلمات يقولهن من لبس ثوبًا جديدًا**» في حديث معاذ ابن أنس : «ومن لبس ثوبًا جديدًا» الظاهر أن لفظة «الجديد» من تصرف المصنف، وإنها ليست عند الحاكم كما أنها ليست عند غيره ممن روى الحديث كالإمام أحمد والطبراني وابن السني وغيرهم ، لكن المراد به الجديد .

قوله: «وعبد الرحيم وسهل وأصبغ بن زيد يأتي الكلام عليهم» يعني: في الباب المعقود للرواة المختلف فيهم آخر هذا الكتاب .

قوله في «**ترهيب الرجال من لبسهم الحرير ...**» إلى آخر الترجمة: «أبي

رُقية» هي بضم الواو وفتح القاف المخففة والياء المشددة «قال : سمعت مسلمة بن مُخَلَّد» هو بضم الميم وفتح الخاء واللام مع تشديدها .

عزوه حديث أبي أمامة «أريت أني دخلت الجنة. . .» إلى آخره إلى أبي الشيخ، كذا هو من هذا الطريق عند الإمام أحمد في حديث من جملته أنه دخل الجنة قال: «فمضيت فإذا أكثر أهل الجنة فقراء المهاجرين وذراري المسلمين ، ولم أر فيها أحدًا أقل من الأغنياء والنساء، قيل لي: أما الأغنياء فهم ها هنا بالباب . . .» إلى آخره .

قوله بعده: «وتقدم حديث أبي أمامة: «يبيت قوم من هذه الأمة» (ق١١٦-أ) أي في آخر الربا .

قوله في **«الترهيب من تشبه الرجل بالمرأة»** : «طيب بن محمد» هو ضد الخبيث .

قوله فيه في حديث المخنث ﷺ: «رواه أبو داود عن أبي يسار القرشي، عن أبي هاشم» هذا هو الدوسي ابن عم أبي هريرة ، ثم قال: «إن أبا يسار ليس بمجهول؛ لكونه روى عنه الأوزاعي والليث» . قال شيخنا ابن حجر في «تقريبه»: أبو يسار وأبو هاشم الدوسي مجهولا الحال . وقال الذهبي في «الميزان» : أبو هاشم عن ابن عمه: أبي هريرة لا يُعرف . وقال -أيضًا- : أبو يسار ،عن أبي هاشم عن أبي هريرة إسناد مظلم المتن منكر، ثم قال: قال أبو حاتم : هو مجهول . ثم قال: قلت قد روى عن أبي يسار إمامان: الأوزاعي والليث وهذا شيخ ليس بضعيف، وهذا الحديث في «سنن أبي داود» من طريق مفضل بن يونس، عن الأوزاعي، عنه قال: والمفضل هذا كوفي مات شابًّا ما علمت به بأسًا تفرد بهذا وقد وثقه أبو حاتم. انتهى . قلت: وكذا ابن معين وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أخطأ.

قوله «رجلة النساء» : هي بفتح الراء وكسر الجيم .

قوله في «**الترغيب في ترك الترفع في اللباس**» : «أنه يأتي الكلام على أبي مرحوم وسهل بن معاذ » أي في أواخر هذا الكتاب، وكذا أحال فيهما في كظم الغيظ بعد حديث معاذ بن أنس «من كظم غيظًا وهو قادر على أن يُنْفِذَهُ دعاه الله على رءوس الخلائق» إلى آخره المعزو إلى أبي داود والترمذي وابن ماجه.

وهنا ذكر بعده حديث ابن الصحابي المبهم عن أبيه من أبي داود وقال: «رواه في حديث» قلت: وهو المشار إليه في كظم الغيظ؛ إلا إنه قال: «ملأه الله أمنًا وإيمانًا» وزاد «ومن ترك لبس ثوب جمال» .

وبشر المذكور في السند هو ابن منصور السليمي - بفتح السين وكسر اللام- وبقي من الحديث «ومَنْ زَوّج لله توّجَهُ الله تاج الملك» ولم يذكر المصنف هذا اللفظ هناك ولا فضل التزويج في محله وهما من موضوع كتابه .

قوله: «يحب المتبذِّل» هو بالذال المعجمة المثقلة .

قوله في حديث عائشة في الكساء الملبد : «أن أبا داود رواه» يعني بلفظ الأصل «والترمذي أخصر منه» كذا رواه ابن ماجه أيضًا .

قوله في حديث أنس «أكل خشنًا »: «رواه ابن ماجه والحاكم وصحح إسناده من رواية يوسف بن أبي كثير عن نوح بن ذكوان» ثم استدرك على الحاكم، وعليه - رحمه الله- استدراكان إذ أسقط قبل يوسف بقية بن الوليد، وبعد نوح الحسن البصري .

فسر «الكمة» بالقلنسوة الصغيرة وعبارة الجوهري المدورة . وهي في عرفنا الطاقية .

قوله في حديث عائشة « إنما كان فراش رسول الله ﷺ الذي ينام عليه أدمًا» : «رواه مسلم» (ق١١٦-ب) كذا البخاري ولفظه «كان فراش رسول الله ﷺ من أدم حشوه ليف» .

قوله «وعن أبي بردة قال: قال لي أبي» في بعض النسخ : «ابن بريدة»[(١)] وهو تصحيف فاحش، وإنما هو أبو بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري .

قوله: «قد تمنطق به» كذا في النسخ وإنما هو «تنطَّق به»[(٢)] بفتح النون وتشديد الطاء بلا ميم، أي شده في وسطه مثل المنطقة والنطاق .

قوله وهو «المغرة» هي بفتح الميم لا بضمها .

ذكره حديث جابر في حضور عرس علي وفاطمة من البزار، هو في ابن ماجه بلفظ آخر أطول منه من حديث عائشة وأم سلمة .

قوله أواخر الباب في حديث ابن عُمَر «من لبس ثوب شهرة ومن تشبه بقوم» : «ذكره رزين في جامعه، ولم أره في شيء من الأصول التي جمعها، إنما رواه ابن ماجه بإسنادٍ حسن ولفظه «ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة ثم ألهب فيه نارًا» ثم قال: «ورواه -أيضًا- أخصر منه قال: وروى -أيضًا- عن عثمان بن جهم. . .» إلى آخره .

عليه في هذا أمور منها تعقبه على رزين حديث ابن عمر، وأنه ليس في شيء من أصوله وقد روى أبو داود هذا الحديث، لكن في غير بابه وفرقه -أيضًا- فقال في باب لبس الأقبية : حدثنا محمد بن عيسى، ثنا أبو عوانة. وحدثنا محمد بن عيسى ، ثنا شريك - يعني: النخعي - عن عثمان بن أبي زرعة ، عن المهاجر الشامي عن ابن عمر قال: في حديث شريك يرفعه قال:

(١) كذا هو محرفًا في «الترغيب» (٣/ ١٠٩) .
(٢) وقع على الصواب في «الترغيب» (٣/ ١١٠) .

«من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيامة ثوبًا مثله » زاد عن أبي عوانة «ثم تلهب فيه النار» حدثنا مسدد ثنا أبو عوانة أنه قال: «ثوب مذلة» ثم روى بعده من غير هذه الطريق عن ابن عمر أيضًا قال: قال رسول الله ﷺ : «من تشبه بقوم فهو منهم» .

وقد روى النسائي وابن ماجه اللفظ الأول من طريق شريك وحده عن عثمان بن أبي زرعة، عن مهاجر، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيامة ثوب مذلة» وهذا لفظ ابن ماجه من غير زيادة ولا نقصان ، ثم ساق بعده حديث أبي ذر خاتمة الباب في الأصل ولم يذكر في الباب غيرهما كما أوهمه إيراد المصنف . «ومهاجر» المذكور هو ابن عمرو النبال شامي ذكره ابن حبان في «الثقات» . والشهرة هي كما قال ابن الأثير في «النهاية» : ظهور الشيء في شنعة حتى يشهره الناس ويشتهرون . وقال في «جامع الأصول» : ثوب الشهرة هو الذي إذا ألبسه الناس افتضح به واشتهر بين الناس قال: والمراد به ما ليس في لباس الرجال (ق١١٧-أ) (ولا)[1] لهم يجوز لبسه شرعًا ولا عرفًا .

قوله في «**الترغيب في إبقاء الشيب**» في حديث عمرو بن عبسة: «رواه النسائي في حديث» أي: فيه مع الشيب فضل الرمي في سبيل الله والعتق، وأفرد الترمذي ذكر الشيب في حديث والرمي في آخر، وقد سبق في الجهاد .

قوله في أثر أنس «كان يكره أن ينتف الرجل الشعرة البيضاء من رأسه ولحيته» «رواه مسلم » زاد مسلم في أوله لفظة «كان» وليست فيه، وأسقط من آخره «قال: ولم يخضب رسول الله . . .» إلى آخره . وكذا أسقط من الحديث الذي بعده «فإنه نور المسلم» فقال: «نور يوم القيامة» وإنما هو «نور المسلم» .

---

(١) تكررت في «الأصل» .

قوله في «**ترهيب الواصلة والمستوصلة**» : «أن المستوصلة هي المعمول بها ذلك» إنما المفعول بها مفعولة، فإن طلبت فعل ذلك فهي مستفعلة، وكذا متفعلة كالمتنمصة وهذا واضح لا يخفى .

قوله : «ثم تحشي» صوابه «تحشو» بالواو، وهو ظاهر .

«القُصّة» و «الكُبة» بضم أولهما والتشديد .

«والحَرسي» بفتح الحاء وبالراء وبالسين المهملات ، واحد حرس الملك أي حراسة.

قوله: «وفي أخرى للبخاري ومسلم «إن معاوية قال ذات يوم» ذكر البخاري في هذه الرواية خطأ بلا شك إذْ هذه اللفظة لمسلم وحده . الزي: بكسر الزاي .

* * *

قوله في «**الترغيب في التسمية على الطعام**» حديث عائشة «يأكل طعامه» صوابه «طعامًا» بالتنكير وفيه «فجاء أعرابي فأكله بلقمتين. . .» الحديث ثم عزاه إلى أبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان قال: وزاد «فإذا أكل أحدكم طعامًا. . .» إلى آخره، ثم قال: «وهذه الزيادة عند أبي داود وابن ماجه مفردة» لا ريب أن أبا داود لم يرو قصة الأعرابي إنما روى «إذا أكل طعامًا . . .» إلى آخره فقط، وروى ابن ماجه اللفظين في حديث واحد، لم يفرقه، وروى الترمذي الزيادة المذكورة ثم قال: «وبهذا الإسناد عن عائشة. . .» فذكر الرواية الأولى.

قوله في ضبط «مخشي»: «أن في آخره ياء» أي: مشددة ولابد من هذا.

وقوله بعده: «أبو عمر النمري» هو ابن عبد البر.

ثم ذكر حديث حذيفة وآخره «مع أيديهما» في لفظ مسلم «ثم ذكر اسم الله وأكل».

قوله في «**الترهيب من استعمال أواني الذهب والفضة**» في حديث أم سلمة في ذلك: «وجرجرته في بطنه نار جهنم». ولم يتعرض المصنف هنا لتفسير لفظ «يجرجر» ولا لإعرابه، وقد قال: في حواشي «مختصر مسلم» له: قوله (ق١١٧-ب) «يجرجر» قد يريد به يصوت، والجرجرة: صوت البعير عند الهدير، فعلى هذا تكون الرواية «نارُ جهنم» بالرفع، وقد يكون المعنى «يتجرع» فتكون الرواية على هذا «نارَ جهنم» بالنصب. قال الزجاج: يجرجر في جوفه أي يردده في جوفه. انتهت عبارته، وقال الخطابي: في كتابه «غريب الحديث»: أكثر الرواة يقولون: «نارُ جهنم» يرفعون الراء بمعنى أن الذي يدخل جوفه هو النار. قال: وإلى هذا أشار أبو عبيد، وعلى ذلك دل تفسيره لأنه قال: «الجرجرة» الصوت. وقال: معنى «يجرجر» يريد صوت وقوع الماء في

جوفه . قال الخطابي : وقال بعض أهل اللغة : إنما هو يجرجر في جوفه نار جهنم بنصب الراء . قال: والجرجرة : الصب يقال جرجر في بطنه الماء إذا صبه، جرجرة . انتهى . وقال في كتابه «الأعلام على البخاري» : في إعرابه وجهان:

أحدهما : أن ترفع النار أي كأنه يصوت في بطنه نارُ جهنم .

والوجه الآخر : أن تنصبها أي كأنه يجرع في شربه نار جهنم كقوله تعالى: ﴿إنما يأكلون في بطونهم ناراً﴾[(١)] قال: وأصل الجرجرة هدير الفحل إذا اهتاج . انتهى . أي: يردد الصوت في حنجرته ، وقال الأزهري: يقال جرجر الماء في حلقه إذا جرعه جرعًا متتابعًا يُسمع له صوت ، والجرجرة حكاية ذلك الصوت . قال: ويقال : جرجر الفحل من الإبل في هديره إذا ردده في شقشقته حتى يحكي هديره جرجرةً ويقال للحلاقيم: الجراجر من هذا . انتهى . وحاصل ما نقله العلامة النووي : إن أهل الفن اتفقوا على كسر الجيم الثانية من قوله «يجرجر» واختلفوا في راء نار جهنم، ففيها الرفع على أنها فاعله وأنها تصوت في جوفه، وفيها النصب أيضًا وأنه الصحيح المشهور الذي جزم به المحققون ورجحه الزجاج والأكثرون لم يذكر الأزهري وآخرون غيره، والفاعل هو الشارب مضمر في يجرجر - أي يلقيها في بطنه - يجرع متتابع تُسْمَعُ له جَرْجَرَة وهي الصوت لتردده في حَلقه . ويؤيده رواية مسلم المذكورة في الأصل «ناراً من جهنم» والرواية الأخرى «ناراً» فقط وقد روى الحديث باللفظ الأول المذكور في الأصل ابن ماجه من حديث أم سلمة ثم رواه أيضًا من حديث عائشة بلفظ «من شرب في إناء فضة فكأنما يجرجر في بطنه نار جهنم» ورواه أبو عوانة وغيره أيضًا عنها لكن بلفظ «إنما يجرجر في جوفه ناراً» ورواه النسائي بلفظ «إنما

(١) النساء : ١٠ .

يجرجر في بطنه النار» ثم رواه موقوفًا عليها بلفظ «فإنما يجرجر في بطنه نارًا» وروى قبله حديث أم سلمة المرفوع من طرق لفظ بعضها «من شرب في إناء ذهب أو فضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم» وزاد الطبراني في حديث أم سلمة «إلا أن يتوب» ثم رواه النسائي من طريق نافع، عن ابن عمر، وفيه «النار» وفي لفظ آخر له عنه «من شرب في إناء ذهب أو فضة فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم» ثم ذكر أن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد رواه عن نافع، عن أبي هريرة قوله، ولم يذكر الذهب، ورواه الدارقطني في «سننه» من طريق آخر إلى ابن عمر مرفوعًا «من شرب في إناء ذهب أو فضة أو إناء فيه شيء من ذلك فإنما يجرجر في بطنه نار جهنم» وفي نسخة قال بعده: إسناده حسن .

وفات المصنف حديث البراء بن عازب قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع. . .» منها «آنية الفضة» وفي رواية «عن الشرب في الفضة أو قال: آنية الفضة» رواه البخاري واللفظ له، ومسلم ولفظه عن «الشرب بالفضة» وزاد -أيضًا- في رواية له : «فإنه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة» .

قوله آخر الباب: «أبا طيبة» كنيته مثل اسم المدينة النبوية (ق١١٨-أ) .

قوله في «**الترهيب من الأكل والشرب بالشمال**» وما معه : «قال: أهرقها» هو بتسكين الهاء الأولى وتحريكها .

قوله: «ابن حَيويل» هو بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة، ثم واو مكسورة، ثم تحتانية أخرى، ثم لام غير مصروف .

قوله: في حديث أنس : «كان يتنفس في الإناء ثلاثًا ويقول: هُوَ أمرأ وأروى» : «رواه الترمذي» ثم قال: « وروى -أيضًا- عن ثمامة، عن أنس في التنفس ثلاثًا فقط» . هذا عجيب؛ فالرواية الأولى في مسلم بزيادة «وأبرأ» وزاد

في آخرها أيضًا: «قال أنس: وأنا أتنفس في الشراب ثلاثًا» والرواية الثانية في «الصحيحين».

قوله: «ابن وَهرام» وهو بفتح الواو، والظاهر أنه أعجمي غير مصروف بوزن بهرام.

قوله في حديث ابن أنيس «دعا بإداوة»: «رواه أبو داود عن عبيد الله بن عمر عنه» أي عن عيسى بن عبد الله بن أنيس، عن أبيه. ثم قال: «ورواه الترمذي أيضًا وقال: ليس إسناده بصحيح عبد الله بن عُمَر يضعف في الحديث ولا أدري سمع من عيسى أم لا». في هذه العبارة إجمال لابد من تفصيله، فإن أبا داود روى الحديث عن نصر بن علي، عن عبد الأعلى، عن عبيد الله بن عمر - بالتصغير - العُمَري - الثقة الثبت - عن عيسى بن عبد الله- رجل من الأنصار-، عن أبيه. والترمذي رواه بنحوه عن يحيى بن موسى، عن عبد الرزاق، عن عبد الله بن عمر - بالتكبير - عن عيسى بن عبد الله بن أنيس. وعبد الله - المكبر - صدوق وقد ضعفه جماعة منهم الترمذي، وذكر المصنف ترجمته في الصلاة لأول وقتها من هذا الكتاب، روى له الأربعة، وهو أخو المُصغر المذكور قبله الذي روى له الجماعة، وهما عمريان لأنهما ابنا عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وقد رويا هذا الحديث عن عيسى المذكور أخرجه أبو داود من رواية الأول والترمذي من رواية الثاني فكان يتعين تمييزهما، وابن أنيس راوي الحديث المذكور والد عيسى هو الأنصاري. قال ابن الجوزي في «التلقيح»: هو ابن المنتفق بن عامر. وقال المِزي في «الأطراف»: هو غير الجهني فيما قال علي بن المديني وخليفة بن خياط وغيرهما، ثم قال من زيادته: قال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: هذا لا يعرف عن عبيد الله بن عمر. قال: والصحيح حديث عبد الرزاق، عن عبد الله بن عمر انتهى.

وأخلَّ المصنف «بالترهيب من الشرب قائمًا» فأقول: عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ «أنه نهى أن يشربَ الرجلُ قائمًا. قال قتادة: فقلنا - يعني لأنس- فالأكل. فقال: ذاك أشر وأخبث» رواه مسلم والترمذي وعنده «فقيل: الأكل. قال: ذلك أشد» ورواه مسلم أيضًا وأبو داود (ق١١٨-ب) (وابن)(١) ماجه بدون قول قتادة.

وروى البزار من حديثه أيضًا قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الشرب قائمًا وعن الأكل قائمًا وعن المجثمة والجلالة والشرب من في السقاء» ورواه أبو يعلى باختصار، قال الهيثمي في «مجمعه»: ورجاله ثقات رجال الصحيح، خلا المغيرة ابن مسلم - يعني: القَسْملي بفتح القاف والميم بينهما مهملة ساكنة وباللام - وهو صدوق.

ولمسلم أيضًا من حديث أنس وأبي سعيد أن النبي ﷺ «زجر عن الشرب قائمًا».

ومن حديث أبي سعيد «نهى».

وفي «الغيلانيات» من طريق آخر عنه موقوفًا «نُهِيَ أن يشرب الرجل وهو قائم».

وروى أبو الحسن علي بن سلمة القطان راوي سنن ابن ماجه، عنه من زياداته عليه من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر أنه سمع أبا سعيد يقول: «إن رسول الله ﷺ نهاني أن أشرب قائمًا وأن أبول مستقبل القبلة».

وللترمذي عن الجارود بن المعلى الصحابي النهي عن الشرب قائمًا، وقال: حسن غريب.

(١) تكررت في «الأصل».

ولمسلم عن أبي غطفان المري عن أبي هريرة مرفوعًا «لا يشربن أحدكم قائمًا فمن نَسِيَ فليستقئ» .

ورواه الإمام أحمد عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري، عن رجل، عن أبي هريرة لكن لفظه «لو يعلم الذي يشرب وهو قائم ما في بطنه لاستقاء».

وكذا رواه البيهقي في «سننه» من طريق عبد الرزاق، به ،وسمى المبهم: عبيد الله، والظاهر أنه ابن عبد الله بن عتبة .

ثم رواه الإمام أحمد أيضًا معطوفًا عليه، عن عبد الرزاق ، عن معمر، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة بمثله، وقد رواه البزار وصححه ابن حبان.

واستقاءَةُ من شرب قائمًا لما فيه من الضرر وحدوث الداءِ، وقد روى الطحاوي في كتاب «الآثار» بسنده إلى الشعبي قال: «إنما كره الشرب قائمًا لأنه دوى . قال: وإنما كُرِهَ الأكل متكئًا مخافة أن تعظم بطونهم» قال الجوهري: الدَّوَى مقصور المرض .

وقال المصنف المنذري في حاشية «مختصره لمسلم» : قال النخعي : إنما نهى عن ذلك لداء في البطن انتهى . وهذا أخذه من كلام المازري .

وروى الإمام أحمد، عن محمد بن جعفر وحجاج، عن شعبة، عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي، عن أبي هريرة: «أن النبي ﷺ رأى رجلاً يشرب قائمًا فقال له: قِهْ ، أيسرك أن يشرب معك الهر؟ قال: لا. قال: فإنه قد شرب معك من هو شرٌّ منه الشيطان» ورواه البزار أيضًا بنحوه .

وقوله : «أمر بالاستقاءة» والهاء للسكت، ولفظ الدارمي : «قال لرجل رآه يشرب قائمًا قئ قال: لم؟ [قال][1]: أتحبُّ أن تشرب مع الهر؟. . .» وذكر نحوه.

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «سنن الدارمي» (٢/ ١٦٢ رقم ٢١٢٨) .

وأبو زياد المذكور قال الذهبي في «الميزان» : لا يُعرف ، له حديثان في كتاب «غرائب شعبة» للنسائي. انتهى، وأما ابن حبان فذكره في «الثقات»(١) ونقل توثيقه عن يحيى بن معين وعن أبي حاتم الرازي: أنه شيخ صالح الحديث.

فهذه عدة أحاديث في النهي عن الشرب قائمًا، قيل : وإنما كان الأكل كذلك أشد من الشرب لطول زمنه بالنسبة (ق١١٩-أ) إلى زمن الشرب، ذكره شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» وقد جاء في «الصحيحين» وغيرهما الرخصة في الشرب قائمًا، وذلك محمول عندنا على بيان الجواز جمعًا بين الأمرين .وقال ابن الجوزي في طبه «لقط المنافع» : إن ذلك محمول على حالة الضرورة . انتهى، وقد روى عبد الله بن أحمد بن حنبل في «مسند أبيه» عنه وعن غيره من طريق عطاء ابن السائب، عن ميسرة الكِنْدي مولاهم الكوفي التابعي «أنه رأى علي بن أبي طالب شَرِبَ قائمًا . فقال له: تشربُ وأنت قائم؟ قال: إنْ أشرب قائمًا [فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائمًا](٢) وإن أشرب قاعدًا فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قاعدًا» .

وروى عبد الله -أيضًا- في «المسند» عن غير أبيه(٣) من طريق عطاء -أيضًا- عن زاذان الكندي مولاهم التابعي أيضًا «أن عليًّا شرب قائمًا ، فنظر النَّاسُ فأنكروا ذلك؟ فقال : ما ينظرون؟ إن أشرب قائمًا فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائمًا ، وإن أشرب قاعدًا فقد رأيت رسول الله يشربُ قاعدًا» فهذا المروي عن سيدنا علي مع شربه قائمًا ونقله فعله عن الشارع -عليه الصلاة والسلام- دليل على أنه لبيان الجواز والله أعلم .

---

(١) لم أجده في «ثقات ابن حبان» ونقل قول ابن معين وأبي حاتم فيه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٧٣)

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «مسند الإمام أحمد» (١/ ١١٤) .

(٣) قلت: ورواه أيضًا عن أبيه في «المسند» (١/ ١٠١) .

وقد كَرِهَ الشربَ قائمًا قومٌ منهم أنس، وأبو هريرة، والحسن البصري، ونحوه عن الشعبي والنخعي كما أسلفناه عنهما. ويظهر تعمد المصنف حذف هذا الباب هنا من أصله جملةً من تبويبه في حاشية «مختصره لمسلم» باب النهي عن الشرب قائمًا ثم ذكره ما ذكره المازري المالكي في كتابه «المعلم» عن بعض الشيوخ ولم يعين المصنف أنه من المالكية ولا نسبه إلى المازري في قوله: «فَمَنْ نسي فليستقئ» كلامًا عجيبًا ملفقًا من كلام الشيخ المذكور حتى أنه حذف من أوله لفظة «الأظهر» من كلام المازري نفسه حصل فيه بتصرفه وإجحافه إخلال وقرمطة وتناقض، وترك غيره مما هو أزكى منه، ومحاولة الجمع بين النهي والفعل، ثم كلام القاضي عياض وهو أطم وأعظم، وكل ذلك ليس بجيد منه ولو حذفه كله كما فعل هنا لأجاد وسَلِمَ واستراح وأراح، ولعله أوقعه فيه توارد جماعة من المالكية في شروحهم عليه وقد كتبت للاعتبار كلام المازري وعياض وغيرهما فيه على حاشية نسختي بشرح مسلم للشيخ محيي الدين النووي ونزهت هذا الإملاء عن حكايته والاشتغال برده فانظره هناك، واستفدْ كلام الشيخ المحقق المنقح الصواب الواضح في إبطاله فلا نَظير له ولا مزيد عليه وبالله الاستعانة والتوفيق.

قوله في «**الترغيب في أكل الخل والزيت**» في حديث أبي أسيد «كلوا الزيت»: «رواه الترمذي والحاكم وصحح إسناده» كذا رواه النسائي، والعجب من تصحيح الحاكم له وفيه اضطراب، وراويه أبو أسيد هو: ابن ثابت الأنصاري الزرقي المدني، قيل: اسمه عبد الله والصحيح فيه وقال (ق١١٩-ب) ابن عبد البر: الصواب فتح الهمزة وكسر السين، وقد قيل: بضم الهمزة وفتح السين. قال الدارقطني: لا يصح. وقال ابن صاعد: هذا رجل من الأنصار يكنى أبا أسيد واسمه عبد الله بن ثابت وليس هو [أبا][1] أسيد الساعدي مالك ابن ربيعة. يعني الذي كنيته بالتصغير وهو أشهر منه وأكثر رواية.

---

(١) سقطت من «الأصل».

قوله في «الترهيب من الإمعان في الشبع» : «أتجشأ، وتجشأ، وجشاءك» كله مهموز .

قوله : «وعن جعدة» هو ابن خالد بن الصمة الجشمي له هذا الحديث، وقد رواه أحمد والنسائي في «اليوم والليلة» لكن غفل المصنف فلم يعزه إليهما .

قوله: «عن ابن بجير» هو بالموحدة والجيم مصغره، قال الدارقطني: يقال: إن اسمه عفان روى عنه جبير بن نفير، ساق له ابن [أبي][1] عاصم الحديث المذكور .

قوله : «وعن اللجلاج» هو [أبو][2] العلاء العامري صحابي نزل دمشق روى [عنه][2] ابناه العلاء وخالد . قوله: «وروى مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر أدرك جابرًا ومعه حامل لحم» كذا وقع في «الترغيب» «ومعه حامل لحم» : بوزن اسم الفاعل، وهو تصحيف موهم أنه كان معه من يحمل له اللحم من خادم ونحوه، وإنما كان جابر حاملاً بنفسه اللحم اليسير الذي اشتراه بدرهم- كما في الرواية التي قبلها للبيهقي- وفي غيرها : «أن عمر رأى لحمًا معلقًا في يده» . والذي في «الموطأ» ومعه «حمال لحم» بكسر الحاء وفتح الميم المخففة بوزن فعال وشبهه، أي رآه ومعه لحم محمول قد اشتراه وعلقه بيده ومنه قوله ﷺ في بناء مسجده «هذا الحمال - أي المحمول من اللبن - لا حمال خيبر» . وقال[3]: الحمال بالكسر - أي: للحاء - وتخفيف الميم من الحِمل الذي تحمل من خيبر من التمر، أي أن هذا في الآخرة أفضل من ذاك وأحمد عاقبة، كأنه جمع حمل أو حمَل ويجوز أن يكون مصدر حمل أو حامل . انتهى ، ثم رأيت في فصل

(١) سقطت من «الأصل» وابن أبي عاصم هو الحافظ الكبير الإمام البارع متبع الآثار كثير التصنيف أحمد بن عمرو ابن الضحاك ، ترجمته في السير (١٣/ ٤٣٠ - ٤٣٩) والحديث في كتابه «الآحاد والمثاني» (٥/ ١٦٥ رقم ٢٧٠٣) .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «تجريد أسماء الصحابة» للذهبي (٢/ ٣٨) وعنه نقل المؤلف ترجمته .

(٣) سقط اسم القائل .

الاختلاف والوهم من «المشارق» «ومعه حمال لحم» كذا لابن وضّاح، ورواه أصحاب يحيى - يعني ابن يحيى - جمال لحم بالجيم - والأول أصوب ، قال: والحِمال ها هنا اللحم المحمول، وكذلك قيدناه عن ابن العربي . ثم قال: وقوله «هذا الحمال لا حمال خيبر» من التمر والزبيب والطعام المحمول منها الذي يغتبط به حاملوه والذي كنا من قبل نحمله ونغتبط به، والحمال والحمل واحد بوزن القِتال والقتل. وقد رواه المستملي : «هذا الجمال لا جمال خيبر» أي: بالجيم المَكسورة والتخفيف فيهما وله وجه، والأول أظهر . انتهى كلامه ببعض زيادة مني، وقد نظمه ناظم المطالع فقال:

ومعه حمال لحم أي معَهْ      محمول لا روه بحيم ودَعَهْ

هذا الحمال لا حمال خيبرا      محمولها كذا بجيم ذكرا

(ق١٢٠-أ) انتهى وظاهره أن لفظة الأصل والأخرى بكسر أولهما، وتخفيف الميم، ويدل عليه كلام «النهاية» و«المشارق» -أيضًا- لكن وجدت فيهما نسبه أولاً لابن وضاح مضبوطًا بالقلم حَمّال لحم - بفتح الحاء وتشديد الميم - وكذا في بعض نسخ «الموطأ» ولعل هذا الضبط أخذ من «المشارق» ويكون من بعض النساخ، وقولة «المشارق» بعده: ورواه أصحاب يحيى «جمال لحم» أي: بالجيم ثم صوب الأول أي: بالحاء، لكن لم يضبطه، ثم ذكر بعده في «هذا الحمال لا حمال خيبر» مما يدل على أنه بالكسر وتخفيف الميم، والله أعلم بالصواب وحقائق الأشياء سبحانه .

قوله في «**الترهيب من أن يُدْعَى الإنسانُ فيمتنع**» : «دُرُسْت » هو بضم الدال والراء وسكون السين - هن مهملات - آخره مثناة لا ينصرف . وفي حديثه «ومن دخل على غير دعوة دخل سارقًا وخرج مُغيرًا» هو من رواية ابن عمر .

وروى البزار من حديث عائشة مرفوعًا «من دخل على قوم لطعام لم يُدْعَ له دخل فاسقًا وأكل حرامًا» لكن فيه يحيى بن خالد وهو مجهول . وكذا رواه من

طريقه الطبراني في «الأوسط» إلا أنه قال: «دخل سارقًا وأكل حرامًا» ولعل «فاسقًا» تصحيف وإنما هي «سارقًا» .

تفسيره «المتبارين» عجيب، وقد قال في حواشي «مختصر السنن» له: المتباريان: المتعارضان بفعليهما ليعجز أحدهما الآخر بصنيعه ، يقال: تبارى الرجلان إذا فعل كل واحد منهما مثل ما فعل صاحبه ليرى أيهما يغلب صاحبه. قال: وكره لما فيه من المباهاة والرياء ودخوله فيما نهي عنه من أكل المال بالباطل. انتهت عبارته، والحاصل أن هذه اللفظة إنما هي بالباء لا بالميم لأن المتمارين في اللغة هما المتجادلان وذلك لحن فاحش محيل للمعنى وعبارة عامية سبق قريب منها في غزاة البحر .

قوله قبله في الحديث : «الصحيح أنه عن عكرمة مرسلا» قد رواه أبو داود من طريق جرير بن حازم، عن الزبير بن خريت قال: سمعت عكرمة يقول: كان ابن عباس يقول . ثم قال أبو داود ما ذكره المصنف قال: وهارون النحوي ذكر ابن عباس، وحماد بن زيد لم يذكره . انتهى ، وقال ابن عساكر في «أطرافه» : رواه عبد الملك بن بديل، عن رشدين بن سعد ، عن عروة بن رويم، عن عكرمة، عن ابن عباس .

قوله في «**الترغيب في غسل اليد قبل الطعام**» في حديث ابن عباس «ألا تتوضأ؟ قال: لم أصلِّ فأتوضأ» كذا رأيت هذه اللفظة «لم أصلِّ ثلاثًا» ومقتضاه: جزم لم وإنما هي «لِمَ، أصلي فأتَوضأْ» بكسر اللام وفتح الميم من لم، وإثبات الياء في آخر أصلي كما ضبطه النووي في «شرح مسلم» وقال: هو استفهام إنكار، معناه : الوضوء يكون لمن أراد الصلاة وأنا لا أريد أن أصلي الآن.

قوله: «لأن الشيطان حساس لحاس» -حساس بالحاء المهملة لا بالجيم- أي: شديد الحس والإدراك، والحس: الحركة والصوت الخفي، ولحاس: أي: كثير اللحس لما يصل إليه، وشدد للمبالغة .

قوله في «**الترهيب من تولي السُلطة والقضاء** (ق١٢٠-ب) **والإمارة**» بعد أن ساق حديث عائشة في القاضي العدل من «مسند أحمد» أولا وفيه «في تمرة» ثم من صحيح ابن حبان ووقع في نسخته به في [عمره][(١)] : «كذا في أصلي من المسند والصحيح» يعني «مسند أحمد» وصحيح ابن حبان ولفظة الصحيح هنا مكسورة الحاء الثانية معطوفة على المسند وهو ظاهر لكن ضبطتُهُ لئلا يلحن فيه المبتدئ.

قوله في «**ترغيب من ولي شيئًا من أمور المسلمين في العدل...**» إلى آخر الترجمة في حديث عياض : «رقيق القلب لكل ذي قربى مسلم» سقط من الأصل هنا «الواو» في مسلم ولابد منها وهو واضح .

قوله آخر حديث عمر «إمام جائر خرق» هكذا الرواية، والخرق ضد الرفق، والخرق بالتحريك مصدر الأخرق، وقد خرق بالكسر يخرَق بالفتح خرقًا، والاسم الخُرْق بالضم والسكون .

قوله : «فيفلجون عليه» هو بفتح أوله وضم ثالثه، لا بالعكس .

قوله بعد حديث ابن مسعود «إن أشد أهل النار عذابًا» : «وفي الصحيح بعضه» الذي في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة «اشتد غضبُ الله - عز وجل- [على رجلٍ][(٢)] يقتله رسول الله في سبيل الله» وللبخاري نحوه عن ابن عباس موقوفًا ولفظه : «على من قتله نبي» الحديث .

قوله في حديث ابن عمر الذي فيه «وإذا جارت الولاة قحطت السماء»: «رواه ابن ماجه وتقدم لفظه» أي: في «بخس الكيل والوزن» من البيع لكن بغير اللفظ المذكور نعم لفظ البيهقي المذكور؛ قريب من لفظ ابن ماجه المشار إليه فكان ينبغي تقديم ذكر البزار، ثم عطفه غيره عليه .

---

(١) تصحفت في «الأصل» إلى «غمزة» ، والمثبت من «الترغيب» (٣/ ١٣٢) .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «صحيحي» البخاري (٧/ ٤٣٠ رقم ٤٠٧٣) ومسلم (٣/ ١٤١٧ رقم ١٧٩٣) .

قوله في حديث معاوية «لا تقدس أمة لا يقضى فيها بالحق»: «أن البزار رواه بنحو من حديث عائشة مختصرًا » أي: ليس فيه ذكر القضاء بالحق، وقد أورد المصنف عدة أحاديث في هذا المعنى في «الترهيب من مطل الغني» منها حديث أبي سعيد المشار إليه بعد .

«بَهلةُ الله» - بفتح الموحدة وضمها - لعنته، والمباهلة الملاعنة، والابتهال: التضرع .

قوله في حديث أبي عثمان وهو النهدي أحد المخضرمين «ونحن بأذربيجان» هي إقليم معروف وراء العراق والأشهر الأفصح فيها وقول الأكثرين أنها بفتح الهمزة بغير مد وإسكان الذال المعجمة وفتح الراء وكسر الباء وبعدها جيم. «والزي» بكسر الزاي لا بفتحها اللباس والهيئة . «ولبوس الحرير» بفتح اللام لا بضمها: ما يلبس منها منه وهو بمعنى الملبوس، ومنه قوله تعالى : ﴿صَنْعَةَ لَبوسٍ لَّكُمْ﴾(١) .

قوله آخر الباب: «جبرون» هو بالجيم والموحدة .

قوله في «الترهيب من الظلم ودُعاء المظلوم» في حديث ابن عباس «بَعَثَ معاذًا إلى اليمنَ فقال: اتقِ دعوة المظلوم» : «أن الترمذي رواه مختصرًا هكذا ومطولا» رواه بذكر دعوة المظلوم حسب في كتاب وبتمامه في الزكاة، والبخاري رواه في المظالم مختصرًا وفي باقي الصحيح بتمامه، وابن ماجه -أيضًا.

قوله بعد حديث أبي هريرة «ثلاثة لا ترد دعوتهم» (ق١٢١-أ) : «وفي رواية للترمذي وحسنه «ثلاث دعوات لا شك في إجابتهن» فيه أمران:

أحدهما: قوله: «وحسنه» كذا وجد هذا التركيب، ولعله من النساخ؛ وإنما

---

(١) الأنبياء : ٨٠ .

هو في «رواية للترمذي حَسنةٍ» صفة للرواية[1] والترمذي روى الحديث المذكور في «كتاب البر» وفي «الدعوات» ولم يحسنه .

الأمر الثاني: أن لفظة «ثلاث دعوات مستجابات» زاد الترمذي في البر «لاشك فيهن . . .» الحديث ، وهذه الزيادة هي رواية أبي داود .

قوله بعد سياق حديث أبي ذر الطويل: «عن يحيى بن سعيد السعدي البصري» قال الذهبي في «الميزان»: العبشمي السعدي وقيل: السَعيدي الشهيد بصري ، وقيل: كوفي فالعبشمي - بفتح العين والشين بينهما موحدة ساكنة وبالميم منسوب إلى عبد شمس بن عبد مناف، والسَّعْدي بإسكان العين، والسعيدي بكسرها مع الياء. قال العقيلي : لا يتابع على حديثه هذا. وقال ابن حبان: يروي المقلوبات والملزقات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد . ثم ذكر طرفًا من هذا الحديث، ثم قال: وأشبه ما روي فيه: حديث عبد الرحمن بن هشام بن يحيى الغساني، عن أبيه، عن جده، عن أبي إدريس، عن أبي ذر . قال في «الميزان» : كذا قال، والصواب إبراهيم بن هشام أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يصب، ونقل ابن الجوزي في الضعفاء عن أبي زرعة أنه قال في الغساني : كذاب.

قوله في «**الترغيب في كلمات يقولهن من خاف ظالمًا**» : «وعن أبي مِجْلَز» هو بكسر الميم، وإسكان الجيم، وفتح اللام، آخره زاي معجمة .

قوله في «**الترهيب من إعانة المبطل..**» إلى آخر الترجمة في حديث ابن عمر المساق من أبي داود «وهو يعلم» إنما هو «يعلمه» إلى أن قال: «وفي رواية لأبي داود بعد اللفظ الأول من طريق آخر إليه قال: بمعناه قال: «من أعان» ورواه ابن ماجه من هذا الطريق مختصرًا «من أعان بخصومة بظلم أو يعين على ظلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع» .

---

(١) كتب الإمام السندي : أقول: هي كذلك بدون واو في نسخ من «الترغيب» .
قلت: وهي كذلك في «الترغيب» (٣/١٤٦) بدون الواو .

قوله بعده في حديث ابن مسعود - أي: مرفوعًا من رواية ابنه عبد الرحمن وذكر أنه لم يسمع من أبيه - «مثل الذي يعين قومه على غير الحق . . .» إلى آخره المعزو إلى أبي داود وابن حبان. إن كان هذا لفظ ابن حبان وإلا فأبو داود رواه في باب العصبية عنه موقوفًا قوله : «من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذي رَدَى فهو ينزع بذنبه» ، ثم رواه أيضًا عنه قال: «انتهيت إلى النبي ﷺ وهو في قبة من أدَم. . .» قال: فذكر نحوه، وكلاهما من طريق واحد، قال المصنف في «مختصر السنن» له : الأول موقوف، والثاني مسند، وعبد الرحمن قد سمع من أبيه . فتناقض كلامه في عبد الرحمن، والخلاف في ذلك مشهور، فمن مثبت (ومن ناف، وقال في الحواشي)[1] رَدَى - بفتح الدال والراء- وتردى لغتان أي: سقط في بئر (ق١٢١-ب) أو نهر، يريد أنه وقع في الإثم وَهَلَكَ . . إلى آخر ما في الأصل؛ لكن هناك: ولا يقدر على خلاصه . وقال الجوهري : يقال رَدَى في البئر وتردى إذا سقط في بئرٍ أو تهور من جبل. ثم روى أبو داود بعده في الباب المذكور حديث واثلة بن الأسقع. قال: «قلت يارسول الله، ما العصبية؟ قال: أن تعين قومك على الظلم» ولفظ ابن ماجه: «إن من العصبية : أن يحب الرجل قومه على الظلم» .

قوله في حديث أبي الدرداء المعزو إلى الطبراني: «لم يزل في غَضَبِ الله» إنما لفظه «في سَخَطِ الله» رواه في «الكبير»، ثم قال المصنف : «وروى بعضه بإسناد جيد قال: من ذكر امرأ . . .» وروى الطبراني أيضًا وهو في «الكبير» من حديث أبي الدرداء أيضًا ، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» : وإسناد الأول فيه من لم أعرفه، ورجال الثاني ثقات . انتهى .

قوله بعده في حديث أبي هريرة : «رواه الطبراني» أي في «الأوسط» . قال: «من رواية رجاء بن صبيح السقطي» صَبِيح: بفتح أوله وكسر ثانيه، والسقطي بالتحريك مشهور .

(١) تكررت في «الأصل» .

عزا أول «**الترغيب في الشفقة على خلق الله ...**» إلى آخر الترجمة حديث جرير «من لا يرحم النَّاس لا يرحمه الله» إلى الشيخين والترمذي، وإنما هذا لفظ مسلم والترمذي؛ ولفظ البخاري : «من لا يَرحم لا يُرحم» .

قوله في حديث قُرة المزني في رحمة الشاة: «رواه الحاكم والأصبهاني» كذا رواه أحمد وغيره .

قوله: «وعن عبد الله بن عمرو» في قتل العصفور وجد في بعض النسخ بلا واو[1] أي أنه: ابن عمر بن الخطاب، والظاهر: أنه الذي أراده المصنف؛ بدليل أنه ذكر في «الترهيب من المثلة بالحيوان، ومن قتله لغير الأكل» حديثًا لابن عمر ثم ذكر بعده هذا الحديث في العصفور، فقال: «وعن ابن عمر أيضًا» وفي أكثر النسخ هنا «عمرو» بالواو، وهو الصواب بلا ارتياب، لكن أسقطت الواو، والحديث من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص رواه النسائي في الصيد وفي الذبائح -أيضًا- كما نبهت عليه هناك قبل كتاب الحج .

ذكر حديث أبي مسعود في الحُمَّرة . وهي بضم الحاء وتشديد الميم المفتوحة، قال المصنف في حواشي «مختصره لأبي داود: وهي جنس من الطير بقدر العصفور، ويكون كدراء ورقشاء ودهماء، وقد تخفف ميمه وفيه: «فجعلت بعرش» وهو الذي لم أر في نسختنا بأبي داود وسواه ورأيت في «مختصره» للمصنف كذلك، وفي الهامش نسخة «تفرش» وقال في حواشيه : تعرش أو تفرش معناه: ترفرف. قال: فبالفاء مأخوذ من فرش الجناح وبسطه، وبالعين ترتفع فوقهما وتظلل عليهما، ومنه أخذ العريش، انتهى. وقال ابن (ق١٢٢-أ) الأثير في «النهاية» تبعًا لأبي موسى المديني: وتظلل بجناحيها. وقال في قوله «تفرّش»: وهو : أن تفرش جناحيها وتقرب من الأرض وترفرف . انتهى، وقد

(١) كذا في «الترغيب» (٣/ ١٥٦) .

ساق الحديث المذكور الشيخ أبو عبد الله محمد بن النعمان المالكي تلميذ عزالدين بن عبد السلام والمصنف وطبقتهما في كتابه «مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام»(١) عن واحد، عن الحافظ السلفي إلى محمد بن يعقوب الأصم بلفظ: «فجاءت الحُمَّرة إلى النبي ﷺ وهي تعرض فقال: من فجع هذه بفرخيها؟ قال: فقلنا نحن . قال: ردوهما. فرددناهما إلى موضعهما» وذكر قبله قصة قرية النمل .

ثم أسند بعده إلى البيهقي عن الإمام ابن فورك إلى أبي داود الطيالسي قصة الحُمَّرة فقط بلفظ : «فدخل رجل غيضه فأخرج منها بيض حُمَّرة فجاءت الحُمَّرة ترفرف على رأس رسول الله ﷺ وعلى أصحابه ، فقال: أيكم فجع هذه؟ فقال رجل من القوم: أنا أخذتُ بيضها. فقال: رده رده رحمة لها» ثم قال: أخرجه البيهقي في «دلائله» كذلك وذكره -أيضًا- من حديث الأصم، وقال فيه: «وهي تعرض» وقال: كذا في كتابي «تعرض» وقال غيره: «تفرش» يعني: تقرب الأرض وترفرف بجناحيها . قال: هكذا ذكر هذا الحرف جماعة من المحدثين وصوابه تقوص - بالقاف والواو - ومعناه : تجيء وتذهب ولا تقر، وقد ذكر ذلك الهروي في «غريبه» انتهى.

ذكر بعده حديث عبد الله بن جعفر معزوًا إلى أحمد وأبي داود والسياق له؛

---

(١) كذا أسماه مؤلفه ، وهو اسم سوء ومضمون الكتاب أسوأ، فقد ذكر المؤلف فيه أنه سبق جماعة من العلماء إلى جمع أخبار من استغاث بالله تعالى في الأزمات ولجأ إليه عند الطلبات فبلغه الله - تعالى - طلبته وفرج عنه كربته وشدته فجمع في ذلك أبو بكر بن أبي الدنيا كتابًا وسماه بكتاب «الفرج بعد الشدة» وكتابًا سماه بـ«مجابي الدعوة» وللإمام التنوخي في ذلك كتاب كبير سماه بكتاب «الفرج بعد الشدة» ونسج على منوالهما جماعة منهم: الإمام أبو الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث محدث قرطبة والقاضي بها فألف كتابًا سماه بكتاب «المستصرخين بالله سبحانه وتعالى عند نزول البلاء» وتلاه الإمام أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال القرطبي المتوفى سنة ٥٧٨ «ثمان وسبعين وخمسمائة» بكتاب «المستغيثين بالله تعالى» فقصدت أن أذكر ما وقع ممن استغاث بالنبي ﷺ ولاذ به .

قلت: بئس ما صنع ، نقله عنه في «كشف الظنون» (٢/ ١٧٠٦ - ١٧٠٧) .

لكنه قال فيه تصرفًا منه : «وكان أحب ما استتر به هدفًا أو حائش نخل» وإنما هو عكسه بتقديم خبر كان على اسمها وإلى هنا من الحديث المذكور روى مسلم، وروى الاستتار فقط ابن ماجه ، وفي لفظ للإمام أحمد «فإذا جَمَلٌ قد آتاه فجرجر وذرفت عيناه» والجرجرة: صوت يردده البعير في حنجرته، وفي رواية لأحمد في أوله «ركب بغلته وأردفني خلفه» وعنده «فمسح ذفره وسراتَهُ فسكن» وعنده في رواية «فإنه شكا إليَّ وزعم أنك تجيعه وتدئبه» وفيها بعد هذا زيادة أخرى وقد ذكر المصنف بعد هذا الذفري إلى أن قال: وهما ذفريان. (وأصل هذا لأبي)[1] موسى المديني ثم لابن الأثير وعبارته: ذَفَر البعير: أصل أذنه وهما ذفريان . قال: والذفري مؤنثة، وألفها للتأنيث أو للالحاق . انتهى، ولم يذكر في «الصحاح» تثنية الذفري إنما ذكر أن جمعها ذفريات وذفارى بفتح الراء قال: وقال بعضهم : ذفار . وفسر المصنف في الأصل الحائط : البستان. أي المحوط وجمعه حيطان . ذكر أن الحائش: جماعة النخل، وأنه لا واحد لها من لفظه. قال الجوهري : وأصل الحائش المجتمع من الشجر (ق١٢٢-ب) نخلا كان أو غيره، يقال: حائش الطرفاء . انتهى ، ووقع للنووي في «شرح مسلم» تفسير حائش النخل بالبستان قال: وهو بفتح الحاء وضمها. وقد سبقه إلى نحو هذا صاحب «الغريبين» ظنًّا أن الحائش مأخوذ من الحُش الذي هو بفتح الحاء وضمها وهو البُستان، وجمعه: حِشّان -بكسر أوله وتشديد ثانيه- مثل ضيف وضيفان؛ وإنما الأول من مادة حوش وهذا من مادة حشش فافترقا، وقال في «النهاية»: فمسح سراته يريد ضبع الناقة . انتهى، والضبْع بإسكان الموحدة: العضد، وهو: الساعد من المرفق إلى الكتف، قال المصنف في «مختصر أبي داود» بعد سياق هذا الحديث منه: وقد أخرجه مسلم وابن ماجه، وليس في حديثهما قصة الجمل . وساق ابن النعمان في «مصباحه» هذا الحديث عن

---

(١) تكررت في «الأصل» .

واحد، عن السلفي وغيره من «الدلائل» لابن شاهين، ثم قال: رواه أبو داود بطوله، وروى مسلم من أوله، إلى قوله «حائش نخل» وروى ابن ماجه أوله ثم أسند بعده حديث تميم الداري المطول الآتي عن واحد، عن السلفي -أيضًا- عن الطريق التي نذكرها مخالفة لألفاظ الأصل فيه، فلعل المصنف وقف على كتاب تلميذه ابن النعمان المذكور أو غيره فرأى فيه تخريج حديث ابن جعفر وذكر ابن ماجه فانتقل بصره أو فكره سهوًا منه إلى حديث تميم، فقال: «وروى ابن ماجه عن تميم الداري. . .» ثم ذكر قصة البعير المطولة لكن أسقط أشياء من اللفظ وأبدل ألفاظها فلنشر إليه أولا، ثم نتكلم في عزوه بَعْد، فمنها: «حتى وقف على هامة رسول الله ﷺ فزعًا» «قد أمن عائذنا» «هرب منا». فقال رسول الله ﷺ: «إنه ربَى» هو بفتح الراء والباء بلا همز أي نشأ، قاله الجوهري، و«الكلأ» و«الرفأ» مهموزان مقصوران. «هذه السنة الخصبة» كذا وقع، وإنما هي «الجدبة» فقال رسول الله ﷺ: «كذبتم فإن الله نزع» الذي رأيته «لأن الله». «فاشتراه رسول الله ﷺ» «فبكى رسول الله ﷺ» «حقن الله دم أمتك» -في بعض النسخ «دماء» وهو الصواب- «فبكيت» فإن هذه الخصال رأيت بدلها- وقلت: «إن هذه خصال» «إن فناء أمتي» «الذي رأيته أمتك» إلى أن قال: «بما هو كائن» الحديث(١). كذا في كثير من نسخ «الترغيب» هذه اللفظة آخره، وفي ذلك إيهام أنه قد بقي منه شيء حذف وإنما هذه آخر بتمامه لم يبق منه حرف البتة فيتعين حذف هذه اللفظة.

وعزو هذا الحديث إلى ابن ماجه وهم عجيب، وتوهم غريب لا أعرف له سببًا سوى ما أشرت إليه قريبًا، فليس هو فيه بلا شك، بل ولا في غيره من الكتب المشهورة، إنما رواه أبو محمد عبد الله بن حامد الفقيه في كتابه «دلائل النبوة» وهو مجلد كبير حافل كثير الفوائد، والحافظ أبو الطاهر السلفي وكلاهما

---

(١) ليست هذه اللفظة في «الترغيب» (٣/ ١٥٩).

من طريق أبي عَمرو سلامة (ق١٢٣-أ) بن أبي عثمان سعيد بن زيّاد - بفتح الزاي والياء التحتانية المشددة - ابن فائد - بالفاء - ابن زياد - وهو كالذي قبله - ابن أبي هند الداري قال: حدثني أبي سعيد عن أبيه زياد، عن جده فائد، عن أبيه: زياد ، (عن تميم الداري به ، وسلامة لم أر من ترجمه، وقد حدث بنسخة منكرة عن أبيه سعيد وهو واه، وقال فيه الأزدي : متروك . عن أبيه زياد عن أبيه فائد عن أبيه زياد أيضًا)[1] عن تميم الداري، وعن أبي هند الداري وهو ابن عم تميم وأخوه لأمه من رهطه، له وفادة مع تميم والداريين، وصُحبة ورواية، والنسخة أيضًا عند أخي سعيد المذكور إبراهيم بن زيّاد - بالفتح والتشديد - عن آبائه، روى عنه: ابن أخيه سلامة المذكور، وقد روى الخطيب البغدادي من طريق سعيد بن زياد - بالتشديد -، عن آبائه حديث أبي هند في وفادة الداريين على النبي ﷺ وإقطاعه أباهم وكتابته لهم بطوله وأشار إليه ابن منده في كتابه «معرفة الصحابة» وهو مشهور، وقال الخطيب في كتابه «المتشابه في الرسم» : سعيد بن زياد الشامي يروي عن أبيه عن جده نسخة حدث بها عنه ابنه سلامة، وعلي بن الحسن بن قتيبة العسقلاني ثم أورد من طريق ابن قتيبة هذا عن سعيد إلى جده الأعلى أبي هند قال: «أهدي إلى رسول الله ﷺ طبق من زبيب مغطى فكشف عنه ثم قال: كلوا بسم الله نعم الطعام الزبيب يشد العصب، ويذهب بالوصب، ويطفئ الغضب، ويطيب النكهة، ويذهب بالبلغم، ويصفي اللون. . » وذكر خصالا تمام العشر قال: ولم يحفظها سعيد، وأسند في ترجمة -زياد والد سعيد- من طريق سلامة، عن أبيه إلى أبي هند مرفوعًا قال: «قال الله تعالى: اذكروني بطاعتي اذكركم بمغفرتي ، فمن ذكرني وهو لي مطيع فحق عليَّ أن أذكره مني بمغفرة ومن ذكرني وهو لي عاص فحق عليَّ أن أذكره بمقتٍ» وأسند في ترجمة إبراهيم بن زياد -أخي سعيد- إلى سلامة قال: حدثني أبي:

---

(١) تكررت في «الأصل» لانتقال نظر الناسخ .

سعيد وعمي: إبراهيم قالا: حدثنا أبو زياد إلى أبي هند مرفوعًا قال: «قال الله تعالى: من لم يرض بقضائي ويصبر على بلائي فليلتمس له ربًّا سواي» وساق ابن حبان في «الضعفاء» لسعيد بهذا الإسناد مرفوعًا «نعم الطعام الزبيب» ثم قال: لا أدري البلية ممن هي؟ منه أو من أبيه أو من جده . انتهى، وقد ساق ابن كثير في «تاريخه» في المعجزات النبوية حديث تميم في البعير المذكور في الأصل بطوله بالسند الذي ذكرناه أولا من كتاب ابن حامد المشار إليه، ثم قال: هذا حديث غريب جدًا لم أر أحدًا من المصنفين في الدلائل أورده سوى هذا المصنف، وفيه غرابة ونكارة في إسناده ومتنه. انتهى، وكذا ساقه شيخنا الحافظ ابن ناصر الدين في «جزء جمعه في ترجمة تميم الداري» الصحابي بسنده من طريق السلفي ثم قال: سعيد بن زياد واهٍ وأبوه (ق١٢٣-ب) وجده كذلك . قال: ولا أدري البلية في الحديث من أي الثلاثة، انتهى .

قوله في حديث ابن عمر في الهرة : «رواه البخاري وغيره» كذا مسلم بمعناه .

قوله بعده في حديث سهل ابن الحنظلية «قد لصق ظهره» : «رواه أبو داود» يعني: بهذا اللفظ ثم قال: «وابن خزيمة، إلا أنه قال : لحق» أي: بالحاء، قلت: الذي رأيته في أبي داود وفي «مختصره» للمصنف: «لحق» بالحاء، ورأيته في «الأطراف» فلعله قلّده والله أعلم .

عزوه بعده حديث عبد الله بن عمرو في الثلاثة المعذبين في النار، والرواية التي بعده إلى ابن حبان يقع في أكثر نسخ هذا الكتاب «ابن عمر» وهو تصحيف ووهم بلا شك، وكان في نسختي ابن عمرو[1] - يعني ابن العاص - وهو الصواب الذي لا يجوز غيره والحديث رواه النسائي بنحوه في باب الكسوف من طريقين عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، ولفظ أحدهما

(١) هو على الصواب في «الترغيب» (٣/ ١٥٩) .

«وعرضت عليّ النار فجعلت أنفخ خشية أن تغشاكم فرأيت سارق بدنة رسول الله ﷺ ورأيت فيها أخا بني دعدع سارق الحجيج فإذا فطن له قال هذا عمل المحجن ، ورأيت فيها امرأة طويلة سوداء تُعذب في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تسقِها ولم تدعها تأكل من خشاش حتى ماتت . . .» وذكر بقية الحديث، واللفظ الآخر «ولقد أدنيتِ النار مني حتى جعلت أتقيها خشية أن تغشاكم، حتى رأيت فيها امرأة من حِميَر تعذب في هرة ربطتها فلم تدعها تأكل من خشاش الأرض فلا هي أطعمتها ولا هي سقتها حتى ماتت ولقد رأيتها تنهشها إذا أقبلت، وإذا ولت تنهش أليتها، وحتى رأيت فيها صاحب السبتيتين أخا بني الدعدع يدفع بِعصا ذاتِ شُعبتين في النار، حتى رأيت فيها صاحب المحجن الذي كان يسرق الحجاج بمحجنه متكئًا على محجنه يقول: إنما سرق المحجن» وقد رواه مسلم بمعناه من حديث جابر، ولم أرَ في الأنساب ولا في اللغة ذكرًا لبني دعدع، وقد وقع للنووي في باب سب الأموات أواخر الجنائز من كتابه «الأذكار»: أن سارق الحاج بمحجنه هو أبو رغال. ولا أعرف له سببًا سوى انتقال الفكر أو النظر في المبهمات من حديث جابر . قال: «لما نزل النبي ﷺ الحجر في غزوة تبوك خطب الناس . . .» فذكر الحديث في ثمود وأن الله أهلك منهم من كان في مشارق الأرض ومغاربها إلا رجلا كان في حرم الله فمنعه حرم الله فلما خرج منه أصابته النقمة . . .» وذكر باقيه، قال الخطيب البغدادي في «مبهماته» - وهي التي لخصها (ق١٢٤-أ) النووي - : هذا الرجل هو أبو رغال أبو ثقيف . فحصل الانتقال إلى حديث جابر قال: «انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم» فيه أنه رأى في النار صاحب المحجن يجر قصبه كان يسرق الحجاج، قال ابن بشكوال في «مبهماته»: لم أره في مبهمات الخطيب، صاحب المحجن هو عمران الغفاري. وقال ابن دريد: اسمه: كليب بن حرام، كان له محجن يسرق به متاع الحاج في الجاهلية ويقول: أنا ما أجذته إنما أخذه محجني . انتهى .

وروى ابن حبان في «صحيحه» من حديث عقبة بن عامر حديث الكسوف بطوله وفيه: «فرأيت فيه عَمرو بن حُرْثان أخا بني غفار متكئًا في جهنم على قوسه» ووقع أيضًا في باب تكنية الكافر من «الأذكار» أن في «الصحيح» «هذا قبر أبي رغال» ولا شك أنه ليس في «الصحيح» قطعًا؛ إنما رواه أبو داود والبيهقي بإسناد حسن من طريق ابن إسحاق في السيرة، عن عبد الله بن عمرو، والإمام أحمد نحوه بإسناد صحيح على شرط مسلم من حديث جابر كما أوضحته في حواشي «الأذكار» .

قوله في حديث أبي مسعود «للفحتك النار أو لمستك النار» هذا لفظ مسلم، وعند أبي داود في الأول «للفعتك» النار بالعين بدل الحاء، قال المصنف في حواشي «السنن» : أي: شملتكَ من نواحيك، ومنه تلفع الرجل بالثوب إذا اشتمل به حتى يجلل جميع جسده، وهو عند العرب الصماء، وقال بعضهم: يجوز أن تكون العين بدلا من حاء لفحته .

قوله في حديث أبي هريرة «من قَذَفَ مملوكه» : «رواه البخاري ومسلم والترمذي» بقي عليه أبو داود والنسائي وقد عزاه إليهم كلهم في «مختصره للسنن» .

ذكر بعده حديث رافع بن مكيث متصلا وحديث ابنه الحارث مرسلا بلفظ واحد وكذا فعل في «مختصر السنن» وكذا يوجد في الأول في بعض نسخ أبي داود، وإنما هذا لفظ الثاني، ولفظ الأول «حُسْنُ الملكة نماء» وفي بعض نسخ النسائي «يُمن وسُوء الملكة شُؤم» وقد أورده المصنف في «فضل الصدقة» من حديث رافع من الطبراني في حديث أوله: «حُسْنُ الملكة نماء وسوء الخلق شؤم» وكذا في «حسن الخلق» من «مسند أحمد» بلفظ «حُسن الخلق نماء وسوء الخلق شؤم» وذكر أن أبا داود رواه باختصار، وفي الصدقة أنه روى بعضه .

ساق حديث أبي ذر من أبي داود بثلاثة ألفاظ، فالأول والثاني من طريق المعرور، والثالث من طريق مجاهد عن مورّق -كلاهما- عنه، لكن عند أبي داود في الأول قال: «إنهم إخوانكم» وقال المصنف: فقال. وفي الثاني: «فقلنا له» وفيه: «وليلبسه مما يلبس» وهكذا في الأخير في «مختصر السنن» للمصنف وفي (ق١٢٤-ب) «الترغيب» «مما يكتسي» وكان في نسختي قبل «وليلبسه» فغيرت «وليكسه» وأما الثالث المختصر فلفظه «واكسوهم مما تلبسون» .

وقال في الحواشي : «يلائمكم» أصله الهمز من الملاءمة وهي الموافقة، يقال: هو لا يلائمني ثم يخفف فتصير ياءً، وأما يلاومني فلا وجه له ها هنا لأنه من اللوم. انتهى، وقد ذكر في هذا الكتاب شيئًا من هذا عند حديث ابن أم مكتوم «لي قائد لا يلائمني من صلاة الجماعة» .

ثم قال بعد حديث المعرور عن أبي ذر: «وهو في البخاري ومسلم والترمذي بمعناه، إلا أنهم قالوا فيه: «هم إخوانكم» إلى أن قال: «اللفظ للبخاري» . قلت: نعم هو عند البخاري ومسلم بالقصة وهذا لفظ البخاري في أحد سياقاته وفي آخر: «إن إخوانكم خولكم» وأوله لمسلم في رواية له في أخرى «فإن كلفه ما يغلبه فليبعه» وقال بعض رواته: «فليعنه عليه» وقد رواه ابن ماجه من طريق المعرور مختصراً: «إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم» وفيه«ولا تكلفوهم ما يُعَنّيهم» وقد غفل المصنف عن ذكره، وكذا رواه الترمذي من طريقه عنه بلفظ «إخوانكم جعلهم الله فتنةً» فكيف يقرنه المصنف أولا مع الشيخين ، ثم يقول: «وفي رواية له» مع كونه ليس له غير الرواية المذكورة، هذا كله توهم وإيهام، والصواب حذف ذكره أولا، ثم قول وفي رواية الترمذي بلا تنكيره .

قوله: «وروى ابن ماجه وغيره عن أم سلمة حديث «الصلاة وما ملكت أيمانكم فما زال يقولها حتى ما يُفيص لسانه» هذا لفظ ابن ماجه في الوفاة النبوية

وكذا رواه النسائي في «السنن الكبرى» فيها أيضًا في رواية الأسيوطي وحده، ولهذا لم يذكره ابن عساكر ولا جميع ما في باب الوفاة، فاستدركه عليه المزي ولفظه: «أن النبي ﷺ وهو في الموت جعل يقول: الصلاة...» إلى آخره، وحديث أم سلمة مروي من طريق مولاها سفينة عنها ووقع عند النسائي في الوفاة في رواية الأسيوطي وحده من رواية سفينة نفسه: «كان عامة وصية رسول الله ﷺ الصلاة ...» إلى آخره، وكذا وقع فيها عنده أيضًا، وفي الوصايا عند ابن ماجه من حديث أنس «كانت عامة وصيته ﷺ حين حضرته الوفاة وهو يغرغر بنفسه ...» الحديث، وروى أحمد بن حنبل في «مسنده» عن علي بن أبي طالب قال: «أمرني النبي ﷺ أن آتيه بطبق يكتب فيه ما لا تضل أمته من بعده، قال: فخشيت أن تفوتني نفسه قال: قلت: إني أحفظ وأعي. قال: أوصي بالصلاة والزكاة وما ملكت أيمانكم».

ويفيص بوزن يفيض لكنه بالصاد المهملة، ومعناه: يفصح ويُبين، قال الأصبهاني في «ترغيبه»: أي: لم يقدر أن يتكلم بهذه الكلمة مبينة لما هو من كرب الموت.

قوله: «عباس بن جليد» هو بالجيم، لا بالخاء مصغر.

قوله في حديث أبي هريرة: «من ضرب سوطًا» كذا وجدت هذه اللفظة هنا وفي «مجمع الزوائد» للهيثمي أيضًا وفي غيرهما وسيأتي في فصل الحساب في هذا الحديث بعينه من هذا الكتاب «ضرب مملوكه (ق١٢٥-أ) سوطًا» وقد تقدمت في هذا الباب -أيضًا- من حديث عمار بن ياسر، والله أعلم.

قوله [في][1] «**ترغيب الإمام وغيره من ولاة الأمور في اتخاذ وزير صالح وبطانة حسنة**» في حديث أبي سعيد وأبي هريرة «ما بعث الله من نبي ولا

---

(١) في «الأصل»: من.

استخلف مـن خليفة . . . » في البطـانتين: «رواه البخاري واللفـظ له» ثم قال: «ورواه النسائي عن أبي هريرة وحده ولفظه «ما من وال إلا وله بطانتان. . . » إلى آخره، ثم ذكر بعده حـديث أبي أيوب «ما بعث الله من نـبي ولا كان بعده من خليفة إلا لـه بطانتان. . . » الحديث ، ثم قال: «رواه البـخاري» . في هذا أمور موهمة ستقف عليها فالبـخاري روى الحديث الأول في كتاب «الأحكام» باللفظ المذكور من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد مرفوعًا به، وكذا رواه النسائي في «باب البيعة» وفي «السير» من طريق ابن وهب «ما بُعِثَ مـن نبي ولا استخلف من خـليفة، إلا كانت له بطـانتان» وكذا رواه البخـاري في القدر من طريـق ابن المبارك، عن يـونس بنحوه ولفـظه: «ما استخلـف خليفة إلا له بطانـتان ، بطانة تأمره بالخـير . . . . » إلى آخره، ورواه النسائي أيضًا في «البيعة» وفي «السير» من طريق مُعمَّر - بالضم والتشديد - ابن يعمر الليثي، عن معاوية بن سلام - بـالتشديد - عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة وحده بلفـظ : «ما من والٍ . . . » المذكور في الأصل، وكذا رواه النسائي -أيضًا- مـن طريق الليث بن سعد، عن عبيد اللـه بن أبي جعفر، عن صَفوان بن سُلَيم عن أبي سلمة، عن أبي أيوب مرفوعًا .

وقال البخاري بعد سياق حديث أبـي سعيد الأول المرفوع « وقال سليمان - يعنـي: ابن بلال - عن يـحيى - يعنـي: ابن سعيـد الأنصاري - أخبـرني ابن شهاب بـهذا ، قال: وعن ابن أبـي عتيق وموسـى - يعني: عن ابـن شهاب - مثله، قال: وقـال شعيب ، عن الزهري، حـدثني أبو سلمة ، عن أبـي سعيد قوله .

قال: وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام: حدثنا الزهري، حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

قال: وقال ابن أبي [حسين][(١)] وسعيد بن زياد : عن أبي سلمة عن أبي سعيد قوله.

قال: وقال عبيد الله بن أبي جعفر : حدثني صفوان ، عن أبي سلمة، عن أبي أيوب سمعت النبي ﷺ . انتهى ما أورده البخاري من التعليق والمتابعات وأشار إلى ترجيح طريق أبي سعيد الأولى فساقها موصولة، ثم أورد البقية بصيغ التعليق، إشارة إلى أن الخلاف [المذكور][(٢)] لا يقدح في صحة الحديث، وإنما سقت كلام البخاري برمته لئلا يتوهم خلاف ذلك تقليدًا لهذا الكتاب مع أنه ليس موضوعًا للتعليقات والمتابعات ونحوها وغالبه كما ترى، وبالله المستعان .

* * *

---

(١) في «الأصل» : جبير . وهو تحريف ، والمثبت من «صحيح البخاري» (١٣/ ٢٠١ رقم ٧١٩٨) وابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النوفلي المكي ، وانظر تحفة الأشراف» (٣/ ٤٩٤) .

(٢) في «الأصل» : المذكورة .

قوله أول **كتاب الحدود** في «**الترغيب في الأمر بالمعروف**» إلى آخر الترجمة في حديث أبي أمامة في قول كلمة الحق عند السلطان الجائر : «رواه ابن ماجه بإسناد صحيح» كذا في بعض النسخ، وفي بعضها «بإسناد حسن» وهذا هو الأشبه؛ فإن ابن ماجه رواه عن شيخه راشد بن سعد الرملي - وهو صدوق - عن الوليد ابن مسلم ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي غالب - وهو صدوق يخطئ - عنه.

قوله (ق١٢٥-ب) في حديث أنس «لا يؤمن عبد حتى أكون أحب إليه..» الحديث : «رواه مسلم وغيره» . الحديث في البخاري والنسائي مشهور من حديث أنس وكذا من حديث أبي هريرة، وقد رواه مسلم من طريق ابن علية ولفظه «لا يؤمن عبد» ومن طريق عبد الوارث ولفظه «لا يؤمن الرجل حتى أكون أحب إليه من أهله وماله والناس أجمعين» روياه عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس، ثم رواه مسلم من طريق شعبة، عن قتادة، عن أنس ولفظه «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» وهو لفظ البخاري لكن قدم الوالد على الولد .

قوله: «وتقدم - يعني: في البيع - حديث تميم الداري «الدين النصيحة...» الحديث» كما حرره - رحمه الله - في كتاب البيوع وأحال هنا عليه لكن من غير تعيين، وذكر هناك للحديث ألفاظًا ورواة فأحسن وأجاد، وعزا حديث تميم هذا إلى مسلم دون البخاري فأصاب، وذهل هنا فعزاه إليه كما ترى ولا خلاف أنه مما انفرد مسلم بإخراجه عنه، وإنما ذكره البخاري ترجمة باب وبوب بلفظه من غير إسناد ولا تعليق ، فقال: باب قول النبي ﷺ : «الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» هذا لفظه من غير زيادة، ولم يسنده لكونه على غير شرطه، وللاختلاف الآتي فيه، ولم يحتج بسُهَيل بن أبي صالح - [راويه][(١)] ،

(١) في «الأصل» : رواية . وهو تحريف .

عن عطاء بن يزيد الليثي ،عن تميم - أصلاً - [ما][1] روى له إلا مقرونًا بغيره أو متابعة، لا استقلالاً ، وهو من رجال مسلم دونه بلا شك عند أهل هذا الفن، قال مسلم: حدثنا محمد بن عباد المكي قال: حدثنا سفيان - وهو ابن عيينة - قال : قلت لسُهَيل: إن عمراً حدثنا عن القعقاع - يعني ابن حكيم - عن أبيك -يعني أبا صالح - قال: ورجوت أن يسقط عني رجلا . قال: فقال: سمعته من الذي سمعه من أبي كان صديقًا له بالشام -يعني عطاء بن يزيد- ثم حدثنا سفيان، عن سُهيل، عن عطاء بن يزيد ،عن تميم الداري فذكره، ثم رواه مختصراً عن محمد ابن حاتم، عن ابن مهدي، عن سفيان - وهو الثوري - عن سُهيل، عن عطاء، عن تميم، وعن أمية بن بسطام، عن يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن سهيل، عن عطاءٍ أنه سمعه وهو يحدث أبا صالح عن تميم الداري.

ورواه ابن خزيمة من حديث جرير، عن سهيل أن أباه حدث عن أبي هريرة بحديث «إن الله يرضى لكم ثلاثًا . . .» الحديث ، فقال عطاء بن يزيد : سمعت تميمًا الداري يقول، فذكر الحديث «الدين النصيحة» وكذا رواه أبو داود بدون القصة عن أحمد بن يونس، عن زهير، عن سهيل، عن عطاء، عن تميم بتكرار «إن الدين النصيحة ثلاثًا» . وفيه «لله وكتابه ورسوله وأئمة (ق١٢٦-أ) المؤمنين أو المسلمين وعامتهم» وكذا رواه النسائي بالتكرار لكن مرتين وبالقصة التي ذكرها مسلم فقال: أخبرنا محمد بن منصور، قال: حدثنا سفيان، قال: سألت سُهَيل بن أبي صالح قلتُ: حدثنا حديث عمرو ، عن القعقاع، عن أبيك قال: أنا سمعته من الذي حدثه أبي حدثنيه رجل من أهل الشام يقال له : عطاء ابن يزيد الليثي، عن تميم الداري، الحديث، ثم رواه مختصراً بلفظ «إنما الدين النصيحة» ثم رواه من حديث أبي هريرة بتكرار «إن الدين النصيحة ثلاثًا» عن الربيع بن سليمان، عن شعيب بن الليث بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن

(١) سقطت من «الأصل» .

عجلان، عن زيد بن أسلم، وعن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح -والد سُهَيل- عن أبي هريرة مرفوعًا .

وكذا رواه الترمذي عن بندار، عن صفوان بن عيسى، عن ابن عجلان، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة به ولفظه «الدين النصيحة - ثلاث مرار» ثم قال: هذا حديث حسن . قال: وفي الباب - يعني لفظًا أو معنىً - عن ابن عمر وتميم الداري وجرير - يعني البجلي - وحكيم بن أبي يزيد، عن أبيه، وثوبان . انتهى .

فمن العلماء من صحح الحديث من طريق سُهَيل، عن عطاء بن يزيد عن تميم، ومن الطريق الأخرى عن غير سُهَيل عن أبيه أبي صالح، عن أبي هريرة وفيه بعد، ومنهم من قال: إن حديث تميم والإسناد الآخر وَهْمٌ، قال شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» : هو وهم من سُهَيل، أو ممن روى عنه لما بينا . قال البخاري في «تاريخه» : لا يصح إلا عن تميم . يعني من رواية سُهَيل، عن عطاء بن يزيد عنه .

وللحديث أيضًا طرق دون طريق سُهَيل في القوة منها ما رواه أبو يعلى الموصلي من حديث ابن عباس، والبزاز من حديث ابن عمر، والطبراني من حديث ثوبان كما ذكره المصنف في كتاب البيع من هذا الكتاب، والحاصل أن نسبة حديث تميم هنا إلى البخاري وهم بلا ريب والصواب عزوه إلى مسلم فقط، وبالله التوفيق .

عزوه حديث درة بنت أبي لهب: «من خير الناس» إلى كتاب «الثواب» لأبي الشيخ و«الزهد الكبير» للبيهقي - رحمهما الله - قد رواه أحمد بلفظين أحدهما عنها قالت: «قام رجل إلى النبي ﷺ وهو على المنبر فقال: يا رسول الله، أيُّ الناس خير؟ قال: خير الناس أقرؤهم وأتقاهم وآمرهم بالمعروف وأنهاهم عن

المنكر» واللفظ الآخر في أوله قصة عنده وعند الطبراني في «الكبير» وسيأتي بدونها في هذا الإملاء في «صلة الرحم» إن شاء الله تعالى، لكن في اللفظين المشار إليهما أن السائل رجل مبهم لا درة الصحابية، بل هي الراوية للحديث بالقصة وبدونها بخلاف رواية الأصل المذكورة هنا المعادة بالحروف هناك من كتاب (ق١٢٦-ب) أبي الشيخ والبيهقي، ففيهما أن درة هي السائلة ، والله أعلم .

عزوه حديث عبد الله بن عَمرو: «إذا رأيت أمتي تهاب» إلى الحاكم، كذا رواه أحمد والبزار .

قوله: «وتقدم حديث حذيفة «الإسلام ثمانية أسهم. . .» الحديث . أي: في أوائل «أداء الزكاة» وغيره .

قوله أول «**الترهيب من أن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر ويخالف قوله فعله**» في حديث أسامة «يؤتى بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار. . .» الحديث: «رواه البخاري ومسلم» ثم قال: «وفي رواية لمسلم قال: «قيل لأسامة لو أتيت عثمان فكلمته » إلى أن قال: وفي آخره «وإني سمعته -يعني النبي ﷺ- يقول: «مررتُ ليلة أسري بي بأقوام تقرض شفاههم بمقاريض من نار . . .» الحديث في خطباء أمته الذين يقولون ما لا يفعلون ، في هذا أمور وهي إيهام المصنف بذكره الحديث أولاً مختصراً ثم بعضه ثانيًا أنه هكذا في «الصحيحين» مختصرًا، وأن الرواية المذكورة انفرد بها مسلم، وليس كذلك، بل إنما أخرج كل من الشيخين الحديث بالقصة، فذكره البخاري في باب «صفة النار» وفي كتاب «الفتن» وذكره مسلم في «كتاب الزهد» بهذه الرواية أولاً ثم ساقه مختصرًا لكن عثمان مبهم في روايتي البخاري، ومُبين في روايتي مسلم، ولا ريب أن حديث أسامة انتهى عند قوله «وأنهاكم عن المنكر وآتيه» وأما قوله: «وإني سمعته يقول: ليلة أسري بي. . .» إلى آخره فهو لفظ حديث أنس المذكور بعده في الأصل ليس في «الصحيحين» بل ولا في واحد منهما بلا شك، وقد وقع مثل هذا

الوهم للمصنف أواخر كتاب العلم من أوائل هذا الكتاب، كما نبهت عليه هناك مبسوطًا، فاعلمه وراجعه إن أردت .

عزوه بعده حديث أنس «في الرجال الذين تقرض شفاههم» إلى ابن حبان وابن أبي الدنيا والبيهقي . كذا رواه أحمد وغيره .

ذكره أول «**الترغيب في ستر المسلم**» حديث أبي هريرة «من نفس عن مسلم» «ومن ستر عليه» «والله في عون العبد» معزوًا إلى مسلم والأربعة وأن اللفظ لأبي داود عجيب، إذْ هذا اللفظ أحد لفظي أبي داود، لكن فيه بعد «من نفس عن مسلم ومن يستر على مسلم » والمصنف معذور هنا في إسقاطها، وغفل في «المختصر» هناك بعد عزوه هذا اللفظ إلى مسلم والأربعة فقال: إنه ليس عند مسلم «ومن ستر على مسلم»، بلى لكن لفظه ولفظ ابن ماجه «ومن ستر مسلمًا» وقد روياه تامًّا، ورواه أبو داود والترمذي تامًّا ومختصرًا وقد أشرتُ في أوائل كتاب «العلم» من هذا الإملاء إلى تخريج هذا الحديث من كتب المذكورين وألفاظهم فيه حيث ساقه المصنف بتمامه أول موضع ذكره فيه .

قوله (ق١٢٧-أ) بعده في حديث (ابن عمر)[1] «المسلم أخو المسلم»: «رواه أبو داود والترمذي» عجيب فقد رواه البخاري ومسلم والنسائي .

قوله «وعن دُخين»[2] هو بضم المهملة وفتح المعجمة مصغر .

«وهزال» من الهزل «ومسلمة بن مخلد» بوزن محمد .

قوله في «**الترهيب من مواقعة الحدود**» في حديث ثوبان «لأعلمنَّ أقوامًا» المعزو إلى ابن ماجه: «رواته ثقات» فيه شيخه عيسى بن يونس الرملي وهو

(١) في «الترغيب» (٣/ ١٧٥) : ابن عمرو . وهو خطأ ؛ فقد روى الحديث البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي في الكبرى والترمذي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

(٢) تحرفت في الترغيب (٣/ ١٧٥) إلى دخير. بالراء المهملة .

صدوق ربما أخطأ ، وفيه عقبة بن علقمة بن صالح المعافري وهو صدوق -أيضًا- لكن كان ابنه محمد يُدخل عليه ما ليس من حديثه .

قوله في حديث النواس: «على كنفي الصراط داران» وقع في نسخ الترمذي هذه اللفظة «زوران» بالزاي المعجمة والواو، لكن أصلِحَت في بعضها «داران» كما ترى في هذا الكتاب وليس ذلك بجيد، وقد ذكرها في سياق الحديث من الترمذي صاحب «جامع الأصول» تبعًا لرزين «زوران» ثم أعادها في شرح الغريب، ولم يتعرض لضبطها ولا شرحها لكونه لم يستحضر فيها شيئًا .

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد في «مسنده» من طريقين أحدهما نحو هذه إسنادًا ومتنًا، والثانية أتم منها، ولفظها قريب من اللفظ الذي ذكره بعد هذا وعنده «فيهما سواران» وهو ظاهر، والعلم عند الله .

عزوه بعده حديث ابن مسعود بمعناه إلى رزين تعقبًا عليه غلط بلا مرية، اغتر فيه بابن الأثير في «جامعه» فقلده ، وسبب ذلك أن رزينًا ذكر حديث النواس ثم ذكر حديث ابن مسعود «أنه ﷺ صلى العشاء ثم انصرف فأخذ بيده حتى خرج به إلى بطحاء مكة، فأجلسه ثم خط عليه خطًا. . .» الحديث بطوله، وفيه ضرب [الملائكة][1] له المثل بسيد بنى قصرًا ثم جعل فيه مَأْدُبَة، وكلا الحديثين في الترمذي فتوهم ابن الأثير ذلك على رزين، وساق عن ابن مسعود حديث «ضرب الله مثلاً صراطًا مستقيمًا» من عنده ثم جاء المصنف فقلده وزاد عليه فحصل ما ترى، ورزين لم يذكر إلا ما [ذكرته][2] .

وقوله فيه: «ولا تعوجوا» أصلها: تتعوجوا بتائين فحذفت إحداهما تخفيفًا، ولفظ الأصبهاني في ترغيبه «تتعوجوا» وكذا الإمام أحمد في أحد لفظي حديث النواس.

---

(١) في «الأصل» : للملائكة .

(٢) في «الأصل» : ذكر به . والأصوب ما أثبته .

قوله في أثناء **إقامة الحدود** «إلا أن ربيعة بن ناجد - قلت: وهو بالنون والجيم المكسورة والذال (المعجمة)[1] - لم يرو عنه إلا أبو صادق فيما أعلم» كذا قال الذهبي في «كاشفه» أيضًا ، وقال فيه: إن أبا صادق أخوه . وذكر ابن حبان ربيعة في «الثقات» وأمَّا الذهبي في «ميزانه» (ق١٢٧-ب) فقال: لا يكاد يُعرف. وقال في أبي صادق : وثقه يعقوب بن شيبة .

قوله أول «**الترهيب من شرب الخمر** ...» إلى آخر الترجمة في حديث أبي هريرة «لا يزني الزاني» بعد ما عزاه إلى الخمسة . كذا رواه ابن ماجه أيضًا بذكر النهبة والتوبة . ثم قال: «وزاد مسلم في رواية وأبو داود: «ولكن التوبة معروضة بعد» كذا الزيادة المذكورة عند البخاري والنسائي والترمذي، لكن ليس عنده «بعد» ولا «شرب الخمر. . .» إلى آخره .

ذكر حديث مدمن الخمر من «المسند» من رواية ابن عباس وكذا من ابن حبان، وقد رواه ابن حبان من حديث أبي هريرة ولفظه «مدمن الخمر كعابد وثن» .

قال الحافظ الضياء في جزئه في ذلك: ورواه جماعة من الصحابة منهم: عبدالله بن عمرو بن العاص وغيره - أي كابن عباس وجابر- ورواه أبو نعيم في «الحلية» من طريق العترة الطاهرة إلى أمير المؤمنين علي مسلسلاً بقول: «أشهدُ بالله وأشهِدُ الله» ثم قال: حديث صحيح ثابت روي عن النبي ﷺ من غير طريق .

قوله في حديث ابن عُمر «ثلاثة قد حرم الله [عليهم][1] الجنة: مدمن الخمر، والعاق، والديوث» : «رواه أحمد واللفظ له» أي: من طريق الوليد بن كثير، عن قطن بن وهب بن عُويمر، عمَّن حدَّثه، عن سالم، عن أبيه: ابن عمر.

---

(١) كذا في «الأصل» وقد ضبطها الخزرجي في «الخلاصة» بالمهملة .

(١) في «الأصل» : عليهن . وهو تحريف ، والمثبت من الترغيب (٣/ ١٨٣) وغيره .

وأما النسائي فرواه من طريق يزيد بن زريع، عن عمر بن محمد، عن عبدالله بن يسار، عن سالم، عن أبيه ولفظه «ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة: العاق لوالديه ، والمرأة المترجلة، والديوث، وثلاثة لا يدخلون الجنَّة: العاق لوالديه ، والمدمن الخمر، والمنان بما أعطى» .

قوله في حديث سيدنا عثمان: «امرأة وضيئة» هي مهموزة ممدودة أي: حسناء جميلة والوضاءة : الحسن ، وكذلك تمد رديئة وبطيئة ووطيئة وبذيئة وبريئة وجريئة ودنيئة وأشباهها، ويستوي في ذلك المذكر والمؤنث .

قوله بعده في قصة هاروت وماروت «فتمثلت لهما الزهرة امرأة من أحْسَن البَشر» .

قلت: روي عن ابن عباس أن حسنها في النساء كحسن الزهرة في سائر الكواكب، وقيل: إنها صارت هذا النجم. واعلم أن الزهرة المعروفة بفتح الهاء، وأن زهرة المنكرة في الأسماء بإسكانها، وقد نص أهل اللغة ومنهم الإمام الجوهري على أن هذا النجم بفتح الهاء ولا خلاف في ذلك، واستشهد له بقول الراجز:

وايقظتني لطلوع الزهرة

وفي قصة تُبع - رحمة الله عليه ورضوانه - أوائل السيرة النبوية أبيات منها:

إذا أتت غدوة مع الزهرة

إلى غير ذلك وكثير من الناس لا يقرؤها إلا بسكون الهاء فيدخل (ق١٢٨-أ) في التصحيف والكذب والإثم، وقد ذكروا أن ذلك من لحن العوام فتنبه له، واحذره ولا تستهن به .

«والجيشاني» والمنسوب إليه بفتح الجيم والشين المعجمة بينهما مثناة تحتانية ساكنة وآخره نون .

«والغُبَيْرَاء» بمعجمة وموحدة مصغرة ممدودة ، ضرب من الشراب تتخذه الحبشة من الذرة وهي تُسكر، قاله أبو عبيد، والمضجع سبق في «الذكر عند النوم» أنه بفتح الجيم لا بكسرها .

«والكنّارات» بفتح الكاف وتكسر -أيضًا- وفتح النون المشددة والراء المهملة، قال ابن فارس في «المجمل» : هي العيدان أو الدفوف. وقال ابن الأثير في «النهاية» : هي العيدان ، وقيل: البرابط، وقيل: الطنبور .

و«حظيرة القدس» بضم الدال وسكونها مثل رُوح القدُس وهو جبريل، وبيت القدُس لغة في بيت المقدس، ذكرها ابن الأثير، فهذه الثلاثة بالضم والإسكان .

قوله في حديث ابن عباس: «تحسب[1] صلاته» أي بضم التاء، كذا في بعض نسخ أبي داود، وفي بعضها «بخس صلاته» بفتح التاء وهما بالباء والخاء من البخس وهو النقص، وقد تصحف بالنون والجيم .

قوله في حديث عائشة : «سخط الله عليه أربعين صباحًا وما يدريه. . .» أسقط المصنف بعد صباحًا «فإن عاد فمثل ذلك»[2] .

قوله في «**الترهيب من الزنا**...» إلى آخر الترجمة في حديث ابن مسعود «الثيب الزاني» قال النووي قبل مواقيت الصلاة من «شرح المهذب»: الرواية في هذا الحديث الزانِ - يعني بلا ياء - قال : وهي لغة، واللغة الفاشية: الزاني بالياء. وقال في «شرح مسلم» : هكذا هو في النسخ «الزان» من غير ياء بعد النون. قال: وهي لغة صحيحة قُرِئَ بها في السبع قوله تعالى: ﴿**الكبير المتعال**﴾[3] وغيره، والأشهر في اللغة إثبات الياء في كل هذا . انتهى .

---

(١) في «الترغيب» (٣/ ١٨٨) : بخست .
(٢) قلت: هي ثابتة في «الترغيب» (٣/ ١٨٩) .
(٣) الرعد : ٩ . وأثبت الياء في الوقف والوصل ابن كثير ويعقوب ، وانظر« النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٩٨) .

قوله «يا نعايا العرب» بالتكرار هذه اللفظة بالنون والعين المهملة من النعي، لا بالباء الموحدة والغين المعجمة من البغاء، وإنما ضبطتها لأنها كذلك في نسخة يغتر بها (لكونها على)[1] ابن ناصر الدين، وفيها تصحيف لا يُحصى، وبعضه مصحح عليه.

قوله في حديث سمُرة: «فانطلقنا إلى مثل التنور» في بعض نسخ «على مثل» وإنما هي «إلى مثل».

قوله بعده في حديث أبي أمامة المعزو إلى ابن حبان وابن خزيمة «قالوا: هذا عواء» في هذا السياق ألفاظ ذكرها أبو زرعة الرازي في كتابه «دلائل النبوة» مغايرة لسياقه، فمنها: «قالا: هذا عُوَاءُ» ومنها بعده «ثم انطلق بي» في ثلاثة مواضع، عند أبي زرعة فيها: «انطلقنا» ومنها: «فقال: هؤلاء قتلى الكفار» وكذا «هؤلاء الزانون» عند أبي زرعة بالتنبيه فيهما وكذا في «هؤلاء ذراري، وهؤلاء جعفر وهذا إبراهيم» ومنها «ثم شرف بي شرفًا فإذا أنا بثلاثة يشربون» عند أبي زرعة «أشرفا بي شرفًا آخر فإذا أنا بثلاثة (ق١٢٨-ب) نفر» وكذا بعده «ثم أشرفا بي» بالتثنية وألف أولهما وقد روى النسائي في «الكبير» من أول هذا الحديث إلى قوله «فأخذا بضبعي» ثم قال: وساق الحديث. وفيه قال: «ثم انطلقا بي فإذا قوم معلقون بعراقيبهم...» إلى قوله: «من رأيه» ثم قال: مختصر. ورواه الأصبهاني في «ترغيبه» من طريق أبي إسماعيل الترمذي ولفظه «قال: خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح، فقال: إني رأيت رؤيا وهي حق فاعقلوها، أتاني رجل فأخذ بيدي فاستتبعني، حتى أتى جبلاً وعْرًا طويلاً فقال لي: ارقه. قلت: لا أستطيع. فقال: إني سأسهله لك، فجعلت كلما رفعت قدمي وضعتها على درجة، حتى استوينا على سواء الجبل، قال: فانطلقنا فإذا

---

(١) كذا في «الأصل» ولعل الصواب: «لكونها قرئت على». أو نحوها، والله أعلم.

نحن برجال ونساء مشققة أشداقهم، قال: قلت من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الذين يقولون ما لا يفعلون. قال: ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء مسمرة أعينهم وآذانهم فقلت: ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء يُروْن أعينهم ما لا ترى ويسمعون آذانهم ما لا يسمعون قال: ثم انطلقنا فإذا نجن بنساء معلقات بعراقيبهن مُصوبة رءوسهن تنهش أثداههن الحيات قال: قلت: ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء اللواتي يمنعن أولادهن ألبانهن. فانطلقنا فإذا نحن برجال ونساء معلقين بعراقيبهم مصوبة رءوسهم يلحسن من ماء قليل وحمأة قال: قلت: من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الذين يصومون ثم يفطرون قبل تحلة صومهم . قال: ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح شيء منظرًا وأقبحه لبوسًا وأنتنه ريحًا كأنما ريحهم ريح المراحيض قال: قلت من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الزانون والزناة . ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتفاخًا وأقبحه ريحًا قال: قلت: ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن نرى دخانًا ونسمع ورعًا - قال الأصبهاني : يريد حركة وصوتًا - قال: قلت: ما هذه؟ قال: هذه جهنم فدعها . قال: ثم انطلقنا فإذا نحن برجال وتحت ظلال الشجر قال: قلت: ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء موتى المسلمين . قال: ثم انطلقنا فإذا نحن بغلمان وجوار يلعبون بين نهرين ، قال: قلت: ما هؤلاء؟ قال: ذرية المؤمنين . قال: ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وأحسنه لبوسًا وأطيبه ريحًا كأن وجوههم القراطيس ، قال: قلت: ما هؤلاء؟ قال: هؤلاء الصديقون والشهداء والصالحون. قال: ثم انطلقنا فإذا نحن بثلاثة نفر يشربون خمرًا لهم ويتغنون قال: قلت: ما هؤلاء؟ قال: ذاك زيد بن حارثة وجعفر وابن رواحة فملت قبلهم ، فقالوا لي : قد آنى لك - ثلاث مرات ، قال الأصبهاني : أي قرب وقت خروجك - قال: ثم رفعت رأسي فإذا ثلاثة نفر تحت العرش قال: قلت: ما هؤلاء؟ قال: ذاك أبوك إبراهيم وموسى وعيسى وهم (ق١٢٩-أ) ينتظرونك» .

قوله بعده في حديث أبي هريرة «إذا زنى الرجل» : «أن الترمذي رواه» هذا عجيب، إنما ذكره معطوفًا على الحديث المذكور أول هذا الباب «لا يزني الزاني وهو مؤمن» ولم يسنده، إنما قال: وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، ثم ذكره بمعناه . فنسبته إليه من غير تبيين تساهل موهم ليس بجيد .

قوله : «وعن عبد الله» - هو ابن مسعود - حديث «القاذورات» المعزو إلى رزين تبعًا لابن الأثير في «جامع الأصول» ، وأنه لم يره بذلك السياق في الأصول، أي التي جمع رزين منها كتابه ، هو كذلك لكن روى الإمام مالك في «الموطأ» عن زيد بن أسلم : «أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ فدعا له رسول الله ﷺ بسوط . . .» الحديث وفيه ثم قال: «أيها الناس قد آنَ لكم أن تنتهوا عن حدود الله فمن أصاب من هذه القاذورة شيئًا . . .» فذكره إلى قوله «كتاب الله» دون ما بعده ، ورواه الشافعي عن مالك، وقال: إنه غير متصل الإسناد فيما نعرفه . وقال ابن عبد البر: لا أعلم هذا الحديث أسند بهذا اللفظ بوجه من الوجوه ، انتهى ومراده أنه لم يسند من حديث مالك، وإلا فقد روى الحاكم في «المستدرك» وصححه عن الأصم، عن الربيع، عن أسد بن موسى، عن أنس بن عياض، عن يحيى بن سعيد - وهو الأنصاري- وعبد الله بن دينار، عن ابن عُمر «أن النبي ﷺ قام بعد رجم الأسلمي - يعني: ماعزًا - فقال: اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها، فَمَنْ ألم فليستتر بستر الله، وليتب إلى الله تعالى. . .» وذكر ما فيه، ورواه هلال الخفاف في «جزئه» عن الحسين بن يحيى القطان، عن حفص بن عمرو الربالي - بفتح المهملة والموحدة المخففة وباللام - عن عبد الوهاب الثقفي ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري به إلى قوله : «فليستتر بستر الله» فقط، وصححه ابن السكن، وذكره الدارقطني في «العلل» قال: رُوِيَ عن عبد الله بن دينار مسندًا ومرسلا ، والمرسل أشبه . انتهى .

وأما قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» فقد تقدم في أول هذا الباب وكذا في «شرب الخمر» من حديث أبي هريرة، وهو مروي من حديث غيره أيضًا.

«القاذورة» كل فعل أو قول قبيح يستقذر بين الناس.

قوله في حديث أبي هريرة: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولا ينظر إليهم، ولهم عذاب أليم: شيخ زانٍ...» إلى آخره: «رواه مسلم والنسائي» وكذا ساقه آخر باب الصدق والكذب ثم قال: «رواه مسلم وغيره» وفيه تفصيل؛ فإن مسلمًا رواه عن ابن أبي شيبة، عن وكيع وأبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي حازم، عن أبي هريرة إلى قوله «يزكيهم» قال أبو معاوية: «ولا ينظر إليهم...» إلى آخره، والنسائي (ق١٢٩-ب) رواه عن محمد بن المثنى، عن يحيى القطان، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة ولفظه: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة الشيخ الزان، والعائل المزهو، والإمام الكذاب».

تفسيره «الأساود» بالحيات وأن واحدها أسود هو كذلك، لكن قال أبو عبيد: الأسود العظيم منها وفيه سواد. وقال شمر: هو أخبث الحيات، وربما عارض الرفقة وتبع الصوت.

ذكر في الفصل الذي بعده في قصة الإسرائيلي [الكفل][1] ولا يخفى أنه غير ذي الكفل المذكور مع الأنبياء المعصومين، فإن المذكور هنا اسمه: الكفل من غير إضافة والمذكور في القرآن ذو الكفل مضاف فلا يلتبس في أحدهما بالآخر.

قوله فيه في حديث سهل المعزو إلى البخاري والترمذي: «من يضمن لي» وفيه: «تضمنت له بالجنة» ادعى أن هذا لفظ البخاري، وليس كذلك، إنما لفظه «ضمن له الجنة» ولفظ الترمذي «من يتوكل لي» وفي آخره «أتوكل له بالجنة».

(١) زيادة من «الترغيب» (٣/ ١٩٦) ليستقيم الكلام.

قوله في «**الترهيب من اللواط**» وما معه نقلا عن «شرح السنة» للبغوي: «وروى حماد بن إبراهيم عن إبراهيم . يعني: النَخَعي ». كذا وجد والظاهر أنه خطأ وأنه: «روى حماد عن إبراهيم» فقط ، فإنه حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي تفقه به وروى عنه ، والله أعلم .

قوله: وروى ابن ماجه والبيهقي -كلاهما- عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة حديث «لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأة في دبرها» ثم قال: وعنه أن رسول الله ﷺ قال: «ملعون من أتى امرأة في دبرها» ثم عزاه إلى أحمد وأبي داود. كذا روى النسائي اللفظ الأول لكن بلفظ «أتى» واللفظ الثاني المذكور هو وأبو داود، وكلاهما من طريق الحارث بن مخلد - بوزن محمد - الأنصاري الزرقي -التابعي - عن أبي هريرة في اللفظين .

قوله «طريف» هو بالطاء المهملة لا بالمعجمة .

قوله آخر الباب في حديث علي بن طلق - وهو الحنفي - «لا تأتوا النساء في أستاههنَّ» : «رواه أحمد والترمذي وحسنه ورواه النسائي وابن حبان بمعناه». انتهى . أقول: إن كان اللفظ المذكور للإمام أحمد، وإلا فللترمذي فيه لفظان أحدهما: «إذا فسا أحدُكم فليتوضأ، ولا تأتوا النساء في أعجازهن» والآخر مثله لكن في أوله قصة وفي آخره «فإن الله لا يستحي من الحق» ، وليس عندي هذا المحل من «المسند» ولا ابن حبان ولا «النسائي الكبير» وأما «الصغير» فليس هو فيه ولا ما يقرب منه .

قوله في «**الترهيب من قتل النفس**» في حديث عبد الله بن عمرو : «لزوال الدنيا» : «رواه مسلم» . هذه اللفظة مقحمة بلا تردد يتعين (ق١٣٠-أ) حذفها فليس الحديث في مسلم بلا خلاف، وأين هو فيه؟ كلا بل هذا وأشباهه من طغيان القلم، أو من ذهول الفكرة، والكمال المطلق لله تعالى .

وقوله فيه : «والنسائي والترمذي مرفوعًا وموقوفًا ورجح الموقوف» هذا

يقتضي أن الترمذي هو الذي رواه مرفوعًا وموقوفًا لكونه أخره عن النسائي، وقد رواه النسائي كذلك أيضًا . ثم قال: «وروى النسائي والبيهقي أيضًا من حديث بريدة «قتل المؤمن. . .» إلى آخره ، ثم قال: «وروى (و)[(١)] ابن ماجه عن عبدالله بن عمرو قال: «رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة [ويقول][(٢)] ما أطيبك وما أطيب ريحك وما أعظمك وما أعظم حرمتك . . .» الحديث وفي آخره «أعظم عند الله من حرمتك مالُهُ ودمُهُ» ثم قال: «اللفظ لابن ماجه» الظاهر أنه أراد بقوله «وروى» البيهقي، ولفظ ابن ماجه فيه: «ما أطيبك وأطيب ريحك، ما أعظمك، وأعظم حرمتك» وفيه : «أعظم عند الله حرمة منك مالُهُ ودمُهُ، وأن يظن به خيرًا» وهذه التتمة لابد منها وقد أسقطها المصنف .

قوله في حديث جُنْدب المرفوع : «من استطاع منكم أن لا يحول بينه . . .» إلى آخره المعزو إلى الطبراني مرفوعًا وإلى البيهقي مرفوعًا وموقوفًا، كذا رواه البخاري موقوفًا بمعناه بتقديم وتأخير وعنده «أن لا يحال بينه وبين الجنَّة بملء كفٍّ من دم أهرَاقه فليفعل» ولفظ البيهقي أتم .

قوله في حديث ابن عباس في قاتل النفس: «فيقول الله: تَعَسْت» . أقول في «تعس» فتح العين وعليه اقتصر الجوهري وغيره، ورجحه بعضهم وفيها لُغة أخرى «كسر العين» وعليها جمع واختار الفراء أن يقال للمخاطب: تعست بفتحها تَعِسَ بكسرها .

قوله في حديث عبادة : «من قتل مؤمنًا فاغتبط بقتله» تفسير الراوي الآتي يدل على أنه من «الغبطة» بالغين المعجمة وهو الفرح والسرور، لأن القاتل يفرح بقتل خصمه، وإذا كان المقتول مؤمنًا وفرح بقتله دخل في هذا الوعيد، كذا قال المصنف في حواشي «مختصر السنن» له ثم نقل عن الخطابي أن اللفظة اعتبط

(١) هذه اللفظة ليست في «الترغيب» (٣/ ٢٠٢) ويتعين إثباتها لما بعده ، والله أعلم .
(٢) سقطت من «الأصل» .

بالعين المهملة، وقال: يريد أنه قتله ظلمًا لا عن قصاص، يقال: عبطت الناقة واعتبطتها إذا نحرتها بغير داءٍ أو آفة تكون بها، ومات فلان عبطة إذا مات شابًّا قبل أوان الشيب والهرم .

قوله بعد أن فسر الصرف والعدل: «وتقدم فيمن أخاف أهل المدينة» يعني آخر كتاب الحج؛ لكن أبسط مما هنا .

(ق١٣٠-ب) قوله آخر حديث أبي سعيد: «فيقذفهم في حمراء جهنم» قال الهروي في «الغريبين» في حروف الحاء مع الميم : حمراءُ القيظ: شدة حره، وقال هو والجوهري: «سنة حمراء» أي: شديدة .

ضبطه لفظة «لم يَرَحْ» بفتح الراء، قال القاضي عياض في «المشارق» : أي لم يشمَّهُ، ويقال فيه «لم يرَح» بفتح الراء ولم يُرَح ولم يُرِح بفتح الراء وكسرها وضم الياء وكسر الواو . وأما الجوهري فقال: جعله أبو عبيد من رحب النبي أراحه يعني يرح بفتح الراء قال: وكان أبو عَمرو يقول: لم يرح يجعله من راح النبي يريحه، والكسائي يقول: لم يُرِح - أي بضم الياء وكسر الراء رباعي- بعد. يجعله من أرحت الشيء فأنا أريحه ، والمعنى واحد، وقال الأصمعي: لا أدري هو من رحت أو من أرحت . انتهى ، وسيأتي في آخر «إنجاز الوعد» معنى هذا من كلام المصنف، وقال الخطابي في «غريب الحديث» : أكثر المحدثين يرونه «لم يَرَح» مفتوحة الراء من رحت أروح إذا وجدت الريح . انتهى.

قوله أول «**الترهيب من قتل الإنسان نفسه**» في حديث أبي هريرة : «يتوجأ بها» سقط هنا من لفظ «الصحيحين» : «في بطنه» .

قوله بعده في الرواية الأخرى: «والذي يطعن نفسه يطعن نفسه في النار، والذي يقتحم يقتحم في النار» ثم عزاه إلى البخاري ، إنما لفظه بعد الخنق «والذي يطعنها يطعنها في النار» وهذا آخر الحديث وأما لفظ الاقتحام فهو مقحم فيه بلا شك ولا خفاء عند أهل الفن .

عزوه حديث جابر بن سمرة في الرجل الذي ذبح نفسه بالمشقص إلى ابن حبان، عجيب؛ فالحديث رواه مسلم والأربعة وغيرهم بمعناه من طرق ولفظ مسلم مختصر وهو : «أُتِيَ النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه» وللنسائي نحوه وفيه: «فقال : أما أنا فلا أصلي عليه» ولفظ الترمذي : «أن رجلاً قتل نفسه فلم يصل عليه النبي ﷺ » ليس فيه ذكر المشاقص، وواحدها «مشقص» ولفظ أبي داود: «مرض رجل فصيح عليه فجاء جاره إلى رسول الله ﷺ فقال له : أنه قد مات. قال: وما يدريك؟ فقال: أنا رأيتُهُ. فقال رسول الله ﷺ : أنه لم يمت . قال: فرجع، فصيح عليه فجاءَ إلى رسول الله ﷺ فقال: إنه قد مات. فقال النبي ﷺ : إنه لم يمت. قال: فرجع فصيح عليه فقالت امرأته: انطلق إلى رسول الله ﷺ فأخبره فقال الرجل: اللهم العنه . قال: ثم انطلق الرجل فرآه قد نحر نفسه بمشقص معه، فانطلق إلى النبي ﷺ فأخبره أنه قد مات قال: ما يدريك؟ قال : رأيته ينحر نفسه بمشاقص معه . قال: أنت رأيته؟ قال: إذًا لا أصلي عليه» ولفظ ابن ماجه «أن رجلاً من أصحاب النبي (ق١٣١-أ) ﷺ جرح فأذته الجراحة فدب إلى مشاقص فذبح بها نفسه فلم يصل عليه النبي ﷺ » قال: «وكان ذاك منه أدبًا» .

قوله بعده في حديث ثابت بن الضحاك «من حلف على يمين بملة غير الإسلام» «ومن قتل نفسه بشيء» «وليس على رجل نذر» «ولعن المؤمن» «ومن رمى مؤمنًا بكفر» «ومن ذبح نفسه بشيءٍ عذب به يوم القيامة» كذا أورده هنا وفي «الترهيب من قوله لمسلم يا كافر» ثم قال: «رواه البخاري ومسلم» . يعني بتمامه ثم قال: «ورواه أبو داود والنسائي باختصار» وقال في الموضعين: «والترمذي ولفظه كذا وكذا» ولا خفاء أن في هذا أمورًا يعرف من إشارتنا هنا إلى تخريج الحديث من الكتب الستة مفصلا في السياق والعزو فنقول: رواه البخاري في «كتاب الجنائز» مختصرًا بالحلف بملة غير الإسلام كاذبًا متعمدًا ومن قتل نفسه

بحديدة عذب بها في نار جهنم، ورواه في غيره بتمامه «بالحلف ونذر ما لا يملك، ومن قتل نفسه بشيءٍ في الدنيا عُذِّبَ به يوم القيامة، ومن لعن مؤمنًا فهو كقتله، ومن قذف مؤمنًا بكفر فهو كقتله» ورواه -أيضًا- «بالحلف ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمنًا بكفر» .

ورواه مسلم «بالحلف وقتل الإنسان نفسه ونذر ما لا يملك » ثم رواه «بالنذر ولعن المؤمن ومن قتل نفسه بشيءٍ في الدنيا ومن ادعى دعوى كاذبة ليتكثر بها لم يزده الله إلا قلة» «ومن حلف على يمين صبر فاجرة» كذا الرواية، وتمامه محذوف وهذا السياق وسياق البخاري الأول لم يتنبه لهما المصنف، ثم رواه مسلم من طريق الثوري، عن خالد الحذاء، ومن طريق شعبة، عن أيوب كلاهما عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك لفظ الثوري بالحلف وفيه «كاذبًا متعمدًا» و«من قتل نفسه بشيءٍ عذبه الله في نار جهنم» ولفظ شعبة بالحلف «ومن ذبح نفسه بشيءٍ ذُبِحَ به يوم القيامة» ورواه النسائي بالحلف كاذبًا وقال شيخه الآخر: متعمدًا «ومن قتل نفسه بشيءٍ عَذَبَهُ الله به في نار جهنم» وفي لفظ له: «عُذِّبَ به في الآخرة» وفي لفظ «يوم القيامة» وفي هذا -أيضًا- «نذر ما لا يملك» ورواه ابن ماجه بفصل الحلف فقط وعنده «متعمدًا» ورواه الترمذي في الأيمان والنذور بسند واحد مفرقًا في ثلاثة مواضع . أحدها: بالحلف فقط ، والثاني: بنذر ما لا يملك فقط، ثم رواه في «أبواب الإيمان» بكسر الهمزة بتمامه باللفظ الذي ذكره المصنف هنا وأوله عنده : «ليس على العبد» إلى آخره وهو أتم سياقات الترمذي وقال في كل منها: حسن صحيح .

وأما (ق١٣١-ب) أبو داود فقد ذكر المزي في الأطراف : أنه رواه في الأيمان والنذور عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة عنه: أي بالحلف وقتل نفسه ونذر ما لا يملك، ولكن ذلك في «رواية أبي الحسن بن العَبْد» فقط وأن ابن عساكر لم يذكره فاستدركه عليه.

قلت: ولا هو في روايتنا -أيضًا- ولا رواية ابن عساكر، والمصنف، ولهذا لم يذكره في «مختصره» للسنن بالكلية فإذا عُلِمَ هذا ظهر أن ما هنا وهناك في سياق الحديث وعزوه تلفيق وخلط وإيهام وهذا شيء يطول ويتكرر .

قوله في «الترغيب في العفو عن [القاتل][1] ...» إلى آخر الترجمة في حديث جابر «ثلاث من جاءَ بهنَّ» : «أن الطبراني رواه في كتاب الدعاءِ والمعجم الأوسط»[2] كذا أبو يعلى وابن أبي الدُّنيا وأبو نعيم الأصبهاني .

قوله في حديث أبي هريرة «ثلاث من كن فيه» : «رواه الثلاثة من رواية سليمان بن داود اليمامي عن يحيى - هوَ ابن أبي كثير - عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عنه» .

ساق هنا حديث أنس في الرجلين اللذين جثيا بين يدي رب العزة بتمامه وفي فصل الحساب الآتي ببعضه، ثم عزاه إلى «المستدرك» للحاكم وأنه صحح إسناده، ثم ورك عليه وإلى كتاب «البعث والنشور» للبيهقي، فأمّا عبّاد بن شيبة الحبطي - بتحريك المهملة والموحدة - فقال الذهبي في «الميزان» : ضعيف، وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به من المناكير .

وأمّا شيخه سعيد بن أنس القطعي ، بضم القاف وفتح الطاء - أي: راوي الحديث عن أنس - فقال البخاري في «تاريخه» : لا يتابع عليه . وقد ذكر البيهقي عنه هذا بعد سياق الحديث ثم قال: وقد روى أيضًا عن زياد بن ميمون البصري، عن أنس بن مالك إلا أن زيادًا متروك لا تغني متابعته شيئًا، ثم ساقه إليه قال: «بينما النبي ﷺ قاعد في ملأ من أصحابه، إذْ ضحك أو بكى فقال له أصحابه : يا نبي الله، ما الذي أضحكك أو أبكاك. . .» قال : فذكر الحديث، وإسناده ضعيف . انتهى .

---

(١) في «الأصل» : «القليل» . وهو تحريف ظاهر ، والمثبت من «الترغيب» (٣/ ٢٠٧) .

(٢) في «الترغيب» (٣/ ٢٠٨) : «رواه الطبراني في الأوسط » فقط .

ثم في سياق البيهقي لهذا الحديث زيادة ألفاظ وشيء ساقط من الأصل وهو بعد قوله : «خُذْ لي مظلمتي من أخي» «فقال تعالى: أعطي أخاك مظلمته. فقال : يا رب، لم يبق من حسناتي شيء ، فقال الله للطالب : كيف تصنع ولم يبق من حسناته شيء» وعند البيهقي «ارفع بصرك فانظر في الجنان. فرفع رأسه فقال: يا رب، أرى مدائن من فضة مرتفعة وأرى قصوراً من ذَهَبٍ مكللة باللؤلؤ لأي نبي أو صديق هذا أو لأي شهيد؟ (ق١٣٢-أ) قال: هذا لمن أعطى الثمن - وفيه بعد قوله: «أنت تملكه»: «قال شيخه: ابن عبدان : ذكر كلمة أظنها: قال: بم يارب» وذكرها شيخه العلوي قال: «بعفوك» وفيه: «ثم قال رسول الله ﷺ » وفي آخره: «تصلح بين المؤمنين يوم القيامة».

وكذا رواه أبو بكر بن أبي داود في «البعث والنشور» -أيضًا- وعنده: «لأي» في الكل، وعنده «وَمَنْ يملك ثمن هذا. . . » إلى أن قال: ثم وعنده «فاتقوا الله» وآخره عنده كما عند البيهقي، ورواه أبو يعلى بنحوه وابن أبي الدنيا في كتاب «حسن الظن بالله» بمعناه، وقد أسقط المصنف الألف قبل الواو في قوله: «أو لأي صديق، أو لأي شهيد» وَحَرَّفَ قوله: «أرى مدائن من فضة» فقال: «من ذهب» وهو غلط ظاهر، والله أعلم .

قوله في «**الترهيب من ارتكاب الصغائر والمحقرات**» في حديث سهل بن سعد: «حتى جملوا» هو بالجيم أي جمعوا .

* * *

قوله في «**الترغيب في بر الوالدين...**» إلى آخر الترجمة، وقد ذكر حديث عبد الله بن عمرو «أحيٌّ والداك؟ قال: نعم . قال: ففيهما فجاهد» ثم عزاه إلى الجماعة غير ابن ماجه، ثم ذكر لمسلم رواية أخرى عنه ، ثم ذكر بعده حديثه من أبي داود : «جئت أبايعك على الهجرة وتركت أبوي يبكيان» زاد في مختصره للسنن: وأخرجه النسائي وابن ماجه .

ثم ذكر حديث أبي سعيد «أذنا لك» من أبي داود، ثم قال: وعن أبي هريرة قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ يستأذنه في الجهاد؟ فقال: أحيٌّ والداك؟ قال: نعم . قال : ففيهما فجاهد» ثم قال: «رواه مسلم وغيره» . انتهى . ما ذكره ملخصًا ، ولا شك أن الحديث الأخير وهم فيه وكرره وهو حديث عبد الله بن عمرو الأول بعينه سواءً بسواءٍ، لم يروه مسلم ولا غيره من حديث أبي هريرة .

قوله في حديث أنس «فأنت حاج ومعتمر ومجاهد» ثم عزاه إلى أبي يعلى «والمعجمين» للطبراني، في بعض ألفاظه تتمة «فإذا رضيت عنك أمك فاتق الله وبرها» .

وقوله فيه: «فأبل الله في برها» هو بهمزة قطع رباعي، ولفظ ابن الأثير في «النهاية» : «أبل الله عذرًا في برها» قال: أعطه وأبلغ العذر فيها إليه . المعنى أحسن فيما بينك وبين الله ببرك إياها .

قوله: «تعفُّ نساؤكم وتبركم أبناؤكم» هما بضم الفاء والراء ، وهما في موضع جزم «وتبركم» بفتح المثناة والموحدة .

قوله في حديث أبي هريرة المعزو إلى مسلم: «ثم رَغِمَ أنفه ثم رَغِمَ أنفه» ليس عند مسلم لفظة «ثم» أصلا .

قوله في حديث صعوده المنبر وتأمينه: «ورواه - يعني: ابن حبان - أيضًا

من حديث الحسن بن مالك بن الحُوَيرث، عن أبيه، عن جده وتقدم» أي: في الصلاة على النبي ﷺ .

(ق١٣٢-ب) قوله في حديث أبي هريرة : «بحسن صحابتي» الصحابة هنا بفتح الصاد بمعنى الصُحبة .

قوله في حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص -رضي الله عنه- في رضا الوالدين إلى آخره، كذا في بعض النسخ بتثنية الوالدين في الاثنين، وفي بعضها بإفرادهما، وهو لفظ الترمذي لكن فيه «رضا الرب» و «سخط الرب» وقد رواه من طريق خالد بن الحارث، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد الله ابن عمرو مرفوعًا ، ثم رواه من طريق غُنْدر عن شعبة، قال: ولم يرفعه ، وهذا أصح. قال: وهكذا روى أصحاب شعبة عنه موقوفًا . قال : ولا نعلم أحدًا رفعه غير خالد عن شعبة، وخالد ثقة مأمون . انتهى ملخصًا .

وقوله بعده: «ورواه البزار من حديث عبد الله بن عُمر أو ابن عَمرو ولا يحضرني الآن أيهما ولفظه «رضا الرب في رضا الوالدين . . .» وذكر تمامه، قلت: قد أورده الهيثمي في «مجمعه» عنه من حديث ابن عمر[1] لكن ذكر الوالد بالإفراد في الموضعين قال: وفيه عصمة بن محمد، وهو متروك.

قوله أول «**الترهيب من عقوق الوالدين**» في حديث المغيرة في عقوق الأمهات : «رواه البخاري وغيره» هذا لفظ البخاري في أوائل كتاب الأدب، وكذا رواه مسلم بهذا اللفظ وعنده: «وكره لكم ثلاثًا» وفي رواية أخرى لمسلم: «إن الله حرم ثلاثًا ، ونهى عن ثلاث: حرم عقوق الأمهات، وَوَأد البنات، ولا وهات ونهى عن ثلاث . . .» الحديث .

---

(١) قلت: هو من حديث ابن عمر ، والبزار رواه من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، كما في «كشف الأستار» (٢/٣٦٦ رقم ١٨٦٥) .

قوله : «وعن عبد الله بن عمرو بن العاص «ثلاثة حرم الله عليهم الجنة مدمن الخمر والعاق والديوث» ثم قال: «رواه أحمد واللفظ له والنسائي» هذا بعينه تقدم في شرب الخمر، وذكرنا هناك لفظ النسائي، وأن الحديث من رواية سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، وهنا وقع للمصنف التحريف والوهم فقال: إنه عبد الله بن عمرو بن العاص، وهناك قال: عن عبد الله بن عمرو، وهو الصواب بلا شك .

قوله في حديث أبي هريرة : «ولا يجد ريحه منان» كذا وجد في نسخ هذا الكتاب بتذكير الريح، والذي في مجمع الهيثمي «ريحها»[1] وهو الصواب، وهذا واضح لا يخفى .

قوله أول «**الترغيب في صلة الرحم**» وعكسه، في حديث أبي هريرة «فليصل رحمه» ثم عزاه إلى البخاري ومسلم، وكذا فعل في الضيافة وفي أذى الجار، قال: «أو ليسكت» وهو تساهل في العبارة، وتكثير سواد فلا يعزى إلا إلى البخاري؛ إذ ليس عند مسلم فيه «صلة الرحم» بل أبدلها في رواية بإكرام الجار، وفي رواية بترك أذاه، وفي رواية بالإحسان إليه، وكان ينبغي ذكره هناك لأنه محله .

قوله: «يُنَسأ له: بتشديد السين» أي مع فتح النون، وليس كذلك؛ بل هو بإسكان النون وتخفيف السين، والتشديد إنما هو في النسيان غير (ق١٣٣-أ) المهموز مثل الحديث الذي تقدم في تعاهد القرآن «نسيت آية كيت وكيت بل هو نُسِّي» وهذا كله واضح لا خفاءَ فيه .

قوله في آخر حديث أبي أيوب: «أن تمسك بما أمرت به» كذا وجد؛ وهو سبق قلم، وإنما هو «أمر به» [2].

(١) اللفظة على الصواب في «الترغيب» (٣/ ٢٢١) .

(٢) في «الترغيب» (٣/ ٢٢٤) : «أمرته به» .

عزوه حديث درة بنت أبي لهب إلى كتاب «الثواب» لأبي الشيخ «والزهد» للبيهقي، قد رواه أحمد أيضًا بلفظين أحدهما مختصر وقد أمليناه في هذه الحاشية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث ذكره المصنف كما هنا، واللفظ الآخر لأحمد في أول قصة «وأن رجلا سأل النبي ﷺ وهو على المنبر من خير الناس؟ فقال : أفقههم في دين الله وأوصلهم لرحمه» قال أسود بن عامر شيخ أحمد: وذكر فيه شريك - يعني شيخه - شيئين آخرين فلم أحفظهما. ورواه الطبراني في «الكبير» أيضًا بالقصة نحوه؛ لكن في اللفظين المشار إليهما أن السائل رجل منهم لا دُرة بل هي الراوية للحديث بالقصة وبدونها بخلاف رواية الأصل المذكورة هنا وهناك ففيها أن درة هي السائلة ، والعلم عند الله .

قوله في حديث أبي هريرة: «إن لي قرابة أصلهم ويقطعوني» ضبط الحافظ أبو موسى المديني في «ترغيبه» هذه اللفظة : «ويقطعونِّي» بتشديد النون، أي مع المد، وذكر أن أصلها «يقطعونني» يعني بفك الإدغام مثل قول الله تعالى: ﴿أتحاجُوني﴾[(١)] وكذا ﴿تأمروني أعبد﴾[(٢)] وكذا ﴿أتعداني﴾[(٣)] على قراءة الإدغام فيهن ، وقال أبو البقاء في «إعراب الحديث» له: الصواب ويقطعونني بنونين أو بنون واحدة مشددة؛ لأن هذا الفعل مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والنون الأخرى نون الوقاية قال: ومما جاء من المشدد قوله تعالى: ﴿أتحاجُوني في الله﴾[(١)] .

---

(١) الأنعام: ٨١ . قلت: قرأ المدنيان وابن ذكوان بتخفيف النون، واختلف عن هشام، وقرأ الباقون بالإدغام، كما في «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٥٩-٢٦٠) .

(٢) الزمر : ٦٤ ، قلت: قرأ المدنيان بتخفيف النون، وقرأ ابن عامر بنونين خفيفتين الأولى مفتوحة والثانية مكسورة هذا الذي اجتمع عليه أكثر الرواة في روايتي هشام وابن ذكوان ، واختلف عن ابن ذكوان في حذف إحدى النونين ، وقرأ الباقون بالإدغام كما في «النشر» (٢/ ٣٦٣-٣٦٤) .

(٣) الأحقاف: ١٧ ، وقراءة الإدغام هي قراءة هشام ، كما قال الحافظ أبو العلاء الهمداني في «غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار» (٢/ ٦٥٨) .

ذكره هنا حديث أم كلثوم في «ذي الرحم الكاشح» كذا قدمه في الصدقة، وذكره هنا بمعناه من حديث حكيم بن حزام، وقد رواه أحمد -أيضًا- من حديث أبي أيوب .

قوله بعده في حديث أبي هريرة: «ثلاثة من كن فيه . . .» وفي آخره «يدخلك الجنة» كذا في بعض النسخ وهو الذي في «مجمع الهيثمي» منسوبًا إلى البزار والطبراني وفي بعض النسخ: «يدخلك الله الجنة»[(١)] .

عزوه حديث أبي بكرة في البغي والقطيعة إلى الترمذي وابن ماجه، كذا رواه أبو داود .

قوله في حديث جُبير بن مُطْعم «لا يدخل الجنة قاطع» : «قال سفيان» هو ابن عيينة راويه عند الشيخين والترمذي، وكذا عند أبي داود؛ لكن لم ينسبه المصنف .

قوله في أثناء «**الترغيب في كفالة اليتيم**» وما معه في حديث ابن عباس: «وكنت أنا وهو في الجنة أخوان» كذا وُجد؛ وإنما هو أخوين[(٢)]، وهو ظاهر .

قوله في حديث عمرو بن مالك (ق١٣٣-ب) : «إلى طعامه وشرابه» أسقط المصنف بعده «حتى يغنيه الله» وهو في نفس الحديث ولا أعرف سبب إسقاطه، ويدل عليه سياق اللفظ الذي بعده «حتى يستغني عنه» . وقوله في الحديث المذكور: «رواه أبو يعلى» أي: وهذا لفظه .

قوله في أول «**الترهيب من أذى الجار**» في حديث أبي هريرة الذي أشرنا إليه في صلة الرحم: «فلا يؤذ جاره» في نسختي بهذا الكتاب وبالبخاري وغيرها من النسخ بهما هنا بلا ياء في آخر «يؤذي» وفيه في باب الوصاة بالنساء بإثباتها، قال النووي في «شرح مسلم» : وقع في الأصول - يعني بمسلم - يؤذي بالياء،

---

(١) كذا في «الترغيب» (٣/ ٢٢٧) .

(٢) في «الترغيب» (٣/ ٢٣٠) : إخوانًا .

ورويناه في غير مسلم بحذفها وهما صحيحان فحذفها للنهي ، وإثباتها على أنها خبر يراد به النهي فيكون أبلغ ومنه قول الله تعالى: ﴿**لا تُضار والدة**﴾[(١)] على قراءة من رفع وقوله ﷺ : «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه» ونظائره كثيرة ، انتهى ملخصًا.

قوله بعده وعن أبي شُرَيح الخزاعي «عن النبي ﷺ قال. . .» مثل هذه الرواية الأخرى: «رواه مسلم» ثم قال: وعن عبد الله بن عَمْرو «أن رسول الله ﷺ قال. . .» وذكر مثل الأول إلا أنه قال: «أو ليصمت» ثم قال: «رواه أحمد بإسنادٍ حسن» . انتهى ، هذان الحديثان يوجدان هنا لأنهما يأتيان بتمامهما في أثناء هذا الباب بعينه .

قوله في حديث أبي هريرة : «والله لا يؤمن . . .» مرتين إلى آخره ثم عزاه إلى الشيخين . ثم قال: «وفي رواية لمسلم «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه» ثم ذكر حديث أبي شريح : «والله لا يؤمن - ثلاثًا - قيل: يا رسول الله ، لقد خاب وخسر، من هذا؟- وفي بعض النسخ: من هو؟- قال: من لا يأمن جارُه بوائقه. قالوا: وما بوائِقُهُ؟ قال: شره» . ثم قال: «رواه البخاري» . انتهى ، هذا يقتضي ويوهم أن الشيخين أسندا حديث أبي هريرة الأول هكذا، وأنه عند مسلم بلفظين كما أشار إليه بعده بقوله: «وفي رواية لمسلم» وإنما روى مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: «لا يدخل الجنة. . .» إلى آخره، وأما البخاري فإنه روى حديث أبي شريح عن عاصم بن علي [حدثنا][(٢)] ابن أبي ذئب عن سعيد - وهو المقبري - عنه بتكرير «والله لا يؤمن - ثلاثًا - قيل: يا رسول الله ، ومن؟ قال: الذي لا

(١) البقرة : ٢٣٣ ، وقال ابن الجزري في «النشر» (٢/ ٢٢٧) : قرأ ابن كثير والبصريان برفع الراء، وقرأ الباقون بفتحها، واختلف عن أبي جعفر في سكونها مخففة .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «صحيح البخاري» (١٠/ ٤٥٧ رقم ٦٠١٦) ولابد منها .

يأمن جارُه بوائقه» وأما الزيادة المذكورة هنا في آخره فهي مقحمة بلا ريب، ثم قال البخاري: تابعه شبابه وأسد بن موسى. ثم قال: وقال حُمَيد بن الأسود، وعثمان ابن عُمَر، وأبو بكر بن عياش، وشعيب بن إسحاق، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن أبي هريرة . انتهى، يعني: أن هؤلاء الأربعة الآخرين جعلوا الحديث عن أبي هريرة، وأولئك الثلاثة الأولين جعلوه عن أبي شريح، وقد (ق١٣٤-أ) نقل أبو [معين][1] الرازي عن أحمد أن من سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة يقول فيه: عن أبي هريرة، ومن سمع منه ببغداد يقول: عن أبي شُرَيح. انتهى، قيل: والأكثر قالوا فيه: عن أبي هريرة، لكن الرواية عند البخاري عن أبي شريح أصح، ولم يعز الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» حديث أبي هريرة الأول إلى الإمام أحمد -أيضًا- إنما ساقه نحوه بالزيادة المذكورة فيه هنا من المعجمين «الكبير» و«الأوسط» للطبراني ثم قال: وفيه أيوب بن عتبة .

قوله في حديث معاوية بن حيدة : «وإن اعور[2] سَترته» هو بالعين والراء المهملتين، والعَوَرُ - بفتح الواو - العيب وكل معيب أعور، والأنثى عوراء، ويقال للكلمة القبيحة وهي السقطة: عوراءُ . والعورة: سوأة الإنسان، وكل ما يستحيى منه، وسميت عورة لقبح ظهورها ولغض الأبصار عنها، و(ذكر)[3] ستر العورة، وقال الشاعر:

ليدفع مُعْورٌ عن معور

عزوه حديث أبي شريح في الإحسان إلى الجار إلى مسلم، كذا رواه البخاري أيضًا لكن عنده «فليكرم جاره» وبعده: «فليكرم ضيفه جائزته» وفي آخره: «فليقل خيرًا أو ليصمت» .

---

(١) في «الأصل» : معن . وهو تحريف ، وأبو معين الرازي هو الحافظ الإمام الحسين بن الحسن الرازي ، ترجمته في السير (١٣/ ١٥٤) ونقل كلامه هذا الحافظ بن حجر في الفتح (١٠/ ٤٥٨) .

(٢) في «الترغيب» : أعوز . بالزاي .

(٣) تكررت في «الأصل» .

قوله في «**الترغيب في الضيافة**» في حديث أبي هريرة في استضافة ذاك الرجل المجهود الأنصاري: «رواه مسلم وغيره» كذا رواه البخاري أيضًا بنحوه في موضعين .

قوله في حديث المقدام: «إن شاء قضى» هذا تصحيف ظاهر، وإنما هو «اقتضى» .

قوله «وعن التَّلب» هو ابن ثعلبة بن ربيعة التميمي العنبري صحابي، فروي له عند أبي داود والنسائي حديث واحد في حشرات الأرض، وهو بفتح المثناة الفوقانية وكسر اللام، قال شيخنا ابن حجر في «التقريب» : وبتشديد الموحدة . قال: وقيل بتخفيفها . قال ابن الجوزي في «التلقيح» : وقيل التلب - أي: بكسر أوله وإسكان ثانيه - وكان شعبة وحده يقول بالثاء المثلثة؛ أي: في أوله .

قوله بعده في حديث أبي سعيد : «فما زاد بعد ذلك» هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها «جلس» وهو لفظ «مجمع الزوائد» .

قوله في حديث وفادة عبد القيس: «الصفا والمُشَقر»[1] هو بضم الميم وفتح الشين المعجمة والقاف المشددة آخره راء مهملة، حصن بالبحرين قديم .

قوله في «**الترهيب أن يحتقر المرء ما قدم له**» «ونعم [الإدام][2] الخل»: «في الصحيح» أي: لمسلم .

قوله في «**الترغيب في الزرع وغرس الأشجار المثمرة**» في حديث الرجل الصحابي المبهم «من نصب شجرة . . .» الحديث : «رواه أحمد وفيه قصة و [إسناده][3] لا بأس به» . انتهى، رواه عن عبد الرزاق، عن داود بن قيس الصنعاني -وليس هو الفراء - عن عبد الله بن وهب بن منبه (ق١٣٤-ب) عن

---

(١) تحرفت في «الترغيب» (٣/ ٢٤٣) إلى : «المنتفر» .

(٢) في «الأصل» : الإدم . والمثبت من «الترغيب» .

(٣) في «الأصل» : «إسناد» . والمثبت من «الترغيب» (٣/ ٢٤٥) .

أبيه ، عن فنّج - وهو بفتح الفاءِ والنون المشددة وبالجيم ، اليماني، مصروف، ذكره ابن الجوزي في «تلقيحه» من الأفراد، وأفاد ابن ماكولا في «إكماله» فزاد آخر وهو فيح - باليـاء الساكنة والحاء - ابن نصر المصري قال: يُعرف بفيح، حدَّث عن حسان بن غالب، روى عنه: عبد الله بن أبي سفيان الموصلي انتهى - قال فنج الأول: «كنت أعمل في الدَّيْنَبَاذِ - وهو بفتح المهملة أوله وإسكان المثناة التحتانية بعدها نون وموحدة مفتوحات وآخره ذال معجمة - أعالج فيها فلما قَدِمَ يعلى - وهو ابن أمية الصحابي - أميراً على اليمن جاء معه برجال فجاءني رجل ممن قدم معه ، وأنا في الزرع أصرف الماء فيه، معه في كمه جوز . . الحديث .

قال الشريف الحسيني في «رجال المسند» : الحديث منكر. وقال الهيثمي في «مجمعه» : فنج ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه ولم يوثقه ، وبقية رجاله ثقات. انتهى، وقال الذهبي : فنج مجهول . انتهى، وصحابيه المبهم قال أبو القاسم ابن بشكوال في «مبهماته» : في رواية أنه وبر بن يحنس من الصحابة، وقد ذكره فيهم صاحب «التلقيح» ثم «التجريد» وقال: إنه خزاعي . والله أعلم.

قوله في **أول «الترهيب من البخل والشح»** عن أنس في الاستعاذة من البخل والكسل إلى آخره، ثم قال: «رواه مسلم وغيره» أي هكذا مختصراً ، ورواه أيضًا بنحوه من طريق آخر، ورواه البخاري في الدعوات من غير طريق مسلم بلفظ آخر، وهو مختصر من حديث في قصة خيبر وذكر [صفية] (١) .

قوله: وعن عبد الله بن عَمرو قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: إياكم والظلم. .» الحديث ، وفيه : الفحش والتفحش والشح وأي الإسلام والهجرة أفضل؟ ثم قال: «رواه أبو داود مختصراً والحاكم وصححه على شرط مسلم واللفظ له» كذا هنا عبد الله بن عَمرو -أي :ابن العاص- وهو وهم حصل من خلط حديثين متباينين عن صحابيين كما ستعرفه، فراوي هذا السياق المطول

(١) في «الأصل» : صفته . وهو تصحيف ، والمثبت من «صحيح البخاري» .

المعزو إلى الحاكم هو عبد الله بن عُمر بن الخطاب ، وهو من طريق محمد بن جحادة، عن بكر بن عبد الله المزني عنه، وقد رواه الحسن بن عرفة وغيره عنه بنحوه من هذا الطريق لكن بدون لفظ «خطبنا» في أوله، وبكر التابعي لم يَرْو عن ابن عَمْرو بن العاص، إنما روى عن ابن عمر بن الخطاب، وقد روى عنه في الصحيح وغيره غير هذا الحديث، وقد روى الأصبهاني من طريق المحاملي إلى زيد بن أسلم عن ابن عمر مرفوعًا قوله: «إياكم والخيانة، فإنها بئست البطانة، وإياكم والظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، وإياكم والشح ، فإنه أهلك من كان قبلكم قطعوا به أرحامهم وسفكوا به دماءهم» وأما السياق الذي رواه أبو داود مختصرًا مقتصرًا على ذكر (ق١٣٥-أ) الشح فقط، فراويه عبد الله بن عمرو بن العاص وهو من طريق عمرو بن مُرة عن عبد الله بن الحارث المكتب، عن أبي كثير - وهو زهير بن الأقمر الزبيدي - عن عبد الله بن عمرو قال: «خطب رسول الله ﷺ فقال: إياكم والشح . . .» وذكره [بنحو][1] سياق الأصل في الشح لا غير، ورواه النسائي في «التفسير» من هذا الطريق أتم منه وزاد في أوله «اتقوا الظلم» ورواه في «البيعة» وفي «السير» من الطريق المذكورة -أيضًا- بلفظ «قال رجل: يا رسول الله أي الهجرة أفضل. . .» إلى آخره، فلما رأى المصنف هُنا اتحاد الحديثين وهو مظنة الالتباس وموضع الاشتباه ، وكثيرًا ما يقع ذلك في هذا الكتاب، وإنما الأمر على ما ذكرته مفصلا .

نعم روى البيهقي في «البعث والنشور» مطولا وشيخه الحاكم في المستدرك مختصرًا وصحح إسناده ، من طريق حسين المعلم، عن عبد الله بن بُرَيدة، عن أبي سبرة الهذلي، عن عبد الله بن عَمْرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يحب الفاحش ولا المتفحش، والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى يظهر الفحش والتفحش وقطيعة الأرحام» وعند الحاكم «الرحم وسوء الجوار وحتى يؤتمن الخائن ويخون الأمين» .

(١) في «الأصل» : بنحوه .

قال: «ومثل العبد المؤمن كمثل القطعة الجيدة من الذهب أدخلت النار فنفخ عليها فلم تتغير» وقال البيهقي : «فخرجتْ طيبة ووزنت فلم تنقص» .

قال: «ومثل العبد المؤمن كمثل النحلة أكلتْ طيبًا، ووضعت طيبًا، ووقعت فلم تكسر ولم تفسد» .

وقال: «موعدكم حوضي، وعرضه مثل طوله، وبعده ما بين إيلة إلى مكة فيه أمثال الكواكب أباريق، ماؤهُ أشد بياضًا من الفضة، من وَرَدَهُ فَشَرِبَ منه لم يظمأ أبدًا» وفي أوله وآخره ذكر عبيد الله بن زياد «الحوض» .

وقد رواه الأصبهاني بنحوه وأطول منه وزاد قبل ذكر الحوض في آخره: «والذي نفسي بيده إن أفضل الشهداء المقسطون ، وأفضل المسلمون من سلم المسلمون من لسانه ويده، وأفضل الهجرة من هجر ما حرم الله ورسوله» ومحل ذكره في الترهيب من الفحش وغيره مما هو مذكور فيه مع أن المصنف لم يَسُقه في هذا الكتاب ونحن سقناه هنا لما وقع في ذكر صحابي الحديث .

تفسيره «الشح الهالع» بالمحزن هو مأخوذ من كتاب «الغريبين» للهروي؛ لكن قول المصنف بعده «والهلع : أشد الفزع» بالفاء تصحيف، ولعله من بعض النساخ، وإنما هو الجزع بلا شك وهذا كله واضح .

ذكره في أثناء هذه الترجمة حديث «المؤمن غر كريم والفاجر خبٌّ لئيم» ثم تفسيره له عجيب لا وجه (ق١٣٥-ب) لذكره هنا، وينبغي تحويله، إنما الذي يذكر هنا الشحناء وضده لا المكر والخداع، وقد فسر الخب قبل هذا بالمعنى ثم كرره، وما بالعهد من قدم، وقد قال في حواشي «مختصره للسنن» : الغُر ضد الخُب . وقال : يريد أن المؤمن محمود من طبعه الغَرارة وقلة الفطنة للشر وترك البحث عنه، وليس ذلك منه جهلا ولكنه كرم وحسن خلق. انتهى، وقد أدخل الحديث في المختصر تبعًا لأبي داود في «باب حُسن العشرة» وهنا أدخله في «باب البخل» تبعًا للترمذي، ثم ظهر لي وجه مناسبة ذلك وهو ذكر اللؤم، قال

الجوهري وغيره: اللئيم الدني الأصل الشحيح النفس، وفي «صحيح مسلم» وغيره في حديث موسى والخضر - عليهما الصلاة والسلام - : «فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية لئامًا فطافا في المجالس فاستطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما» وقال قتادة: شر القرى التي لا تضيف الضيف، ولا تعرف لابن السبيل حقه. وقال الأصبهاني : المؤمن الذي يتخدع ، والخب الذي يخدع .

قوله في «**الترغيب في قضاء حوائج المسلمين**» وما معه: «حتى يثبت له حقه» وكذا «حتى يثبتها له» يروى بالتخفيف والتشديد .

ذكره بعده حديث أبي هريرة « من نفسَ عن مسلم» « ومَنْ يسر على مسلم» «ومَنْ ستر على مسلم» «والله في عون العبد» معزوًّا إلى مسلم والأربعة وأن اللفظ للترمذي، أقول: لفظ الأصل هو أحد لفظي الترمذي وأبي داود، وأمّا ابن ماجه فإنه رواه تامًّا لا مختصرًا، وكذا مسلم بنحوه ورواه أبو داود والترمذي تامًّا ومختصرًا ، وقد أشرتُ في أوائل كتاب العلم من هذا الإملاء إلى تخريج هذا الحديث من كُتُب المذكورين وألفاظهم فيه حيث ساقه المصنف بتمامه أول موضع ذكره فيه .

قوله في أواخر الباب في حديث ابن عمر «أي الناس أحب إلى الله» : «رواه الأصبهاني» كذا الطبراني في الثلاثة وفي أوله (أي)[1] الناس أحب إلى الله» «وأي الأعمال أحب إلى الله» وقد سقط هذا الثاني هنا ولابد منه .

ذكر حديث أبي أمامة «من شفع شفاعة»[2] وغالب هذا الكتاب بالمعنى فتنبه وافهم ولا تقلد ، ولا قوة إلا بالله .

* * *

(١) تكررت في «الأصل» .

(٢) لعله سقط شيء من «الأصل» والله أعلم .

قوله في «الترغيب في الحياء» في حديث قرة بن إياس في ذلك وفيه : «إن الحياء والعفاف والعي والعفة من الإيمان» إلى أن قال: «وإن الشح والعجز والبذاء من النفاق» ثم قال: «رواه الطبراني (ق١٣٦-أ) باختصار وأبو الشيخ واللفظ له» قد رواه الطبراني بمثل اللفظ المذكور ليس فيه ذكر العجز وعنده بدل «والعفة من الإيمان»: «العمل»[1] وقد مضى ذكر العفاف أولا فيبقى ذكر العفة تكريراً إن لم يكن تصحيفًا ثم تحققتُ تصحيف «العفة» هنا «بالثقة» وهي بمعنى الوثوق بالله كما هو في «الحلية» من قول عون بن عبد الله: «ألا إن الحلم والحياء والعي والثقة من الإيمان، وإن الجفاء والبذاء والبيان من النفاق» ومما يوضحه الحديث الآتي في الصبر : «ولكن الزهادة في الدنيا أن لا تكون بما في يديك أوثق منك بما في يد الله» والحديث الآخر في الأكل مع المجذوم «كُل ثقةً بالله وتوكلا عليه» وغير ذلك .

قوله: «وعن زيد بن طلحة بن ركانة» يوجد في بعض نسخ «الترغيب» و«الموطأ» «يزيد» وفي بعضها «زيد» وهو الصواب الذي ذكره ابن الأثير في «جامعه» رواه مالك في «الموطأ» عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرقي، عنه يرفعه. قال ابن عبد البر في كتابه «التقصي لمشايخ مالك في الموطأ»: هذا الحديث مرسل عند الجمهور - يعني: أكثر الرواة عن مالك؛ لكون زيد بن طلحة ابن ركانة رفعه - قال: وقد أسنده بعض الرواة عن مالك .

عزوه في «الترغيب في الخلق الحسن» حديث أبي ذر : «لا عقل كالتدبير» إلى سياق ابن حبان المطوَّل، هكذا رواه ابن ماجه مختصراً .

قوله في حديث أبي أمامة «أنا زعيم ببيت» : «أنه رواه الترمذي وتقدم لفظه» أي في أوائل الكتاب في [المراء][2] قبل الطهارة .

---

(١) زاد بعدها في «الأصل» : والعمل العجز . وهي زيادة مقحمة .

(٢) تحرفت في «الأصل» إلى : المرأة .

قوله في أسامة بن شريك الصحابي : «فقد روى عنه زياد بن علاقة وابن الأقمر - أي: علي - وغيرهما» قال ابن الأثير في «جامعه» : اشتهر بالرواية عنه زياد بن علاقة، وروى عنه علي بن الأقمر، وحبيب بن ثابت . انتهى .

قوله أول «**الترغيب في طلاقة الوجه**» حديث أبي ذر المعزو إلى مسلم: «بوجهٍ طليق» كذا وُجد في أكثر نسخ «الترغيب» والموجود في نسخ مسلم «طلق» وكذلك في نسختي بالترغيب، قال النووي في «شرحه» : رُوي على ثلاثة أوجه إسكان اللام وكسرها وبزيادة ياءٍ. قال: ومعناه سهل منبسط .

قوله بعد ذكر حديث جابر «كل معروف صدقة، وإن من المعروف...» إلى آخره : «رواه أحمد والترمذي وصدره في «الصحيحين» من حديث حذيفة وجابر» ليس كذلك إنما رواه البخاري منفردًا به عن مسلم (ق١٣٦-ب) من حديث جابر مختصرًا وليس هو من حديث حذيفة عند واحد منهما فيتعين إفراد الصحيح وإسقاط ذكر حذيفة .

قوله في «**الترغيب في إفشاء السلام**» في حديث [الزبير][1] : «دب إليكم داء الأمم» وفي آخره «أفشوا السلام بينكم» ثم عزاه إلى البزار وذكره في الحسد نحوه بدون السلام، ثم عزاه إلى البزار والبيهقي وغيرهما وقال في الموضعين: «بإسناد جيد» . هذا الحديث رواه الترمذي من طريق حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد بن هشام المعيطي ، أن مولى للزبير حدَّثه، أن الزبير حدثه. قال المزي في «الأطراف» من زيادته: تابعه علي بن المبارك، وشيبان ابن عبد الرحمن، عن يحيى ، ورواه موسى بن خلف العمي، عن يحيى فقال: عن يعيش مولى الزبير، عن الزبير ، ورواه هشام الدستوائي، عن يحيى، عن يعيش بن الوليد - المتقدم - عن الزبير لم يذكر بينهما أحدًا . انتهى ، وذكر في

(١) تحرفت في «الترغيب» إلى : ابن الزبير .

«التهذيب» من الرواة عن الزبير مولاه أبا حكيم، ورمز عليه علامة الترمذي، وقال شيخنا ابن حجر في «تقريبه» : اسم [المولى][1] خباب، سماه الطبراني، والله أعلم .

قوله في أواخر الباب: وعن ابن عُمر حديث «أربعون خصلة» ثم قال: «رواه البخاري وغيره» أخرجه هو وأبو داود من طريق الأوزاعي، عن حسان بن عطية - وهو المذكور في أثنائه - عن أبي كبشة السلولي، عن عبد الله بن عمرو - وهو ابن العاص- كذلك هو عندهما وفي «مختصر السُّنن» للمصنف في نفس الحديث لاشك فيه، وقوله هنا: «ابن عُمَر» وَهْمٌ ظاهر .

قوله في أول (الفصل)[2] الذي بعده المعقود للقيام في حديث سيدنا معاوية المعزو إلى أبي داود والترمذي ، وفي أوله قصة حذفها المصنف وأوهم المغايرة بين سنديهما وهو من طريق واحد لكن لفظ أبي داود: «مَنْ أحب أن يَمْثل له الرجال» ولفظ الترمذي : «مَنْ سرة أن يتمثل له النَّاسُ قيامًا» ويَمْثُل بفتح الياء وإسكان الميم وضم المثلثة أي: ينتصبوا يقال : مثل يمثل مثولا فهو ماثل إذا انتصب قائمًا، بوزن قعد يقعد قعودًا فهو قاعد، ومنه قيل لمنارة السراج: ماثلة، وفي قصة الشاب المعيطي المجتاز بين يدي أبي سعيد الخدري وهو يصلي «فمثَلَ قائمًا» رواه مسلم بهذا اللفظ ، وفي رؤيا عاتكة قبل مسير المشركين إلى بدر «رأيت راكبًا مَثَلَ به بعيره مرتين» كما في السيرة النبوية، وفيها ومثل عدو الله -يعني: إبليس- فذهب ، وفي قصة مالك بن دينار وتوبته بسبب ابنته التي ماتت صغيرة: «حتى مَثُلَتْ بين يدي» وقد أخذ المصنف لفظة «يتمثل» من الترمذي وأول الحديث من أبي داود تلفيقًا وليس بجيد، ونقل الشيخ محيي الدين النووي في «جزئه الذي صنفه في القيام» عن جزء الحافظ أبي موسى

---

(١) سقطت من «الأصل» : وأثبتها من «التقريب» .

(٢) لم يفرد هذا الفصل في «الترغيب» بل جمعه مع إفشاء السلام .

المديني فـي ذلك ما قدمناه أن رواية أبي داود «يمـثل» ونقل قريبًا عن أهـل اللغة أصل تصريفها (ق١٣٧-أ) بنحو ما ذكرناه وأن رواية الترمذي «يتمثل» لكن قال: إنها أكثر الروايـات يعني التي وردت في لفظ الحديـث وهي المذكورتان، ورواية ذكرها الخطابي «من أحب أن يستجم له الرجال» ورواية ذكرها ابن قتيبة والهروي والبيهقي في «مدخله» : «مَنْ أحب أن يسخـر له بنو آدم قيامًا» لكن كيف تكون أكثر الروايات ولم يتعرض لها المديني ولا غيـره من أهل الغريب واللغة بالكلية، إنما ذكروا يمثل بالتخفيف من المثـول الذي هو الانتصاب، وعليها شرحوا وذكروا التمثل يعني التصور والتشبه، والتمثل بالشعر، ونحو ذلك ، والله أعلم .

ذكره بعده حديث أبي أمامة «لا تـقوموا كما تقوم الأعاجم» معزواً إلى أبي داود وابن ماجه، وأن إسناده حـسن، فيه أبو غالب يعني تابعـيه، ثم ذكر اسمه والخلاف فيه، وأن الغالب عليه التوثـيق، وأنه صحح له الترمذي وغيره. أقول: يتعين عزوه إلى أبـي داود وحده؛ فإن هذا لفظه، وأبو غالب المـذكور في سنده عنده فـقط ، رواه من طريق مسـعر، عن أبي العَنْـبَس - بفتح العـين والموحدة وإسكان النون بينهـما آخره سين - عن أبي العدبس - بفتح المهمـلتين المخففتين والموحدة المشددة آخره مهملة أيضًا - عن أبي مرزوق ، عن أبي غالب، عن أبي أمامة به . وأما ابـن ماجه فلفظه فيه : «وهـو متكئ على عصا فـلما [رأيناه][1] قمنا فقال: لا تفعلوا كما يفعل أهل فارس بعظمائها» وزاد فيه «قلنا : يا رسول الله، لو دعوت الـله لنا . . .» إلى آخره ، وقد رواه من طريق مـسعر -أيضًا- لكـن عن أبي مـرزوق، عن أبي الـعدبس، عـن أبي أمامـة به. قال المِزي في «الأطراف» - بعد أن أطرفه هكذا منه- من زيادته على ابن عساكر: كذا عنده ، وهو وهم . وقال في «التهذيب» : وهـو خطأ، والصواب الأول - يعني: رواية أبي داود- ووقع في بعض النسخ المتـأخرة منه عن أبي مرزوق ، عن أبي وائل،

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «سنن ابن ماجه» (٢/ ١٢٦١ رقم ٣٨٣٦) .

عن أبي أمامة، وهو وهم [ممن][1] دونه، انتهى، وقال في «التهذيب»: وهو خطأ -أيضًا . وقال الذهبي في ترجمة أبي مرزوق التجيبي من «الميزان» بعد ذكره أنه في ابن ماجه عن أبي مرزوق، عن أبي العدبس، عن أبي أمامة: وهذا غلط وتخبيط، قاله في بعض النسخ كذا وكذا . وكأنه أخذه من كلام شيخه المزي لكن حصل له في الثاني تحريف، وأما الشيخ محيي الدين النووي فنقل في «جزئه الذي في القيام» - بعد أن ساقه من ابن ماجه عن مسعر، عن أبي مرزوق، عن أبي وائل، عن أبي أمامة - عن ابن عساكر أنه قال: هكذا هو في نسختي، قال المملي: وكذا في نسخنا، وأنه قال: هو وَهْمٌ، والصواب الأول يعني [رواية][2] أبي داود. انتهى، وكأن المزي لم يطلع على هذا، والعلم عند الله، والحاصل أن أبا غالب لا ذكر له في سند ابن ماجه على كلتا الروايتين، وقد قال صاحب «الميزان»: أبو العدبس فيه جهالة. وأبو مرزوق (ق١٣٧-ب) قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به. وأبو غالب فيه شيء ضعفه النسائي، وقال ابن حبان: لا يحتج به. وقد صحح له الترمذي . انتهى، يعني حديثه عن أبي أمامة «ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل» الذي ذكره المصنف آخر كتاب العلم في «الترهيب من المراء والجدال» قال الترمذي فيه: حديث حسن صحيح . وقد بينته هناك لكون غالب نسخ «الترغيب» وقع فيها نسبة روايته إلى أبي هريرة تصحيفًا، وذكرت الأحاديث التي في «السنن» من رواية أبي غالب عن صاحبه أبي أمامة، وفي بعضها قال الترمذي: حسن غريب. وفي بعضها قال: حسن . مبرهنًا على أن الحديث المشار إليه من رواية أبي أمامة الباهلي، كالحديث المذكور هنا، فليراجع ذلك من أوائل هذا الإملاء .

(١) في «الأصل»: من . والمثبت من «تحفة الأشراف» (٤/ ١٨٣ رقم ٤٩٣٤) .
(٢) تحرفت في «الأصل» إلى: راويه .

وأما قول المصنف هنا أنه صحح له غير الترمذي. فلا أعلمه[١] ، ونقل ابن عبد البر في ترجمته من كتابه «الكنى» عن ابن معين أنه قال فيه: صالح الحديث. وعن أبي حاتم الرازي أنه قال: لا يحتج به. ولهذا قال النووي في «جزئه المشار إليه في القيام»: إن هذا حديث مضطرب، ورواته مجهولون. ونقل عن أبي بكر ابن أبي عاصم وأبي موسى المديني أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به.

وأما اسم أبي غالب المذكور فالمشهور حَزَوَّر بفتح الحاء المهملة والزاي المعجمة المخففتين والواو المشددة آخره راء مهملة بوزن العَدبس، وعليه اقتصر الترمذي في الثلاثة المواضع التي روى حديثه فيها وغيره من الأئمة، وبه ذكر صاحب «الميزان» في الأسماء ثم أعاده في الكنى، وقيل: اسمه سعيد بن حَزّور أو الحزور - بالتنكير والتعريف - وقيل: اسمه نافع ، والله أعلم .

قوله أوائل **«الترغيب في المصافحة»** : «أبو بلج اسمه يحيى بن سُلَيم، ويقال يحيى بن أبي سليم، ويأتي الكلام عليه وعلى الأجلح واسمه يحيى بن عبد الله أبو حجية» في بعض النسخ: ويقال: يحيى بن أبي سُلَيم وفي أكثرها بدله «ابن أبي الأسود»[٢] وكلاهما صحيح، فإنه قيل في والد أبي بلج «سُلَيم» أو «أبو سُلَيم» و «أبو الأسود» وقد ذكر المصنف الثلاثة في حواشي «مختصر السنن» ، واقتصر آخر الكتاب في ترجمته على «سُلَيم أو أبي سُلَيم» وهو مقصوده في الإحالة .

«وحُجية»[٣] بالمهملة ثم الجيم المصغر .

قوله: «إلا ميمون المَرئي» صوابه «ميمونًا» فإنه مصروف «والمَرَئي»[٤] بفتح الميم والراء وكسر الهمزة منسوب إلى امرئ القيس .

---

(١) قلت: صحح له الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٤٨) حديث «ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتو الجدل» .
(٢) كذا وقع في «الترغيب» (٣/ ٢٧٠) .
(٣) تصحفت في «الترغيب» (٣/ ٢٧٠) إلى : «حجبة» بالباء الموحدة .
(٤) تحرف في «الترغيب» (٣/ ٢٧٠) إلى : «المرادي» .

قوله : أول «**الترهيب أن يطلع الإنسان في دار قبل أن يستأذن**» في حديث أبي هريرة «من اطلعَ في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقؤا عينه» : «رواه البخاري ومسلم» ليس كذلك؛ إنما هذا لفظ مسلم فقط، ولفظه الآخر وهو لفظ البخاري : «لو اطلع في بيتك أحدٌ ولم تأذنْ له فحذفته بحصاةٍ ففقأت عينه ما كان عليك من جناحٍ» .

(ق١٣٨-أ) قوله في «**الترهيب أن يتسمع حديث قوم**» في حديث ابن عباس «أن ينفخ فيه الروح» كذا وُجدَ بالتذكير وإنما هو بالتأنيث[١] وليس عند البخاري لفظة «الروح» ولا عند أبي داود في هذا الحديث .

قوله في «**الترغيب في العزلة**» : «مَرِجَتْ» هو بكسر الراء .

قوله في «**الترهيب من الغضب**» في الرجل الذي وقع بأبي بكر: «من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري» . ووقع في النسخ بدل «عجلان» «غيلان»[٢] وهو تصحيف قبيح بلا شك ولا خفاءٍ، وهو مذكور في أبي داود في موضعين «ابن عجلان» وفي «الأطراف» لابن عجلان عن المقبري عدة أحاديث منها هذا، وليس في الكُتُب الستة من اسمه محمد بن غيلان، ورأيت في «مختصر السُّنن» للمصنف بعد ذكر هذا بإسناده «محمد بن غيلان وفيه مقال» لكن ضرب عليه ، وهذا كله غير ملتبس عند أهل الفن .

قوله في حديث أبي سعيد الطويل في الخطبة النبوية: «ألا فاتقوا الدُّنيا» في بعض النسخ «فاتقوا الله» والصواب الأول، وسيأتي الكلام عليه في الزهد في الدنيا استطرادًا في شيءٍ وقع للمصنف هناك، إن شاء الله تعالى.

ذكر هنا حديث معاذ بن أنس - وهو الجهني- : «مَنْ كظم غيظًا دعاه الله على رءوس الخلائق» . سقط هنا «يوم القيامة» ولابد منها، وفاته ما رواه أبو داود

---

(١) هو في «الترغيب» (٣/ ٢٧٤) : «فيها» بالتانيث على الصواب .

(٢) كذا وقع محرفًا في «الترغيب» (٣/ ٢٧٨) .

بعده منفردًا به نحوه من طريق ابن عجلان، عن سُوَيد بن وهب - قال شيخنا ابن حجر في «تقريبه» : هو مجهول. وقال الذهبي في «ميزانه» : تابعي ما روى عنه سوى ابن عجلان - عن رجل من أبناء الصحابة، عن أبيه نحوه. إلا أنه قال بدله: «ملأهُ الله أمْنًا وإيمانًا» وزاد: «ومن تركَ لبس ثوب جمال» «ومن زوَّج لله» والأخير أخلَّ به، والثاني ذكره في ترك الترفع في اللباس وهناك أتممته وزدته بيانًا .

قوله في حديث أبي ذر «إذا غضب أحدكم . . .» : «وقد رواه أبو داود أيضًا عن داود -وهو ابن أبي هند- عن بكْر» هو ابن عبد الله المُزَني .

قوله : «وعن سليمان بن صرد «استب رجلان . . .» إلى آخره، ثم قال: «رواه البخاري ومسلم» إنما هذا لفظ مسلم ، ولفظ البخاري أخصر منه، و«صُرَدٌ» مصروف غير معدول .

ثم ذكر بعده حديث معاذ بن جبل في معناه من أبي داود وغيره واللفظ له وفي آخره «فأبى ومَحِك» . ولم يضبط هذه اللفظة المشكلة التي تتصحف بـ«ضحك» وكذلك هي موجودة في النسخ مصحفة من النساخ(١) ، وإنما هي محك بالميم، وقد ذكر المصنف في حواشي «مختصره للسُّنن» ضبطها وتفسيرها فقال: «المحك» : «اللجاج» وقد محك - بكسر الحاء- يمحك وأمحكه غيره، وهو رجل مماحك، والمماحكة: الملاجة . انتهى كلامه ، وقد أخذه من «صحاح الجوهري» لكن توهم في ماضيه أنه بكسر ثانيه ، ومقتضاه عنده أنه بفتح مضارعه وإنما هو (ق١٣٨-ب) بالفتح في الأول وبالضم في الثاني(٢) وزاد: وأمحكه غيره، وقال: وهو رجل مماحكٌ ، وأسقط مَحِكَ بكسر الحاء، زاد صاحب «القاموس» ومحكان ومتمحك، وتماحكا: تلاجَّا ، ورجل [مِمْحك](٣)

(١) كذا هي مصحفة في «الترغيب» (٣/ ٢٨٠) .
(٢) تعقبة الإمام السندي فكتب: الذي في «القاموس» : كمنع ، ومقتضاه وبالفتح في الثاني .
(٣) في «الأصل» : متمحك والمثبت من «القاموس المحيط » .

في الغضب وقد [أمحك][(١)] انتهت زيادة «القاموس» بنقص منها ، وقال ابن فارس في «المجمل»: المحِك: التمادي واللجاج ، وقد تماحك الخصمان .

قوله في «**الترهيب من التهاجر**» في حديث «اتركوا هذين حتى يصطلحا»: «أن اللفظ لمسلم» ليس كذلك فإنه رواه من [طرق][(٢)] هذا أحدها ولفظه رفعه مرة قال: «تعرض الأعمال في كل يوم خميس واثنين» إلى أن قال: «فيقول: اتركوا هذين حتى يصطلحا ، اتركوا هذين حتى يصطلحا» وفي لفظ آخر له فيقال: «اتركوا أو اركوا هذين حتى يفيئا » وفي لفظ آخر «أنظروا هذين حتى يصطلحا مرتين» وقوله في اللفظ الأول «ارْكُوا» هو بالراء الساكنة وضم الكاف، والهمزة في أوله همزة وصل أي أَخِّرُوا، يقال: ركاه يركوه ركوًا إذا أخره . قال صاحب «التحرير» : ويجوز أن يُروى بقطع الهمزة المفتوحة من قولهم: أركيت الأمر إذا أخرته . وذكر غيره أنه روي بقطعها ووصلها، هذا كلام النووي في «شرح مسلم» وعبارة «المشارق» : «أركوا» بضم الهمزة وهو بمعنى الرواية الأخرى «انظروا» قال: وقيل: «أركاه» -أيضًا- رباعي ، وقد ضبطه بعضهم «أركو» بفتح الهمزة على هذه اللغة، قال: وقد جاءَ في رواية السمرقندي والسجزي «اتركوا» مفسرًا وفي «الموطأ» : «اتركوا أو اركوا» على الشك . انتهى .

قوله في «**الترهيب من قوله لمسلم يا كافر ونحوه** » في حديث ثابت بن الضحاك «مَنْ حَلَفَ على يمين بملة، ومن قتل نفسه، وليس على رجل نذر، ولعن المؤمن، ومَنْ رمى مؤمنًا، ومَنْ ذبح نفسه بشيءٍ» : «رواه البخاري ومسلم» يعني هكذا بتمامه . ثم قال: «ورواه أبو داود والنسائي باختصار والترمذي ولفظه: «ليس على المرءِ نذر . . .» إلى آخره ، كذا وقع له في «قتل الإنسان نفسه» السابق في بابه في سياق الحديث وعزوه ، خصوصًا عزوه

---

(١) في «الأصل» : امحك . والمثبت من «القاموس المحيط » .

(٢) في «الأصل» : طريق . والمثبت هو الصواب الذي يقتضيه السياق .

الحديث إلى أبي داود وليس في «مختصر السنن» له ولا في «الأطراف» لابن عساكر الذي ينقل منه، نعم استدركه عليه المِزي وأنه في رواية أبي الحسن بن العبد . قلت: وفيه الحلف وقتل النفس ونذر ما لا يملك، ولم يروه الترمذي مختصرًا كما توهمه المصنف في هذا الكتاب حيث ذكره وأوهمه وأول لفظ الترمذي الذي ساقه هنا وفي قتل الإنسان نفسه: «ليس على العبد» لا «على المرء» ولفظه أيضًا : «عذبه الله» كما هناك لا «عُذِّبَ» كما هنا، وقد خرجت هناك هذا الحديث من الكتب الستة مفصلا ملخصًا حتى يُعرف الصواب في سياقه وعزوه، وإن غالب هذا الكتاب على هذا الأسلوب، ولا يمكن التنبيه على الشيء كلما تكرر .

قوله في «**الترهيب من السباب واللعن...**» إلى آخر الترجمة، في خامس حديث: «وعن عبد الله» هو ابن مسعود المراد عند الإطلاق (ق١٣٩-أ) لشهرته.

قوله بعده «وعن أبي جُري جابر بن سُلَيم» هذا هو المشهور في اسمه صححه البخاري، وقال ابن عبد البر : إنه الأكثر، وقيل: اسمه سُلَيم بن جابر «وجُري» : بضم الجيم وفتح الراء المخففة وتشديد الياء تصغير جِرْو - بكسر أوله وإسكان ثانيه - وهو ولد الكلب .

قوله بعده في حديث عبد الله بن عَمْرو في لعن الرجل والديه: «رواه البخاري وغيره» كذا رواه مسلم وأبو داود والترمذي ، وقد عزاه المصنف إليهم في «عقوق الوالدين» السالف وكأنه اكتفى هنا .

قوله : «جُرْمُوز» هو بضم الجيم والميم بينهما مهملة ساكنة وآخره معجمة.

قوله في حديث أبي هريرة في قذف المملوك : «رواه البخاري ومسلم والترمذي» كذا أبو داود لكن أغفله هنا وفي «النفقة» .

وأغفل حديث أبي ذر مرفوعًا « من زَنَّى أَمَةً لم يرها تَزْني جلده الله يوم

القيامة بسوط من النار» رواه أحمد ، قال الجوهري: زنَّاه - يعني: بفتح الزاي وتشديد النون بلا همز - تَزْنية . أي: قال له : يا زاني .

وأغفل -أيضًا- ما رواه البزار والطبراني من طريق ليث - وهو ابن أبي سُليم- عن أبي إسحاق- وهو السبيعي - عن صلة بن زفر ، عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: «إنَّ قَذْفَ المُحْصَنَة يَهْدِمُ عَمَلَ مائة سنة» ورُوي موقوفًا على حذيفة.

قوله أول «**الترهيب من سب الدهر**»: «قال رسول الله ﷺ : يسب. . .» سقط هنا لفظة : «قال الله»[١] وهي في «الصحيحين» ، نعم هو هكذا بهذا اللفظ وبلفظ آخر نحوه في «مسند الإمام أحمد» و «سنن أبي داود» ولكن لفظه: «يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر ، بيدي الأمر، أقلب الليل والنهار» وكذلك هو في أحاديث أخر عند البخاري وغيره .

قوله فيه : «يسب بنو آدم» هذا لفظ البخاري في الأدب، وفي بعض نسخ «الترغيب» «ابن» وهو لفظ مسلم ، واللفظ الذي عزاه إلى أبي داود والحاكم، هو للحاكم دون أبي داود، ثم فسر المصنف معنى الحديث بما في الأصل، وقد عزا معناه دون ذكر الاستمطار بالأنواء في «حواشيه» على السنن إلى الخطابي يعني: في «المعالم» -وأنه [قال][٢] وكان ابن داود ينكر رواية أصحاب الحديث هذا الحرف مضموم الراء . . . إلى آخر توجيهه النصب . قال الخطابي : والمعنى الأول هو وجه الحديث ومعناه . قلت: وابن داود المذكور هو أبو بكر محمد بن داود الظاهري، مشهور هو وأبوه رضي الله عنهما .

واللفظ الأخير نسبه المصنف إلى البيهقي. لا أدري في أي كتبه هو[٣] ، والذي رواه في كتاب «الأسماء والصفات» من طريق عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن همام ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «قال الله -عز

(١) هي ثابتة في «الترغيب» (١/ ٢٨٩) .
(٢) تحرفت في «الأصل» إلى : قلل .
(٣) قلت: هو في «شعب الإيمان» (٩/ ٤٤٧ - ٤٤٨ رقم ٤٨٦٦) .

وجل-: لا يقل ابن آدم : يا خيبة الدهر . فإني أنا الدهر أرسل الليل والنهار ، فإذا شئت قبضتهما» وهكذا روى مسلم نحوه ، لكن موقوفًا على أبي هريرة، عن عبد بن حُميد، عن عبد الرزاق، عن مَعْمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة قال : «قال الله -تبارك (ق١٣٩-ب) وتعالى- : يؤذيني ابن آدم يقول: ياخيبة الدهر. فلا يقولنّ أحدكم: يا خيبة الدهر. فإني أنا الدهر أقلب ليله ونهاره فإذا شئت قبضتهما» والمصنف عطف بعض هذا اللفظ على اللفظ الأول المرفوع، فقال وفي رواية: «أقلب ليله ونهاره، فإذا شئت قبضتهما» ثم قال: «رواه البخاري ومسلم وغيرهما» ولم يبين أنه موقوف ولا لمسلم وحده، وقال: «وإذا» وإنما لفظه «فإذا» وكل ذلك ليس بجيد . ثم قال البيهقي : قال الشافعي - رحمه الله- في رواية حرملة : تأويله - والله أعلم: - أن العرب كان شأنُها أن تَذم الدهر وتسبه عند المصائب التي تنزل بهم من موت أو هرم أو تلف مال أو غير ذلك فيقولون : إنما يهلكنا الدهر - وهو الليل والنهار- فيقولون: أصابتهم قوارع الدهر، وأبادهم الدهر. فيجعلون الليل والنهار اللذين يفعلون ذلك، فيذمون الدهر بأنه الذي يُفْنينا ويفعلُ بنا فقال رسول الله ﷺ : «لا تسبوا الدهر» على أنه الذي يُفنيكم والذي يفعل هذه الأشياء فإنكم إذا سببتم فاعل هذه الأشياء فإنما تسبونَ الله - عز وجل - فإن الله -عز وجل- فاعل هذه الأشياء». انتهت عبارة إمامنا الشافعي ، وإنما سقتها للتبرك بها .

قوله في أثناء «**الترهيب من ترويع المسلم**» : «خَفَقَ الرجل : أي نعس» هذا تجوز في العبارة، والذي قاله الجوهري وغيره من أهل اللغة: خَفَقَ الرجلُ إذا حرك رأسه وهو ناعِس. وقال أبو زيد: خفق برأسه من النعاس: أماله .

قوله في «**الترغيب في الإصلاح بين الناس**» في حديث أم كلثوم «ليس بالكاذب مَنْ أصلح بين الناس» : «رواه أبو داود» هذا عجيب فقد رواه بنحو هذا اللفظ: البخاري ومسلم والترمذي والنسائي.

قوله في حديث عبد الله بن عـمرو «أفضل الصدقة: إصلاح ذات البين» : «أن في إسناده الأفريقي وحديثه [هذا][(١)] حسن كحديث أبي الدرداء المتقدم» كذا في النسخ كحديث أبي الدرداء بالكاف وإنما هو بحديث لكن طولت الباء[(٢)].

قوله في «**الترهيب من النميمة**» : «حتى رعد» هو مبني للمفعول لا يقال إلا كذلك .

قوله : «عن شهـر ، عن أسماء» شهر هو ابن حوشب، وأسـماء هي بنت يزيد، وهذا كله واضح .

قوله في «**الترهيب من الغـيبة والبهت**» في حديث أبي هريرة «من أكل لحم أخيـه» وفي آخره «ويضـج» : «أن أبا الشيـخ عنده يصـيح» أي: من الصـياح، والأول من الضجيـج، والظاهر أن «يصيح» مصـحفة من «يضج» لقربـها منها، والله أعلم .

عزوه حديث أبي هريرة في رجم الأسلمـي - وهو سيدنا «ماعزٌ» رضي الله عنه - (ق١٤٠-أ) والنيل من عرضه إلى ابـن حبان عجيبٌ ، فقد رواه أبو داود والنسائي -كلاهما- في الرجم بطوله ، وقد ذكره المصنف في «مختصره» للسنن كذلك، وغفل هنا .

قوله: «وعن يعلى ابن (سَيَابة)[(٣)]» السَّيَابة بفتح المهملة والياء الأخيرة المخففة وبالموحدة بوزن السحـابة هي البلحة قاله الجوهري وغيره، ويـعلى هذا صحابي مشهور ثقفي، وسيابة: أمه في قول ابن مـعين وغيره، نُسِبَ هنا إليها، وهو ابن مُرة -أيضًا- ينسب إلى أبيه ، ولا شك ولا خـلاف في فتح سين سَيابة ، حيث وقعت وقد نص على فتحها ابن الأثير وغـيره، ولهذا ضبطتها خوفًا من الاغترار

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٣/ ٢٩٢) .
(٢) في «الترغيب» (٣/ ٢٩٢) : لحديث . باللام ، وهو الصواب .
(٣) تصحفت في «الترغيب» إلى : شبابة .

بما وقع لشيخنا الحافظ ابن حجر في مختصره «تقريب التهذيب» و «تحرير المشتبه» من ضبطها بالكسر فإنه خطأ، لا يقلد فيه فاحذره، ووقع له أيضًا في كنيته وهي أبو المرازم أنه بضم ميمها الأولى، وإنما هي مفتوحة كما قاله صاحب «جامع الأصول» فاستفده، وانظر كيف وقع له في «التقريب» في سطر وهمان .

تفسيره «ردغة الخبال» بعصارة أهل النار ، قال الجوهري: الردَغة بالتحريك والتسكين الماء والطين والوحَلُ الشديد . وقال ابن الأنباري : أصل الردغة الوحَل من الرمل وغيره ، يصعُبُ سلوكه، والخبال: الجنون . وقال المصنف في حواشي «مختصر السنن» : الخبال في الأصل: الفساد، ويكون في الأفعال والأبدان والعقول، والخبل بالتسكين: الفساد، والخبل بالتحريك: الجنون .

قوله في أوائل «**الترغيب في الصمت**» في حديث عقبة بن عامر: «أمسك عليك لسانك» كذلك ذكر المصنف هذه اللفظة هنا ، وفيما سيأتي في «البكاء من خشية الله» وإنما هي «أملِكْ» وقد ذكرها كذلك فيما تقدم في العُزلة وذكر في الثلاثة المواضع معه حديث «طوبى لمنْ ملك لسانه. . .» إلى آخره، وهو مثل اللفظ المذكور، وفيه دليل على أن هذه اللفظة «أملكْ» والله أعلم .

قوله في حديث معاذ بن جبل الطويل: «وصلاة الرجل من جوف الليل شعار الصالحين» هذه الزيادة مقحمة في الحديث بلا شك لم تسمع فيه قط، قلَّد فيها صاحب «جامع الأصول» ولا أدري من أين أخذها هو ، والمعنى أن صلاة الرجل في جوف الليل تطفئ الخطيئة -أيضًا- كالصدقة، ويدل عليه رواية أحمد للحديث أيضًا من طريق عروة بن النزال عن معاذ بطوله وفيه «الصوم جُنَّة والصدقة وقيام العبد من جوف الليل يكفر الخطيئة» وهذا كله واضح لا يخفى على أحد لكن المصنف يغتر بابن الأثير كثيرًا فيقلده من غير كشف ولا مراجعة فيقع له ما ترى .

قوله في حديث أبي (ق٠١٤٠-ب) سعيد رفعه : «إذا أصبح ابن آدم فإن الأعضاء كلها (تكفر)[١] اللسان» ثم عزاه إلى الترمذي، وذكر عنه أنه قال: رواه غير واحد عن حماد بن زيد ولم يرفعوه وأنه أصح . هذا يحتاج إلى إيضاح فالحديث رواه الترمذي أولا عن شيخه محمد بن موسى - وهو الحَرَشي، بالحاء والراء المهملتين المفتوحتين وبالشين المعجمة، البصري - عن حماد بن زيد ، عن أبي الصهباء ، عن سعيد بن جبير ، عن أبي سعيد ، وقال : رفعه .

ثم قال: حدثنا هناد ، حدثنا أبو أسامة ، عن حماد بن زيد ولم يرفعه . ثم ذكر كلامه السابق .

وقوله فيه : «إن الأعضاء تُكَفِّر اللسان» هي بتاء مضمومة ثم كاف مخففة مفتوحة ثم فاء مشددة مكسورة، قال الهروي وغيره: أي تخضع وتذل، وقال الجوهري - رحمه الله - : التكفير أن يخضع الإنسان لغيره كما يكفرُ العلجُ للدهاقين يضع يده على صدره ويتضامن له ، قال جرير :

وإذا سمعت بحرب قيس بعدها فضَعُوا السلاحَ وكفِّرُوا تكفيراً

قوله في حديث عبد الله - وهو ابن مسعود - «أنه ارتقى الصفا» وفي آخره: «أكثر خطى ابن آدم » كذا في النسخ ، وكان في نسختي وهو الذي في مجمع الهيثمي «خطايا» .

قوله : «وروي -أيضًا- عن وهيب» هو ابن الورد، وكان يتعين ذكره .

قوله في حديث «من صمت نجا» : «عن ابن عُمر» وهم بلا شك؛ إنما هو عبد الله بن عَمرو بن العاص ، والحديث سنده مصري، فيه ابن لهيعة[٢] ويرويه

(١) تحرفت في «الترغيب» (٤/٨) إلى : تفكر .

(٢) قلت: رواه الطبراني في «الكبير» (١٣/٤٧ رقم ١١٣ ، ١١٤) بإسنادين ليس في الثاني منهما ابن لهيعة، وهو الذي قال فيه المنذري : رواته ثقات .

أبو عبد الرحمن الحبلي عنه ، وروايته عنه عند مسلم والأربعة المشهورة ولا رواية له عن ابن عمر فاستفد هذا .

قوله: «وعن (أمه)[١] بنت الحكم الغفارية » المعزو إلى ابن أبي الدُّنيا والأصبهاني، كذلك هو في «مسند أحمد» «بنت الحكم» وعند غير هؤلاء «بنت أبي الحكم» وقيل فيها وفي أبيها غير ذلك ، وابن إسحاق روى الحديث عن ابنها سليمان بن سُحيم عنها ، لكن ذكر أبو موسى المديني في «معرفة الصحابة» أن الطبراني وغيره ذكروها فيمَنْ لم يُسَمَّ من الصحابيات، ثم ساق الحديث المذكور من طريق الطبراني إلى ابن إسحاق ، وتبيَّن من كلامه -أيضًا- أن ابن عبد البر حرَّف لفظ أمه فجعله «أَمَةَ» بفتح الهمزة والميم المخففة وهاء التأنيث فظنه اسمًا ، وإنما هو صفة بضم الهمزة وتشديد الميم المكسورة وبالهاء، والضمير للراوي المخبر عنه ، أي: أن سليمان بن سُحَيم روى الحديث عن أمِّه ونسبها إلى أبيها ولم يُسمها ، والله أعلم .

قوله بعده : «لا تكثِر الكلام بغير ذكر الله» كذا هنا ولفظ الترمذي «لا تكثروا»[٢] بالجمع .

قوله بعد أن ساق حديث المغيرة «إن الله كَرِهَ لكم ثلاثًا» : «رواه البخاري واللفظ له ومسلم وأبو داود» كذا هو لمسلم أيضًا وعزوه إلى أبي داود خطأ إنما روى الذكر بعد الصلاة فقط .

وقوله فيه: «ورواه أبو يعلى وابن حبان من حديث أبي هريرة بنحوه » عجيبٌ ؛فهو في مسلم .

(ق١٤١-أ) قوله أول «**الترهيب من الحسد**» في حديث أبي هريرة «إياكم والظن ولا تحسسوا ولا تجسسوا. . .» إلى آخره: «رواه مالك والبخاري ومسلم

---

(١) تحرفت في «الترغيب» (٤/ ١٠) إلى : «أمامة» .

(٢) كذا هو لفظ «الترغيب» (٤/ ١٠) : «تكثروا» .

واللفظ له وأبو داود والترمذي» عزو السياق المذكور إلى مسلم مُوهم أنه كذلك في حديث واحد، وإنما هو مُلفق مَتْنًا وسَنَدًا فمن أوله إلى قوله «إخوانًا» في حديث مستقل من طَريق «الموطأ» وقوله : «كما أمركم» في رواية أخرى وفيها : «أمركم الله» لكن أسقط [لفظ][1] الجلالة . وقوله : «المسلم أخو المسلم . . .» إلى آخره في أثناء رواية أخرى ، وعند مسلم : «التقوى ها هنا ويشير إلى صدره- ثلاث مرات» والأول لفظ البخاري لكن أبدل «تنافسوا» بـ «تناجشوا» وعند أبي داود الظن والتحسس والتجسس فقط ، وعند الترمذي ذكر الظن فقط .

قوله في حديث الزبير «دَبَّ إليكم دَاء الأمم»: «رواه البزار بإسناد جيد والبيهقي وغيرهما». كذا ذكر في «إفشاء السلام» وهنا أسقطه[2] وقد ذكرنا هناك أن الترمذي رواه بتمامه وتكلمنا على خلافٍ وقع في إسناده فلا حاجة إلى الإعادة.

قوله في حديث أنس «في طلوع الرجل الذي من أهل الجنة»: «رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري ومسلم والنسائي ورواته احتجا بهم أيضًا» .

قلت: النسائي إنما رواه في «اليوم والليلة» لا في «السنن» ، على العادة المتكررة في هذا الكتاب ، لكن اكتفيت بذكر ذلك في نسختي لكثرته ثم بدا لي فسردته مجموعًا في ذكر الجنة ، رواه عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك .

ورواه الإمام أحمد عن (عبد الرزاق ، عن معمر ، كلاهما)[3] عن الزهري، عن أنس ، لكن قال الحافظ حمزة الكناني : إن الزهري لم يسمعه منه

---

(١) سقطت من «الأصل» .

(٢) لعله يعني آخر الحديث الذي فيه الأمر بإفشاء السلام .

(٣) كذا في «الأصل» جعل ابن المبارك يحدث مع معمر عن الزهري، والصواب أن ابن المبارك رواه عن معمر عن الزهري كما في «عمل اليوم والليلة» للنسائي و«تحفة الأشراف» (١/ ٣٩٥ رقم ١٥٥٠) فالصواب أن يقول : «عن عبد الرزاق -كلاهما- عن معمر» لأن عبد الرزاق هو الذي تابع ابن المبارك في روايته عن معمر ، والله أعلم .

بل رواه عن رجل عنه ، كذلك رواه عقيل[١] وإسحاق بن راشد وغير واحد عن الزهري (قال المزي في «الأطراف»)[٢] : وهو الصواب . وهذه العلة التي فيه لم يتنبه لها المصنف .

قوله: «وعن عبد الله بن عُمر قيل: يا رسول الله » كذا وُجد هنا وإنما هو ابن عَمرو أي ابن العاص، لكن سقطت الواو، ولا أدري هل ذلك من المصنف أو غيره؟[٣] فإنه أعاد الحديث قريبًا في الصدق على الصواب وقال: عبد الله بن عمرو بن العاص .

قوله أوائل «**الترغيب في التواضع**» في حديث «ركب المصري» بفتح الراء وإسكان الكاف الذي رواه عنه «نصيح العنسي» بالنون في اسمه ونسبه ثم ذكر كلام أبي القاسم البغوي في «الصحابة» وابن منده وغيرهما في ركب المذكور فأفاد. وقد قال ابن الأثير في «أسد الغابة» : هو غير منسوب . وذكره أبو عيسى الترمذي في مختصره «أسماءَ الصحابة» وقبله البخاري في «تاريخه» وأبو نعيم الأصبهاني في «الصحابة» وابن الجوزي في باب الأسماء المفردة من «التلقيح» وقال ابن عبد البر في «الاستيعاب» : هو كندي، وله هذا الحديث الواحد، وليس بمشهور في الصحابة، وقد أجمعوا على ذكره فيهم . هذا كلامه. قلت : وهذا الحديث رواه إسماعيل بن عياش، عن مطعم بن المقدام الصنعاني - وبعضهم يقرن معه (ق١٤١-ب) في الرواية عنبسة بن سعيد بن غُنَيم، تصغير غنم ، بالمعجمة والنون ، الكلاعي - عن نصيح العَنْسي ، عن رَكب المصري . ومطعم - من الإطعام - شامي صنعاني من صنعاء الشام لا صنعاء اليمن ، ثقة نبيل، من رجال «سنن أبي داود» ، ومن أتباع التابعين، يروي عن: الحسن البصري

(١) كتب في الحاشية بخط مغاير لخط الإمام السندي : رواية عقيل عند البزار كرواية معمر . . .
قلت : لكنها من طريق ابن لهيعة كما في «كشف الأستار » (٢/ ٤٠٩ - ٤١٠ رقم ١٩٨١) .
(٢) كذا جعل المؤلف - رحمه الله - هذا الكلام للمزي والظاهر أنه بقية كلام الحافظ حمزة الكناني ، والله أعلم .
(٣) بل من غيره لأنه في «الترغيب» (٤/ ١٤) : «عبد الله بن عمرو» على الصواب .

ومجاهد ونافـع مولى ابن عمر وطبقتهـم، وعنه: إسماعيل بن عيـاش وطبقته، وروى الطبراني في «منسكه» من طريقه حديثًا معضلا عن النبي ﷺ قال: «ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين، يـركعهما عندهم حين يريد سفرًا» وقد نص النووي في «أذكاره» على استحباب هاتـين الركعتين . فقال: لحديث المقطم بن المقدام الصحابـي - رضي الله [عنه][1]- عن النبـي ﷺ وذكره ، ثم عزاه إلى الطبراني وأطـلق فوقع له في ذلك عدة أوهام فاحشة لا تـخفى على حُذَّاق أهل هذا الفن :

منها: تخيله أن الحديث المذكور متصل، وإنما هو معضل، أنزل من المرسل، لما عُرف من حال راويه المطعم وأنه وقع عند الطبراني من روايته معضلا .

ومنها: تصـحيفه اسم المطعم بالمقـطم - بقاف مفتوحة وطاء مهـملة مشددة على وزن محمد - ولا يعرف هذا الاسم في الصحابة ولا من بعدهم ، وإنما هو اسم جبل مشهور بمصر ، القرافة تحته ، وهو مطل عليها .

ومنها: تصـحيفه الصنعاني بالـصحابي وترضيه عنه ولا شـك أنه من أتباع التابعين كما سبق .

ومنها : إطلاقه عزو الحديث إلى الطبراني وإنما يطلق إذا رواه في «معاجمه» الثلاثة فـأما إذا كان في غيرها من كـتبه كهذا الحديث الذي رواه فـي «المناسك» فلابد من تقييده ، وقد أفاد أصل ما ذكرته شيخ شيوخنا حافظ عصره الإمام زين الدين العراقي ، كما نقله عنه تلميذه الدميري في كتابه «حياة الحيوان» فتنبه لهذه الفوائد المنقحة المهمة ، التي قل أن تـتفق اجتماعًا هكذا في مكان، وكل واحدة منها أحسن من الأخرى وادع لمفيدها .

---

(١) سقطت من «الأصل» .

ذكر هنا وفيما سيأتي في «احتقار المسلم» حديث ابن مسعود «الكبر بطر الحق وغمط الناس» من مسلم والترمذي ، ثم ضبط «الغمط» وذكر أن لفظ الحاكم «ولكن الكبر من بطر الحق وازدرى الناس» قلت: وكذا الترمذي ، لكن عنده «وغمص الناس» بالصاد بدل الطاء ولم ينبه عليه المصنف ولا تنبه له، قال القاضي عياض في «شرح مسلم» : إنه لم يرو هذا الحديث عن جميع شيوخنا هنا وفي البخاري إلا بالطاء . قال : وبها ذكره أبو داود ، وذكره الترمذي وغيره «غمْصُ» بالصاد وهما بمعنى واحد . وكذا حكاه النووي في شرحه تقليدًا، ولا خلاف أن ذكر البخاري فيه خطأ فاحش، فإن الحديث المذكور برمته من أفراد مسلم عنه، رواه من طريق أبان بن تغلب ، عن فضيل الفقيمي ، وهما من رجاله دون البخاري ، وقد روى أبو داود بسند صحيح نحو هذه القصة من حديث (أبي)[1] هريرة وآخره : «ولكنَّ الكِبر من بطر الحق وغمط الناس» .

قوله (ق١٤٢-أ) في حديث أبي سعيد : «ليس لها باب ولا كوة» هي بفتح الكاف ، قال الجوهري : الكوة: ثقب البيت، والجمع كِواء بالمد، وكوى أيضًا بالقصر، والكُوة بالضم لُغة وتجمع على كُوى .

قوله في حديثه أيضًا «احتجت الجنة والنار» : «رواه مسلم» قد يتوهم أنه رواه كذلك، وإنما بدأ بحديث أبي هريرة الذي اتفق هو والبخاري على إخراجه بمعناه فساقه من طرق وأقربها لفظًا إلى ما في الأصل هذا «احتجت النار والجنة فقالت هذه : يدخلني الجبارون والمتكبرون . وقالت هذه : يدخلني الضعفاء والمساكين . فقال الله لهذه : أنتِ عذابي أعذب - وربما قال: أصيب - بك من أشاء . وقال لهذه : أنت رحمتي أرحم بك من أشاء، ولكل واحدة منكما ملؤها» ثم ساقه من حديث أبي سعيد وقال: فذكر نحو حديث أبي هريرة إلى

---

(١) تكررت في «الأصل» .

قوله: «ولكليكما عليَّ ملؤها» فالحاصل أن سياق «الترغيب» ملفق، وروي بالمعنى بل غالبه هكذا -كما ترى- ويشق تتبعه كله، ويتكرر، وتتعرض منه لذاك وذاك، ونكتفي بما نذكره إشارة عن ما نتركه ، وبالله المستعان .

قوله: «وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «يُحشر المتكبرون..» إلى آخره. هذا أحد المواضع التي سقط فيها ذكر رفع الحديث من هذا الكتاب، وهي ثابتة في الأصول المنقول منها ، ولا أدري سبب ذلك والخوف الكلي من تقليد هذا الكتاب في جميع ما وقع فيه مما تراه ، والله الهادي الموفق .

و «بُولس» هو كما ضبطه المصنف وصاحب «القاموس» وغيرهما ، ولا ينصرف للعجمة والعلمية .

قوله في حديث أسماء بنت عُميس: «بئس العبد عبد يختل الدين بالشهوات» كذا وقع هنا «بالشهوات» وهو تصحيف بلا شك، وإنما هو «بالشبهات» وهو لفظ الترمذي، وكذا لفظ الطبراني المختصر الذي قدمه المصنف في «الورع وترك الشبهات» من كتاب البيع: «عبد يستحل المحارم بالشبهات» وهذا ظاهر لا خفاء به .

قوله في آخر حديث الباب المساق من لفظ الترمذي(١) : «يُدَهْدِهُ الخَرَآءَ» كذا وجد بفتح الخاء والراء مع المد، وإنما هو «الخُرْءُ»(٢) بضم أوله وإسكان ثانيه مهموز، وهو العَذِرَة قال في «الصحاح»: والجمع خُرُوءٌ . زاد في «القاموس» : وخرآن . وفي سياق الترمذي بعد : «إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية إنما هو مؤمن» وعنده «الناس كلهم» فأسقط المصنف من هذه الرواية التي رواها من طريق هشام بن سعد ، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة لفظه «قد» و «كلهم»

(١) زاد بعدها في «الأصل» : عبد . وهي زيادة مقحمة ليست في «الترغيب» (٤/ ٢١) .
(٢) كذا وقعت في «الترغيب» (٤/ ٢١) .

وأخذ من الرواية الثانية للترمذي : «وفخرها بالآباء» وقد رواها من طريق آخر إلى هشام -أيضًا- عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة بلفظ: «قد أذهب الله عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وفخرها بالآباءِ، مؤمن تقي ، وفاجر شقي، والناس بنو آدم ، وآدم من تراب» وهكذا رواه بنحوه أبو داود من طريقين إلى هشام المار، ثم قال الترمذي: وهذا أصح عندنا من الحديث الأول، وسعيد المقبري قد (ق١٤٢-ب) سمع أبا هريرة وروى عن أبيه أشياء كثيرة .

قوله في «**الترغيب في الصدق**» في حديث كعب بن مالك المطول المتفق عليه لكن ساقه لمسلم، ومن جملته قصة أبي خيثمة ليست في البخاري وفيه: «مرارة بن ربيعة العامري» كذا وقع في نسخ مسلم «ابن ربيعة» ووقع في البخاري «ابن الربيع» وهو المشهور الذي لم يذكر كثيرون غيره وفي جميع نسخ مسلم العامري وقد أنكره العلماء ، وقالوا: هو غلط إنما صوابه العَمْري - بفتح العين وإسكان الميم - من بني عَمرو بن عوف ، وكذا ذكره البخاري ونسبه ابن إسحاق وابن عبد البر وغيرهما من الأئمة .

وفي الحديث أن مرارة وهلال بن أمية شهدا بدرًا ، وقد قيل لم يشهَدَاها ، إنما هذا وهم من الزهري تبعه فيه جماعةٌ من الكبار ، وقد بينت ذلك مبسوطًا في الحاشية التي كتبتها على «شرح مسلم» للنووي ، وفيه في الصحيفة عند مسلم في جميع نسخ بلادنا «فتيامت بها التنور» بألف وهي لغة في تيممت، التي هي لفظ البخاري والموجود في نسخ «الترغيب» وليس بجيد منه .

وقوله بعد إكمال الحديث مفسرًا : قوله فيه : «إلا رجلا مغموضًا عليه في النفاق» : «المغموض - بالغين والضاد المعجمتين - هو المعيب المشار إليه بالعيب» فيه أمران :

أحدهما : أنه ينبغي أن يقال المغموص عليه ، فإن لفظ الحديث عند

البخاري : «مغموصًا عليه النفاق» ولفظ مسلم : «في النفاق» وكذا في حديث الإفك «أن رأيت عليها أمرًا أغمصه عليها» وقال الجوهري : غمصت عليه قولا قاله أي : عبته عليه . قال: ويقال للرجل إذا كان مطعونًا عليه في دينه: إنه لمغموص عليه . انتهى ، فمعنى أغمصه عليها أي: أعيبها به وأطعن به عليها . وقال في «النهاية» : مغموصًا عليه أي : مطعونًا في دينه متهمًا بالنفاق .

الأمر الثاني: قوله: «أن المغموض بالضاد المعجمة» تصحيف فاحش ، يتعجب من صدوره من مثله ، وإنما هو بالصاد المهملة بلا خلاف بين أهل اللغة والغريب .

قوله: «ابن أبي قرادة» كذا وجد في النسخ، وصوابه «قراد» بلا هاء وكذلك كان في نسختي أولا .

قوله في حديث عبد الله عَمرو : «في القلب المخموم» : «رواه ابن ماجه وتقدم لفظه» أي: في الحسد .

قوله في حديث سمرة من البخاري : «رجلين أتياني قالا لي» لفظة : «لي» ليست في البخاري .

قوله آخر [حديث][1] أبي هريرة «آية المنافق ثلاث» : «وإذا عاهد غدر» هذا تحريف قبيح ليس في هذا الحديث بلا نزاع، إنما بدله «وإذا أؤتمن خان» وأما اللفظ المذكور فإنما هو في حديث عبد الله بن عَمرو المذكور بعده، وقد ذكر المصنف الحديثين على الصواب في «الخيانة والغدر» .

قوله : «وعن سفيان بن أسيد» هو بفتح الهمزة وكسر السين ، قال ابن الأثير في «جامعه» : وهو الأكثر قال: ويقال ابن أُسيد - يعني بالتصغير . قال: ويقال: ابن أسد - يعني بالتحريك وحذف الياء .

(١) في «الأصل» : الحديث .

ذكر في «**الترهيب من الحلف بغير الله**» حديث بريدة «من حلف فقال: إني بريء من الإسلام» وعزاه إلى أبي داود وابن ماجه (ق١٤٣-أ) والحاكم، فأخلَّ [بذكر][1] النسائي .

ثم ذكر آخر الباب حديث ثابت بن الضحاك «من حلف بملة غير الإسلام» ثم قال: «رواه البخاري ومسلم في حديث ، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ». يعني مختصراً، وهذا مما يتعجب منه لكونه لم يذكر هذين الحديثين في «مختصره للسنن» تبعًا «لأطراف» ابن عساكر الذي نقل منه ، ولا ذكرهما عن أبي داود صاحب «المنتقى» من الحنابلة، بل قال في حديث ثابت : رواه جماعة إلا أبا داود . وقد عزاه المصنف إليه في مواضع من هذا الكتاب موهمًا روايته له مختصراً، وليس كذلك ، والحديثان في بعض نسخ أبي داود في أثناء كتاب «الأيمان والنذور» مبوب عليهما «باب من حلف بالبراءة وبملة غير الإسلام» . وحديث بريدة مروي عن أحمد بن حنبل، عن زيد بن الحباب عن حسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه به ، وليس عند غيره في أوله «من حلف فقال. . .» وحديث ثابت بن الضحاك مروي عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة أن ثابت بن الضحاك أخبره أنه بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة وأن رسول الله ﷺ قال: «من حلف بملة غير الإسلام كاذبًا فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيءٍ عُذب به يوم القيامة ، وليس على رجل نذر فيما لا يملك» وقد استدركهما الحافظ المِزي في «أطرافه» على ابن عساكر فقال في حديث بريدة بعد أن أطرفه وعزاه: حديث أبي داود ليس في الرواية ولم يذكره أبو القاسم، ثم ذكر بعده حديثه أنه بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة مختصراً : أن أبا داود رواه عن أبي توبة. وقد قدمنا في «الترهيب من قتل الإنسان نفسه» ألفاظ هذا الحديث مشيرين إليها،

(١) سقطت من «الأصل» .

وإلى ما وقع لـلمصنف في سياقه وعزوه، فليراجع من هناك، وينبغي هنا أن يقرن الترمذي والنسائي في العزو بالشيخين وأن يُزاد «وابن ماجه مختصرًا»، وعند ابن ماجه فيه: «كاذبًا متعمدًا» وكذلك هو في لفظ البخاري ومسلم والنسائي وفات المصنف حديث أبي هريرة المرفوع «لا تحلفوا بآبائكم، ولا بأمهاتكم، ولا بالأنداد، ولا تحلفوا إلا بالله، ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون» رواه النسائي من طريق عوف الأنصاري، عن ابن سيرين، عنه . وكذلك هو عند أبي داود في رواية أبي الحسن بن العبد وأبي بكر بن داسة، لكن لم يذكره ابن عساكر في «الأطراف» ولا المصنف في «مختصره للسنن» وقد استدركه المِزي .

قوله أول «**الترهيب من احتقار المسلم**» في حديث أبي هريرة : «المسلم أخو المسلم . . .» إلى آخره . قدمنا في أول «الحسد» أن لفظ مسلم «التقوى ها هنا ويشير إلى صدره- ثلاث مرات» .

قوله في الحديث الذي بعده بحديث «إذا سمعتم الرجل يقول: هلك الناس فهو أهلكهم» : «رواه مالك ومسلم وأبو داود (ق١٤٣-ب) وقال : قال إسحاق: سمعته بالنصب والرفع ولا أدري أيهما قال - يعني بنصب الكاف ورفعها» إيهام أن ذلك كله كذلك ، وإنما لفظ «الموطأ» : «إذا سمعت الرجل» ورواه مسلم ، عن القعنبي ، عن حماد بن سلمة ، وعن يحيى بن يحيى عن مالك -كلاهما- بلفظ : «إذا قال الرجل» وبعده في أكثر النسخ: قال أبو إسحاق وهو إبراهيم بن سفيان راوي صحيح مسلم عنه: لا أدري أهلكهم بالنصب أو أهلكهم بالرفع، انتهى . ورواه أبو داود - وعكس ما رواه مسلم - عن القعنبي، عن مالك ، وعن موسى بن إسماعيل ، عن حماد ، عن سُهَيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول ﷺ قال: «إذا سمعت» وقال موسى : «إذا قال الرجل . . .» الحديث، ثم قال: قال مالك: إذا

قال ذلك تحزنًا لما يرى في الناس يعني في أمر دينهم فلا أرى به بأسًا ، وإذا قال ذلك عجبًا بنـفسه وتصاغُرًا للناس فهـو المكروه الذي نُهيَ عنه . انتهـى ما نقله عنه، والذي نقله المـصنف هنا عن أبي إسحاق غلط علـى أبي داود قطعًا وعلى مالك تلفيقًا ، ولا أدري ما أوقعه فيه ، وقـد سلم من هذا التحريف والقلب في «مختصره للـسنن» حيث ساق الحديث من أبي داود وذكر كلام مالـك بسياقه ثم عزا الحديث إلى مسلم وقال: «قال أبو إسـحاق صاحب مسلم. . .» ما قدمناه، وقال الحميدي في «الجمع بين الصحيحـين» : الأشهر في قوله : «فهو أهلكهم» الرفع أي: أشدهم هـلاكًا .قال: وذلك إذا قال ذلك على سبيـل الإزراء عليهم لأنه لا يدري سر الله في خلقه ، هكذا كان بعض علمائنا يقول. انتهى، ويؤيد رواية الرفع المذكورة: ما رواه أبو نعيم الأصبهـاني في ترجمة سفيان الثوري من «الحلية» : «فهو من أهلكهم» .

و«طف الصاع» بفتح الطاء المهملة وتشديد الفاء : هو أن يقرب أن يمتلئ فلا يفعل .

قوله في آخر حديث فـيه: «عبية الجاهلية» قدم ضبطهـا آخر «الكبر» أيضًا، و[هناك][(١)] ذكر من الترمذي لـفظ «الجُعل» بالإفراد وضبطه، وهنـا من عند أبي داود والبيهقي «الجعلان» بكسر أوله وإسكـان ثانيه، وهو جمع المفرد مثل: صُردٍ وصرْدَان ، وجُرَدٍ وجردان، ونُغَر ونغران .

وقوله : «بآنفهـا» هو بمد الهمزة وضم النون جمـع أنف وكذا أنوف وآناف بهمزة ممدودة ونون مفتوحتين .

قوله في «**الترغيب في إماطة الأذى عن الطريق**» في حديث أبي برزة: «أمر الأذى» قال النـووي في «شرح مسلـم» : كذلك هو في معـظم النسخ - يـعني

---

(١) في «الأصل» : هنا . وهو خطأ ، والمثبت هو الصواب .

بصحيح مسلم - بالراء المهملة المشددة . قال: وكذلك نقله القاضي - يعني: عياضًا - عن عامة الرواة بتشديد الراء ومعناه: أزله قال: وفي بعضها «وأمز» بزاي مخففة وهو بمعنى الأول . انتهى ، وقال صاحب «المطالع» في الميم مع المهملة: كذا لهم أي أزلهُ ونحه . وعند الطبري «أمز» بالزاي من مزت الشيء عن الشيء أبنته منه ونحيته عنه. ولابن الحذَّاء : أخر الأذى (ق١٤٤-أ) انتهى، ولم يذكر ابن الأثير اللفظة في «النهاية» إلا في مادة «أمز» بالمعجمة المخففة ، والله أعلم .

قوله في «**الترغيب في قتل الوزغ**» وما معه في حديث أم شريك «أمر بقتل الأوزاغ» قال: وكان ينفخ على إبراهيم» : «رواه البخاري واللفظ له ومسلم ، والنسائي باختصار ذكر النفخ» . كذا ابن ماجه ، وللبخاري لفظان أحدهما مختصر مثل الجماعة : «أمرها بقتل الأوزاغ» وفي رواية لمسلم : «أنها استأمرته عليه الصلاة والسلام في قتل الوِزْغَانِ فأمرها بقتلها» واللفظ الآخر للبخاري «أمر بقتل الوزغ» بالإفراد وذكر نفخه .

قوله في أثر ابن عباس : «كما مسخت القردة» في النسخ بدلها: «كما سميت» وهو تصحيف ظاهر.

قوله في حديث أبي سعيد الطويل في قصة الفتى الأنصاري مع الحية : «رواه مالك ومسلم وأبو داود» أخلَّ هنا بذكر الترمذي والنسائي وذكرهما في «مختصر السنن» .

قوله في تفسير الصرد : «له ريش عظيم» كذا وجد هنا وكذا في حواشي السنن له، وهو تصحيف وإنما هو «له بُرْثُن» بضم الموحدة والمثلثة بينهما مهملة ساكنة وآخره نون ، قال الأصمعي : البراثن من السباع والطير وهي بمنزلة الأصابع من الإنسان. قال: والمخلب ظفر البرثن .

وقوله بعده: «قال الخطابي» أي وبعده البغوي في «شرح السنة» .

قوله آخر الباب في النهي عن قتل الضفدع : «وعن عبد الرحمن بن عثمان» في أكثر النسخ : «ابن عبادة»[(١)] بدل «عثمان» وهو تصحيف قبيح بلا شك، وإنما هو ابن عثمان بن عبيد الله القرشي التيمي ابن أخي طلحة بن عبيد الله - أحد العشرة - له عند أبي داود والنسائي الحديث المذكور في الضفدع ، وله عندهما -أيضًا- وعند مسلم حديث النهي عن لقطة الحاج ، لكن غفل المِزي في «الأطراف» عن كون الأخير في مسلم فعزاه إليهما دونه[(٢)] ولا شك أنه في آخر كتاب اللقطة لا في الحج، فتنبه ولا تغتر فتقلد، ونزه من تفرد بالكمال المطلق، واعلم أنه يقال عزوت الشيء إلى فلان وعزيته لغة أي: نسبته .

قوله في «**الترغيب في إنجاز الوعد والأمانة...**» إلى آخر الترجمة ، في حديث حذيفة في الأمانة: «رواه مسلم وغيره» كذا البخاري لكن ليس عنده «دَحْرَجَةُ الحصاة» .

قوله في حديث ابن عمر «لا إيمان لمن لا أمانة له» : «وتقدم - يعني بتمامه- في الصلاة» أي: في تركها ، ثم أشار إليه في هذا الباب أيضًا وأحال عليه .

ثم ذكر حديث عبد الله بن أبي الحمساء وكلام أبي داود عن شيخه الذي رواه عنه محمد بن يحيى بن فارس في عبد الكريم في السند ، وزاد في «مختصر السنن» بعد ذكر كلام ابن السكن : وعبد الكريم المعلم هو ابن أبي المخارق ولا يُحتج بحديثه . انتهى . وقال ابن عساكر في «الأطراف» بعد ذكر كلام أبي داود وأنه رواه عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن سنان، عن

---

(١) كذا في «الترغيب» (٤/ ٤٠) .

(٢) قلت: استدركه عليه الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٧/ ٢٠٣ رقم ٩٧٠٥) وقال: استدركه جماعة على المزي، أولهم صاحبه: ابن عبد الهادي .

إبراهيم بن طهمان، عن بُدَيل - وهو ابن ميسرة - عن عبد الكريم عن عبد الله ابن (ق١٤٤-ب) شقيق عن أبيه، عنه : رواه معاذ بن هانئ عن إبراهيم بن طهمان كما رواه ابن سنان ، ورواه ابن مهدي ، عن إبراهيم ، عن بديل، عن عبد الله بن شقيق ، عن أبيه ، عن عبد الله بن أبي الحمساء، ولم يذكر «عبدالكريم» قال: ولعل الصواب ما قال محمد . يعني شيخ أبي داود ، وقال المزي من زيادته : رواه عثمان بن خرزاذ عن محمد بن سنان هكذا . قال: وقال عبدالرحمن بن مهدي : ما أظن إبراهيم بن طهمان إلا أخطأ في «عبد الكريم» وإنما هو عبد الكريم بن عبد الله بن شقيق، عن أبيه، عن[1] أبي الحمساء، ورواه أبو عون الزيادي عن ابن طهمان فلم يذكر عبد الكريم في إسناده [وقال: عن عبدالله بن شقيق ، عن أبيه][2] عن [عبد الله بن][2] أبي الحمساء، ونقل أبو بكر ابن داسة - أحد رواة السنن عن أبي داود - عنه قال: بلغني أن بشر بن السري رواه عن ابن طهمان فقال: عن عبد الكريم بن عبد الله بن شقيق . وقال أبو بكر البزار : أظن فيه غلطًا من الناقل ، لأن شقيقًا والد عبد الله جَاهلي لا أعلم له إسلامًا وإنما هو عبد الكريم بن عبد الله بن شقيق عن أبيه . قال: ولا أعلم روى ابن أبي الحمساء إلا هذا الحديث . وقال الذهبي في «الميزان» : عبدالكريم ابن عبد الله بن شقيق العُقيلي ، عن أبيه ، لا يعرف ، تفرد عنه بديل بن ميسرة. قلت: والحمساء بفتح المهملتين بينهما ميم ساكنة مع المد .

قوله في حديث ابن عمر في الغادر : «رواه مسلم وغيره» ثم قال: «وفي رواية لمسلم : «لكل غادر لواء. . .» إلى آخره . اللفظ الأول لمسلم ، وقد رواه -أيضًا- هو والبخاري من (طريق)[3] بمعناه .

---

(١) زاد بعدها في «الأصل» : «أنس» . وهي زيادة مقحمة لم ترد في «التحفة» (٤/ ٣١٣ رقم ٥٢٤٥) .

(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «تحفة الأشراف» .

(٣) كذا في «الأصل» ولعله سقط منه شيء .

وأما قوله : «وفي رواية لمسلم» فإنه يُوهم أنها من حديث ابن عمر أيضًا وإنما هي من حديث ابن مسعود، وقد رواها بنحوها -أيضًا- هو والبخاري من حديثه وحديث أنس، ومسلم من حديث أبي سعيد -أيضًا .

وقوله : «فلان بن فلان» هذا أحد المواضع التي لا تحذف فيها الألف من «ابن» كتابة ومنه حديث الصعود بالروح فيقولون «فلان ابن فلان» وكذلك «الكريم ابن الكريم ابن الكريم (. . . . .)[1] بالألف في «ابن» من الأربعة بخلاف تتمة الحديث المذكور «يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم» فإنها تحذف إلا أن يقع «ابن» أول السطر، وليس هذا الكتاب موضوعًا لهذه الأشياء بل لتبين ما وقع من الوهم .

قوله في حديث أبي هريرة «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى » ثم عزاه إلى البخاري لكن زاد في لفظه «فاستوفى منه العمل» وليست لفظة «العمل» فيه وذكر آخر العتق قبل النكاح فقال: «فاستوفى» فقط وزاد فيه وفي منع الأجير قبله : «ومن كنت خصمه خصمته» وعزاه فيهما إلى البخاري وابن ماجه وغيرهما وقد ذكرت هناك أن ابن ماجه ممن روى الزيادة الأخيرة دون البخاري.

قوله: «وعن يزيد بن شريك» هو والد إبراهيم التيمي ، ثم قال بعد سياق الحديث : «رواه مسلم وغيره» كذلك البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي كما عزاه إليهم في الباب الذي قبل «موت الأولاد» .

قوله: «وعن صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم أن (ق١٤٥-أ) رسول الله ﷺ قال: من ظلم معاهدًا . . .» الحديث ، ثم قال: «والأبناء مجهولون » . أسقط هنا بعد قوله عن آبائهم «دنيةً» وهي بوزن قنية منصوبة على المصدرية في موضع الحال . يعني (. . .)[2] وكذا

(١) كلمة غير واضحة في «الأصل» .

(٢) جملة غير اضحة في «الأصل» .

أسقط من أول الحديث لفظة «ألا» تبعًا فيهما لجامع الأصول ، وقوله : إن الأبناء مجهولون . وقد قال الشيخ زين الدين العراقي في «شرح ألفيته في الحديث» : إنهم بلغوا حد التواتر الذي لا تشترط فيه العدالة، ففي «سنن البيهقي» «أنهم ثلاثون» وقد سكت على إسناده أبو داود، قال العراقي : وهو إسناد جيد. انتهى، وروى أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس» من حديث عبد الله بن جراد مرفوعًا «من ظلم ذميًّا مؤديا لجزيته مقرًّا بذلته فأنا خصمه يوم القيامة» .

قوله أول «**الترغيب في الحب في الله**» بعد حديث أنس في حلاوة الإيمان: وفي رواية قال فيها : «وأن يحب في الله ويبغض في الله» ثم قال: «رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي» هذا اللفظ للنسائي وحده في رواية، لا للباقين، وقد بوب عليه «طعم الإيمان» ثم رواه عن إسحاق بن راهويه ، عن جرير، عن منصور ، عن طلق بن حبيب ، عن أنس به . ثم بوب عليه «حلاوة الإيمان» وأخرج فيه معنى اللفظ الأول من طريق شعبة، عن قتادة، عنه . ثم بوب «حلاوة الإسلام» وأخرج فيه ذلك بلفظه ومعناه -أيضًا- من طريق ابن عُلَيَّة، عن حُمَيد، عنه» ورواه البخاري باللفظ الأول المذكور في الأصل من طريق شعبة عن قتادة، عنه . ومن هذا الطريق -أيضًا- لكن بلفظ : «لا يجد أحد حلاوة الإيمان» والباقي بالمعنى ، ورواه مسلم منه -أيضًا- بمعناه بلفظ : «ثلاث من كن فيه وجد طعم الإيمان، من كان يحب المرء» «ومن كان الله ورسوله» «ومن كان أن يُلقى في النار» ثم رواه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بنحوه، غير أنه قال: «مِنْ أن يرجع يهوديًّا أو نصرانيًّا» ورواه البخاري ومسلم والترمذي -أيضًا- بمعنى ما تقدم من طريق أيوب عن أبي قلابة عنه، لكن عند البخاري «حلاوة الإيمان» وعندهما «طعم الإيمان» ثم قال الترمذي : وقد رواه قتادة، عن أنس .

ولولا خوف التطويل لسلكت غالبًا في التحرير والتفصيل هذا السبيل، وكان

ينبغي للمصنف بعد سياق اللفظ الأول أن يعزوه إلى البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ثم يقول: وفي رواية له . لا بالعكس والإتيان باللف والنشر كما ترى متكررًا .

قوله: «حقت محبتي » هو بفتح الحاء أي وجبت مثل اللفظ الآخر .

ذكر هنا حديث سيدنا عُمر : «إن من عِباد الله لأناسًا» وفيه : «هم قوم تحابوا بروح الله» وهو بضم الراء ، كما ذكره الهروي في «الغريبين» وعزاه إلى أبي داود تبعًا لابن الأثير في «جامعه» وليس ذلك بجامعه وأجاد في مختصره للسنن فلم يذكره تبعًا (ق١٤٥-ب) «لأطراف» ابن عساكر التي ينقل منها وليس هو في نسختنا بكتاب أبي داود روايتنا له، وكذا رواية ابن عساكر والمصنف بل وابن الأثير من رواية أبي علي اللؤلؤي عن أبي داود دون بقية رواته عنه ومن جملتهم أبو بكر بن داسة فإنه وقع في روايته له عن أبي داود، عن زهير بن حرب وعثمان بن أبي شيبة كلاهما عن جرير ، عن عمارة بن القعقاع ، عن أبي زرعة، عن عمر، لكن لم يدركه . كما قاله الحافظ المزي في «أطرافه» واستدركه على ابن عساكر حيث لم يذكره لكونه ليس في روايته ، وأما ابن الأثير والمصنف فيُنكر عليهما ذكرهما، وليس في روايتهما ولا من شأنهما الاستدراك ، وإخراج الحديث من عند من وقع في روايته ، مثل المِزي في «الأطراف» ، وقد ساق ابن الأثير في «جامعه» والمصنف في أول «مختصره للسنن» سندهما بكتاب أبي داود من رواية اللؤلؤي عنه، ولا خلاف أن الحديث المذكور ليس فيها وإنما هو في رواية ابن داسة ، فكيف يذكران حديثًا ليسَ في روايتهما ، وقل من يتنبه لهذا أو يفهمه ولو حذفه المصنف هنا كما فعل في المختصر واقتصر على غيره مما ذكره لأصاب واستراح من الإنكار وأراح من تعب الكشف ونحوه ، لكن الاسترواح والتقليد يوقعان في هذا وأعظم منه ولا قوة إلا بالله .

قوله في حديث أبي مالك : «من أفناء الناس» بالفاء والنون ممدود أي لا يُعلم منهم ، والنوازع الذي ينزع إلى أهله وعشيرته أي يشتاق ويحن .

قوله في حديث معاذ بن أنس المرفوع «من أعطى لله» : «أن الترمذي قال فيه : حديث منكر» أسقط بعد هذا من كلامه : رواه الأعمش ، عن أبي صالح، عن عبد الله بن ضمرة ، عن كعب قوله . انتهى ، ولا بد من ذكره.

عزوه حديث أبي سعيد «لا تصاحب إلا مؤمنًا» إلى ابن حبان ، وقد رواه أبو داود والترمذي وحسنه عجيب مع أنه ذكره في «مختصر السنن» لكن الذي وقع له في هذا الكتاب لم يقع له في غيره .

قوله في «**الترهيب من السحر وإتيان الكهان**» : «وعن صفية بنت أبي عبيد عن بعض أزواج النبي ﷺ قال: «من أتى عرافًا» الحديث ، وفي آخره: «أربعين يومًا» ثم عزاه إلى مسلم ، لفظ مسلم «أربعين ليلة» وأوله وجد في نسخ «الترغيب» غير مرفوع ، وهو أحد المواضع العجيبة التي سقط منها ذكر الرفع في هذا الكتاب لا شك في ذلك ولا خفاء، لاسيما إتيانه بعد ذكر الأنثى بقوله قال ولفظ مسلم : «أن النبي ﷺ قال» فانتقل النظر من اللفظ إلى مثله وهذا بين لكل أحد ، والحديث المذكور ذكره أبو مسعود الدمشقي في «أطراف الصحيحين» له في مسند حفصة زوج النبي ﷺ عنه .

قوله في «**الترهيب من تصوير الحيوانات**» : وعن أبي سعيد بن أبي الحسن - وهو أخو الحسن البصري - قال: «جاء رجل إلى ابن عباس . . .» إلى آخره ثم قال: «رواه البخاري ومسلم» ثم قال: «وفي رواية للبخاري - يعني عنه - قال: «كنتُ عند ابن عباس . . .» إلى آخره . هذه العبارة موهمة أن السياق الأول للشيخين وأن الثاني رواية (ق١٤٦-أ) أخرى للبخاري ، وليس هو عند كل منهما إلا من طريق واحد لكن اللفظ الأول لمسلم ، والثاني للبخاري لا

غير، وقد رواه مسلم من طريق يحيى بن أبي إسحاق، عن سعيد وعنده: «وقال: إن كنت لابد فاعلاً فاصنع الشجرة وما لا نفس فيه» وقوله فيه: «يَجعل له بكل صورة صوّرها نفسًا» قال النووي في «شرح مسلم»: هو بفتح الياء من «يجعل» والفاعل هو الله تعالى أضمر للعلم به، واللفظ الثاني المذكور في الأصل رواه البخاري من طريق عوف - وهو الأعرابي - عن سعيد لكن فيه: «فقال يا أبا عباس» وهي كنية دعاه بها لا باسمه، كما وقع في الأصل «إني إنسان»[1] وفي آخره «فعليك بهذا الشجر كل شيء ليس فيه روح» قال شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري»: كذا في الأصل بخفض كل على أنه بدل كل من بعض وجوزه بعض النحاة. قال: ويحتمل أن يكون على حذف مضاف فيه، أي: عليك بمثل الشجر، أو على حذف واو العطف أي وكل شيء، وكذا رواه أبو نعيم من طريق هوذة عن عوف. انتهى، ثم رواه مسلم من طريق ابن أبي عروبة، عن النضر بن أنس بن مالك قال: «كنت جالسًا عند ابن عباس فجعل يفتي ولا يقول: قال رسول الله ﷺ فقال: إني رجل أصوِّر هذه الصور. فقال له ابن عباس: ادنه فدنا الرجل...» وذكر باقيه بمعناه، ورواه البخاري بنحوه أخصر منه.

عزوه حديث أبي طلحة في الكلب والصورة إلى الستة غير أبي داود. كذا رواه هو بلفظين أحدهما بذكر الكلب والتمثال، والآخر بذكر الصورة فقط، وهذا للشيخين وغيرهما.

قوله: وفي رواية لمسلم: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا تماثيل» كذا للبخاري لكن لفظه: «ولا صورة تماثيل» وله في رواية: «ولا تصاوير» وفي أخرى «بيتًا فيه الصور».

---

(١) في «الترغيب» (٤/ ٥٤): إني رجل.

عزوه حديث سيدنا علي إلى أبي داود والنسائي وابن حبان . كذا رواه ابن ماجه لكن بدون ذكر الجنب، ثم قال: «كلهم من رواية عبد الله بن (نُجَي)[١]» هو بضم النون وفتح الجيم مصغرٌ ، أي : عن أبيه عن علي . وقد روى عن علي بلا واسطة حديثًا آخر لكن لم يدركه ، ورواه عن أبيه عنه ، وكان أبوه على مِطْهَرة علي ، قال شيخنا ابن حجر في «التقريب» : عبد الله صدوق . ونقل المزي في «التهذيب» عن النسائي أنه قال فيه : ثقة . وعن البخاري وابن عدي : فيه نظر . وقال الذهبي في «الميزان» بعد أن ذكر كلام البخاري المذكور فيه : قلت: روى عنه جابر الجعفي فالنكارة من جابر . وقال في أبيه : لا يُدرى من هو . زاد غيره: تفرد عنه ابنه . وقال في «الكاشف» : لين ليس بذاك. وقال المزي في «التهذيب» : ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد . روى له ولابنه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

قوله أول «**الترهيب أن ينام الإنسان على سطح لا تحجير له**» في حديث علي ابن شيبان الذي رواه أبو داود: «من [بات][٢] (ق١٤٦-ب) على ظهر بيت ليس له حجار» ثم قال: «هكذا وقع في روايتنا «حجار» بالراء بعد الألف وفي بعض النسخ «حجاب» بالباء الموحدة وهو بمعناه» ثم أورد بعده حديث جابر من الترمذي في النهي عن النوم على سطح ليس بمحجور عليه . وزاد في «مختصر السنن» له بعد ذكره أنه وقع في روايته «حجار» وتبويب صاحب الكتاب - يعني أبا داود - يدل عليه فإنه قال : غير محجر والحجار جمع حجر بكسر الحاء وأصل الباب، ومنه حجر الحاكم أي ليس عليه سترة تمنعه من السقوط ويقال: احتجرت الأرض إذا ضربت عليها منارًا تمنعها به عن غيرك ، ويكون من الحجرة وهي حظيرة الإبل وحجرة الدار وهو راجع أيضًا إلى المنع . قال: وقد روي

(١) تحرفت في «الترغيب» (٤/٥٦) إلى يحيى .
(٢) سقطت من «الأصل» وأثبتها من الترغيب (٤/٥٨) .

أيضًا حجاب «بالباء» قال: ورواه الخطابي حجي وذكر أنه يُروى بكسر الحاء وفتحها، وقال غيره - يعني : ابن الأثير في «جامع الأصول»- : فمن كسر شبه بالحجي الذي هو العقل، لأن الستر يمنع من الوقوع كما أن العقل يمنع من الفساد، ومن فتحه قال: الحجى -مقصور-: الطرف والناحية، وجمعه أحجارٌ. انتهت عبارته . وقال ابن الأثير في «جامعه» : الذي قرأته في كتاب أبي داود وهو الذي أخرج هذا الحديث «حجاب» وفي نسخة أخرى «حجار» ومعناهما ظاهر والذي رأيته في المعالم للخطابي «حجي» ثم ذكر كلامه ، وقال: هذا الذي ذكره وما شرح إلا ما رواه ، قال : ويعضد الرواية الأولى الحديث الآخر «سطح ليس بمحجور عليه».

ذكر حديث أبي عمران الجَوْني - وهو بفتح الجيم وإسكان الواو وكسر النون- بقصة ثم قال: «رواه أحمد مرفوعًا هكذا وموقوفًا» ولا شك أن القصة أدرجها من غير المسند وأن الروايتين مرفوعتان، ففي الرواية التي أوردها بعد قوله: يقال له زهير بن عبد الله فقال حدثني رجل «أن نبي الله ﷺ قال. . . » وذكره من غير زيادة قبله ، وكذا الرواية الأخرى عن أبي عمران قال: «حدثني بعض أصحاب محمد وغزونا نحو فارس فقال قال رسول الله ﷺ : «من بات فوق بيت ليس له إجَّار فوقع فمات» وفيه : «ومن ركب البحر عند ارتجاجه فمات» . ثم فسر الإجار بالسطح وهو لُغة أهل الشام والحجاز . قال في «النهاية» : وهو السطح الذي ليس حواليه ما يرد الساقط عنه . وقال في «الغريبين» : ما يرد المشفي . أي المشرف على الهلكة ، والإنجار - بالنون - لُغة فيه ، وجمعه أجاجير وأجاجرة وأناجير ، والشَنوى بفتح الشين المعجمة والنون وكسر الواو وأصله الشنائي بهمزة مقصورة والأول على إرادة التسهيل . وهو منسوب إلى أزد شنوءة بمعجمة مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء تأنيث، وقد أشار المصنف نقلاً عن البيهقي إلى الاضطراب الذي وقع في هذه

الرواية، وقال ابن الجوزي في أسماء الصحابة من «تلقيحه» : (ق١٤٧-أ) زهير ابن عبد الله الشنوي ، وقيل: زهير بن أبي جبل ، وقيل زهير بن عياض بن أبي جبل . وقال الذهبي في «تجريده» : زهير بن أبي جبل ، وقيل: ابن عبدالله، وقيل محمد بن زهير بن أبي جبل روى عنه أبو عمران الجوني هذا الحديث ثم قال: أظنه مرسلا. قلت: ويؤيد ذلك ما قبله ، والله أعلم .

قوله في حديث عبد الله بن جعفر : «من رمانا بالليل » . لم أر أهل الغريب تعرضوا لتفسير هذا ، ولعل معناه تحذير المسلمين من رمي بعضهم بالنبل ونحوها إذا بيتوهم ليلاً والله أعلم .

قوله في **«الجلوس وَسْط الحلقة»** - وهو بإسكان السين واللام - **وما معه»**: «قعدة المغضوب عليهم» وهو بكسر القاف لا بفتحها .

ذكر [في][1] **«النوم على الوجه»** الخلاف في اسم «طخفة» بالخاء والغين والهاء والقاف وزاد في «مختصر السنن» : وهو في جميعها بطاء مهملة مكسورة. قلت: بإسكان ثانيه ثم بفاء وهاء تأنيث، وقال المزي في «تهذيب الكمال» : [له][1] هذا الحديث الواحد رواه يحيى بن أبي كثير وفيه عنه اختلاف طويل عريض . . . إلى أن ذكر أن ابن ماجه رواه أيضًا من طريق نعيم المجمر عن ابن طهفة عن أبي ذر - ثم قال - وهذا منكر لا نعلم أحدًا تابعه عليه .

قوله في **«الترهيب من الجلوس بين الظل والشمس»** : «الضح بفتح المعجمة وبالحاء المهملة » أي المشددة ، كذا وقع بفتح الضاد وهو خطأ بلا خلاف فيه، إنما هو عند أهل اللغة بكسرها على وزن الظل، ولعله أراد أن يكتب بالكسر فسبق قلمه إلى العكس .

---

(١) سقطت من «الأصل» .

قوله أول **«الترغيب في سكنى الشام»** في حديث ابن عمر «اللهم بارك لنا في شامنا» : «رواه الترمذي وقال : حديث حسن غريب» عجيب إذ أسقط من لفظ الترمذي بعد حسن : «صحيح غريب من هذا الوجه من حديث ابن عون» والحديث رواه البخاري في «الفتن» بنحوه من طريق أزهر السمان - الذي أخرجه الترمذي من طريقه - عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر مصرحًا فيه بذكر النبي ﷺ ووقع أواخر الاستسقاء منه بصورة الموقوف عن ابن عمر من غير ذكر النبي ﷺ من طريق الحسين بن الحسن عن ابن عون فاعلمه ، وفي «الأطراف» وغيرها أنه هنا موقوف وهناك مرفوع ، ووقع في أصل النسفي بالبخاري هنا : قال أبو عبد الله : هذا الحديث مرفوع إلى النبي ﷺ إلا ابن عون كان يقتصر على ابن عمر .

«والخيرة» بفتح الياء وكذا بتسكينها .

«والغُدر» بضمتين وكذا الغدران جمع غدير، وهو القطعة من الماءِ يغادرها السيل أي يتركها .

ذكر في أثنائه حديث عبد الله بن عَمرو : «ستكون هجرة بعد هجرة فخيارُ أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم ، ويبقى في الأرض شرار أهلها تلفظهم أرضوهم وتقذرهم نفس الله وتحشرهم النار مع (ق١٤٧-ب) القردة والخنازير» وأن أبا داود رواه عن شهر - يعني : ابن حوشب أحد المتروكين[1] وله ترجمة في آخر الترغيب - عنه - أي عن عبد الله بن عمرو - وأن الحاكم - أي في المستدرك - رواه عن أبي هريرة عنه - يعني عن ابن عمرو - وصححه على شرط الشيخين . ثم قال وعنه - يعني - ابن عمرو عن النبي ﷺ قال: «رأيت كأن عمود الكتاب » ثم قال بعد تخريجه : ورواه أحمد من حديث عمرو

(١) كذا قال المؤلف - رحمه الله - في شهر ! .

ابن العاص . يعني والد الصحابي المذكور ( وهذا كله مُسلَّم إلا المنسوب إلى الحاكم فعندي أنه لم يروه من رواية أبي هريرة عن ابن عمرو بل ولا من رواية أبي هريرة نفسه)[١] وإنما انتقل ذهن المصنف أو بصره إلى شيء آخر فالحديث لم يروه إلا ابن عَمْرو وابن عمر فقط ويدل على ذلك أن شيخنا الحافظ ابن حجر في «ترتيبه مسند الفردوس» عزا الحديث إلى أبي داود عن عبد الله بن عمرو ثم قال: وفي الباب عن ابن عمر . فلو كان ثمَّ شيءٌ آخر لذكره ، وكذا ساق البيهقي في «الأسماء والصفات» حديث ابن عمرو من سنن أبي داود . ثم قال: تفرد به شهر ، وروي من وجه آخر عن عبد الله موقوفًا عليه في قصة أخرى. ثم رواه من طريق يعقوب بن سفيان إلى الأوزاعي عن نافع - أو عمن حدثه عن نافع - عن ابن عمر مرفوعًا «سيهاجر أهل الأرض ، هجرة بعد هجرة ، إلى مهاجر إبراهيم، حتى لا يبقى إلا شرار أهلها تلفظهم الأرضون ، وتقذرهم روح الرحمن، وتحشرهم النار مع القردة والخنازير ، تبيت معهم حيث باتوا، وتقيل معهم حيث قالوا، ولها ما سَقَطَ منهم» وكذا رواه الإمام أحمد من حديث ابن عُمر - في حديث في سنده أبو جناب الكلبي ، وهو ضعيف - ولفظه : «لتكونن هجرة بعد هجرة إلى مهاجر أبيكم إبراهيم» وفيه «تلفظهم أرضوهم» وعنده «تقيل حيث يقيلون، وتبيت حيث يبيتون» قال الخطابي في «المعالم» وغيره: أراد الهجرة إلى الشام والترغيب في المقام فيها وهي مهاجر أبينا إبراهيم «وتلفظهم الأرض» أي تقذفهم، «وتقذرهم نفسُ الله» أي أنه سبحانه يكره خروجهم إليها ومُقَامهم بها فلا يوفقهم لذلك فصاروا بالرد وترك القبول في معنى الشيء الذي تقذره نفس الإنسان فلا تقبله . وذكر النفس - أي وكذا الروح- ها هنا مجاز واتساع في الكلام وهو شبيه بمعنى قوله تعالى : **﴿ولكن كره الله انبعاثهم ..﴾**[٢] الآية .

---

(١) قلت: بل هو في المستدرك (٤/ ٥١٠ - ٥١١) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كما قال المنذري رحمه الله .

(٢) التوبة : ٤٦ .

قوله آخر حديث خُريم: «ولا تموتوا إلا همًا وغمًا » كذا في بعض نسخ «الترغيب» وغيره وكذا في غيره : «ولا يموتون » ولعله الأشبه فيهما ، وفي كثير من «نسخ الترغيب» : «ولا يموتوا إلا همًا وغمًا»[1] والله أعلم بالصواب .

قوله آخر «**الترهيب من سفر الرجل وحده (ق١٤٨-أ) وفي خير الأصحاب عدة** » وهي منصوبة على التمييز - في حديث ابن عباس : «خير الصحابة أربعة. . . » إلى آخره : «أن الترمذي قال: ولا يسنده كبير أحد» أسقط من لفظه «غير جرير بن حازم» ولابد منه .

قوله أول «**ترهيب المرأة أن تسافر**[2] **وحدها بغير محرم**» في حديث أبي سعيد في ذلك : «لا يحل لامرأة. . . » إلى آخره ثم عزاه إلى الستة غير النسائي، ثم قال: «وفي رواية للبخاري ومسلم «لا تسافر المرأة يومين من الدهر. . » إلى آخره. ثم ذكر النهي من حديث ابن عمر ، ثم من حديث أبي هريرة؛ فأما لفظ حديث أبي سعيد الأول فليس في البخاري بلا شك، إنما هو في مسلم وأبي داود والترمذي وهو عند ابن ماجه بلفظ : «لا تسافر المرأة» وأما لفظه الثاني فلمسلم ورواه البخاري ومسلم أيضًا نحوه في حديث دون قوله: «من الدهر» وأما لفظ حديث ابن عمر فلمسلم وله أيضًا نحوه من حديث أبي هريرة ولفظ حديث ابن عمر عند البخاري وأبي داود : «لا تسافر المرأة» وهو رواية لمسلم أيضًا ، وله رواية أخرى عنه «أكثر من ثلاث» . وأما لفظ حديث أبي هريرة ففي «الموطأ» والبخاري وأبي داود والترمذي وغيرهم ذكر اليوم والليلة، وفي مسلم وابن ماجه ذكر اليوم ، زاد ابن ماجه : الواحد . وفي مسلم ذكر الليلة ، وفي رواية له «لامرأة مسلمة» . وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس : «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» من غير ذكر مسافة والله أعلم .

---

(١) كذا في «الترغيب» (٤/ ٦٣) .

(٢) زاد بعدها في «الأصل» : المرأة وهي زيادة مقحمة .

قوله أول «الترغيب في ذكر الله تعالى لمن ركب دابته» : «عن أبي لاس الخزاعي» ثم قال: «واسمه عبد الله بن عنمة ، وقيل: زياد» قلت: لاس بالسين المهملة بوزن كاس ، وعنمَةُ بعين مهملة ثم نون محرك على وزن سلمة ، وقال ابن الجوزي في «التلقيح» : اسمه محمد بن الأسود بن خلف . وزاد الذهبي في «التجريد» : ابن أسعد ، ونقل عن خليفة بن خياط أنه روى هذا الحديث غير أنه لم يتعرض لكنيته ، وقال : عبد الله بن عنمة المُزني شهد فتح مصر، وله صحبة أخرجه ابن يونس ولم يذكر أنه أبو لاس . وقال : أبو لاس الخزاعي ويقال: الحارثي عبد الله وقيل: زياد مدني له صحبة وحديث. ورمز عليه «ه» إشارة إلى أنه في «مسند أحمد» وفي أوله «د» إشارة إلى أن له في «مسند بقية ابن مخلد» حديثًا واحدًا ، وقال ابن الأثير في «جامعه» : أبو لاس الخزاعي اسمه عبد الله وقيل زياد واشتهر بكنيته وهو معدود في أهل المدينة . انتهى ، وقال في «الأطراف» و«الكاشف» : أبو لاس يقال: عبد الله بن عنمة من خزاعة. وقال ابن عبد البر : اسمه عبد الله وقيل: زياد . ولم ينسبه ، قال شيخنا ابن حجر في «تقريبه» : والصواب أنه غير عبد الله (ق١٤٨-ب) بن عنمة . قال: ويقال ابن لاس . وقال في «شرحه للبخاري» عند قوله في الزكاة تعليقًا ويذكر عن أبي لاس قال: حملنا النبي ﷺ : «على إبل الصدقة للحج»: وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم . ولفظ أحمد: «على إبل من إبل الصدقة ضعاف للحج، فقلنا: يا رسول الله ، ما نرى أن تحمل هذه؟ فقال: إنما يحمل الله . . .» الحديث ورجاله ثقات إلا أن فيه عَنْعَنة ابن إسحاق ولهذا توقف ابن المنذر في [ثبوته][1] . انتهى ، وأبو لاس أو ابن لاس من أفراد الصحابة ، ومن أتباع التابعين أبو لاس النهدي يروي عن الحسن البصري ، قال الذهبي في «ميزانه» : لا يعرف . ذكرته للتمييز فاستفده .

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : ثوبته . والمثبت من فتح الباري (٣/ ٣٨٩) .

قولـه في حـديث حـمزة الأسـلمـي : «أن إسنـاده جيـد ، ورواه أحمـد والطبراني» وكذا النسائي في «اليوم والليلة» وفيه أسامة بن زيد الليثي المدني وهو صدوق يهم ، وفيه كلام معروف .

ذكره من «المسند» حديث ابن عباس في «الـتكبيـر لركوب الدابـة والحمد والتسبيح والتهليل ، عجيب وغفلـة عما هو أشهر منه في «المسند لأحمد» أيضًا قال: حدثنـا وكيع، عن إسرائيل ، عن أبـي إسحاق، عن علي بن ربـيعة قال: كنت ردف علـي فلما وضع رجله في الـركاب قال: بسم الله . فلـما استوى، قال: الحمد لله ﴿سبحـان الذي سخر لنـا هذا وما كنا لـه مقرنين وإنَّا إلـى ربنا لمنقلبون﴾[1] وقال أبو سعيد مـولى بني هاشم : «ثم حَمِدَ الله ثـلاثًا والله أكبر ثلاثًا ثـم قال: سبحان الـله ثلاثًا ثم قـال لا إله إلا أنت» ثم رجع إلـى حديث وكيع - سبحـانك إني ظلمت نفسـي فاغفر لي إنه لا يغفـر الذنوب إلا أنت ثم ضحك ، فقلت: ما يضحكك؟ قال: كنت ردفًا لرسول الله ﷺ ففعل كالذي رأيتني فعـلت ثم ضحك فقلت: يـا رسول الله ، ما يضحكـك؟ قال: قال الله -تعالى-: عجـبٌ لعبدي يعلم أنه لا يـغفر الذنوب غيري» وقد رواه بـنحوه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم وابن حبان فـي صحيحيهما وغيرهم من طرق، وقال الترمذي : حديـث حسن صحيح . وصححه الحاكم عـلى شرط مسلم ، كلهم من طريق أبي إسحاق السبيعي ، عـن علي بن ربيعة ولفظ الترمذي فيه : «قال شهدت عليًا أتي بدابة ليركبها» وفـيه بعد الآية ثم قال: الحمد لله ثلاثًا الله أكبر ثـلاثًا سبحـانك . . .» إلى «فإنـه لا يغفر الـذنوب إلا أنت . ثم ضـحك فقلت: مـن أي شيء ضحكت يا أمـير المؤمنين؟ قال: رأيـت رسول الله ﷺ صنع كمـا صنعت . . .» إلى أن قال: «قـال: إن ربك ليعجب مـن عبده ، إذا

---

(١) الزخرف : ١٣ .

قال: رب اغفر لي ذنوبي يعلم أنه لا يغفر الذنوب غيري» لكن له علة ذكرها المزي. من زيادته في «الأطراف» عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة قال: قلت لأبي إسحاق: ممن سمعته؟ قال: من يونس بن خباب . فلقيت يونس بن خباب فقلت: ممن سمعتهُ؟ قال: من رجل سمعه من علي بن ربيعة . قال: ورواه شعيب بن صفوان، عن يونس بن خباب، عن شيقيق بن عقبة (ق١٤٩-أ) الأسدي ، عن علي بن ربيعة . انتهى ، وقد رواه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» وابن عساكر في «أربعينه البلدانية» من طريق الأجلح الكندي، عن أبي إسحاق، عن الحارث - وهو الأعور - عن علي : «أنه خرج من باب القصر، فوضع رجله في الغرز ، فقال : بسم الله، فلما استوى على الدابة ، قال: الحمد لله الذي كرمنا وحملنا في البر والبحر ورزقنا من الطيبات وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً ، ﴿ **سبحان الذي سخر لنا هذا...**﴾ وفيه : «رب اغفر لي إنه . . .» ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه ليعجبُ من عبده ، إذا قال: رب اغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» ثم قال ابن عساكر : هذا حديث غريب من حديث الحارث عن علي، انفرد به عنه الأجلح عن أبي إسحاق [ورواه أبو الأحوص ، عن أبي إسحاق][1] عن علي بن ربيعة عن علي. وأبو الأحوص أحفظ من الأجلح وأوثق ، ورجال إسناده كلهم كوفيون . انتهى ملخصًا .

قوله في «**الترهيب من استصحاب الكلب والجرس**» : «وعن بنانة مولاة عبدالرحمن بن حيان» ثم قيد بُنانة فقط ، و (حيان)[2] بفتح المهملة والمثناة التحتانية .

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبت ما يقتضيه السياق ويراجع «الأربعين البلدانية» لابن عساكر فإن يدي لا تطولها الآن، وانظر علل الدارقطني (٤/ ٥٩ - ٦٢ رقم ٤٣٠ ) .

(٢) تصحفت في الترغيب (٤/ ٦٨) إلى : حبان . بالباء الموحدة .

قوله في «**الترغيب في الدلجة**» في حديث جابر المعزو إلى مسلم وأبي داود «فإن الشياطين تُبْعَث» كذا وُجد في نسخ «الترغيب» وإنما لفظ مسلم «تنبعث» من الانبعاث ، ولفظ أبي داود «تعيث» من العيث .

عزوه أول «**الترغيب في ذكر الله لمن عثرت** - بفتح المثلثة - **دابته**» حديث والد أبي المليح في ذلك إلى النسائي ، هو في «اليوم والليلة» على العادة الغالبة المشار أول هذا الإملاء إلى تكررها ، رواه من طريق خالد الحَذاء ، عن أبي تميمة الهجيمي ، عن أبي المليح بن أسامة الهذلي ، عن أبيه باللفظ المذكور، ورواه أيضًا من هذا الطريق بنحوه عن أبي المليح عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وكذا رواه أبو داود .

قوله في «**الترغيب في كلمات يقولهن من نزل منزلاً** » في حديث عبد الله ابن [بسر][1] قال: «خرجت من حمص فآواني الليل إلى البقعة» في أكثر نسخ «الترغيب»: «البيعَة»[2] بكسر الموحدة وإسكان الياء الأخيرة بعدها عين ثم هاء تأنيث وهو وهم وتصحيف بلا شك وإنما الصواب ولفظ الطبراني وغيره «البُقْيعة» بضم الموحدة وفتح القاف وإسكان الياء بعدها عين ثم هاء التأنيث تصغير بقعة ، وهي اسمٌ عَلَمٌ لبقعةٍ هناك معروفة ذات ماء وسواد حولها بقاعٌ متجاورات بينها وبين حمص أقل من يوم ، والله أعلم .

قوله بعده في «**دعاء المرء لأخيه بظهر الغيب**»: عن أم (ق١٤٩-ب) الدرداء قالت: «حدثني سيدي -تعني زوجها- أبا الدرداء» هذا الحديث مما انفرد مسلم بروايته عن البخاري ولفظه : «ما من عبد مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب، إلا قال الملك: ولك بمثلٍ» وفي لفظ آخر له: «من دعا لأخيه بظهر الغيب، قال

(١) تصحفت في «الأصل» إلى : بشر . بالشين المعجمة .
(٢) كذا في الترغيب (٤/ ٧٠) .

الملك الموكل به : آمين ، ولك بمثل» وكذا رواه أبو داود ولفظه : «إذا دعا الرجل لأخيه» أخرجاه من طريق موسى المعلم - زاد مسلم : وفضيل بن غزوان كلاهما- عن طلحة بن عبيد الله بن كريز - بفتح أوله وكسر ثانيه - عن [أم][(١)] الدرداء . ورواه أحمد بن حنبل في مسنده من طريق فضيل وحده ، عن طلحة المذكور ، عن أم الدرداء [قالت][(٢)] سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُستجاب للمرءِ بظهر الغيب لأخيه فما دعا لأخيه بدعوة إلا قال الملك: ولك بمثل» كذا رواه في مسند أم الدرداء من مسند النساء وفيه نظر ظاهر لكون طلحة هذا إنما يروي عن أم الدرداء الصغرى التابعية لا الكُبرى الصحابية كما هو منصوص عليه في «الأطراف» و«تهذيب الكمال» وغيرهما ولعله سقط من هذه الرواية ذكر أبي الدرداء لكن قد وقع في المسند والصواب المشهور رواية مسلم وأبي داود عن طلحة هذا عن أم الدرداء عن أبي الدرداء . ثم روى الإمام أحمد بعد هذه الرواية الحديث كما رواه مسلم أيضًا وابن ماجه عن شيخ واحد عن يزيد بن هارون - زاد مسلم - وعيسى بن يونس كلاهما - عن عبد الملك بن أبي سليمان العَرزمي ، عن أبي الزبير المكي ، عن صفوان بن عبد الله - وهو ابن صفوان بن أمية الجُمحي زوج الدرداء - عن أم الدرداء بقصة وهي ، قال: قدمت الشام فأتيت أبا الدرداء في منزله فلم أجده ووجدت أم الدرداء فقالت أتريد الحج العام ؟ فقلت: نعم . قالت : فادع لنا بخير فإن النبي ﷺ كان يقول: إن دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة عند رأسه ملك مُوكلٌ» وعند ابن ماجه «ملك يؤمن على دعائه كلما دعا لأخيه بخير . قال الموكل به : آمين ولك بمثل . قال: ثم جئت إلى السوق فلقيت أبا الدرداء فحدثني عن النبي ﷺ بمثل ذلك» . فقد صرح في نفس الحديث بأن صفوان اجتمع بأبي الدرداء

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : أبي .

(٢) في «الأصل» : قال. والمثبت من مسند أحمد (٦/ ٤٥٢) .

فحدثه به عن النبي ﷺ فبقي الحديث متصلاً بأبي الدرداء من روايته عن النبي ﷺ . ولهذا ذكر صاحب «الأطراف» فيه طريق صفوان في مسند أبي الدرداء وتعداد الرواة عنه كعادته المشهورة وعلم على الحديث علامة مسلم وابن ماجه ثم أعادها في ذكر الرواة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء وجزم هو وغيره بأن أم الدرداء هذه التي روت في الكتب الستة عن أبي الدرداء مرفوعًا وموقوفًا هي الصغرى (ق١٥٠-أ) لا الكبرى .

وذكر الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن محمد الأصبهاني في آخر كتابه «رواة صحيح مسلم» أم الدرداء الصغرى عن أبي الدرداء في الصوم واللعن والدعاء - يعني بالأخير هذا الحديث المذكور - روى عنها إسماعيل بن عبيد الله وعثمان بن حبان الدمشقي وزيد بن أسلم وأبو حازم بن دينار وطلحة بن عبيدالله بن كريز وصفوان بن عبد الله بن صفوان . ولم يذكر أم الدرداء الكبرى بالكلية .

ثم ترجم الإمام أحمد في موضع آخر من مسند النساء لأم الدرداء، وأخرج حديثها أنها خرجت من الحمام فلقيها النبي ﷺ من طريق زبَّان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه عنها . فالله أعلم .

وقد ذهب خلف الواسطي في كتابه «أطراف الصحيحين »: أن مسلمًا أخرج لأم الدرداء الكبرى الصحابية حديث دعاء المسلم لأخيه من طريق صفوان وجعله من مسندها عن النبي ﷺ ، وكذا أورد لها ابن الجوزي في كتابه «جامع المسانيد» من المسند حديث الحمَّام - وهو في بعض نسخ «الترغيب» دون بعض، وقد نبهت عليه في أوائل هذا الإملاء ، ثم فضل الرباط ثلاثة أيام، وهو ثابت في «الترغيب» في محله - ثم حديث الباب من طريق صفوان . ولم يُجد في ذكر الأخير هنا . وفي كتابه «التلقيح» ذكر ما وقع لخلف ثم عقبه بكلام الحافظ

البرقاني الآتي قريبًا . وكذا أورد لها عز الدين بن الأثير في كتابه «الصحابة» من مسند أحمد الحديث الذي أوردناه قبل من طريق طلحة ، وإنما ذكر جمهور أهل الحديث ذلك فيهما من رواية أم الدرداء الصغرى التابعية عن أبي الدرداء [لا][(١)] من رواية أم الدرداء الكبرى الصحابية عن النبي ﷺ هذا هو الأصح المشهور عندهم .

قال الحافظ الحميدي في أواخر كتابه «الجمع بين الصحيحين»: أخرج مسلم متصلاً بهذه الرواية التي ذكرها أولاً عن أم الدرداء عن أبي الدرداء يعني من طريق طلحة بن عبيد الله بن كريز، ليدل ذلك على أن هذه أيضًا عنها عنه عن النبي ﷺ . وكذا قال البرقاني والأكثرون أن أم الدرداء الصغرى هي المذكورة في الحديث في كلا الطريقين بعينها ، قال البرقاني وغيره من الأئمة : وليس لها صحبة ولا سماع من النبي ﷺ . وقال الحافظ الذهبي في كتابه «تجريد الصحابة» : الصحيح أنه لا صُحبة لها ، وذكرها في الصحابة وهم . انتهى ، وقد ذكرها أبو الحسن بن سميع في الطبقة الثانية من التابعين أهل الشام، وقال أبو أحمد العسال : هي التي يُروى عنها الحديث الكثير . انتهى .

وقد رأيت أبا الشيخ الأصبهاني في كتابه «المنتخب من ثواب الأعمال» روى الحديث من الطريق الذي قدمناه من المسند ومسلم وابن ماجه بدون القصة من طريق (ق١٥٠-ب) ابن أبي زائدة ، عن العرزمي ، عن أبي الزبير ، عن صفوان، عن أبي الدرداء مرفوعًا نحوه . ثم روى عن أبي بكر الفريابي ، عن ابن راهويه ، عن عيسى بن يونس ، عن ابن سوقة ، عن طلحة بن كريز - قال: وكان يكثر غشيان أم الدرداء - قال : قالت أم الدرداء : «ما دعا أحد لأخيه بظهر الغيب ، إلا قال الملك الموكل به آمين ولك بمثل . قال: وكعب شاهد فقال : إني أجد في التوراة أكثر من هذا فنائم مغفورٌ له وقائم مشكورٌ له .

---

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : إلا .

قال: وكيف يا أبا إسحاق قال: أخوان تحابا في الله عز وجل فقام أحدهما ليلاً يصلي فذكر أخاه في تلك الساعة فدعا له فغفر للنائم بدعاء القائم وشكر للقائم حين ذكر أخاه في تلك الساعة» .

قلت: وأما أم الدرداء الكبرى الصحابية فاسمها خيرة وهي بنت أبي حدرد الأسلمي أخت عبد الله الصحابي المشهور ، وتكنى أم محمد أيضًا وهي أم بلال ابن أبي الدرداء الذي ولي قضاء دمشق بلا نزاع ، وممن ذكره الحافظ عبد الغني المقدسي في «كماله» في ترجمة بلال وأنه روى عن أبيه وأمه المذكورة وامرأة أبيه أم الدرداء الصغرى . ثم سها فقال في ترجمة الصغرى: أنها أم بلال . وقلده النووي في «تهذيبه» فوهما وهمًا بينًا ، بل قال أبو مسهر الغساني : إن بلالاً أسن من امرأة أبيه وكانت قد حفظت عن النبي ﷺ وعن زوجها ونزلت الشام وروت أحاديث يسيرة عن النبي ﷺ منها حديث دخولها الحمام وهو في مسندي أحمد وأبي يعلى ومعجم الطبراني الكبير وكتابي الصحابة لأبي نعيم وابن منده ، وهو في بعض نسخ «الترغيب والترهيب» للمنذري كما بينته وما وقع في ذكر سنده في هذا الإملاء هناك .

ومنها حديثها في الخلق الحسن وهو في «مسند أبي يعلى» و«الحلية» لأبي نعيم و«الصحابة» لابن منده، وهو مشهور من حديث أبي الدرداء كما ذكره المصنف في بابه من هذا الكتاب من الترمذي وابن حبان والبزار وأبي داود، وقد رواه أبو داود والترمذي وغير واحد من طريق عطاء الكيخاراني عن أم الدرداء - وهي الصغرى - عن أبي الدرداء . ورواه الترمذي أيضًا وغيره من طريق يعلى ابن مملك، عن أم الدرداء الصغرى ، عن أبي الدرداء . ورواه أبو نعيم في «الحلية» من طريق يزيد بن ميسرة ، عنها ، عنه . ورواه غيره من طريق شهر بن حوشب، عنها ، عنه . ورواه في «الحلية» أيضًا من طريق عصام بن يزيد ، عن

سفيان الثوري ، عن إبراهيم بن نافع ، عن الحسن بن مسلم ، عن [خاله][(١)] -يعني : عطاء الكَيخَاراني - عن أم الدرداء عن النبي ﷺ ، فلم يذكر أبا الدرداء لكنه قال عقبة : غريب من حديث الثوري عن إبراهيم ، تفرد به عصام ابن يزيد. ورواه أيضًا فيها وأبو يعلى وابن منده في «الصحابة» واللفظ له من طريق شريك ، عن خلف بن حوشب (ق١٥١-أ) ، عن ميمون بن مِهران قال: قلت لأم الدرداء: أسمعت من النبي ﷺ شيئًا؟ قالت : نعم دخلت عليه وهو جالس في المسجد فسمعته وهو يقول: «ما يوضع في الميزان أثقل من خُلُق حسن» ولفظ «الحلية» : «أول ما يوضع في الميزان الخلق الحسن» لكن قال الحافظ ابن عساكر : هذا وهم فإن أم الدرداء الكبرى توفيت في حياة أبي الدرداء ، وميمون بن مهران ولد بعد ذلك سنة أربعين، وإنما يروي عن أم الدرداء الصغرى ترويه عن أبي الدرداء ولم تسمع الصغرى من النبي ﷺ . انتهى . قلت: نعم ميمون يروي عن الصغرى عن أبي الدرداء وقد قيل: إنه أدرك الكبرى أيضًا وروى عنها ، كما جزم به المِزي وغيره ، وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل: لم يرو إلا عن ابن عباس وابن عمر . وقال ابن أبي حاتم في «مراسيله»: سمعت أبي يقول: أم الدرداء الصغرى التي روى عنها عطاء الكيخاراني لم تسمع من النبي ﷺ شيئًا . وقال أبو زرعة : ليس لها صحبة .

وبالجملة فأم الدرداء الكبرى لا رواية لها في الصحيحين ولا في السنن، إنما ذكرها البخاري والترمذي في حديث أبي جحيفة أن سلمان الفارسي رآها متبذلة في زمن النبي ﷺ لما زار زوجها أبا الدرداء ، وكان الشارع قد آخا بينهما، فقال لها: ما شأنك متبذلة؟ قالت: أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في النساء. والقصة في ذلك مشهورة ، روياها عن شيخ واحدٍ ، وقد كانت تحت أبي الدرداء قبل الصغرى التابعية الجليلة التي كانت يتيمة في حجره وتزوجها بعد

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : خالد . والمثبت من «الحلية» (١٠٦/٧) وهو الصواب .

وفاة الصحابية الكبرى ومات عنها ولم تتزوج بعده حتى ماتت بعد سنة إحدى وثمانين، كما قاله ابن حبان في «ثقاته» ودفنت عنده بمقبرة باب الصغير وأما الكبرى فماتت قبله بدهر في خلافة عثمان بالشام أيضًا .

قال علي بن المديني وغيره كان لأبي الدرداء امرأتان كلتاهما يقال لها أم الدرداء إحداهما رأت النبي وهي خَيْرَةُ بنت حدرد ، والثانية تزوجها بعد وفاة النبي ﷺ وهي جُهيمة الوصابية . انتهى ، وقد ذكر المصنف في الأصل الخلاف في اسم الأخيرة وحاصل ما أطلنا النفس فيه مختصرًا وكذا في «مختصره لأبي داود» ثم قال هناك : وذكر خلف الواسطي في «تعليقه» - يعني: في أطراف الصحيحين - هذا الحديث - يعني في الدعاء للأخ - لظاهر رآه في «صحيح مسلم» . قال المصنف : وقد ذكر مسلم قبل ذلك وبعده ما يدل على أنه من روايتها عن أبي الدرداء عن رسول الله ﷺ . قال: وقد نبه على هذا غير واحد من الحفاظ رضي الله عنهم . انتهى كلامه ، وقد خرجنا (ق١٥١-ب) استطرادًا عن المقصود فلنثن العنان إلى ما نحن بصدده ونعود .

قوله في أول «**الترغيب في الموت في الغربة**» في حديث عبد الله بن عَمرو «إذا مات بغير مولده قيس بين مولده» : «أنه رواه ابن ماجه والنسائي واللفظ له» إنما لفظهما: «قيس من» وقال ابن ماجه : «قيس له»[1] وأما «بين» فإنها تصحيف ظاهر.

«وَالسِّلُّ» بكسر السين وتشديد اللام، وقد تقدم آخر الجهاد فراجعه .

* * *

(١) لفظ النسائي (٤/ ٨ رقم ٨٣٢) وابن ماجه (١/ ٥١٥ رقم ١٦١٤) وابن حبان (٧/ ١٩٦ رقم ٢٩٣٤ ) : «قيس له من» .

قوله في أوائل «**الترغيب في التوبة**» : قال زر» هو بكسر المعجمة وتشديد المهملة ، وهو ابن حُبَيش التابعي المخضرم المشهور .

قوله : في حديث جابر : «فسعيد من هلك» أي : مات ، كما هو لفظ الإحياء وغيره .

النكتة كالنقطة في الإفراد والجمع ، ومن قالها بالثاء المثلثة فقد أخطأ خطأ فاحشًا بلا خلاف ولا خفاء .

عزوه حديث ابن عباس في سؤال قريش أن يجعل لهم الصفا ذهبًا إلى الطبراني ، كذا رواه أحمد بنحوه ورواه أيضًا هو والنسائي بمعناه بلفظ آخر من طريق آخر عنه ، قال ابن كثير في «تاريخه» : وهما إسنادان جيدان .

قوله بعده : وعن عبد الله بن عمرو حديث «إن الله يقبل توبة العبد» كذا وجد في أكثر النسخ ابن عَمرو وقد تبع فيه ابن ماجه لكنه وهم كما في «الأطراف» ، وفي رواية الترمذي : «ابن عُمر» وكذلك هو في (نسخ «الترغيب»)[(١)] على الصواب ، والحديث من طريق مكحول عن جبير بن نفير عن ابن عمر أو عمرو . فاستفده .

قوله : وعن ابن مسعود قال: «كانت قريتان» رواه الطبراني . قال: «وهو هكذا في نسختي غير مرفوع» قلت: هو موقوف على ابن مسعود .

سياقه بعده حديث أبي سعيد المرفوع في قصة ذاك الرجل بطولها اللفظ لمسلم وفيه : «نصف الطريق» . قال النووي في «شرحه» : هو بتخفيف الصاد أي بلغ نصفها . انتهى ، وقال الجوهري : نصفت الشيء إذا بلغت نصفه تقول نصفت القرآن أي بلغت النصف ، ونصف عُمره، ونصف السيف رأسه، ونصف الإزار ساقه ، ونصف النهار وانتصف بمعنى . ثم قال المصنف: وفي رواية - أي لمسلم - قال قتادة .

---

(١) كتب الإمام السندي : لعله في بعض نسخ الترغيب .

قوله بعده في حديث معاوية: «إن الأخر» قيل: هو بقصر الهمزة وكسر الخاء على وزن الأشِرِ الأبعد، زاد ابن الأثير : المتأخر عن الخير كناية عن نفسه ذمًّا . وقد جاء نظير هذه اللفظة في قصة ماعز في «صحيح مسلم» وقوله : «إنه قد زنى الأخر» وفي «الموطأ»: «إن الأخر زنى» وللبخاري: «إن الأخِرَ قد زنى» يعني نفسه وله- أيضًا-: «أن الأخر وقع على امرأته.في رمضان» . قال القاضي عياض في «المشارق» : رويناه بقصر الهمزة عن كافة شيوخنا . قال: وبعض المشايخ يمدها وكذا رُوي عن الأصيلي في «الموطأ» (ق١٥٢-أ) قال: وهو خطأ ، وكذا فتح الخاء هنا خطأ . انتهى ، وروى الحافظ عبد الغني الأزدي في «مبهماته» من حديث أبي هريرة أن ماعز لما جاء واعترف ، قال أربع مرات : «إن الأبعد قد زنى» .

قوله : «عن عبد الله» حديث الله أفرح ، هو ابن مسعود يطلق لشهرته .

قوله: «وعن أبي الدرداء : قال: قلت يا رسول الله أوصني» هذا عجيب إنما هو أبو ذر صحفه بأبي الدرداء بلا شك وصوابه عطفه على ما قبله بقول: «وعنه» قال الهيثمي في «معجمه» : ورجاله ثقات إلا أن شهر بن عطية حدث به عن أشياخه عن أبي ذر ولم يسم أحدًا منهم . انتهى .

قوله آخر «**الترغيب في العمل الصالح**» في حديث معقل بن يسار: «العبادة في الهرج» لفظ الإمام أحمد «العبادة في الفتنة» .

وقول المصنف: «فأقيم المسبب مُقام السبب» هو بضم الميم مقام الأولى لأنه مُعدى بالهمزة ، وإذا كان كذلك ضُمت ميمه هو وما يشبهه ، بخلاف ما إذا كان قاصرًا ، تقول : قام مَقامه بفتح ميمه الأولى ، وأقمته مُقامه بضمها . وكذلك جرى مَجراه، وأجريته مُجراه ، وهذا معروف عند أهله .

قوله في «**الترغيب في المداومة على العمل**» في حديث عائشة : «فكان يحجره بالليل» هذا اللفظ لمسلم لكن لفظه : «من الليل فيصلي فيه ، فجعل

الناس يصلون بصلاته ، ويبسطه بالنهار فثابوا ذات ليلة ، فقال: يا أيها الناس عليكم من الأعمال ما تطيقون ، فإن الله لا يمل حتى تملوا ، وإن أحب الأعمال إلى الله ما دُووم عليه وإن قل، وكان آل محمد . . . » إلى آخره ، فانظر مخالفة هذا الحديث الواحد لسياق الأصل، قال النووي في «شرحه لمسلم»: هكذا ضبطناه «يُحَجِّره» بضم الياء وفتح الحاء وكسر الجيم المشددة أي يتخذه حجرة كما في الرواية الأخرى . انتهى ، وهو في البخاري مختصر جداً ولفظه : «ويحتجره بالليل» هكذا أخرجه في الصلاة وبعده حديث زيد بن ثابت ، وأخرجه في اللباس بسياق لفظ الأصل لكن أوله «كان يحتجر حصيراً بالليل فيصلي عليه. . . » إلى آخره ، فانظر كيف لفق أوله من مسلم وباقيه من البخاري، ولفظ ابن ماجه : «كان لرسول الله ﷺ حصير يبسط بالنهار ويحتجره بالليل فيصلي إليه» . وقوله : «يحتجره» قال شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» : للأكثر بالراء أي يتخذه مثل الحجرة، وللكشميهني بالزاي بدل الراء أي يجعله حاجزاً بينه وبين غيره، وكذا له ولهم في قوله «اتخذ حجرة» في حديث زيد بن ثابت بعده .

قوله: «وفي رواية له - أي لأبي داود - قال - أي علقمة - : سألت عائشة» وقد روى هذه البخاري ومسلم والترمذي ، والرواية التي قبلها هي من رواية سعيد المقبري (ق١٥٢-ب) عن أبي سلمة عنها .

عزوه آخر الباب إلى ابن حبان حديث أم سلمة : «ما مات حتى كان أكثر صلاته» قد رواه ابن ماجه بنحوه من طريق أبي إسحاق السبيعي ، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عنها .

فسَّر أوائل **«الترغيب في الفقر»** «العقبة الكئود» بالصعبة ، وقال الجوهري: هي الشاقة المَصْعَد .

قوله في حديث أبي ذر : «وعنده امرأة سوداء مُشَنَّعَة» هو بضم الميم وفتح الشين والنون المشددة . قال ابن الأثير في «النهاية» : أي قبيحة، يقال: منظر شنيع وأشنع ومشنع .

قوله بعده في حديث رافع بن خَديج : «إذا أحب الله عبدًا حماه الدنيا» : «ورواه ابن حبان والحاكم من حديث قتادة » هو ابن النعمان الأنصاري الظفري أخو أبي سعيد لأمه فكان يتعين نسبته ، وقد رواه الترمذي أيضًا في «باب الحمية» أول الطب من طريق عمارة بن غزية ، عن عاصم بن عُمر بن قتادة ، عن محمود ابن لبيد ، عن قتادة بن النعمان مسمى به . ثم ساقه أيضًا من طريق عمرو بن أبي عمرو ، عن عاصم ، عن محمود عن النبي ﷺ نحوه يعني مرسلا . قال المِزي في «الأطراف» من زيادته : وكذلك رواه بشر بن المفضل عن عمارة بن غزية .

قوله : «عن أبي سلام الأسود» هو بتشديد اللام، و«عمان» تأتي في الحوض ، أبو الصديق الناجي» بتشديد الياء ويأتي في آخر هذا الإملاء ، «ابن الحواري» مثل أحد الحواريين .

قوله: «وقد ورد من غير ما وجه ومن حديث جماعة من الصحابة أن عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوًا» قلت : لا أعلم هذا ورد إلا من حديث عائشة وعبد الرحمن بن عوف نفسه : أما الأول فرواه الإمام أحمد في «مسنده» من طريق عمارة بن زاذان، وهو من الأحاديث التي أمر أحمد أن يضرب عليها وقال: إنه كذب منكر. وقد رواه البزار من طريق أغلب بن تميم أيضًا . وأما الحديث الثاني فقد رواه البزار أيضًا بإسناد فيه ضعف ، ورواه السراج في «تاريخه» بسند رجاله ثقات . وأما ذكر «استبطاء عبد الرحمن» فقد ذكره المصنف من حديث ابن أبي أوفى ، وفي سنده لين، ورواه أحمد بسند لين أيضًا من حديث أبي أمامة وهو الذي أورده الشيخ من كتاب أبي الشيخ قريبًا لكن اختصر عبد الرحمن واستبطائه ، وعند أحمد فيه: «فإذا أكثرُ أهل الجنَّة» .

عزوه حديث أبي سعيد: «احتجت الجنة والنار» إلى مسلم. تقدم ما فيه في «الكبر» .

قوله أواخر الباب في حديث أنس : «ذي طِمرين مُصْفح عن أبواب الناس» «الطمر» بكسر الطاء الثوب الخلق والجمع أطمار . «والمصْفَح» : المردود ، يقال: صفحتُ فلانًا وأصفحته إذا سألك فرددته . واعلم أنك إذا أتيت بإذا - مثل هذا - فتحت التاء وإذا أتيت بأي ضممتها وهذه الفائدة المهمة أفادها الإمام ابن هشام في «مغنيه» فافهمها، (ق١٥٣-أ) بأنك لما قلت صفحت فلانًا . قلت: إذا سألك فرددته ، ولما تقول أي سألني فرددته .

قوله في «**الترغيب في الزهد في الدنيا**» : «وعن الضحاك قال: أتي» . هو ابن مزاحم رواه عنه جُويبر .

قوله : في حديث سعد بن أبي وقاص «خير الذكر الخفي وخير الرزق أو العيش ما يكفي» : «رواه أبو عوانة وابن حبان والبيهقي» كذا أحمد لكن من غير شك ، وفي السند أسامة بن زيد الليثي ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي لبيبة ، فمن أين له الصحة ؟ .

قوله بعده في حديث أبي سعيد : «إن الدنيا حلوة خضرة . . .» إلى أن قال: «فينظر كيف تعملون؟ فاتقوا الله واتقوا النساء » : «رواه مسلم والنسائي وزاد «فما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء». وقع له في سياق هذا الحديث وعزوه أمور: فلفظ مسلم «إن الدنيا» وليس عند النسائي «إن» وقال ابن المثنى شيخ مسلم: «فينظر» وقال ابن بشار شيخه الآخر وشيخ النسائي في هذا الحديث بعينه «لينظرَ» وفي رواية الترمذي وابن ماجه الآتية من غير هذا الطريق «فناظر كيف تعملون» وفيها «ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء» وهنا انتهى لفظهما، وليست لفظة «ألا» عند مسلم والنسائي وعندهما تتمة الحديث : «فإن أول فتنة

بني إسرائيل كانت في النساء» . والذي وقـع هنا «فاتقوا الله» وهم وتحريف بلا شك . وإنما هو «فاتقوا الـدنيا» ويدل عليه ما قبله في نـفس الحديث وكذا قول الله تعالى : ﴿زُيِّنَ للنَّاسِ حُبُّ الشـهوات من النساء ...﴾ إلى أن قال: ﴿ذلكَ متاعُ الحياة الدُّنيا﴾[١] ولهذا قال النووي في «شرح مسلم» : هكذا هو في جميع النسـخ . يعني : نـسخ مسلم ، قـلت: بل عنـد الأربعة وغيـرهم ممن رواه : «فاتقوا الدنيا» وهو ظاهر وقد بوب ابن مـاجه في كتاب الفتن : باب فتنة المال. ثم : باب فتنة النساء .

وأسقط المصنف تتـمة الحديث عند مسلم والنسائـي فتوهم أنه زاد في آخره «فما تركـت بعدي فتنة . . .» إلى آخـره ، وإنما ذلك حديث مستـقل لا فاء في أوله، وهو من رواية أسامـة بن زيد رواه الستة غير أبي داود من طـريق سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي ، عنه . زاد الترمذي في رواية ومسلم في رواية له وسعيد بن زيد بـن عمرو بن نفيل أحد العشرة ، روياه من طـريق معتمر بن سليمان ، عن أبيه . لكن قال الترمذي : رواه غير واحد من الثقات عن سليمان ولم يذكروا فيه سعيدًا ، ولا نعلم أحدًا قاله غير المعتمر . ثم أسنده عن التيمي، عن النهدي ، عن أسامـة فقط ، ولفظه عندهم : «ما تركت بـعدي فتنة» ولفظ ابن ماجه «ما أدع بعدي فتنة» وكأنَّ هذا حصل للمصنف حال التلخيص والكتابة من انتقال النظر أو الفكر لكون النسـائي ساق حديث «ما تركت بعدي فتنة» بعد حديث أبي سعيد المذكور في الأصل أولا، وكذا قال الترمذي بعد حديث أسامة (ق١٥٣-ب): وفي الباب عن أبـي سعيد . وقد ساقه مسلـم من طرق ثم ساق بعده حديث أبي سعيد عن محمد بن مثنى ومحمد بن بشار معًا، والنسائي عن ابن بشـار وحده عن غُندر ، عن شـعبة ، عن أبي مسـلمة - واسمه سعـيد بن يزيد- عن أبي نضرة ، عنه . كلاهما بالتتـمة التي أسقطها المصنف ووضع بدلها

(١) آل عمران : ١٤ .

حديثًا أجنبيًا لا تعلق به كما ترى ، وكذا ساق ابن ماجه حديث أسامة باللفظ الذي ذكرته، ثم ساق بعده بحديث حديث أبي سعيد نحوه فرواه هو والترمذي عن عمران بن موسى، عن حماد بن زيد ، عن علي بن زيد بن جدعان - وفيه ضعف- عن أبي نضرة ، عنه أن رسول الله ﷺ قام خطيبًا فكان فيما قال: «إن الدُّنيا . . . » إلى أن قال «ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء » هذا لفظ ابن ماجه برمته وكذا هو لفظ الترمذي لكن في جملة حديث مطول ذكر فيه أشياء من الخطبة النبوية وقد ساقه منه المصنف في الغضب بطوله وهناك أحلنا على ما هُنا وقد رَوَى عبد بن حميد في مسنده السياق المطول عن يزيد بن هارون - شيخ الإمام أحمد فيه - عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، وفيه : «ألا إن الدُّنيا» وفيه «فناظر» وفيه «ألا فاتقوا» ثم روى السياق المختصر بلفظ «إن الدنيا. . » إلى قوله: «[فينظر][1] كيف تعملون فاتقوا فتنة الدنيا وفتنة النساء. . . » الحديث ، وهذا صريح في ما قررته . وكل ما ذكرته لا خفاء به ولا نزاع فيه .

ثم على المصنف استدراك آخر في الحديثين اللذين أوردهما بعد حديث أبي سعيد من كتاب الطبراني عن عمرة بنت الحارث وعبد الله بن عمرو . وقد روى الترمذي نحوهما من حديث خولة بنت قيس زوجة حمزة بن عبد المطلب مرفوعًا : «إن هذا المال خضرة حلوة ، من أصابه بحقه بورك له فيه ، ورُب متخوض في ما شاءت نفسه ليس له يوم القيامة إلا النار» قال الترمذي : حسن صحيح . ورواه البخاري من طريق آخر مختصراً «إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة » . فكأن المصنف لم يطلع على هذا حتى ذكر بدله ما ترى وأبعد النجعة ، ولا قوة إلا بالله .

«الإجانة» بكسر الهمزة وتشديد الجيم وفتحها وبالنون شيء تغسل فيه الثياب، و«الجفنة» كالقصعة بفتح أولهما ، و«المطهرة» إداوة الماء، ذكرها

(١) في «الأصل» : فنظر . والمثبت من «المنتخب من مسند عبد بن حميد» (٢٧٥ رقم ٨٦٧) .

الجوهري بفتح الميم وكسرها ثم قال: والفتح أعلى ، «ونُقَادة الأسدي» الصحابي بضم النون وفتح القاف والدال المهملة آخره هاء تأنيث .

عزوه حديث أبي سعيد : «إذ قضي الأمر» إلى ابن حبان، ثم قال: «وهو في مسلم بمعناه في آخر حديث يأتي» ثم ذكر بعده بجانب حديث أنس : «يُجاء بابن آدم كأنه بَذج» ثم قيد ذال البذج بالإسكان كذا وقع له قريب من هذا في هذين الحديثين على هذا الترتيب في الحرص والاقتصاد في طلب الرزق بل وفي الحديث المار «وخير الرزق ما يكفي» لكن أخل هناك بذكر البيهقي في هذا الأخير (ق١٥٤-أ) وقال في حديث أبي سعيد في الصحيحين بمعناه في آخر حديث يأتي في آخر صفة الجنة - يعني - في ذبح الموت .

وقد تكلمنا هناك على هذه الثلاثة وذكرنا أن حديث أبي سعيد رواه مختصرًا أحمد والنسائي في ما استدركه المِزي في «أطرافه» على ابن عساكر ، وأن «البذج» بفتح المعجمة بلا خلاف فليراجع ذلك من ثَمَّ .

ذكر ذم المكثرين وقد روى النسائي بعد حديث أبي ذر الذي رواه الستة سوى أبي داود في ذلك عن الضحاك بن مزاحم: «قال الأكثرون أصحاب عشرة آلاف».

عزوه أول الفصل فيه حديث أبي هريرة : «ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام تباعًا حتى قُبِضَ» ثم قال: «وفي رواية : قال أبو [حازم][1] . . .» إلى آخرها ثم قال: «رواه البخاري ومسلم» .

ذكر البخاري فيه خطأ فإن اللفظين المذكورين من أفراد مسلم عنه وقد أسقط في الرواية الثانية بعد «نبي الله وأهلِه» . ولذلك هي عند الترمذي بنحوها وعند ابن ماجه بإسقاطها نعم في البخاري من حديث عائشة : «ما شبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من طعام بُر ثلاث ليال تباعًا حتى قُبض» .

---

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : حاتم .

وكذا في مسلم هذا اللفظ وغيره من حديثها .

قوله : في حديث أنس : «جئت رسول الله ﷺ يومًا فوجدته جالسًا وقد عصب بطنه بعصابة. . . » إلى آخره ، ثم قال: «رواه البخاري ومسلم» هذا المذكور لمسلم وحده ولم يروه البخاري إلا بمعناه فكان يتعين عزوه إلى مسلم فقط .

عزوه حديث جابر : «أتيت بمقاليد الدنيا على فرس أبلق» إلى ابن حبان، كذا رواه أحمد وغيره بنحوه .

عزوه إلى الطبراني حديث سلمى امرأة أبي رافع في صنع الطعام «مما كان يعجب النبي » وهو بنحوه في «الشمائل للترمذي» عجيب وقوله : «أن إسناده جيد» عجيب وكيف وقد رواه فائد مولى عبيد الله بن عليّ بن أبي رافع - وهو صدوق - عن مولاه وهو لين الحديث .

عزوه بعد حديث أنس الذي فيه «ولقد أتت عليّ ثلاثون من بين يوم وليلة» إلى ابن حبان والترمذي ، كذا رواه ابن ماجه لكن عنده : «أتت عليّ ثالثة» .

عزوه حديث عُمر في «دخوله على النبي ﷺ وهو على حصير. . . » إلى آخره إلى ابن ماجه وأنه بإسناد صحيح ، وإلى المستدرك وأنه صححه على شرط مسلم ذلك مُسلَّم فإنه من رواية عمر بن يونس، عن عكرمة بن عمار، عن أبي زميل ، عن ابن عباس ، عنه . لكن يستدرك على المصنف بل وعلى الحاكم كون الحديث في «صحيح مسلم» مطول في ذكر اعتزال الشارع عليه الصلاة والسلام نساءه وقصته بكمالها وهذا المذكور طرف منه .

وقوله في رواية المستدرك المشار إليها: «وأنه لمضطجع على خَصَفَة» هي بالتحريك ما يعمل من الخوص وعاء للتمر ، وجمعه خُصف وخصاف ، «والإهاب» بكسر الهمزة الجلد ما لم يدبغ ، «والعَطِن» المنتن ، (ق١٥٤-ب)

وضبط «المشربة» بفتح الراء وضمها وينبغي تقديم الضم كما فعل الهروي وابن الأثير وابن قرقول وغيرهم وعليه اقتصر شيخنا ابن حجر في «مقدمة شرحه» .

قوله في حديث عائشة «سرير مرمل» أي منسوج بالبردي - وهو بفتح الموحدة وإسكان الراء آخره مشدد - وهو نبات معروف تُعمل منه الحصر، ويقال رمل السرير يرمله وأرمله يرمله إذا نسج ضلوعه المتداخلة فهو مرمل .

وقوله: «من رواية الماضي» وهو اسم رجل، مأخوذ من المُضي ، وهو من رجال ابن ماجه ، وله في آخر الكتاب ترجمة .

قوله في حديث أنس «أكل بشعًا ولبس حلسًا خشنًا» المعزو إلى ابن ماجه - قلت : وهذا لفظه - وإلى الحاكم وقد قدم لفظه في ترك الترفع في اللباس وقد ساقه بكماله ابن ماجه في الأطعمة ثم أعاد اللبس في اللباس وعنده «ولبس خشنًا خشنًا» في الموضعين وصحفت اللفظة الأولى فكتبت «حلسًا» . وذكر المصنف أن عند الحاكم «أكل خشنًا» ولم يضبطها ، فأما الأكل فهو جشب بالجيم والشين والموحدة لا غير ، وما عداه تصحيف ، وأما اللبس فاللفظة الثانية فيه محتملة للخشونة والجشونة ، قال الجوهري: طعام جشب ومجشوب أي غليظ خشن، ويقال هو الذي لا أدم معه . قال الهروي : وقد جشب جُشوبة والجشيب مثله . قال الجوهري: و[المجشاب][1] الغليظ ، والجَشيب من الثياب الغليظ . انتهى ، وقال ابن الأثير في «النهاية» : في الحديث «إنه ﷺ كان يأكل الجشب» هو الغليظ الخشن من الطعام ، وقيل غير المأدوم ، وكل بَشِع الطعم جَشِبٌ ، ومنه حديث ابن عمر «كان يأتينا بطعام جشب» . انتهى ، والحلس للبعير : كساء رقيق يلاصق ظهره يكون تحت البرذعة ، والظاهر أنه ما أورده المصنف في اللباس في هذا الحديث «أكل خشنًا ، وقيل للحسن : ما

(١) في «الأصل» : المشجاب . وهو تحريف . والمثبت من لسان العرب «مادة : شجب» .

الخشن؟» من المستدرك من تصرفه وخفاء اللفظة عليه وتصحفها بالخشونة، وإنما هي الجشوبة بالجيم والباء ، والله أعلم .

قوله : «وعن أبي موسى الأشعري قال: أخرجت لنا عائشة. . .» إلى آخره، وهذا غلط نشأ عن سقط وإنما هو «عن أبي بردة بن أبي موسى»(١) بلا شك ولا نزاع ولقد أخرج الحديث ابن ماجه أيضًا وذكره المصنف على الصواب في ترك الترفع في اللباس فقال: وعن أبي بردة قال: «دخلت على عائشة فأخرجت إلينا . . .» الحديث .

قوله : وعن أسماء بنت أبي بكر قالت: «صنعت سفرة لرسول الله ﷺ في بيت أبي بكر. . .» إلى آخره : «رواه البخاري» إنما لفظه : «للنبي ﷺ وأبي بكر حين أراد المدينة فقلت لأبي : ما أجد شيئًا أربطه به إلا نطاقي . قال (ق١٥٥-أ) فشقيه . ففعلت فسميت ذات النطاقين» فانظر هذه الزيادة والنقص وهل يقدر طالب للعلم أن ينقل من هذا وأشباهه شيئًا وهو بهذه المثابة كما ترى ولا قوة إلا بالله .

قوله بعده : «وعن عائشة أن رجلاً دخل عليها وعندها جارية لها» كان ينبغي أن يقول وعن أيمن الحبشي المكي والد عبد الواحد، أو عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه أنه دخل على عائشة، وأما لفظ الأصل فانقلب على المصنف بلا شك وإنما هو قال: «دخلت على عائشة وعليها درع قِطْرٍ» فالدرع كان على عائشة لا على جاريتها ، وقد أسقط أيضًا لفظ «القِطر» المضافة وهي بكسر القاف وإسكان الطاء آخره راء ، ضرب من برود اليمن فيه حُمرة وبعض الخشونة، وقال المصنف: « فإنها تزهو على» وإنما هو تُزهى أن تلبسه ، بضم التاء وإسكان الزاي وفتح الهاء، قال صاحب «المشارق» وتبعه صاحب «المطالع» : تُزهى -

---

(٢) قلت : هو في «الترغيب» (٤/ ١١٥) «عن أبي بردة بن أبي موسى » على الصواب .

على ما لـم يُسم فاعله - أي تستكبر عنه وتستحقره ، قال الأصمعي : زُهي فلان فهو مزهو من الكبر والخيلاء ، ولا يقال زها بالفتح . وقال يعقوب - يعني : ابن السكيت - : كلب - يعني القبيلة المعروفة - تقول : زهوت علينا . هذا كلامهما ، وقال الجوهري : زُهي الرجل فهو مزهو أي تكبر . قال: وللعرب أحرف لا يتكلمون بذلك إلا على سبيل [المفعول](١) به وإن كان بمعنى الفاعل ، مثل قولهم : زُهِي الرجل ، وعُني بالأمر ، ونُتجت الناقة والشاة، وأشباهها . قال : وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد : زها يزهو زهوًا : أي تكبر. انتهى .

قوله في حديث فاطمة : «يلعبان في شَرَبَة» قال القتيبي والجوهري وغيرهما: هي حويض تتخذ حول النخلة تتروى منها ، والجمع شرب وشَرَبات بتحريك الشين والراء في المفرد والجمع . .

قوله بعده بحديث في حديث عبد الله بن عَمْرو: «قال عطاء» . هو ابن السائب المذكور في العزو وفي الرواية بعده .

قوله في حديث فضالة بن عبيد: «هؤلاء مجانين أو مجانون» قال ابن الأثير في «النهاية» : المجانين جمع تكسير لمجنون ، وأما مجانون فشاذ ، كما شذ شياطون في شياطين ، وقد قُرئ «واتبعوا ما تتلوا الشياطون» انتهى ، وعزا الثعلبي وغيره هذه اللفظة الشاذة في جميع القرآن إلى الحسن البصري ومحمد بن السميْفَعُ اليماني ، قال: وقراءة العامة - يعني : المتواترة - «الشياطين» بالياء كالدهاقين والبساتين «والسَّميفع» بفتح السين المهملة والميم والفاء وإسكان الياء وآخره عين مهملة ، و«اليماني» بتخفيف الياء، وقال أبو البقاء في «إعراب القرآن» : وقرأ الحسن «الشياطون» وهو كالغلط شبه فيه الياء قبل (ق١٥٥-ب) النون بأجمع التصحيح .

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : المعروف .

عزوه حديث جابر في بعث أبي عبيدة «وأنه كان يعطيهم تمرةً تمرة» وفيه آخره: «وكنا نضرب بعصينا الخبط ثم نُبله فنأكل» إلى مسلم، أخرجه من رواية أبي الزبير عنه لكن لفظه «نتلقى» وهو الصواب لا «نلتقى» وعنده «قال: فقلت: كيف كنتم تصنعون بها ؟ قال نمصها» وأما ما في الأصل فخطأ ظاهر ، وعند مسلم أيضًا «نبله بالماء» وقد أخرجه البخاري بمعناه من رواية وهب بن كيسان ، عن جابر بغير هذا اللفظ وبدون الزيادة في آخره ولفظه : «فلم يكن يصيبنا إلا تمرة تمرة . قال وهب لجابر : وما تغني تمرة؟ فقال : لقد وجدنا فقدها حين فنيت» وكان في الأصل : «وكان يضرب بعضنا الخبط» . وهو تصحيف ظاهر ، لكن أصلح بما هو الصواب .

قوله بعده : وعن أبي هريرة «أنه أصابهم جوع وهم سبعة» : «رواه ابن ماجه بإسناد صحيح» كذا رواه الترمذي مختصراً وقال: صحيح . والنسائي أخصر منهما ، والبخاري مختصراً ومطولاً .

قوله آخر الباب: «وأُنْمُوذجًا» هو بضم الهمزة والميم بينهما نون ساكنة وبفتح المعجمة آخره جيم ، وهذه اللفظة يستعملها الفقهاء في رؤية بعض المبيع المتماثل كما إذا كان قمح مثلاً فأخذ منه وأراه لغيره كما يفعله السمسار ويسمونه العين فذلك المقدار هو الأنموذج ، يعني : أنه يستدل بما ذكره على ما تركه كما يستدل بالأنموذج المذكور على الباقي .

عزوه في «**الترغيب في البكاء من خشية الله**» حديث علي «ما كان فينا فارس» إلى ابن خزيمة ، قدمنا في «الخشوع في الصلاة» أن أحمد والنسائي [روياه][1] .

قوله في حديث عقبة بن عامر : «أمسك عليك لسانك» كذا ذكر هذه

---

(١) في «الأصل» : رواه .

اللفظة «أمسك» هنا وفي ما سبق في الصمت ، وإنما هي «أملك» وكذلك ذكرها في العزلة، وقد تقدم التنبيه على هذا بأبسط منه في الصمت .

ذكر في «**ذكر الموت**» بعده : «هادم اللذات» وليست هـذه اللفظة في غالب المصنفات أو في كلها، وقد قيل إنها بالذال المعجمة ، ومعناه قاطع اللذات، قال الجوهري : الـهذم القطـع، والأكل بسرعـة . قال أبو عبـيد : والهذم الـسيف القاطع، وسيف مهذم مثل مخذم . انتـهى ، وقال الشيخ جمال الدين الأسنائي - ويقال فيه : الأسنـوي المتأخر - ومن تابعه : إن السهـيلي صرح في «الروض الأنف» بأن الرواية في الحديث بالذال المعجـمة . قلت: ذكر ذلك استطرادًا عند قتل حمزة ووصف وحشـي له بأنه يهذم الناس بسيفه هـذا وعبارته : وأما الهذم فسرعة القطع ، يقال: سيفه مهذم، والـهيذام الكثير الأكل وهو الشجاع أيضًا ، قال وفـي الحديث «أكـثروا من ذكـر هاذم اللـذات» يروى بالـذال المنقـوطة أي قاطعها. انتهى ، قال غيره : وأما الهادم بالدال المهملة فمعناه المزيل (ق١٥٦-أ) للشيء مـن أصله، قيل: وليس ذلـك مراد الحديث إنما المراد المـعنى الأول وهو القطع ، كذا قاله الأسنائي في «مهماته» لكن قال شيخنا ابن حجر في «تلخيصه تخريج أحاديث الرافـعي لابن الملقن» بعد أن نقل ذلك عنه: فـي هذا النفي نظر لا يخـفى. انتهـى ، وزاد الأسنائـي في «شرح المـنهاج» بعـد تقريـر ذلك: أن الصواب قراءة الحديث بـالمعجمة . وكذا قال ابن الملقن في «تـخريجه» أحاديث الرافعـي» مثل ما قال الأسنـائي في «المهمـات» عن السهيـلي وتقرير أن اللـفظة المذكورة ليست بالمهملة والجزم أنها بـالمعجمة ليس إلا هذه عبارته ، وفي «شرح الأربعين الوَدْعانية » - بإسكان الدال التي نـبه الصغاني وغيره على وضعها - : «والهدم» يعني بالمهملة كسر البـناءِ وتخريبه ، «واللذات» جمع لذة ، وهي طيب النفس، وخفض العيش، والمراد بها : ذم الـلذات الموت فإنه هادم لجميع اللذات

بالحقيقة. انتهى ، ولم يذكر ابن الأثير في كتابه «نهاية الغريب» ولا غيره هذه اللفظة بعينها لا في المعجمة ولا في المهملة ، والله أعلم .

قوله في حديث أبي سعيد : «ويقيض له سبعين تنينًا» كذا وجد في بعض نسخ «الترغيب» وفي كتاب الترمذي يقيض مبنيًّا للمجهول وسبعين منصوبًا ، وهو جائز على قول الكوفيين والأخفش من البصريين في إقامة غير المفعول به من الجار والمجرور أو الظرف أو المصدر مقام الفاعل ونصب ما بعده ومنه قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني من العشرة : **﴿لِيُجزى قومًا بما كانوا يكسبون﴾**[(١)] .

وقول الشاعر :

وإنما يُرضي المنيبُ ربَّه ... ما دام مَعنيًا بذكر قلبَه

وقول الآخر:

لم يُعن بالعلياء إلا سيدا ... ولا شفى ذا الغيَّ إلا ذُو هُدى

وفي بعض نسخ الترغيب «يقيض له سبعون»[(٢)] بالرفع وهذا قول البصريين سوى الأخفش الذين لا يجيزون النصب، وهو مشهور لا يحتاج إلى توجيه، «والتنِّين» بالكسر والتشديد ضرب من الحيات أكبر ما يكون منها .

قوله : «وعن عبد الله بن عمر قال: «مرَّ بي النبي ﷺ وأنا أُطين حائطًا لي» كذا وقع هنا بإسقاط الواو وهو سبق قلم بلا شك يوهم أنه عُمر بن الخطاب، وإنما هو عَمرو بن العاص، رواه عنه أبو السفر .

---

(١) الجاثية : ١٤ ، وقال الإمام ابن الجزري في «النشر في القراءات العشر » (٢/ ٣٧٢) واختلفوا في ﴿ليجزي قومًا﴾ فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف بالنون ، وقرأ الباقون بالياء ، وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي مجهلاً ، وكذا قرأ شيبة ، وجاءت أيضًا عن عاصم ، وهذه القراءة حجة على إقامة الجار والمجرور وهو ﴿بما﴾ مع وجود المفعول به الصريح وهو ﴿قومًا﴾ مقام الفاعل ، كما ذهب إليه الكوفيون وغيرهم .

(٢) كذا في «الترغيب » (٤ / ١٢٩)

قوله بعد سياق حديث ابن مسعود «اقـتربت الساعة» : «وعن عبد الله» هو هو ، فكان ينبغي عطفه عليه فيقال : وعنه ، وهذا كله واضح .

قولـه : في حديث «بـادروا بالأعمـال سبعًـا» : «رواه الترمذي مـن رواية محرر- يعني : بـالإهمال على وزن محمد - ويقال مُحْرِز بـالزاي» يعني والحاء ساكـنة والراء مكـسورة بوزن مسـلم، وكذا رأيـته في كتـاب الترمذي وكـذلك (ق١٥٦-ب) ذكره ابن أبي حاتم وعبد الغني الأزدي ، وينكر على المصنف كونه لم ينسبه للتمييز وهو منسـوب في نفس الرواية : ابن هارون ، وهو تيمي مدني من أفراد الترمذي .

قوله فيـه : «مُنْسِيًا ومطْغـيًا ومفْسِدًا ومُفْـنِدًا ومُجْهِزًا» - أي مسرعًـا - كلها بإسكان ثانيها مع التخفيف ، والهرم المفند الذي صير صاحبه خرفًا يهذي ويتكلم بسقط الكلام وهو الخطأ ، ومن فتح من قـراء الحديث ثاني مجهزًا ومفندًا وشدد ثالثهما لا سيما المفند الذي بوزن المفسد ، وقاسه على قوله تعالى: ﴿**تفندون**﴾[1] فقد غلط ودخل في اللحن الفاحش والتصحيف والكذب والإثم .

قوله: «عسله» هو بتخفيف السين .

قوله : «يضن بهم» يقال: ضننت بالشيء - بالكسر - أضن منه - بالفتح - وعكسه ضننت - بالفتح - أضن - بالكسر - لغة ، وفي حديث «إن لله ضنائن من خلقه» أي خصائص .

قوله في «**الترغيب في الخوف**» في حديث أصحاب الـغار «حتى صار من ذلك المال» كذا وقـع في النسخ هنا وهو تـصحيف وإنما هو «من كـل المال» كما ذكره في «بر الوالدين» في هذا السياق بعينه .

---

(١) يوسف : ٩٤ .

قوله في تفسير رَغَسَه : «قال أبو عبيد»[١] هو القاسم بن سلام .

قوله : وعن بهز بن حكيم قال: «أمنا زُرارة بن أبي أوفى. . . » إلى آخره: «رواه الحاكم» كذا الترمذي بنحوه وأتم منه في صلاة الليل بعد حديث فيه ذكر زرارة ، وقوله : «ابن أبي أوفى» الصواب إسقاط أداة الكنية[٢] .

قوله بعده في حديث أبي هريرة «لو يعلم المؤمن» : «رواه مسلم» كذا البخاري في حديث خلق الرحمة ولفظه : «فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة ، ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار» وهو من غير طريقه أيضًا .

قوله بعده في آخر حديث أبي كاهل: «أن يغفر له بكل مرة ذنوب حول» قد سقط هنا من لفظة أن يغفر له إلى مثلها والساقط تتمة فضل الصلاة على النبي ﷺ : «كان حقًا على الله أن يغفر له ذنوبه تلك الليلة وذلك اليوم إعلمنَّ يا أبا كاهل : أنه من شهد أن لا إله إلا الله وحده مستيقنًا بها كان حقًا على الله أن يغفر له بكل مرة ذنوب حول» هذا آخر الحديث بلا ريب وقد سبق التنبيه على هذا السقط أيضًا أبسط مما هنا حين وقع للمصنف في الصلاة على النبي ﷺ من هذا الكتاب .

قوله في حديث أبي ذر : «إني أرى ما لا ترون» المعزو إلى الحاكم وأنه استدركه وصحح إسناده ، إلى الترمذي : «أن البخاري رواه باختصار» مما يتعجب منه إذ ليس عند البخاري إلا «لوْ (ق١٥٧-أ) تعلمون ما أعلم» لا غير، وهو من غير حديث أبي ذر قطعًا فيجب حذف ذكر البخاري منه، وأيضًا فهذا من طريق إبراهيم بن مهاجر - وهو صدوق لين الحفظ - عن مجاهد، عن مورق، عن أبي ذر ، وليس أوله المذكور عند الترمذي ولا عند ابن ماجه ، وقد أورده الترمذي ثم قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عباس - قلت: وعائشة

(١) في «الترغيب» (٤/١٣٨) : أبو عبيدة .

(٢) وقع في «الترغيب» (٤/١٣٩) : «زرارة بن أوفى» على الصواب .

في حديث الكسوف - قال: وهذا حديث حسن غريب . قال: ويُروى من غير هذا الوجه أن أبا ذر قال: «لوددت أني كنت شجرة تعضد» يعني أن هذا مدرج من كلام أبي ذر . قال: ويروى هذا الحديث عن أبي ذر موقوفًا . يعني كله .

ذكر حديث أنس الذي فيه ذكر «الخنين» وضبطه بالخاء المعجمة فأحسن وأجاد، قال النووي في «شرح مسلم» : هكذا هو في معظم النسخ ولمعظم الرواة . قال: ولبعضهم بالحاء المهملة . . . إلى آخر كلامه والرواية الأولى للبخاري ومسلم والثانية لمسلم وحده فاعلمه .

قوله أول «**الترغيب في الرجاء**» وما سلف في الاستغفار ، وغيرهما في حديث أنس الإلاهي : «يا ابن آدم» في الثلاثة المواضع، كذا في كثير من نسخ الترمذي بالياء ورأيت في نسختين قديمتين من الترمذي «أبن آدم» بهمزة القطع المفتوحة إحدى حروف النداء وهو صحيح متكرر ، ومنه قوله ﷺ : «أبا عمير» وقول يحيى بن يعمر في مسلم أيضًا لابن عمر «أبا عبد الرحمن» وقول عائشة في البخاري «لعروة أَبْنَ أختي» وقول عمر فيه: «أبن عباس أكذاك تقول؟» وقول ضمام فيه «أَبْنِ عبد المطلب فقال له ﷺ : قد أجبتُك» . وقول اليهودي فيه: «أبا القاسم» وقول بنت النضر بن الحارث في مرثيتهِ .

أمحمدٌ يا خير ضنء كريمة[1]

وقول الأخرى لابنها في أربعة أبيات : أَبُنَيَّ . وغير ذلك مما لا يحصى .

وقوله فيه: «غفرت لك على ما كان منك» كذا وقع له وإنما لفظ الترمذي «فيك» وكذا وقع للنووي في «أربعينه» «منك» وزاد فحذف لفظة «ولا أبالي» الثانية وليس بجيد فتنبه له كله .

---

(١) البيت بتمامه في «النهاية» ( ٣ / ١٠٣ ) :

أمحمدٌ ولأنت ضِنْءُ نجيبةٍ من قَومها والفحل فحلٌ مُعْرِقُ

وقال ابن الأثير : الضِّنء بالكسر : الأصل .

قوله في «الترغيب عند رؤية المبتلى» : عن عُمر وأبي هريرة «من رأى صاحب بلاء» ثم قال «رواه الترمذي» رواه أولاً من طريق عمرو بن دينار مولى آل الزبير ، عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، عن جده وفيه : «إلا عُوفِي من ذلك البلاء كائنًا ما كان ما عاش» ورواه ابن ماجه من طريق آخر إلى عمرو بن دينار - المذكور - عن سالم ، عن ابن عمر ، لكن في أوله : «فمن فجئه صاحب بلاء» وآخره : «ما كان» ثم رواه الترمذي من طريق عبد الله بن عمر العُمَري ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه، عن أبي هريرة بلفظ : «من رأى مبتلى» وفيه : «على كثير من خلقه تفضيلاً» لم (ق١٥٧-ب) [يصبه][(١)] ذلك البلاء» قال: وقد روي عن أبي جعفر محمد بن علي - يعني الباقر - : أنه يقول ذلك في نفسه ولا يُسْمع صاحب البلاء .

قوله في أوائل «الترغيب في الصبر» : «وروى الترمذي عن أنس» حديث الزهادة في الدنيا ، كذا ابن ماجه ، لكن قوله «عن أنس» وهم منه، وتصحيف بلا خلاف ، ولعله حصل له من انتقال النظر أو الفكر ، وإنما هو عن أبي ذر الغفاري رواه عنه أبو إدريس الخولاني عندهما ، وله عنه عند ابن ماجه حديثه «لا عقل كالتدبير . . .» إلى آخره ، وعند مسلم له عنه الحديث الالإهي «يا عبادي إني حرمت الظلم » .

عزوه حديث أبي الدرداء « يا عيسى إني باعث» إلى الحاكم وأنه صححه على شرط البخاري ، كذا رواه أحمد والبزار والطبراني في «الأوسط» ولا أستحضر الآن إسناده .

عزوه حديث كعب بن مالك في مثل المؤمن والكافر إلى مسلم ، [و][(٢)]

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «جامع الترمذي» (٥/ ٤٦٠ رقم ٣٤٣٢) .

(٢) سقطت من «الأصل» .

حديث أبي هريرة في ذلك إليه وإلى الترمذي ، كذا رواه البخاري بمعناه من حديثهما .

وقوله في رواية مسلم : «المُجْذِيَة» هي بميم مضمومة ثم جيم ساكنة ثم ذال معجمة[1] مكسورة ثم ياء مثناة وهي : الثابتة المنتصبة .

وقول (المصنف)[2] «الأرز بفتح الهمزة وتضم» كذا ذكر الضم ولم يحك شيخنا ابن حجر في «شرحه للبخاري» إلا الكسر ولم يذكر الأكثرون سوى الفتح .

عزوه حديث ابن عباس في المرأة السوداء التي كانت تصرع وتنكشف إلى الشيخين كذا رواه أحمد والنسائي ، وقد ذكره مسلم في أثناء كتاب البر والصلة والأدب بين حديث «إني حرمت الظلم على نفسي» وبين حديث «ما لك يا أم السائب أو المسيب تزفزِفِين» الآتي في هذا الباب ، وذكره البخاري في أوائل كتاب المرضى وبوب عليه فضل من يُصرع من الريح . وأجاد المصنف بذكر حديث أبي هريرة بعده وفيه «امرأة بها لمم» وبين معنى تبويب البخاري من الريح وأن المراد به الجنون ، وكذا في «صحيح مسلم» وغيره «أن ضمادًا الأزدي - أزْدَ شنوءة - وكان صديقًا للنبي ﷺ في الجاهلية ، وكان يَرْقي من الريح ويشفي الله على يديه من يشاء ، فقدم مكة فسمع سفهاء من أهلها يقولون : إن محمدًا مجنون فلقيه . فقال له : إني أرقي من هذا الريح» قال النووي في «شرح مسلم» وأصله من «نهاية ابن الأثير» : المراد بالريح هنا: الجنون ، ومس الجن. قال: وفي غير رواية مسلم «يرقي من الأرواح» أي الجن سموا بذلك (ق١٥٨-أ) لأنهم [لا][3] يبصرهم الناس فهم كالروح والريح . انتهى .

وقد روى جعفر المستغفري في كتاب «الصحابة» وأبو موسى المديني في

---

(١) زاد بعدها في «الأصل» : ثم . وهي زيادة مقحمة .

(٢) تكررت في «الأصل» .

(٣) سقطت من «الأصل» .

«الذيل» في قصة المرأة المذكورة في الأصل ومن طريق حديثها وهو من رواية عمران القصير، عن عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس . ثم من رواية عطاء الخراساني ، عن ابن أبي رباح ، عنه فأراني «حبشية صفراء عظيمة فقال هذه : سعيرة الأسدية» وروى ابن مردويه في «تفسيره» من هذا الوجه عن ابن عباس : «أنها أتت النبي ﷺ فقالت : إن بي هذه الموتى تعني الجنون» وروى البزار من طريق فرقد السبخي ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ بمكة فجاءته امرأة من الأنصار ، فقالت : يا رسول الله إن هذا الخبيث قد غلبني . . .» الحديث وفيه : «ثم قالت : إني أخاف الخبيث أن يُجردني، فدعا لها . قال : فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستار الكعبة فتتعلق بها وتقول له اخسأ فيذهب عنها» . وروى البخاري من طريق ابن جريج عن ابن أبي رباح «أنه رأى أم ذفر تلك امرأة طويلة سوداء على ستر الكعبة» . وقال الذهبي في «تجريد الصحابة» : سعيرة الأسدية كانت تُصرع . وقال: أم زُفر كان بها جنون . انتهى . وذكر ابن الجوزي في آخر «مصنفه في النساء» بابًا في ذكر أعيانهن وختم الصحابيات باليمنية صاحبة القضية ، ثم ذكر حديث أبي هريرة الذي أورده المصنف من البزار وابن حبان بعد حديث ابن عباس بلفظ «جاءت امرأة من اليمن إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ادع الله أن يشفيني. . .» إلى آخره ، ومما يوضح ما ذكرناه أولاً حديث سيدنا الحسين بن سيدنا علي المرفوع الذي رواه ابن السني في «اليوم والليلة» وهو من جملة ما أخل المصنف بذكره في هذا الكتاب وهو من موضوعه : «من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان»[1] وعند البيهقي في

(١) قلت : حديث الحسين رضي الله عنه ضعيف جدًا ، رواه ابن السني في «اليوم والليلة» (٢٠٨ رقم ٦٢٨) عن أبي يعلى وهو في مسنده (١٢/ ١٥٠ رقم ٦٧٨) - عن جبارة بن المغلس ، عن يحيى بن العلاء ، عن مروان بن سالم ، عن طلحة بن عبيد الله العقيلي ، عن الحسين . جبارة ضعيف جدًا ، ويحيى بن العلاء ومروان بن سالم متهمان بالوضع ، وطلحة بن عبيد الله ضعيف ، فالإسناد ظلمات بعضها فوق بعض .

«الشعب» : «دُفِعَتْ عنه أم الصبيان» وقال صاحب «الفردوس» في آخر اللفظ الأول يعني الريح . وكذا قال ابن الأثير في «النهاية» : يعني الريح التي تُعرض لهم فربما غُشي عليهم . أي من تابعة الجن للصغار ، والله أعلم بالصواب .

قوله : وعن عبد الله بن عَمرو حديث «ما من أحد من الناس يصاب ببلاء» كذا وُجِدَ هنا وفي «مجمع الزوائد» للهيثمي ابن عَمرو وهو الصواب .

قوله: «وعن عامر الرام أخي الخضر . قال أبو داود - يعني صاحب السنن الذي روى هذا الحديث - قال النُفيلي - يعني شيخه فيه - وهو الخضر (ق١٥٨-ب) ولكن كذا قال» أما «الرام» فبحذف الياء قال المصنف في «مختصره للسنن» : ويقال له الرامي . قلت: ونحوه عمرو بن العاص وابن الهاد وابن أبي الموال وشبهها من الأسماء المنقوصة ، يقال بحذف الياء وإثباتها ، والحذف لغة قُرىء بها في السبعة ﴿**الكبير المتعال**﴾[1] وشبهه ، قال ابن الصلاح : وهو الجادة المتداول المشهور . وقال النووي : الفصيح الصحيح إثبات الياء في كله .

وقوله أخي الخَضِر» يعني أنه بفتح الخاء وكسر الضاد، وقال النُفيلي : إنما هو الخُضْر بضم الخاء وإسكان الضاد ، وهو الصواب . قال المصنف في «مختصره» : وهم حي من محارب بن خصفة . قال ابن الكلبي : وإنما سموا الخضر، لأنهم كانوا أدمًا - يعني : سمرًا . وقال ابن الأثير في «جامعه» : الخضر قبيلةٌ في قيس عيلان وهم بنو مالك بن طريف ، ومالك كان آدم فسمي ولده الخضر . وقال الذهبي في «التجريد» : كان عامرًا أدمي العرب . وقال المُصنف: الخضر هو مالك بن طريف بن خلف بن محارب بن خصفة بن قيس عيلان، قال: وقال أبو القاسم البغوي : عامر أخو الخضر كان يسكن البادية، وروى عن النبي ﷺ حديثًا ، وذكر له هذا الحديث .

(١) الرعد : ٩ . وسبق ذكر القراءات فيها .

قوله في حديث أبي بكر الصديق «كيف الصلاح بعد هذه الآية : ﴿ليس بأمانيكم﴾[١]» : «رواه ابن حبان» كذا رواه الترمذي من رواية ابن عمر عن سيدنا أبي بكر بلفظ آخر بمعناه وأتم منه ، ورواه أحمد كابن حبان .

قوله بعده : وعن أمية أنها سألت عائشة : ثم قال رواه ابن أبي الدنيا من رواية علي بن زيد عنها وجد في النسخ «أميمة»[٢] وإنما هي أمية تصغير أمة، وهي أمة بنت عبد الله ، ويقال: أمينة ،.وهي أم محمد امرأة والد علي بن زيد ابن جدعان، وليست أم علي المذكور، إنما هي امرأة أبيه، والحديث رواه أحمد - وعنده أمينة- والترمذي في آخر تفسير البقرة بنحوه كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عنها . ووجد في نسخ «الترغيب» «علي بن يزيد» وهو تصحيف بلا شك، وإنما هو ابن زيد ابن زوجها ، وله ترجمة في الرواة المختلف فيهم في آخر هذا الكتاب ، وقال الترمذي : حسن غريب من حديث عائشة لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة . انتهى . وقال الحافظ المِزي في «الأطراف» من زيادته : وقع في عدة من الأصول الصحاح القديمة - يعني بكتاب الترمذي - عن علي بن زيد عن أم محمد ، قال وذكره أبو القاسم - يعني : ابن عساكر - في ترجمة أم محمد امرأة زيد بن جدعان عن عائشة . وترجم المِزي قبل ذلك : «أمية أم محمد امرأة زيد بن جدعان عن عائشة» ثم أشار إلى حديث الأصل وأحال عليه في الترجمة التي بعدها أُمية بنت عبد الله عنها ثم في ترجمة أم محمد (ق١٥٩-أ) وقال شيخنا ابن حجر في «تهذيبه لتهذيب الكمال» : وقع في بعض النسخ من الترمذي : «عن علي بن زيد عن أمه» وهو غلط فقد روى علي بن زيد عن امرأة أبيه أم محمد عدة أحاديث ، انتهى، وقال ما تعقبه على الشريف الحسيني في «رجال المسند» : روى عنها

(١) النساء : ١٢٣ .

(٢) كذا في الترغيب (٤/١٥٢) .

أحاديث يقول في بعضها : «عن أم محمد» وفي بعضها : «عن امرأة أبيه» وفي بعضها : «عن أمه» وفي بعضها : «عن آمنة» ومنهم من قال: «أمينه» بالتصغير وبالتحتانية المثقلة والجميع واحدة في ما أحسبه . انتهى ، فهنا ثلاث استدراكات عزو الحديث إلى ابن أبي الدنيا ، ووقوع «أميمة» وعلي بن زيد .

قوله : «تُزفزفين» روي برائين وبزائين ومعناهما متقارب قال النووي في «شرح مسلم» : التاء مضمومة ، وقال القاضي - يعني عياضًا - تضم وتفتح. قلت: والذي جزم به في «المشارق» و«المطالع» الضم ، قال النووي : والصحيح المشهور : أنها بزائين معجمتين وفائين . قال : وادعى القاضي أنها رواية جميع رواة مسلم ، قال: ووقع في بعض نسخ بلادنا بالراء والفاء ورواه بعضهم في غير مسلم بالراء والقاف قال ومعناه : «تتحركين» حركة شديدة أي تُرعدين . انتهى ، وقال في «المشارق» وتبعه في «المطالع» : إنها بالرائين . ثم قالا: ورواه بعضهم بالراء والقاف - يعني «ترقرقين» - قال أبو مروان بن سراج: هما صحيحان بمعنى واحد . انتهى ، وعبارة القاضي عياض في «شرح مسلم الإكمال لكتاب المازري»: «تزفزفين» بالزاي المعجمة والفاء فيهما والتاء مضمومة ومفتوحة معًا ، كذا روايتنا في هذا الحرف عن جميع رواة مسلم . قال: وقد رواه بعض الرواة بالقاف والفاء معًا بمعنى واحد صحيحان ولم يذكر المازري إلا «ترقرقين» وذكر ابن الأثير : تزفزفين وترفرفين ووجههما ثم قال: والزاي أكثر رواية. ولم يذكر القاف، وقال النووي في «أذكاره» : المشهور : بالفاء سواء كان بالزاي أو بالراء .

ذكره بعده حديث أم العلاء «عادني رسول الله ﷺ » المعزو إلى أبي داود، هذا الحديث مكرر بعينه في هذا الباب أورده قبل حديث عامر الرام أخي الخضر معزوًا إلى أبي داود لكن قال هناك: «يا أم العلاء أبشري» وتأخيره كما هنا هو الصواب ، وزاد هناك في «أم العلاء وهي عمة حكيم بن حزام وكانت

من المبايعات » وكذا «مختصره للسنن» ورأيت هنا وفي المختصر ابن حزام منقوطًا وكأنه تخيل أنه حكيم بن حزام القرشي الأسدي ابن أخي خديجة أم المؤمنين الصحابي وقال في «مختصره» بعد إيراد الحديث أم العلاء هذه أغفلها النمري - يعني: ابن عبد البر - في «الاستيعاب» ، وذكرها غيره . انتهى ، وقال المِزي في «الأطراف» : أم العلاء عمة [حرام][1] بن حكيم بن حرام الأنصاري (ق١٥٩-ب) الشامي ثم أطرف لها الحديث المذكور المكرر من أبي داود عن شيخه سهل بن بكار ، عن أبي عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عنها ، ثم قال من زيادته : رواه محمد بن حرب، عن الزبيدي ، عن يونس بن سيف ، عن حرام بن حكيم بن حرام ، عن عمته أم العلاء نحوه . وذكر في «تهذيب الكمال» ممن روى عبد الملك عنهم أم العلاء الأنصارية ورمز عليها علامة أبي داود ، قلت : ومعلوم قطعًا أنها ليست عمة حكيم بن حزام لأمور منها أن هذه أنصارية وحكيم بن حزام قرشي أسدي عمته خديجة بنت خُويلد وقريش فيهم حِزام - بكسر الحاء وبالزاي المعجمة - والأنصار فيهم حَرَام - بفتح الحاء والراء المهملتين - وابن أخي هذه الصحابية حكيم بن حرام أنصاري دمشقي كما بينه في «الأطراف» فافترقا ، وقد غاير بينهما وبين أم العلاء الأنصارية المذكورة في حديث عثمان بن مظعون وهي من المبايعات أيضًا ذكره ابن الجوزي في «التلقيح» والمِزي في «الأطراف» ونسبها إلى بني الحارث بن الخزرج ، وحديثها رواه البخاري والنسائي وغيرهما من طريق الزهري، عن خارجة بن زيد بن ثابت، عنها، قال الترمذي : وهي أمه . وقال المِزي من زيادته: رواه يزيد بن أبي حبيب عن أبي النضر، عن خارجة بن زيد، عن أمه «أن عثمان بن مظعون لما قُبِضَ قالت أم خارجة بن زيد : طِبْتَ [أبا][2] السائب» قال ابن الأثير في

(١) في الأصل» : حمزة . وهو تحريف ، والمثبت من «تحفة الأشراف» (١٣/ ٩٤) .

(١) في الأصل» : أبي . والمثبت من «تحفة الأشراف» وهو الصواب .

«جامعه»: وروى عنها أيضًا عبد الملك بن عمير ، قاله ابن عبد البر ، قال: وكان رسول الله ﷺ يعودها في مرضها ، وهي التي كان عندهم عثمان بن مظعون نزيلا - يعني لما هاجر -، قال: وقيل : التي روى عنها عبد الملك بن عمير غير الأولى . انتهى، ولم يعقد [الراوية][١] حديث الأصل ترجمة .

فاته في «الفصل [المعقود][٢] **لفقد البصر**» بعده ما رواه أبو يعلى بسند ثلاثي قال: حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا سعيد بن سليم الضبي - قلت: وفيه ضعف - حدثنا أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ : «يقول الله تعالى إذا أخذتُ كريمتي عبدي لم أرض له ثوابًا دون الجنة قلت: يا رسول الله ، وإن كانت واحدة قال: وإن كانت واحدة»[٣] .

قوله بعده «**فيما يقول مَنْ ألم شيءٌ من جسده**» في حديث عثمان بن أبي (العاص)[٤] : «أنه رواه البخاري» وأسقط ابن ماجه، لا شك أن عزوه إلى البخاري هنا وهم إذ لم يخرج له شيئًا بالكلية وقد أسقط في «مختصره للسنن» ذكر البخاري وذكر ابن (ق١٦٠-أ) [ماجه][٥] ولفظ مسلم : «أعوذ بالله وقدرته».

ذكر في «تعليق التمائم والحروز» «الحمرة» وهي بالحاء والراء المهملتين داء يعتري الناس فيحمر موضعه قاله ابن سيده وغيره .

قوله : عن «أبي عامر الخزاز»[٦] هو بمعجمات واسمه صالح بن رستم أبوه غير مصروف .

---

(١) تحرفت في «الأصل» إلى : لرواية .
(٢) تحرفت في «الأصل» إلى : المفقود .
(٣) قال الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (٣/٨٩ رقم ٢٤٨٥ بتحقيقنا) : رواه البخاري من وجه آخر عن أنس دون قوله «وإن كانت واحدة ...» إلى آخره ، وهي زيادة منكرة ، وسعيد فيه ضعف .
(٤) تحرفت في الترغيب (٤/١٥٦) إلى : العباس .
(٥) سقطت من «الأصل» وأثبتها من مختصر السنن (٥/٣٦٥ رقم ٣٧٤٢) .
(٦) تحرف «الخزار» في الترغيب (٤/١٥٨) إلى : «الخزاعي» .

قوله في «الترغيب في الحجامة» : «فائد» هو بالفاء والمد، «السعوط واللدود» بفتح أولهما، لكن الأول ما يصب من الدواء في أحد جانبي الأنف، والثاني في أحد جانبي الفم ، «والمشي» بفتح الميم وكسر المعجمة وتخفيفها وتشديد الياء الدواء الذي يسهل .

قوله : «عن كيسة[1] بنت أبي بكرة» هي بمثناة تحت مكسورة مشددة ثم سين مهملة ، وهذا هو الصواب لا غير ، ووقع لعبد الغني الأزدي إسكان يائها لكن رده تلميذه الصُّوري، وقد حكاه المصنف في حواشيه ثم قال: وقال الأمير - يعني ابن ماكولا - وغيره تصحيف وأن الأول هو الذي قيده الأمير والدارقطني وغيرهما .

عزوه في «الترغيب في عيادة المرضى» حديث أبي هريرة : «من أصبح منكم اليوم صائمًا. . .» إلى آخره إلى ابن خزيمة [و][2] هو في مسلم عجيب ، ووقع له مثله في «إطعام الطعام» أواخر الصدقات ، ونبهت عليه هناك ، وكذا ذكره في تشييع الميت ولم يتنبه ، وفاته ما رواه أحمد من طريق ابن لهيعة ، عن زبان، عن سهل بن معاذ ، عن أبيه مرفوعًا «من كان صائمًا وعاد مريضًا وشهد جنازة غُفِرَ له إلا أن يحدث من بَعْد» .

ثم ذكر «خُرْفة الجنَّة» وفسرها وهي مفسرة في نفس الحديث «ثم خرافته الجنة» ولم يتعرض لقوله «كان له خريف في الجنة» وقال في حواشيه : قال بعضهم أي مخروف من ثمر الجنة، فعيل بمعنى مفعول قال: وهذا كحديثه الآخر «عائد المريض على مخارف الجنة» قال: والمعنى - والله أعلم - أن بسعيه إلى عيادة المريض يستوجب الجنة ومخارفها . انتهى ، وقال الجوهري: خرفت الثمار

(١) تصحف في «الترغيب» (٤/ ١٦٠) إلى : كبشة .

(٢) سقطت من «الأصل» .

أخرفها بالضم أي: اجتنيتها ، والثمر مخروف وخريف ، وقد روى أحمد عن عبيدة بن حميد ، عن ثُوير بن أبي فاختة ، عن أبيه - واسمه سعيد بن علاقة - عن علي بن أبي طالب مرفوعًا «ما [عاد][1] مسلم مسلمًا ، إلا صلى عليه سبعون ألف ملك من حين يصبح ، إلى حين يمسي وجعل الله له خريفًا في الجنة. قال: فقلنا : يا أمير المؤمنين ، وما الخريف؟ قال: الساقية التي تسقي النخل» .

قوله في **«الترغيب في ما يقوله المريض»** في حديث أبي سعيد وأبي هريرة : «من قال لا إله إلا الله ، والله أكبر. . .» (ق١٦٠-ب) إلى آخر الخمس الكلمات بعد أن عزاه إلى جماعة منهم النسائي ثم قال: وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة وحده مرفوعًا «من قال لا إله إلا الله والله أكبر ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له . . .» إلى أن قال في الحديث «يعقدهن خمسًا بأصابعه» ولم يذكر إلا أربعًا.

أقول: الرواية الأولى المذكورة رواها ابن ماجه من طريق حمزة الزيات وكذلك النسائي لكن في «عمل اليوم والليلة» لا في «السنن» وزاد ومن طريق زهير بن معاوية ومن طريق إسرائيل أيضًا والترمذي من طريق عبد الجبار بن العباس أربعتهم عن أبي إسحاق السبيعي ، عن الأغر، عن مسلم، عن موليه اللذين اشتركا في عتقه أبي سعيد وأبي هريرة - كما هو في رواية ابن أبي الدنيا الآتية أخيرًا في نفس الحديث - أنهما شهدا على رسول الله ﷺ ، وفيه عند الترمذي «وإذا قال: لا إله إلا الله وحده قال: يقول: لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي» . وفي بعض نسخه بعد قوله : «لا إله إلا أنا وحدي» زيادة: «وإذا قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له قال: لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي». ورواه البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» عن شيخه الحاكم من طريق

---

(١) في «الأصل» : أعاد . وهو خطأ . والمثبت من مسند أحمد (١/ ٩١) .

إسرائيل وفيه : «لا إله إلا الله وحده» وتصديقه بـ«لا إله إلا أنا وحدي» وبعدها «لا إله إلا الله وحده لا شريك له» وتصديقه بـ«لا إله إلا أنا وحدي لا شريك لي» وعند ابن ماجه «وإذا قال: لا إله إلا الله وحده، ثم لا إله إلا الله لا شريك له» وعنده قال: «صدق عبدي» في كل واحدة من الخمس المذكورات وتوحيده سبحانه نفسه بمثل لفظه وقال: قال أبو إسحاق: ثم قال الأغر شيئًا لم أفهمه فقلت لأبي جعفر - وقال الأصبهاني وفي روايته له مثل ابن ماجه من طريق ابن منده : لأبي جعفر الفراء - ما قال فقال قال: «من رزقهن عند موته لا تمسه النار» وقال ابن ماجه : «لم تمسه» وكذا لفظ عبد بن حميد رواه في مسنده عن حسين الجعفي، عن حمزة الزيات . ثم رواه عن مصعب بن المقدام، عن إسرائيل كلاهما عن أبي إسحاق، عن الأغر عنهما «أنهما شهدا على رسول الله ﷺ (وزادوا)[1] أنا أشهد به عليهما أنهما قد صدقا وفيهما لا إله إلا الله والله أكبر ، لا إله إلا الله وحده ، لا إله إلا الله لا شريك له ، لا إله إلا الله له الملك وله الحمد، لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله .ثم رواه (ق١٦١-أ) عن مصعب المذكور ، عن إسرائيل ، عن أبي جعفر الفراء ، عن الأغر ، إلا أنه زاد فيه: «قال: ومن قالهن في مرضه ثم مات لم يدخل النار» وعند الأصبهاني «لا إله إلا الله وحده ، لا إله إلا الله والله أكبر، لا إله إلا الله لا شريك له، لا إله إلا الله له الملك وله الحمد ، لا إله إلا الله ، ولا قوة إلا بالله» ثم ذكر الترمذي أن شعبة رواه عن أبي إسحاق، عن الأغر، عنهما ولم يرفعه، ثم أسند ذلك إلى شعبة عن شيخه محمد بن بشار بندار، عن محمد بن جعفر غندر، عنه . وكذلك رواه النسائي في «اليوم والليلة» موقوفًا عن بندار، عن غندر، عنه، لكن عن أبي هريرة وحده دون أبي سعيد، وهذه الرواية هي المذكورة في «الترغيب» وفيها في كثير من النسخ بعد «والله أكبر»:

(١) كذا في «الأصل» .

«لا إله إلا الله ولا شريك له» وفي بعضها «وحده لا شريك له» وقد يوجد في بعضها بعد التكبير «لا إله إلا الله وحده لا إله إلا الله ولا شريك له» والظاهر (أن بعض)[١] ألحقها حتى تصير خمسًا ، وقد روى البيهقي في كتاب «الدعوات» له الحديث من طريق الأغلب بن تميم، عن محمد بن جحادة، عن أبي إسحاق، عن الأغر أبي مسلم، قال: أشهد على أبي هريرة وعلى أبي سعيد أنهما كانا يقولان: «خمس من قالهن صدقه ربه -عز وجل - لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، لا إله إلا الله، له الملك وله الحمد، لا إله إلا الله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله . قال رسول الله ﷺ : من تكلم بهؤلاء الكلمات في مرضه حرمه الله على النار» .

كذا رأيت هذا التهليل في النسخة التي نقلت منها وهي معتمدة . ثم روي من هذا الطريق أيضًا إلى الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : قال رسول الله ﷺ : «خمس من قالهن صدقه الله - عز وجل - لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، لا إله إلا الله الملك الحق، لا إله إلا الله له الملك وله الحمد، لا إله إلا الله والله أكبر، لا إله إلا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله من قالها مرة في مرضه غفر الله له أو قال: أدخله الجنة» شك شعبة . كذا فيه «الملك الحق» وذكر في آخره الشك من شعبة مع أنه لا ذكر له فيه عنده أصلا بل عند الترمذي كما بيناه قبل . ثم روي من طريق ابن أبي الدنيا والسياق له عن محمد بن إسماعيل ابن سمرة الأحمسي وكذا الترمذي عن سفيان بن وكيع كلاهما عن إسماعيل بن محمد بن جحادة، عن عبد الجبار (ق١٦١-ب) بن العباس - وهو كوفي صدوق شيعي - عن أبي إسحاق - وهو السبيعي - عن الأغر أبي مسلم قال: شهدت على أبي هريرة الدوسي وأبي سعيد الخدري وكانا اشتركا في عتقي أنهما شهدا على رسول الله ﷺ أنه قال : «من قال هذه المقالة صدقه الله - عز

(١) كذا في «الأصل» ولعل شيئًا قد سقط .

وجل . . .» وذكر نحو لفظ الرواية الأولى التي في الأصل، زاد ابن أبي الدنيا: قال إسماعيل : وحدثني (إسماعيل بن عبد الله المخولّي)[١] عن أبي إسحاق، عن الأغر ، وإنما ذكرت هذا لأبين أن رواية النسائي للحديث عن أبي هريرة وحده موقوفة عليه بلا شك غير مرفوعة ، لكن تصحفت في «الترغيب» بعكسها (الذي هو الصواب)[٢] لقربها منه، والله أعلم .

قوله : «حجاج بن فرافصة» هو شيخ لين مع أنه لم يفرد له ترجمة آخر كتابه كما فعل بنظرائه، وهو من رجال أبي داود والنسائي .

وقوله: «أن [ابن][٣] أبي الدنيا رواه عنه هكذا معضلاً» وذاك لأنه رفعه كما ترى، وهو إنما يروي عن عطاء بن أبي رباح وابن سيرين والزبيدي ويحيى بن أبي كثير وأبي عمران الجوني وطبقتهم، ويروي عنه الثوري والمعتمر بن سليمان. وأبوه فُرافصة مُنكَّرًا ومُعَرَّفًا ، بضم الفاء الأولى وفتح الراء المهملة وكسر الفاء الثانية وفتح الصاد المهملة المخففة آخره هاء تأنيث وهم اسم مشهور للأسد سمى به جماعة . وأما «الفرافصة» بفتح أوله فاسم للرجل، كصهر عثمان بن عفان والد نائلة الفرافصة بن الأحوص الكلبي ، وفرافصة بن عمير الحنفي، وهذا الأخير انقلب على الحافظ الذهبي في «مشتبهه» فقال: عمير بن فرافصة وهو من جملة أوهامه الواقعة فيه فلا يعتمد عليه في ضبط ولا غيره ، وإن اضطررت تراجع «توضيحه» لابن ناصر الدين وإلا فإنك تزداد اشتباهًا وتحيرًا .

قوله في **«الترغيب في الوصية»** : «إخذة على غضب» هي بكسر الهمزة لا بفتحها لأن المراد بها الهيئة .

---

(١) ترجم له ابن ماكولا في «الإكمال» (٧/ ٣١٠) و السمعاني في «الأنساب» (٥/ ٢٢٩) وسمياه إسحاق فقالا : إسحاق بن عبد الله المخولّي الكوفي ، يروي عن أبي إسحاق السبيعي . روى عنه إسماعيل بن محمد بن جحادة. فليراجع كتاب ابن أبي الدنيا .

(٢) كذا في «الأصل» وهي زيادة مقحمة مفسدة للمعنى .

(٣) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٤/ ١٦٥) .

قوله في حديث أبي هريرة في المضارة فيها «ثم قرأ أبو هريرة ﴿**من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار**﴾ حتى بلغ ﴿**ذلك الفوز العظيم**﴾[(١)] هذا لفظ أبي داود والترمذي إلا قوله «ثم قرأ أبو هريرة» فإن لفظ أبي داود: وقال: قرأ أبو هريرة من ها هنا ﴿**من بعد وصية**﴾ ولفظ الترمذي «ثم قرأ أبو هريرة ﴿**من بعد وصية**﴾ وقائل ذلك شهرِ بن حوشب راوي الحديث عند المذكورين عن أبي هريرة. وقد وقع في الرواية «ذلك الفوز» بلا واو ، والتلاوة ﴿**وذلك**﴾ بالواو . وقد أسقط المصنف آخر لفظ ابن ماجه فيه: «قال أبو هريرة : واقرءوا إن شئتم ﴿**تلك حدود الله. . .**﴾ إلى قوله ﴿**عذاب مهين**﴾[(٢)] .

وقد رواه ابن ماجه بواسطة هو والطبراني عن عبد الرزاق . ورواه الإمام أحمد عنه نفسه، عن معمر ، عن أشعث الحداني بنحو اللفظ الذي ساقه عنه المصنف ، وفيه «سبعين سنة» لكن أسقط من آخره «قال أبو هريرة . . .» إلى آخره ، وعند أحمد «يقول أبو هريرة» ورأيت في «مسند الفردوس» لأبي منصور الديلمي عن رواية الطبراني «ثم قرأ أبو هريرة ﴿**تلك حدود الله فلا تعتدوها...**﴾ (ق١٦٢-أ) الآية» فإن كان وقع كذلك في روايته وإلا فهو تحريف عليه مخالف لآية النساء المشار إليها ولا يوثق بهذه النسخ ولا بمن ينقل منها من المصنفين وسيأتي ما هو أطم من ذلك وأعظم مما يهون هذا عنده ، وأما سياق الأصل الأول الذي فيه : «ستين سنة» فقد روى نحوه أبو داود والترمذي بواسطة عن عبد الصمد، عن نصر بن علي الكبير جد نصر بن علي الجهضمي لأبيه شيخ الترمذي [عن الأشعث به ، وقال الترمذي:][(٣)] هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . انتهى .

---

(١) النساء : ١٢ - ١٣ .

(٢) النساء : ١٣ - ١٤ .

(٣) سقطت من «الأصل» واستدركتها من جامع الترمذي .

وقد وقع لصاحب «مسند الفردوس» فيه من الأوابد الغرائب العجائب إذ أورده من كتاب أبيه بنحو لفظ ابن ماجه من الطبراني [عن][(١)] عبد الرزاق وفي آخره ما أشرت إليه آنفًا ثم قال قبل: رواه مسلم، عن قتيبة، عن عبد العزيز الدراوردي، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة به. فتوهم وأوهم أن للحديث المذكور طريقًا عند مسلم بهذا السند الذي تراه وآخر عند غيره من رواية أشعث، عن شهر عن أبي هريرة ، وهذا وهم فاحش وغلط قبيح لم يسبق إليه، ولا أدري سبب وقوعه فيه حتى تخيله على مسلم فركب الإسناد المذكور وهمًا وغلطًا وذهولا من انتقال الذهن أو النظر، والغرض أنه ليس له في مسلم رائحة ولا حقيقة ولا [وجود][(٢)] بالكلية بلا خلاف ولا طريق للحديث غير الثانية فقط، وأعجب من ذلك وأغرب وأطم وأعظم اغترار شيخنا ابن حجر بعزو الديلمي له إلى مسلم وتقليده إياه [استرواحًا][(٣)] في «ترتيبه لمسند الفردوس» حيث عزا الحديث إلى ابن ماجه ثم قال: وأصله في مسلم قال: وأورده أبو منصور وفيه زيادة . انتهى .

فالعتب عليه أشد [إذ][(٤)] لم يراجع الأطراف وأسماء الرجال في شيء منسوب إلى الصحيح لا يخفى على بعض تلامذته فضلا عنه، ومعلوم قطعًا أن الحديث المذكور ليس له طريق غير التي ذكرتها، وهي تدور على أشعث، عن شهر عن أبي هريرة ، وهذا ليس على شرط مسلم ولا فيه أصله، بل ولا معناه أصلا ، وإنما ذلك ذهول حصل لأبي منصور الديلمي، واشتباه وتقليد واسترواح من شيخنا ابن حجر عن غير تروٍ حتى ينفرد رب العزة بالكمال المطلق، والتقليد يوقع في هذا وأعظم منه، وهذا الذي قررته لا خلاف فيه بين أهل هذا الفن ولا

(١) سقطت من «الأصل» .
(٢) في «الأصل» : وجودًا .
(٣) في «الأصل» : استراوحًا . وهو تحريف .
(٤) في «الأصل» : إذا . ولعله سهو من الناسخ .

خفاء ولا لبس، وهو أوضح من فلق الصبح وأظهر من ضياء الشمس، يجب التحذير منه والتنبيه عليه؛ لئلا يغتر بهذين الإمامين المشهورين فيما وقع لهما مما أشرت إليه، ولو لم يكن في هذا الإملاء سوى هذا التنبيه لكفى به، فضلا عن غيره من هذه الفوائد الفرائد الواقعة استطرادًا في هذا المختصر ولا توجد في المبسوطات، فيتعين الرحلة إليها والوقوف عليها، والله هو الهادي الموفق المعين المحمود على هذا وغيره من نعمه التي لا تحصى .

ذكره بعده حديث (ق١٦٢-ب) مرفوعًا «الإضرار في الوصية من الكبائر» معزوًّا إلى النسائي إنما رواه موقوفًا بلا شك لا مرفوعًا ، نعم رفعه ابن أبي حاتم وابن جرير ، وابن أبي عاصم وغيرهم .

قوله بعده في حديث أنس : «من فر بميراث وارثه» إنما لفظه «من ميراث» وهو ظاهر غير خفي .

قوله في «**الترغيب في كلمات يقولهن من مات له ميت**» في حديث أم سلمة : «ما [من][1] عبد تصيبه مصيبة» في الاسترجاع وفيه: «اللهم أجرني» قال الجوهري : يقول أجره الله - أي بالقصر - يأجُره ويأجِره أجرًا . قال: وكذلك آجره - أي بالمد - إيجارًا . انتهى . وقال الأصمعي وأكثر أهل اللغة : هو مقصور لا يُمد . فعلى القصر توصل همزة أجرني وتضم الجيم أو تكسر ، وعلى المد تمد همزتها وتكسر الجيم .

قال المصنف في الحديث المذكور : «رواه مسلم وأبو داود والنسائي ولفظه كذا وكذا . . . إلى أن قال: ورواه ابن ماجه بنحو الترمذي » وقع له في هذا العزو خلط وخبط لابد من تمييزه ، فالسياق الأول المعزو إلى مسلم ملفق منه، فقد رواه من طرق إلى سعد بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن ابن سفينة، عنها .

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من «الترغيب» (٤/ ١٦٩) .

قال المزي في («التهذيب في «الأطراف »)[(١)]: كان لسفينة من الولد إبراهيم وعبد الرحمن وعمر . انتهى . وهو صدوق . وأما إبراهيم وعبد الرحمن فليس لهما ذكر في «تهذيب الكمال» أصلا ، فكان ينبغي تركه مبهمًا كما في مسلم ، ثم إن أحد ألفاظ مسلم : «ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله : إنا لله وإنا إليه راجعون» وفيه «إلا أخلف الله له خيرًا منها . قالت: فلما مات أبو سلمة» وذكر لفظ الأصل لكن عنده : «فأخلف لي رسول الله ﷺ » ثم ذكر إرسال الرسول ﷺ حاطب بن أبي بلتعة يخطبها له، واللفظ الآخر: «ما من عبد تصيبه مصيبة» الذي ركب المصنف أوله على عجز الذي ذكرناه وفيه قالت: «فلما تُوفي أبو سلمة قلت كما أمرني رسول الله ﷺ فأخلف لي خيرًا منه رسول الله ﷺ » واللفظ الآخر : «قلتُ : (من)[(٢)] خير من أبي سلمة صاحب رسول الله ﷺ ؟ ثم عزم الله لي فقلتها، فتزوجت رسول الله ﷺ » فانظر هذا التلفيق والتركيب في حديث واحد ، وأما أبو داود فإنه روى الحديث من طريق حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن ابن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أم سلمة مرفوعًا : «إذا أصابت أحدكم مصيبة فليقل: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك أحتسب مصيبتي فأجرني وأبدلني بها خيرًا منها» وكذا رواه النسائي في «اليوم والليلة» لا في السنن من هذا الطريق نحوه، وهؤلاء رووا الحديث عن أم سلمة نفسها، وقد رواه الترمذي باللفظ الذي ساقه المصنف لكن عنده : «وأبدلني منها خيرًا» وهو من طريق حماد بن سلمة ، عن (ق١٦٣-أ) ثابت ، عن عمر بن أبي سلمة الصحابي ، عن أمه أم سلمة ، عن زوجها أبي سلمة، عن رسول الله ﷺ . وكذا رواه النسائي في «اليوم والليلة» نحوه من طريقين إحداهما كهذه، والأخرى عن حماد عن ثابت قال: حدثني ابن عمر بن

---

(١) كذا ! .

(٢) تكررت في «الأصل» .

أبي سلمة ، عن أبيه ، عن أم سلمة ، قالت: حدثني أبو سلمة . وقال الترمذي : حسن غريب من هذا الوجه ، وروي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أم سلمة . انتهى ، ورواه ابن ماجه من طريق عبد الملك بن قدامة الجمحي- وهو ضعيف - عن أبيه - وهو مقبول - عن عمر بن أبي سلمة ، عن أم سلمة، أن أبا سلمة حدثها أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ما من مسلم مصاب بمصيبة فيفزع إلى ما أمر الله - عز وجل - به من قوله: إنا لله وإنا إليه راجعون، اللهم عندك أحتسب مصيبتي فأجرني فيها وعضني خيراً منها إلا أجره الله عليها وعاضه خيراً منها . قالت: فلما توفي أبو سلمة ذكرت الذي حدثني عن رسول الله ﷺ فقلت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اللهم عندك أحتسب مصيبتي هذه فأجرني عليها، فإذا أردت أن أقول وعضني خيراً منها قلت في نفسي: أعاض خيراً من أبي سلمة ، ثم قلتها فعاضني الله -عز وجل- محمداً ﷺ وأجرني في مصيبتي» وقوله : «عضني» و«عاضه» و«أعاض» و«عاضني» كله بالضاد لا بالظاء من التعويض وهو ظاهر، وإنما أطلت بهذا التفصيل ليُعْلَم أن ذلك من رواية أم سلمة ، وما بعده من روايتها عن زوجها أبي سلمة لا كما توهمه المصنف وأوهمه ؛ ومن يتفرغ للمشي على جميع هذا الكتاب وتحريره على هذا المنوال الشاق! ولا قوة إلا بالله .

قوله في «**الترغيب في تغسيل الموتى وتكفينهم**» آخر حديث علي : «مثل يوم ولدته أمه» هذا هو لفظ ابن ماجه وهو في بعض نسخ «الترغيب» وفي أكثرها مثل «ما ولدته»[1] .

ذكر في «**تشييع الميت وحضور دفنه**» من الصحيحين وغيرهما حديث أبي هريرة : «من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط، ومن شهدها حتى تدفن

(١) كذا وقع في «الترغيب» (٤/ ١٧٠) .

فله قيراطان » إلى أن قال: وفي رواية للبخاري «من اتبع جنازة مسلم إيمانًا واحتسابًا » أي: في كتاب الإيمان والتي قبلها ذكرها هو والجماعة كلهم في الجنائز بألفاظ لكن اختصرتها .

ثم ذكر من مسلم حديث ثوبان : «من صلى على جنازة فله قيراط فإن شهد دفنها فله قيراطان . . .» الحديث ولفظه لمسلم لكن المصنف قال: «وإن شهد» وعند ابن ماجه «ومن» ثم قال: «ورواه ابن ماجه أيضًا من حديث أُبي بن كعب» قلت: ولفظه : «ومن شهدها حتى تدفن فله [قيراطان][1] » وفيه حجاج بن أرطاة. إلى أن ذكر [من][2] البزار حديث أبي هريرة مرفوعًا «من أتى جنازة في أهلها فله قيراط، فإن اتبعها فله قيراط، فإن صلى عليها فله قيراط، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط » فأفهم حصول أربعة قراريط، ثم قال: ورواته رواة الصحيح إلا معدي بن سليمان . انتهى .

قلت: والآفة منه فقد ذكر الذهبي في «ميزانه» تبعًا لابن عدي في «الضعفاء» من مناكيره حديثين أحدهما رواه بندار وغيره، عنه، عن محمد بن عجلان (ق١٦٣-ب) عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعًا «الجبن والشجاعة غرائز . .» الحديث، والآخر رواه عنه عبيد الله بن يوسف الجبيري - أحد شيوخ ابن ماجه- بالسند المذكور إلى أبي هريرة لكنه موقوف وهو أشبه من المرفوع قال: «من أوذن بجنازة فأتى أهلها فعزاهم فله قيراط، فإن شيعها كتب له قيراطان، فإن صلى عليها كتب له ثلاثة قراريط، فإن انتظر دفنها كتب له أربعة قراريط، والقيراط مثل أحد» قلت: وله أيضًا عند الترمذي وابن ماجه كلاهما عن بندار عنه بهذا الإسناد مرفوعًا «من قتل نفسًا معاهدة . . .» الحديث . ومعدي - بالعين المهملة بوزن مهدي - قال فيه أبو زرعة الرازي : واهي الحديث يحدث

(١) في «الأصل» : قيراط . وهو تحريف ، والمثبت من سنن ابن ماجه (١/ ٤٩٢ رقم ١٥٤١) وهو الصواب الذي يدل عليه كلام المؤلف - رحمه الله - فيما يأتي .

(٢) سقطت من «الأصل» .

عن ابن عجلان بمناكير ، وقال أبو حاتم : شيخ . وقال النسائي : ضعيف. وقال ابن حبان : لا يجوز أن يحتج به .

وبالجملة فهذا اللفظ منكر مخالف للأحاديث المشهورة وقد بينتْ روايةُ البخاري الثانية وروايةُ مسلم بعدها وروايةُ أُبي روايةَ أبي هريرة الأولى ورواية ثوبان أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن وإن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد ، قال شيخنا ابن حجر في باب اتباع الجنائز من الإيمان من «شرحه للبخاري» : وهذا هو المعتمد خلافًا لمن تمسك بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قراريط . قلت: فضلا عن أربعة كما هنا ، وقال النووي في «شرح مسلم» : هذا صريح في أن المجموع بالصلاة والاتباع وحضور الدفن قيراطان. وقال ابن الملقن في «الشرح» : لا يقال يحصل بالصلاة مع الدفن ثلاثة كما قد يوهمه ظاهر بعض الأحاديث فالمطلق والمجمل محمول على هذا المصرح. قال: وممن صرح بحصولهما فقط ابن الصباغ من أصحابنا وقال: إن رواية : «ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان » معناها له تمام قيراطان بالمجموع قال: ونظيره قوله تعالى ﴿قلْ أئنّكُمْ لَتَكْفُرُون بالذي خَلَقَ الأَرْضَ في يَوميْنِ...﴾ إلى أن قال : ﴿في أَرْبَعة أيام﴾[1] أي تمام أربعة، ومعناه في يومين آخرين تمت الجملة بهما أربعة أيامَ ، ثم قال: ﴿فَقَضَاهُنَّ سبع سَموَات في يومين﴾[2] قال النووي : ومثل في حديث عقد الشيطان عند مسلم: «فإذا استيقظ فذكر الله انحلت عقدة وإذا توضأ انحلت عقدتان» معناه تمام عقدتين أي انحلت عقدة ثانية وتم بها عقدتان . قلت: وقد بينتها رواية البخاري . قال: ومثله أيضًا ما في «صحيح مسلم» : «من صلى العشاء في جماعة فكأنما صلى الليل كله» قلت: وقد تمسك ابن خزيمة في صحيحه بظاهر هذه الرواية وبوب أن

(١) فصلت : ٩ - ١٠ .
(٢) فصلت : ١٢ .

صلاة الفجر في الجماعة أفضل من صلاة العشاء فيها وأن فضلها فيها ضعفا فضل العشاء في الجماعة . قال المصنف في ما تقدم من هذا الكتاب : ولفظ أبي داود والترمذي يدافع ما ذهب إليه . انتهى، يعني أن لفظ أبي داود: « من صلى العشاء في جماعة كان كقيام (ق١٦٤-أ) [نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان كقيام][(١)] ليلة» ولفظ الترمذي : «من شهد العشاء في جماعة. . .» وباقيه نحوه، فليت المصنف فعل في حديث معدي هنا كما فعل في الحديث المذكور هناك إذ لا فرق، نعم لو صلى على جنائز دفعة تعددت القراريط بتعددها والله أعلم .

قوله في «**الترغيب في التعزية في المصيبة**» : «وعن عبد الله» هو ابن مسعود، وحديث «من عزى مصابًا فله مثل أجر صاحبه» كذا وُجِدَ ، وإنما لفظ الحديث : «فله مثل أجره» لا شك في ذلك ولا خفاء ، رواه الترمذي وابن ماجه من طريق محمد بن سوقة، عن إبراهيم النخعي، عن خاله الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود . وقد ذكر المزي من زيادته في «الأطراف» : أنه رُوِيَ مرفوعًا من طريق سفيان الثوري عن ابن سوقة ، قال الترمذي : وقد روى بعضهم عن ابن سوقة بهذا الإسناد مثله موقوفًا ولم يرفعه .

قوله في «**الترغيب في الإسراع بالجنازة**» ثاني حديث : «وعن عيينة[(٢)] - وهو تصغير عين - ابن عبد الرحمن - وهو ابن جوشن - الغطفاني عن أبيه أنه كان في جنازة عثمان بن أبي العاص» وفيه : «فرفع سوطه» في نسخ «الترغيب»: «صوته» وهو تصحيف فاحش، ثم عزاه إلى أبي داود والنسائي هذا اللفظ لأبي داود، ثم رواه مختصراً وفيه: «في جنازة عبد الرحمن بن سمرة» وقال: «فحمل عليهم بغلته وأهوى بالسوط» وللنسائي عن عيينة عن أبيه: «أنه شهد جنازة

---

(١) سقطت من «الأصل» وأثبتها من سنن أبي داود (١/ ١٥٢ رقم ٥٥٥ ) .
(٢) تحرفت في «الترغيب» (٤/ ١٧٤) إلى : عقبة .

عبد الرحمن بن سمرة خرج زياد -يعني الأمير- يمشي على أعقابهم ويقول: رويدًا بارك الله فيكم. فكانوا يدبون دبيبًا . قال: حتى إذا كنا ببعض طريق المدينة لحقنا أبو بكرة على بغلة فلما رأى [الذي][1] يصنعون ، حمل عليهم [ببغلته][2] ، وأهوى لهم بالسوط، وقال: خلوا فوالذي أكرم وجه أبي القاسم ﷺ لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وإنَّا لنكاد نرمل بها رملا . فانبسط القوم».

عزوه بعده حديث ابن مسعود في المشي مع الجنازة إلى أبي داود والترمذي، كذا رواه ابن ماجه لكن من قوله: «الجنازة متبوعة. .» إلى آخره، والذي في أكثر نسخ «الترغيب» : «ليس منها من تقدمها» وهو الذي في الترمذي ، وفي نسختي : «ليس معها» وهو الذي في أبي داود وابن ماجه ، وأبو ماجد يقال فيه: أبو ماجدة وابن ماجدة أيضًا قال أبو حاتم : اسمه عائذ بن نضلة ، ويحيى الجابر قال السمعاني : ظني أنه كان يجبر العظم الكسير . قال الترمذي: ويقال له المجبر أيضًا .

قوله في «**الترغيب في الدعاء للميت وإحسان الثناء عليه**» : «رواه أبو داود» اقتصار فقد رواه أبو يعلى الموصلي وعنه ابن السني والحاكم وابن أبي الدنيا والخطيب في كتابه «المتشابه في الرسم» .

قوله : «فأُثني عليها» قال شيخنا ابن حجر (ق١٦٤-ب) في «شرح البخاري» : هو في جميع الأصول مبني للمفعول، وقد غلط من بناه للفاعل. وقال: وكذا في جميع الأصول خيرًا وشرًّا بالنصب . وقال النووي في «شرح مسلم» : هو في بعض الأصول - يعني بمسلم - بالنصب وفي بعضها بالرفع . وَوَجَّهَ النصب بإسقاط الجار أي: «فأثنى بخير وبشر» ووجَّهه غيره بغير ذلك . وقال ابن التين المالكي : الصواب بالرفع ، قال: وفي نصبه بُعد في اللسان .

---

(١) في الأصل: الذين . والمثبت من سنن النسائي (٤/ ٤٣) .
(٢) في «الأصل» : بغلته . والمثبت من سنن النسائي .

قلت: وكذلك كان «خير وشر» مرفوعين في نسختي بالترغيب وكثير من نسخه وكذا بصحيح مسلم لكن أُلحقت فيهما ألف من بعض النسخ، والله أعلم بالصواب.

قوله بعد أن ساق حديث عائشة - من رواية مجاهد عنها - «لا تسبوا الأموات» : «ولأبي داود : «إذا مات صاحبكم» هذا رواه من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه، عنها . وروى النسائي اللفظ الأول، وروى قبله من طريق منصور ابن صفية ، عن أمه، عنها قالت: «ذُكر عند النبي ﷺ هالك بسوءٍ فقال: لا تذكروا هلكاكم إلا بخير» واستفدنا أن سيدتنا عائشة روت هذا المعنى بثلاثة ألفاظ رُويت عنها من ثلاثة طرق ..

قوله في «الترهيب من النياحة» وما معها: وعن أبي موسى حديث «إذا قالت: واعَضُدَاه» المعزو إلى الحاكم ، وأنه صحح إسناده وذكر قبله لفظ الترمذي: «واجبلاه واسيداه» ثم قال: «رواه ابن ماجه والترمذي واللفظ له وقال: حسن غريب» وهذا عجيب فإن الترمذي وابن ماجه روياه من طريق أسيد ابن أبي أسيد- بالفتح فيهما - وهو البَرَّاء واسم أبيه : يزيد - صدوق - عن موسى بن أبي موسى الأشعري ، عن أبيه . وكذا أسيد بن أبي أسيد الآتي في آخر الباب بالفتح فيه وفي أبيه ، ثم إن لفظ ابن ماجه قريب من لفظ الحاكم لكن فيه : «إذا قالوا: واعضداه واَكاسياه واناصَراه واجبلاه ونحو هذا يتتعتع ويقال: أنت كذلك» وفيه زيادة أخرى .

قوله في حديث أبي مالك : «لا يتركوهن» كذا في النسخ وإنما لفظ الحديث والصواب [يتركونهن][1] وهو ظاهر، والنعي : بإسكان العين مخففة وبكسرها مشددة .

---

(١) في الأصل : يتركوهن . والمثبت من صحيح مسلم ، وهو الصواب .

عزوه حديث أنس «أن عمر لما طُعِنَ عولتْ عليه حفصة» إلى ابن حبان عجب فهو في مسلم من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عنه لكن ليس فيه: «قالت: بلى» زاد مسلم «وعول عليه صهيب، فقال عمر : ياصهيب ، أما علمتَ أن المعول عليه يعذب» والحديث من مسند عمر .

قوله في **«الترهيب من أكل مال اليتيم بغير حق»** في حديث أبي ذر أوله : «رواه مسلم وغيره» كذا أبو داود والنسائي .

قوله «السبع الموبقات»: «ورواه البزار ولفظه : (ق١٦٥-أ) «الكبائر سبع . .» كذا أحمد ، وقد يقع في بعض نسخ «الترغيب» : الترمذي بدل البزار ، وهو خطأ، وقد ذكره المصنف كذلك في الفرار من الزحف وعزاه إلى البزار .

قوله في **«زيارة الرجال والنساء القبور»** في حديث عبد الله بن عَمرو «بلغت معهم الكُدى» : «قال - يعني المفضل بن فضالة : فسألت ربيعة» وقوله بعده: «الكدى : المقابر» تساهل هنا وتجوز في العبارة ، وقال في حواشيه : الكدى جمع كدية ، وهي القطعة الصلبة من الأرض، والقبور إنَّما تحفر في المواضع الصلبة لئلا تنهار . انتهى .

قوله ثاني حديث في **«الفصل المعقود لعذاب القبر»** في حديث ابن مسعود «إن الموتى ليعذبون» : «رواه الطبراني بإسناد صحيح حسن» كذا وجد في أكثر النسخ مجموعًا بينهما وفي بعضها : «حسن»[1] فقط وهو الأشبه، ويدل عليه عبارة الهيثمي في «مجمعه» : إسناده حسن . وقد كان في نسختي مكتوب على لفظة «صحيح» : «نسخة» فكأن بعض النساخ جمعهما ، والله أعلم .

عزوه حديث عثمان في بكائه إذا وقف على القبر إلى الترمذي، كذا رواه

(١) كذا في «الترغيب» (٤/ ١٨٢) .

ابن ماجه ، والزيادة في آخره ليست عندهما ، بلى ولا عند رزين إنما قلد صاحب «جامع الأصول» في نسبتها إليه توهمًا لا أعرف سببه .

قوله في سياق حديث البراء الطويل من «المسند» : «وأعيده إلى الأرض في جسده» كذا وقع في الأصل «ومجمع الهيثمي» وقد سقط بين «الأرض» وبين «في جسده»: «فإني منها خلقتهم وفيها أعيدهم ومنها أخرجهم تارة أخرى. قال: فتعاد روحه» في جسده . ولابد من هذا السقط .

وقوله في منكر ونكير في موضعين : «ويلحفان الأرض بأشفاهِهِمَا» تصحيف فاحش إنما هو : «ويكسحان -أو يفحصان- الأرض بأشعارهما» .

قوله في سياق حديث البراء الطويل من أبي داود الذي رواه عن عثمان بن أبي شيبة ، عن جرير - وهو ابن عبد الحميد - وعن هناد بن السري ، عن أبي معاوية الضرير - واللفظ لهناد - كلاهما عن الأعمش ، عن المنهال بن عمرو، عن زاذان، عن البراء. وقد أتقن سياقه في «مختصر السنن» بخلاف هذا الكتاب، قال في «الترغيب» : «زاد في رواية» ينبغي أن يقول «في لفظ» فإنه حديث واحد ، قال: وقال: «إن الميت يسمع» وإنما هو زاد في حديث جرير وقال: «إنه ليسمع. . .» إلى أن قال: «ومَنْ نبيك؟» قال هناد : قال: «ويأتيه ملكان. . .» إلى قوله «وصدقنا» ، زاد في حديث جرير فذلك قول الله تعالى: ﴿يُثبتُ الله الذين آمنوا﴾ في بعض نسخ أبي داود هذا فقط ، وفي بعضها ﴿بالقول الثابت﴾ وفي بعضها بدله الآية وليس في شيء منها ﴿في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾[1] ثم اتفقنا -يعني شيخيه- قالا : «فينادي مناد. . .» إلى قوله «أن قد صدق» لفظة «قد» في بعض نسخ «السنن» وأما قبل «أن كذب» فهي من تصرف المصنف هنا ، «فأفرشوه وألبسوه» بفتح أولهما وكسر ثانيهما «وافتحوا

---

(١) إبراهيم : ٢٧ .

له» هـذا في الحديث بـين الإفراش (ق١٦٥-ب) والإلباس وفـي الترغيـب آخره تصرفًا منه قال: «ويـفتح له فيها مد بصره» كذا في الأصـل والمختصر ووقع في الترغيب بدل «فيها» «في قبره» لكن في «الترغيب» ونسخ الأصل : «تفتح» بالتاء وفي نسختـي بالترغيب : «يفسح» بالـسين ولعله الصواب؛ موافقـة للفظ الإمام أحمد المذكور عقبـه في هذا الحديث ولغيره من الألفاظ هو ظـاهر لا غبار عليه ولا خفاء به، قال في الحديث في الكافر: «فـتعاد روحه» هو بالواو لا بالفاء إلى أن قال: «فيقـولان له: من ربك» . لفظـة : «له» في بعض نسـخ «السنن» دون مُختصر المصنف، وأما قبل «ما هذا الرجـل» فإنها من عند المصنف ، إلى قوله: «تختلف فيه أضلاعه» قال: زاد في حديث جرير قال: «ثم يقيض له . . .» إلى قوله: «مِرْزَبَةٌ» قال المصـنف في حواشي السنن: هي المطرقة الكـبيرة التي تكون للحـداد ويكسر بهـا المدر . قال : وهي بتـخفيف البـاء ويقال لها أيـضًا إرزبة بالهمزة وتشـديد الباء قال: فإذا قلتها بـالميم خففت وإن قلتها بـالهمز شددت ، انتهى. وهذا أصله للجوهري وأنشد للفراء :

ضربكِ بالمرزَبة العودَ النَخِرْ

قال في الحديث : «فـيضربوه بها ضربة» لفـظة : «بها» ملحقة فـي نسختي وهي في بعض نسخ السنن، قال المصنف فـي المختصر : «سمعها ما بين المشرق والمغرب» وفي نسخ «الـترغيب» : «من بين» . والصواب «ما» لأنهـا لما لا يعقل بخلاف «مَنْ» .

وقوله في سياق المسند فيـه : «وأعيدوه إلى الأرض في جسده» كذا وقع في الأصل «ومجمع الهـيثمي» فقد سقط «بين الأرض» وبين «فـي جسده» : «فإني منها خلـقتهم وفيها أعيدهم ومـنها أخرجهم تارة أخرى. قال: فـتعاد روحه في جسده» ولابد من هذا السقط .

وقوله في منكر ونكير في موضعين : «ويلحفان الأرض (بأشفارهما)[(١)] » تصحيف فاحش إنما هو «ويكسحان -أو يفحصان- الأرض بأشعارهما» . ومنكر ونكير مصروفان بل وفي رواية الترمذي وابن حبان الآتية معرفان، وسُمِّيَا بذلك لنكارة هيئتهما وعظم فتنتهما كما في الأحاديث التي لا تحصى كثرة ، ومنها ما رواه الإسماعيلي من حديث سيدنا عمر «(مرفوعان يأتيان)[(٢)] الرجل في صورة قبيحة» وذكر باقيه ، وهما مُفْعَلٌ بالفتح. قاله ابن الأثير في «النهاية» وغيره. ولعل فعيلا هنا بمعنى مفعول كجريح وقتيل . قال الهروي في «غريبيه» : الشيء منكور ومنكر ووجه منكر أي قبيح ، وفي القرآن ﴿قَوْمٌ مُنكَرون﴾[(٣)] والمقصود بهذا تقرير أن منكرًا الملك المذكور بفتح الكاف بلا شك ولا خلاف، وقد ضبطه ابن الأثير بالقلم وكذا صاحبا «الصحاح» و«القاموس» وذكراه بعد المنكر الذي هو ضد المعروف، وكذا يقوله الناس قاطبة من غير ضبط بالحروف لكونه معروفًا كالشمس غير منكر في غاية الوضوح والشهرة لا يختلف منهم فيه (ق١٦٦-أ) اثنان، ولا سُمع الكسر في منكر إلا في هذا الزمان ، وذكر أبو حفص عمر بن مكي الصقلي في كتابه «تثيقف اللسان» منكرًا على العامة قولهم لحنًا منكِر - بكسر الكاف - ونِكير - بكسر النون - وأن الصواب فتحهما . انتهى . حتى ذكر القرطبي في «تذكرته» وغيره أن أكثر المعتزلة قالوا: لا يجوز تسمية ملائكة الله بهذين الاسمين وإنما المنكر ما يبدو من تلجلجه إذا سُئل ، والنكير تفزيع الملكين له. فاجزم بفتح كافه ولا تتخيل جواز كسرها أصلا فإنه خطأ فاحش من لحن العامة والنساء المولد، ومعلوم قطعًا أن هذين الملكين فتنة عظيمة للمقبورين حتى أنهما يسميان فتاني القبر، ويأتيان البر والفاجر على خلقتهما المنكرة

(١) كذا في «الأصل» وتقدم قبل ذلك : بأشفاههما . وفي «الترغيب» : بشفاههما .
(٢) كذا في «الأصل» وفيه سقط أو تحريف بين .
(٣) الذاريات : ٢٥ .

وأمرهما الفظيع المستنكر لكن يثبت الله الذين ءامنوا بالقول الثابت ويقيهم فتنتهما وهولهما، والعجب كل العجب من تاج الدين بن يونس في دعواه واغترار الزركشي في «شرح جمع الجوامع» وابن حجر في «شرح البخاري» بحكايته عنه من غير تعقب ولا إنكار من أنهما في حق المطيع مبشر وبشير، وفي المذنب منكر ونكِير، وإيهام كسر الكاف وعدم تبين الآثار التي هي أشهر من أن تسرد ،وأكثر من أن تحصى، وأعظم من أن تذكر، ويحتاج تتبعها إلى مجلدة، وسبحان الله! هذا سيد المطيعين عمر بن الخطاب لما ذكر المصطفى خلقتهما المنكرة وهولهما قال: «يا رسول الله ، أترد إلينا عقولنا؟ قال: نعم كهيئتكم اليوم . قال بفيه الحجر» وفي رواية : «إذًا أكفيكهما» .

قوله في حديث أبي هريرة الأخير : «فيجلس قد مثلت له الشمس، وقد دنت للغروب» كذا كان في نسختي «دنت» من الدنو، وهو الصواب بلا شك، وفي النسخ «آذنت»[١] من الإيذان، وهو تصحيف ظاهر .

وفيه عند الخلال في كتاب السنة : «فيقول: دعوني حتى أصلي» . وفي ابن ماجه من حديث جابر مرفوعًا «إذا دخل الميت القبر مثلت له الشمس عند غروبها فيجلس يمسح عينيه، ويقول: دعوني أصلي» .

قوله: «تعلق - بفتح اللام - أي تأكل» كذا وجد في بعض النسخ وفي بعضها «بضم اللام»[٢] . والضم هو المشهور المقدم في كتب اللغة والغريب كـ«المحكم» و«المشارق» و«المطالع» وغيرها ولم يذكر الجوهري وغيره سوى الضم، قال الأصمعي: معناه تتناول بأفواهها يقال: علق -بكسر اللام- علاقًا وعلوقًا: أي أكل، وهو في الأصل للإبل إذا رعت العِضاه من أعلاها وتناولتها

(١) كذا في «الترغيب» (٤/ ١٨٨) .
(٢) كذا في «الترغيب» (٤/ ١٨٩) .

بأفواهها يقال: عَلِقت - بالكسر - تعلُق - بالضم - علْقًا وعلوقًا ، وهي إبل عوالق ، ومعزى عوالق ، وبعير عالق يعلق العِضَاهَ أي ينتف منها ثم نقل ذلك إلى الطير، نعم روى الفراء اللفظة المذكورة «تعلق» بفتح اللام، قال في «المشارق» وتبعه في «المطالع» : ومعناه تتعلق وتلزم (ق١٦٦-ب) ثمارها وتقع عليها وتأوي إليها . قال: وقيل: هما - أي هما بالضم والفتح - سواء . قال: وقد رُوي «تسرح» وهذا يشهد بضم اللام . انتهى .

قوله آخر الباب في «**الموت يوم الجمعة**» : «وقد روي عن ابن عمر» كذا وقع توهمًا أنه ابن عمر بن الخطاب وإنما هو عبد الله بن عمرو بن العاص بلا خلاف، رواه عنه ربيعة بن سيف المعافري، وقد ذكر المصنف قريبًا في «الترهيب من زيارة النساء القبور» ربيعة هذا في حديث عبد الله بن عمرو الذي قال فيه لفاطمة «لعلك بلغت معهم الكدى» من أبي داود والنسائي وهو في «المسند» لأحمد وغيره لكن رواه ربيعة ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن ابن عمرو، وهنا أسقط ربيعةُ الحبلي ورواه عنه ، فلذلك قال الترمذي فيه : ليس إسناده بمتصل . لإسقاطه الحُبُلي وأنه لم يسمع من ابن عمرو ، والحاصل أنه يتعين هنا أن يقال عبد الله بن عمرو .

ذَكَرَ في «**الجلوس على القبور**» من الطبراني حديث عمارة بن حزم، وقد رواه بمعناه أحمد من حديث عمرو بن حزم .

* * *

عزوه في «**النفخ في الصور**» حديث أبي هريرة «لتقوم الساعة وثوبهما بينهما» إلى أحمد وابن حبان، وهو في الصحيحين بنحوه عجيب، لكن لفظ البخاري فيه : «لتقومنَّ» ولفظ مسلم «تقوم» وأما لفظ الأصل فلا أعرف وجهه إن لم يكن من تصرف المصنف فليس عند مسلم «رفع اللقمة» ولفظ البخاري أتم وأقرب منه.

قوله بعده : «وعن أبي مرية عن النبي ﷺ أو عن عبد الله بن عمرو» قلت: يعني ابن العاص وقد يوجد في بعض نسخ «الترغيب» وغيره ابن عُمر وهو خطأ - قال عن النبي ﷺ قال: «النافخان. . .» ثم قال : «رواه أحمد بإسناد جيد هكذا على الشك في إرساله أو اتصاله» وعبارة الهيثمي في «مجمعه»: فإن كان عن أبي مُرَية فهو مرسل، وإن كان عن عبد الله بن عمرو فهو متصل، قال: ورجاله ثقات. انتهى، أبو مُرَيَّة بتشديد الياء مُصغر- وقد روى هذا الحديث عنه أسلم العجلي وقد وثقه العجلي، وقد يلتبس بأبي مرايه - بتخفيف الياء وألف قبلها - العجلي التيمي البصري التابعي ، قال ابن سعد : اسمه عبد الله بن عَمْرو، كان قليل الحديث . وكذا قال ابن عبد البر في «الكنى» أن اسمه عبد الله بن عمرو، أي مثل ابن عمرو بن العاص الصحابي، قال: روى عن سلمان وعمران بن حصين وأبي موسى الأشعري، روى عنه قتادة وأسلم العجلي . كذا ذكر من الرواة عنه أسلم العجلي ولم يذكر غيره إلا في أبي مُرية وهو لم يذكر إلا أبا مراية وكلاهما من رجال المسند .

قوله في «**الحشر**» في حديث أبي هريرة: «يحشر الناس يوم القيامة على ثلاث طرائق» (هذا الحديث)[1] (ق١٦٧-أ) أدخله في باب الحشر الأخروي جماعة منهم البخاري ومسلم والبيهقي في «البعث والنشور» وليست لفظة «يوم

(١) تكررت في «الأصل» .

القيامة» عندهم بلا خلاف وإنما هي عند النسائي في باب البعث أو آخر الجنائز في هذا الحديث فقط ، ثم ساق بعده حديث أبي ذر المار قريبًا من طريق الوليد ابن جميع، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ، عن حذيفة بن أسيد الغفاري، عن أبي ذر وعنده في الثلاثة «فوج» ورأيت فيه «وتحشرهم النار» وأما «فوجًا» بالنصب و«تحشر النار» فإنها عبارة «جامع الأصول» تبعه فيها المصنف وزاد، فحذف تتمة الحديث وهي : «يُلقي الله الآفة على الظهر فلا يبقى حتى إن الرجل ليكون له الحديقة يعطيها بذات القتب لا يقدر عليها» كذا وقع عند النسائي هذا مُدْرجًا في المرفوع قبله، وقد جاء مبينًا عند الحاكم في «المستدرك» من الطريق المذكور وأوله عن حذيفة بن أسيد قال: «سمعت أبا ذر وتلا هذه الآية ﴿ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عميًا وبكمًا وصمًا﴾[1] فقال: حدثني الصادق المصدوق ﷺ أن الناس يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أفواج. . .» وذكره دون «حشر النار» وزاد : «قلنا : قد عرفنا هذين فما بال الذين يمشون ويسعون ؟ قال: يلقي الله الآفة على الظهر حتى لا يبقى ظهر حتى إن الرجل ليعطي الحديقة المعجبة بالشارف ذات القتب» وآخره يدل على أن هذا الحشر في الدنيا كما سيأتي تقريره، لكن أوله ينافي آخره وفيه نظر ظاهر، وصاحبا «الأطراف» و«جامع الأصول» معذوران في ذكر يوم القيامة في حديث الأصل لكونهما عزواه إلى البخاري ومسلم والنسائي وهي عنده بخلاف المصنف حيث اقتصر على عزوه إليهما فقط ، وليست عندهما، وحذف الزيادة المدرجة التي في آخر حديث أبي ذر، وقد قال الخطابي في «أعلام البخاري» : الحشر المذكور في هذا الحديث إنما يكون قبل قيام الساعة يُحشر النَّاس أحياءً إلى الشام، فأما الحشر الذي يكون بعد البعث من القبور فإنه على خلاف هذه الصورة من ركوب الإبل والمعاقبة عليها، إنما هو على ما ورد في الخبر أنهم يبعثون يوم

---

(١) الإسراء : ٩٧ .

القيامة حفاة عُراة بُهمًا غرلا . قال: وقد قيل إن هذا في البعث دون الحشر فليس بين الحديثين تدافع ولا تضاد . انتهى . واقتصر ابن الجوزي في «مشكل الصحيحين» على حكاية قول الخطابي الأول. وقال النووي في «شرح مسلم» : قال العلماء: هذا الحشر في آخر الدنيا قبل القيامة وقبيل النفخ في الصور بدليل قوله ﷺ : «وتحشر بقيتهم النار تبيت معهم وتقيل وتصبح وتمسي. . .» إلى آخر كلامه . وأصله للقاضي عياض في «شرح مسلم» قال: هذا الحشر هو في الدنيا قبل قيام الساعة، (ق١٦٧-ب) وهو آخر أشراطها كما ذكره مسلم بعد هذا في أشراط الساعة. يعني في حديث حذيفة بن أسيد في العشر الآيات قال فيه: «وآخر ذلك نار تخرج من قعر عدن تدخل الناس - وفي رواية : تطرد الناس - إلى محشرهم» قال: ويدل أنها قبل القيامة قوله : «فتقيل معهم حيث قالوا ، وتمسي حيث أمسوا ، وتصبح حيث أصبحوا» على ما ورد في اختلاف رواية الحديث . قال القرطبي في «التذكرة» : وذلك ليس في الآخرة . قلت: وعند مسلم بدل اللفظ الأخير الذي أورده القاضي «تنزل معهم إذا نزلوا وتقيل معهم حيث قالوا» وعند الترمذي «تسوق الناس وتحشر الناس» ولفظ ابن قتيبة في كتابه «عيون الأخبار»: «ويكون آخر ذلك نارٌ تخرج من اليمن من حفرة عدن لا تدع أحدًا خلفها إلا تسوقه إلى المحشر» . قال القاضي: وفي بعض الروايات في غير مسلم : «فإذا سمعتم بها فاخرجوا إلى الشام» كأنه أمر بسبقها إليه قبل إزعاجها لهم . وروى الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعًا «ستخرج نارٌ من حضرموت أو من بحر حضرموت قبل يوم القيامة تحشر الناس . قالوا: يا رسول الله ، فما تأمرنا؟ قال: عليكم بالشام» وفي البخاري إحدى مسائل عبد الله بن سلام عن أول أشراط الساعة: «أنها نارٌ تحشر الناس من المشرق إلى المغرب» قال قتادة : وتأكل منهم من تخلف . وقال ابن الجوزي في «مشكله» : هذا هو الحشر الأول قبل قيام الساعة، فإن النار تُسلَّط على الناس فيهربون منها، وذلك من علامات

القيامة ثم يموتون ثم يحشرون إلى القيامة . انتهى . وفي حديث عبد الله بن عمرو الذي قدمه المصنف في سكنى الشام وفضلها : «ستكون هجرة بعد هجرة -أي: إلى الشام- فخيار أهل الأرض ألزمهم مهاجر إبراهيم - يعني : الشام - ويبقى في الأرض شرار أهلها تلفظهم أرضوهم وتحشرهم النار مع القردة والخنازير» ورواه البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» من حديث عمر بنحوه وزاد في آخره: «تبيتُ معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا، ولها ما سقط منهم» وكذا رواه الإمام أحمد من طريق آخر بمعناه، وهذا كله يدل على أن هذا في الدنيا قبل الآخرة ، والله أعلم بالصواب .

قوله أول حديث تدنى الشمس يوم القيامة : «وعن المقدام» كذا وُجِدَ بالميم في آخره، وهو تصحيف قبيح ، إنما هو (المقداد)[1] بالدال وهو ابن عَمْرو . ويقال له ابن الأسود لكونه تبناه الأسود بن عبد يغوث الزُهري ونُسِبَ إلى كِندة لكون أبيه حالفهم وهو بهراني . والمقدام - (ق١٦٨-أ) بالميم - ابن معدي كرب ابن عَمرو كندي أيضًا لكن ليس له في «صحيح مسلم» رواية أصلاً فاستفد هذه القواعد المقررة تنبُل .

قوله : في حديث ابن مسعود المطول: «فيخر كل من كان [مشركًا يرائي][2] لظهره» المعزو إلى لفظ الطبراني، كذا وجد هذا في «الترغيب» وإنما هو : «فيخر كل من كان يعبده» كما هو لفظ الطبراني ، أي: فيخر كل من كان يعبد الله مخلصًا ساجدًا لكن حذفها للاكتفاء ويتعين حذف لفظة لظهره المعجمة لئلا يستحيل الكلام وهذا واضح لا يخفى .

قوله في «الحساب» : «محمد بن أبي عميرة» هو بفتح أوله وكسر ثانيه.

ذكر من «المستدرك» حديث جابر في ذاك العابد وأن الحاكم صحح إسناده،

---

(١) في «الترغيب» (٤/ ١٩٥) : «المقداد» على الصواب .

(٢) من «الترغيب» (١٩٧/٤) .

وكيف وفيه سليمان بن هرم الذي قال فيه الأزدي : لا يصح حديثه . وقال العقيلي : مجهول، وحديثه غير محفوظ . رواه الحاكم من طريق يحيى بن بُكير، عن الليث بن سعد، عن سليمان - المذكور - عن ابن المنكدر ، عن جابر.

قوله: «لَتُؤَدَّنَّ الحقوق» بفتح دال الأولى وضم قاف الثانية .

قوله في سياق مسلم في المنافق : «نبعث شاهدًا عليك» كذا وُجد وإنما هو «شاهدنا» . عزوه حديث أبي هريرة الطويل الذي فيه «آخر من يدخل الجنة» إلى البخاري وهو في مسلم والنسائي قصورًا واكتفاءً .

قوله : «المكدوش - بشين معجمة» كان ينبغي تقديم الإهمال فقد قال النووي في «شرح مسلم» : هو بالسين المهملة، هكذا هو في الأصول وكذا نقله القاضي عياض عن أكثر الرواة . قال - يعني : عياضًا - ورواه العذري بالشين المعجمة، ومعناه بالمعجمة السوق، وبالمهملة كون الأشياء بعضها على بعض، ومنه تكدست الدواب في سيرها إذا ركب بعضها بعضًا. ثم قال بعده : عند قوله: «فمخدوش ناج» : ومكدوس هو بالدال . قال: قد تقدم بيانه في هذا الباب. قال: ووقع في أكثر الأصول هنا مكردس بالراء ثم الدال ، وهو قريب من معنى المكدوس . انتهى كلامه في الموضعين ، وقال في «المشارق» في فصل الاختلاف والوهم قوله: ومكدوش كذا للعذري بالشين المعجمة ، ولغيره في «الصحيحين» بالمهملة قال: فمكدوش مثل مخدوش في الحديث الآخر ومثل مخردل في الآخر. قال ابن دريد : كدشه إذا قطعه بأسنانه قطعًا كما يقطع الغذاء وما أشبهه، وقد يكون بمعنى مرمي مطروح فيها . قال صاحب «العين» : الكدس: السوق، ويكون هذا من معنى مكدوس بالمهملة في الرواية الأخرى أي: مطروح على غيره، والكدس طرح الشيء بعضه على بعض. وقال في المكردس أي: الموبَق الملقي في النار ، قال: وقد يكون بمعنى المكدوس المتقدم

أي: يلقى على غيره بعضهم على بعض من قولهم لكتائب الخيل كراديس لاجتماعها، والتكردس التجمع . انتهى ، (ق١٦٨-ب) وقال : وقال الجوهري في «الصحاح» : الكدس إسراع المثقل في السير، وقد كدست الخيل وتكدس الفرس إذا مشي كأنه مثقل والكدس بالضم واحد أكداس الطعام. وقال أيضًا : الكدش الخدش يقال: كدشه إذا خدشه، عن الأصمعي، وهو يكدش لعياله أي: يكدح ، والكدش السوق الشديد . انتهى ، وقال ابن الجوزي في «مشكل الصحيحين» : المكردس الذي جمعت يداه ورجلاه في وقوعه .

ذكر قبل قوله «أي فل» أي يا فلان ، وأنه حذفت منه الألف والنون لغير ترخيم إذ لو كان ترخيمًا لما حذفت الألف، ثم ذكر كلام الأزهري أنها ليست ترخيم فلان وإنها كلمة على حدة . . .» إلى آخره، وكذا قال الجوهري: هو محذوف - أي : منقوص - من يا فلان لا على سبيل الترخيم . قال: ولو كان ترخيمًا لقالوا: «يا فُلا» وربما قيل ذلك في غير النداء للضرورة، قال أبو النجم:

في لجةٍ أَمْسك فلانًا عن فُلِ

انتهى. وقال ابن الأثير في «النهاية» : معناه يا فلان وليس ترخيمًا له لأنه؛ لا يقال إلا بسكون اللام، ولو كان ترخيمًا لفتحوها أو ضموها، قال سيبويه: ليست ترخيمًا وإنما هي صيغة ارتجلت في باب النداء وقد جاء في غير النداء، قال - يعني الشاعر :

في لجةٍ أَمْسك فلانًا عن فُلِ

فكسر اللام للقافية . ثم ذكر كلام الأزهري المذكور في الأصل وزاد: وفلان وفلانة كناية عن الذكر والأنثى من الناس، فإن كنيت بهما عن غير الناس قلت الفلان والفلانة . أي: بالألف واللام فيهما . قال: وقال قوم إنه ترخيم فلان فحذفت النون للترخيم والألف لسكونها وتفتح اللام وتضم على مذهبي

الترخيم. انتهى ، وقال صاحب «المشارق» : هو ترخيم فلان على لغة يا حارِ يعني يا حارث قال: ولا يقال إلا في النداء قال: وقيل هي لغة أخرى في فلان . انتهى، وكذا قال صاحب «المطالع» مثله، وقال النووي في أواخر «شرح مسلم»: هو بضم الفاء وإسكان اللام، وهو ترخيم على خلاف القياس . فتبع في إسكان اللام هنا ابن الأثير وناقض قبل في أبواب الصدقة في حديث دعاة خزنة الجنة: «أي فل هلم» المتفق عليه فقال: هكذا ضبطناه «فُلُ» بضم اللام . قال: وهو المشهور . قال: ولم يذكر القاضي وآخرون غيره . قلت: وهو ما في «الصحاح» وغيره مضبوطًا بالقلم وهو محفوظنا قديمًا . قال النووي : وضبطه بعضهم بإسكان اللام . قال: والأول أصوب ، ثم قال : قال القاضي : معناه أي يا فلان فرخم ونقل إعراب الكلمة على إحدى اللغتين في الترخيم . قال القاضي : وقيل : فل لغة في فلان في غير النداء والترخيم . فهذا ملخص ما قيل في هذه اللفظة ، والله أعلم .

عزوه (حديث أبي)[1] (ق١٦٩-أ) هريرة ﴿يومئذ تحدثُ أخبارها﴾[2] إلى ابن حبان وهو في الترمذي في الزهد والتفسير - وقالَ : حسن غريب صحيح- وكذا في النسائي في التفسير كلاهما عن شيخ واحد عجيب لكن رواية النسائي لم يذكرها ابن عساكر في «الأطراف» فاستدركها المِزي عليه .

قوله: (أول)[1] «**فصل الحوض والميزان والصراط**» في حديث عبد الله بن عَمْرو «وحوضي مسيرة شهر» ثم قال: «وفي رواية» ثم عزاه إلى الشيخين ، رواه البخاري باللفظ الأول ومسلم بالثاني .

قوله بعده: في حديث أنس : «فيه من الآنية عدد النجوم» هو بنصب «عدد» كما في الروايتين الآتيتين كعدد .

---

(١) تكررت في «الأصل» .
(٢) الزلزلة : ٤ .

«وعَمَّان» المذكورة هنا وفي الفقه بفتح العين وتشديد الميم مشهورة لا تلتبس بعمان البحرين، وهي مدينة بها، تلك بضم العين وتخفيف الميم فاستفده .

عزوه حديث أنس : «ما بين ناحيتي حوضي» ثم ذكر ثلاث روايات إلى البخاري ومسلم وغيرهما، هذه الألفاظ كلها لمسلم ، ولفظ البخاري : «إن قدر حوضي كما بين أيلة وصنعاء من اليمن، وإن فيه أباريق كعدد نجوم السماء» .

قوله: «فيه مِرزَابان» هو بتقديم الراء على الزاي ، قال الجوهري : المرزاب لغة في الميزاب ، وليست بالفصيحة . انتهى ، وقال ابن فارس وغيره : المرزاب الميزاب. وقال النووي في «تحرير التنبيه» بعد أن ذكر أنها لغة فيه: قالوا: ولا يقال مزراب بتقديم الزاي. قلت: وقد حكى الأخيرة شيخه ابن مالك في كتابه المسمى «بالنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز» عن ابن الأعرابي، وكذا قال صاحب «القاموس» في مادة زرب - بتقديم المعجمة على المهملة - المزراب الميزاب . وقال والزرب - بالكسر - مسيل الماء ، وزَرِبَ - كَسَمِعَ - سال . انتهى ، ففيه أربع لغات أفادها ابن مالك : مئزاب وميزاب وميزاب - بالهمز وتركه - ومرزاب ومزراب بتقديم الراء على الزاي وعكسه، وأنكر ابن السكيت الهمز وتقديم الراء على الزاي في كتابه «إصلاح المنطق» فقال: ولا يقال مئزابٌ ولا مرزاب.

قوله: في حديث أبي هريرة : «بينا أنا قائم على الحوض إذا زمرة» : «رواه البخاري ومسلم» ثم قال: ولمسلم : «ترد عليَّ أمتي الحوض وأنا أذود الناس عنه» عجيب فاللفظ الأول من أفراد البخاري عن مسلم والثاني من أفراد مسلم عنه ومن غير طريقه .

قوله: «فإني لا أخطي» الياء غير مهموزة هنا أي لا أجاوز .

قوله: «فلو ذُرِي» هو بضم المعجمة وكسر المهملة أي ألقي .

قوله في الأمانة والرحم : «فتقومان» هو بالمثناة (ق١٦٩-ب) الفوقانية ولا يجوز بالتحتانية لكونه يصير للمذكر الغائبين، ذاك لحن فاحش وخطأ ظاهرٌ لاشك فيه عند أهل النحو والتصريف، وكل مؤنثتين غائبتين فبالمثناة فوق سواءٌ ما له روح حقيقي وغيره كما في حديث الأصل الذي رواه مسلم والحديث الآخر الذي رواه أيضًا في أدنى أهل الجنة منزلة: «فتدخل عليه زوجتاه من الحور فتقولان» والحديث الآخر الذي رواه أيضًا في إسلام أبي ذر مطولا وفيه: «وامرأتان منهم تدعوان إسافًا ونائلة. . .» إلى أن قال: «فانطلقتا تولولان وتقولان» والحديثين الآخرين عنده، وكذا عند البخاري : «رفع يديه حتى تكونا» حديث ابن مسعود في الحج عند البخاري : «هما صلاتان تُحولان» وقول عروة بن الزبير فيه عنده أيضًا : «رأيت أمي وخالتي حين تقدمان لا تبدآن بشيء أول من البيت تطوفان به ثم أنهما لا تحلان» في أحاديث أُخر وفي القرآن العزيز: **﴿[امرأتين][1] تذودان﴾**[2] **﴿عينان تجريان﴾**[3] **﴿طائفتان منكم أن تفشلا﴾**[4] **﴿يمسك السموات والأرض أن تزولا﴾**[5] وفي أثناء باب الصلح من «الروضة» و«المنهاج» للنووي : ومن له داران تفتحان . إلى غير ذلك بما لا يحصى من الشواهد ، وهو عند أهل الفن مشهور بين وتحريفه عند غالب أهل زماننا سهل هين فضبطه والتنبيه عليه واجب متعين .

قوله: «وتقدم حديث ابن مسعود في الحشر» أي من عند الطبراني .

قوله آخر الفصل في حديث أبي هريرة «يلقى رجل أباه» المساق من المستدرك: «أنه في البخاري إلا أنه بين أن المُبهم إبراهيم وذكر القصة بنحوه»

---

(١) في «الأصل» : امرأتان . وهو سهو .
(٢) القصص : ٢٣ .
(٣) الرحمن : ٥٠ .
(٤) آل عمران : ١٢٢ .
(٥) فاطر : ٤١ .

ينبغي ذكر لفظه ففي رواية معلقة عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة مرفوعًا : «إن إبراهيم يرى - وفي نسخة: رأى - أباه يوم القيامة وعليه الغَبَرة والقترة» وفي رواية موصولة - عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة «يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة، وعلى وجه آزر قترة وغبرة، فيقول له إبراهيم : ألم أقل لك لا تعصني ؟ فيقول أبوه : فاليوم لا أعصيك . فيقول إبراهيم : يا رب، إنك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون، فأي خزي أخزى من أبي الأبعد؟! . فيقول الله : إني حرمت الجنَّة على الكافرين . ثم يقال: يا إبراهيم، ما تحت رجليك؟ فينظر فإذا هو بذيخ متلطخ ، فيؤخذ بقوائمه فيلقى في النار» والحاكم والبزار أخرجا الحديث بلفظ الأصل من طريق حماد بن سلمة ، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة . وله شاهد عندهما أيضًا من حديث أبي سعيد بمعناه، والذيخ - بذال وخاء معجمتين بوزن الريح - الضبع الذكر الكبير الشعر . ومتلطخ : أي بعذرة ونجاسة، وقد اقتصر البيهقي في كتاب «البعث» على رواية البخاري التامة وأخرجها عن شيخه الحاكم - وقال : في كتاب «المستدرك» - من طريق ابن (ق١٧٠-أ) أبي أويس ثم قال بعده : رواه البخاري في الصحيح عنه .

قوله في «**فصل الشفاعة**» في حديث أبي هريرة : «لما يهمني من انفضاضهم على أبواب الجنة» كذا في أكثر النسخ : «انفضاضهم» وهو تصحيف فاحش مُحيل للمعنى ، وإنما هو «انقصافهم» بالقاف والصاد المهملة والفاء وكذلك كان في نسختي أولا ، قال في «الغريبين» : أي من زحمتهم ودفعتهم تقول: سمعت قصفة القوم أي دفعتهم في تزاحمهم . ومنه حديث سيدنا أبي بكر في البخاري «فيتقصف عليه نساء المشركين وأبناؤهم» .

قوله : في حديث أبي بكر الصديق الطويل : «فيقول انظر إلى ملك» كان في الأصل «انظروا» بضمير الجمع وصوابه الذي لا يجوز غيره بالإفراد، وهو ظاهر.

قوله آخر حديث أبي أمامة : «إنما أقول ما أقول» إني أعلم وأومر أن أقول.

قوله في حديث ابن عباس «يوضع للأنبياء -عليهم السلام- منابر» : «رواه الطبراني والبيهقي وليس في إسنادهما من تُرِك» عبارة الهيثمي في «مجمعه» : فيه محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف . انتهى . وقال ابن عدي: عامة حديثه لا يتابع عليه. وقال الأزدي : ساقط دامر - أي هالك - والحديث يُروى من طريقه عن [عبيد الله][1] بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، عن أبيه ، عن ابن عباس. (وقال الطبراني - بعد أن أورده في «الكبير» عن سعيد بن محمد [الجرمي][2] عن أبي عبيدة الحداد، عن محمد بن ثابت المذكور - : لم يروه عن محمد بن ثابت إلا أبو عبيدة الحداد)[3] .

قوله بعده في حديث علي : «أشفعُ لأمتي» : «رواه [البزار][4] والطبراني وإسناده حسن إن شاء الله» عبارة الهيثمي : فيه محمد بن أحمد بن زَبْدَىٰ وغيره ممن ضُعِّف . قلت : وهذا المذكور ابن زَبْدَىٰ - بزاي معجمة مفتوحة ثم باء موحدة ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة ثم ألف ساكنة - المذاري - بالميم والذال المعجمة المفتوحتين والراء المهملة المكسورة - منسوب إلى المذار قرية بأسفل أرض البصرة ، يَروي عن عَمرو بن عاصم وعنه أحمد بن يحيى بن زهير، ولم يذكره ابن الجوزي في «الضعفاء» ولا الذهبي في «الميزان» فالله أعلم .

* * *

(١) في «الأصل» : عبد الله . والمثبت من معجمي الطبراني «الكبير» و«الأوسط» ، وهو الصواب .

(٢) في «الأصل» : الخرشي . وهو تحريف ، والمثبت من معجمي الطبراني «الكبير» و«الأوسط»، وهو الصواب، فقد ضبطه السمعاني في الأنساب (٢/ ٤٧) بفتح الجيم وسكون الراء المهملة .

(٣) كذا قال المؤلف - رحمه الله - وهو وهم ظاهر ؛ فإن «المعجم الكبير» لا يتكلم فيه الطبراني على التفردات ونحوها، إنما يتكلم على هذا في معجميه «الأوسط» و«الصغير» وكلامه هذا في «المعجم الأوسط» (٣/ ٢٠٨ رقم ٢٩٣٧) .

(٤) في «الأصل» : البزاني . وهو تحريف ، والمثبت من «الترغيب».

قوله في «**سؤال الجنة والاستعاذة من النار**» في حديث أم حبيبة : «ولو كنت سألت الله أن يعيذك من عذاب في النار» وُجِدَ في النسخ: «يعيذك من النار» وقد ألحقت «عذاب في» والذي هو مثبت لفظ مسلم في كل طرق الحديث ويدل عليه ما بعده «وعذاب في القبر» .

عزوه حديث أنس في سؤال الجنة والاستجارة من النار إلى النسائي ولم يبين هل رواه في «السنن» أو «عمل اليوم والليلة» الذي هو كتاب مستقل مثل «الشمائل للترمذي» مع «الجامع»[1] وقد يكون الحديث فيه وفي السنن معًا مثل هذا الحديث المذكور، وتارة (ق١٧٠-ب) يكون فيه لا في السنن فيحسب الحاسب إذا أطلق عزوه إليه أنه فيه وليس كذلك، وقد كنت أضربت عن ذكر هذا في مواضعه لتكرره ثم رأيت استدراكه هنا وأن لا يخلو هذا الإملاء من الإشارة إليه لتتم الإفادة وإن كان مثبتًا في نسختي ففي «**القول بعد الوضوء**» حديث أبي سعيد مرفوعًا وموقوفًا كما في الأصل، وفي «**إجابة المؤذن**» حديث عُمر وعبد الله بن عمرو «أن المؤذنين يفضلوننا» وأعاد الثاني في آخر «**الدعاء بين الأذان والإقامة**» وفي أوله حديث أنس ، وكذا رواه فيه من طريق آخر موقوفًا على أنس .وفي «**إنشاد الضالة في المسجد**» حديث أبي هريرة وبريدة ، وفي «**الأذكار بعد الصبح والعصر والمغرب**» حديث أبي ذر ومعاذ والحارث بن مسلم وعمارة بن شبيب وأبي أيوب ، وفي «**نوم الإنسان طاهرًا**» حديث معاذ، وفي «**ما يقول حين يأوي إلى فراشه**» حديث البراء ، وفي «**ما إذا استيقظ**» حديث عبادة ، وفي «**ما إذا أصبح وإذا أمسى**» حديث أبي هريرة في الذي لدغته العقرب ، وبعده حديثه في سبحان الله وبحمده مائة، وحديث عثمان «باسم الله الذي. . .» ، وحديث أنس : «أصبحت أشهدك» ، وبعده حديث أبي

(١) لكن كتاب «عمل اليوم والليلة» جزء من «السنن الكبرى» في رواية ابن الأحمر وابن سيار فيصح إطلاق العزو إليه لذلك .

عياش، وحديث عبد الله بن غنام ، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبعده حديث ابنة النبي ﷺ ، وحديث أنس في سيدتنا فاطمة ، وبعده حديث أُبي بن كعب في الجني ، وفي «**صلاة الحاجة**» حديث عثمان بن حنيف، وفي «**قراءة سورة الكهف يوم الجمعة**» حديث أبي سعيد، وفي آخر «**شكر المعروف**» حديث أنس، وفي «**قراءة البقرة وخواتيمها**» حديث النعمان بن بشير، وفي «**قراءة سورة الكهف أو عشر من أولها وعشر من آخرها**» حديث أبي الدرداء، وفي «**قراءة يس**» حديث معقل بن يسار ، وفي «**قراءة تبارك**» أثر ابن مسعود، وفي «**جلوس الإنسان مجلسًا لا يذكر الله فيه**» حديث أبي هريرة، وفي «**كفارة المجلس**» حديثه وحديث جُبير بن معطم ورافع بن خَديج، وفي «**لا إله إلا الله**» حديث أبي سعيد في سيدنا موسى، وبعده حديث جابر وحديث رجل من الأنصار، وفي «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له**» حديث أبي أيوب، وفي «**التسبيح**» وما معه حديث أبي ذر وجابر وأبي هريرة في روايتين، ورجل من الأنصار - المار قبله - وسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة «لأن أقول. . .» وسمرة وأم هانئ وأبي هريرة وأبي سعيد معًا «إن الله اصطفى» وأبي مالك الأشعري. . . (ق١٧١-أ) وقد نبهنا على لفظه المختصر عنده في السنن في «إسباغ الوضوء» وله في «اليوم والليلة» لفظان مختصران أيضًا «الحمد لله تملأ الميزان ، ولا إله إلا الله والله أكبر تملأ ما بين السماء والأرض» والآخر «الحمد لله تملأُ ما بين السماء والأرض» وحديث أبي سلمى وأبي سعيد «استكثروا. .»، وأبي هريرة «خذوا. .» ، وعبد الله بن عَمرو «ما على الأرض. . .» وعمران، وفي «**الجوامع**» حديث جويرية في «اليوم والليلة» وكذا في «السنن» لكن بتثليث التسبيح من طريق واحد عن شيخين ، وفي النوع بعده حديث سعد بن أبي وقاص، وفي الآخر حديث أبي أمامة، وفي «**الحوقلة**» حديث أبي هريرة، وقد استدركت عليه هناك حديث معاذ وقيس بن سعيد وأبي ذر أنها في «اليوم

والليلة» وفي «**أذكار الليل والنهار**» حديث أبي هريرة في سبحان الله وبحمده مائة ، وفي «**الأذكار بعد الصلوات**» حديث أبي أمامة في قراءة آية الكرسي، وجُلُّ غرضي هنا التنبيه على ما أطلق عزوه إلى النسائي لا الاستدراك عليه، وفي «**ما إذا رأى في منامه ما يكره**» حديث أبي قتادة، وفي «**الفزع بالليل**» حديث عبد الله بن عمرو،وفي «**الخروج من البيت**» حديث أنس، وفي «**الوسوسة**» حديث أبي هريرة في ثلاثة مواضع، وفي «**الاستغفار**» حديث ابن عباس، وفي أول «**الصلاة على النبي ﷺ**» حديث أنس «من ذكرت عنده» وأما رواية «من صلى علي» فهي في «السنن» وحديث أبي بردة ، «**وفيما يقوله المديون والمكروب**» حديث أسماء بنت عميس وسعد بن أبي وقاص، وفي «**إفشاء السلام**» حديث أبي هريرة «إذا انتهى أحدكم . . .» ، وحديث عمران «جاء رجل. . .» ، وفي «**الغضب**» حديث معاذ وأُبي، وفي «**السباب واللعن**» حديث أبي جري، وحديث زيد بن خالد،وفي «**الحسد**» حديث أنس في الرجل من أهل الجنة، وفي «**قتل الحيات**» حديث أبي ليلى ، وفي «**ذكر الله لمن ركب دابته**» حديث حمزة بن عمرو، «**ولمن عثرت دابته**» حديث والد أبي المليح، وفي «**سؤال العفو والعافية**» حديث أبي بكر ، وفي أول «**ما يقوله المريض**» حديث ابن عباس ، وبعده حديث أبي سعيد وأبي هريرة معًا ، ثم حديث أبي هريرة وحده، «**وفيما يقول من مات له ميت**» حديث أم سلمة .

وهذا ما تيسر لي الآن الإشارة إليه مما هو في كتاب «عمل اليوم والليلة» ويقال: رواه النسائي من غير تمييز، ولنرجع إلى ما كنا بصدده أولاً حتى نتمم بقية الكتاب - إن شاء الله تعالى .

قوله أول «**الترهيب من النار**» في حديث أنس : «كان أكثر دعاء النبي ﷺ » : «رواه (ق١٧١-ب) البخاري» قلت: لكن عنده : «اللهم ربنا آتنا»

وفي نسخة «اللهم آتنا» وفي لفظة : «كان يقول: اللهم ربنا آتنا» . وعند مسلم أن قتادة سأل أنسًا أي دعوةٍ يدعو بها النبي ﷺ أكثر؟ قال: كان أكثر دعوة يدعو بها يقول : «اللهم آتنا. . .» قال عبد العزيز - وهو ابن صهيب -: وكان أنس إذا أراد أن يدعوة بدعوة دعا بها، وإذا أراد أن يدعو بدعاءٍ دعاها فيه» وفي لفظ آخر له: «كان يقول: ربنا آتنا. . .» وفي حديث آخر «أفلا قلت : اللهم آتنا. . .» .

عزوه حديث النعمان بن بشير: «أنذرتكم النار» إلى الحاكم وأنه قال: صحيح على شرط مسلم . هو كذلك ، وقد رواه الحاكم بألفاظ .

قوله في سياق حديث أبي هريرة في الإسراء من مسند البزار «فيريد الثور أن يدخل من حيث خرج فلا يستطيع» كذا في الأصل «ومجمع الزوائد» ولعله سقط منه شيء هنا عند البزار «فيريد الثور أن يدخل من حيث خرج فلا يستطيع أن يردها»[1] وهذه التتمة ظاهرة متعينة يدل عليها بقية السياق .

قوله آخر الباب في حديث ابن مسعود في الإتيان بالنار: «رواه مسلم والترمذي» روياه من طريق حفص بن غياث، عن العلاء بن خالد الكاهلي، عن أبي وائل، عنه مرفوعًا . قال الحافظ الدارمي - شيخ الترمذي فيه - : والثوري لا يرفَعُه . ثم روى الترمذي عن شيخه عبد بن حُمَيد إلى سفيان عن العلاء بهذا الإسناد نحوه . قال: ولم يرفعه . انتهى ، وقد رجح وقفه العُقيلي والدارقطني وغيرهما .

قوله بعده في آخر «**فصل شدة حرها**» «إلا نذرت» هي بالنون والدال المهملة، وقعت وسقطت .

---

(١) كتب الإمام السندي حاشية نصها: وجدت تتمة في بعض النسخ وهي : «فقال : ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الرجل يتكلم بالكلمة العظيمة فيندم عليها يريد أن يردها فلا يستطيع» .

قوله أول الفصل بعده «أوقدت عليها ألف سنة» هو بنصب الفاء في الثلاثة مواضع . قوله آخر الفصل «حديج بن معاوية» هو بالمهملة المضمومة والدال المفتوحة .

قوله في «فصل أوديتها وجبالها» : «عن أبي سلاَّم» هو بالتشديد . و«الثمالي» بضم المثلثة وتخفيف الميم و«نفير» بالفاءِ، وأبوه «مجيب» بالجيم والمثناة التحتانية مخفف من الإجابة .

قوله في فصل «حياتها وعقاربها» : «كالبغال الدلم» وُجد في أكثر النسخ : «الدل» بضم الدال وتشديد اللام وهو تصحيف بلا ريب، لا معنى له، وإنما الصواب «الدلم» بلام ساكنة ثم ميم وهي السود جمع أدلم، وهذا ظاهر .

قوله في «فصل عظم أهل النار وقبحهم فيها» مثل «ورِقان» هو بكسر الراء المهمة جبل أسود معروف بين العرج والرويثة على يمين المار من (ق١٧٢-أ) المدينة النبوية وقد جاء ذكره في هذا الحديث والحديث الآخر «رجلان من مزينة ينزلان جبلا من جبال العرب يقال له: ورِقان، فيحشر الناس ولا يعلمان» إلى غير ذلك مما ذكر فيه هذا الجبل .

قوله : «مُرَبّع الحافظ» هو بضم الميم وفتح الراء وتشديد الموحدة على وزن محمد .

قوله : «عبد الله بن قيس» هذا هو النخعي الكوفي عداده في أهل البصرة، قال ابن المديني : مجهول لم يرو عنه غير داود بن أبي هند وليس إسناده بالصافي. انتهى .

وأبو بردة المذكور هو ابن قيس الأشعري الصحابي أخو أبي موسى الأشعري الصحابي[1] المشهور .

---

(١) زاد بعدها في «الأصل» : أخو أبي موسى . وهي زيادة مقحمة .

قوله بعده في «**فصل تفاوتهم في العذاب**» : «وعن عبيد بن عمير حديث: «إن أدنى أهل النار عذابًا» ثم قال: «رواه مرسلا بإسناد صحيح»[١] كذا وقع في النسخ هنا سقط، ولعله رواه هناد بن السري في «الزهد» كما عزاه إليه ابن رجب الحنبلي في كتابه «صفة النار» أو البيهقي، والله أعلم.

قوله في حديث أبي هريرة المعزو إلى الصحيحين في جملة حديث «كما بين مكة وهجر أو هجر ومكة» وأن ابن حبان[٢] رواه مختصراً إلا أنه قال في الثاني «أو كما بين مكة وبصرى» وقد ذكره بطوله في فصل الشفاعة بهذا اللفظ الأخير وعزاه إليهما، ولا شك أن لمسلم فيه لفظين أحدهما «لكما بين مكة وهجر أو كما بين مكة وبصرى» والثاني لكما بين مكة وهجر أو هجر ومكة» قال الرواي: لا أدري أي ذلك قال. ولفظ البخاري «كما بين مكة وحمير أو كما بين مكة وبصرى».

«وهجر» : هذه مصروفة وتعرف، فيقال: الهجر، والنسبة إليها هجري، وهي مدينة عظيمة من بلاد اليمن وهي قاعدة البحرين وهي غير هجر المذكورة في حديث بلوغ الماء قلتين بقلالها تلك قرية من قرى المدينة كانت القلال تصنع بها، وهي غير مصروفة فاستفد هذا.

قوله بعد حديث أبي هريرة في بلوغ أول زمرة يدخلون الجنة : وفي رواية لمسلم: «إنَّ النبي ﷺ قال ...» إلى أن قال فذكر الحديث. وقال: قال ابن أبي شيبة - يعني أبا بكر المشهور شيخ مسلم وغيره - «على خُلُق رجل» قال المصنف يعني بضم الخاء أي واللام معًا ويجوز إسكانها. قال الجوهري وغيره: الخُلْق والخُلُق: السجية.

قال المصنف : وقال أبو كريب - أي شيخ مسلم الآخر - : «على خلق»

(١) في «الترغيب» (٤/ ٢٤٠) : رواه البزار مرسلاً بإسناد صحيح.
(٢) في «الترغيب» (٤/ ٢٤٤) : «ابن ماجه» بدل «ابن حبان».

يعني بفتحها أي وسكون اللام . إنما لفظ مسلم قال: قال رسول الله ﷺ : «أول زمرة تدخل الجنة» وفيه بعد قوله «خَلْق رجل واحد» عند أبي كريب «على طول أبيهم» وقال ابن أبي شيبة : «على صورة (ق١٧٢-ب) أبيهم» .

قال القاضي عياض في «المشارق» في فصل الاختلاف والوهم : للكافة عن البخاري بفتح الخاء وسكون اللام، وعند النسفي بضمهما، وفي كتاب مسلم الوجهان جميعًا السكون مع الفتح عن أبي كريب، والضم فيهما عن ابن أبي شيبة قال: وكلاهما صحيح وبالضم أوجه . وينبغي إبدال قول القاضي للكافة ونحوها بغيرها إذ هي لحن ولا يستعمل إلا نكرة منصوبة على الحال لا معرفة ولا مضافة وذلك غير جائز ، ومثلها قاطبة وطُرًا وجميعًا وشبهها وقد نص سيبويه على أن تعريف كافةً لا يجوز قال الله -تعالى- : ﴿**ادخلوا في السلم كافة**﴾[1] وقال: ﴿**وما كان المؤمنون لينفروا كافة**﴾[2] وقال: ﴿**وما أرسلناك إلا كافة للناس**﴾[3] وقال: ﴿**وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة**﴾[4] وفي البخاري «وبعثت إلى الناس كافة» وفي مسلم «وأرسلت إلى الخلق كافة» وفيه قال سيدنا علي «ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يَعُمَّ به الناس كافة» ؛ إلى غير ذلك، وقد تكرر استعمال كثيرين من المصنفين لها ملحونة فتنبه لذلك واحذره؛ فإنه خطأ فاحش، وقد وقع في «جلوس المرء في مصلاه» وفي «التوبة» منه لفظتان من «المشارق» لكن ضاق الهامش هناك عن التنبيه عليهما .

قوله في «**فصل ما لأدنى أهل الجنة فيها**» بعد أن ساق من المسند حديث أبي سعيد وأبي هريرة «آخر رجلين يخرجان من النار» قال: «وهو في البخاري

(١) البقرة : ٢٠٨ .
(٢) التوبة : ١٢٢ .
(٣) سبأ : ٢٨ .
(٤) التوبة : ٣٦ .

بنحـوه» كذا هو في مسلـم، وقد أورده المصنف بطـوله من البخاري فـي فصل الحساب، ولم يتنبه لمسلم وهو عجيب . وقال هنا: وتقدم في المكان المذكور .

قوله بعده: وعن ابن مسعود قال: «إن آخر أهل الجنة دخولا الجنة» ثم قال: «وليس في أصـلي رفعه وأرى الكاتب أسقـط منه ذكر النبي ﷺ » وقـفه غير مستنكر ولا مستغرب كأشباهه، وإنما رواه الطـبراني موقوفًا لا مرفوعًا كما تخيله المصنف .

قوله في «**فصل أنهار الجنة**» في حديث معاوية القشيري - وهو جد بهز بن حكيم، وحكيم المذكور أبوه - المعزو إلى الـبيهقي : «في الجنة بحر للماء. . .» إلى آخره، عليه فيه استدراكان أحدهما قـوله: «بحر للماء، وبحر لكذا» إنما هو «بحر الماء وبحر اللبن . . .» إلى آخره وهو الصواب ولفظ الحديث لا شك فيه، والثاني: أن الحديث في المسند والترمذي وقال: حسن صحيح .

قولـه في «**فصـل شجر الجـنة**» في حـديث عتبـة بن عبد: «ورواه أحـمد باختـصار» عن سياق الـطبراني المطـول في أوله، وقد اخـتصره المصنـف فقال: «فذكر الحديث إلى أن قال» .

قوله آخره في حـديث أبي سعيد في شجـرة طوبى (ق١٧٣-أ): «رواه ابن حبان» كذا أحمد من طريق ابن لهيعة عن دراج .

قوله في «**فصل أكلهـم وشربهم** » آخر حديث ابن مسعـود في طير الجنة: «فيجيء مشويًّا» كذا وجد وهو تصحيف ظاهر وإنما هو «فيخر» .

قوله آخره وقبله أواخر ذكر شجرها : «ليـس لها عَجَم» هو بتحريك العين والجيم . قال ابن السكيت : والعامة تقول عَجْم بالتسكين .

قوله في أول «**فصل صفة نـساء الجنة**» : «تقدم حديث ابن عـمر في أسفل أهل الجنة» أي في ما لأدنى أهلها فيها .

قوله في حديث الصور «ثنتين وسبعين زوجة» سقطت هذه اللفظة الأخيرة المميزة ولابد منها .

قوله في حديث أم سلمة «شُفَرُ الحوراء بمنزلة جناح النسر» الشُفر - بضم الشين- واحد أشفار العين، وهي حروف الأجفان التي ينبت عليها الشعر وهو الهُدب ، ولا يقال في الحوراء التي هي واحدة الحور حورية فإنه عامي قبيح معلوم لا يحتاج إلى الاستشهاد عليه من اللغة ولا غيرها فليحذر .

قوله في أثناء «**فصل غناء الحور العين**» في حديث أنس : «وإسناده ثقات»[1] عبارة الهيثمي في «مجمعه» : ورجاله وثقوا .

قوله في حديث أنس في «**فصل سوق الجنة**» : «فتهب ريح الشمال» هي بفتح الشين والميم بلا همز بوزن اليسار . قال النووي في «شرح مسلم» : هكذا الرواية . انتهى ، وبهذه اللغة بدأ الجوهري وغيره، ومن لغاتها الشَمْأل بسكون الميم وهمزة بعدها» .

قوله في آخر حديث أبي هريرة الطويل «وبِحَقّنا» هو بكسر الموحدة والقاف المشددة وفتح الحاء .

قوله في حديث شُفي بن ماتع أول «فصل تزاورهم ومراكبهم» «أمطري إلينا» كذا في النسخ وهو تصحيف ظاهر وإنما هو «علينا» .

قوله في «**فصل زيارتهم ربهم تعالى**» في حديث محمد بن علي بن الحسين - وهو أبو جعفر الباقر - : «وأفنانُهَا سندس» كذا في بعض نسخ «الترغيب» أنه جمع «فنن» وهو الغصن وفي بعضها أقناؤها بالقاف والمد وهي جمع قِنْوٍ وقنى . وفيه «ومِرْعزي أبيض» المرعزّي الزَّغَبُ الذي تحت شَعر العَين وهم بميم مكسورة ثم راء مهملة ساكنة ثم عين مهملة مكسورة ثم زاي معجمة مفتوحة مشددة ثم

(١) في «الترغيب» (٤/٢٦٦) : وإسناده مقارب .

ياء ساكنة، قال الجوهري: وهو مَفْعِلي يعني بفتح الميم قال: لأن فعْللي لم يجئ وإنما كسروا إتباعًا لكسرة العين . قال: وكذلك المِرْعِزاء إذا خففت مددت، وإن شَدَدت (ق١٧٣-ب) قصرت، وإن شئت فتحت الميم، وقد تُحذف الألف فيقال: مرعز . انتهى ، وقال أبو بكر الزبيدي في كتابه «لحن العامة» : يقولون: مرعِزء بفتح أوله والصواب مِرعِزء هكذا قال سيبويه بالكسر فيه، قال: وفيه لغات مِرعِزي على مثال مفعلي، ومن العرب من يقول: «مِرْعِزاءُ» فيخفف ويمد، ومنهم من يقول: مَرْعَزاءُ ، وهي نبطيَّة معرَّبة ، وأصلها مِرْمِزًا . انتهى .

قوله في **«فصل نظر أهل الجنة إلى ربهم تعالى»** في حديث أنس في يوم المزيد: «حتى يجلسون» في ثلاثة مواضع كذا وجدت هذه الألفاظ هنا بالنون بتقدير أن لفظة «حتى» ليست الناصبة ورأيتها كلها بالألف بخط شيخنا ابن حجر في «مجمع الزوائد» للهيثمي، فالله أعلم .

قوله في الفصل الذي بعده في حديث أبي هريرة «قيد سوط أحدكم في الجنة» : «رواه أحمد بإسناد جيد والبخاري ولفظه كذا وكذا، والترمذي ولفظه كذا، والطبراني ولفظه كذا، وابن حبان ولفظه كذا» أمَّا الأول فرواه أحمد، عن يونس بن محمد، عن الخزرج بن عثمان السعدي، عن أبي أيوب مولى لعثمان ابن عفان، عن أبي هريرة. والخزرج على اسم أبي القبيلة من الأنصار، ويقال أيضًا: (خَزْرج)[(١)] ، وقيل: اسمه خلف، وذاك لقبٌ ، كنيته أبو الخطاب بَصْرِي، قال فيه ابن معين : صالح . وقال الدارقطني: لم يُترك، روى له البخاري في كتاب «الأدب المفرد» وقد ذكرت في حواشي «تجريد الصحابة» للذهبي عند ذكره الخزرج أبا الحارث الأنصاري الذي وافق اسمه واسم ابنه أبا القبيلة، وابنه الحارث أنه من أفراد الصحابة وأن له حديثًا يرويه عنه ابنه الحارث مرفوعًا في ذكر ملك الموت ، وأن لهم أيضًا خزرج بن خطاب يروي عن حميد

---

(١) كذا في «الأصل» .

الطويل ضعفَهُ الأزدي وفي طبقته راوي الأصل خزرج بن عثمان السعدي الراوي عن مولى عثمان التابعي ، فيصيرون ثلاثة ، وشيخ الخزرج بن عثمان أبو أيوب مولى عثمان اسمه عبد الله بن أبي سليمان، ويقال: اسمه سليمان أموي مولاهم، صدوقٌ، ذكره ابن حبان في «الثقات» روى له أبو داود والبخاري في الكتاب المذكور، وأما البخاري فرواهُ من طريق فليح بن سليمان، عن هلال بن علي، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبي هريرة . وأما الترمذي فراوه في التفسير من طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عنه لكن لفظه : «إن موضع سوط» وقال: حديث حسن صحيح .

وقد ساق بعده حديث أنس في معناه وعزاه وقد رواه البيهقي في «البعث» من طريق (ق١٧٤-أ) أبي بكر الإسماعيلي وغيره إلى إسماعيل بن جعفر، عن حُميد، عن أنس بنحوه : «ولقاب قوس أحدكم أو موضع قدمه من الجنة» . وكذا رواه الترمذي من هذا الطريق، ثم رواه البيهقي عن شيخه الحاكم من طريق أبي مَعْمر ، عن عبد الوارث ، عن حميد ، عنه قال: إلا أنه قال: «أو موضع قِدِّه» ثم قال: قال أبو معمر: «قاب القوس من مقبضه إلى رأسه، وموضع قِدِّه السوط» قال: ورواه البخاري في «الصحيح» من طريق معاوية بن عَمرو عن أبي إسحاق - يعني الفزاري- عن حميد عنه : وقال «موضع قِيدٍ» يعني سوطه. انتهى ملخصًا، وقال في «الغريبين» و«المشارق» إنه يقال: قاب رمح وقيده وقِداه - بكسر القاف وفتح الدال مقصوراً - أي : قدره . وقد أسقط المصنف من أول لفظ الترمذي في حديث أنس لام القسم وهو «لغَدْوَةٌ» وفيه أيضًا «اطلعت إلى الأرض لأضاءت ما بينهما ولملأت ما بينهما رِيحًا» وعند البخاري «إلى أهل الأرض» وعنده «ولملأته ريحًا» وأوفى هذه الألفاظ شك من الراوي هل قال قاب أو الآخر ؟.

* * *

ذكر في أول «**باب الرواة المختلف فيهم**» «**إبراهيم بن رستم**» - هو بضم أوله وثالثه وآخره غير مصروف للعجمة والعلمية .

ذكر بعده «**إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي**» وأن الإمام أحمد ضعفه وأن شُعبة لينه وأن البخاري أخرج له - أي في الشهادات- عن ابن أبي أوفى الصحابي وفي الجهاد عن أبي بردة التابعي وعنه فيهما لعوام بن حَوْشب وعبارة ابن الجوزي في كتابه «الضعفاء» : كان شعبة يطْعَنُ فيه . ونقل المِزي في «تهذيبه» عن ابن المديني عن القطان : أن شعبة كان يضعفه يقول: لا يحسن أن يتكلم . وأن النسائي قال: ليس بذاك القوي يُكتَبُ حديثه . وأن ابن عدي قال: لم أجد له حديثًا منكر المتن ، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه كما قال النسائي . انتهى ، وقد ذكرنا في كتاب الذكر شيئًا من ترجمته عند حديثه عن ابن أبي أوفى الذي رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأنه صححه على شرط البخاري لكونه احتج به، وأن ابن القطان قال: ضعفه قوم فلم يأتوا بحجة .

قوله في ترجمة «**بشر بن رافع**» : «النجراني»[1] هو بالنون ، والجيم منسوب إلى نجران اليمن .

قوله آخر ترجمة «**تمام بن نجيح**» : ووثقه «يحيى بن»[2] كذا في كثير من النسخ «يحيى بن» وفي بعضها يحيى فقط والظاهر أن لفظة «ابن» مقحمة من بعض النساخ وأنه يحيى غير منسوب كما عبر به (ق١٧٤-ب) ابن الجوزي والذهبي وغيرهما، والمراد به ابن مَعين كما عبر به المِزي وغيره وهذا هو المشهور عند أهله لكن نحتاج إلى إيضاحه للمبتدئ .

---

(١) تصحفت في «الترغيب» (٤/ ٢٨١) إلى : البحراني .

(٢) في الترغيب (٤/ ٢٨١) : يحيى بن معين .

قوله في ترجمة «**الحارث الأعور**» : «الهمداني» هو منسوب إلى قبيلة همدان - بسكون الميم مع الدال المهملة - ومن ينسب إلى مدينة همذان وهي بفتح الميم مع الذال المعجمة فنسبته كذلك .

قوله في ترجمة «**ربيعة بن كلثوم**» «ابن جبر» وُجد في أكثر النسخ جُبير مصغرًا، وهو تصحيف وإنما هو جبر مكبر .

قوله في ترجمة «**سعيد بن المرزبان**» : «البقال» هو بالباء لا بالنون .

قوله في ترجمة «**الضحاك بن حُمْرة**» : «الأملوكي» هو بضم الحاء وبالراء المهملة، والأُمْلُوكي بضم الهمزة واللام بينهما ميم ساكنة وآخره كاف .

قوله في ترجمة «**عباد بن منصور**» : «الناجي» بالنون وتشديد الياء في آخره، وكذا أبو الصديق الناجي وأبو المتوكل الناجي وجماعة، وأما لقب مملي هذه «العجالة على الترغيب» إبراهيم المحدث الناجي على وزن القاضي وشبهه بإسكان الياء لأنه منقوص ولا يلتبس هذا إلا على غبي لا يعرف النحو .

قوله «**ابن أبي العشرين**» هو على مثل العدد المعروف فاعرفه .

قوله في ترجمة «**عبد الرحمن بن إسحاق**» : «وروى عبد الله بن أحمد عن أبيه» في أكثر النسخ : «عبد الرحمن بن أحمد»[1] وهو تصحيف فاحش بلا شك وإنما هو عبد الله وهو ابن أحمد بن حنبل المشهور ابن الإمام المشهور نعم كنيته أبو عبد الرحمن لكن ليست مرادة هنا .

قوله في ترجمة «**عبد المجيد بن عبد العزيز**» : وقال الدارقطني : لا يحتج به ويعتد به . كذا وُجد في «الترغيب» وهو تحريف وتناقض والصواب بلا شك: ويعتبر به كما هو لفظ «الميزان» . ولفظ «تهذيب الكمال» : يعتبر به . وأبوه

(١) كذا وقع محرفًا في «الترغيب» (٤/ ٢٨٦) .

أيضًا لينٌ والابن أثْبَتُ وقال قبله وقال أبو حاتم : ليس بالقوي يُكتب حديثه.

قوله في ترجمة «**عبيد الله بن زحر**» : «عن علي بن يزيد» وُجد في أكثر النسخ «ابن زيد»[(١)] في الثلاثة المواضع وهو تصحيف ، وإنما [هو][(٢)] ابن يزيد الألهاني الآتي فيه .

قوله في ترجمة «**عُبَيد بن إسحاق**» هو تصغير عبد بلا إضافة ووجد في أكثر النسخ عبيد الله وهو خطأ بلا شك .

قوله : «**مُجّاعة**» هو بضم الميم وتشديد الجيم وفتحها وبالعين المُهملة آخره هاء تأنيث، وهو ابن الزبير ، يروي عن ابن سيرين وقتادة ونحوهما، ومن رُواة أبي داود : مجاعة بن مرارة الحنفي اليماميُّ من أفراد الصحابة .

«**نعيم بن مُوَرع**» أبوه (ق١٨٥-أ) من الورع .

* * *

(١) كذا وقع محرفًا في «الترغيب» (٤/ ٢٨٦) .
(٢) سقطت من «الأصل» .

وهذا آخر «عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم والإيهام في كتابه الترغيب والترهيب» ولو تتبعته كله وتيسرت لي الآلة كما ينبغي مع الفراغ لم يسلم منه إلا القليل، ثم سلاني عن حصول الأصول أنه لم يكن سنن الترمذي والنسائي وابن ماجه عند البيهقي الحافظ الإمام الجليل[١].

وقد استطردت في حال الإملاء مع الاستعجال والارتجال إلى ذكر فوائد فرائد ولو كانت أجنبيةً فإنها تنفع الطالب النبيل، ولئن صغر حجمه فلقد كبر علمه ولا يعرف قدرة إلا من خاض بحره .

وقد أخبرني بكتاب «الترغيب» جماعة: منهم شيخنا الإمام قاضي القضاة شهاب الدين الشهير بابن المُحَمرة سماعًا لبعضه وإجازة لباقيه قال: أخبرني به المشايخ الثلاثة محمد بن أحمد إمام جامع ابن الرفعة - رحمه الله - والمسند عبد الرحمن بن أحمد الغزي إجازة منهما، والمُعمر أحمد بن المرجل كتابةً من حلب بإجازة الأولين من المسند المعمر الرحالة يونس بن إبراهيم العسقلاني وبإجازة الثالث من الحافظ العلامة شرف الدين الدمياطي ، قالا: أخبرنا الحافظ المنذري.

وأُذيل بأشياء مستطرفة عند المحدثين منها الحديث المسلسل بالأولية المشهور المتداول وهو أول حديث سمعته إملاءً من شيخنا العلامة حافظ عصره قاضي القضاة ابن حجر قال: حدثنا الأئمة : شيخ الحفاظ زين الدين العراقي وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وإمام المصنفين سراج الدين بن الملقن والحافظ أبو الحسن الهيثمي لفظًا من كل منهم ح . .

قال: وأخبرنا الإمام العابد برهان الدين الأبناسي ومسند القاهرة أبو إسحاق التنوخي الشامي البعلبكي وذو الفنون تقي الدين الدَجوي وقاضي المسلمين

(١) كتب الناسخ حاشيته نصها : هذا ذكره ابن ناصر الدين في «شرح قصيدته بديعة الزمان في موت الأعيان» .

صدر الدين السلمي والمسندون أحمد بن علي الغضائري، ومحمد بن يوسف الحكار ومحمد بن أبي بكر الهرساني، ومحمد بن محمد التكريتي ومحمد بن محمد الخطيب،وأحمد بن محمد الواسطي والمفتي صدر الدين الأبشيطي - كلهم بالديار المصرية، والأخير بسرياقوس منها - والعابد أحمد بن محمد الخليلي (ق١٧٥-ب) بغزة والمحدث أحمد بن محمد الأيكي - بالرملة - وصالح بن خليل بالخليل والمفتي شمس الدين القلقشندي ، وبدر الدين حسن بن موسى بن مكي، ومحمد بن عمر بن موسى ، ومحمد بن محمد المنبجي - الأربعة ببيت المقدس - والمفتي زين الدين أبو بكر بن الحسين - بمنى قراءةً عليهم وسماعًا - قال وهو أول حديث سمعته من كل منهم - قالوا كلهم : أخبرنا أبو الفتح المِيْدُومي سماعًا عليه ح .

قال: وأخبرنا الأخوان عبد الله وعبد الرحمن ابنا محمد بن إبراهيم الرشيدي والأخوان عبد الكريم وعبد اللطيف ابنا الحافظ قطب الدين الحلبي ، والأخوان محمد ومريم ابنا أحمد بن القاضي شمس الدين الأذرعي ، والأخوان علي وخديجة ابنا غازي بن علي الكوري ، والمسندان عمر بن محمد البالسي وإبراهيم بن أحمد الصالحي ، والأصيل شرف الدين أبو بكر بن أبي عُمر بن بدر الدين بن جماعة - قال: وهو أول خديث سمعته من كل منهم - قال الستة الأولون : أخبرنا الميدومي - وهو أول حديث سمعه كل منهم منه - وقال الباقون إلا الأخير : أخبرنا محمد بن يوسف الحراني - وهو أول حديث سمعناه منه - وقال الأخير : أخبرنا جدي ، وهو أول حديث سمعته، قال الخمسة أخبرنا أبو الفرج بن الصقيل - وهو أول حديث سمعناه قال أخبرنا أبو الفرج بن الجوزي - وهو أول حديث سمعته منه - قال أخبرنا أبو سعد النيسابوري - وهو أول حديث سمعته منه - قال حدثنا أبو طاهر الزيادي - وهو أول حديث سمعته منه - قال أخبرنا أبو حامد بن بلال - وهو أول حديث سمعته منه -قال: حدثنا

عبد الرحمن بن بشر - وهو أول حديث سمعته منه -قال: حدثنا سفيان بن عيينة - وهو أول حديث سمعته منه -عن عمرو بن دينار ، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عَمرو بن العاص، عن عبد الله بن عَمْرو أن رسول الله ﷺ قال: «الراحمون يرحمهم الرحمن - تبارك وتعالى - ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء» .

وأخبرني الشيخ الصالح المعمر التاج عبد الوهاب بن الجمال - الساكن بقرية كفر بطنا من غوطة دمشق - بقراءتي عليه قال أنبأنا الحافظ أبو هريرة عبدالرحمن ابن الحافظ أبي عبد الله الذهبي ، قال أنبأنا العلامة علاء الدين بن العطار، قال: أخبرنا شيخ الإسلام أبو زكريا النووي، قال: أخبرنا أبو البقاء خالد بن يوسف النابلسي ثم الدمشقي ، قال أخبرنا أبو طالب عبد الله وأبو منصور يونس وأبو القاسم الحسين بن هبة الله بن صرصري وأبو يعلى حمزة وأبو الطاهر إسماعيل قالوا : أخبرنا الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن - هو ابن عساكر - قال : أخبرنا الشريف أبو القاسم علي بن إبراهيم بن العباس - وهو ابن الحسن بن العباس (ق١٧٦-أ) بن الحسن بن الحسين وهو أبو الجن الذي ينتسب إليه بنو أبي الجن الأشراف بدمشق بن علي بن محمد بن علي بن إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني العلوي الدمشقي خطيبها - قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي بن يحيى بن سلوان المازني ، قال : أخبرنا أبو القاسم الفضل بن جعفر بن محمد التميمي المؤذن ، قال: أخبرنا أبو بكر عبد الرحمن بن القاسم ابن الفرج بن عبد الواحد الهاشمي ، قال: حدثنا أبو مسهر - هو عبد الأعلى ابن مسهر الغساني - قال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ عن جبريل ﷺ عن الله -تبارك وتعالى- أنه قال: «يا عبادي ، إني حرمت الظلم

على نـفسي وجعلتـه بينكم مـحرمًا فلا تظـالموا ، يا عبادي ، إنكـم [الذين](١) تُخطئون بـالليل والنهار وأنا الذي أغـفر الذنوب ولا أبالي ، فاستغـفروني أغفر لكم، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته ، فاستعموني أطعمكم ، يا عبادي، كلكـم عار إلا من كسوتُ ، فاسـتكسوني أكـسكم ، يا عبادي ، لـو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنـكم كانوا على أفجر قلب رجل منكـم لم يَنقُص ذلك من ملكي شيـئًا، يا عبادي لو أن أولكم وآخركـم وإنسكم وجنكم كانـوا على أتقى قلب رجل مـنكم لم يزد ذلك مـن ملكي شيئًـا،لو أن أولكم وآخركم وإنـسكم وجنكم كـانوا في صعيد واحد فـسألوني فأعطـيت كل إنسان منهـم ما سأل لم ينقص ذلك مـن ملكي شيئًا إلا كما ينـقص البحر إن يُغْمسَ المخيط فـيه غمسة واحدة، يا عبادي إنما هي أعمالكم أحفظها علـيكم فمن وجد خيرًا فليحمد الله -عز وجل- ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» .

قال أبو مسهر : قال سعيد بن عـبد العزيز : كان أبو إدريس إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبتيه .

وبهـذا الإسنـاد إلى أبي إدريس ، عـن عبد الـله بن حَوَالـة الأزدي عن رسول الله ﷺ قال: «إنكم ستجندُون أجنادًا : جندًا بالشام، وجندًا بالعراق، وجندًا باليمن. فقال الحوالي: خِر لي يا رسول الله . قال: عليكم بالشام، فمن أبى فليلحق بيمنه وليسق من غُدره، فإن الله قد تكفل لي بالشام وأهله» .

فكان أبو إدريس إذا حدث بهذا الحديث التفت إلى ابن عامر فقال من تكفل الله به فلا ضيعة عليه .

وبه أيضًـا إلى سعيـد بن عبد العـزيز، عن محـكول، عن زياد بـن جارية (ق١٧٦-ب) عن حبيب بن مسلمة رضي الله عنه «أن النبي ﷺ نَفّلَ الثلث - يعني في الغزو» .

---

(١) في «الأصل» : الذي . والمثبت من «أذكار النووي» ومن طريقه أسنده المؤلف .

فهذه الثلاثة الأسانيد الأخيرة رجالها كلهم مني إلى رواتها الصحابة -رضي الله عنهم- دمشقيون ، وأنا وأبي محمد وجدي محمود دمشقيون والجد الأعلى بدر بن عيسى حلبي ، وأسأل الله حسن العاقبة والتوفيق وخاتمة الخير .

ومن منته سبحانه علينا أن جعل لنا رواية متصلة وسببًا متعلقًا بخليله إبراهيم كما من علينا بذلك في حبيبه وخليله وصفيه ونبيه محمد ﷺ ، أخبرني الشيخ المسند المُعمر أبو الحسن علي بن بردس البعلي - بقراءتي عليه - قال: أخبرنا المسند أبو حفص عمر بن أميلة ، قال أخبرنا الشيخ الكبير رُحلة الآفاق أبو الحسن بن البخاري، قال : أخبرنا أبو حفص بن طبرزذ ، قال: أخبرنا الكَرُوخِي ، قال : أخبرنا القاضي أبو عامر الأزدي وأبو نصر الترياقي وأبو بكر الخزرجي، قالوا: أخبرنا أبو محمد الجراحي، قال: أخبرنا أبو العباس المحبوبي، قال: أخبرنا أبو عيسى الترمذي، قال: حدثنا عبد الله بن أبي زياد، قال: حدثنا سيار، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال ، قال رسول الله ﷺ : «لقيت إبراهيم ليلة أُسري بي فقال: يا محمد اقرئ أمتك مني السلام، وأخبرهم أنَّ الجنة طيبة التربة عذبة الماء ، وأنها قيعان، وأن غراسها سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر» .

زاد الطبراني في روايته في معجميه «الأوسط» و «الصغير» : «ولا حول ولا قوة إلا بالله » .

ولابن قتيبة الإمام كلام متين فيه إعذار واعتذارٌ وإنصاف واعتبارٌ ابتدء به مختصره «إصلاح الغلط» أي لما وقع في «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام أعجبني وأنقني، فرأيت جعله ختامًا لهذا التذنيب وطرازًا لما وضعته على «الترغيب والترهيب» ، قال رحمه الله : لعل ناظرًا في كتابنا هذا ينفر من عنوانه ويستوحش من ترجمته ويربأ بأبي عبيد - رحمه الله - عن الهفوة ويأبى

له الزلة وينحلنا قــصب العلماء وهتك أستارهم، ولا يعلم ما تقــلدنا ما تقلدناه من إكمال ما ابتدأ من تفسير غــريب الحديث وتشييد ما أسس وأن ذاك هو الذي ألزمنا إصلاح الفساد وسد (ق١٧٧-أ) الخلل عــلى أنا لم نقل في ذلك الغلط : أنه اشتمل على ضلالة وزيغ عن سُنة وإنما هو في رأي قضي به على معنى مستتر أو حرف غريب مشــكل وقد يتعثر في الــرأي جلة أهل النظر والعــلماء المبرزون والخائفون لله الخاشعون. . . إلى أن قال: كالــشافعي يرد على الثوري وأصحاب الرأي وعلى معلمه مالك بن أنس، وأبو عبيد يختار من أقاويل السلف في الفقه ومن قراءاتهم ويُرذل منها ويدل على عورات بعضها بالحجج البينة، وعلماء اللغة أيضًا يختلفون وينبه بعضهم عــلى ذلل بعض ، فالفراءُ يرد على إمامه الكسائي، وهشام يرد على الــفراء ، والأصمعي يُخطئ المفضــل الضبي . . . إلى أن قال: وهذا أكثر من أن يُحاط به أو يوقف مــن ورائه ، ولا نعلم أن الله - عز وجل- أعطى أحدًا من البشر مــوثقًا من الغلط، وأمانًا من الخطأ فيُستنــكف له منهما بل وصل عباده بالعجــز وقرنهم بالحاجة ووصفهم بالضعــف والعجلة فقال: **﴿خلق الإنســان من عــجل﴾**[(١)] **﴿وخلــق الإنسان ضــعيــفًا﴾**[(٢)] **﴿وفوق كل ذي عــلم عليم﴾**[(٣)] ولا نعلمه خص بالعلم قومًا دون قوم ولا وقفه على زمن دون زمن بل جعله مشتركًا مقسومًا بين عباده، يــفتح للآخر ما أغلقه عن الأول ، وينبه المقل فيه على ما غفل عنه المكثر ، ويحييه بمتأخر يتعقب قول متقدم، وقال يعتبر على ماض وأوجب على من علم شيئًا من الحــق أن يظهره وينشره، وجعل ذلك زكاة العلم كما جعل الصدقة زكاة المال، وقد قــيل لذا: «اتقوا زلة العالم» وزلة العالم لا تعرف حتى تــكشف، وإن لم تعرف هلك بهــا المقلدون، لأنهم يتلــقونها من العــالم بالقــبول ولا يرجــعون إلا بإظهــار لها وإقامــة الدلائل عــليها وإحــضار

(١) الأنبياء : ٣٧ .
(٢) النساء : ٢٨ .
(٣) يوسف : ٧٦ .

البراهين، وقد يظن من لا يعلم من الناس ولا يضع الأمور مواضعها أن هذا اغتياب للعلماء، وطعن على السلف، وذكر للموتى، وكان يقال: «اعف عن ذي قبر» وليس ذاك كما ظنوا لأن الغيبة سب الناس بلئيم الأخلاق وذكرهم (ق١٧٧-ب) بالفواحش والشائبات، وهذا هو الأمر العظيم المشبه بأكل اللحوم، فأما هفوة في حرف وزلة في معنى أو إغفال أو وهم أو نسيان فمعاذ الله أن يكون هذا من ذلك الباب أو أن يكون له مشاكلاً أو مقاربًا أو يكون المنبة آثمًا، بل يكون مأجورًا عند الله مشكورًا عند عباده الصالحين الذين لا يميل بهم هوى ولا تدخلهم عصبية ولا يجمعهم على الباطل تحزب ولا يلفتهم عن استبانة الحق حسدٌ، وقد كنا زمانًا نعتذر من الجهل فقد صرنا الآن نحتاج إلى الاعتذار من العلم، وكنا نؤمل شكر الناس بالتنبيه والدلالة فصرنا نرضى بالسلامة، وليس هذا بعجيب مع انقلاب الأحوال ولا ينكر مع تغير الزمان، وفي الله خلف وهو المستعان . قال: ونذكر الأحاديث التي خالفنا الشيخ - رحمه الله - في تفسيرها على قلتها في جنب صوابه وشكرنا ما نفعنا الله به من علمه معتذرين في ذلك بأمرين :

أحدهما : ما أوجبه الله -تعالى- على من علم في علمه .

والآخر : أن لا يقف ناظر في كتبنا على حرف خالفناه فيه فيقضي علينا بالغلط - ونحن من ذلك إن شاء الله سالمون - وما أولاك رحمك الله بتدبر ما نقول فإن كان حقًّا وكنت له مريدًا أن تتلقاه بقلب سليم؛ وإن كان باطلا أو كان فيه شيء ذهب عنا أن تردنا عنه بالاحتجاج والبرهان، فإن ذلك أبلغ في النصرة وأوجب للعذر وأشفى للقلب . انتهى كلامه ملخصًا ولا مزيد عليه في الحسن وبالجملة فلينعم الناظر في إملائنا هذا النظر ، وليوسع العذر فإن اللبيب من عذر، ويأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه ، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء

في كثير صوابه، وأسأل الله العظيم الكريم - أعظم من سئل وأكرم من أجاب- أن يمن بمحو ذنوبنا وستر عيوبنا فإنه يمحو ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ، وأن يوفقنا لصواب القول والعمل ، وأن يرزقنا اجتناب أسباب الزيغ والزلل، فهو القريب المجيب لمن سأل، الذي لا يخيب من إياه رجا وعليه اتكل وله الحمد والمنة وبه التوفيق (ق١٧٨) والعصمة وصلواته وسلامة على أكمل خلقه سيدنا محمد نبي الرحمة ، وعلى آله وصحبه وتابعيهم وجميع العلماء والأئمة .

فرغ من إملائه سيدنا وشيخنا الإمام الحافظ الرحلة نادرة وقته وفريد عصره العالم الصالح العابد قامع المبتدعين وخادم سنة سيد المرسلين الشيخ برهان الدين إبراهيم الناجي - رحمه الله - المحدث الشافعي أعاد الله علينا من بركاته ، في خامس شهر ربيع الأول من سنة خمس وسبعين وثماني مائة، والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد المرسلين محمد خاتم النبيين آمين .

* * *

الحمد لله : صورة ما كتب المؤلف بخطه إجازة للشيخ الإمام العالم الزاهد الصالح الشيخ إبراهيم بن الشيخ شهاب الدين بن أحمد القدسي رحمه الله .

قال: الحمد لله ، الأمر على ما ذكره كاتبه ومستمليه سيدنا وبركتنا الشيخ الإمام المفتن المفيد البارع برهنان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أحمد القدسي - أبوه إمام الجامع المنجكي الذي بمحلة ميدان الحصى من ضواحي دمشق الدمشقي المقرئ الشافعي - رزقه الله الإعانة والصيانة والبركة الحسية والمعنوية وجبره وستره وجزاه خيراً وكان له ، وجمع له بين السعادة الدنيوية والأخروية ، وقد أجزت له رواية هذا الكتاب وغيره من تصانيفي وجميع ما يجوز لي وعني روايته بشرطه كتبه مُمليه خادم السنة النبوية والذابّ عنها إبراهيم ابن محمد بن محمود بن بدر بن عيسى الحلبي الأصل الدمشقي المولد والمنشأ المُلقب بالناجي حقق الله له في الدارين هذا اللقب ( بجاه مخدومه المرسل إلى المكلفين من الإنس والجن والعجم والعرب)(١) وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا آمين .

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة يوم السبت في عشرين من شهر رمضان المعظم قدره سنة ثماني وتسع مائة العبد الفقير إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الشهير بابن الصارم، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

* * *

تم بحمد الله

---

(١) هذا توسل مبتدع غير مشروع ، وتقدم مثله في أول الكتاب والتنبيه عليه .

# * فهرس الموضوعات والفوائد *

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

## مقدمة التحقيق ( ٣ - ١٧ )



## كتاب الإخلاص ( ٢٩ - ٤٣ )



## كتاب العلم ( ٤٤ - ٥٦ )

## كتاب الطهارة ( ٥٧ - ٩٢ )

## كتاب الصلاة ( ٩٣ - ١٤٧ )

## كتاب النوافل ( ١٤٨ - ١٧٨ )

## كتاب الجمعة ( ١٧٩ - ١٨٦ )

## كتاب الصدقات ( ١٨٧ - ٢١٧ )

## كتاب الصوم ( ٢١٨ - ٢٣٦ )



## كتاب العيدين والأضحية ( ٢٣٧ - ٢٤١ )

## كتاب الحج ( ٢٤٢ - ٢٦٥ )



## كتاب الجهاد ( ٢٦٦ - ٢٨٩ )

## كتاب قراءة القرآن ( ٢٩٠ - ٢٩٦ )



## كتاب الذكر والدعاء ( ٢٩٧ - ٣٣٤ )

## كتاب البيوع ( ٣٣٥ - ٣٦٦ )

## كتاب النكاح ( ٣٦٧ - ٣٧٩ )



## كتاب اللباس والزينة ( ٣٨٠ - ٣٨٧ )

## كتاب الطعام ( ٣٨٨ - ٣٩٩ )



## كتاب القضاء ( ٣٩٩ - ٤١٤ )



## كتاب الحدود ( ٤١٥ - ٤٣٤ )

## كتاب البر والصلة ( ٤٣٥ - ٤٤٦ )



## كتاب الأدب ( ٤٤٧ - ٤٩٦ )

## كتاب التوبة والزهد ( ٤٩٧ - ٥١٤ )

## كتاب الجنائز وما يتقدمها ( ٥١٥ - ٥٤٣ )

## كتاب البعث وأهوال يوم القيامة ( ٥٤٤ - ٥٥٤ )



## كتاب صفة الجنة والنار ( ٥٥٥ - ٥٦٥ )

## خاتمة الكتاب ( ٥٦٩ - ٥٧٧ )



